جامعة الجزائر2 – أبو القاسم سعد الله –

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ



رياس البحر بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني

– دراسة اجتماعية –

(1009– 1246هـ/ 1600– 1830م)

Rias al-Bahr in the city of Algiers during the Ottoman Era

- Social Study –

(1600 - 1830)

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر.

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذة الدكتورة:

فتيحة صحراوي أ.د نظيرة شتوان

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
إبراهيم سعيود	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة الجزائر 2
نظيرة شتوان	أستاذة التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة البليدة 2
نعيمة بوحمشوش	أستاذة التعليم العالي	عضوا	جامعة الجزائر 2
وهيبة قطوش	أستاذة محاضرة أ	عضوا	جامعة الجزائر 2
نجيب دكاني	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة خميس مليانة
عبد القادر فكاير	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة خميس مليانة

السنة الجامعية:1443-1444هـ / 2022-2023م.

Algiers 2 University
-Abou El Kacem Saadallah-
Faculty Of Humanities
Department of History



Rias al-Bahr in the city of Algiers during the Ottoman Era
- Social Study -
(1600 - 1830)

Thesis submitted in fulfilment of the requirements for the Degree of Doctorate ES-Sciences in Modern and Contemporary History

Submitted by:
Sahraoui Fatiha

Supervised by Prof. Dr:
Chetouane Nadira

Board of Examiners:

Name and Surname	Rang	Adjective	Original University
Sayoud Brahim	Chair	Professor	Algiers 2 University
Chetounae Nadira	Supervisor	Professor	Blida 2 University
Bouhamchouche Naima	Member	Professor	Algiers 2 University
Guetouche Ouahiba	Member	Senior Lecturer class A	Algiers 2 University
Doukani Nadjib	Member	Senior Lecturer class A	Khemis Milaina University
Fkaier Abdelkader	Member	Professor	Khemis Milaina University

Academic year: 1443-1444 / 2022-2023.


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله.

إلى والدتي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى زوجي الفاضل نسيم شرقي.

إلى ابنتي حبيبتي: ماريا وسارة.

إلى جميع إخوتي وأخواتي وأولادهم.

إلى بلد المليون ونصف المليون شهيد الجزائر.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، خالق السماوات، والأرض، وجاعل الظلمات والنور، وصلى الله على سيدنا محمد، خاتم الأنبياء والرسل أجمعين.

أتقدم بشكر خاص لأستاذتي المشرفة الأستاذة الدكتورة: **نظيرة شتوان،** التي ساعدتني، وشجعتني على متابعة البحث، وإلى الأستاذ الدكتور: **بن يوسف التلمساني** - الذي أطرني في مرحلة الليسانس والماجستير- على ما خصصه لي من وقت ثمين رغم انشغالاته، وعلى إرشاداته وتوجيهاته لي، إلى أن أتممت هذا العمل. فجزاهما الله كل خير.

شكر موصول، إلى جميع موظفي المكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة، والأرشيف الوطني الجزائري، وأرشيف ما وراء البحار بآكس أون بروفانس (Aix-en-Provence).

أقدم شكري أيضا إلى جميع زملائي الأساتذة، على ما قدموه لي من مساعدات، أخص بالذكر، الأستاذة: **جميلة خالفي،** التي كانت سندا لي في الأوقات العصيبة، كما كان لها حرص كبير على إتمام هذا البحث. وإلى الأستاذات: حورية جميلة تيقرين، فتيحة محاجبي، سعيدة لوزري، فهيمة عمريوي، ومهدية طيبي، وإلى الأستاذ: أمين محرز، وإلى كل ساعدني من قريب أو بعيد.

أقدم شكري مسبقا للجنة أعضاء المناقشة على تحملها عناء القراءة، لإثراء هذا العمل.

المختصرات

أ- قائمة المختصرات باللغة العربية:

- أ.و.ج: الأرشيف الوطني الجزائري.
- س.ب.م: سجلات البايلك و المال.
- س.ب: سجلات البايلك.
- د.م: دفاتر المخلفات.
- د. خ. هـ: دفاتر خط همايون.
- و. م.ش: وثائق المحاكم الشرعية.
- ع: العلبة.
- و: وثيقة.
- ك: مساحة العقارات المحبسة كاملة.
- ج: تحبيس جزء من العقارات.
- و.م.و.ج،ح: وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة.
- ر.ع: الرصيد العثماني.

ب- قائمة المختصرات باللغة الأجنبية:

- A.O.M : Archives d'Outre-mer (Aix-en-Provence).
- B : Bobine.
- Z : Série.
- R.A : Revue Africaine.
- R.O.M.M : Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée.
- R.P : Revue de Paris.
- R. H. M : Revue d'Histoire Maghrébine.
- A.I.E.O : Annales de l'Institut d'études Orientales

مقدمة

لا زالت الدراسات التاريخية بحاجة إلى مزيد من البحث والتقصي، خاصة ما تعلق بتاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، فرغم ما كتب من بحوث، فإن الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تبقى في حاجة إلى تسليط الضوء أكثر، ولا سيما تلك المواضيع المتعلقة بالمجتمع الجزائري.

كما أن الكتابات عن تاريخ الجزائر الحديث، اعتّمد فيها أساسا على المصادر الغربية من كتب الرحالين، والقناصل، والأسرى، والرهبان، والجواسيس،...الخ، حتى أعتقد بأنه لا غنى عن هذه المصادر. ولا يخفى ما تحمله هذه المصادر من أحكام مسبقة، الأمر الذي يستدعي أخذ الحذر والتأني عند الاعتماد عليها. وحتى المصادر المحلية وعلى قلتها، تبقى لا تغطى جميع انشغالات الباحثين، وهي الأخرى لا تخلوا في بعض حيثياتها من الذاتية لسبب أو لآخر.

الأمر الذي دفعني إلى التركيز على الوثائق الأرشيفية[1] المؤسساتية بالأساس، دون إهمال بقية المصادر الأخرى، فوجدت في الوثائق الأرشيفية ضالتي، منها التي لا تزال غير منشورة، باعتبارها وثائق أصلية تنبع من عمق تاريخ الجزائر، وتعطي نظرة أخرى غير تلك السائدة لدى المصادر المطبوعة.

لقد أكد الباحثون المهتمون بالتاريخ العثماني، أن الجزائر تزخر برصيد هام من الوثائق والرسائل والتقارير والأوامر والمعاهدات، مما يدل على أن الجزائريين كانت لديهم إدارة محكمة، بالرغم من العبث الذي تعرضت له من قبل المحتل الفرنسي، ولعل الرصيد الوثائقي الذي تزخر به الجزائر اليوم، والمصنف بمركز الأرشيف الوطني الجزائري، وأرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة، لا أكبر دليل على ذلك.

إنه لمن المسلم به، أن الفرنسيين عند احتلالهم الجزائر، وجدوا في مقراتها الإدارية المركزية والإقليمية، عددا من الوثائق تغطي مختلف جوانب الحياة في العهد العثماني، وما يؤكد ذلك، أن ألبرت دوفو(Albert Devoulx)، الذي عينته الإدارة الفرنسية في سنة

[1]– توجد تلك الوثائق في العديد من دور الأرشيف في الجزائر، وخارج الوطن مثل: تلك الموجودة في أرشيف ما وراء البحار، بآكس أون بروفانس (Aix en Provence)، والغرفة التجارية بمرسيليا، والأرشيف الوطني الفرنسي، وفي تركيا، وإسبانيا، ومالطا...الخ.

1841م، كأول محافظ للأرشيف بالجزائر المحتلة، اطّلع على العديد من وثائق الإدارة العثمانية، وقام بنشر وترجمة بعضها إلى اللغة الفرنسية، كما قام سنة 1848م، بإعداد أول فهرس، والذي احتوى على الوثائق الخاصة ببيت المال والبايلك[1].

إن ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية سنة 1519م، كان يعني بالضرورة صد المغاربة عامة، والجزائر خاصة عن الخضوع للقوانين الأوروبية، وخاصة القوانين الكاثوليكية الإسبانية. لقد اتخذ العثمانيون من مدينة الجزائر عاصمة للإيالة، ومقرا للقوة البحرية النامية في الغرب المتوسطي، بداية من القرن السادس عشر ميلادي، وقد كانت هذه القوة البحرية، في كثير من الأحيان سيدة في قراراتها، على الدول الأوروبية، بل وأكثر من الدولة العثمانية نفسها.

---

[1]– بعد ألبرت دوفو، كانت محاولات أخرى لفهرسة الرصيد العثماني، ففي سنة 1921م ظهرت فهرسة جون دوني (Jean Deny)، ثم محاولة كولومب (Colombe) سنة 1943م، وسنة 1961م كانت آخر محاولة لنوشي (Nouchi)، وبعد استقلال الجزائر سنة 1962م، قام الباحث التونسي عبد الجليل التميمي، بإعداد دليل يتضمن سجلات بيت المال والبايلك، كما وضع شهاب الدين يلس، وبلقاسم ديب، فهرسة لوثائق المحاكم الشرعية، وهي فهرسة تعرّف الباحثين بمضمون الوثائق، خاصة للمبتدئين في البحث على هذا الرصيد، ولكن بعد مقارنة بين محتوى الفهرس، وبين ما ورد في العلب يظهر مدى سطحية هذه الفهرسة، فهي تتطابق فقط مع الوثائق القصير، كالزواج، والطلاق. حول الموضوع ينظر مثلا الدراسات التالية:

– عبد الجليل التميمي، "فهرس الدفاتر العربية التركية بالجزائر": **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد 2، زغوان، تونس، 1974.

– شهاب الدين يلس، بلقاسم ديب: **الوثائق الوطنية: الفهرس التحليلي للوثائق الوطنية التاريخية الجزائرية للرصيد العثماني 1648-1862م**، الجزائر، 1980.

– ناصر الدين سعيدوني: " نظرة حول الوثائق العثمانية بالجرئر ومكانتها في التاريخ الحديث"، **مجلة التاريخ**، العدد4، الجزائر، أفريل1977م.

– Jean Deny : « A propos du fonds Arabe –Turc des archives du gouvernement général de l'Algérie », **R.A**, n° 62, 1921, p-p 375-378.

ساهم رياس البحر في تحديد مصير الإيالة في تلك الفترة، باعتبارهم أهم قوة عسكرية في الجيش البحري، غير أن اسم طائفة الرياس، ارتبط "بالقرصنة"، مما أسال حبرا كثيرا.

ركزت هذه الكتابات على السياسة العسكرية، في حين بقيت الحياة الاجتماعية بعيدة عن المتناول، إلى غاية أواخر القرن العشرين، حيث أصبح الاهتمام بالحياة الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، انطلاقا من مصادر محلية (مثل: المحاكم الشرعية، ووثائق بيت المال والبايلك،...الخ)، فتناول الأستاذ الباحث: ناصر الدين سعيدوني: **الحياة الريفية بدار السلطان 1792-1830**م، ثم دراسة الأستاذة: فاطمة الزهراء قشي: **قسنطينة المدينة والمجتمع، من أواخر القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر**، كما عالجت الأستاذة: عائشة غطاس: **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830م**، وتناولت أيضا، الأستاذة: نعيمة بوحمشوش: **أوقاف الجامع الأعظم.**

وعلى هذا المنوال، جذبني موضوع اجتماعي، عالجت فيه دور طائفة رياس البحر في مجتمع مدينة الجزائر، خلال العهد العثماني، ومساهمته في تطوير المجتمع، من خلال تفاعله مع فئات المجتمع الأخرى، فجاء العنوان على المنوال التالي:

رياس البحر بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني

- دراسة اجتماعية -

(1009- 1246هـ/ 1600-1830م)

اخترت مدينة الجزائر، باعتبارها مقر للسلطة، وعاصمة لإيالة الجزائر، وأغلب الرياس كانت وجهتهم الأولى ميناء مدينة الجزائر، هذا الأخير الذي أصبح في العهد العثماني، موقعا استراتيجيا للمبادلات التجارية، كما أن معظم الرياس كانت إقامتهم بمدينة الجزائر، باعتبارها مدينة بحرية متوسطية.

أما بالنسبة للإطار الزمني، الممتد من بداية القرن السابع عشر ميلادي، فرضته المادة الأرشيفية الاجتماعية، وسقوط مدينة الجزائر في قبضة الاحتلال الفرنسي، بتاريخ 5 جويلية 1830.

تعرضت طائفة الرياس لكثير من التجني لاسيما في كثير من الدراسات الغربية، بنعتهم قطاع الطرق، والإيالة، "بعش لصوص"، "ووكر للقراصنة"، وغيرها من النعوت الأخرى، التي شوهت صورة الجزائر، لا لشيء، سوى أن القوة البحرية الجزائرية، كانت اليد الطولى للدولة العثمانية في الغرب المتوسطي، والسد المنيع أمام الأطماع الصليبية في البحر المتوسط. ولعل دراسة الأستاذ: المنور مروش، سلطت الضوء على "القرصنة" بإسهاب، في دراسته المعنونة بـ: **القرصنة الأساطير والواقع،** فغيرت بعض الأحكام المسبقة.

يطرح الموضوع عدة تساؤلات منها:

من هم الرياس، وما هي الأصول الجغرافية لهاته الطائفة؟ هل فعلا كانوا أعلاجا؟، أم أن هناك حقائق تفنّد المتداول؟

ما هو دورهم في تحديد مصير الإيالة؟، وذلك من خلال الدفاع عنها، فكيف تعاملوا مع تحرشات، وتكتلات الدول الأوروبية الصليبية ضد إيالة الجزائر؟ وكذلك انتعاشها؟

كيف كانت العلاقة البينية البحرية الجزائرية – العثمانية؟، وما هو الدور الذي لعبه رياس البحر الجزائريين في تطور البحرية العثمانية، والانتصار لها؟.

ما هو الوضع المادي لرياس البحر، وما حقيقة ثرواتهم بين الواقع والمخيال؟ ثم لماذا أثير الجدل والنقاش حول ثرواتهم؟، هل لهذا الجدل والنقاش ما يبرره؟

هل كان للرياس أسر كبيرة العدد؟، أم عكس ذلك، نتيجة عدم استقرارهم، وغيابهم الطويل في غالب الأحيان عن أسرهم؟ أم أن هناك عوامل أخرى تحكمت في ذلك؟

إلى أي مدى ساهم الرياس بأوقافهم، في تفعيل الحياة الاجتماعية والثقافية، وحتى الاقتصادية، بمدينة الجزائر وفحصوها خلال العهد العثماني؟ هل كانت أوقافهم خيرية، أم ذرية(أهلية)؟، ومن هم المستفيدون من أوقافهم؟

ما هي طبيعة ممتلكاتهم، في مدينة الجزائر وفحوصها؟ وهل ساهموا بهذه الممتلكات، في تفعيل النشاط الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، من خلال وقفها؟

وللإجابة على هذه التساؤلات اعتمدنا منهجا علميا يجمع بين سرد الأحداث وتحليلها والمقارنة بين جزئياتها، انطلاقا من مقاربة اجتماعية تاريخية، وفق خطة منهجية، مبنية على أربعة فصول، وخاتمة، مرفقة بملاحق توضيحية، وفهارس.

خصص الفصل الأول، المعنون بـ: **رياس البحر: أصولهم، تنظيماتهم وأدوارهم،** خصص هذا الفصل لتحديد وتعريف بعض المصطلحات "كالقرصنة"، وتعريف رياس البحر لإعطاء صورة تقريبية توضيحية، عن نسب الرياس، وأصولهم الجغرافية، وتطرقنا في هذا الفصل أيضا إلى التنظيم الإداري للمؤسسة البحرية الجزائرية، وكيفية تأطير وتعيين الرياس، كما خصصنا مبحثا للدور الريادي للرياس في الدفاع عن إيالة الجزائر، وفي دعمهم للدولة العثمانية في حروبها.

تناولنا في الفصل الثاني المعنون بـ: **أسرة الرياس،** تطرقنا فيه إلى موضوع زواج الرياس، بداية بالصداق، وأنواعه، ومقداره، وكذلك المصاهرات التي تمت لهم، كما تطرقنا لعائلة الرياس، حيث سلطنا الضوء بالتعريف ببعض أسر الرياس، وكذلك عدد أفرادها، بين الذكور والإناث، وخصصنا مبحثا آخرا، للأماكن التي فضل الرياس الإقامة بها.

أما الفصل الثالث، الموسوم بـ: **الحياة السياسية والمادية لرياس البحر**، تضمن الحياة السياسية للرياس، وذلك بتسليط الضوء على أهم الرياس الذي وصلوا إلى سدة الحكم، وهما: الحاج محمد التريكي، وحسين موزومورطو، اللذين شملتهما الدراسة. وكذا بعض الوظائف التي تقلدها الرياس، أما بخصوص الحياة المادية للرياس، ركزنا فيها على ثرواتهم من خلال ما توفر لدينا من أرشيف.

الفصل الرابع، الموسوم بـ: **أوقاف الرياس،** تناولنا فيه تعريف الوقف، كما خصصنا مبحثا لمصدر الممتلكات الموقوفة، وأماكن وجودها، والهيئات والأشخاص المستفيدون من أوقاف الرياس الخيرية، والذرية.

وختمنا الدراسة بجملة من الاستنتاجات حاولنا من خلالها الإجابة على التساؤلات والإشكاليات الفرعية المطروحة، في مطلع هذه الدراسة.

وأرفقنا الرسالة بملاحق توضيحية، ذات صلة بالموضوع المطروق.

ارتكزنا في هذه الدراسة على ببليوغرافيا متخصصة، ومتنوعة، من وثائق أرشيفية، ومصادر مطبوعة، ودراسات أكاديمية، منها:

الوثائق الأرشيفية:

- أرشيف ما وراء البحار بآكس أون بروفنس (Aix en Provence):

حيث قادتنا زيارات متكررة لهذا المركز، وقد اعتمدنا بشكل خاص على الوثائق المحفوظة هناك، الخاصة بالفترة العثمانية، واعتمدنا على **المجموعة (Z)** التي تضم سبعون(70) علبة، السجلات الأخير المرقمة من64 إلى 70، هي عبارة عن ملخصات للوثائق، تم إعدادها في السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر.

لقد قمنا بمسح شامل لوثائق **المجموعة** (Z)، وتم تصوير معظم الوثائق الخاصة بالرياس، وقد رجعنا إلى أكثر من خمس مائة (500) وثيقة، موزعة بين وثائق الوقف، والشراء، والبيع، والزواج، والطلاق، والميراث، ووثائق المرافعات إلى المجلس العلمي، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الرصيد هو نفسه المصنف في الأرشيف الوطني الجزائري – ببئر الخادم- بعنوان "**وثائق الرصيد العثماني**"، ورغم أن فرنسا كانت قد أعادت النسخة الأصلية للجزائر من المجموعة(Z)، اثر زيارة الريس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان (Valéry Giscard d'Estaing) سنة 1975م. واعتمدنا على الرصيد المحفوظ بأرشيف ما رواء البحار بمرسيليا- فرنسا-، والسبب في ذلك هو ضياع عديد الوثائق المصورة في الرصيد المحفوظ بالجزائر، ناهيك عن التصوير السيئ لهذا الرصيد بأرشيف الجزائر، والأمر الآخر هو الشروط البيروقراطية المنفرة للبحث، من طرف المسؤولين القائمين على تسيير مركز الأرشيف الجزائري؟

- وثائق الأرشيف الوطني الجزائري(ببئر خادم).

لقد اعتمدنا بشكل خاص على الأرصدة التالية:

- وثائق المحاكم الشرعية:

بالرغم من قيامنا بمسح لوثائق هذا الرصيد، بأرشيف ما وراء البحار بآكس أون بروفنس (Aix en Provence)، فقد كان رصيد المحاكم الشرعية، بالأرشيف الوطني الجزائري، أول أرشيف أبحث من خلاله، ونظرا لما واجهته من صعوبات السابقة الذكر،

لجأت إلى أرشيف ما وراء البحار، غير أنني اعتمد بعض الوثائق القليلة التي أفادت موضوعي، وتعتبر وثائق المحاكم الشرعية، مصدر أساسي، ومادة خام للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وحتى العمرانية خلال العهد العثماني، ولأهمية معلوماتها التاريخية لقيت في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا من لدن الباحثين الجزائريين أذكر على سبيل المثال لا الحصر: الأستاذة: فتيحة لواليش، في دراسة بعنوان: **العائلات الجزائرية بمدينة الجزائر خلال القرن السابع والثامن عشر ميلاديين**، وقام الأستاذ خليفة حماش، **بدراسة عن الأسرة بمجتمع مدينة الجزائر**، ودراسات أخرى دقيقة سيأتي ذكرها لاحقا، ولأهمية هذا الرصيد، فقد لقي اهتماما من طرف باحثي الأثار، وحتى باحثي الهندسة المعمارية، حيث قام الأستاذ: مصطفى بن حموش بدراسة **حول المدينة والسلطة في الإسلام نموذجا الجزائر في العهد العثماني**، وأغلب وثائق المحاكم الشرعية، تخص مدينة الجزائر وفحوصها، مع وجود بعض الوثائق الأخرى، تخص بعض المناطق، كالبليدة، والمدية، ومليانة، وتغطي هذه العقود الفترة الممتدة من سنة 1525م، إلى المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر ميلادي.

- **سجلات البايلك:**

تعتبر سجلات بيت البايلك من أهم الأرصدة عددا حيث احتوت على ثلاثمائة وستة وثمانون(386) سجلا، موزعة على ستة وثلاثون علبة، وتغطي الفترة الممتدة من منتصف القرن السابع عشر ميلادي، إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ميلادي، وتخص معظم هذه السجلات مدينة الجزائر، وبعض المدن الأخرى كالبليدة، وشرشال، والقليعة، وبجاية، وعنابة، ومازونة، وغيرها، وهي تعالج قضايا اجتماعية واقتصادية وإدارية وثقافية متنوعة، والقسم الأكبر منها يشمل النفقات والمداخيل الخاصة بالأملاك الموقوفة خاصة تلك الموجهة لفقراء الحرمين الشريفين، وسجلات أخرى خاصة بمصاريف ومداخيل المساجد والعيون، وتحتوي سجلات أخرى، على ما تدفعه الأوطان من زكاة وعشور، إلى خزينة الدولة، وقد استفدت من بعض سجلاتها نذكر أهمها:

- **السجل 167/82**، وضع سنة 1849م من طرف إدارة أملاك الإدارة الاستعمارية، ويحتوي على 212 ورقة، خاصة بجرد الوقفيات الموجهة لمؤسسة فقراء الحرمين الشريفين

وبلغ مجموعها 2298 وقفية، الكائنة بالمدينة وفحوصها وأوطانها كوطن يسر، ووطن بني خليل، ووطن بني موسى، وأخرى في مدن كالبليدة ومليانة وشرشال، ومستغانم مازونة، عنابة وقسنطينة. بلغ عدد الوقفيات الخاصة بالرياس في هذا السجل حوالي أربعة عشر وقفية، موجودة كلها بمدينة الجزائر وفحوصها.

- **السجل 250:** يخص هذا السجل الصدقات الموجهة إلى فقراء الحرمين الشريفين مكة المدينة، ويمتد زمنا من (1066- 1656م)إلى (1093هـ- 1682م)، ويكمن من الأهمية، أن أغلب الصدقات، هي من الغنائم المتحصل عليها من النشاط البحري، وهي مقيدة بأسماء الرياس، والمبالغ المالية المقدمة لفقراء الحرمين، وهي تختلف من ريس للآخر.

- **سجلات بيت المال**

يحتوي هذا الرصيد على أربعة وستين(64) سجلاً، موزعاً على إحدى عشر(11) علبة، تشمل الفترة من القرن الثامن عشر ميلادي، والنصف الأول من القرن التاسع عشر ميلادي، أما عن مضمونها فهي خاصة بالتركات والوفيات وحقوق الورثة، وحفظ أمانات الغائبين واليتامى والأسرى. وقد أشرف على تسجيلها نُظّار مؤسسة بيت المال (بيت المالجي)، وهو من الموظفين السامين على مستوى الإدارة المركزية). كُتبت أغلب هذه السجلات باللغة العربية، والقليل منها باللغة العثمانية وهي من المصادر المهمة لدراسة مستوى الثروة والوضع المادي للفئات الاجتماعية بمدينة الجزائر كما تضمنت محتويات منازل المتوفين من أثاث وأواني ومفروشات وحلي.

- **السجل 2:** يعود تاريخه من 1200هـ/1785م إلى 1207هـ/1791م، ويحتوي على تسعة ومائتين(209) ورقة، ويتضمن هذا السجل، تركات المتوفين، وهم ينتمون إلى فئات اجتماعية مختلفة، منهم الحرفيون، وأفراد الانكشارية، وموظفون على مستوى الإدارة المحلية والمركزية، منهم الخوجات، وخصت أخرى المعتوقين. واستفدنا أيضا منه بمعطيات عن تركات بعض الرياس.

- **السجلين 3و4:** يحتوي السجل رقم3، على حوالي واحد وسبعين وثلاثمائة(371) ورقة، يبدأ بسنة 1214هـ/1799م، وقد رصدنا 12 تركة تخص الرياس، أما السجل

رقم4، فهو يمتد زمنا من 1214هـ/1799م إلى 1233هـ/1817م، ويحتوي على مائتين وأربعة عشر(214) ورقة، غير أننا لم نرصد سوى خمس(5) تركات تخص الرياس.

- **السجل 5:** يعود تاريخه إلى 1221هـ/ 1804 حيث أُفتتح بعبارة " هذا السجل المبارك الميمون لتقييد متارك المذكورين وحفظ مال الغيب والأسرى ونجز ذلك في أوائل ذي القعدة 1221هـ"، تضمن معطيات عن تركات المتوفين ومكانها، مع تحديد الانتماء الاجتماعي للمتوفين في معظم الحالات، منهم حضر، وجيش انكشاري، وبرانية، ونساء، وقياد، وبعض الموظفين في الإدارة المحلية، وأيضا المعتوقين، وبعض الرياس.

- **السجل 8 و9:** بالنسبة للسجل رقم8، فيعود تاريخه إلى الربع الأول من القرن التاسع عشر ميلادي، وقد رصدنا حوالي عشرة(10) أوراق تخص تركات الرياس ومكانها، أما السجل رقم9، فقد اعتمدنا على وثيقة واحدة فقط، وهي تخص متروك عدد من الرياس، توفوا بالأراضي العثمانية، وقد أودع في بيت المال، مبلغ إجمالي للرياس المتوفين قدر ب30060ريالا، كما أفدتنا سجلات أخرى من هذا الرصيد كالسجلين رقم11، و12.

- **سجلات بيت المال والبايلك:**

- **السجل 19:** عدد أوراق هذا السجل هو مائة واثنان وخمسون(152) ورقة، وهو يبدأ بسنة1207هـ/1793م، وينتهي بسنة1211هـ/1796م، رصدنا حوالي خمسة عشر(15) تركة تخص الرياس، وأماكنها.

- **السجل 159/51:** يخص هذا السجل، كراء ما تحصل من أوقاف الحرمين الشريفين، لسنة 1220هـ/1803م، وينفرد عن باقي السجلات، أنه أشار إلى مناطق تجنيد المتطوعين، وبالتالي الأشخاص الذين انضموا، فيما بعد للمؤسسة البحرية، وترقوا إلى رتبة ريس.

- **وثائق خط همايون:**

وهي وثائق مصورة أحضرها الأستاذ: أحمد توفيق المدني من أرشيف رئاسة الوزراء باسطنبول، وهي محفوظة بأرقامها في الأرشيف الوطني الجزائري ببئر الخادم، تغطي معظم العهد العثماني في الجزائر، وللاستفادة منها قام الأستاذ، أحمد توفيق المدني بوضع ملخصات لأهم الأحداث الواردة في الوثائق، باللغة العربية، وقد ساعده في

ذلك الأستاذ التركي: فكري طونا، وظفت بعضها فيما يخص البحرية الجزائرية، وأيضا معرفة بعض أنواع السفن وأسمائها.

- **وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة:**

وهي وثائق الرصيد القديم والمخطوطين التونسيين الذين اكتشفهما الأستاذ: عبد الجليل التميمي، والوثائق التي استرجعت (الرصيد الوثائقي الذي قدمته حفيدة الأستاذ الفرنسي دلفان للسفارة الجزائرية بباريس، لوضعه في متناول الباحثين بالجزائر)، ومن الجهود المبذولة، ما قام به الأستاذ خليفة حماش، فوضع فهرس لهذه للوثائق، حيث أفادني كثيرا، فله جزيل الشكر، نشر في المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد 13- 14، بتونس، سنة 1996م، ويضم هذا الرصيد، اثنان وأربعون وستمائة وألف(1642) وثيقة، موجودة في ملف واحد، وموزعة على خمس مجموعات تحمل الأرقام التالية:1601، 1642، 1903، 2316، و3203، وتمثل ألف وست وثمانون(186) وثيقة الرصيد الجديد المعروف برصيد دلفان، توجد ضمن خمس مجموعات ثلاثة منها، تضم ملفان وهي المجموعات: 3190 و3204 و3207، أما المجموعتين 3205 و3206 فتحتوي على ثلاثة ملفات، وتمثل المائة وعشرون(120) وثيقة المتبقية، ووظفت في بحثي المجموعات التالية:

- **المجموعة رقم 1903:** عددها أربعة وسبعون(74) وثيقة، وتغطي الفترة ما يين (1823- 1830م)، هي الأخرى مراسلات من وكلاء الجزائر بتونس، وبايات الشرق...الخ، أغلبها موجه إلى إبراهيم وكيل الحرج في عهد الداي حسين باشا.

- **المجموعة رقم 3190:** عبارة عن مراسلات وصلت إلى بشوات الجزائر من الباب العالي، ومن وكلائهم من مختلف مدن الدولة العثمانية، وتشمل الفترة بين عامي (1748- 1830م)، وأغلبها يعود إلي عهد حسين باشا، ولهذه المجموعة أهمية كبرى لاحتوائها على عدد كبير من المراسلات، ومن جهة أخرى إلى قيمة المعلومات التي تقدمها هذه المجموعة، ولقد استفدت منها كثيرا في جانب العلاقات بين الجزائر والباب العالي الفترة المدروسة.

- **المجموعة رقم 3205:** عبارة عن مراسلات وصلت إلى بشوات الجزائر من الباب العالي، ومن وكلائهم من مختلف مدن الدولة العثمانية، وتشمل الفترة بين عامي (1747- 1830م)، تحتوي على ثلاثة ملفات، استفدت من وثائق الملف الثالث، وقد ترجم دوفو بعضها إلى اللغة الفرنسية، ونشرها في عمله "**أبحاث حول مساهمة الجزائر في حرب الاستقلال اليونانية**"، في المجلة الإفريقية لعامي 1856 و1857. واستفدنا بشكل خاص من مراسلات الداي حسين(1830-1818م)، مع الريس مصطفى قبدان (قائد السفينة مفتاح الجهاد).

عدت أيضا إلى وثائق أخرى منشورة ببعض المراجع مثل كتاب: قنان جمال: **العلاقات الفرنسية- الجزائرية 1790- 1830**م. أيضا:

Plantet Eugène: **Correspondance des Deys d'Alger avec la cour de France(1579- 1833).**

بالإضافة إلى مجموعة من المصادر المطبوعة العربية، والمعرّبة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: كتاب: **المرآة** لصاحبه حمدان خوجة، والذي ظهر لأول مرة من العربية إلى الفرنسية بعنوان: **نظرة تاريخية وإحصائية عن إيالة الجزائر**، وذلك في باريس عام 1833م، وقد ألف الكتاب لإيصال قضية وطنية إلى الرأي العام الفرنسي، ونظرا لأهمية الكتاب فإنه ترجم إلى العربية لأول مرة من قبل الأستاذ: محمد بن عبد الكريم، ونشر في بيروت سنة 1972م، ثم ترجم مرة ثانية من قبل الأستاذ: محمد العربي الزبيري، ونشر في الجزائر سنة 1982م، وهي الترجمة التي اعتمدت عليها في عملي، باعتبار المرآة كنز يضم معلومات ثرية ودقيقة، فلا غنى للباحثين والدارسين لتاريخ الجزائر الحديث وبداية الاحتلال الفرنسي عنه، رغم انحيازه الواضح لنظام الحكم العثماني في الجزائر.

كذلك **مذكرات أحمد شريف الزهار**، حقق من قبل الأستاذ: أحمد توفيق المدني، ونشر في الجزائر عام 1980م، ويعدّ من أهم مصادر الفترة المدروسة، استفدت منه كثيرا في بحثي، وكتاب: **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر(1816-1824م)**، ترجمه إلى العربية الأستاذ: إسماعيل العربي، ونشر بالجزائر سنة 1982م،

وكـان قد ظهر لأول مرة فـي "بوسطن" سنة 1826م، وترجم إلـى الفرنسـية، ونشـر فـي باريس سـنة 1830م، لتوظيف المعلومات الـواردة فيه لفائدة المحتل فـي معرفـة أوضـاع الإيالة، استفدت منه أيضا، غير أنه كان لزاما مني أن أتوخى الحذر لما يحمله من حقد وكره للدولـة العثمانيـة، فكثيرا مـا يصـف الحكم العثمـاني بالفاشـل، ويحث علـى اسـتبداله بنظام آخر يضمن التطور والرقي، وهي دعوة صريحة للدول الأوروبية لاحتلال الجزائر.

أما عن المصـادر الأجنبية فقد عدنا إلى كتاب الأسير البنديكتيني فري ديقو دي هايدو (Diego Fray de Haëdo)، المعنون ب(**Topographie et histoire générale d'Alger**)، والذي يعتبر من أقدم المؤلفات عن تـاريخ الجزائـر فـي الفتـرة العثمانيـة، وقد ترك هايدو، انطباعات عن مختلف جوانب الحياة اليومية خلال مدة إقامته كأسير بمدينة الجزائر في الفترة (1578- 1581م)، واعتمدنا عليه في عدة مواضـع فـي البحث حول البحريـة الجزائريـة، وعدد السفن، ومهام الريـاس، وغيرهـا، كمـا أفادنـا أيضـا، فـي التعريـف ببعض المنشآت بمدينة الجزائر، كالمنازل، والأسواق، والمساجد.

استفدنا أيضا من كتاب الرحالة الانجليزي توماس شاو (Thomas Shaw)، الذي عاش في الجزائر من 1720 إلى 1732م، وقد ترك شهاداته وانطباعاته عن مدينة الجزائر، ترجم إلى اللغة الفرنسية من طرف (J. Mac Carthy) سنة 1743م، وتم إعادة ترجمته في تونس سنة 1880م وهو بعنوانه: **Voyage dans la Régence d'Alger**، وقد تضمن كتابه معلومات متنوعة عن الإيالة، كالنظام السياسي والعسكري، والعلاقات الدولية، وكذلك جوانب من الحياة الاجتماعية والثقافية.

أما بالنسبة للمراجع فكانت متنوعة أيضا منها كتاب: القرصنة الأساطير والواقع، لمؤلفه المنور مروش، اعتمد فيه على الأرشيف المحلي والخارجي، وقد استفدنا منه في الجانبين السياسي والعسكري بالخصوص، كذلك كتاب: **تاريخ الجزائر الثقافي من 1500 إلى 1830م**، لأبي القاسم سعد الله، وكتاب: **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**، لمؤلفه: نور الدين عبد القادر، وقد استفدنا منها بشكل خاص في الجانب الثقافي كالمساجد والأوقاف والتعليم والعلماء.

وبخصوص المراجع باللغة الأجنبية، فكانت متنوعة هي الأخرى ونخص بالذكر

دراسة الأستاذ: دنيال بانزاك (Panzac Daniel)، في كتابه (القرصنة البربرية نهاية ملحمة من 1800إلى 1820م) (**Les Corsaires Barbaresques La fin d'une épopée**)، كذلك كتاب: (Gérard van Krieken)، والذي قدمه المؤرخ: مولاي بلحميسي، والموسوم ب: (القراصنة والعلاقات التجارية بين الجزائر وهولندا 1604–1830)

(Corsaires et Marchands les relations entre Alger et les Pays-Bas 1604- 1830).

وغيرها من المصادر والمراجع، والدراسات الحديثة المتوفرة، ومن رسائل جامعية ومقالات، باللغتين العربية والأجنبية[1].

[1]– في هذا الصدد ينظر: البيليوغرافيا المعتمدة في هذه الدراسة.

الفصل الأول

رياس البحر: أصولهم تنظيماتهم وأدوارهم

المبحث الأول: تعريف رياس البحر بإيالة الجزائر

المبحث الثاني: الرياس والبحر

المبحث الثالث: الجهاز الإداري للبحرية الجزائرية خلال العهد العثماني

المبحث الرابع: أطقم سفن البحرية الجزائرية

المبحث الخامس: دور رياس البحر في صد العدوان الأوروبي عن إيالة الجزائر، ودعمهم للدولة العثمانية

تعتبر المؤسسة العسكرية بشقيها البري، والبحري من أهم الدعائم الأساسية لاستقرار ونمو الدول، كذلك الأمر بالنسبة لإيالة الجزائر[1]، فجيشها البري، الذي كان يتكون من فرق عسكرية نظامية، يطلق عليها تسمية الجيش الانكشاري[2]، تأسس، بعد انضمام الجزائر إلى الدولة العثمانية، حيث أرسلت أول نواته الأولى من الباب العالي. بلغ عدد الجيش الانكشاري حوالي 6000 جندي، منهم 2000 نظامي محترف، و4000 متطوع[3]، وعلى هذا المنوال كانت عملية تجديد الجيش تتم، يجلب جزء من الأراضي العثمانية والباقي من المتطوعين، فكان للجزائر وكلاء في مختلف الموانئ المشرقية تتكفل بمهمة التجنيد[4].

[1]– أصبحت الجزائر، ولاية تابعة للحكم العثماني، وكان ذلك سنة 1519: ينظر نص الرسالة: عبد الجليل التميمي: "أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول سنة 1519" **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد السادس، السنة 1976، زغوان، تونس، ص 116. عن ظروف إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، ينظر دراسة، محمد دراج: **الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروسة (1512- 1543م)**، تصدير: أ.د.ناصر الدين سعيدوني، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

[2]– هي كلمة عثمانية تعني العسكر الجديد، وهو جيش أسس في عهد السلطان أورخان(1326- 1360م)، وهناك من يرى أن الفكرة كانت في عهد هذا الأخير، وأن مراد الأول(1360- 1389م)، هو صانع قوانينها، وتنظيماتها، كانت نواته الأولى من أهل الفتوى في الأناضول، ثم اعتمدوا على أسرى النصارى بعد تتريكهم، وتنشئتهم على الإسلام، وكانت تعرف هذه العملية بنظام الدفشرمة، أو الدوشرمة؛ بعدما كان الجيش الانكشاري اليد الضاربة للدولة العثمانية في عهودها الأولى، خسر معظم المعارك التي خاضها بداية من القرن الثامن عشر ميلادي، بعدما رفض التدريب على فنون القتال الحديثة، واستعصى مع ذلك كل محاولات الإصلاح، فقام السلطان محمود الثاني بإلغائه في الواقعة المعروفة بالخيرية وذلك عام 1826م. ينظر: عبد العزيز محمد الشناوي: **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج1، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1984، ص 481 وما يليها.

[3]– وقد أضيف إليهم، الجند الذي كان مع البيلرباي خير الدين في الجزائر، وهم حوالي 5000 جندي جزائري. ينظر: أرزقي شويتام : **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي الفترة العثمانية1519- 1830**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010، ص، ص 13، 14.

[4]– مثلا في أزمير كانت إيالة الجزائر، تملك مركزا يطلق عليه "خان" ويشرف على إدارته وكيل يسمى سردالي، أو باش دائي، يعين من طرف الداي بالجزائر. ينظر: خليفة حماش: " تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري في أقاليم الدولة العثمانية في أواخر العهد العثماني"، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، جامعة الأمير عبد القادر، العدد 2، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص31. وتجدر الإشارة هنا، أن عملية التجنيد، كان يقوم بها في بعض الأحيان أفراد الجيش المقيمين بالجزائر، فعند عودتهم من زيارة أهاليهم بإسطنبول، كانوا يصطحبون معهم بعض الشباب المتطوعين. ينظر: حمدان بن عثمان خوجة:**المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع

كما ضم الجيش البري، فرق عسكرية غير نظامية، نذكر منها فرق زواوة[1]، وقبائل المخزن[2]، وأيضا الكراغلة[3]،وقد حقق الجيش البري انتصارات مهمة، وساهم في الدفاع عن الإيالة، واستقرارها، وحمايتها من القلاقل الداخلية[1]، والهجمات الخارجية[2].

الجزائر، 1982، ص 103. أيضا: **و. م. و. ج. ح، ر. ع، المجموعة 3190، الملف الأول، وثيقة رقم 165.** وهي رسالة من وكيل الجزائر بأزمير، إلى الخزناجي بالجزائر، يقول له فيها، بأن جندي جزائري قدم إلى اسطنبول، ونجا من الموت بعد غرق السفينة، وفي فترة إقامته مدة ثلاث سنوات، جمع عددا من المتطوعين يريد العودة بهم إلى الجزائر.

[1]– سموا بفرق زواوة، نسبة إلى القبائل المتمركزة في جبال جرجرة، وهم الرجال الأقوياء الذين توفرهم القبائل الموالية للبايليك، ويستدعوا للانضمام إلى الجيش النظامي في حالات خاصة منها: حالة الحرب، وفي هذه الحالة كانوا يشكلون العدد الأكبر في الجيش البري، كما كانوا يستدعوا، لإخماد قلاقل القبائل، وأيضا لجباية الضرائب، وكانوا لا يتقاضون أجرة، إلا عندما يقدمون خدمة، كما كان يقدم لهم بعض التسهيلات، والامتيازات، كإعفائهم من الضرائب. ينظر: عبد القادر نور الدين: **صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**، نشر كلية الآداب الجزائرية، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1965م، ص، ص، 84، 318. أيضا: عائشة غطاس، وآخرون : **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 84.

[2]– هي قوة محلية، تمثل السلطة الحاكمة في الريف، في شكل مجموعات سكانية، لها صبغة فلاحيه، وعسكرية، وإدارية، كان فرسان المخزن، يستفيدون من قطعة أرض، وأحصنة وبنادق، وفي حال وفاة أحد الفرسان، ولم يكن له من يخلفه من الأهل والأقارب، تعاد قطعة الأرض، والحصان، والبندقية، إلى الدولة، وكانت تقدم لقبائل المخزن أجرة أثناء تقديم الخدمات، ويحصلون على بعض الغنائم من الجباية، ومقابل ذلك كانت قبائل المخزن تقدم دورا مهما في حالة الحرب، ويستدعوا لجباية الضرائب، وإخماد القلاقل. ينظر: ناصر الدين سعيدوني: **ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000م، ص257 وما يليها.

Emerit Marcel : « La situation économique de la régence d'Alger en 1830 »,in **R.A**, N°2, 1952, p17.

[3]– الكراغلة أو القولوغلية، وهم نتاج زواج الجنود العثمانيين من النساء المحليات، وقد تواجدوا بشكل خاص في المدن التي تمركزت بها الحاميات العثمانية، مثل قسنطينة، عنابة، وبجاية،...الخ، سجّل أول ظهور لهم كفئة مستقلة سنة 1582م، بسبب حرمانهم من العلوفات من طرف حسن باشا فندقلي، وذلك بتقديمهم شكوى للسلطان العثماني، قاموا بثورات مكنتهم من الانخراط في صفوف الانكشارية، غير أنهم استبعدوا من الوصول إلى الرتب السامية في الجيش الانكشاري. لتفاصيل أكثر حول الموضوع ينظر: أمين محرز: **أوجاق الإنكشارية بإيالة الجزائر في عهد الدايات (1671– 1830م) دوره وتنظيمه من خلال الوثائق العثمانية: دفاتر المواجبات**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر2 – أبو القاسم سعد الله، قسم التاريخ، الجزائر، 2019– 2020، ص– ص 89– 94. أيضا:

Boyer Pierre, « Le problème Kouloughli dans la régence d'Alger » , in **R.O.M.M**. N° spécial, 1970, p83.

أما الجيش البحري فقد اختص بالدفاع عن الإيالة وصد الاعتداءات الخارجية ومد العون للدولة العثمانية في حروبها، وكان له دور استراتيجي في الجانبين السياسي والعسكري، ولا سيما الدور الريادي لرياس البحر، وهذا ما سأتطرق له فيما يلي ، لتسليط الضوء على بعض المفاهيم، والمصطلحات، وتحديد المهام الموكلة لطائفة الرياس.

المبحث الأول: تعريف رياس البحر بإيالة الجزائر:

1-الرياس: المصطلح والمفهوم:

كلمة الرئيس تعني سيد القوم، والجمع رؤساء، وهو الرأس أيضا[3]، ويقال ريس مثل قيم بمعنى رئيس، ورأس القوم يرأسهم بالفتح، وهو رئيسهم، ورأس عليهم، كأمّر عليهم، وترأس عليهم، ففلان رأّس القوم، ورئيس القوم، ومقدمهم، ورأّسوه على أنفسهم أمّروه عليهم[4].

---

[1]– عرف الحكم العثماني بالجزائر، اضطرابات وقلاقل، خاصة السنوات الأخيرة منه، أمام لا المبالاة من طرف الحكام، وأمام فرض ضرائب متنوعة من طرف البايات لضمان مناصبهم، فكانت السلطة سوطا ضاربا، على العامة، التي لم تجد هذه الأخيرة سوى الانفجار، والقيام بحركات معادية ضد السلطة الحاكمة، مبررة بذلك عصيانها، فما زادت هذه الأعمال سوى تفاقم الوضع، وضعف للإيالة. وكان لزاما على الحكام أن يعيدوا الأمن والهدوء، إلى أنحاء البلاد بعدما عرفت فوضى واضطرابات. عن الاضطرابات، والحركات المعادية للسلطة العثمانية، الحاكمة بالجزائر راجع الأعمال التالية:

– مولاي بلحميسي: " الثورة على الأتراك في الجزائر شواهد مستقاة من وثائق إسبانية لم تنشر"، **مجلة الثقافة**، العدد 48، وزارة الثقافة والإعلام، الجزائر، 1978، ص– ص 34– 51.

– الغالي الغربي: **الثورات الشعبية في الجزائر أثناء الحكم التركي (1792– 1830)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ،جامعة دمشق، سوريا، 1984– 1985.

– فتيحة صحراوي: **الجزائر في عهد الداي حسين (1818– 1830م)**، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2017م، ص 71، وما يليها.

[2]– كانت معظمها حملات صليبية أوروبية، حول هذا العنصر ينظر: الصفحات اللاحقة. غير أنه كانت هناك توترات وصراع، بين إيالة الجزائر، وكل من جيرانها، المغرب الأقصى، وإيالة تونس، سأشير إلى ذلك لاحقا.

[3]– ينظر: ابن منظور: **لسان العرب**، مجلد3، ج17، ط جديدة، تحقيق: عبد الله علي الكبير، دار المعارف، القاهرة، 1119، ص 1553.

[4]– ابن منظور، مجد 3، ج17، مرجع سابق، ص 1534.

أما عن كلمة الريس أو الرئيس اصطلاحا، فهو المسؤول الأول في قيادة السفينة، وهو على رأس مجموعة من المسيّرين[1]، وجمعهم الرياس، وهو من الأخطاء الشائعة لأن جمعهم في اللغة الرؤساء كما سبق وأن أشرنا، ورغم ذلك فقد شاع استعمال هذا الاصطلاح في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، وسأستعمل مصطلح الرياس، لتفادي اللبس، وليس الاستمرار في الخطأ.

عرّف جون وولف، الرياس على أنهم مجموعة اختاروا البحر ميدانا لحياتهم، ومصدرا لرزقهم، وهم أشخاص موكلين من غيرهم للقيام بهذه المهمة[2]، أما محمد دراج فيقول أن كلمة الرئيس تطلق على البحارة العسكريين الأتراك عموما، سواء كانوا في خدمة الدولة، أم كانوا يقومون بغزوات البحر مستقلين، يسمى بالتركية: "Levent"[3].

2-أصول الرياس- عالم متعدد الأجناس-:

لقد تنوعت الأصول الجغرافية للرياس، فإضافة إلى العناصر المحلية، كان هناك رياس أتراك، وأندلسيون[4]، وأعلاج[1]، وعرب مشارقة،...الخ، وقد شكلوا على هذا الأساس

[1]- عن تركيبة الجيش البحري، ينظر الصفحات اللاحقة.

[2]- وقد فرق جون وولف بين الريس، والقرصان، فهذا الأخير، هو الشخص الذي كان حرا في النهب، ولا يعترف بأي سلطة فوق إرادته الخاصة، فكان يهاجم بدون تمييز سفن أية دولة، وكان هدفه الوحيد هو النهب. ينظر: **الجزائر وأوربا (1500- 1830)**، ترجمة: أبو القاسم سعد الله، ط خاصة، دار الرائد، الجزائر، 2009، ص 43.

[3]- خير الدين بربروس: **مذكرات خير الدين بربروس**، ترجمة: محمد دراج، ط1، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، الهامش1، ص75.

[4]- نتيجة الاضطهاد الذي تعرض له الأندلسيين عقب سقوط غرناطة سنة 1492م، فرض عليهم الخروج من ديارهم، والبحث عن أماكن، أكثر أمنا واستقرارا، فكانت وجهاتهم نحو بلدان مختلفة، منها الأراضي المغاربية عامة، والمغرب الأوسط (الجزائر) خاصة، وقد ازدادت وتيرة الهجرة، إثر صدور قرار الطرد النهائي سنة 1609م، فكانت مدينة الجزائر، ومدن أخرى خاصة الساحلية منها، مقرا ومأوى للأندلسيين الفارين، فترتب عن هذا الاستقرار بالمدن الجزائرية، تأثيرات مست مختلف المجالات، منها الاجتماعية والاقتصادية، كما أنه كان لهم دور مهم في تعزيز ودعم البحرية الجزائرية خاصة في بداية القرن السادس عشر، وذلك لخبرتهم في الحرب، ومعارفهم التقنية في صناعة الأسلحة والسفن، وقد كان عدد الأندلسيين سنة 1536م، حوالي 8000 مقاتل، ولذلك فإن دور الأندلسيين، كان لا يقل أهمية عن دور الأتراك، والأعلاج، في عمليات الأسطول، ورغم ذلك فلم يبرز أي قبطان أندلسي،في قيادة الأسطول الجزائري. ينظر:

- أحمد بن محمد المقري التلمساني: **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق: راجان عباس، ج1، ج2، ج 4، دار صادر، بيروت، لبنان، 1988م.

جماعة لها سمات مشتركة، كان في غالب الأحيان الجهاد في سبيل الله، وتحقيق الانتصار والتميز، وقد اختلفت أعدادهم من فترة إلى أخرى من حيث تنوع أصولهم، ولذلك وجب نفي المزاعم التي تفند أن رياس إيالة الجزائر كانوا من الأعلاج، وبناء على ما ذكر، فقد تطلب منا الأمر العودة إلى الأرشيفات المحلية[2]، وكذلك العودة إلى الدراسات التي كانت الأرشيفات المحلية مصدرا أساسيا لها، غير أنه صادفتنا بعض الصعوبات أذكر على سبيل المثال لا الحصر بعضها:

– عدم ذكر الوثائق للمعلومات الكافية، والتي من خلالها يمكن تحديد النسب، وتكتفي بعض الوثائق بذكر اسم الريس فقط، كقاسم رئيس رجب[3]، وسليمان ريس[4]، وهناك وثائق إضافة إلى ذكر اسم الريس، يذكر اسم والده فقط، وهي أيضا معلومات غير كافية لمعرفة النسب، كحسين ريس بن عمر[5]، أو مصطفى رئيس ابن محمد[6].

– تشابه الأسماء، حاولنا تجاوز ذلك بمقارنة أسماء الآباء إن وجد، أو أسماء الشهرة، وكذلك بالعودة لتاريخ إنشاء الوثيقة، ولو أن ذلك لا يساعد أحيانا على رفع

– لسان الدين ابن الخطيب:**الإحاطة في أخبار غرناطة**، تحقيق: محمد عبد الله عنان، ط2، الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 1973.

– المنور مروش: **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني القرصنة الأساطير والواقع**، ج2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص، ص 62، 63.

[1]– مفردها في اللغة علج، وهو الرجل الشديد الغليظ، وقيل أيضا للرجل الذي خرجت لحيته، وغلظ واشتد، ويقال للرجل القوي الضخم من كفار العجم علج، ويقال لحمار الوحش علج لاستعلاج خلقه وغلظه، ويقال أيضا للرغيف الغلظ علج، فكل صلب شديد علج، وأما الأنثى فتدعى علجة (بكسر العين وفتح كل من اللام والجيم). ينظر: ابن منظور، مجلد3، ج34، مرجع سابق، ص 3065.أما إصلاحا فقد أطلق المصطلح على الأوروبيين المسحيين الذين اعتنقوا الإسلام للدلالة على أصلهم المسيحي، ويعرفون عند المسلمين بالمهتدين،لأي الذين اهتدوا إلى الرشد والصواب؛ وأما الأوروبيين فقد كانوا يسمونهم المرتدين (les renégats).

[2]– للوقوف على الأصول الجغرافية للرياس، قمنا بمسح شامل للمجموعة(Z)، المحفوظة بمركز أرشيف ما وراء البحار بأكس أون بروفنس (Aix en Provence)، وبعض وثائق المحاكم الشرعية، ووثائق بيت المال، ووثائق بيت المال والبايلك،...الخ، المحفوظة بالأرشيف الوطني الجزائري ببئر الخادم، وكل هذا مشار إليه في مقدمة العمل.

[3]– **A.O.M,1MI, B60, Z153.**

[4]– **A.O.M,1MI, B2, Z4.**

[5]– **A.O.M,1MI, B2, Z5.**

[6]– **A.O.M,1MI, B25, Z47.**

اللبس، لأنه أحيانا لا يكون التاريخ هو التاريخ الأول لإنشاء الوثيقة، وإنما هي نسخ لعقود قديمة، تحمل التاريخ الجديد الذي أعيد فيه نسخ الوثيقة.

هذه الصعوبات، لم تحل دون استخلاص بعض الاستنتاجات، ومقارنتها في عالم الرياس، ولقد حاولنا رصد قوائم للرياس[1] شملت حوالي 501 ريسا، أحصينا خلال القرن السابع عشر ميلادي، حوالي 111 ريس، و192 ريس، خلال القرن الثامن عشر ميلادي، أما في الربع الأول من القرن التاسع عشر ميلادي، أحصينا حوالي189 ريس، 09 حالات منها لم نتمكن من معرفة تواريخها.

من بين مجموع 111 ريس، والتي تعود إلى القرن السابع عشر ميلادي، رصدنا حوالي 37حالة لرياس معروفي النسب، حيث بلغ عدد الأعلاج حوالي17 حالة، أي بنسبة 45.94%، وحوالي15.31%، من مجموع الرياس، وأذكر مثلا: مصلي رئيس ابن عبد الله[2]، ومحمد رئيس ابن عبد الله[3]،...الخ، وقد توصل المنور مروش، من خلال دراسته، إلى رصد حوالي 50 علجا من أصل 140 ريس معروفي النسب، أي ما يمثل حوالي 35.71%، وهذا في الفترة الممتدة بين 1650- 1696م[4].

أما عن الأتراك العثمانيين فقد رصدنا حوالي 11 حالة، أي ما يمثل حوالي 29.72%، وحوالي9.90%، من مجموع الرياس، غير أنه لم نستطع التدقيق في المناطق الوافدين منها فنجد مثلا: الريس حسن التركي[5]، وخليل رئيس بن والي التركي[6]،...الخ، ما عدا حالة واحدة وهي للريس مصطفى نقزلي[7] بن إبراهيم التركي[1].

---

[1]- إن الموضوع قيد الدراسة محدد زمنيا من(1600-1830م)، غير أنه من خلال رصدنا الشامل للوثائق الخاصة بالرياس، المشار إليها سابقا، تم العثور على بعض الوثائق، يعود تاريخها إلى بداية الاحتلال الفرنسي، تم الاستفادة منها في البحث، وخاصة فيما يتعلق بموضوع النسب الجغرافي.

[2] – **A.O.M,1MI, B36, Z75.**

[3]– **A.O.M,1MI, B54, Z129.**

[4]– المنور مروش، مرجع سابق، ص 240.

[5]– **A.O.M,1MI, B54, Z128.**

[6]– **A.O.M,1MI, B55, Z132.**

[7]– والأرجح أنها دنكزلي، وهذا بدوره تحريف، مع اختزال لكلمة "قره دكزلي، (والشق الثاني من الكلمة، يقرأ بالعثمانية، دنيزلي)، ومدلوله، هو منطقة من البحر الأسود. ينظر:

ورصدنا حالتين فقط، بالنسبة للعنصر الأندلسي، أي ما يمثل 1.80%، من مجموع الرياس خلال القرن السابع عشر ميلادي، وهما للريس إبراهيم قاسم الأندلسي[2]، وعباس رئيس بن محمد الأندلسي[3]، أما بالنسبة للعنصر المحلي فبالرغم من عدم العثور على وثائق سواء في رصيد المحاكم الشرعية، أو ما اطلعنا عليه من وثائق في الأرصدة الأخرى، إلا أن بعض الدراسات أشارت إلى الريس العربي، المنحدر من منطقة جرجرة، الذي اشتهر سنة 1630م[4]، وكذلك الريس الميزابي المدعو الأهلي الكبير، أو المغاربي الكبير[5]، ورصدنا حالة واحدة لريس من أصول طرابلسية أي ما يمثل 2.70%، و0.99%، بالنسبة لمجموع الرياس خلال القرن 17م، وهي للريس محمد الطرابلسي، وذلك سنة 1674م[6].

كما رصدنا حوالي 77 حالة، والتي تمثل 69.33%، لم تشر الوثائق إلى نسب الرياس، فقد ذكر اسم الريس فقط، مثل سليمان ريس[7]، أو رجب ريس[8]، أو اسم الريس مقرونا باسم والده مثل: حسين ريس بن عمر[9]، وأيضا مصطفى رئيس بن جعفر[10].

– Jean Denis : «Les registres de solde des janissaires conservés dans la Bibliothèque Nationale d'Alger », in **R.A**, N61, 1920, p214.

– Tahir Sezen: **Osmanlı Yer Adları**, Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü, Ankara, 2006, p. 597.

=ترجمة بعض المصطلحات، من اللغة التركية، إلى اللغة العربية، من طرف أمين محرز، أستاذ بجامعة الجيلالي بونعامة – بخميس مليانة– ، الجزائر.

[1]– **أ. و. ج، و. م. ش، ع 40، و1.**

[2]– **A.O.M,1MI, B30, Z62.**

[3]– **A.O.M,1MI, B53, Z124.**

[4]– المنور مروش، مرجع سابق، ص، ص، 239، 240.

[5]– ميزابي الأصل، نشأ في أوساط شعبية فقيرة، بدأ عاملا بسيطا عند أحد القراصنة، وبفضل شجاعته ومهارته، أصبح من أكبر وأشهر قادة الأسطول، وفي 1635م، اقتحم سفينة نابولي، واستولى عليها، وقد كانت هذه الأخيرة محملة بالقمح، والذهب،...الخ. لتفاصيل أكثر ينظر: نفسه، ص، ص، 290، 291.

[6]– **أ. و. ج، س.ب، ع30، س 250.**

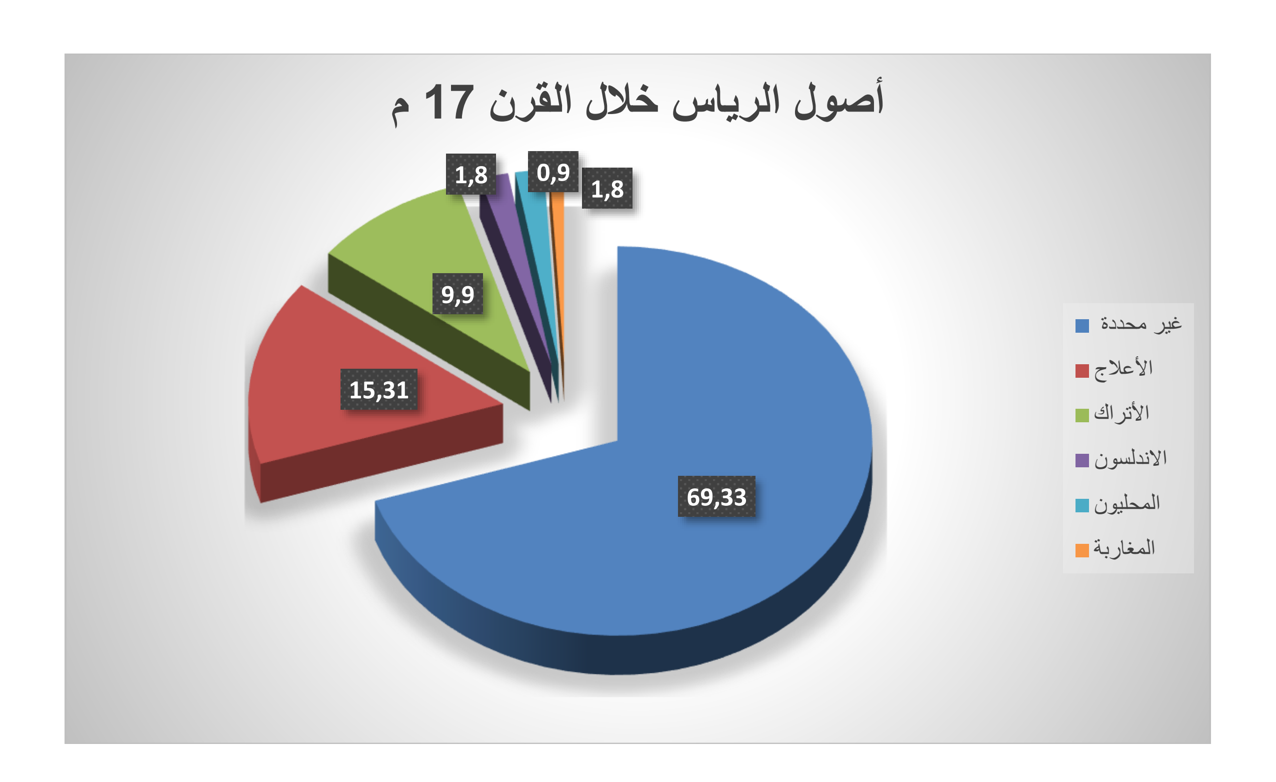
[7]– **A.O.M,1MI, B2, Z4.**

[8]– **A.O.M,1MI, B52, Z121.**

[9]– **A.O.M,1MI, B2, Z5.**

=[10]– **A.O.M,1MI, B52, Z120.**

وفيما يلي تمثيل بياني، يوضح توزيع أصول الرياس، خلال القرن السابع عشر ميلادي.



أما في القرن الثامن عشر ميلادي، فقد رصدنا حوالي 192حالة خاصة بالرياس، أغلبهم من العنصر التركي، بحوالي24حالة، ما يمثل 12.50%، أذكر على سبيل المثال لا الحصر: أحمد ريس ابن حسين التركي[1]، والريس أحمد ابن محمد التركي[2]، والريس عثمان التركي[3]،...الخ، في حين تراجع عدد الأعلاج حيث رصدنا حوالي 16حالة، وهو ما يمثل 8.33%.

ما يمكن ملاحظته هو ظهور عنصر جديد في تركيبة أصول الرياس خلال هذا القرن، وهو أبناء الأعلاج، وأذكر على سبيل المثال، الريس أحمد ابن باكير قبطان ابن

1- A.O.M,1MI, B6, Z16.

2- A.O.M,1MI, B39, Z81.

3- A.O.M,1MI, B55, Z135.

عبد الله[1]، ومحمد رئيس ابن سليمان رئيس بن عبد الله[2]، وحسن رئيس ابن مصطفى رئيس ابن عبد الله[3]،...الخ.

وفيما يخص العنصر المحلي، فقد رصدنا خمس حالات وهو ما يمثل 2.60%، وهم: محمد رئيس عرف الجيجلي[4]، وهو ما يؤكد أن أصوله من منطقة جيجل[5]، والأعلي ريس البجائي[6]، وهذا نسبة إلى مدينة بجاية[7]، والريس محمد المستغانمي[8]، والصدر القبطان البحري حسن باشا الجزائري[9]، والريس حميدو[10]، ورصدنا أيضا أربعة حالات من أصول مغاربية ما يمثل 1.90%، اثنين من طرابلس الغرب وهما الرئيسان أحمد

---

[1]- A.O.M,1MI, B52, Z121.

[2]- A.O.M,1MI, B30, Z62.

[3]- A.O.M,1MI, B53, Z123.

[4]- A.O.M,1MI, B44, Z95.

[5]- كانت مدينة جيجل تحت سيطرة الجنويين، منذ سنة 666هـ/ 1260م، حيث أصبحت مركزا للتبادل التجاري بين إيطاليا وإفريقيا، وشيئا فشيئا، استطاع أهل البلاد التغلب على الحامية الجنوية، إلا أنه ومع مطلع القرن السادس عشر ،تمكن البحار الجنوي "أنديا دوريا" من احتلال مدينة جيجل مرة أخرى، وأن يعيد للمركز أهميته الأولى، وقد تم تحريرها من طرف الإخوة بربروسة سنة 1514م. ينظر: أحمد توفيق المدني: **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا (1492.- 1792)**، ط3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 166. أيضا: محمد دراج، مرجع سابق، ص، ص 191، 192. سأعود بتفاصيل أكثر حول الموضع، في الصفحات اللاحقة.

[6]- **أ. و. ج، س.ب.م، ع1، س 2، ص 358.**

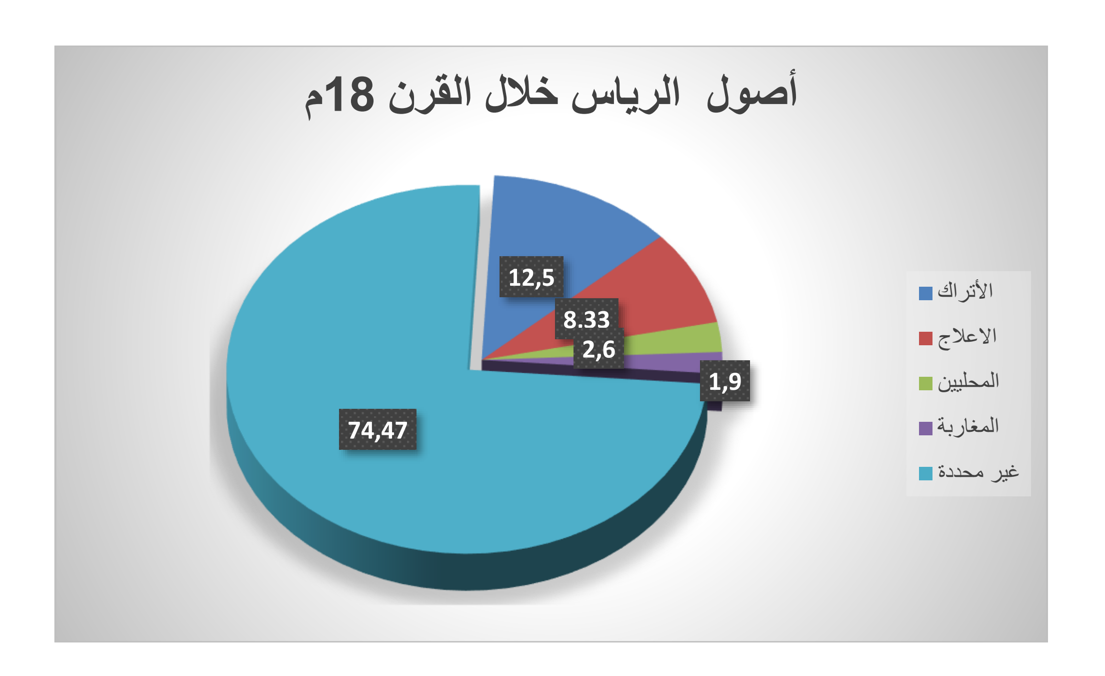
[7]- هي مدينة ساحلية، تبعد حوالي 200 كلم عن مدينة الجزائر العاصمة، وهي مدينة عظيمة بناها ملوك صنهاجة، عرفت بنشاطها الفكري، والعلمي، وبتاريخها الإشعاعي الحضاري، كما اشتهرت بعلاقاتها التجارية، مع مماليك، وقوى أوروبية، كما عرفت مدينة بجاية، صراعات وفتن داخلية حول السلطة، مما سهل مأمورية الإسبان في احتلالها سنة 1510م. حول تفاصيل تاريخ بجاية، الحضاري، والفكري، والتجاري، ينظر: دومنيك فاليرين: **بجاية ميناء مغاربي (1067هـ/1510م)**، ج1، ترجمة: علاوة عمارة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2014م. أيضا: مجهول: **الاستبصار في عجائب الأمصار**، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب، 1985م، ص 128.

[8] – A.O.M,1MI, B6, Z14.

[9]- وإذا تأكد هذا الزعم، فقد وصل في قيادة الأسطول الجزائري عنصر من المحللين، غير أنه هناك قراءة أخرى، وهي أن الرسالة كانت موجهة من الدولة العلية، إلى إيالة الجزائر، ولذلك فقد خاطب السلطان العثماني، قائد الأسطول حسن باشا، بالجزائري، تمييزا لإيالات الدولة العثمانية الأخرى. ينظر: **أ. و. ج، و. خ. هـ، ع 8832.**

[10]- لتفاصيل أكثر حول الريس حميدو، ينظر الصفحات اللاحقة.

الطرابلسي[1]، وعبد الرحمن ابن عبد العزيز الطرابلسي[2]، والاثنين الآخرين، أحدهما من تونس[3]، والأخر من المغرب الأقصى، وهو الريس محمد المغربي[4]، ولم نرصد أية حالة للعنصر الأندلسي خلال القرن 18م[5].



ورصدنا حوالي 189حالة، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ميلادي، تم رصد 16 حالة، من العناصر المحلية، ما يمثل 8.46%، وهي نسبة معتبرة، -مقارنة بالقرنيين السابع، والثامن عشر ميلاديين-، أذكر على سبيل المثال لا الحصر، الريس خم ابن الحاج علال المستغانمي[6]، والريس محمد عرف حطوم البجائي[7]، أيضا الرايس قاسم ابن يوسف البجائي[8]، والرايس عيسى ابن زايد الجيجلي[1]،...الخ.

---

1 – A.O.M,1MI, B30, Z60.

2 – A.O.M,1MI, B30, Z62.

3– أ. و. ج، د. م، ع1، س 2، ص 139.

4 – A.O.M,1MI, B60, Z153.

5– لم نجد تفسيرا لعدم تواجد الأندلسيين، فقد بقي دورهم متواضعا، مقارنة بفئة الأتراك، والأعلاج؟

6– A.O.M,1MI, B42, Z91.

7– A.O.M,1MI, B10, Z21.

8– A.O.M,1MI, B56, Z136.

أما عن العنصر التركي، رصدنا أكبر عدد، وهو 24حالة، ما يمثل نسبة 12.69%، كأحمد رئيس التركي[2]، وإبراهيم رئيس ابن حسن التركي[3]، وعلي رئيس التركي الحنفي الجزائري[4]، أما عن الأعلاج، فقد تراجع عددهم حيث رصدنا، حالتين اثنين فقط، وهو ما يمثل 1.02%، وهما للريس سليمان افرنصيص[5]، وهو ما يحتمل أنه من أصول فرنسية، والأخرى للريس مصطفى ابن علي المدعو الانجليزي[6]، ولم نرصد أية حالة تخص العنصر الأندلسي.

ورصدنا تسع حالات لرياس، لم نعثر على تواريخ تثبت انتماؤهم إلى أي فترة زمنية معينة، وقد تميزت فيها أصول الرياس بين المحليين كالريس يحيى الجيجلي[7]، وأعلاج، كمحمد رئيس ابن عبد الله العلج[8]، وأتراك، كأحمد ريس التركي[9].

1– **A.O.M,1MI, B27, Z53.**

2– **A.O.M,1MI, B50, Z113.**

3– **A.O.M,1MI, B42, Z91.**

4– **A.O.M,1MI, B42, Z90.**

ذكر بالجزائري، ربما تمييزا له بأنه من رياس إيالة الجزائر وليس لنسبه؟

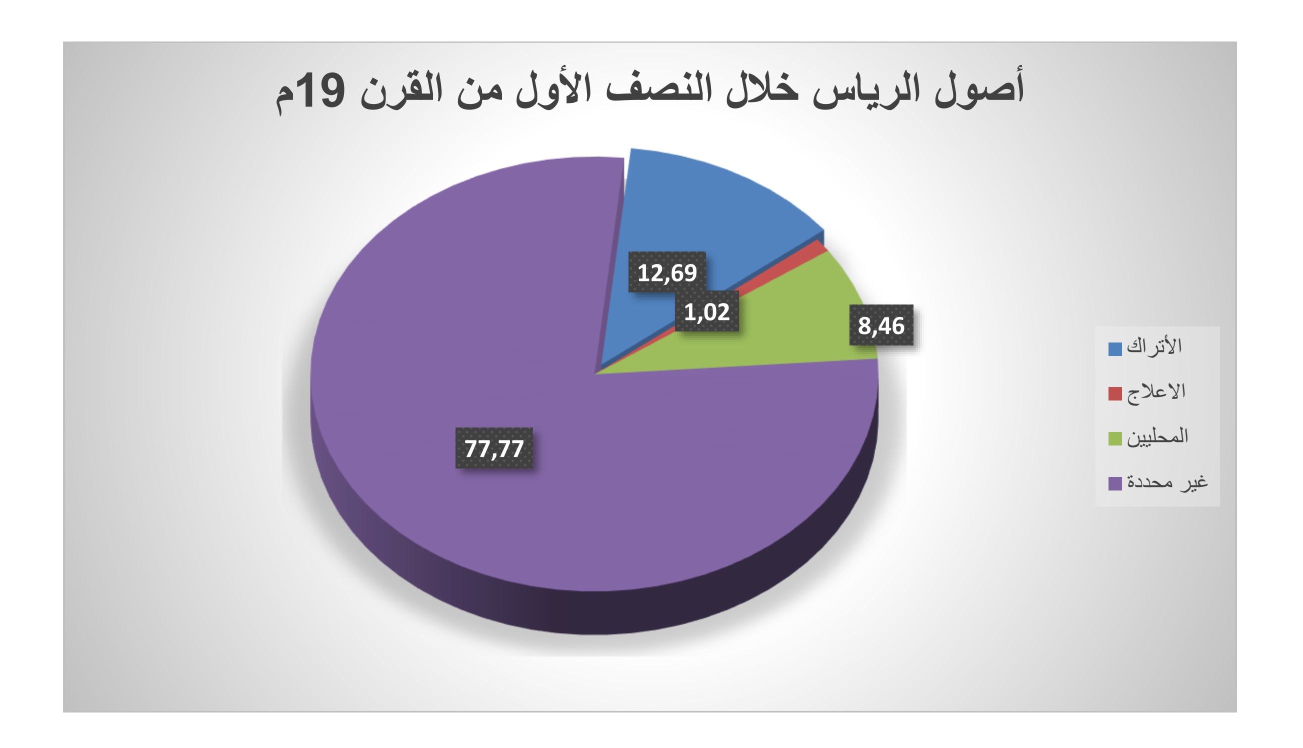
5– **أ. و. ج، س. ب.م، ع9، س 159/51.**

6– **A.O.M,1MI, B42, Z90.**

7– **أ. و. ج، د. م، ع4، س 11.**

8– **أ. و. ج، د.م، ع5، س 28.**

9 – **A.O.M,1MI, B45, Z98.**



3- أسماء الرياس ودلالاتها:

من خلال مدونة الأسماء المرصودة الخاصة بالرياس فقد كانت أغلبها مركبة من، اسم الريس واسم أبيه، كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك، وأحيانا قليلة جدا نجد اسم الجد، بعد اسم الريس واسم أبيه، مثل الرئيس إبراهيم بن محمد الحنفي بن يون[1]،ويتبع في بعض الأحيان اسم الريس مع اسم أبيه بالنسب، مثل أحمد رئيس بن حسين التركي[2]، والريس قاسم ابن يوسف البجائي[3]، وعباس رئيس بن محمد الأندلسي[4]...الخ.

لقد غلب على أسماء الرياس، أسماء الأنبياء والرسل والصحابة رضي الله عنهم، وقد أتت الأسماء: محمد، وأحمد، ومصطفى، مجتمعة في الصدارة بـ190 حالة، وهي أسماء سمي بها سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام، موزعة بين 86 حالة لاسم محمد، و52 حالة لكل من اسم أحمد ومصطفى.

---

1 – A.O.M,1MI, B26, Z50.

2 – A.O.M,1MI, B6, Z16.

3 – A.O.M,1MI, B56, Z136.

4 – A.O.M,1MI, B53, Z124.

يلي الأسماء المذكورة سابقا، اسم علي بـ 62 حالة، وذلك نسبة إلى الخليفة، والصحابي علي بن أبي طالب رضي الله عنه، كما وردت 42 حالة لأبناء هذا الأخير وهما الحسن والحسين رضوان الله عنهما، موزعة بين 23 حالة لاسم حسن، و19 حالة لاسم حسين، وأتى اسم إبراهيم في 22 حالة، وسليمان ب17 حالة، و11 حالة لاسم يوسف، وورد اسم عمر الذي يعود إلى الخليفة عمر بن الخطاب، بـ10 حالات، واسم إسماعيل بأربع حالات، وثلاث حالات لكل من اسمي عثمان، وصالح، وحالة واحدة لكل من اسم عيسى، وإدريس، أما اسم بكير[1]،فقد ورد بخمس حالات، وورد اسم حمزة بثلاث حالات، وهو اسم حمله عم الرسول محمد صلى الله عليه وسلم.

أما عن الأسماء المركبة مثل عبد الله وعبد الرحمن فقد ورد عدد قليل منها، وحمل بعض الرياس بعض أسماء الشهور الهجرية لدلالاتها الدينية، مثل رمضان[2]بخمس حالات، ورجب[3] بثلاث حالات، وحالة واحدة، لكل من اسم شعبان[4]، وعاشور[5]، وهي كلها أسماء لها دلالاتها، وبعدها الإسلامي، كما حمل الرياس أسماء أخرى مثل: سعيد،

---

[1]– نجده في بعض الأحيان باكير برفع الباء، ويسمى بهذا الاسم، نسبة إلى الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وأصل الاسم عربي من اسم بكر بسكون الكاف، وانتقل الاسم إلى العثمانيون فأصبحوا ينطقونه بكسر الكاف بدلا من سكونها، بماء على قواعد اللغة العثمانية التي لا تتحمل ساكنين متتالين في الحرفين الأخيرين من الكلمة إذا كانت ثلاثية: ينظر: خليفة حماش:**الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، رسالة لنيل دكتوراه دولة في التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1427هـ/ 2006م، ص، ص 161، 162.

[2]– هو اسم من شهور السنة الهجرية، ويقال أنه سمي كذلك لأنه لما نقلوا أسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها بالأزمنة التي هي فيه، فوافق رمضان أيام رمض الحر، وشدته، فسمي به، وهو مأخوذ من رمض الصائم إذن حر جوفه من شدة العطش. ينظر: ابن منظور، مجلد3، ج21 مرجع سابق، ص 1730.

[3]– هو الشهر السابع من شهور السنة الهجرية، سمي برجب لتعظيمه من طرف العرب في الجاهلية، وهي من الشهر الحرم التي يحرم فيها القتال، وجمع رجب، أرجاب. نفسه، مجلد3، ج18، مرجع سابق، ص 1583.

[4]– هو اسم للشهر الثامن من شهور السنة الهجرية، جمعه شعبانات، وشعابين، وسمي كذلك لتشعب العرب فيه، أي تفرقهم في طلب المياه، وقيل في الغارات، وقال البعض أنه سمي بشعبان لأنه شعب (بفتح الحروف الثلاث)، أي ظهر بين شهري رمضان ورجب. نفسه، مجلد4، مرجع سابق، ص 2271.

[5]– هو اسم نسبة لعاشوراء، وهي اليوم العاشر من شهر محرم، وقيل التاسع. ينظر: نفسه، ص، ص 2952، 2953.

ومختار، ومرجان، وقاسم، وقارة، وحمدان[1]، حمود، وحميدة، وعباس ، وخليفة، وكريم، ومسعود، والعربي، ومصلي، وقدور، وخم...الخ.

4- ألقاب الشهرة:

لقد ألحقت بأسماء الرياس ألقاب أو كنية اشتهروا بها، وأصبحت متداولة بين الناس، حتى أنها حجبت الأسماء الحقيقة لهم، وقد كانت في بعض الأحيان هذه الألقاب نبز[2]، وقد رصدنا حوالي ثلاثة وخمسون حالة، حمل أصحابها أسماء شهرة، وترد هذه الأخيرة، في الغالب، بعد اسم الريس، بذكر كلمة "به عرف"، أو "شهر به"، أو المدعو،

[1]- هو اسم حمله حمدان بن عثمان خوجة، وهو كرغلي الأصل (أب عثماني، وأم جزائرية) ولد بمدينة بالجزائر سنة 1773م، و هو من الأسر الجزائرية العريقة، وبحكم الوضع الاجتماعي لهذه الأسرة كان أبوه فقيها وأمينا يشرف على الحسابات الإدارية (مكتابجي)، وكان خاله أمينا للسكة قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م،درس علم الأصول، والتاريخ والمنطق، وعلم الفلسفة والتصوف، و كان له طول باعة في علم الطب. كان يتقن اللغتين: العربية، والعثمانية. كما كان يتكلم الفرنسية، والإنجليزية، و لكنه لم يجد الكتابة بهما، أولى كل عنايته للفلاحة و التجارة، وقد حقق نجاحا باهرا حتى صار من كبار الأغنياء، وذوي الشأن في مدينة الجزائر؛ طمح للوصول إلى منصب (المكتابجي) التي كانت مسندة إلى أبيه و لكنه لم ينلها، اشتغل عضوا في بلدية الجزائر في فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، غير أنه عزل من منصبه، واتهامه من طرف السلطات الفرنسية بتحريض، السكان ضدها، ولحمدان خوجة أثار علمية قيمة تعتبر من المصادر الأساسية لدراسة تاريخ الجزائر في الفترة الحديثة، و بداية الاستعمار الفرنسي، أذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- "إتحاف المنصفين و الأدباء عن الاحتراس من الوباء" ألفه بالعربية سنة 1836.

- مذكرة قدمها للجنة الإفريقية في جويلية 1833م...الخ، ولعل أثرى ما ترك لنا، تحفته القيمة، كتاب المرآة، حول هذه الشخصية ينظر:

- حمدان خوجة، مصدر سابق.

- حميدة عميراوي: **دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية (1840-1827)**، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1987.

- عبد الجليل التميمي: **بحوث ووثائق في التاريخ المغاربي، الجزائر وتونس وليبيا: 1816- 1871.** ط2، منشورات ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1985، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، 1985، ص- ص 34- 41.

[2]- جمعها الأنباز، والنبز(بشدة النون، وسكون الباء، وضم الزاي) كاللمز، وهي في الغالب العيوب، والصفات الجسمانية التي يحملها الشخص، وقد نهى الله سبحانه وتعالى عن استعمالها بين الناس في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾. القرآن الكريم، برواية ورش عن نافع، **سورة الحجرات، الآية 11.**

وفي حالات أخرى يرد اسم الشهرة بعد ذكر اسم والد الريس، وقد حملت ألقاب الشهرة معاني مختلفة، منها أسماء ثانية للاسم الحقيقي للريس، أذكر على سبيل المثال لا الحصر: محمد رئيس المدعو غانم[1]، و محمد رئيس المدعو حمدان[2]،...الخ، ومنهم من شهر باسم والده مثل الرئيس إبراهيم بن محمد بن يونس به عرف[3]، وإبراهيم رئيس ابن الرقي به عرف[4]، كذلك حمدان ابن محمد بن هماط به عرف[5]، ...الخ.

كما تضمنت بعض الألقاب أسماء بعض المناطق مثل الرئيس محمد عرف الجيجلي[6]، نسبة إلى مدينة جيجل، وبقيت هذه الألقاب متداولة إلى يومنا هذا، حيث يلقب الشخص بالمنطقة التي يقطن بها، وأحيانا نسبة إلى الوطن، لا سيما إذا كان متواجدا بديار الغربة، كالجزائري، أو التونسي، أو المغربي...الخ، وهو ما لاحظناه في بعض أسماء الرياس، كإبراهيم رئيس ابن الحاج قاسم شهر عبيد الأندلسي[7]، والريس مصطفى ابن علي المدعو الإنجليزي[8].

ودلت الألقاب في بعض الأحيان على صفات ميزت الشخص، كالقصر، أو الطول، أو لون العينين، مثل الريس محمد بن أحمد عرف العين الزرقاء[9]، ومحمد ريس بن علي المدعو الصغير[10]، ومصطفى رئيس القصير[11].

1- A.O.M,1MI, B53, Z123.

2 - A.O.M,1MI, B53, Z124.

3- A.O.M,1MI, B51, Z114.

4- أ. و. ج، س. ب، ع17، س 82.

5- A.O.M,1MI, B15, Z31, B22, Z44.

6- A.O.M,1MI, B47, Z95.

7- A.O.M,1MI, B30, Z62.

8- A.O.M,1MI, B42, Z90.

9- A.O.M,1MI, B7, Z16.

10- A.O.M,1MI, B29, Z58.

11- أ. و. ج، س. ب. م، ع3، س 19، ص 100.

كما دلت بعض الألقاب على وظائف أبائهم، مثل مصطفى رئيس عرف ابن صبايحي[1] ابن حسن[2]، وبعضها الآخر لم نستطع تحديد معانيها مثل مصطفى رئيس عرف فوشلي[3]، وأحمد رئيس المدعو قرقاش[4]، وعرف سليمان رئيس بالبفدن[5]، وعرف أحمد رئيس بن خضر التركي بطباق[6].وأما مامي ريس فكانت كنيته صمصوم، وذلك سنة 1706م[7].

كما عرف يوسف رئيس بكرطيوا[8]، وأحمد رئيس بن الحاج عبد الرحمن بالزرزول[9]، وشهر كذلك عبد الرحمن رئيس بن الحاج مصطفى بابن نوار اللوز[10]،أيضا محمد رئيس ابن محمود التركي عرف كرداوغلي[11]، وذلك تشبيها ربما بالريس العثماني كرداوغلي(Kurtoglu Muslihiddin Reis)[12]، وعموما فإن أغلب الألقاب التي اشتهر بها

[1]– الأرجح أن والده كان أغا الصبايحية، ويسمى هذا الأخير، بأغا العرب، وهو القائد الأعلى لكل قوات الإيالة، منهم الفرسان، والمشاة، وحتى فرق الانكشارية التي كانت تحت قيادة أغا القمرين، وقد شملت سلطة أغا الصبايحية، رقعة جغرافية واسعة ، امتدت من حلوان إلى يسر، وعموما فإن مهام أغا الصبايحية، هو الدفاع عن المدينة، وكذلك كان يستعان بهم، في حال وقوع قلاقل بالإيالة، نتيجة تذمر السكان من الأوضاع السيئة للبلاد. لتفاصيل أكثر ينظر: فهيمة عمريوي: **أوقاف الجيش الانكشاري بمدينة الجزائر من 1009 إلى1246هـ/ 1600 – 1830م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر2، – أبو القاسم سعد الله– قسم التاريخ، الجزائر، 1438–1439هـ/2017– 2018م، ص، ص 109، 110.

[2]– **A.O.M,1MI, B53, Z125**.

[3] – **A.O.M,1MI, B16, Z35**.

[4]– **A.O.M,1MI, B18, Z38**.

[5]– **A.O.M,1MI, B5, Z9**.

[6]– **A.O.M,1MI, B54, Z128**.

[7]– **A.O.M,1MI, B2, Z7**.

[8]– **A.O.M,1MI, B54, Z129, B52, Z121**.

[9]– **A.O.M,1MI, B19, Z39**.

[10]– **A.O.M,1MI, B53, Z124**.

[11]– **A.O.M,1MI, B55, Z132**.

[12]– هو رايس عثماني نشط في الحوض الغربي للمتوسط قبيل قدوم الإخوة عروج، وخير الدين، وكان أول حاكم لجزيرة رودس بعد فتها من قبل السلطان سليمان القانوني في أوائل سنة 1523م. ينظر:

– Tahir SEZEN, Op.cit, p 597.

الرياس لم تكن مشينة ولا مهينة لحامليها، كأسمائهم، أو أسماء لآبائهم، أو مناطق أصولهم، أو حرفة، احترفوها، بل توجد ألقاب تمدح، وتشيد بالأخلاق الحميدة لصاحبها، مثل ما ورد في اسم الرئيس مصطفى الذي عرف بمصلح دين[1]، وهذا ربما لصلاحه وتقواه.

5- الألقاب التشريفية:

عرف تسجيل العقود الإدارية (عقود الشراء، البيع، الزواج، ...الخ)خلال العهد العثماني، تقليدا يقتضي التعريف بصاحب العقد، وعادة تذكر كديباجة[2]، في بداية العقد، قبل ذكر صاحبها، أو صاحبتها، وهي ألقاب تشريفية، تختلف من شخص لأخر حسب مكانته الاجتماعية، أو أهمية وظيفته التي يمارسها.

من خلال مدونة الرياس المرصودة، نحاول معرفة إذا كانت الألقاب التشريفية، والفخرية، تعكس مكانة صاحبها، وهل اختلفت عبارات التقدير، والتبجيل، من زمن إلى آخر؟.

خلال القرن السابع عشر ميلادي، من بين 111 ريس، رصدنا منهم حوالي 26 ريس، حملوا ألقابا تشريفية متباينة[3]، فمنهم من حمل لقب واحد مثل المكرم، وأذكر على سبيل المثال المكرم حسن رئيس، وذلك سنة 1643م[4]، والمكرم حسن رئيس قائد

1- **A.O.M,1MI, B1, Z1.**

2- كانت تستعمل هذه الديباجة، في المراسلات الحكومية أيضا، وهي كلمات تدل على الاحترام، والتقدير، والتبجيل، والتعظيم، والتمجيد، وإعلان فروض الطاعة والولاء وأذكر على سبيل المثال مخاطبة أمين السكة بتونس للداي حسين كمايلي: "... يشمل حضرة المعظم الأرفع، والصدر الهمام الأمنع، صاحب العسكر المنصورة، والمحال المشهورة، والألوية المنشورة، والوقعات والجهاد مع الكفار الجاحدين لدين النبي المختار، التي أخبارها في كل قطر مذكورة ومشهورة، والغيرة على دين الإسلام التي لا يسعها في هذا الزمان الخاص والعام؛ فمن كانت هذه حرفته فلا شك أنه في الدنيا من السعداء، وفي الآخرة من الشهداء، وإن مسكنه غدا دار الإسلام في مقعد صدق بجوار سيدنا، ومولانا محمد عليه أفضل الصلاة، وأزكى السلام؛ هو مولانا وسيدنا وملجأنا المتوكل على فضل مولانا الملك الأمين سيدنا الباشا حسين، أيده الله تعالى ونصره، ولفعل كل جميل الهمة وبصره أمين ...". بتاريخ10 رمضان 1242 هـ الموافق لـ 08 أفريل 1826م. ينظر:. **و. م. م. ج. ح، ر. ع، المجموعة 3205، الملف الثالث، وثيقة رقم 11.**

3- من الرياس، من حمل لقبا تشريفيا واحدا ، ومنهم من حمل اثنين، وثلاثة،...الخ.

4- **A.O.M,1MI, B45, Z97.**

المرسى[1]، وذلك سنة1691م[2]، أو المحترم، وأذكر مثلا: المحترم الريس مصطفى بن علي عرف الفوشلي وذلك سنة 1663م[3]، وذكر أيضا، مصطفى ريس نقزلي السابق الذكر بالمحترم أيضا[4]، ومنهم من حمل لقبين تقديرا له، مثل الريس أحمد ابن خضر التركي، الذي عرّف بالمحترم المعظم[5].

كما سجلنا أكثر من أربعة عشر حالة، حمل أصحابها، أكثر من ثلاثة ألقاب تشريفية، فقد عرّف علي رئيس ابن صالح خوجة، بالمعظم الوجيه المحترم السيد[6]، وعرّف إبراهيم ريس ابن الحاج قاسم الأندلسي، بالمعظم الوجيه المحترم[7]، أما عبد الرحمن ريس، فقد عرّف كما يلي: الشاب الأجل الزكي الأفضل السيد[8]، وعرّف أيضا الريس عباس بن محمد الأندلسي بالناسك الأبر الحاج[9]، حيث يعد لقب الحاج من أشرف الألقاب، وعادة يحمله الشخص الذي أدى فريضة الحج إلى بيت الله الحرام، كما يلقب من أدى فريضة العمرة، بالمعتمر.

حمل الريس خليل بن والي التركي لقبا تشريفيا، وعرّف بالقبطان المجاهد[10]، وقلة هم من لقبوا بهذا اللقب، كخير الدين بربروسة، وابنه حسن باشا، خلال القرن السادس عشر، وخلال القرن السابع عشر، إضافة إلى القبطان خليل بن والي التركي المذكور سابقا، لقّب كل من الريس المجاهد القبطان رجب باشا بن إبراهيم التركي، وحفيده الريس

1- حول التنظيم الإداري للبحرية الجزائرية والمهام الموكلة للرياس ينظر: الصفحات اللاحقة .

2- A.O.M,1MI, B55, Z130.

3- A.O.M,1MI, B16, Z35.

4- أ. و. ج، و.م. ش، ع 40، و 1.

5-A.O.M,1MI, B54, Z128.

6- A.O.M,1MI, B3, Z7.

- لم نستطع التوصل إلى معلومات كافية، حول مكانة الريس المذكور، وربما حظي بهذا التعريف نسبة لوالده الخوجة، والتي تعني المتعلم، وقد نال المتعلمون احتراما وتقديرا في تلك الفترة.

7- A.O.M,1MI, B30, Z62.

- حظي بهذا التعريف، ربما كونه من أثرياء مدينة الجزائر، حول هذا الريس ينظر: الصفحات القادمة.

8- A.O.M,1MI, B60, Z153.

9- A.O.M,1MI, B53, Z124.

10- أ. و. ج، س.ب. م، ع 14، س 81.

المجاهد يوسف، والريس المجاهد سعيد الشويهد[1]، والقبطان المجاهد حسن بربار بن عمر التركي، والقبطان المجاهد إبراهيم ابن الرقي[2]، وقليل من القباطنة خلال القرن السابع عشر، لقب بلقب الباي[3]، مثل رجب رئيس باي، وريس الفرقاطة الباي كور علي[4].

وقد جمع كل من الريس علي بتجين[5]، والريس محمد التريكي[6]، أكثر من خمسة ألقاب، فعرف علي بتشين، في نسخة من عقد وقفية[7]، بتاريخ أواخر ذي الحجة 1087هـ/ أواخر سبتمبر 1657م، كما يلي: "...المعظم المرعى المفخم التاجر الأمير المرتضى

[1]– من خلال إحدى الوثائق الأرشيفية، فإن عائلة سعيد شويهد نسبا من الأعلاج، حيث ذكر بالريس سعيد الشويهد الأنصاري. ينظر:

– A.O.M,1MI, B11, Z24.

– A.O.M,1MI, B26, Z50.

توارثت عائلة الشويهد منصب أمين الأمناء(وهو أعلى منصب في تنظيم الجماعات الحرفية)، منذ أوائل القرن السابع عشر ميلادي، إلى نهاية النصف الأول من القرن 18م، وكان أول من تولى هذا المصب، هو سليمان ابن الريس سعيد الشويهد في الفترة ما بين 1609– 1626م، وقد رجحت الباحثة عائشة غطاس، في وصول سليمان الشويهد لهذا المنصب،(أمين الأمناء)، هو أنه ما كونه الوالد الريس سعيد من ثورة من النشاط البحري، استثمره الابن سليمان في التجارة، ثم انتقلت إلى ابنه يوسف.لتفاصيل أكثر حول منصب أمين الميناء، وتوارث عائلة الشويهد لهذا المنصب ينظر: عائشة غطاس: غطاس عائشة: **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1700– 1830) مقاربة اجتماعية- اقتصادية**، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار(ANEP)، الجزائر، 2007، ص– ص 136– 141.

[2]– المنور مروش، مرجع سابق، ص 368,

[3]– حمل هذا اللقب رؤساء البياليك، وكان يختار الباي من المقربين لحكام الجزائر والذين لهم صلات قرابة بالعشائر، ويمتاز الباي عن بقية موظفي الدولة بأنه كان يباشر سلطات مطلقة، ضمن حدود البايلك الترابية بتفويض من الحاكم، وكان ملزما بالحضور إلى دار السلطان مرة كل ثلاث سنوات لتقديم فروض الطاعة، وأصناف الهدايا والضرائب (الدنوش الكبير)، من مهامه الإدارية المحافظة على الأمن، دفع أجور الحاميات العسكرية...الخ. ينظر: ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص 242.

[4]– لقد ذكر، اسم بعض الرياس، مقرون بلقب الباي، وذلك سنة 1067هـ/ 1657م، ينظر: **أ. و.ج، و. ب، س250.**

[5]– كان تاجرا ثريا، عرفت البحرية الجزائرية في عهده، ازدهارا، وانتعاشا ملحوظا عما كانت عليه من قبل. لتفاصيل أكثر حوله. ينظر المنور مروش، مرجع سابق، 262، ومايليها.

[6]– حوله أيضا، ينظر الفصل الثاني.

[7]– كانت تنسخ عقود ثانية، عن العقود الأصلية، وذلك خوفا من الضياع، أو التلف نتيجة تقادم الزمن، ولذلك فالتاريخ الأول لهذا العقد، هو أواسط رجب 1031هـ/ أواخر ماي 1622م، ينظر:

– A.O.M,1MI, B57, Z143.

السيد على بجنين..."[1]، أما محمد التريكي فقد حظي بعدة ألقاب فخرية تشريفية، كلها تدل على مكانته، وكذلك نتاج لمنصبه كداي للإيالة، نذكر بعضها: "...المعظم المرعى الناسك الأبر المالك أبو عبد الله السيد الحاج محمد الدولاتلي..."[2]، وأيضا:"...الفخر الشهير الحاج محمد الدولاتلي ..."[3]، وكذلك عرّف كما يلي: "...المعظم الأرضى الخلاصة المرتضى فخر الدولة العثمانية ...(كذا) وعين الدولة الخفاقية أبو عبد الله السيد الحاج محمد الدولاتلي..."[4].

أما بالنسبة للقرن الثامن عشر، فمن بين 192 ريس، رصدنا حولي 49 ريس حملوا ألقابا فخرية تشريفية، وهي نفسها المتداولة خلال القرن السابع عشر، كالمعظم، والمكرم، والسيد الحاج،...الخ، وأذكر على سبيل المثال لا الحصر: المعظم أحمد رئيس بن حسن التركي سنة 1718م[5]، والمحترم محمد الرئيس ابن عبد الله سنة 1715م[6]، والسيد الحاج حسين بن حسن سنة 1781م[7].

وحظي بعضهم بألقاب فخرية، جمعت بين أكثر من أربعة ألقاب، فقد عرّف الريس مامي، بالمعظم الأرفع الخير الأنفع السيد الحاج، وذلك سنة 1706م[8]، أما عثمان ريس، ابن سليمان التركي،فقد حمل الألقاب الفخرية التالية: المعظم الأجل الزكي الأفضل الأبر الناسك[9]، وأيضا حمل محمد رئيس ابن عبد الله ابن الكاتب الألقاب التالية: المعظم الأجل الزكي الأفضل السيد، وذلك سنة 1718م[10]، وحمل عبد الرحمن رئيس، ابن أحمد، ابن

---

[1]- A.O.M,1MI, B57, Z143.

[2]- أ. و. ج، و. م. ش، ع78 ، و26.

[3]- أ. و. ج، و. م. ش، ع124 ، و15.

[4]- أ. و. ج، و. م. ش، ع124 ، و15.

[5]- A.O.M,1MI, B6, Z16.

[6]- A.O.M,1MI, B12, Z26.

[7]- A.O.M,1MI, B19, Z39.

[8]- A.O.M,1MI, B2, Z5.

[9]- A.O.M,1MI, B27, Z54.

– لتفاصيل أكثر حول الريس المذكور: ينظر الفصل التالي.

[10]- A.O.M,1MI, B30, Z62.

رمضان، ستة ألقاب فخرية، وهي: المعظم الأجل الناسك الأكمل السيد الحاج[1]، وذلك ربما لتقواه، لأنه عرّف بالناسك، والحاج.

وفيما يخص النصف الأول من القرن التاسع عشر، حيث رصدنا 189 ريس، ثلاثون فقط منهم من حملوا ألقاب فخرية، والملاحظة الجوهرية، هي أن أصحابها حملوا لقبا فخريا واحدا فقط على الغالب، أو لقبين فخريين اثنين، مثل المكرم أحمد رئيس ابن عبد الرحمن[2]، والمعظم أحمد رئيس ابن عبد الرحمن[3]،...الخ، ورصدنا حالة واحدة فقط، حمل صاحبها خمسة ألقاب فخرية، وهي المعظم الأجل الأكمل الحاج المعتمر، وهو الريس علي وكيل باي الغرب[4]، وقد خضي بهذا التعريف ربما لمنصبه، وهو نيابة باي الغرب.

لا نعرف سبب تقليص الألقاب التشريفية، في التعريف بالأشخاص، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، هل كانت ظرفا يخص القرن، والتعريف بالأشخاص أصبح مختصرا؟، أم أنه مع تراجع النشاط البحري خلال هذا القرن، تراجعت معه مكانة الرياس؟ الإشكال إذن يستلزم، دراسة شاملة، ومقارنة، مع باقي الفئات الأخرى. كفئة الأندلسيون مثلا، أو الأتراك،...الخ، والملاحظة الأخرى أيضا، تخص الريس حميدو، وعلى غرار الشهرة والمكانة التي وصل إليها في عصره الذي تزامن مع نهاية القرن الثامن عشر، وبداية القرن التاسع عشر ميلادي، إلا أن تعريفه في الوثائق، لم يحمل ولا لقب فخري، فكان يعرف بالريس حميدو ابن علي[5]، وذكر دوفو بأن شهرته بالريس حميدو، غطت على الألقاب الفخرية الأخرى، غير أن شريف الزهار لقبه بالمجاهد، والشهيد الذي رضي الله عنه[6].

---

[1]- A.O.M,1MI, B29, Z58.

[2]- A.O.M,1MI, B20, Z41.

[3]- A.O.M,1MI, B56, Z139.

[4]- A.O.M,1MI, B2, Z3.

[5]-A.O.M,1MI, B6, Z13.

[6]- أحمد شريف الزهار: **مذكرات نقيب أشراف الجزائر 1754- 1830**، تقديم وتحقيق: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م، ص 74.

المبحث الثاني: الرياس والبحر:

1- تحديد المصطلحات - القرصنة - الجهاد البحري-:

لقد أثار موضوع القرصنة[1]، أو الجهاد البحري، عبر العصور[2]، جدلا، مازال قائما إلى اليوم، قد يتطلب بحثا وتقصي أعمق للأحداث، يعتمد مناهج وأساليب جديدة مستقبلا،غير أنه يمكننا أن نوضح بعض المفاهيم، من خلال بعض الدراسات المختلفة حول الموضوع[3]، وهو أن قضية القرصنة، وفي وقت مضى، كان لها أبعاد ودعاية استعمارية، أريد من ورائها تشويه البحرية الإسلامية عامة، وبحرية الجزائر خاصة، فنعتت

---

[1]- القرصنة مصطلح إيطالي، اشتقت من كلمة "La Corsaro»،وتعني السباق، وقد استعملت للتعبير عن التنافس البحري أي الهجوم والاعتداء على السفن،أو سواحل الدول، غير أن بعض الدارسين حاولوا التفريق بين القرصنة (Piraterie)، وهي في نظرهم لصوصية بحرية، وبين مصطلح (Cource)، وهي قرصنة مقننة من طرف الدولة، في حين يرى العرب القدامى بأنه جهاد بحري.لتفاصيل أكثر حول الموضوع راجع:عبد الناصر جبار: **بنو حفص والقوى الصليبية في غرب البحر المتوسط خلال القرنيين 8-9هـ/ 14-15م**، رسالة ماجستير قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1999م، ص، ص 101، 103. لتفاصيل أكثر حول مدلول كلمة القرصنة ومرادفاتها ومعانيها ينظر: الطاهر قدوري: "مسألة القرصنة أو الجهاد البحري في المغرب الإسلامي دراسة مقارنة"، في **مجلة عصور الجديدة** ، المجلد10، العدد2، جوان 1441هـ/ 2020م، ص 135، وما يليها.

[2]- كثيرون يعتقدون أن القرصنة هي وليدة الفترة الحديثة، أو على الأقل مع نشأة الدولة العثمانية، والإمارات الموركسية، غير أن القرصنة هي ظاهرة عامة مارستها معظم الشعوب المطلة على البحر، مما يجعلها قديمة قدم ركوب الإنسان البحر. ينظر: - مولاي بلحميسي: **البحر والعرب في التاريخ والأدب**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرعاية، الجزائر، 2005. أيضا: الطاهر قدوري: مرجع سابق، ص- ص 131- 146.

[3]- لقد حظي موضوع القرصنة، بالعديد من الدراسات الأجنبية، والعربية، على حد السواء، سواء التي تعرضت للموضوع عرضا، أو بشكل مباشر، يمكن ذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

- Fernand Braudel : **La Méditerranée et le monde Méditerranéen à l'époque Philippe II**, T2, édition Armond Colin, Paris, 1990.

- Gérard van Krieken, **Corsaires et Marchands les relations entre Alger et les Pays- Bas 1604-1830**, Préface : Moulay Belhamissi, Editions Bouchéne, 2002.

- Daniel Panzac, **Les Corsaires Barbaresques La fin d'une épopée 1800-1820**, CNRS Editions, Paris, 1999.

- إبراهيم سعيود: "القرصنة المتوسطيّة خلال الفترة الحديثة القرصنة الايطالية نموذجا"،العدد11، في **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، قسم التاريخ، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، جوان 2011، ص- ص 145- 162.

-المنور مروش، مرجع سابق.

إيالة الجزائر من بعض الكتاب بأنها: "وكر لصوص البحر"، و"عش القراصنة"،...الخ[1]، وقد كانت تستعمل هذه العبارات كحجة لتبرير الهيمنة الاستعمارية، على غرار أن القرصنة لم تكن حكرا على المسلمين فقط، بل مارستها الكثير من الدول، وخير دليل على ذلك فرسان مالطا[2]، الذين أثاروا الرعب، في سواحل شمال إفريقيا ولمدة طويلة.

يذكر جون وولوف أنه خلال القرن السادس عشر، وبداية القرن السابع عشر ميلادي، كان الهلال يقف في وجه الصليب، في البحر الأبيض المتوسط، وأحواض نهر الدانوب، فكان البحارة يحاربون إما باسم الصليب، وإما باسم الجهاد، وهو يصف ممارسات كل من فرسان القديس يوحنا، والقديس ستيفان فيقول:"... فهؤلاء فرسان القديس يوحنا نصبوا أنفسهم في جزيرة مالطا وفرسان القديس ستيفان في توسكانيا بينما كان البحارة الخواص من المسحيين قد جندوا من قبل حلفاء الملك الإسباني، وكذلك أمير ماطا، وانطلقوا إلى شرقي البحر الأبيض المتوسط للاستيلاء على السفن التجارية وركابها وربانيها، وقد جعلوا البحر غير آمن على الحجاج المسلمين..."[3].

وتؤكد المؤرخة كورين شوفالييه بأن القرصنة بالنسبة للمسلمين كانت جهادا بحريا حيث تقول "... كانت القرصنة بالنسبة للمسلمين قبل كل شيء شكلا من أشكال الجهاد البحري، ولو أنها تتخذ أحيانا طابعا لحروب الصليبية من جانب المسيحيين..."[4].

---

[1]- ينظر مثلا: مولاي بلحميسي: "موقف المؤرخين الفرنسيين من الجزائر في العهد العثماني"، **مجلة الدراسات التاريخية** ، معهد التاريخ، عدد 5، الجزائر، 1988.

[2]- بدأ فرسان القديس يوحنا عملهم كمنظمة خيرية دينية في مدينة القدس، كان لها قبل الحروب الصليبية مأوى لمساعدة المحتاجين خصوصا الحجاج المسيحيون، الذين يزورون فلسطين، وعندما اندلعت الحروب الصليبية تحولَت هذه الهيئة إلى منظمة عسكرية تهتم بمعالجة الجرحى في المعارك الحربية، وبعد انتصار القائد صلاح الدين الأيوبي، على الصلبيين، وفتحه بيت المقدس سنة 587هـ/ 1193م، طرد فرسان القديس يوحنا من القدس،إلى عكة بفلسطين، وفي سنة 697هـ/ 1298م،طردوا منها أيضا، فنقلوا مركزهم إلى جزيرة رودس اليونانية، وأسسوا خلالها مملكة مسيحية برعاية بابوية، ومارسوا عديد الهجمات على المسلمين بالمتوسط، وخاصة الأساطيل العثمانية، واستمروا في نشاطاتهم العدائية البحرية إلى غاية احتلال إنجلترا لجزيرة مالطا. ينظر: عمر محمد الباروني: **الإسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس**، مطبعة ماجي، طرابلس، 1952، ص، ص 75، 76.

[3]- جون وولف، مرجع سابق، ص، ص 43، 44.

[4]- كورين شوفالييه: **الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر**، ترجمة: جمال حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص، ص 49، 50.

في حين يرى الباحث سلفاتور بونو(Bono Salvatore)بأن القرصنة البحرية ظاهرة استوطنت البحر الأبيض المتوسط منذ القديم، وهيّأت لتضيف ثروة مكملة لتلك الموجودة في مجتمعات تعيش دائما في حدود إمكانياتها[1]، أما بروديل، فيرى أن القرصنة كانت منتشرة في أنحاء المتوسط كلها، دون أن تعرف دينا أو وطنا، فيقول بأنها كانت مهنة للعيش تتوسل الدين كذريعة، حملها المؤرخون على محمل الجد فأتت استنتاجاتهم متسرعة[2].

أما بالنسبة للمسلمين عامة، وخصوصا إيالة الجزائر، فكانت القرصنة عبارة عن جهاد بحري، لا سيما بعدما تعرضت سواحل شمال إفريقيا أواخر القرن الخامس عشر، وبداية القرن السادس عشر ميلاديين، إلى غزو "برتغالي _ اسباني"[3]، وذلك استشهادا بما ورد من آيات في القرآن الكريم، وأحاديث في السنة النبوية الشريفة، تحث على الجهاد

---

[1]- Bono Salvatore : **Les Corsaires en Méditerranée**, traduction: Ahmed Somai, édition la Porte, Paris, 2000, p, p 13,14.

[2]– فرنان بروديل: **المتوسط والعالم المتوسطي**، تعريب وإيجاز: مروان أبي سمرا، ط1، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993، ص 192.

[3]– إثر التدهور، والتفكك الذي عرفه المغرب الإسلامي عامة، والمعرب الأوسط (الجزائر) خاصة،لا سيما بعد سقوط دولة الموحدين سنة(668هـ– 1269م)،وبسقوطها، انقسم المغرب الإسلامي إلى ثلاث دويلات: بنو حفص في المغرب الأدنى (تونس وطرابلس)، وبنو عبد الواد في المغرب الأوسط، والمرينيون في المغرب الأقصى، شجع كل من البرتغال والإسبان، على شن حملات استعمارية لتحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية التي كانتا تطمحان إليها، فاتجه الأسبان بعد سقوط غرناطة سنة 1492م، إلى انتهاج سياسة توسعية لاحتلال سواحل شمال إفريقيا، حيث خضعت مليلة في عام 1497م، وتم اختلال المرسى الكبير سنة 1505م، ومسرغين سنة 1507م، ثم سقطت مدينة وهران سنة1509م، ثم جاء دور بجاية سنة 1510، وخضعت كل من مدينتي الجزائر، ومستغانم سنة 1511م بعد تهديدات الإسبان. للمزيد حول الموضوع ينظر:عبد القادر فكاير: **أثار الغزو الاسباني للسواحل الجزائرية (910– 1206هـ/ 1505– 1792م)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2009. أيضا: – نجيب دكاني: **الاحتلال الاسباني للسواحل الجزائرية وردود الفعل الجزائرية خلال القرن العاشر هجري10هـ السادس عشر ميلادي 16م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2001– 2002، ص 24 وما يليها. – أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص93 وما يليها. – محمد دراج، مرجع سابق، ص 75 وما يليها.

عامة، برا، وبحرا[1]،إذن فقد اتخذ الصراع البحري منذ التحاق الجزائر بالدولة العثمانية أبعاد عالمية، اندرج في إطار نزاع بين قوتين عالميتين، للفوز بالسيادة على البحر الأبيض المتوسط، الذي أصبح ميدانا للصدام بين القوتين الإسلامية والمسيحية، وهذا ما ذهب إليه كل من الباحثين ناصر الدين سعيدوني، والمهدي بوعبدلي يذكران: "... كان الجهاد البحري في الجزائر رد فعل مباشر على التهديدات المسيحية، التي اتخذت اثر سقوط الأندلس في أواخر القرن الخامس عشر ميلادي شكل حملات صليبية تباركها البابوات بروما وتزكيها الحكومات الأوروبية وتتزعمها أسبانيا الكاثولوكية..."[2].

كانت عملية القرصنة، في أزمنة معينة، ذات طابع مقدس بالنسبة للطرفين المسيحي، والمسلم على حد السواء، ولو أنه كانت بالنسبة للمسلمين عموما، وخاصة إيالة الجزائر، فقد كانت ردة فعل على تكالب أوروبي ممنهج، بات يشكل خطرا واضحا على سكان الإيالة، ففهموا أهداف، وأبعاد هذا التكالب، ولذلك لم يترددوا في اتخاذ كل السبل والوسائل لمواجهته[3].

---

[1]– استمد مصطلح الجهاد البحري مقوماته الشرعية من القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، واجتهاد العلماء، التي نصت على مكانة الجهاد البحري، فيقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "غزوة في البحر مثل عشر غزوات في البر والذي يسدر في البحر كالمتش حط في دمه في سبيل الله سبحانه". ينظر: ابن ماجة، **سنن ابن ماجة**، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، ج2، ط2 دار الدعوة ودار سحنون، اسطنبول، 1992، ص 928. أيضا: إبراهيم سعيود: **الأسرى المغاربة في ايطاليا خلال العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2009–2010م، ص 105، وما يليها.

[2]– ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: **الجزائر في التاريخ**، ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص، ص 43، 44.

[3]– نتيجة فشل السلطة المركزية بالمغرب الأوسط، في تجنيد أفراد المجتمع للدفاع عن البلاد، وانعدام التماسك، ونشوب الفوضى في سائر أرجاء البلاد، فلم يجد السكان سوى تسليم قيادتهم لرجال الدين، والعلماء، وشيوخ الطرق الصوفية، للدفاع عن البلاد، فحملوا راية الجهاد في سبيل الله، وذلك بتوحيد القبائل، وحثهم على الوقوف في وجه المحتلين، وصد خطرهم، ومن أمثال ذلك السيخ عبد الرحمن الثعالبي، الذي كان يذكّر الناس دائما، ويحثهم على الجهاد، وكذلك الأمير أبي بكر، أمير قسنطينة، هذا الأخير الذي كان يدير شؤون قسنطينة وما حولها من قبل الحفصيين بتونس، وأل المقراني، وكذلك السيخ تواتي، فهو الآخر كان يدرك أخطار المحتل الأجنبي لا سيما بعد سقوط غرناطة سنة 1492م، وبالرغم من عداء العلماء والمرابطون، ورجال الدين،...الخ، للإسبانيين، ورفضهم الشديد للتنصير، وتمسكم بالدين الإسلامي، والمحاولات العديدة للتخلص من شرهم، إلا أن مساعيهم باءت بالفشل نتيجة عدم تكافؤ موازين القوى بين الطرفين، فلجوا إلى طرق أخرى تنجيهم من احتلال مؤكد، فلجئوا إلى الاستنجاد بالإخوة بربروسة، وذلك نتيجة ما حققوه

غير أنه خلال القرن السابع عشر ميلادي، بدأ الطابع الديني للقرصنة يتراجع، ليفسح المجال للطابع الاقتصادي[1]، وبالتالي فلم يعد نشاط البحرية الجزائرية مقتصرا على الجهاد البحري، وذلك نتيجة انتعاش الملاحة التجارية، فاجتازت بذلك البحرية الجزائرية البحر الأبيض المتوسط، ودخلت المحيط الأطلسي، واستمر هذا الوضع إلى منتصف القرن السابع عشر ميلادي، فكانت إرهاصات التحول في بحرية الإيالة، نحو الغزو البحري الذي كان الهدف من ورائه هدفا اقتصاديا، فأصبحت فكرة القرصنة تتمحور أساسا حول كمية الغنائم وقيمتها، وبدأت القرصنة إذن تتحكم في النظام المالي للإيالة.

ما يمكن ملاحظته أن هذا الوضع لم يكن مقتصرا على البحرية الجزائرية فحسب، بل كان نشاطا عالميا معمولا به، وأكثر من ذلك فقد احتكر الأوروبيون التجارة العالمية، وأقصوا كل منافس لهم، خاصة البحرية الجزائرية، فكان لزاما على هذه الأخيرة أن تتطور لتنال نصيبها المشروع من التجارة العالمية وقت ذاك، وفي هذا يقول المنور مروش: "...أصبح لها تأثير قوي على اقتصاديات ومجتمع الجزائر. إن تنظيم القرصنة أصبح جاهزا واضح المعالم. وصارت لها قواعد ثابتة وتقنيات متجددة ووسائل ضخمة متزايدة..."[2].

2- تأطير وتعيين الرياس:

بالرغم من عدم وجود مدرسة للفنون البحرية قائمة بذاتها، إلا أنه كانت لإيالة الجزائر تقاليد بحرية، حافظت عليها في مختلف العهود، وطورتها على الأقل منذ عهد الإخوة برباروسة[3]، استطاعت من خلالها تحقيق انتصارات لا غباره عليها.

=هؤلاء من انتصارات على العدو. ينظر: ابن سحنون الراشدي: **الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني**، تحقيق وتقديم: الشيخ المهدي بوعبدلي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013، ص 18. أيضا: محمد دراج، مرجع سابق، ص- ص 139- 148. كذلك عن موقف الطرق الصوفية من الاحتلال الإسباني، ينظر: صباح بعارسية: **موقف الحكام والعلماء المتصوفة في الجزائر في العهد العثماني**، رسالة دكتورة العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية،جامعةالجزائر2، الجزائر، 2014، ص124.

[1]- المنور مروش، مرجع سابق، ص 200.

[2]- نفسه، ص 191.

[3]- سمي الأخوين عروج ، وخير الدين، بالإخوة بربروسة، وقد كان لهما أخوين اثنين هما: إلياس، الذي قتل من طرف قراصنة رودس، أثناء أسر عروج، وإسحاق الذي استشهد هو الأخر سنة 1518م، أثناء محاولة ضم تلمسان بوادي=

إن الوصول إلى رتبة ريس، كانت لا يتم بين عشية وضحاها، مهما كان هذا الشخص، إنها رتبة يفترض من يصلها أن تكون له خبرة طويلة، وكفاءة، وشجاعة، تثبت مقدرته على تحمل هذه المسؤولية، بواسطة ما حققه من مآثر وبطولات في نشاطاته البحرية، فقبل أن يصبح الشخص ريسا، يجب أن ينجح في امتحان يجريه له ديوان الرياس[1] بحضور الداي[2]، وفي هذا يذكر وليم سبنسر: "... وقد كان للطائفة كأي مؤسسة بحرية أخرى رتب وطريقة للترقية تتدرج إلى رتبة الكابتن[3]، فالريس حميده[4]... عرف بأنه كان يبحر على متن سفينة قرصنة كخادم في غرفة الضباط ثم تقدم عبر مراحل الاستحقاق والخدمة فوصل إلى مرتبة بحار ثم زميل[5] ثم ضابط وأخيرا ريس وهذا قبل تسلمه لقيادة الأسطول...، لكن قبل تعيينه كقبطان كان عليه أن يجتاز بنجاح امتحانا يجريه عليه ديوان الرياس..."[6]، غير أنه هناك من كان يرى عكس ذلك، فكل شخص تسول له نفسه أن يصبح ريسا فيكون له ذلك، وهذا ما ذهب إليه بوتان " Boutin" عن أحد الأشخاص، وهو قارة خوجة، والذي كان حمالا في الميناء، وبعد تذمره من هذه

=المالح، يرجع أصلهم إلى جزيرة مديللي، باسطنبول، التي فتحها السلطان العثماني محمد الفاتح سنة 1475م، والتي استقر بها والدهم يعقوب أغا، الذي كان أحد فرسان السبايهية. سأعود ببعض التفصيل لهاته الشخصيات في الصفحات اللاحقة.

[1]- حول ديوان الرياس، ينظر: الصفحات اللاحقة.

[2]- الرايس عموما يختاره الداي، بعد اجتماع مع مجلس الرياس، وبعد الموافقة عليه يقوم الريس الجديد، بقراءة فاتحة القرآن الكريم، وذلك شكرا لله على ما وصل إليه، ثم يركب الريس الجديد الباخرة التي خصصت له، ويقوم على الفور برفع العلم فوقها، مع إطلاق خمس طلقات مدفعية، ويلوح الرياس الآخرون كذلك بعلمهم ويحيون زميلهم الجديد بإطلاق كذلك خمس طلقات مدفعية أيضا. ينظر: علي تابليت: "الجزائر في القرن السادس عشر"، في **بحوث**، عدد5، جامعة الجزائر، الجزائر، 1998، ص 312. ويذكر حمدان خوجة، أن الترقيات بالنسبة للبحارة، فقد كانت تتم بانتقالهم من درجة نوتي، إلى رتبة ربان. مصدر سابق، ص 115.

[3]- ويقصد بها القبطان، وهو القائد العام للأسطول.

[4]- يقصد به الريس حميدو ابن علي، ، وهو من أشهر الرياس الجزائريين، من أصول محلية، كان ريسا خلال نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ميلاديين. حول هذه الشخصية ينظر: الصفحات اللاحقة.

[5]- لا أعلم ماذا يقصد بزميل؟ هل هي رتبة في البحرية أم أنه يعني بها شيء آخر؟

[6]- وليام سبنسر: **الجزائر في عهد رياس البحر**، ترجمة: عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص61.

الحرفة قرر أن يصلح قاربا مهملا، وأبحر به، وبعد أيام استولي على سفينة فرنسية[1]، وهي ربما حكاية من صنع الخيال، لأنه لا يمكن لخوجة وهو المتعلم أن يمتهن حرفة الحمالة.

يذكر خوجة حمدان، أن الرياس كانوا يجهلون فنون الملاحة، إلا أنهم كانوا يمتازون بالذكاء، وكانوا يستولون على الغنائم من رحلاتهم الأولى فيقول: "... ومن بين هؤلاء القبائل[2]رجال أذكياء يتكيفون مع الحياة البحرية. وهناك أمثلة رائعة عن استعداداتهم الطبيعية، ومنهم من يستولون على السفينة بعد رحلتهم الأولى وهم يجهلون مبادئ الملاحة الأولية، وبما أنهم يعرفون الجبال وقممها معرفة جيدة، فقد كانوا يتمكنون من التمييز، بدقة بين نقطة وأخرى..."، ويقول أيضا: "... وفي نفس الوقت يحتجزون السفن الاسبانية[3] ويقودونها إلى مدينة الجزائر. ولا تدوم هذه الجولات البحرية، في العادة أكثر من خمسة أو ستة أيام. وعلى الرغم من أن قواد هذه السفن يجهلون فن الملاحة، كما سبق أن ذكرنا، فإنهم يعرفون أن الساحل الاسباني في الشمال والساحل الإفريقي في الجنوب، وكانت قمم الجبال هي بوصلتهم التي تقودهم في سيرهم وتساعدهم على بلوغ الهدف..."[4].

هذا الأمر لم يكن مقتصرا على البحارة الجزائريين فحسب، بل حتى بعض كبار الرياس الأوروبيين، لم يتخرجوا من مدارس بحرية، مثل القرصان الفرنسي جون بار " Jean Bart " الذي عينه لويس الرابع عشر (Louis XIV)(1643- 1715م)، على رأس تشكيلة من الأسطول، وهو لا يعرف القراءة والكتابة، وأمر آخر هو أن رياس البحر الجزائريين كانوا من جنسيات مختلفة كما سبق وأن ذكرنا، ولا سيما خلال القرن السابع عشر

1– Abel Boutin: **Les Traités De Paix Et De Commerce De La France Avec La Barbarie(1515- 1830)**, Pedone, 1902, p 107.

2– كان يقصد بهم سكان البدو حيث يقول حمدان خوجة، أن العثمانيين تمكنوا بالتدريج من تمدين القبائل بواسطة إشراكهم في النشاط الحربي حيث كانوا يحاربون بشجاعة وإقدام موقنين بأنهم إنما يستشهدون في سبيل الله. مصدر سابق، ص، ص 114، 115.

3– لم تكن السفن الاسبانية فقط، بل جميع الدول التي ليس لها اتفاقيات صداقة مع إيالة الجزائر، يتم اغتنام سفنها.

4– مصدر سابق، ص، ص 115، 117.

ميلادي، أين كانت تشكيلة الرياس من الأندلسيين الذين جندوا قدراتهم التقنية في صنع السفن، فساهموا في تطوير البحرية الجزائرية، وكذا بعض العلوج الذين كانوا بحارة في مستويات مختلفة في بلدانهم الأصلية، أيضا انظم إلى البحرية الجزائرية بعض الرياس قادمين من شرقي البحر المتوسط، اعتادوا على النشاط البحري هناك[1].

وقد امتاز الرياس الجزائريين بالشجاعة والانضباط، وهذا ما أكده بعض معاصريهم، بغض النظر عن وصف البعض لهم بلصوص البحر، وغيرها، ولا سيما بعض الأوربيين، كما سبق وأن أشرت إلى ذلك؛ فالتمكروتي[2] الذي زار الجزائر أثناء رحلته إلى اسطنبول يصف رياس الجزائر يذكر: "...ومرساها عامر بالسفن، ورياسها موصوفون بالشجاعة وقوة الجأش ونفوذ البصيرة في البحر، يقهرون النصارى في بلدانهم. فهم أفضل من رياس القسطنطينية بكثير وأعظم هبة وأكثر رعبا في قلوب العدو. فبلادهم لذلك أفضل من جميع بلاد إفريقيا..."[3].

أما هايدو (Haédo)[4] يذكر بأن رجال البحرية الجزائرية كانوا يجوبون البحار من الفجر إلى الغروب، في الشتاء والربيع، دون خوف، ولا يهبون من السفن المسيحية،

1– المنور مروش، مرجع سابق، ص 220.

2– هو علي بن محمد التمكروتي، ولد ببلدة تمكروت بوادي درعة سنة 914هـ/ 1534م، تربى علي في وسط عائلة متصفة بالعلم والصلاح، فقد كان لجده شهرة كبيرة بمنطقة درعة، وكان أبوه رجل صلاح، وأما أخوه محمد بن محمد فقد كان علما أستاذا للأمراء السعديين، وإماما لجامع المشور بفاس، كانت لعائلته صلات بالسلاطين السعديين، فقد سافر أخوه محمد إلى اسطنبول، في رحلة كلفه بها السلطان عبد الله الغالب السعدي(1557–1574م)، أما عن علي التمكروتي، فقد استدعاه السلطان أحمد المنصور الذهبي (1578– 1603م)، وكلفه، ومعه الكاتبين محمد بن علي الفشتالي ، ومحمد بن علي بن أبي القاسم، بالسفر إلى السلطان العثماني لتبليغ رسالة له، مع الهدية، وأثناء رحلته هذه مر بمدينة الجزائر، ومدن أخرى كوهران، ودلس، وبجاية، وتونس، وطرابلس...الخ، توفي التمكروتي سنة 1003هـ/1594م، ودفن بمراكش، ارتبطت شهرة علي بن محمد التمكروتي بالكتاب الذي تركه، مسجلا فيه وصف سفارته لاسطنبول والمعنون بـ: **النفحة المسكية في السفارة التركية**، تقديم وتحقيق: عبد اللطيف الشادلي، المطبعة المالكية، الرباط، المغرب الأقصى، 1423هـ/ 2002م، ص: 5، 6، 7.

3– نفسه، ص 129.

4 – هو فراي دييغو دو هايدو(Fray Diego de Haédo)، راهب إسباني، كان سجينا بالجزائر خلال (1578–1581م)، استطاع تأليف بعض الأعمال عن الجزائر خلال العهد العثماني، ويعتبر عمله أساسيا لكل الكتابات الغربية، التي كتبت بعده عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني. ينظر: جون وولف، مرجع سابق، ص 462.

وكأنهم يخرجون لصيد الأرانب...[1]، ويصف بروديل دور البحرية الجزائرية الاقتصادي بقوله: "...لم يمثل نشاطهم هذا، خطرا على المصالح السياسية الإسبانية فحسب،بل مثّل تهديدا للمصالح الاقتصادية فقد ألحق بعض الضرر بتجارة موانئ إسبانيا، وأثرى مدينة الجزائر بغنائم..."[2].

وفيما يخص القنصل الأمريكي وليام شالر(William Shaller)[3]، فقد كان متناقضا فيما نقله عن الأسطول الجزائري وبحارته، وفي هذا يقول: "... والسفن الجزائرية التي تعتبر سفنا حربية لا تستحق أي اهتمام، وبحارتها يجهلون طرق المناورة في المعارك البحرية، وأما روح الجرأة الخارقة التي تعزى إليهم، فهي إنّما خلقتها مؤامرات الدول الأوروبية وجشعها..." ويذكر أيضا: "...تلك هي حالة الأسطول الجزائري الذي يتمتع بشهرة عظيمة تردد صداها أغاني الشعراء، ويرتعد من ذكره الأطفال والعجائز، والذي تسبب في إهانة كثير من الدول..."[4].

---

[1]– Diego de Haédo : « Topographie et Histoire Générale d'Alger », trad. de L'espagnol par : Dr Monnereau et A. Berbrugger, in **R.A**, T15, p 45.

[2]– Braudel (F), Op.cit, p 562.

[3]– هو سياسي، وكاتب أمريكي، ولد حوالي سنة 1773م، أو 1778م، بمدينة بريج بورت "Bridjport"، ولاية كونيتكت "Connecticut"، في الشمال الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية، كان ضابطا في بحرية بلده بين سنتي (1803–1808م)، اشتغل في السلك الدبلوماسي حيث عين قنصلا عاما، في هافانا عاصمة كوبا؛ كان ممثلا لبده أثناء مفاوضات الصلح مع أيالة الجزائر، بعد الاتفاق والتوقيع على معاهدة الصلح، عين قنصلا عاما بالجزائر من سنة 1816 إلى 1824م، توفي سنة 1833م، له عدة مؤلفات منها: مذكرات سفر بين الصين وشواطئ شمال أمريكا "Journal of a Voyage Between China and the North– western Coast of America "، وكذلك مذكراته حول الجزائر "Sketches of Algiers"، والمعنون في الترجمة العربية: **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر(1816–1824م)**، ترجمه الأستاذ: إسماعيل العربي، ونشر بالجزائر سنة 1982م، وكان قد ظهر لأول مرة في بوسطن سنة 1826م، وترجم إلى الفرنسية، ونشر في باريس سنة 1830م، لتوظيف المعلومات الواردة فيه لفائدة المحتل الفرنسي في معرفة أوضاع الإيالة، فيه الكثير من الحقد والكره للدولة العثمانية، فهو يصف الحكم العثماني بالفاشل، ويحث على استبداله بنظام آخر يضمن التطور والرقي، وهي دعوة صريحة للدول الأوروبية لاحتلال الجزائر.

[4]– شالر وليام، **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816– 1824**، تعريب وتقديم وتعليق: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1882، ص 63.

3- ملكية السفن:

كان للسفينة دور بالغ الأهمية في إيالة الجزائر، باعتبارها أداة للجهاد، ووسيلة للتجارة، والسفر...الخ، أما بخصوص ملكيتها، فهي لم تكن حكرا على السلطة الحاكمة (أي الدولة بالمفهوم الحالي)، وإنما كان امتلاكها للجميع دون تمييز، سواء كانت السلطة، أو أشخاص، والملاحظ أنه في العهود الأولى من الحكم العثماني في الجزائر، كانت ملكية السفن تعود للأشخاص معظمهم من الرياس[1].

وحتى العقود الأولى من القرن الثامن عشر لم تكن إيالة الجزائر تملك الكثير من السفن، ففي أواسط القرن الثامن عشر ميلادي كان أقل من نصف الأسطول فقط، ملكا للإيالة، ولكن بطاقة حربية أكبر من مجموع السفن الأخرى[2]،غير أنه في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر، وبداية القرن التاسع عشر ميلاديين، أصبحت معظم السفن ملكا للإيالة، فمثلا ما بين 1798-1816م،من بين 239 سفينة مسجلة في سجل الجوازات، كانت 12 سفينة فقط ملكا للخواص، وبعد سنة 1816م، صارت تقريبا كل السفن ملكا للإيالة[3]، ويبرر دنيال بانزاك(Panzac Daniel) أن تراجع امتلاك الرياس للسفن في العهدين الأخيرين المذكورين، إنما هو مرتبطا أساسا بقلة مردودية مهنة القرصنة، وبالتالي أصبح الرياس لا يستمرون طويلا في هذه المهنة، فبعضهم لم يذكر له خروج للبحر إلا مرة أو مرتين[4]، خلافا للقرون الأولى من الحكم العثماني لإيالة الجزائر، أين كان قادة الأساطيل يبقون في منصبهم، خمسة عشر، أو عشرون، وحتى أكثر[5].

ملكية السفن لم تكن حكرا على الرياس فقط، بل حتى الأشخاص العاديين من غير الرياس كان لهم الحق في امتلاك السفن أيضا، فكبار الحكام، والأغنياء كانوا يملكون

---

[1]- **أ. و. ج، س. ب، ع 30، س 250.** وهو سجل خاص بغنائم الرياس، يذكر فيه، سفينة الريس، مع ذكر اسمه، وهو سجل يخص الفترة الزمنية من (1066- 1082هـ/1655- 1661م).

[2]- المنور مروش، مرجع سابق، ص 406.

[3]-Daniel Panzac, Op.cit, p 49.

[4]–Ibid, p 54.

[5]- مثل مامي أرنؤوط، وفيزنيانو، ...الخ، ففي السنوات الأخيرة أصبح قادة الأساطيل، قلما تطول مدتهم. ينظر: المنور مروش، مرجع سابق، ص 407.

سفنا، أما التجار الصغار، وبعض الأشخاص من أهل المدينة كانوا يشتركون في ملكية سفينة واحدة مثلا، ويشتركون أيضا في تجهيزيها، وللعودة لبعض سجلات الغنائم، نستطيع معرفة أسماء ملاك السفن، وفي حالات أخرى نجد أسماء ملاك السفن، وأسماء الرياس الذين يقودونها

من جهة أخرى، لم تكن ملكية السفن حكرا على الرجال فقط، بل شملت النساء أيضا، حيث كنّ يبعن جواهرهن لشراء سفن، يشتركن بهم في التجارة عن طريق النشاط البحري[1]، وهذا ما أكدته تركة تعود إلى أواسط ذي القعدة من سنة 1074هـ/ أواسط جوان 1664م، للسيدة فاطمة بنت الحاج محمد بن التاجر حميده، بعد وفاتها عن بعلها السيد علي ابن التاجر السيد أحمد، خلفت السيدة المذكورة أعلاه، دارين داخل أسوار المدينة، وخروبة[2] واحدة بالسفينة المسماة بالبارجية، ونصرانيا واحدا، وحلي...الخ[3]. وبتاريخ أوائل ربيع الأول 1091هـ/ أوائل أفريل 1680م، خلفت كذلك السيدة أمنة بنت الحاج الأندلسي عرف جرادو، بعد وفاتها عن بعلها، نصف خروبة، كانت بمركب بن رجب رئيس، تم بيعها بثلاثمائة دينار خمسيني[4].

---

[1]- علي تابليت، مرجع سابق، ص 312.

[2]- ذكرت الخروبة في لسان العرب على أنها شجرة الينبوت وقيل الينبوت هو الخشخاش، مرجع سابق، ج 14، ص 1123. أما أثناء العهد العثماني بالجزائر فقد استعملت لتحديد ملكية كل شخص في السفينة، وهو ما يشبه حصص الأسهم في الشركات في عصرنا الحالي، وقد كانت موجودة في نظام العملة، وهي قطعة نقدية، عبارة عن خليط من النحاس والفضة، أو النحاس الأبيض، قيمتها تساوي سدس(6/1) الدرهم، وبعد تدهور قيمة هذا الأخير، أصبحت تساوي 14.5 درهم، وكانت موجودة أيضا في نظام العملة في إيالة تونس، لتفاصيل أكثر حول حصص الخروبة في ملكية السفن بين الأشخاص وقيمتها ينظر: خليفة حماش، مرجع سابق، ص- ص 763- 765. أيضا: المنوَّر مروش، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني العملة، الأسعار والمداخيل**، ج1،دار القصبة للنشر الجزائر، 2009م، ص39. كذلك: يمينة درياس، **السكة الجزائرية في العهد العثماني**، ط1 ،دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007 م، ص135.

[3]- **أ. و. ج، و. م. ش، ع1/5، و26.**

[4]- يذكر المنور مروش، بالنسبة للعملة في أيالة الجزائر، أنه كانت هناك عملة حسابية، وعملة فعلية، وجب التمييز بينهما، فالسلطاني والزياني والدرهم، هي نقود فعلية، أما بالنسبة للدنانير الخمسينية، فهي وحدات حسابية فقط، وهي نفسها الصايمة. لتفصيل أكثر، ينظر: العملة، الأسعار...، مرجع سابق، ص- ص 36- 40.

- إضافة إلى ذلك خلفت السيدة آمنة، علوي، وحانوتين، وحلي،...الخ، ينظر: **أ. و. ج، و. م. ش، ع1/5، و26.**

وذكر بن المفتي[1]، أن جده رجب بن محمد، جاء إلى الجزائر شابا مراهقا، ليمارس التجارة، برفقة أخيه الأكبر، وعندما أصبح كهلا، ولع بالسفر بالبحر، وبعدها عمل رئيسا لسفينتين، كانت تملكهما امرأة تدعى (زهرة باي)[2].

4- أعداد السفن وأنواعها:

4-1 أعداد السفن:

لم تكن المؤسسة البحرية ظاهرة جديدة في الجزائر خاصة وبلدان المغرب عامة، بل يعود أمرها إلى الفترة القديمة وازدادت في عهد الدولة الإسلامية منذ عهد الخلفاء الراشدين، وتحديدا إلى القائد حسان ابن النعمان[3]، الذي أنشأ دارا للصناعة بتونس، فكانت القاعدة الأولى لتطور البحرية، والاهتمام بركوب البحر. وقد أكد بعض المؤرخين والرحالة، على الدور الفاعل للمدن الساحلية للمغرب الأوسط قبل مجيء العثمانيين[4] مثل:

---

[1]- هو كرغلي الأصل، من مواليد 1095هـ/ 1688م، لم يعرف اسمه، ولكنه عرف بابن المفتي، لأن والده هو المفتي الحنفي حسين بن رجب شاوش، تولى والده منصب الإفتاء سنة 1102هـ/ 1691م، وهو أول كرغلي يتولى هذا المنصب، عاش بمدينة الجزائر، وتزوج بها، وأنجب أولاد غير أنه قال أنه فقدهم، وقد ألف ابن المفتي هذا الكتاب، الذي أراد به حفظ الحوادث التاريخية من النسيان، نشر بعض أجزائه في عدد من الكتب والمجلات بالعربية والفرنسية، ولقيمته وأهميته، فقد جمعه وترجمه الأستاذ: فارس كعوان: ينظر: بن المفتي حسين بن رجب شاوش، **تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها**، تحقيق وتعليق: فارس كعوان، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، العلمة، الجزائر، 2009، ص 5 وما يليها.

[2]- نفسه، ص 13.

[3]- هو حسان ابن النعمان بن عدي بن بكر بن مغيث بن عمرو، ولد بالشام وهو من قبيلة يمنية، اسلم مع أهله بعد فتح المسلمين للشام، كان بطلا شجاعا، وذا شخصية قوية، لقب بالشيخ الأمين صاحب الفتوحات الإفريقية، هو أول قائد دخل إفريقية من الشام، ولاه الخليفة عبد الملك بن مروان(65- 86هـ/ 684- 705م)، ولاية مصر، كما أرسله هذا الأخير إلى أفريقية بعد حدوث اضطرابات بها، تم له فتح قرطاجنة ، كما قضى على الكاهنة زعيمة البربر، فأسلم بعدها الكثير من البربر، وغيرها من الانجازات. حوله ينظر: ابن عذاري المراكشي: **البيان المغرب في أخبار المغرب**، ج1، مكتبة صادر بيروت، لبنان، 1950، ص 22 وما يليها. أيضا: **الفتح الإسلامي لبلاد المغرب في كتابات المؤرخين الفرنسيين**، ترجمة وتصنيف: محمد بن عميرة، الدار الوطنية للكتاب، الجزائر، 2014، ص 161 وما يليها.

[4]- ينظر: حليم سرحان، **تطور صناعة السفن الحربية بالجزائرية على عهد العثمانيين (920- 1246هـ/ 1514- 1830م)، من خلال المصادر التاريخية والأثرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008، ص 23 وما يليها. مولاي بالحميسي، البحر...، مرجع سابق، ص 93 وما يليها.

ميناء هنين والمرسى الكبير[1]، ومرسى جيجل، وبجاية،...الخ، غير أن المؤسسة البحرية، عرفت بدايات التطور، والازدهار، مع مجيء خير الدين بربروس[2].

لقد أدى الأسطول[3] البحري لإيالة الجزائر، خلال القرن السادس عشر، وبداية القرن السابع عشر ميلاديين دورا رياديا، حيث عرفت البحرية الجزائرية أوج قوتها، نتيجة

---

[1]– يبعد المرسى الكبير عن مدينة وهران حوالي 8 كلم، تم احتلاله من طرف البرتغاليين سنة 1415م، وتم تحريره سنة 1437م، ليعاد احتلالهم من طرفهم مرة أخرى سنة 1471م، وبعد مرور ستة سنوات على احتلالها، تم تحريرها أيضا سنة 1477م، وفي سنة 1501م، كانت محاولة أخرى من طرف البرتغاليين أيضا، لإعادة احتلالها، إلا أن المحاولة باءت بالفشل، إلا أنه في 11 سبتمبر من سنة 1505م، تمكن الأسطول الاسباني من احتلاله، وتعود أسباب الغزو الاسباني للمرسى الكبير لأسباب عدة منها: الأهمية الاقتصادية للميناء، وقربه لمدينة وهران، كذلك قرب الميناء من السواحل الاسبانية، فكان قاعدة عسكرية، يرتكزون عليها في المغرب الوسط. ينظر: ناصر الدين سعيدوني: "حصن المرسى الكبير،من رباط إسلامي إلى حصن اسبانيا إلى محطة عثمانية" **المجلة التاريخية المغاربية**، ج1، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات،تونس،1997م،268. أيضا: عبد القادر المشرفي: **بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبانيين بوهران من الأعراب كبني عامر**، تحقيق وتقديم: محمد عبد الكريم، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت، ص، ص 37، 38. كذلك: عبد القادر فكاير، مرجع سابق، ص، ص 53، 54.

[2]– ولد خير الدين بمدينة مديللي باسطنبول حوالي سنة 1472م، في بادئ الأمر اشتغل بالتجارة، التحق بأخيه عروج بتونس، الذي كان هذا الأخير قد سبقه إليها، واستقرا بحلق الوادي، على أن يدفعوا خمس الغنائم إلى أميرها أبي عبد الله محمد بن الحسن، اشترك مع أخيه عروج في الكثير من الغزوات، بعد استشهاد أخيه عروج، أصبح خير الدين حاكما للجزائر، وذلك بإقناع أعيان مدينة الجزائر في ضم بلدهم إلى ممتلكات الدولة العثمانية، وذلك بإرسال وفد برئاسة حاجي حسن سنة 1519م، فوافق السلطان سليم الأول(1512– 1520م)، على طلب أعيان مدينة الجزائر، وعين خير الدين باشا حاكما لها، فكان أول حاكما للجزائر خلال العهد العثماني، كانت فترة حكم خير الدين حافلة بالانجازات والانتصارات على المستويين الداخلي والخارجي للإيالة، سأعود إلى أحداثها كلما تطلب الأمر ذلك، توفي خير الدين باشا، في جويلية من سنة 1546م، ودفن في ساحل بشكتاش، على أرض أعدها بنفسه. ينظر: محمد دراج، مرجع سابق، ص– ص 165– 169. أيضا: نعيمة بوحمشوش: **مساهمة البحرية الجزائرية في الحروب العثمانية خلال القرن السادس عشر**، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 141، وما يليها.

[3]– هي كلمة يونانية الأصل (Stolos)، وتعني مجموعة السفن الحربية، ويذكر المسعودي بأن الأسطول كلمة رومية، تعني المراكب الحربية مجتمعة، كما يطلق لفظ أسطول على مجموعة السفن أيا كان نوعها، وأحيان تطلق كلمة أسطول على سفينة حربية واحدة، يسمى الأسطول عند الإسبان الأرمادة (Armada)، أما العثمانيون فيسمونه الدونانمة، وقسم الأسطول إلى سفن قتالية مخصصة للمقاتلين والأسلحة والذخائر، وسفن سفرية لنقل الخيل والأزواد،..الخ. ينظر: مولاي بالحميسي، البحر...، مرجع سابق، ص12. أيضا: شريف الزهار، مصدر سابق، ص 29.

تنميتها من الناحية المادية كزيادة عدد سفنها، وتطويرها[1]، ومن الناحية البشرية سمح لكل الأشخاص الجيدين، والمغامرين الجزائريين، بالانضمام إلى البحرية.

إن المعلومات عن نوعية السفن وعددها، في أسطول إيالة الجزائر متباينة، لأن الأرقام المقدمة تخص أحيانا سنة أو سنتين، كما تخص سفن مدينة الجزائر فقط، وليس سفن الإيالة ككل، فلا توجد إذن إحصائيات متتالية لجميع عهود العهد العثماني، غير أن ما يمكن ملاحظته هو أن العدد كان يزداد، وينقص نتيجة ظروف كثيرة، كتحطم بعض السفن، أو عطبها، أو فقدان بعض السفن نتيجة الهجمات الأوروبية،...الخ.

كانت سفن الأسطول متنوعة المهام، فمنها من كانت معدة للقتال، وأخرى معدة لنقل الغنائم، وسفن أخرى مهمتها الدفاع عن الإيالة، وحراسة الميناء[2]، وقد يتعدى استعمال هذه السفن في بعض الأحيان إلى مجال النقل التجاري، في ظل غياب أسطول تجاري مخصص لذلك، وقد كان لافتا للانتباه تطور الأسطول البحري الحربي، على حساب الأسطول التجاري نتيجة للأسباب التالية:

– الصراع بين الصليب، والهلال، نتيجة حروب الاسترداد التي تزعمتها إسبانيا بعد سقوط غرناطة سنة898هـ/ 1492م، آخر معاقل المسلمين في الأندلس، وقرار الطرد التعسفي بالنسبة للمسلمين، وتبني حرب تساعد تعقبهم في الضفة الجنوبية للمتوسط، فتولد صدام بين اسبانيا المسيحية، والمسلين، وهو رد فعل شرعي من طرف المسلمين، عرف

---

[1] –Dan Pierre, **Histoire de barbarie et de ses Corsaires**, Récollet imp, Du Roy, 2éme édition, Paris, 1637, p, p 135, 136.

غير أنه أثناء القرن الثامن عشر، ونتيجة للثورة الصناعية، عرفت البحرية الأوروبية، إنشاء السفن البخارية سنة 1222هـ/ 1807م، ما جعل موازين القوى غير متكافئة بينها، وبين إيالة الجزائر. ينظر :وليام شالر، مصدر سابق، ص 62. أيضا: ناصر الدين سعيدوني: "صفحات من ماضي الجزائر المجيد، البحرية الجزائرية ظروف نشأتها وعوامل تطورها"،،**مجلة الدراسات التاريخية**،العدد 10، معهد التاريخ، جامعة الجزائر،الجزائر،1997،ص 35.

[2] – وداد بيلامي، **اليهود والشبكة التجارية في إيالة الجرائر والحوض الغربي للمتوسط (1686– 1830)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة2 – عبد الحميد مهري–، الجزائر، 2017– 2018، ص 68.

بالجهاد البحري، فتولد عن هذا الصدام، ظروف غير ملائمة للتبادلات التجارية بين ضفتي المتوسط، نتيجة الأخطار التي قد تتعرض لها السفن التجارية.

– مع نهاية القرن السادس عشر، وخلال القرن السابع عشر ميلاديين، توسع نشاط القرصنة لإيالة الجزائر، فخلق لها أعداء من جنسيات مختلقة، هذا الوضع جعل من استعمال سفن تجارية تابعة لها، فيه الكثير من المغامرة، وبالتالي فالسبيل الوحيد لتفادي هذا الخطر، كان اللجوء إلى الاعتماد على سفن من جنسيات مختلفة، لممارسة النشاط التجاري.

– تطور آليات التبادل التجاري في حوض البحر المتوسط، فكانت التجارة العالمية في تلك الفترة تعتمد آليات دقيقة في تسيير الأمور المالية، كما كانت الدول الأوروبية عموما تتصارع من أجل فرض سيطرتها على المتوسط، في حين كانت الدول المغاربية تعتمد تجارة القوافل[1]، غير دقيقة بالتجارة البحرية، مما جعلها تابعة في هذا المجال.

– احتكار الدول الأوروبية للتجارة العالمية[2]،خاصة تجار مرسيليا، الذين حاولوا وبطرق غير نزيهة احتكار نقل البضائع، إلى الدولة العثمانية، وإيالاتها[3]، وذلك بعرقلة النقل البحري لهذه الدول، فكانوا يبحرون تحت لواء سفن أجنبية معادية للدولة العثمانية كاسبانيا ومالطة،...الخ، حتى يسيطروا على النقل البحري في المتوسط[4].

---

[1]– وليام شالر، مصدر سابق، ص103.

[2]– لا يزال احتكار الدول الأوربية للتجارة العالمية إلى يومنا هذا، وذلك بسن قوانين على المقاس، من أجل الإبقاء على الدول المتخلفة تابعة لها، لتضمن أسواق لها، وهذا في إطار تنافسي بين الدول القوية، ليصل في بعض الأحيان إلى حد الصدام، تدفع ثمنه الدول المغلوب على أمرها، في حال عدم وجود حلول جذرية لمشاكلها.

[3]– كان بعض الفرنسيين المسئولين عن مصالحهم في مالطاّ، يولون اهتماما خاصا بنظام القرصنة في مالطا، وكان من أولوياتهم، منع العثمانيين من شحن بضائعكم على سفنهن الخاصة بهم، وإبقائهم تابعين في هذا المجال لهم(الفرنسيين). ينظر:

– Valensi Lucette : **Le Maghreb avant la prise d'Alger**, Ed Flammarion, Paris, 1969. p63.

[4]– لتفاصيل أكثر حول موضوع، الأسطول البحري التجاري ينظر: وداد بيلامي، مرجع سابق، ص– ص 68– 71.

عند وصول خير الدين إلى الجزائر كانت هذه الأخيرة تملك تسعة سفن[1]، وبناء على مذكرات خير الدين، فإنه عندما حاول فتح بجاية سنة 1512م، واستعصى عليه الأمر في ذلك، حيث أصيب أخوه عروج[2] بقذيفة في ذراعه الأيسر، وفقد خير الدين أيضا بعض من جنوده، فاضطر عائد إلى مقره بتونس ومعه أربعة عشر قطعة بحرية[3]، غير أن دوفو ألبرت(Devoulx Albert)، أحصى خمسة وأربعون سفينة سنة 1510م[4]، وهو مالا لم نجد له تفسيرا،عن التباين في المعلومات؟.

بناء على الإحصائيات المقدمة من طرف دوفو أيضا، فإن عدد السفن ارتفع إلى ستين سفينة سنة 1530م، ليتراجع العدد إلى أربعين سفينة سنة 1553، وثلاثون سفينة

---

[1]– مجهول، **كتاب غزوات عروج وخير الدين**،اعتنى بتصحيحه وتعليق حواشيه: نور الدين عبد القادر،المطبعة الثعالبية والمكتبة الأدبية لصاحبها رودسي قدور بن مراد، الجزائر، 1934، ص 99. كان ذلك قبل الالتحاق الرسمي للجزائر بالدولة العثمانية سنة 1519م.

[2]– ولد حوالي سنة 1740م، بجزيرة مديللي، التي استقر بها والده يعقوب، وهو الأخ الثاني في عائلته، بعد أخيه إسحاق رئيس، لقب ببابا عروج احتراما وتقديرا له، اشتغل في بادئ الأمر بالتجارة البحرية، كان على علاقة مع الأمير شهرزاد هقورقود، أخ السلطان سليم الأول(1512– 1520م)، في أحد أسفاره التجارية إلى طرابلس، أسر من طرف قراصنة رودس، أين قتل أخاه إلياس، ورفض القراصنة الفدية القيمة التي اقترحها عليهم أخوه خير الدين، استطاع النجاة من الأسر والعودة إلى موطنه اسطنبول، ليتعرف بعدها على الأمير المملوكي قنصوة الغوري(1501–1516م)، هذا الأخير الذي عرض عليه العمل معه، وذلك بمنحه مجموعة من السفن، وأمره بمواجهة البرتغاليين في البحر الأحمر، والمحيط الهندي، إلا أن تتبع الرودسيين له وتخريب سفنه، جعل عروج يترك العمل مع السلطان الغوري، ويقنع هذا الأخير بأنه لا يفضل العمل خارج البحر المتوسط، سنة 1512م تمركز في جزيرة جربة التونسية (حلق الوادي)، ليلحق به فيما بعد أخوه خير الدين، وقد أدى عروج رئيس، دورا أساسيا في بسط نفوذ الدولة العثمانية في الجزائر، فقد ساهم في تحرير جيجل من الجنوبين سنة 1514م، وبترت ذراعه في محاولته تحرير بجاية من الإسبان، كما ساهم أيضا في تحرير مدينة الجزائر سنة 1516م، توفي في وادي المالح سنة 1518م، أثناء محاولة تحرير تلمسان من الاحتلال الاسباني، والتخاذل الزياني، تاركا وراءه مجدا، يشهد ببطولاته. ينظر: محمد دراج، مرجع سابق، ص– ص 150– 163. – خير الدين بربروس، مصدر سابق، ص23 وما يليها. – محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن رقية التلمساني: **الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغار عليها جنود الكفرة**، ضبط النص وعلق عليه: خير الدين سعيدي الجزائري، أوراق ثقافية للنشر والتوزيع، جيجل، الجزائر، 2017، ص 83 وما يليها.

[3]– خير الدين بربروس، مصدر سابق،ص 59. وما يمكن استنتاجه، هو أنه لا يمكن للريس خير الدين، أن يخرج لتحرير بجاية، تاركا ميناء تونس دون حراسة، خاصة في تلك الفترة، التي كانت مرحلة غزو أوروبي ممنهج، ولذلك فعدد السفن التي كان يملكها خير الدين قد تكون أكثر من العدد المذكور وهو 14 سفينة.

[4] – Devoulx Albert, « La marine de la régence d’Alger » ,in **R.A**, libraire– éditeur, Alger, 1869, p390.

سنة 1556م[1]، وخلال هاته السنوات أيضا، نجد أن صالح ريس(1562-1566م)[2]، حرر بجاية سنة 1555م، وحاول بعدها تحرير وهران سنة 1556م، وعلى الرغم من نقص الإمكانيات التي كانت تحت تصرف البيلرباي صالح ريس، إلا أنه لم يستطع جمع أكثر من ثلاثة آلاف محارب، وأربعة قطع بحرية، على متنها اثنا عشر مدفعا، ويعود سبب هذا النقص إلى أمر السلطان العثماني سليمان القانوني(1520- 1566م)[3]، البيلرباي صالح ريس بتوفير عدد من السفن والجنود، لمساعدة الفرنسيين في حربهم التي كانوا يخوضونها ضد العدو التقليدي للدولة العثمانية(اسبانيا)[4]، فجهز صالح رايس، 22

[1] -Ibid, p 309.

لقد سبق وان أشرت أن عدد السفن، كان يزداد، وينقص نتيجة ظروف كثيرة، كتحطم بعض السفن، أو فقدان بعضها نتيجة الهجمات الأوروبية،...الخ.

[2]- حوله ينظر: الفصل الثاني.

[3]- هو عاشر السلاطين العثمانيين، ولد سنة 1494م، بطرابزون، بتركيا الحالية، كان سليمان الابن الوحيد الباقي للسلطان سليم الأول(1512- 1520م)، شغل منصب والي مانيسا، وكان يتولى نيابة والده في اسطنبول، عندما كان هذا الأخير، يخوض حملات في أماكن بعيدة، وصلت الدولة العثمانية في عهده السلطان سليمان، إلى أقصى اتساع لها، حيث فتح بلغراد سنة 1521م، ورودس سنة 1523م،...الخ، كما بلغت القوة البحرية العثمانية في عهده أيضا مناطق بعيدة مثل الهند، وذلك بإرساله أسطولا بحريا لتحرير مدينة الديو، المحتلة من طرف الإسبان، وذلك سنة 1538م، غير أنه فشل في ذلك، توفي سنة 1566م، في خيمته بمعركة الجهاد، ضد النمسا، لتدخل بعهده الدولة العثمانية مرحلة، التراجع، والانحطاط. لتفاصيل أكثر حول عهد السلطان سليمان، وانجازاته، ينظر: روبير مانتران: **تاريخ الدولة العثمانية**، ج1، ط1، ترجمة: بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1992م، ص 215، وما يليها.

[4]- كانت بين الدولة العثمانية، على عهد السلطان سليمان القانوني(1520- 1566م)، وفرنسا في عهد الملك، فرنسوا الأول(François I)، معاهدة موقعة سنة (941هـ/1535م)، عرفت بمعاهد الامتيازات الشهيرة، تلت هاته المعاهدة، معاهدات أخرى مثل: معاهدة 1553م، 1559م، في عهد الملك الفرنسي هنري الثاني(1547- 1559م)، تؤكد على توطيد السلم والتعاون بين الدولتين، وبموجبها منحت لفرنسا امتيازات، سياسية، واقتصادية، وثقافية،...الخ، في إيالات الدولة العثمانية، إلا أن هذه المعاهدات، وما تلاها من معاهدات أخرى مع الدول الأوروبية، أتاحت لهم فرصة التعرف على خارطة الوطن الإسلامي، كانت نتائجها البعيدة الاستعمار لهذا الأخير، فمثل هذه المعاهدات لم تحقق سوى مصالح الدول الأوروبية، فعملت هذه الأخيرة، جاهدة على تقسيم الوطن الإسلامي، والقضاء على وحدته. ينظر: يوسف علي رابع الثقفي: "معاهدة الامتيازات العثمانية- الفرنسية لعام 941هـ/ 1535م"، **مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية**، جامعة مكة المكرمة، السعودية، 1982م، ص- ص 134- 177.

قطعة بحرية محملة بالجنود والمدفعية[1]، لقد خرجت "للقرصنة" من الجزائر خمسون(50) سفينة، وستة عشر(16) سفينة من طرابلس الغرب، ومن عنابة ستة عشر(16) سفينة أيضا، وأربع (4) سفن من باديس[2].

بعد تحرير بجاية وتطهير الشرق الجزائري من الاحتلال الاسباني، وجه صالح ريس ومن معه من الجزائريين، كل اهتماماتهم إلى ناحية الغرب، وتحديدا إلى وهران لإنقاذها، وتطهير الإيالة كليا من الإسبان، فطلب الريس صالح من السلطان سليمان القانوني مساعدة عسكرية، وكان جواب السلطان أن أرسل أربعين(40) سفينة حربية تحت قيادة مامي رايس[3]،فأصبح عدد السفن لدى صالح ريس حوالي سبعين(70) سفينة، وقد شاركت إيالة الجزائر إلى جانب الدولة العثمانية في معركة ليبانت[4]، بخمسين(50) سفينة[5]، واستولى علج علي في طريقه إلى الالتحاق بأسطول الدولة العلية على اربعة بوارج[6]، غير أن هايدو يذكر أن الجزائر شاركت بستين سفينة إلى جانب الدولة العثمانية، في المعركة المذكورة[7]، ويذكر أيضا أنه سنة 1615م،ارتفعت قطع أسطول الإيالة من

---

[1]– مارمول كربخال: **إفريقيا**، ترجمة: محمد حجي، وآخرون، ج 2، مطابع المعارف الجديدة للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، 1984م، ص 280.

[2]– Braudel, Op.cit, p205.

[3]–مارمول كربخال، ،ج1، مصدر سابق، ص 513. ويقول هايدو أنها كانت محملة بستة ألاف جندي. ينظر:

– Haédo De Diego:**Histoire des Rois d'Alger**, Traduite: Grammont, Adolphe Jourdan Libraire –Editeur, Alger, 1881, p102.

[4]– حول المعركة ينظر: الصفحات اللاحقة.

[5]– عن أنواع السفن ينظر الصفحات اللاحقة.

[6]– نعيمة بوحمشوش، مرجع سابق، ص، ص 197، 198.

[7]– Haédo De Diego: **La Vie à Alger les années 1600. Topographie et Historie General d'Alger**, trad par: Monnereau et A.Berbrugger, Editions Grand – Alger Livres, Alger, 2004, p, p 18,19.

وهو نفس العدد الذي ذكره دفو لسنة 1571م، وهو ستون(60) سفينة. ينظر:

–Devoulx. A, Op.cit, p- p 389-390.

السفن إلى مائتي(200) سفينة، وتراجع العدد سنة 1624م، إلى مائة وستون(160) سفينة، إضافة إلى السفن الصغيرة كالزوارق[1].

وحسب الأسير الأمريكي جيمس ولسن ستيفنس (James Wilson Stevens)، فقد ذكر أن بحارة إيالة الجزائر، استولوا على تسعمائة وستة(906) سفينة، خلال السنوات (1613- 1621م)، منها على سبيل المثال: أربعمائة وسبعة وأربعون(447)سفينة هولندية، ومائة وثلاثة وتسعون(193) سفينة فرنسية، وعلى مائة وعشرون(120) سفينة اسبانية، وستون(60) سفينة انجليزية، وستة وخمسون(56) سفينة ألمانية[2]، والملاحظ أنها أرقام مبالغ فيها؟ فاستناد إلى دراسة المنور مروش، ففي سنوات الغنائم القصوى التي عرفتها الإيالة، وتحديدا خلال القرن السابع عشر ميلادي، والمتزامنة مع السنوات التي أشار إليها الأسير الأمريكي جيمس ولسن، فقد كانت الغنائم مثلا: بين سنتي(1611-1613م)، غنم البحارة الجزائريين، سبعة سفن فرنسية، وعلى سفينتين كبيرتين من سفن البندقية[3]، وبين (1616- 1627م)غنم رياس الجزائر أيضا مائتين وستة عشر(216) سفينة هولندية، ومن بين هذه السفن، أخذت خمسة وعشرون(25) سفينة بالخطأ، أعيدت إلى أصحابها[4]، ويذكر دو غرامو (H. de Grammont) أنه من شهر ماي، إلى شهر أكتوبر، جلب إلى الإيالة خمسة وعشرون(25) سفينة فرنسية[5]، وقد كانت سنة 1620م، سنة استثنائية فمن بين 125 سفينة، قدر عدد السفن الهولندية فيها ب76 سفينة[6]، ويذكر

1–Diégo Haédo, Histoire…, Op.cit, p, p 519, 520.

2–James Wilson Stevens: **An Historical and Geographical Account of Algiers comprehending. A novel and interesting detail of events relative to American captives**, Philadelphia, August ,1197, p, p 51, 54.

3– المنور مروش، القرصنة...، مرجع سابق، ص314.

4– نفسه ص 313.

5– Henri Delmas. de Grammont: **Histoire d'Alger sous la domination Turque (1515- 1830)**, Paris, 2002, p122.

6– المنور مروش، القرصنة...، مرجع سابق، ص 316.

مسكاريناس (Mascarenhas)[1]، أنه في سنة 1621م، وقبل استيلاء البحارة الجزائريين على السفينة التي كان على متنها، كانوا قد استولوا على تسعة عشر(19) سفينة انجليزية[2].

على غرار ما حققته البحرية الجزائرية من انتصارات، فهذا لا يعني أن الحظ كان يحالفها دوما، فكما سبق وأن أشرت، فقد كانت بعض الغنائم تأخذ بالخطأ تعاد إلى أصحابها، وأحيانا أخرى كان عدد السفن التي يغنمها البحارة الجزائريون، لا يصلوا جميعا للإيالة، وذلك نتيجة مخاطر الطريق والتعرض للهجمات المضادة من طرف الأوربيين، أما الأب دان (Dan Pierre)، فيذكر أن إيالة الجزائر كانت تملك 70 سفينة، وكان ذلك في سنة 1635م[3].

غير أنه خلال القرن الثامن عشر، وبداية القرن التاسع عشر، أصبحت الصورة عن عدد السفن أكثر وضوحا مما كانت عليه في السابق، وذلك ربما لتوفر الوثائق في الفترة السالفة الذكر، وما يشد انتباهنا هنا ما قدمه دوفو، عن عدد السفن، انطلاقا من

---

[1]– هو: MASCARENHAS JOAO CARVLHO ، المولود سنة 1589 افتراضا (لأنه يقول في مذكراته أن عمره كان 38 سنة عندما تم أسره من طرف البحارة الجزائريين)، من أصول برتغالية، وهو رجل عسكري، امتهن البحرية، فقادته حتى إلى الهند، كان أسيرا بالجزائر، من سنة 1621 إلى غاية 1626، عندما حرّر عاد إلى بلده، وكتب قصة أسره بالجزائر، صدرت أول ترجمة للنص الأصلي سنة 1905، ثم ترجمة ثانية سنة 1937، من طرف: Damio Peres إلا أن الترجمتين ناقصتين لاحتوائها على أخطاء كثيرة، فأعاد ترجمته: Teyssier Paul، إلى الفرنسية رجوعا إلى النص الأصلي المكتوب بالبرتغالية، كتب مسكاريناس عن الوضع السياسي القائم آنذاك، وكذالك عن الوضع العسكري، فتحدث عن الجيش الإنكشاري، وثكناته، والتحصينات الموجودة، وتعداد السفن البحرية ونوعيتها وحجمها، كما كتب أيضا عن الوضع الاجتماعي لمدينة الجزائر، كونه اقترب من مجتمع المدينة، فتحدث عن المساجد، السجون، الثكنات، الحانات، الحمامات...الخ، الكتاب حاملا لأرقام، وإحصائيات مفيدة، والكثير من الرسومات المتعددة مثل شكل السفن، لباس القادة، والجند،...الخ، إذن مذكرات الأسير مسكاريناس، يمكن إدراجها ضمن الشهادات الأوروبية الحية، فالكتاب =هو مصدر أجنبي – برتغالي– لا يمكن للدارسين والباحثين لتاريخ الجزائر في العهد العثماني، وتحديدا القرن السابع عشر ميلادي (1621 – 1626م)، عدم العودة إليه، ومقاربته بالمصادر الأخرى، ولا سيما الفرنسية منها.

[2]– MASCARENHAS JOAO CARVLHO, **Esclave à Alger**, **Récit de captivité JOAO MASCARENHAS (1621 – 1626)**, Traduit du portugais et présenté par Paul Teyssier, Editions Chandeigne, Paris, 1993, p,p 41, 42.

[3]– Dan Pierre,Tome3, Op.cit, p 7.

جوازات السفر التي كانت تمنح للبحارة الجزائريين من القنصلية الفرنسية بالجزائر، ومن وثائق رسمية فرنسية وجزائرية، ولا يخفى أن دوفو، كان أول محافظ للأرشيف بالجزائر المحتلة، ورغم ذلك تبقى هناك بعض الثغرات، التي تحتاج إلى تقويم وتصويب بعض التناقضات؟.

لقد كانت الجزائر تملك سنة 1717م، عشرون(20) سفينة تحمل من 40 إلى 50 مدفعا، وسنة بعد ذلك أي سنة 1718م، كانت الجزائر تملك تسعة عشر(19) سفينة تحمل 544 مدفعا، وقدم مروش، إحصائيات لدوفو لعدد من سفن الإيالة، خلال السنوات من(1737- 1727م)، وتبعها بإحصائيات لغيره، بينت التباين في العدد، وبعض التناقضات، فيذكر دوفو أن عدد السفن بلغ سنة 1750م،اثنا عشر(12)سفينة، في حين ذكرت بعض الدراسات أن الإيالة كانت تملك تسعة عشر(19) سفينة في نفس السنة، وأحصى أيضا دوفو سنة 1752م، ثمانية(8) سفن، بينما ذكر غيره اثنان وعشرون(22) سفينة من نفس السنة أيضا[1]، ويذكر سعيدوني أعداد السفن، لسنوات مختلفة من القرن الثامن عشر، فيذكر مثلا أن الجزائر كانت تملك سنة 1724م، أربعة وعشرون(24) سفينة[2]، وفي سنة 1734م، كان مجموع السفن أربعة عشر(14) سفينة، أما سنة 1759، فقد كان عدد سفن الأسطول واحد وعشرون(21) سفينة، أما في السنوات (1760، و1766، و1799م) فيقول أن عدد السفن كان على التوالي (30، 24، 12)[3].

أما عن العقد الأول من القرن التاسع عشر فقد ذكر دوفو أن الجزائر كانت تملك ثلاثون(30) سفينة، وذلك سنة 1802م[4]، وذكر وليام شالر أنه قبل سنة 1815م، كانت الجزائر تملك حوالي عشرة(10) سفن، إضافة إلى ثلاثين(30) زورق، وفي هذا يقول:

---

[1]- لتفاصيل أكثر ينظر: المنور مروش، القرصنة...، مرجع سابق، ص- ص: 399- 402.

[2]- وهو ما ذكره أيضا لوجي دي تاسي ويذكر أنها كانت محملة ب680 مدفعا.

- Laugier de Tassey : **Histoire du Royaume d'Alger**, Chez Henri du Sauzet, Amesterdam, 1837, p, p 158, 159.

[3]- سعيدوني ورقات...، مرجع سابق، ص 136.

[4]- غير أن دوفو نفسه، وفي دراسة أخرى له عن البحرية الجزائرية، ذكر أن الإيالة كانت تملك 20سفينة، وفي نفس السنة أي سنة 1802م. ينظر: المنور مروش، القرصنة...، مرجع سابق، ص400.

"... وقبل معاهدة الصلح (الجزائرية- الأمريكية) التي عقدت في يونيو 1815، كانت الجزائر تملك أربعة بوارج تتراوح قوتها بين 44 و50 مدفعا، وأخرى قوتها 38 مدفعا، وسلوب (مركب ذو صارية واحدة) حربي مزود بثلاثين مدفعا، وأخرى بستة وعشرين مدفعا، وأخرى باثنين وعشرين مدفعا، وواحد أخر مسلح بعشرين مدفعا، وسفينة ذات صاريتين مسلحة بعشرين مدفعا، وسفينة ذات مجاديف مسلحة بخمسة مدافع، وذلك بالإضافة إلى ثلاثين زورقا حربيا..."[1].

غير أنه سنة1816م، تعرضت إيالة الجزائر إلى حملة شرسة إنجليزية- هولندية[2]، ورغم تهيأ الإيالة لصد هذا الهجوم، إلا أنها فشلت في صد الحملة، فألحقت سفن الأسطولين الإنجليزي- الهولندي، في قصفها للمدينة خسائر فادحة[3]، وأجبرت الداي عمر باشا(1815-1817م)[4]،على توقيع معاهدة مذلة، إذ نصت على تحرير الأسرى، وإلغاء نظام الرق، ودفع تعويضات الحرب التي قدرت بخمسمائة آلف، وتقديم الاعتذار[1].

---

[1]- وليام شالر، مصدر سابق، ص 62.

[2]- سنة 1815، كانت هولندا، قد بادرت إلى تجديد معاهداتها مع الجزائر، إلا أن الداي عمر باشا(1815-1817م)، رفض العرض، قبل أن تلتزم هولندا بدفع الإتاوات إلى خزينة الإيالة. ينظر: وليام شالر، مصدر سابق، ص 150.

[3]- ينظر: **أ. و. ج، د. خ. هـ، عدد 29459، تاريخ: 1241هـ/1826م**. يقول نص الرسالة: "... ولما لم يستجب أميرال الإنجليزي في المدة المضروبة وهي ساعة واحدة فقط فقد أقدم فعلا إلى محاصرة المدينة وبدأ تقبلها بالقنابل النارية لإحراق المدينة وقد استمر في هذه العملية مدة تسع ساعات على التوالي وبدون توقف الأمر الذي أدى إلى انحراف(ربما هي كلمة حرق) قسم كبير من مدينة الجزائر ... وانحراف الأسطول الجزائري الذي كان مرسيا داخل الميناء وموت وانجراح (الإصابة بالجروح؟) أربعة أو خمسة ألاف نفر من الطرفين المتقاتلين وغير ذلك من التخريبات التي لحقت بالمدينة... ".لتفاصيل أكثر عن الخسائر التي لحقت بالمدينة إثر قصفها أنظر: عبد الجليل التميمي، بحوث...، مرجع سابق، ص 55 وما يليها.

[4]- هو عمر بن محمد، من جزيرة ميتلان(Mytilène)، من عائلة مسيحية، ذات أصول يونانية، تولى منصب الداي بعد مقتله الداي الحاج محمد الخزناجي(1815م)، كانت ظروف البلاد جد صعبة أثناء فترة حكمه، ولا سيما الظروف الخارجية، كما توالت الكوارث الطبيعية ، كالجراد وما صاحبها من مجاعات، وكذا موت الريس حميدو، فجعل الناس يتشاءمون منه، واعتبروه المسئول الأول عن المصائب التي حلت بالبلاد، الأمر الذي أدى إلى غضب الجيش الانكشاري، الذي ثار عليه، وقاموا بقتله خنقا، يوم 8 سبتمبر 1817م، وعينوا مكانه الداي علي خوجة. للمزيد حوله ينظر:وليام شالر، مصدر سابق، ص- ص 160- 174. - شريف الزهار، مصدر سابق، ص 117، وما يليها. أيضا:

أما بعد سنة 1817م إلى غاية 1827م، فقد كان عدد السفن يتراوح بين إحدى عشر(11) إلى ستة عشر(16) سفينة مسلحة، ما بين 252 إلى 398 مدفع، وأثناء الحرب العثمانية- اليونانية[2]، ونظرا للعلاقات التي كانت بين الدولة العثمانية والجزائر، وإدراكا من الداي حسين(1818- 1830م)[3]، لخطورة اليونانيين على الدولة العثمانية[4]، استجاب لأوامر السلطان العثماني محمود الثاني[5]، وقام الداي بإرسال عشرة(10) سفن

- De Grammont, Op.cit, p 379.

[1]- وليام شالر، مصدر سابق، ص 307.

[2]- حول هذه الحرب ينظر: الصفحات اللاحقة.

[3]- ولد حسين حوالي 1786م، ابن حسن من عائلة تركية، تعلم القراءة والكتابة في بلدته، فكان على جانب كبير من الثقافة، ولا سيما الإسلامية منها؛ التحق بإحدى المدارس العسكرية بإسطنبول ليلتحق بعدها بالجزائر أين برزت شخصيته في عهد الداي عمر باشا(1815- 1817م)، شغل منصب كاتب الزرع، ليصبح فيما بعد خوجة الخيل في عهد الداي علي خوجة(1817- 1818م)، هذا الأخير وقبل أن يداهمه الموت، إثر مرض الطاعون، ترك وصية بتولية حسين خوجة دايا على الجزائر، وذلك سنة 1818م، عرفت الإيالة في عهده استقرارا نسبيا مقارنة بالفوضى، والاضطراب الذين سادا الإيالة قبل فترة حكمه، دخل في صراع مع فرنسا من أجل قضية ديون اليهوديين بكري وبوشناق، لتفرض الحكومة الفرنسية حصارا بحريا على الجزائر سنة 1827م، بعد حادثة المروحة المزعومة؛ بعد ذلك شنت فرنسا حملتها على الجزائر، ليسقط بعدها حكم الداي حسين وينفى هذا الأخير خارج الوطن سنة 1830م، لتنتهي بعده فترة الحكم العثماني للجزائر، مؤسسة لحكم استعماري فرنسي دام 132 عاما، سنة 1833م استقر في الإسكندرية، أين توفي ودفن هناك سنة 1838م عن عمر ناهز 72 سنة تقريبا. لتفاصيل أكثر عن شخصية الداي حسين وفترة حكمه، ينظر: - فتيحة صحراوي، مرجع سابق، ص 45 ومايليها.

- A .Jal:" Une Visite au Dey d'Alger "in **Revue de Paris**, T30, (4 sep 1831), p-p 36-52.

- أبو القاسم سعد الله: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1990، ص 234 وما يليها. - أحمد شريف الزهار، مصدر سابق، ص 141 وما يليها.

[4]- إن دعم إيالة الجزائر للدولة العثمانية، ضد قلاقل اليونانيين، تعود إلى فترة قبل حكم الداي حسين، ففي عهد مصطفى باشا تمكن البحارة الجزائريين من احتجاز سفينة يونانية، واستطاع الريس حميدو أن يستولي على 20 مركب محمل بالحبوب سنة 1813م، كما قام الداي علي باشا(1809- 1815) بقتل بعض اليونانيين، إلا أن الباب العالي كان يتدخل لدى داي الجزائر لإطلاق صراح الأسرى اليونانيين، كما غضب السلطان العثماني من تصرف داي الجزائر بقتلهم، وكان ذلك ربما إرضاء لهم، وكسبا لودهم. أنظر: الزهار، مصدر سابق، ص: 73، 74، 110.

[5]- كانت فترة حكمه من(1223- 1255هـ/1808- 1839م)، تولى الحكم بعد السلطان سليم الثالث(1788- 1807م)، كان محبا لهذا الأخير، كما استفاد من إقامته معه، حيث أطلعه على خطط الإصلاح، إلا أنه لم يطبقها، إلى أن تحيّن الفرصة لذلك، كان ينتظر بصبر للتخلص من الانكشارية، ولم يتحقق له ذلك إلا بعد مرور عدة سنوات، تحديدا سنة 1828م، والتي عرفت بالواقعة الخيرية، عرف عهده الكثير من الحروب، والتطورات الهامة، التي استهدفت

إلى بحر إيجه، في شهر أوت من سنة 1821م، لدعم الأسطول العثماني، لم يصل منها سوى ثمانية(8) سفن، بسبب فقدان سفينتان في طريقهما إلى هناك، وهذا ما يؤكده تقرير قبطان باشا إلى السلطان العثماني يخبره بتطور الأحداث نستشف ذلك من مضمون التقرير: "... ومن ناحية أخرى فقد أثبتت العارضة التي قدمت إلي من طرف حسين باشا أمير أمراء أوجاق جزائر الغرب العالي... قد أرسل بقيادة – الحاج علي قبطان– عشرة سفينة من سفن الأوجاق المنصورة إلى وجهتنا إلا أن قطعتين صغيرتين من نوع فرقتين[1]من السفن العشرة قد أخذتهما المياه... أما ما تبقى من السفن وهي ثمانية 3 قطعة صغيرة من نوع فرقتين و4 قطعة من نوع بريق، وقطعة واحدة من نوع أو سقونة فقد دخلت ميناء حطرى– اسم مكان للميناء..."[2].

وذكر وليام شالر، أن قوة الأسطول الجزائري قدرت سنة 1825م، بأربعة عشر سفينة مجهزة بـ 366 مدفعا منها 3 بارجة، وحرقتان(طراد)، وسفينتين ذات ثلاث صواري، و5 سكونة ذات صاريتين، وبولاكر واحد(مربعة الأشرعة)، وأكسيبكس واحد، وبالإضافة إلى هذه السفن توجد في طريق الصنع ثلاث سكونات، وخمسة وثلاثون زورقا حربيا من الحجم العادي[3]، والأرجح أنه تم الانتهاء من صنع سكونتين في ما ذكره سعيدوني:

جهوده. لتفاصيل أكثر ينظر: – إسماعيل أحمد ياغي: **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض، 1996، ص 127 وما يليها.– إبراهيم بك حليم: **تاريخ الدولة العثمانية العليّة المعروف بكتاب التحفة الحليميّة في تاريخ الدولة العلية**، اعتنى بها: نجوى عباس، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1434هـ/2013م، ص– ص 297– 305.

[1]– لم أرد التصرف في النص، فقد نقلته كما وجد، والأرجح أنها ليست الفرقة بمعنى الجماعة، وإنما فرقطه، وهي نوع من أنواع السفن.

[2]– **أ. و. ج، د. خ. هـ، عدد 40543 E، تاريخ 1234هـ.** من خلال نص الرسالة، فالتقرير حرر بتاريخ 10 ذي الحجة الموافق لـ 1 أكتوبر 1819م، وهذا غير مقبول، ولا نعرف هل كان خطأ في الترجمة. ويذكر شريف الزهار، أن الداي حسين أرسل ستة سفن، وكان سفرها في شهر صفر 1236هـ الموافق لـ نوفمبر 1820م، مصدر سابق، ص 148. ويذكر وليام شالر، أنها ثمانية سفن، وكان سفرها في شهر سبتمبر 1821م، مصدر سابق، ص، ص 181، 182.، والأرجح أن عدد سفن، التي كانت تملكها إيالة الجزائر، كان أكثر فلا يعقل أن يرسل الداي، جميع السفن تاركا الإيالة دون حماية.

[3]– وليام شالر، مصدر سابق، ص، ص 69، 70.

"...عام 1827م، أصبح عدد السفن العاملة في الأسطول الجزائري 16 سفينة مسلحة بـ 398 مدفعا..."[1].

4-2- أنواع السفن:

عرفت البحرية الجزائرية، طوال العهد العثماني، سفنا صغيرة وكبيرة من حيث الحجم، ومتنوعة من حيث الشكل، والحمولة،...الخ، وقد كانت القوة البحرية للإيالة تتطلب سفنا قوية، في التنقل السريع، والصمود في الحروب لفترة طويلة، وإذا لم يكن هناك فرق كبير بين سفن الإيالة والسفن الأوروبية، في قوتها وصلابتها، خلال القرنين السادس والسابع عشر ميلاديين، فإن السفن الأوروبية عرفت تطورا ملحوظا نتيجة الثورة الصناعية خلال القرن الثامن عشر ميلادي، وما صاحب هذا التطور من إنشاء السفن البخارية سنة 1807م، ليصنع الفارق بين الدول، إلا أن الجزائر حافظت على صمودها إلى آخر نفس من أجل الحفاظ على هبتها، وفيما يلي ذكر دون الحصر لبعض السفن المعتمدة غي البحرية الجزائرية خلال العهد العثماني، مع ذكر أهم مميزاتها.

أ- البركنتي(Brigantin):

كانت سفينة البركنتي، تستعمل في الحروب البحرية[2]، وهي سفينة صغيرة ذات صاريتين[3]، لها شراع كبير حتى يساعدها على ثباتها وسرعتها عند استعمالها في الماء، كانت من أهم وحدات الأسطول الجزائري خلال العهد العثماني، حيث كانت تصنع في ورشات شرشال[4]، استعملت خلال القرن السادس عشر ميلادي، واستمر استعمالها إلى غاية القرن الثامن عشر، وقد استعمل هذا النوع من السفن في عهد الداي علي باشا

1- سعيدوني، ورقات...، مرجع سابق، ص 359.

2- كندرمان هانس:م **صطلح السفينة عند العرب**، ترجمة: نجم عبد الله مصطفى، شركة أبو ظبي للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص2.

3- مفردها الصاري بشد الصاد، وجمعها صاريات، وصوار بفتح الصاد وفتح الواو ومدها، وكسر الراء، وهي عمود يقام في السفينة يشد عليه الشراع، ويعتبر الجهاز الرئيسي فيها، كان يصنع من جذوع النخل، ولذلك كان يسمى الدقل، ثم أصبح يصنع من أغصان أشجار الصنوبر لخفتها، استعمل في القوارب البدائية، وكان يتكون من جزأين يلتقيان عند القمة، وفيما بعد أصبح يتكون من جزء واحد فقط، حيث يوضع الجزء السميك على سطح السفينة، ويتم وضعه عادة في وسطها، ويثبت بواسطة الحبال. لتفاصيل أكثر ينظر: حليم سرحان، مرجع سابق، ص، ص 109، 110.

4- Devoulx, Op. cit, p- p 389- 391.

بوصبع(1168- 1179هـ/1754- 1766م)[1]، وهذا ما يؤكده مخطوط حول بطولات الريس محمد أرناؤوط[2]، حيث كان هذا الأخير قائد لسفينة من نوع البركنتي[3]، كما يذكر شريف الزهار أيضا في مذكراته، أن الداي محمد بن عثمان باشا(1766- 1791م)[4]،

[1]- لقب أيضا ببوصباع، وقد كان قبل أن يصبح دايا، آغا الصبايحية، وكاهية الداي السابق محمد باشا(1748- 1754م)، مباشرة بعد توليه الحكم، حاول سيطرته على الوضع، خاصة بعد زلزال 1755م، كما قام بإخضاع بعض القبائل في المناطق الداخلية والشرقية، نتيجة القلاقل التي أحدثوها، اهتم بالمنشآت العمرانية بمدينة الجزائر، تميزت سياسته الخارجية، بالحزم اتجاه الدول الأوروبية، توفي بعد مرضه سنة 1766م، تاركا وصية بولاية، محمد بن عثمان باشا(1766- 1791م)، بعده. لتفاصيل أكثر ينظر: أمير يوسف، مرجع سابق، ص- ص 83- 85. أيضا: - أمين محرز، أوجاق...، مرجع سابق، ص- ص 181- 189. كذلك: شريف الزهار، مصدر سابق، ص 17.

[2]- لا نعلم شيء عن هذا الريس، سوى ما وجد مقيدا في هذا المخطوط، وقد كتب هذا المخطوط بأمر من الداي علي باشا بوصبع، نتيجة ما حققه هذا الريس من نصر على الأعداء، حيث خرج الريس محمد أرناؤوط في ربيع سنة 1168هـ/ 1754- 1755م)، على متن البركانطي الّذي يتولّى قيادته،من أجل النشاط البحري، ولم يمض وقت طويل حتّى قابل سفينة نمساوية عدد أفراد طاقمها 24 رجلاً، واستولى عليها، بيد أن عاصفة شديدة واجهتهم، فأوشكت السفينة على الغرق، ومن أجل الاحتماء بالخط الساحلي الإيطالي، تم إسناد القيادة إلى الرئيس الكافر (النمساوي) مقابل أن يستعيد حريته مجددًا، فقادهم هذا الأخير إلى ميناء يقع على ما يبدو بجزيرة صقلية التي كانت تابعة لنابولي. وهكذا وقع الجزائريون أسرى بيد الكفار، وأسيئت معاملتهم، ولم يسلم الريس الجزائري من استهزائهم، كما أجبروا على التجديف على متن قادرغتين، غير أنّهم استطاعوا بفضل إقدامهم وبسالتهم من النجاة من الأسر، وفي يوم الخميس 5 من ذي الحجة 1168هـ/ 11 سبتمبر 1755م، وصلوا إلى ميناء الجزائر (العاصمة) على متن سفينتين، وكانتا تقلاّن 513 أسير، ولقدأكرمهم الداي غاية الإكرام، ودوّنت هذه البطولة بإملاء الحاج مصطفى أرناؤوط، والّذي كان رفيقًا لمحمّد ريس أرناؤوط. ينظر: محمد رايس: "قصة انتصار بحار صد إحدى السفن المسيحية"، **م.و.ج.ح، رقم المخطوط 1596**.

[3]- نفسه.

[4]- يقال أن أصله من الأناضول، كان يعرف القراءة والكتابة، ولذلك انظم إلى هيئة الخوجات (الكتاب)، ارتقى في المناصب، إلى أن ولاه الداي الذي سبقه علي باشا نقسيس(1754- 1766م)، منصب الخزناجي، تولى الحكم سنة 1766م، بموافقة الجميع، حيث عرفت الإيالة في عهده نوع من الاستقرار، لشجاعته، وكفاءته، وحبه للجهاد، كما تميزت علاقاته مع الدول الأوروبية، بالحزم، والصرامة، حيث نشّط من العمليات البحرية، مما أدى إلى شن حملات أوروبية كالحملة الدانمركية عام 1770م، والحملة الاسبانية عام 1775م،...الخ، وذلك لتقويض قوة الإيالة، غير أن الداي محمد بن عثمان باشا استطاع التصدي لها، توفي عام 1791م، بسبب المرض ليخلفه الخزناجي حسن= =باشا(1791- 1798م). ينظر:- أحمد توفيق المدني: **محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766- 1791، سيرته، حروبه، وأعماله، ونظام الدولة والحياة العامة في عهده**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 77 وما يليها. -كاثكارت ليندر جيمس: **مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب**، ترجمها عن الانجليزية وعلق عليها وقدم لها: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 29.

أنشأ سنة 1184هـ/1770م، بركنتي من الحجم الكبير[1]، حمولته تقدر ب24 مدفعا[2]، ويقول شريف الزهار، أيضا أنه سنة 1212هـ/1799م، استعمل البركنتي في عهد مصطفى باشا(1798- 1805م)[3]، فيقول: "... خرج الريس بن طاباق[4] في سفينة البركنتي الكبيرة، وعليها ستة وثلاثون مدفعا، فلقي سفينتين للبردقيز. وهما بلاندة وسكونة، فقاتل البلاندة وأخذها، وهربت السكونة،..."[5].

ب- الغليوطة(La Galiote):

هي من المراكب الشراعية الاسبانية القديمة، تصل حمولتها إلى 300طن، وعدد مدافعها 4 مدافع[6]، تعرف عند الانجليز بـ(Galleon)، وعند الإسبان بـ(Goleta)، وعند

- De Grammont, Op. cit, p : 255, 256, 268, 271.

[1]-.لقد سبق وأن أشرت في مواصفات البركنتي، أنه كان صغير الحجم، ولا نعلم هل أن الداي محمد بن عثمان باشا، طور في حجمه فعلا، أم انه تعبير مجازي؟

[2]- شريف الزهار، مصدر سابق، ص 25.

[3]- ولد في الأناضول، عند مجيئه للجزائر انضم إلى الجيش الانكشاري، عمل بوظائف متواضعة، قبل أن يرقي إلى منصب الخزناجي من قبل قريبه الداي حسن باشا(1791- 1798م)، ليتولى مصطفى باشا، حكم الإيالة سنة 1798م، السلطة، يذكر الزهار بأنه، كان رجلا صالحا، حليما، كريما، محبا للعلماء، والصلحاء، رحيما بالفقراء والأيتام، محبا للمجاهدين والغزاة، غير أنه ذكر في بعض الكتابات الأجنبية بالحيوان المتوحش، والجاهل، وراعي الغنم...الخ، عرفت فترته الكثير من الاضطرابات والفتن، نتيجة تنفذ سلطة الانكشارية، كما عرفت فترته مجاعة، بسب احتكار اليهود لبيع القمح، بترخيص من طرف الداي مصطفى، مما أثار غضب الجيش عليه، فقاموا بقتله، وقتل اليهودي، نفطالي بوجناح، وذلك سنة 1850م. ينظر: يوسف أمير: **أوقاف الدايات بمدينة الجزائر وفحوصها من خلال سجلات المحاكم الشرعية(1081- 1246هـ/ 1671- 1830م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2009- 2010، ص- ص 90-92. أيضا: - شريف الزهار، مصدر سابق، ص 71.

- Emerit Marce: « Alger en 1800, d'Après les mémoires inédits de la Maye», in **R. H. M.** , N2, juillet 1974, p175.

ولا نعرف لماذا وصفه لوماي بهذه الصفات القبيحة، ربما ما تحمله المصادر الغربية من حقد وتشويه، لكل ما له علاقة ببلاد المسلمين عامة؟.

[4]- يقول شريف الزهار، أن الريس بن طاباق، كان من عائلة جزائرية معروفة، دون ذكر تفاصيل لذلك، مصدر سابق، ص 90.

[5]-نفسه، ص 74

[6]- كندرمان هانس، مرجع سابق، ص 198.

الايطاليين تعرف بـ (Galea)[1]، وتعرف عند الأتراك بقاليته (Galyot)، وقد كان مجيء خير الدين بربروس، وأخوه عروج، أول مرة إلى الجزائر على متن غليوطتين[2]، وقد استعمل هذا النوع من السفن في العديد من المعارك، خاصة خلال القرن السادس عشر ميلادي، فعديد المراسلات التي كانت توجه من طرف السلطان العثماني، إلى ولاّت الإيالات، كانت تطلب الغليوطات ضمن تشكيلة السفن، فقد ورد مكتوب من سليم الثاني(1566- 1574م)[3]،إلى قائد الأسطول الهمايوني، يخبره فيه بقدوم القبطان علج علي، لملاقاة قائد الأسطول العثماني، وكانت معه تشكيلة من السفن بها ستة باستردات، وقادرعة واحدة، وإحدى عشرة قاليته، وذلك سنة 979هـ/1572م[4].

كما أن مدخل الميناء تحرسه باستمرار غليوطتان تسيران بالمجاديف، على متن كل واحدة منهما واحد وعشرون بحارا،والمهمة المحددة لهاتين الغليوطتين هو منع العبيد من الفرار، كما يمكنها صد الهجمات الأولى أثناء الغارات الأجنبية على مدينة الجزائر[5]، وبقي استعمال هذا النوع من السفن إلى غاية 1808م[6].

[1]- حليم سرحان، مرجع سابق، ص 150.

[2]- بن رقية التلمساني، مصدر سابق، ص 84.

[3]- هو السلطان الحادي عشر لسلاطين الدولة العثمانية، ابن السلطان سليمان القانوني(1520- 1566م)، من زوجته روسية الأصل، لم ينل الشهرة التي نالها والده، والكثير من المؤرخين يربطون ضعف الدولة العثمانية، وتراجعها، إلى عهده، ويرى البعض أنه لولا قوة صهره، ووزيره، الصدر الأعظم، محمد صوقللي باشا، لتفاقم الوضع سوءا، تم في عهده، عقد صلح مع النمسا سنة 1568م، اعترفت فيه الدولة العثمانية بأملاك النمسا في المجر، كما جددت الدولة العثمانية، معاهدتها مع فرنسا سنة 1569م، أيضا تم فتح قبرص سنة 1570م. توفي سنة 1574م. لتفاصيل أكثر حوله، ينظر: - إبراهيم بك حليم، مصدر سابق، ص- ص 139- 146. - إسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص- ص 97- 99.

[4]- **أ. و. ج، د. خ. هـ، عدد 10، بتاريخ: 979/1/2هـ/ 1571م.**

[5]- حليم سرحان، مرجع سابق، ص 152.- كاثكارت، مصدر سابق، ص 77.

[6]- Devoulx, Op. cit, p- p 396-414.

ج- الحراقة(Brulot):

سميت كذلك لأنها كانت تحمل على متنها مواد حارقة، لإطلاقها على سفن العدو، وبالخصوص المنجنيق[1]، وقد انتشر استعمال هذا النوع من السفن بشكل ملحوظ في العصور الوسطى، في العالمين الشرقي والغربي على حد السواء[2]، وكانت تستعمل كسفينة تجارية بعد نزع سلاحها، وتقدر حمولتها بين 200، و300 طن[3].

أما عن استعمال الحراقة، في تركيبة وحدات الأسطول الجزائري، فيذكر حمدان خوجة أنه عند تولي مصطفى باشا(1798- 1805م)، الحكم أرسل إلى الباب العالي، هدايا تضمنت الماس، والمجوهرات...الخ، وبالمقابل كانت هدية الباب العالي للجزائر، يقول حمدان، أنها أكثر أهمية إذ اشتملت حتى على بعض الحراقات[4]، وقد ذكرها وليام شالر ضمن تشكيلة وحدات أسطول الإيالة لسنة 1241هـ/1825م، حيث ضم حراقتين اثنتين، كانت تحمل إحداهما 36 مدفعا، والأخرى كانت حمولتها 40 مدفعا[5].

د- بريك(Brick):

الإبريق في اللغة العربية، ويعني الإناء، وجمعه أباريق، وأبارقة، واستعمل هذا اللفظ للدلالة على خفة المراكب الحربية في البحر، وهي سفن تستعمل غالبا في الأسطول

---

[1]- تجمع على صيغة مجانيق، ومناجيق، وهي آلة حربية ثقيلة، كانت تستعمل لقذف الحجارة،أو لرمي النبال(الأسهم)، وكانت هذه الآلة ترمي بقذائفها التي يبلغ وزنها أحيانا 80 كيلوغرام، إلى مسافات بعيدة، نحو500 متر، أو1000 متر، وقد استخدمها الإغريق والرومان، ويستعمل المنجنيق في ضرب الأسوار والقلاع، واستعمل من طرف العرب لأول مرة سنة 366 قبل الهجري. ينظر: - أحمد صفر: **مدينة المغرب العربي في التاريخ**، ج1، دار النشر بوسلامة، تونس، 1959، ص 257. -مصطفى عبد الكريم الخطيب: **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1416هـ/ 1997م، ص 410 .

[2]- سعاد ماهر: **البحرية في مصر الإسلامية وآثاره االباقية**، وزارة الثقافة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر،القاهرة، مصر،د.ت، ص 239.

[3]- Auguste Jal, **Archéologie navale**, Tome II, Ed Arthur Bertrand, Paris, 1840, p 258.

[4]- حمدان خوجة، مصدر سابق، ص، ص 95، 96.

[5]- وليام شالر، مصدر سابق، ص 70.

الحربي، حمولتها حوالي 300 طن[1]، والإبريق أحد قطع الأسطول الحربي الجزائري،الأقل حمولة من الفرقاطة[2].

أما عن مصدر وجودها ضمن تشكيلة سفن البحرية الجزائرية، فقد كان يتم شراؤها من الخارج، أو اغتنامها عن طريق البحر، وقد ضم الأسطول الجزائري سفينة واحدة من هذا النوع بحمولة قدرها 22 مدفع، وذلك سنة (1216هـ/1795م)، وبلغ عددها سنة(1218هـ/1804م)، قطعتين اثنتين، كانتا بقيادة كل من الريس بن زرمان، والريس لميالي، وبلغ عددها بين القطعتين والخمسة قطع، وذلك بين سنتي (1229-1236هـ/ 1814-1821م)[3].

وقد شاركت إيالة الجزائر، إلى جانب الدولة العثمانية، في حروبها ضد اليونان، بعشرة سفن منها أربعة سفن من نوع بريق[4]، كما سبق وان ذكرت، وذكر دوفو أن عددها بلغ ستة قطع بحمولة تتراوح بين 16 و18 مدفعا، وذلك سنة 1240هـ/1830م[5]، ونفس النوع من السفن كان ضمن تشكيلة أسطول بحرية طرابلس الغرب، وذلك سنة 1241هـ/ 1824م[6].

هـ- السكونة (Golette):

هي من السفن التي كانت تستخدم للأغراض التجارية والحربية، في البحر الأبيض المتوسط[7]، صنعت أول سكونة في إيالة الجزائر في عهد مصطفى باشا المذكور سنة

[1]- محمد سعيد الطويل، **البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرمانلي1795- 1832**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2002، ص 135. - وداد بيلامي، مرجع سابق، ص، ص 79، 81.

[2]- Moulay Belhamissi : **Marine et Marins d'Alger (1518-1830) Les Navires est Les Hommes**, Tome1, Bibliothèque national D'Algérie, Alger, 1996, p103.

[3]- حليم سرحان، مرجع سابق، ص، ص 125، 126.

[4]-**أ. و. ج، د. خ. هـ، عدد E 40543، تاريخ 1234هـ/ 1819م.**

[5]- Devoulx, « La marine… »,Op,Cit, p 420.

[6]- محمد سعيد الطويل، مرجع سابق، ص 136.

[7]- درويش النخيلي: **السفن الإسلامية على حروف المعجم**، مطبعة جامعة الإسكندرية، مصر، 1974، ص65.

(1213هـ/1798م)، وقد كانت تحمل 12 مدفعا[1]، ويذكر شريف الزهار، أنه سنة 1208هـ/ 1794م، حصلت إيالة الجزائر، في إطار الصلح بينها وبين أمريكا على مراكب جهادية قدمتها هذه الأخيرة كترضية، تمثلت في ثلاث سكونات بمدافع حربية[2].

أثناء الهجوم الإنجليزي – الهولندي، على الجزائر سنة 1816، واثر الحريق الذي أحدثته مدفعية الأسطولين، لم ينجوا من الحريق سوى سكونة واحدة[3] من مجموع السفن التي كانت ترسو بالميناء، وقد شاركت سكونة واحدة ، من مجموع السفن الجزائرية، المشاركة إلى جانب أسطول الدولة العثمانية ضد اليونان سنة 1821م[4]، وذكر شالر في الإحصاء الذي قدمه، السابق الذكر، عن عدد السفن المكونة لوحدات أسطول الإيالة لسنة 1240هـ/1825م، أن عدد السكونات بلغ خمس سكونات ذات صاريتين، ثلاثة منها بحمولة ما بين 14 و24 مدفع، وسكونتين اثنتين بدون مدافع[5].

و –الفرقاطة(Frégate):

جمعها فراقط، وفراقيط، وفرقاطات[6]، وهي سفينة مدرعة ومسلحة[7]، يصل طولها إلى 50م،وعرضها إلى ثمانية أمتار،وعمقها إلى مترين اثنين على الأرجح، وهي ذات ثلاثة صواري،وتحمل بين 40 مدفع او 60 مدفعا بحسب الحاجة[8]، وقد كانت تستعمل للأسفار الطويلة[9]، وهو ما تؤكده مراسلات بين الداي حسين، والي مصر،محمد علي[10]،

1– Devoulx« La marine… » ,Op.cit, p 413.

2– شريف الزهار، مصدر سابق، ص 66. وهو قانون كان معمول به بين الدول.

3–نفسه، ص 127.

4– **أ. و. ج، د. خ. هـ، عدد E 40543، تاريخ 1234هـ/ 1819م.**

5وليام شالر، مصدر سابق، ص 70.

6– النخيلي درويش، مرجع سابق، 115.

7– كندرمان هانس، مرجع سابق، ص 253.

8– حليم سرحان، مرجع سابق، ص130.

9– عبد الحميد بن أبي زيان بن اشنهو: **دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر**،الطباعة الشعبية للجيش،الجزائر، 1392هـ/ 1972م، ص105.

10- جندي ألباني، ولد بمدينة قولية باليونان التي كانت جزءا من الإمبراطورية العثمانية، جاء إلى مصر مع الحملة التي شكلها السلطان العثماني لمحاولة طرد الجيش الفرنسي، واشترك في معركة أبو قير البحرية (25 يوليو 1799)، عين نفسه واليا على مصر في عام 1805 م، استطاع أن يتخلص من المماليك في حادث مشهور هو مذبحة القلعة عام

وذلك بطلب هذا الأخير، من الداي، بتأمين سفينة مصرية، مرت بإيالة الجزائر، فرافقت السفينة المذكورة فرقاطتان[1]، فهي إذن سفن تقدم السند والحماية للسفن الأخرى، وسفينة الريس حميدو، كانت من نوع فرقاطة، وبفضل هاته الفرقاطة اغتنم فرقاطة أكبر منها، تابعة للبرتغال وذلك سنة 1215هـ/1800م، وقد خيره الداي مصطفى أن يكون ريسا عليها، إلا أنه رفض، حسب الزهار: "...ثم أن الأمير خيّر القبطان بأن يبقى راكبا فركاطته، أو يركب الفركاطة البردقيز[2]، فاختار بقاءه في فركاطته وطلب منه أن يركب في الفركاطة الأخرى وليد بابا شريف[3]،...وأخبره أنه وعده بذلك، فامضى له وعده، وتولى وليد بابا شريف أمر الفركاطة البرتغالية..."[4].

لقد كانت الفرقاطات من أهم تشكيلات الأسطول الجزائري خلال العهد العثماني، لا سيما خلال القرن السادس عشر ميلادي ، وقد كان يتم اغتنامها، أو اقتنائها من الخارج عن طريق طلبها من الدول الأجنبية، ولا سيما إنجلترا، التي كانت لها الريادة في تصنيعها[5]، غير أن هذا لم يمنع من تصنيعها محليا، وهو ما قام به الداي محمد باشا

1811م، حارب تحت راية السلطان العثماني على رأس مجموعة من الجنود البلقان، استطاعت قواته إخماد التمرد اليوناني عام 1821م، وكان على وشك الاستيلاء على المورة، لولا تدخل الأساطيل البحرية البريطانية، والفرنسية، والروسية لتدمر أسطوله البحري في معركة نافرين عام 1827م، كانت فترة حكمه فترة نهضة حضارية وعسكرية، إذ اهتم بتكوين جيش وأسطول، وأنشأ المصانع، أهم ما يؤخذ عليه، إرهاق الناس بالضرائب، حتى يتمكن من سداد تكاليف كل الغزوات والإنشاءات، وغيرها، مات بالإسكندرية في الثاني من أوت العام 1849م. ينظر: - محمد صيري: **تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم**، ط1، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1926، ص 21 وما يليها.

- **دائرة المعارف الموسعة**، المجلد 22، حرف م ، ص- ص 364- 367..

[1]- **و. م. م. ج. ح، ر. ع، المجموعة 3190، الملف الأول، وثيقة رقم 165.**

- **و. م. م. ج. ح، ر. ع، المجموعة 3204، وثيقة رقم 10.**=

- **و. م. م. ج. ح.، ر. ع، المجموعة 3206، الملف الأول، وثيقة رقم 24.** أيضا: شريف الزهار، مصدر سابق، ص 149.

[2]- السفينة البرتغالية التي اغتنمها الريس حميدو.

[3]- اسمه دحمان، وهو باش رايس، حول هذه الوظيفة ينظر: الصفحات اللاحقة.

[4]- شريف الزهار، مصدر سابق، ص 76

[5]- حليم سرحان، مرجع سابق، ص 131

السالف الذكر، فقد قام بإنشاء فرقاطة كبيرة إلى جانب البركنتي السابق الذكر[1]، كما قام الداي حسين بإنشاء فرقاطة[2] أيضا وذلك أواخر سنة 1235هـ/1820م،يقول شريف الزهار "...أنشأ الأمير فركاطة بزوج بطاريات[3] وكمل صنعها سنة 37[4] ..."[5]، وفي مراسلة من الداي حسين إلى السلطان محمود الثاني، مؤرخة في سنة 1238هـ/1823م،يخبره فيها بإنشاء سفينة من نوع فرقاطة تستوعب 62 مدفعا[6]، وهدا بعض ما ورد في التقرير: "...ليكن معلوما لدى المقام الشاهاني الكريم أن الفرقتين[7] التي أنشئت بالجزائر تحت اسم – مفتاح الجهاد– تستوعب اثنين وستين مدفعا وقبطانها هو الحاج علي والفرقتين الأخرى التي تسمى: – بلحوسي– تتسع ل50 مدفعا وتقود وقبطانها هو القبطان عمر البدرومي والفرقتين التي تسمى – غوليت جيلان– تتسع ل: 16 قطعة من المدافع وقبطانها هو القبطان حسن..."[8].

كان للفرقاطات، دور الحماية وتقديم السند للسفن الأخرى، كما سبق وأن أشرت، فقد شاركت ضمن تشكيلة وحدات الأسطول الجزائري في معارك، منها حروب الدولة العثمانية ضد اليونان، فشاركت ثلاثة فرقاطات سنة 1821م[9]، وفرقاطتين كبيرتين سنة 1238هـ/1823م، وهو ما ورد في نص الرسالة: "...للعلم الشاهاني الكريم أنه قد

1– شريف الزهار، مصدر سابق، ص 25.

2– حول تفاصيل إنشاء هذه الفرقاطة، ومهامها ينظر: الصفحات اللاحقة.

3– لا أعلم إذا كان يقصد بها المدافع؟

4– أي سنة 1237هـ الموافق ل 1822م.

5– شريف الزهار، مصدر سابق، ص 194.

6– **أ. و. ج، د. خ. هـ، عدد:22557، تاريخ 1238هـ/ 1823م.** وقد ورد في تقرير الداي حسين، إضافة إلى الفرقاطة التي أنشأت حديثا، فرقاطتين اثنتين، إحداهما تتسع ل50 مدفعا، والأخرى تتسع لـ16 مدفعا، ولم يتسنى لي فهم الأمور جيدا فهل تم إنشاء واحدة فقط، أم الثلاثة فرقاطات معا؟

7– هو ما ورد في نص الرسالة المترجم إلى العربية، ويعني بها الفرقاطة.

8– **أ. و ج، د. خ. هـ، عدد:22557، تاريخ 1238هـ/ 1823م.**

9– **أ. و ج،د. خ. هـ، عدد E 40543، تاريخ 1234هـ/ 1819م.**

غادرت سفينتان كبيرتان من نوع – الفرقتين– ومعهما سفينة أخرى من نوع – غولته[1]– ...غادرت الميناء الجزائري متجهة إلى ميناء أو مدينة الاسكندرية – بمصر– ..."[2].

إضافة إلى هذه السفن، كانت هناك سفن أخرى: كالبولاكر[3]، والغراب[4]، والشبك[5]،...الخ، كما ضم الأسطول الجزائري، وحدات ملحقة، وهي سفن صغيرة الحجم مقارنة بالسفن السابقة الذكر، تستخدم في أغراض مختلفة بما يناسب حجمها، كالصيد، والتجارة[6] ونذكر منها على سبيل المثال: الفلائك، والصندل، والزورق، والسنبوق...الخ[7]، وقد كانت السفن الحربية، تستخدم في التجارة، والسفن التجارية نفسها تسلح في حالات

---

[1]– وهي قاليته، ويعني بها الغليوطة " La galote"، وقد سبق شرحها.

[2]– **أ. و ج، د. خ. هـ. عدد:22557، تاريخ 1238هـ/ 1823م.**

[3]– هي من السفن لتي كانت تستعمل كثيرا من طرف البحرية الجنوية (الايطالية)، كانت تتميز بالكبر والقوة، حيث تتراوح حمولتها بين 120، و300 طن، لم نصل لمعلومات كثيرة عنها في تشكيلة وحدات الأسطول الجزائري قبل القرن الثامن عشر ميلادي، وبعد ذلك يذكر شريف الزهار، أن حاكم طرابلس الغرب أرسل سفينة من نوع البلاكرة إلى إيالة الجزائر بعد الحملة الحملة الانجليزية – الهولندية، على الجزائر سنة 1816م، وأورد وليام شالر، في إحـصائياته= =لوحدات أسطول الإيالة لسنة 1825م، بولاكر واحدة مربعة الأشرعة، وتحمل 20 مدفعا. ينظر: شريف الزهار، مصدر سابق، ص127. وليام شالر، مصدر سابق، ص 70.

[4]– (Corvette) هو مركب قديم ويقول شريف الزهار، أن وصفه بالغراب لأنه مركب يسافر بالمقاديف وهي أربعة وعشرون مقدافا،على كل مقداف أربعة رجال،وليست له قلاع وعليه مدافع كبيرة قد لا تتعدى العشرة على الأرجح، وقد ذكر الزهار ذلك في حادث هروب الأسرى المسلمين، مع النصارى المعاقبين من نابولي، وكانت وجهتم الجزائر، على متن سفينتين من نوع غراب، كان يتم رميهم منهما. مصدر سابق ص 16. غير أن محمد سعيد الطويل، يذكر أن له شراع ومقادف. مرجع سابق، 136.

[5]– جمعها شباك، وهي مراكب مخصصة للحروب، ومن قد كانت من المراكب التي تصنع في إيالة الجزائر وطرابلس الغرب قبل القرن(12هـ/18م)، حمولتها تتراوح بين 14 إلى 29 مدفعا، هذا إلى جانب عدد من البحارة الذي قد يصل عددهم إلى 200 بحار، بلغ عددها في تشكيلة الأسطول الجزائري سنة 1827م، شبكين اثنين يحملان بين أربعة وعشرة مدافع. ينظر:

– Devoulx, Op.cit, p- p 405-411.

–Bllhamissi, Op.cit, P- P 100- 104.

[6]– لقد سبق وأن أشرت، أن الأسطول التجاري الإسلامي عامة، وأسطول إيالة الجزائر، غابوا عن الساحة الدولية، مقارنة بالأسطول الحربي، وذلك للأسباب السابقة الذكر.

[7]– حول هذه السفن ينظر: حليم سرحان، مرجع سابق، ص 154، وما يليها.

الحرب، وهذاما حدث سنة 1756م، فبسبب الحرب بين الفرنسيين، والإنجليز[1]، يذكر تقرير عن مسار إحدى السفن التجارية، التي كانت ملكا لرجل الأعمال اليهودي، ياكوب بوشارة، أنها كانت سفينة مسلحة، تحسبا لأي مشكل، قد يطرأ على مسار الرحلة التجارية،من مدينة ليفورنو إلى إيالة الجزائر، ورغم هذا الإجراء الاحترازي، إلا أن السفينة تعرضت للقرصنة من طرف الإنجليز[2].

5- أسماء السفن:

حسب المادة 16 من القانون البحري الجزائري، فإن البحرية المختصة، هي التي توقع اسم، وجنسية أي مولود بحري جديد(سفينة، أو مركب جديد)،ولكل سفينة اسم يميزها عن غيرها، ويكتب هذا الاسم على السفينة نفسها، سواء في مِؤخرتها، أو على جانبها،وهذا الأسلوب معمول به في جميع الدول.

كذلك الأمر بالنسبة لسفن البحرية الجزائرية، في العهد العثماني، فقد كان لكل سفينة اسم يميزها عن غيرها، وقد حملت بعض السفن أسماء لها دلالات بالتفاؤل، كالحظ السعيد وأماني الهدى، والمظهر الصافي، والوردة الذهبية، والوريدة، وبعضها يوحي للقوة، أو السرعة كالأسد، والغزالة، والتيس البري، وأخرى لها دلالات دينية، كطريق التوبة، وأماني الهدى ، ومفتاح الجهاد[3]، وما يمكن استنتاجه هو أن السفينة كانت تعرف باسم صاحبها، وبشكل لافت للانتباه خلال القرنين السادس، والسابع عشر ميلاديين، وهذا ما يؤكد امتلاك الرياس للسفن، وهو ما ذكرناه سالفا، وأذكر مثلا: سفينة مامي ريس، سفينة مراد رايس، سفينة قاره ريس[4]، وقد وردت أسماء سفن تنسب إلى أصحابها، وهذا ما لاحظناه في سجل البايلك، فتذكر السفينة، مرفقة باسم صاحبها، كسفينة الريس مصطفى، وسفينة الريس ابن الحاج قاسم[5].

---

[1]- دامت سبع سنوات (من 1756- 1763م)، جرت بين بريطانيا وحلفائها، وبين فرنسا وحلفائها، وذلك بسبب المنافسة الاستعمارية في العالم الجديد (أمريكا)، انتهت بتوقيع معاهدة باريس سنة 1763م.

[2]- وداد بيلامي، مرجع سابق، ص83.

[3]- حول هذه السفينة ينظر: الصفحات اللاحقة.

[4]- تابليت، مرجع سابق، ص 310.

[5]- **أ. و ج، س.ب،ع12، س68.**

ورصدنا أسماء لثمانية سفن يعود تاريخها إلى 1205هـ/1791م، وهو تقرير رفعه رؤساء السفن المذكورة من الأسطولين الجزائري، والتونسي إلى ناظر البحرية العثماني، يطلبون فيه زيادة أطقم سفنهم[1]، لأنه غير كافي، وقد وردت أسماء السفن كالتالي:

"...1- نصرت نام (قاليون[2]) زيادة = 500 نفر.

2- كرم بارى نام (قاليون) زيادة = 675 نفر.

3- عنقاد نام (قاليون) زيادة = 500نفر.

4- فاتح نام (فرقتين[3]) زيادة = 600 نفر.

5- سر هنك نصرت نام (فرقتين) زيادة = 350 نفر.

6- حفظ خدم نام (قاليون) زيادة = 400 نفر.

7- برج ظفر نام (قاليون) زيادة = 400 نفر.

8- بشير ظفر نام (قاليون) زيادة = 250 نفر..."[4].

وإذا كنا نعلم أن هذه السفن، كان بعضها مما تغتنمه البحرية الجزائرية، والبعض الآخر تتحصل عليه أثناء عقد الصلح مع الدول الأجنبية، وهذا ما حصل أثناء عقد الهدنة مع أمريكا سنة(1209هـ/1795م)، حيث طلب الداي حسن باشا(1791-1789م)[5]، من هذه الأخيرة تقديم مبلغ من المال، ومراكب يقول شريف الزهار:"...فلما

---

[1]- ويقصد بهم العاملين على ظهر السفينة، وربما المجدفين؟

[2]- ويقصد بها على ما أظن سفينة الغليون، وهي كلمة معربة عن الفرنسية(Gallion)، وعن الاسبانية(Galeon)، جمعها غلايين، وغلائن، وهي سفينة شراعية كبيرة، ظهرت كسفن حربية في أواخر القرن(9هـ/15م)، وكانت تشكل إحدى قطع الأساطيل الأوروبية، والعثمانية، والمصرية، ومن خلال معلومات الوثيقة المذكورة أعلاه، فسفن الغليون كانت إحدى قطع سفن البحرية الجزائرية، وللغيلون قلاعا أمامية أقل ارتفاعا من السفن الأخرى، وقلع خلفي مرتفع. ينظر: حليم سرحان، مرجع سابق، ص، ص 141، 142. - سعاد ماهر، مرجع سابق، 361. أيضا: - **أ. و ج، د. خ. هـ، عدد: E 19025، تاريخ 1205هـ/ 1791م.**

[3]- تعني الفرقاطة، وقد سبق شرحها.

[4]- **أ. و ج، د. خ. هـ، عدد: E 19025، تاريخ 1205هـ/ 1791م.** وقد كان جواب السلطان العثماني، رفض الطلب، بمبرر أنه إذا زاد أنفار طاقم السفن المذكورة، فيسبب ذلك نقصا في طاقم سفن الأساطيل العثمانية الأخرى.

[5]- هو حسن بن حسين، تولى الحكم يوم 10 ذي القعدة الموافق ل12 جويلية 1791م، خلفا لخاله الداي محمد بن عثمان باشا(1791-1766م)، (غير أنه يوجد من يقول بأنه ابن أخيه؟)، في عهده تم تحرير وهران النهائي سنة 1792م، من الاحتلال الاسباني، وذلك بفضل جهود الباي محمد الكبير(محمد الأكحل)، هذا الأخير الذي ضيق

قرب الأجل دفع لهم المال ودفع المراكب: فركاطة وبلاندرة[1]، وثلاثة سكاكسين[2] بآلة حربها..."[3]، وبعضها الأخر كان يصنع محليا، غير أننا لم نجد مثلا تاريخ تصنيع هاته السفن، ولو أن شريف الزهار، مثلا كان يشير في فترة حكم بعض الحكام، أنهم قاموا بإنشاء مراكب، وأحينا يذكر حتى نوعها، ولا نعرف تفاصيل أكثر عن هاته السفن، وهو عكس ما وجدناه من معلومات حول السفينة مفتاح الجهاد، منذ نشأتها فماذا عنها؟

لقد ذكر شريف الزهار، أن الداي حسين(1818- 1830م)، أنشأ فرقاطة أواخر سنة1237هـ/1821م، فيقول: "...أنشأ الأمير فركاطة بزوج بطاريات وكمل صنعها آخر سنة 37[4]..."[5]، أما في التقرير الذي رفعه الداي المذكور، وهو الداي حسين إلى السلطان العثماني بتاريخ 1238هـ/ 1821م، يخبره بأنه تم إنشاء فرقاطة، اسمها مفتاح الجهاد، تستوعب اثنين وستين مدفعا. "...ليكن معلوما لدى المقام الشاهاني الكريم أن الفرقتين[6] التي أنشئت بالجزائر تحت اسم – مفتاح الجهاد- تستوعب اثنين وستين مدفعا..."[7]،

الخناق بحصاره الشديد على الحامية العسكرية الاسبانية، بل وأكثر من ذلك، فقد طلب محمد الكبير، من الداي حسن باشا، تحمل مصاريف الحرب، وبعد العديد من المفاوضات، تم الصلح بين الطرفين في 12 سبتمبر 1791م، ينص على جلاء الإسبان من وهران والمرسى الكبير، ومنح الإسبان امتيازات تجارية في الغرب الجزائري، وفي 4 رجب 1206هـ/27 أفريل 1792م، دخل الباي محمد وهران، وأرسل مفاتيحها، إلى الداي، وهذا الأخير أرسلها بدوره، إلى السلطان العثماني سليم الثالث(1807-1789م)، فحصل الداي حسن باشا، على اللقب الشرفي وقفطان التولية، وأضيف طوغا ثالثا. ينظر: – كاثكارت، مصدر سابق، ص: 245،225،143.- شريف الزهار، مصدر سابق، ص: 49،51، 52،6. الراشدي، مصدر سابق، ص 308، وما يليها.- فكاير عبد القادر، مرجع سابق، ص، ص 279، 280. أمين محرز، أوجاق الانكشارية...، مرجع سابق، ص- ص 210- 219. -بلبراوات بن عتو: "التحرير الثاني والنهائي لوهران والمرسى الكبير عام 1206هـ/1792م" **مجلة عصور**، العدد 4- 5، الجزائر، 2004، ص 263 وما يليها.

[1]- نوع من أنواع السفن.

[2]- هي سفينة السكونة، وقد سبق شرحها.

[3]- شريف الزهار، مصدر سابق، ص 66.

[4]- وهي سنة 1237هـ الموافق لسنة 1822م.

[5]- شريف الزهار، مصدر سابق، ص 149.

[6]- تعني الفرقاطة.

[7]- **د. خ. هـ، عدد E 19025، تاريخ 1205هـ.**

ونفس التقرير يذكر أن قائد السفينة المذكورة – مفتاح الجهاد– هو القبطان الحاج علي[1]، ولا نعلم هل هو علي طاطار، أم علي غرناؤوط[2]، والأرجح أنه علي طاطار، لأنه من خلال مذكرات شريف الزهار، فإنه عند إنشاء السفينة المذكورة، كانت سفن أخرى، ومن بينها الفرقاطات، في بحر إيجه، إلى جانب الأسطول العثماني، في حربها ضد اليونان سنة 1237هـ/1821م، وقد كانت هذه السفن بقيادة علي غرناؤوط، وقد أرسل الداي حسين السفينة المذكورة بقيادة علي طاطار، لتأمين سفينة محمد علي، التي مرت في طريقها إلى مصر، من إيالة الجزائر[3].

خالف الريس علي طاطار، أوامر الداي، بذهابه إلى اليونان، أين كانت تتواجد سفن الأسطول الجزائري، وعدم عودته مباشرة إلى الجزائر، فكان عقابه، عدم ترأسه الفرقاطة المذكورة، وخلفه في ذلك الريس مصطفى[4]، وقد شارك هذا الأخير، كقائد لسفن البحرية الجزائرية، إلى جانب الدولة العثمانية في حربها ضد اليونان سنة1239هـ/ 1824م، وما شد انتباهنا هو وجود مراسلات كثيرة بين الداي حسين وقائد السفينة – مفتاح الجهاد–، تحمل الكثير من الأخبار، والتفاصيل التي تخصها، منذ خروجها الأخير من الإيالة[5]، حيث أصابها عطب نتيجة عاصفة هوجاء، اضطرتها للمرور بتونس[1]، كما

---

[1]– نفسه.

[2]– أي أنه من أصول ألبانية.

[3]– **و. م. م. ج. ح، ر. ع، المجموعة 3206، الملف الأول، وثيقة رقم 24.** أمر الداي حسين، الريس علي طاطار، بالعودة إلى الجزائر، فور إيصال سفينة محمد علي إلى الإسكندرية، غير أن هذا الأخير خالف أوامر الداي، فعند وصوله على الإسكندرية، التحق بالسفن الجزائرية الموجود إلى جانب سفن الأسطول العثماني في اليونان، ومكث هناك حتى عادت السفن إلى الجزائر، وعاد معها، فقام الداي بالقبض عليه وسجنه، فتدخل علي غرناؤوط، فقام بإطلاق سراحه. ينظر :شريف الزهار، مصدر سابق، ص، ص 149، 150.

[4]– لا نعرف الكثير عنه، سوى أنه كان رئيسا للسفينة – مفتاح الجهاد – التي حوصرت في الإسكندرية، بعد تعرض الجزائر للحصار من طرف فرنسا سنة 1827م، وكان للريس ابن، اسمه حمود، كان رئيس للعسة، ولقد استأذن مصطفى ريس، الداي حسين، في عودة ابنه، الذي كان متواجدا معه في الإسكندرية، لزيارة والدته، على أن يعود لمهامه بعد انتهاء زيارته، ينظر: **و. م. و. ج، ح، ر. ع، المجموعة 3190، الملف الأول، وثيقة رقم 348.**

[5]– لقد أثار موضوع السفينة – مفتاح الجهاد – التي حوصرت في الإسكندرية جدلا، يؤكد مشاركتها في معركة نافرين من عدمه، غير انه ظهرت إلى النور دراسات حديثة تنفي عدم مشاركة سفن الأسطول الجزائري إلى جانب الأسطول العثماني في المعركة الفاصلة في الحرب العثمانية اليونانية (معركة نافرين). ينظر:

كانت تصل عن طريق مراسلات ريسها مصطفى، أخبار تخص الدولة العثمانية، ودولة مصر مثلا[2]. – واستعملت السفينة مفتاح الجهاد في الجوسسة- فأثناء الحصار الفرنسي على الجزائر، سنة 1827م، نقل ريسها، معلومات عن تحركات بعض السفن الفرنسية، وترتيبات العدو الفرنسي[3].

المبحث الثالث: الجهاز الإداري للبحرية الجزائرية خلال العهد العثماني

1- ديوان الرياس:

لقد تغيرت سلطات، ومهام، المجالس الإدارية، والموظفين، في الإيالة من قرن لأخر، ومن فترة إلى أخرى، فبدار الإمارة[4]، كانت تجتمع أهم هيئتين في جهاز الإيالة وهما: الديوان الخاص، أو ما يعرف بالديوان الصغير، وكان يضم هذا الديوان إضافة إلى الباشا(الداي)[5]، الموظفين السامين مثل: الخزناجي[1]، والكاهية[2]،...الخ، وكذلك الخوجات

– خليفة حماش: "الجزائر والحرب العثمانية اليونانية- العثمانية (1821- 1827)"، **المجلة التاريخية المغاربية**، عدد 56- 66 أوت، زغوان، تونس، 1992، ص 178 وما يليها.

– خليفة حماش: "حول السفينتين الجزائريتين اللتين كانتا في الإسكندرية قبيل الحملة الفرنسية على الجزائر" **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد 79- 80، زغوان، تونس، ماي 1995، 423 وما يليها.

– فتيحة صحراوي، مرجع سابق، ص 134 ومايليها

[1]– **و. م. و. ج، ح، ر. ع، المجموعة 3190، الملف الأول، وثيقة رقم 231.**

[2]– ينظر مثلا الوثائق التالية:

– **و. م. و. ج، ح، ر. ع، المجموعة 3190، الملف الأول، وثيقة رقم 271.**

– **و. م. و. ج، ح، ر. ع، المجموعة 3190، الملف الأول، وثيقة رقم 327.**

– **و. م. و. ج، ح، ر. ع، المجموعة 3190، الملف الأول، وثيقة رقم 389.**

[3]– **و. م. و. ج، ح، ر. ع، المجموعة 3190، الملف الأول، وثيقة رقم 350.**

[4]– وهو قصر الجنينة البديع، الذي كان يتوسط ساحة الشهداء اليوم، وقد أحرق أيام الاحتلال الفرنسي للجزائر، والساعة الكبيرة التي كانت فوق بابه، وضعت فوق منارة الجامع الحنفي الكبير الذي يدعى الجامع الجديد، ولا تزال إلى اليوم. ينظر: شريف الزهار، مصدر سابق، ص، ص 53، 68. وبقي قصر الجنينة، مقر للسلطة العثمانية الحاكمة، إلى غاية فترة حكم الداي علي خوجة(1817- 1818م)، حيث نقل مقر السلطة إلى القصبة.

[5]– كان وصول الداي إلى الحكم عن طريق الانتخاب، إلا أن الواقع كان غير ذلك، يعود سبب الإخفاق في اختيار الدايات عن طريق الانتخاب، إلى تمرد الجند، ومن ثم فتعيين الداي أصبح يخضع إلى الظروف المحيطة بوفاته، أو عزله، كما أنه كان هناك نوع من الاتفاق، في حال موت الداي، فالشخصية الأولى المؤهلة لتولي منصب الداي هي الخزناجي، إلا أن هذا لم يكن محترما

الأربعة[3]، وأربعة وعشرون من ضباط الانكشارية برتبة اليايباشي[4]، كان ينعقد هذا الديوان كل يوم، للنظر في القضايا العادية[5]، وكل يوم سبت، يجتمع للنظر في القضايا المهمة[6]،

دائما، وللداي مهام وواجبات تتلى عليه أثناء توليته الحكم، وحتى السلطان العثماني يبارك التولية، ويلحقها بتوصيات. ينظر: شريف الزهار، مصدر سابق، ص 51. - عائشة غطاس وأخرون: المرجع السابق، ص، ص 114، 115. أيضا: - عزيز سامح التر: **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ط1، ترجمة: محمود علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1409/ 1989م، ص 617.

[1]- وهو المشرف على المالية من خلال مراقبة الخزينة، من حيث استلام المداخيل، وعملية الاستلام كانت تتم بحضور الداي والكتاب الأربعة، وبحضور الديوان، إذن هو المشرف على مراقبة مصادر الدخل، وإنفاقها، ورغم صلاحياته فهو لا يحتفظ بمفاتيح الخزينة وإنما يحتفظ بها الداي. ينظر: عائشة غطاس، آخرون، مرجع سابق، ص، ص 115، 116.

[2]- يتم اختياره من أقدم الياياباشية، وهو الملازم الأول للأغا، ويتمتع الكاهية، باحترام كبير، وسلطة واسعة، فهو الذي يخلف الأغا بعد إحالته التقاعد، من مهامه ترأس اجتماعات الياياباشية، بمقر من قرب دار الإمارة يعرف(حانوت الكاهية)، من بين مهامه أيضا حفظ الأمن في المدينة. لتفاصيل أكثر حول الكاهية، ينظر: أمين محرز، مرجع سابق، ص، ص 131، 132. أيضا:

-Thomas Shaw :**Voyage dans la Régence d'Alger ou description géographique, physique, ect de cet état**, tra: de l'anglais par J.Mac Carty, 2éme édition, éditions Bouslama, Tunis, 1980.p,p 159, 160.

[3]- هم الكتاب الأربعة الكبار، أو الخوجاباشي، وهم من الموظفين التابعين، وعددهم أربعة، الكاتب الأول أو المكتباجي، الملقب عادة بالمقطعجي، وهو رئيس الكتاب الثلاثة الآخرين، وهو مكلف بفرض الضرائب، والمحافظة على سجل محاسبات الدولة الرئيسي، والكاتب الثاني أو الدفتر دار، مكلف بتسجيل مصادر دخل البلاد، من الضرائب والرسوم= = والكاتب الثالث، المعروف بوكيل الخرج الصغير، يهتم هذا الأخير بسجلات غنائم البحر، والكاتب الرابع أو الرقمجي، وهو الذي يحافظ على سجلات البايلك. ينظر: ناصر الدين سعيدوني، ورقات...، مرجع سابق، ص، ص 230، 231.

[4]- هي هيئة، تتكون من أقدم ضباط البلكباشية، لم يكن عددهم ثابتا، فقد بلغ عددهم خلال القرن السابع عشر، أربعة وعشرون يايباشيا، وهي هيئة استشارية لها عدة مهام منها على سبيل المثال لا الحصر:

- نقل أوامر الداي إلى جميع مدن الإيالة.
- تفتيش السفن المسيحية، عند مغادرتها ميناء الإيالة، لإحباط محاولات فرار الأسرى.
- كانوا يشكلون موكبا شرفيا للداي، عند خروجه من القصر، خاصة يوم الجمعة، لذهابه لأداء الصلاة بجامع السيدة، والعودة منه. ينظر: - أمين محرز، مرجع سابق، ص- ص 428- 431. - فهيمة عمريوي، مرجع سابق، ص 105. - حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 83. أيضا:

- Dan, Op.cit, p 98.

-Shaw, Op.cit, p,p 157, 158.

[5]- أي القضايا المألوفة، كالخصام، والطلاق، والسرقة.....الخ.

[6]- كحالات الحرب، أو حدوث بعض الاضطرابات الداخلية،...الخ.

وذلك قبل انعقاد الديوان العام، أو ما يعرف بالديوان الكبير، فقد ذكر شريف الزهار أنه في ولاية محمد باشاسنة(1230هـ/1815م)[1]، اجتمعت الهيئات التالية لمبايعة الداي المذكور، وقد أشار إلى الديوان، والهيئات التي يضمها، فيقول: "... ومن الغد يوم الاثنين قدم الدولاتلي[2] أعني أغة العسكر، وكاهيته وكافة الديوان[3] والمفتيين والقضاة، ونقيب الأشراف وأعيان الناس واجتمعوا بدار الإمارة..."[4].

إضافة إلى هاتين الهيئتين هناك هيئة أصحاب الحل والعقد، من الأعيان والعلماء، كان لهم دور في توجيه مسار الإيالة، وفقا للظروف الداخلية والخارجية، غايتهم في ذلك تحسين الأوضاع السياسية، وهنالك أيضا ديوان الرياس فماذا عنه؟

هو هيئة استحدثها، الداي حسين موزومورطو[5]، وكان ذلك سنة 1687م، حيث جمع أكثر من مرة مجلسا متكون من رياس البحر، لمناقشة العلاقات مع فرنسا، بالرغم

---

[1]- هو الحاج محمد بن مصطفى، أصله من بالي كسير(Bali keeesir)، الواقعة شمال غرب الأناضول، انخرط في أوجاق الإنكشارية سنة 1181هـ/ 1767م، شغل منصب الخزناجي، رفض منصب الداي، غير أن إجماع أعضاء الديوان، كان أمرا ليس بالوسع التملص منه، لم تدم فترة حكمه طويلة، لتكون نهايته القتل بسبب مؤامرة حيكت ضده. ينظر: - شريف الزهار، مصدر سابق، ص 115. - وليام شالر، مصدر سابق، ص 163. - سامح التر، مرجع سابق، ص، ص 601، 602. - أمين محرز، مرجع سابق، ص- ص 278- 280.

[2]- يعني رئيس الدولة. عبد القادر نور الدين، مرجع سابق، ص 72.

[3]- يقصد بذلك ديوان الانكشارية، وهو المجلس الأعلى للأوجاق، وكان يضم هذا الديوان، جميع الضباط السامين، كان لهم دور مهم في توجيه سياسة الإيالة، ولا سيما في عهد الأغوات(1659- 1671م)، أين أصبح الديوان المذكور، يباشر السلطة بنفسه. ينظر: أمين محرز، مرجع سابق، ص- ص 440-442.

أما حمدان خوجة فيقول: "...والقواد برتبة بولكباشي هم الذين يكونوا الديوان، وعددهم في هذه الهيأة ستون، يجتمعون... للاطلاع على الأعمال الإدارية أي لمراقبة الحكومة،... ولا يحصل الداي أو الباشا على مرتبه إلا منهم وبحضورهم..."، مصدر سابق، ص 83.

[4]- شريف الزهار، مصدر سابق، ص 23. غير أن الديوان كان يتغير أعضاؤه، فقد تزيد أو تنقص أية هيئة، فنفس المصدر يذكر مثلا: أثناء مبايعة محمد باشا سنة (1230هـ/1815م) يقول: "...اجتمع الديوان والفقهاء وأعيان البلد وبايعوه واستقر بالملك.."، ص115. وأثناء تولي عمر باشا(1815- 1817م) الحكم يقول: "... اجتمع الديوان والفقهاء ونقيب الأشراف واعيان البلد، ورؤساء المراكب الجهادية..."، ص116. وفي 15 محرم من سنة 1224هـ الموافق ل3 مارس 1809م. يقول الزهار: "... وعندما سمع الناس المدافع... نادى المنادي في الأسواق هرع أعيان البلد والفقهاء إليه واجتمع الديوان وبايعوه بيعة عامة..."، ص 105.

[5]- كان من رياس البحر. حوله ينظر الصفحات اللاحقة

من وجود الديوان العام الذي كان مختصا في حل مشاكل الحرب والسلم، ولكننا لا نعرف سبب تجاهل موزومورطو هذا الديوان، وجمع ديوان خاص بالرياس، هل باعتباره كان من هذه الطائفة الرياس)، أم أنه كانت هناك خلفيات نجهلها؟[1].

كان يجتمع ديوان الرياس، كلما دعت الحاجة إليه، وهو يتكون إضافة إلى الرياس الذين لم يتخلوا، بعد عن مهامهم، من كبار المسؤولين في البحرية الجزائرية[2]، ومن مهامه، القيام بضبط القوانين المتعلقة بنشاط البحر، وخاصة تقسيم الغنائم، وتقرير مصير الأسرى،...الخ، لذلك كان الأوربيون يطلقون عليه اسم "مجلس الغنائم"[3]، كما أن هذا الديوان، كان يستشار في إقرار السلم والحرب كما سبق وان أشرت إلى ذلك، إضافة إلى ذلك، كانت له صلاحيات التأكد من أهلية المرشحين لمنصب الريس، وأن يعرض على الداي قرار التعيين، وكان يترأس جلساته، وكيل الحرج[4].

2- وكيل الحرج:

يذكر أن منصب، وكيل الحرج[5]، هو من إنشاء أوائل الدايات، وهو مذكور للمرة الأولى، في مراسلة قنصلية فرنسية في أفريل سنة 1690م[6]، ومصطلح وكيل الحرج، أطلق على عدد من الموظفين، في مختلف الهيئات، كوكلاء الحرج في الثكنات[7]،

---

[1]- يذكر المنور مروش، أن حسين موزومورطو، كان يريد أن يقنع الرياس، بعدم معارضة مشروع السلم مع فرنسا، قبل أن يعرضه على الديوان العام، القرصنة...، مرجع سابق، ص، ص 409، 410.

[2]- وهم هيئات الجهاز الإداري الذين سأتطرق إليهم.

[3]- أمين محرز: **الجزائر في عهد الأغوات (1659- 1671م)**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، باب الزوار، الجزائر، 2013، ص 39.

[4]- المنور مروش، القرصنة...، مرجع سابق، ص 410.

[5]- هي كلمة تركية – عثمانية، مشتقة من اللغة العربية، ويقصد بها وكيل الخرج، و تعني الشخص المكلف بالنفقات، والمؤونة،...الخ. ولذلك نجد هذا المصطلح، في هيئات مختلفة، وسأشير إلى ذلك.

[6]- المنور مروش، القرصنة...، مرجع سابق، ص 410.

[7]- كان لكل وحدة من وحدات الأوجاق، وكيل حرج(وكيل خرج)، خاص بها، وكان يختار من أقدم اليولداش، وتتمثل مهامهم في توفير المؤونة، وكافة المستلزمات، والأرجح أنه وكيل الحرج(أو الخرج)، الخاص بالجيش الانكشاري، على مستوى المحلات، أو النوبات، تتمثل مهامه في توفير المؤونة، والمستلزمات الضرورية في الثكنات، أو على مستوى الخيام، ويتم اختياره من قدماء اليولداش، والجدير بالذكر أن جماعات الإنكشارية، كانت تضم وكيلي خرج(اثنين)، كان يسمى أحدهما وكيل خرج، ويسمى صاحب الرتبة الدنية (وكيل خرج ألتي، أو وكيل خرج تحتاني)، هذا الأخير كان

والمحلة[1]، وكذلك وكيل الحرج في النوبات[2]، حتى أنه كان يوجد وكيل حرج واحد، أو أكثر على كل سفينة، ولم يكن وكيل الحرج، في المؤسسة البحرية، في بادئ الأمر، سوى موظف مكلف بالإشراف على مخازن مؤونة الأسطول[3].

يخرج مثلا مع الأودباشي، على رأس فرقة من الجنود، بينما يبقى وكيل آخر مع البقية، أو عكس ذلك. ينظر:غطاس وأخرون ،المرجع السابق، ص 114، 115، 79.- أمين محرز، أوجاق الانكشارية،...، مرجع سابق، ص، ص 220، 221.

[1]- هو اسم، أطلق في العهد العثماني، على جماعة من الجند، كانت تخرج من دار السلطان(عاصمة الإيالة)، في أوقات معلومة، لتجوب الأوطان، فكانت تخرج مرة لمعاينة وإحصاء، الأراضي الزراعية، وعدد المواشي والأبقار...الخ، ومرة أخرى لجباية الضرائب المستحقة، كما كان لها دورا استثنائيا، وذلك أثناء حدوث القلاقل، واضطرابات داخلية، أو أثناء صد الغزو الأجنبي، وذلك دفاعا عن أمن الإيالة، وظاهرة المحلة على ما يبدو، ليست وليدة العهد العثماني في المغرب الإسلامي، وإنما تعود إلى الفترة الموحدية، أما نظام محلات الجباية، فكان يقوم أساسا على خروج محلتين قويتين، تتوجه واحدة إلى بايلك الشرق، والأخرى إلى بايلك الغرب، ومحلة ثالثة متواضعة إلى الجنوب، وكانت تشكيلة المحلة، تشمل عناصر من الانكشارية، وعناصر من فرق زواوة، ويضاف إليهم، وكيل الخرج، الذي كان يتولى نقل المؤنة الجنود، وكافة المستلزمات، والسقائين، وغيرها. لتفاصيل أكثر عن نشأة المحلة، وتشكيلتها، ومهامها، وأجال خروجها...الخ. ينظر: - أمين محرز، أوجاق الإنكشارية،...، مرجع سابق، ص- ص 766- 482. - حمدان خوجة مصدر سابق، ص- ص 139- 141.- شرف الزهار، ص، ص35، 36.أيضا:

Venture de Paradis,Jean Michal :**Tunis et Alger au XVIIIe siècle**, Mémoire et Observation, Rassemblés et présenté par: Joseph Cuoq, édition Sindbad, Paris, 1983, p-p 65-72. - Mascarenhas, Op.cit, p-p 102-105.

[2]- لاستتباب الأمن، والاستقرار، في أنحاء الإيالة، كانت السلطة المركزية، تقيم حاميات عسكرية، ببعض المراكز الثابتة، تعرف بالنوبات، حيث كان يتناوب عدد من الجنود، على الإقامة بهذه المراكز، لمدة تتراوح بين الستة أشهر والسنة على الأكثر، كانت قوات الإنكشارية المشكلة للنوبة، مقسمة إلى وحدات عسكرية صغيرة تدعى سفرة، كانت هذه الأخيرة تحت قيادة بولكباشي وأوده باشي، يضاف لهم وكيل خرج يتولى الإشراف على مؤونتها، وكان يتراوح عدد أفراد السفرة، ما بين 11، و16 يولداش، وقد يتعدى عددهم، هذه الأرقام، خاصة في المناطق الإستراتيجية. ينظر: خير الدين بربروس، مصدر سابق، ص- ص 120- 126.- سامح التر، مرجع سابق، ص 58. - أمين محرز، أوجاق الإنكشارية،...، مرجع سابق، ص-ص 484- 491. أيضا:

– Venture de Paradis, Op.cit, p :63, 64, 39, 68, 69,72

[3]–Pierre Boyer: "Introduction à une Histoire Intérieure de la Régence d'Alger", in **R.H**, 1966, p-p 301-306.

- Venture de Paradis, Op.cit, p 68.

– Grammant, Op.cit, p 127.

مع أواخر القرن الثامن عشر، أصبح وكيل الحرج، في المؤسسة البحرية الجزائرية، من الموظفين السامين، فهو بمثابة وزير البحرية، كونه محاسبا للعتاد البحري، ومراقبا لأشغال الترسانة، وكذلك توزيع الغنائم[1]، وتوسعت مهامه في بعض الأحيان إلى الشؤون الخارجية والعلاقات الدولية، مما جعله وزيرا للبحرية، والخارجية معا[2]، وكما سبق لنا ذكره فوكيل الحرج، هو من كان له صلاحيات تعيين الرياس، قبل أن يعرضها على الداي، وقد كان لوكيل الحرج،نائب يساعده في أداء مهامه، وينوب عنه أثناء غيابه[3]، غير أن شريف الزهار، يذكر أنه كان له، نائبين اثنين، وأصبح له أربعة نواب، وذلك عند اعتلاء الداي علي باشا(1817-1818م)[4] الحكم، قام هذا الأخير، بإحداث تغيير على مستوى وزرائه يقول الزهار: "...وأولى في منصب وكيل الحرج، تركيا كان يشتغل بصناعة نسيج الكتان...أما نواب وكيل الحرج فقد كانوا اثنين، وصيرهم أربعة..."[5]، وكان تحت سلطة وكيل الخرج أيضا، القبطان ونوابه، وقائد المرسى، وغيره من الموظفين التابعين للبحرية[6].

شملت سلطة وكيل الحرج، كامل أنحاء إيالة الجزائر، مما يتصل بشؤون وحاجيات البحرية، وهذا ما تؤكده بعض المراسلات، التي كانت تصل إليه مباشرة، من مختلف المسؤولين بنواحي القطر، أو حتى بعض التجار، وهذا ما تؤكده رسالة بتاريخ 6 محرم 1242هـ الموافق لـ11 أوت 1826م، من الحاج عمار المركنتي، بعنابة إلى إبراهيم

---

[1]- حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 80.

[2]- سعيدوني، ورقات...، مرجع سابق، ص، ص 227، 228..

[3]- المنور مروش، القرصنة...، مرجع سابق، ص 411.

[4]- هو أحد خواجات الترك، كان رجلا ذكيا، وطيبا، وذا مواهب، ولكنه معروف بالوقاحة وسرعة الغضب، عند اعتلائه عرش الحكم، قام بثورة في الإيالة، بتغيره لمقر الحكم إلى القصبة، ومحاولته القضاء على الانكشارية، إضافة إلى إصداره مجموعة من القوانين مخالفة لما كان معمول به، كما قرب السكان الأصليين، والكراغلة منه، فهو إذن الداي الوحيد، من الدايات المتأخرين الذي توفي وفاة طبيعية، فهروبه من طعنات الانكشارية، لم يمكنه من الهروب من وباء الطاعون الذي فتك به، تاركا عرش الحكم لخوجة الخيل حسين باشا (هو الآخر توفي وفاة طبيعية). عن الداي علي خوجة ينظر: حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 153. شريف الزهار، مصدر سابق، ص 139. أيضا: وليام شالر، مصدر سابق، ص 175.

[5]- شريف الزهار، مصدر سابق، ص 132.

[6]- حول هاته الوظائف، ينظر الصفحات اللاحقة.

وكيل الحرج، من بعض ما يذكره له فيها ممارسة بعض التجار الجنويين، تهريب الشمع بنواحي القل[1].

ذكر اسم وكيل الحرج، في الوثائق الأرشيفية، باسم وكيل الحرج، غير مرفقة بأية عبارة أخرى، وهو ما يوضحه عقد معاوضة جنتين[2] إحدى هاتين الجنتين كانت ملكا لوكيل الحرج، الذي ذكر بيوسف وكيل الحرج ابن خليل[3]، وكذلك في وقفية الدار، التي كانت على ملك وكيل الحرج، والذي ذكر بالمكرم محمد وكيل الحرج ابن مصطفى[4]، أيضا في عقد بيع لدار ذكر صاحبها وكيل الحرج بأحمد وكيل الحرج، غير مرفق بأية عبارة للتبجيل والتقدير[5].

كما ذكرت أسماء أخرى مقرونة بكلمات منها وكيل الحرج بدار الإمارة العلية، مثلما توضحه وثيقة للسيد مصطفى وكيل الحرج، بتاريخ 1220هـ/1806م[6]، غير أنه في عقد بيع لموضع ساقية معدة لمرور الماء، اشتراها الداي مصطفى باشا(1798-1805م)، من الشاب علي الانكشاري، والسيد علي وكيل الحرج الذي جاء اسمه مرتبطا بدار الإمارة العلية: "...حضر لدى شهديه ... السيد وكيل الحرج بدار الإمارة العلية في التاريخ[7] والشاب علي الانكشاري... وأشهدهما على أنفسهما أنهما باعا معا من الهمام فخر السلاطين العظام مولانا مصطفى باشا في التاريخ..."[8]، أما في وقفية خاصة بوكيل

1- **و. م. و. ج، ح، ر. ع، المجموعة 1903، وثيقة رقم 14.**

2- حول معاوضة العقارات. ينظر: الفصل الخاص بأوقاف الرياس.

3- وهو عقد يعود إلى أوائل ذي الحجة 1126هـ/ أوائل ديسمبر 1714م. ينظر:

- A.O.M,1MI, B5, Z11.

4- **A.O.M,1MI, B16, Z34.**

5- **A.O.M,1MI, B16, Z34.**

6- **A.O.M,1MI, B11, Z24.**

7- أي أنه كان وكيل الحرج، في التاريخ الذي وثق فيه عقد شراء ساقية الماء.

8- **A.O.M,1MI, B28, Z56.**

قام الداي مصطفى باشا، بشراء موضع ساقية الماء، الموجود بجنة علي وكيل الحرج السيد وعلي الانكشاري، لاستعمال الماء في سقي غلة جنته، ولم يأخذ ذلك عنوة باعتباره الحاكم الأول للبلاد؟

الحرج حسن ابن السيد حسين، فقد ذكر اسمه كما يلي: حسن وكيل الحرج بالجزيرة بمحروسة الجزائر[1] وذكر الاسم أيضا، وكيل الحرج بدار السكة[2].

كما ذكرت أسماء بعض وكلاء الحرج، مقرونة برتب عسكرية في الجيش الانكشاري، فمثلا في عقد بيع، موثق في أواخر ذي الحجة من سنة 1076هـ الموافق لأواخر جوان1666م، كتب في نص الوثيقة ما يلي: " بعد أن ملك المعظم وكيل الحرج الذي هو الآن أودباشي[3] ابن حمزة نصف الجنة الصايرة الآن جنة..."[4]، وكذلك في عقد شراء دار، لزوجة وكيل الحرج، وهو أحمد ابن خليل التركي يذكر العقد ما يلي"...ابتاع المعظم الأجل الزكي الأفضل السيد الحاج أحمد وكيل الحرج ابن خليل التركي بيباشي[5] عن زوجته الولية الحرة الزكية أمنة بنت المرحوم بكرم الحي القيوم عبدي باشا[6]..."[1]،

---

[1]– A.O.M,1MI, B18, Z37.

وذكر أيضا في بعض الوثائق وكيل الحرج بمرسى محروسة الجزائر. نفسه.

[2]– A.O.M,1MI, B29, Z58.

[3]– هو القائم، أو المسؤول عن غرفة(الأوضة) الإنكشارية، تمثلت مهامه، في السهر على حفظ النظام، والانضباط داخل غرف الانكشارية، كما كان الأوده باشي، يمثل من هم تحت قيادته، أو يرافقهم أمام ديوان أغا الإنكشارية، لتقديم انشغالاتهم. ينظر: فهيمة عمريوي، مرجع سابق، ص43. أيضا:

–Venture deParadis, Tunis…,Op.cit, p172.

[4]–A.O.M,1MI, B28, Z57.

[5]–أي يایاباشي، لقد سبق شرحها.

[6]– يعود أصله إلى منطقة منمن(Menmen)، بالأناضول، انظم إلى صفوف الانكشارية، عند قدومه إلى الجزائر، ثم ترقى في المناصب الإدارية، حيث شغل منصب الباي، على بايلك التيطري، ليشغل بعدها منصب أغا الصبايحية، لمدة طويلة، قبل أن يصبح سنة 1136هـ/1724م، دايا لإيالة الجزائر، نظرا لتكوينه العسكري، فقد اكتسب شخصية قوية، مكنته من فرض الأمن والاستقرار، مقارنة ببعض من سبقوه من الدايات، كانت علاقته مع الدولة العثمانية في بداية حكمه، متوترة نتيجة تمسكه بفكرة الاستقلالية عن الباب العالي، غير أنه فيما بعد رأى ضرورة مراعاة ولائها، لذلك سعى إلى كسب ود السلطان العثماني، وقد نجح في ذلك، أما عن علاقاته، مع الإسبان، فقد كانت متوترة، نتيجة حملة الكونت دو منتار(Comte de Montemar)، على المرسى الكبير، ووهران، سنة1142هـ/1732م، والتي مكنت هذا الأخير من احتلالهما، بعدما حررها أول مرة، الداي محمد بكداش(1710–1707م)/ ستة 1708م، بنا الداي عبدي باشا، مسجدا، بفحص مراد رايس، حمل اسمه، وحضيه بوقفيات متنوعة، تأثر الداي عبدي، بفقدان المرسى الكبير، ووهران، فاشتّد عليه المرض، ليتوفى في نفس السنة، وقد خلفه في منصب الداي، الخزناجي في فترته حكمه، بابا إبراهيم باشا(1745–1732م). لتفاصيل أكثر حول الداي عبدي باشا. ينظر: – أمين محرز، أوجاق الإنكشارية...،

أيضا في عقد بتاريخ أواسط رمضان 1157هـ/أواخر أكتوبر1743م، وهو لعلي ابن محمد، الذي كان وكيل الحرج، وأصبح،بولكباشي[2].

تذكر بعض الدراسات، أن الوصول إلى منصب، وكيل الحرج، في المؤسسة البحرية، يتم وفق التدرج التالي: ورديان باشي، قائد المرسى، ثم أخيرا وكيل حرج باب الجهاد[3]، غير أن هذا لم يكن قاعدة، بل استثناء، فالمناصب الإدارية، والترقية فيها، لم تضبطها قوانين ثابتة، فمثلا، عند اعتلاء، الداي حسين سدة الحكم، تم تعيين في منصب وكيل الخرج تركيا كان يشتغل بصناعة نسيج الكتان[4]، كما سبق وأن ذكرت، وأيضا ما يؤكده عقد بيع، بتاريخ أوائل صفر 1192هـ/أواسط مارس 1778م،بين الداي محمد باشا، والسيد حسين الذي كان بلكباشيا، وأصبح فيما بعد وكيلا للحرج: "...باع من ... السيد حسن بلكباشي وكيل الحرج هو الآن بباب الجزيرة الشهير للجهاد في سبيل الرب النصير ابن حسين..."[5]، وكذلك الداي حسن باشا(1791- 1798م)، هو الأخر شغل منصب وكيل الحرج باب الجزيرة، ولا نعلم أنه تدرج في الرتب السالفة الذكر؟، وقد انتعش النشاط البحري في عهده، بزيادة عدد السفن، وتحسين قوتها، وعتادها، نتيجة خبرته كوكيل حرج، وبفضل الظروف المناسبة، المتمثلة في الثورة الفرنسية، والحروب النابليونية التي شغلت أوروبا.

مرجع سابق، ص–ص 162- 168. – فهيمة عمريوي، مرجع سابق، ص- ص 272-276. – أمير يوسف، مرجع سابق، ص- ص 77-79.أيضا:

– De Grammont, Op.cit, p-p 231-236. – Laugier de tassy, Op.cit, p: 225,135,136.

1– **A.O.M,1MI, B5, Z 9.**

-A.O.M,1MI, B25, Z47 .

وهو عقد شراء دار، لوكيل الحرج، محمد بن مصطفى التركي، تم فيما بعد وقفها، مؤرخة في أواخر شهر ربيع الثاني 1152هـ/أواخر جويلية 1739م.ينظر أيضا:

– A.O.M,1MI, B30, Z61. – A.O.M,1MI, B28, Z57.

2– **A.O.M,1MI, B5, Z10.**

3– المنور مروش، القرصنة...، مرجع سابق، ص 412.

4–شريف الزهار، مصدر سابق، ص132.

5– **A.O.M,1MI, B28, Z57.**

3- قائد المرسى ومساعديه:

قائد المرسى، هو المسؤول عن تسيير الميناء، ويسمى أيضا ليمان رئيس، وهي نفس الوظيفة، التي كانت في اسطنبول، فكان قائد المرسى، يراقب كل السفن التي تدخل، أو تخرج من الميناء، سواء التجارية منها، أو الحربية، وكانت له سفينة خاصة، يجوب بها شواطئ مدينة الجزائر، ويراقبها[1]، وهو المسؤول الأول عن كل الرياس، فكان يفصل في النزاعات الثانوية، أو يعرضها على مجلس الرياس للفصل فيها، فقد كان له نفوذا واسعا داخل الديوان، حيث كان يعرض على الداي، القرارات التي اتخذها الاجتماع، للمصادقة عليها أو رفضها[2]، كما كان يدخل عند الداي، عدة مرات في اليوم، ليطلعه على كل التقارير[3]، وكان يساعده في مهامه كل من:

أ- **خوجة قائد المرسى:** هو الكاتب المكلف بتسجيل، كل شيء يدخل إلى الميناء، أو يخرج منه[4].

ب- **ورديان باشي:**هو المسؤول عن تفتيش السفن داخل الميناء، ومراقبة كل ما تحمله السفن، من سلع، وأشخاص[5]، والورديان باشي، هي رتبة أقل من رتبة الريس، حيث يستطيع الورديان باشي،أن يترقى إلى رتبة ريس، وهذا ما تؤكده، أحد وثائق الوقف، خاصة بالريس مصطفى، "...الحمد لله بعد أن حبس المعظم مصطفى رئيس قبطان في التاريخ[6] ورديان باشي كان[7]..."[8].

1- Venture de Paradis, Tunis..., Op.cit, p 153.

2- المنور مروش، القرصنة...، مرجع سابق، ص، ص 217، 218.

3- محمد بن جبور: "البحرية الجزائرية في أواخر العهد العثماني"، **عصور**، الأعداد: 12-13/14-15، الجزائر، 2008-2009، ص 115.

4- يحيى بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر، الجزائر الحديثة**، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص174.

5- نفسه،ص 172.

6- أي أنه، في فترة تأسيس عقد التحبيس، كان في رتبة الريس القبطان.

7- أي أنه قبل أن يترقى، إلى رتبة الريس، كان ورديان باشي.

8- **A.O.M,1MI, B27, Z54.**

ج- المزوار:هو رئيس شرطة الأخلاق العامة، كان يساعده في تأدية مهامه، أعوان من الحرس، تتمثل مهامه في مراقبة كل ما يتعلق بالبغاء، وبنات الهوى، فكان للمزوار، الحق في حجز، كل امرأة تمارس البغاء بدون رخصة، كما كان يسهر على المحافظة على أمن شوارع المدينة[1]، إضافة إلى ذلك كان يسهر أيضا، على حراسة السلاح، الذي ينزع عادة من السفن، في فصل الشتاء، أين يتفرغ البحارة إلى إصلاح سفنهم، وإعادة التجهيزات المختلفة بها[2]،وكما سبق وأشرت، فالمناصب والترقيات، في المؤسسة العسكرية البرية، لم تضبطها قوانين ثابتة، فبعض الأشخاص الذين مارسوا وظيفة المزوار، أصبحوا بعدها رياس، وهذا ما يؤكده عقد بيع جنة ملكا للريس علي، ذكر على أنه كان يمارس وظيفة المزوار[3].

4- الخوجات:

4-1- خوجة الغنائم:

هو المكلف ببيع الغنائم البحرية، بإشراف وكيل الحرج، وتقسيمها بين المستحقين لها، وفق أنظمة محددة، وبنسب متفاوتة[4]، حيث كان يستفيد منها الرياس، وملاك السفن، والعاملين في السفن،...الخ، دون طبعا أن ينتزع نصيب منها، يحفظ في خزينة الدولة، ويتم هذا التوزيع وفق نسب معينة، أو عن طريق الأسهم[5].

---

[1]- سعيدوني ورقات...، ص، ص 239، 240.

[2]- يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 174.

[3]- **A.O.M,1MI, B4, Z8.**

[4]- يذكر حمدان خوجة، أن هذا النظام لم يكن يطبق دائما، فقد يدفع بعض الطامعين بالثروة، إلى إخفاء الأشياء الثمينة، قبل عرضها على المسئولين، يقول: "... عندما تجلب الغنائم إلى مدينة الجزائر، تباع للسكان وتوزع قيمتها حينا على ذوي الحقوق، وتأخذ الخزينة العامة الخمس كنصيب لها ووفقا لما تنص عليه شريعتنا، وأن هذا الخمس لم يكن تاما أبدا لأن الأشياء الثمينة كانت تؤخذ قبل الاطلاع على الغنائم، وفي كثير من الأحيان تعلم الحكومة بذلك ولكنها تغض الطرف حتى لا تفشل هؤلاء البؤساء الذين يعرضون أنفسهم للموت إما تعصبا و إما رغبة في الحصول على الغنيمة..." مصدر سابق، ص 80.

[5]- جون وولف، مرجع سابق، ص، ص 196، 197. أيضا:

- Albert Devoulx: «Le Registre des Prises Maritimes», in **R.A**, N15, 1871, p, p 24,25.

4-2- خوجة الجمارك:

يعرف بخوجة القمرة (القمرق)، وهو المكلف بقبض الرسوم المفروضة على البضائع الواردة من البلاد الأوروبية، وتدفع هذه الرسوم عادة في دار الإمارة، بحضور الخزناجي[1].

المبحث الرابع: أطقم سفن البحرية الجزائرية:

لقد كان للسفن، سواء الكبيرة منها، أو الصغيرة، جهاز تسيير متنوع، ومحكم، يترأسه **القبطان**، وهو القائد أو المسؤول على الأسطول (وهو عبارة عن تشكيلة من السفن)، وكان يلقب القبطان أيضا بالأميرال (وتعني أمير البحار)، وكذا القائد العام للقادرعات(Capitaine général des galères)[2]. إن الدراسات، والوثائق المحلية، لم تزل اللّبس، في تحديد الوظائف، والمسؤوليات، في مجال المؤسسة العسكرية البحرية، فلم نستطع الوصول إلى التطور في مجال الرتب، والتنظيم للأسطول، فقد كان هناك قبطان الأسطول العام للإيالة، وهو قبودان باشا، ونواب له يعرفون بالأميرال، وهذا منذ عهد خير الدين بربروس، فقد كان له ثلاثة نواب يحملون لقب أميرال[3].

خلال القرنين السادس والسابع عشر ميلاديين، معظم الرياس المشهورين بمآثرهم كانوا يصلون إلى رتبة القبطان[4]، والتعيين كان يأتيه مباشرة من السلطان العثماني، وقد كانت تتم الترقية عن طريق الانضباط والكفاءة في العمل، وهذا ما تؤكده مراسلة، أحمد عرب باشا(1572- 1574م)، للسلطان العثماني، يطلب منه، ترقية الريس مامي إلى رتبة قبطان[5]، وقبل ذلك تم ترقيته لرتبة ريس نتيجة، كفاءته، ومهارته في فنون البحرية[6].

---

[1]- نور الدين عبد القادر، مرجع سابق، ص 76.

[2]- Haédo, Histoire…, Op.cit, p, p 108,168

[3]- المنور مروش، القرصنة...، مرجع سابق، ص 211.

[4]- نفسه.

[5]- **أ. و. ج، ر. د. م، حكم 222، تاريخ 963هـ/1574م.**

[6]- **أ. و. ج، ر. د. م،ع1، حكم 541/540، تاريخ 963هـ/1574م.**

الجدير بالذكر أن منصب القبطان في هذه الفترة كان يعرف استقرارا طويل فمثلا، الريس مامي غرناؤوط، ومراد ريس[1]، شغلا هذا المنصب على التوالي، وكانت مدة بقائهما فيه الواحد بعد الأخر، تزيد عن العشرة سنوات، فقد بقي مراد ريس من 1595 إلى 1607م، وفي رسالة من هذا الأخير، بعثها إلى دوق توسكانا، المؤرخة بتاريخ 16 فيفري 1596م، وضع مراد رايس توقيعه بالشكل التالي: "مراد باي قبطان عام البحر والأرض في مملكة الجزائر"[2]، وهذا يدل على المكانة والنفوذ الذي وصل إليه أوائل القباطنة في إيالة الجزائر، غير أن هذا الأمر لم يعرف هذا الاستقرار دائما، لا سيما خلال القرن الثامن عشر ميلادي، وبداية القرن التاسع عشر، إلا في استثناءات منها، عرفت هذا الاستقرار، أذكر على سبيل المثال فترة علي بتشين، والريس حميدو[3].

إضافة إلى مسؤولية القبطان في قيادة الأسطول، كانت له مسؤولية الدفاع عن سواحل الإيالة، من الأخطار المحدقة بها، وكان قصر الأميرالية، الواقع عند طرف رصيف الميناء مقرا له، المعروف بديوان البحرية، حيث كانت تعقد اجتماعات الرياس، يترأسها القبطان[4].

يتكون جهاز تسيير السفن عادة من:

1- الريس:

هو المسؤول الأول في قيادة السفينة، وهو على رأس مجموعة من المسيّرين، وقد سبق تعريف الرياس، والتطرق إلى أصولهم الجغرافية، وسأتطرق في الفصول القادمة إلى مصاهراتهم، وأسرهم، وممتلكاتهم، وأوقافهم...الخ.

---

[1]- حول الريسين المذكورين، ورياس آخرون نالوا شهرة، وصنعوا مجدا. ينظر. المنور مروش، القرصنة...، مرجع سابق، ص 251 ومايليها.

[2]- Braudel, Op.cit, p 201

[3]- حولهما ينظر الصفحات اللاحقة.

[4]- أمين محرز، الجزائر...، مرجع سابق، ص، ص 38، 39.

2- الباش ريس:

هو نائب قائد السفينة ومساعده الأول، ويتمثل عمله في توزيع المهام على البحارة، ويسهر على الانضباط في السفن[1].

3- صوصو ريس:

وهو نائب ثاني لريس السفينة[2].

4- السكوني:

هو الشخص الذي يتولى تسيير دفة السفينة أثناء سيرها، ولابد أن يكون من ذوي الخبرة في هذا المجال، والسفن ذات الحجم الكبير، والتي تكون وجهاتها بعيدة، لابد لها من سكونين اثنين، يتداولان تسيير دفة السفينة، بطريقة منظمة، فكل واحد منهم يتولى قيادة السكون ساعات معروفة، والسكوني يسيّر السفينة وفق الاتجاه المرسوم له، تحت إرشادات و أوامر الربان، وعلى هذا الأخير أن يراقبه، ولا يغفل عنه، لأن إهمال السكوني وعدم دقته، يترتب عليه هلاك السفينة، وتعرضها للأخطار[3].

5- رئيس العسة:

من مهامه تفتيش المراكب، والإشراف على صيانتها، كما كان يقوم أيضا بتنظيم الحراسة على ظهر السفن، فكانت الحراسة تتم بالتناوب بين الحراس كل ستة ساعات متتالية على مدار اليوم، والليلة، ويتناوب أربعة أفواج من الحراس متوالين بدون انقطاع[4].

6- النجار والقلفاط:

كان وجود النجار ضروري في السفن، لتصليح أي عطب يمكن حدوثه في الطريق، وكان يسمى النجار، أو يطلق عليه لقب المسترداش[5]، أما القلفاط، فكانت مهمته طلاء السفينة وتزفيتها ودهنها بالقطران حتى لا تشقق ألواحها وتتكسر[1].

---

[1]- حليم سرحان، مرجع سابق، ص 190. – محمد بن جبور، مرجع سابق، ص 116.

[2]- Belhamissi, Op.cit, p77.

[3]- حليم سرحان، مرجع سابق، 192.

[4]- Devoulx, « La marine…, Op.cit, p, p 387,388.

[5]- علي خلاصي: **الجيش الجزائري في العصر الحديث**، ط1، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007،ص 181.

7- الخوجة:

هو الكاتب، أو ما يعرف أيضا"الخودة"، وهو الذي يضبط حمولة المراكب من الأمتعة والذخائر، وكذلك يسجل مداخيل ومصاريف السفينة في دفتر خاص، ويجرد الغنائم[2]، ويذكر كاثكارت أنه في البحرية كانت وظيفة الكتابة غالبا من اختصاص العرب[3].

8- الخزناجي:

هو محافظ خزينة الذخيرة الحربية، والمسؤول عن الأموال اللازمة للصرف والأغذية، على مستوى السفينة[4].

9- الإمام:

تتمثل مهمة الإمام في تلاوة القرآن، وإمامة البحارة في الصلاة، والدعاء لهم بالنصر خلال المعارك[5]، وهذا إن دل على شيء إنما يدل، على تمسك من على السفينة من بحارة، وجنود،...الخ، بالروح الدينية.

10- الباش جراح:

هو الطبيب الذي يرافق المركب لمعالجة المرض والمعطوبين خلال السفر، وأثناء لمعارك البحرية، وعموما فهو لم يتعلم علوم الطب، غير أن الخبرة الطويلة، أكسبته المعرفة ببعض الأمراض وعلاجها، الأمر الذي جعله يقوم بعمليات الجراحة، وبتر بعض الأجزاء من الجسم، في جميع الحالات والظروف، كما أنه يقوم بقلع الأضراس، وتنظيف الجروح.وكان بحوزته الباش جراح،صندوق يحتوي على المعدات الطبية اللازمة[6].

---

[1]- ابن أشنهو، مرجع سابق، ص 100 .

[2]- حنيفي هلايلي: **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص 50.

- حليم سرحان، مرجع سابق، ص 191.

[3]- مصدر سابق، ص77.

[4]-Albert Devoulx :**Tachrifat Recueil de Notes Historiques sur L'administration de L'ancienne Régence d'Alger**, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1852, p-p 84-86.

[5]- Belhamissi, Op.cit, p77.

[6]- Devoulx, « La marine..., Op.cit, p,p387,388.

11- الآغا:

هو قائد جنود الإنكشارية على ظهر السفينة، ومبرر وجود هؤلاء الجنود على سفن البحرية، هو الخلاف الذي كان سائدا بين أوجاق الإنكشارية، والطوائف البحرية، ويعود سبب الخلاف بين الطائفتين، إلى سلسلة الأحداث التي وقعت، عقب وفاة البايلرباي صالح ريس(1562- 1566م)، حيث اتخذ الانكشاريون، وكبار المسؤولين، قرارا بإبقاء الكاهية حسن قورصو، الذي خلف صالح ريس، إلى حين إرسال الباب العالي، الباشا الذي يتولى المنصب، وقد رفض مبعوث السلطان العثماني تكلرلي محمد باشا[1]، غير أن هذا الأخير وبمساعدة رئيس الطائفة البحرية، القبطان شلوق رايس، تمكن من التسلل بقواته إلى المدينة، والقبض على حسن قورصو وإعدامه، وراح يعامل أفراد الانكشارية بقسوة، غير مكترث للعواقب، فكانت نهايته الاغتيال سنة 1557م[2].

كان وقع أحداث إيالة الجزائر على الباب العالي صادما، وخشي أن يتحول العصيان، إلى الانفصال عنها، فرأت أن تعالج الأمور بطريقة سلمية، وأنّ الحل الأنسب، هو تعيين حسن ابن خير الدين بربروس[3]، للمرة الثانية، لما يتمتع به من سمعة طيبة، وبالأخص الرياس رفقاء أبيه[4].

نتيجة الأوضاع الداخلية التي كانت تعيشها الإيالة، وذلك بمحاولة الإسبانيين احتلال مستغانم سنة 1558م، غير أن حسن ابن خير الدين، ألحق بهم خسائر مادية، ومعنوية معتبرة، وذلك بقتل الكونت الكوديت، وأسر قرابة اثنا عشر ألف جندي[5]، وكذلك

---

[1]- Albert Devoulx:«La première révolte des janissaire à Alger », in **R.A**, N15, 1871, p-p 2-6.

[2]- E. Watbeld: «Documents inédits sur l'assassinat du Pacha Tekelerli(1556-1557)», in **R.A**, N15, 1871, p- p 335-337.

[3]- حوله ينظر: الفصل الثاني.

[4]-أرسل حسن ابن خير الدين، من اسطنبول، إلى جزائر الغرب لمباشرة مهامه، على رأس أسطول، يضم حوالي عشرين سفينة، وهي قوة كافية لرد أي طارئ قد يتعرض له، غير انه لم تواجهه أي صعوبات في استلام منصبه. ينظر: - عبد الرحمن بن محمّد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج3، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص، ص 91،92.

[5]- de Grammont, Op.cit, p,p 89,90.

الخطر المغربي، وذلك بهجوم محمد الشيخ السعدي(1540-1557م)[1]على تلمسان، غير أنه رجع إلى المغرب خائبا، نتيجة قوة الحامية العسكرية الجزائرية بتلمسان، كل هذا جعل من حسن باشا، أن يدعم قوة جيش الإيالة، وذلك باستحداث فرقة نظامية جديدة من فرق زواوة، سنة 1561م، غير أن هذا الإجراء، أثار غضب الانكشارية، التي تمردت على الوالي نفسه، الذي كبل وأرسل إلى الأستانة، بدعوى أن تجنيد العناصر المحلية، ما هو إلا بداية للانفصال عن الدولة العثمانية، غير أن السلطان العثماني، لم يشك أبدا في وفاء حسن باشا، بل أمر بإعدام الوفد الذي تمرد على الباشا حسن، وقام بتعيين أحمد بستانجي باشي[2] حاكما جديدا، وأمره بتصفية المتمردين.

---

[1]- وصل إلى الحكم سنة(946هـ/1540م)، نتيجة الخلاف بينه، وبين أخيه أحمد الأعرج، فقام محمد الشيخ بالقبض على أخيه أحمد وأولاده، وسجنهم في مراكش، ولم ينجوا منهم سوى الابن زيدان، الذي فر إلى تافيلالت، فانفرد محمد الشيخ بالحكم، ولقب نفسه بالمهدي، استطاع ضم مدينة فاس في فبراير سنة 1549م، بعدما فرض عليها حصارا لمدة أربعة أشهر ونصف تقريبا، كما استطاع أيضا إخضاع مناطق أخرى، مثل تيطوان، والمهبط، والقصر الكبير،...الخ ما بين (1549-1550م)، ولم تبقى خارج سلطته سوى بعض القواعد الاسبانية(ميلة، وحجر بادس)، والبرتغالية(سبة، وطنجة)، كانت علاقته عدائية مع حكام إيالة الجزائر، غير أن حسن ابن خير الدين، أرسل له بعض الجنود، أوهموه أنهم فارين من السلطة العثمانية، فكسبوا ثقته، وفيما بعد قاموا بقتله خلال حملة له في جبال الأطلس سنة 1557م، وحملوا رأس محمد الشيخ، حتى الأستانة. ينظر:

- مجهول: **تاريخ الدولة السعدية التكمدارتية**، تقديم وتحقيق: عبد الرحيم بنحادة، عيون المقالات ، مراكش، المغرب، 1994، ص-ص 30-33.

- عبد الكريم كريم: **المغرب في عهد الدولة السعدية دراسة تحليلية لأهم التطورات السياسية ومختلف المظاهر الحضارية**، ط3، منشورات جمعية المؤرخين المغاربة، الرباط، المملكة المغربية، 1427هـ/2006م، ص 65 وما يليها.

- قدور بوزياني: "دور "الطائفة البحرية التركية في توجيه العلاقات المغربية العثمانية إبان القرن السادس عشر الميلادي" في **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، عدد 21، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس، سبتمبر 2000، ص- ص 45-48.

[2]- تولى حكم إيالة الجزائر في شهر سبتمبر1561م، لكنه توفي في شهر ماي من سنة 1562م، فخلفه القائد يحي مؤقتا إلى غاية سبتمبر من نفس السنة، حيث تم تعيين حسن ابن خير الدين، للمرة الثالثة، حاكما للإيالة. ينظر: أمين محرز، الجزائر...، مرجع سابق، ص 229.

أما في ولاية حسن ابن خير الدين الثالثة(1562- 1567م)، فقد حاول تحرير وهران والمرسى الكبير من الاحتلال الاسباني سنة 1563م[1]، كما شارك حسن باشا، في الحملة العثمانية على جزيرة مالطا سنة 1565م،فألحقت خسائر في صفوف الانكشارية[2]، أدى إلى تناقص أعداهم، مما أتيح لفرق العزب[3] في منافستهم في تأدية مهامهم، وهذا ما أغضب فرق الانكشارية[4].

قام محمد ريس بن صالح ريس(1568-1567م)، بتسوية الخلاف بين الإنكشارية، والطوائف البحرية، حيث سمح لفرق الإنكشارية بأن يعملوا كجنود على متن

---

[1]- سنة 1563م، خرج حسن ابن خير الدين، مع جيشه المتكون من 15000 من رماة البنادق، و1000 فارس من الصبايحية، و12000 رجل من فرق زواوة، وبني عباس، وقد اتخذوا من مستغانم قاعدة لهم، أين كانت المؤن والذخيرة، وفي أثناء مهاجمة الجزائريين لوهران، أرسلت إسبانيا عدد من السفن، لدعم حاميتها هناك، غير أنها غرقت بسبب العاصفة القوية، فاكتفى الاسبانيين بالدفع فقط دون شن هجمات على الجزائريين، فتمكن حسن باشا من الاستيلاء المرسى الكبير، وبالرغم من ترجيح الكفة لصالح الجزائريين، إلا أنّ اسبانيا أرسلت قوة بحرية متكونة من حوالي 55 باخرة حربية، بقيادة أندري دوريا، غيرت موازين القوى لصالح الاسبانيين، اضطر على إثرها انسحاب خير الدين، وفي قلبه حزن كبير فقد كان على وشك تحرير وهران. ينظر: - أحمد توفيق المدني، حرب...، مرجع سابق، ص 181.

- عزيز سامح الترا، مرجع سابق، ص214.

[2]- مارمول كاربخال، مصدر سابق، ص- ص 337- 348.

[3]- فرقة شبه نظامية من جنود المشاة، أنشئت إبان الربع الثالث من القرن الرابع عشر ميلادي، وكانوا يختارون من الشباب التركماني الأعزب، ممن كانت لهم كفاءات قتالية مميزة، كانوا يتلقون راتبا خلال فترة الحرب فقط، وقد استحدثت خلال القرن الخامس عشر ميلادي، فرق عزب نظامية رابطت في المناطق الحدودية، كما عملت كقوات بحرية في الموانئ، أو على متين السفن، والجدير بالذكر أن فرقة العزب في إيالة الجزائر، تأسست منذ عهد خير الدين باشا، حيث كانوا يشكلون أساس القوة القتالية على متن سفن الرياس، علاوة على مساهمتهم في المحلات، وحراسة القلاع، ويمكن للعزب الذين يثبتون كفاءتهم، الترقي لرتبة ريس، وهذا ما تؤكده مراسلة بين السلطان العثماني، وأحمد بستانجي باشي، في منح علاوات لرياس شاركوا في فتح جربة سنة 968هـ/1560م، من بينهم كاهية العزب(عزب لر كتخداسي (كذا)) الريس. ينظر: - **أ. و. ج، ر. د. م، حكم رقم 1611، تاريخ 968/1/21هـ/1560م.** أيضا:

- السيد محمود سيد محمد: **تاريخ الدولة العثمانية، وفق المصادر العثمانية المعاصرة والدراسات التركية الحديثة**، مكتبة الآداب، القاهرة، 2007، ص 431. -إينالجيك خليل، كواترت دونالد: **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية**، ترجمة: عبد اللطيف حارس، مج1، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2007، ص، ص 162، 163.

- Haédo, Topographie…, Op.cit, p 179.

[4]- أمين محرز، أوجاق الإنكشارية...، مرجع سابق، ص87.

السفن البحرية، والسماح لفرق العزب، واللوند[1] بأن يصبحوا ضمن فرق الإنكشارية عندما يريدون ذلك، غير أن هذه التسوية لم تنهي الخلاف بين الطائفتين، ففي فترة حكم حسن فنزيانو(1580-1577م)، توترت العلاقات بين الطائفتين مجددا، بسبب دفع مستحقات الطائفتين، حيث كان البايلرباي حسن يدفع مستحقات الانكشارية في وقتها، وعكس ذلك بالنسبة للطوائف البحرية، وعليه قرر الديوان أن تدفع المستحقات جماعيا، غير أن الأمر تعقد أكثر، وعليه صدر فرمان سلطاني بإعادة الأمور إلى سابق عهدها[2].

لتتحول العلاقة بين الطائفتين فيما بعد، إلى المصلحة المشتركة، وهي تقسيم الغنائم، المتحصل عليها من النشاط البحري، فأصبحت سفن الرياس تتكون أساسا من وحدات إنكشارية[3]، عادة ما يترقون وصولا إلى رتبة الريس، وهذا ما رصدناه في بعض وثائق المحاكم الشرعية، الخاصة بالرياس، فمثلا في وقفية خاصة بالريس علي ذكر: بالمكرم علي رئيس المدعو علي شريف الانكشاري ابن محمد، وذلك بتاريخ أوائل محرم 1201هـ/أواخر أكتوبر 1786م[4]، وكذلك في وقفية للريس عمر، ذكر بالريس عمر الإنكشاري، بتاريخ أوائل شعبان 1230هـ/أوائل جويلية1815م[5]، وهي نفس النتيجة التي

---

[1]- كلمة فارسية الأصل تعني الحر، وكانت تطلق على الجندي المتطوع، خاصة الذي يعمل في البحرية، ولم يكن لهم راتب، سوى ما يحصلون عليه من الغنائم، كانوا يشتركون في فرق من عشرة، أو اثني عشر فردا وأكثر. ينظر: نفسه، ص 87.

[2]- سامح التر، مرجع سابق، ص، ص 258، 259.

[3]- بالإضافة إلى وجود فرق الانكشارية على متن السفن، كانت هناك فرق من جنود الطوبجية، وهي فرق مدفعية، تم تجنيد أفراد من السكان المحليين، والأندلسيين إليها، وذلك لعدم كفاية أفراد أوجاقها، وقد كان يرأسها على متن السفن ضابط المدفعية يسمى باش طوبجي، يشرف على صيانة المدافع واستعمالها في الحرب، وهو رئيس الرماة الطبجية. ينظر: - أمين محرز، أوجاق...، مرجع سابق، ص 464.- بن جبور، مرجع سابق، ص 116. - قدور بن رويلة: **وشاح الكتائب وزينة الجيش المحمدي الغالب**، تقديم وتحقيق: محمد بن عبد الكريم، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1968، ص 40.

[4]- **A.O.M,1MI, B16, Z33.**

[5]- **A.O.M,1MI, B46, Z98.**

أيضا: - أ.و.ج، و.م.ش، ع96-97، و23.

توصل إليها أمين محرز، حيث أحصى ما يقرب من 99 ريسا مسجلين في دفتر مواجبات الإنكشارية[1]، في الفترة ما بين(1100-1104هـ/1689-1693م)[2].

كان يتم تقسيم الإنكشارية المتطوعين على متن السفن، إلى وحدات قتالية تسمى السفرات، يبلغ عدد أفرادها 16 رجلا، وقد كان يرأس فرق الإنكشارية على متن السفن أغا، والذي كان غالبا برتبة بوبلكباشي، وقد رصدنا في هذا الصدد وقفية للريس حسن، بتاريخ جمادى الأول 1061هـ/مارس1651م، ذكر بالريس هو الآن بولكباشي[3]، ولا نعلم هل ترك العمل على السفينة كريس، والتحق بأوجاق الإنكشارية، وهذا في إطار المبادرة التي قام بها البايلرباي محمد ريس ابن صالح ريس، حيث سمح لكل منها العمل مع الآخر، كما سبق وأن أشرت؟، أم أنه التحق كإنكشاري في فرق البحرية، وترقى لرتبة ريس؟.

مع تراجع شأن الرياس ولا سيما أواخر القرن الثامن عشر ميلادي، كان بوسع الإنكشارية على متن السفن إرغام الرياس على العودة إلى ميناء الجزائر، وكانوا في بعض الأحيان يجبرونه على الاستيلاء على مركب ما، أو مهاجمته، حتى لو اعترض الريس على ذلك الأمر، ومن أهم صلاحيات الأغا، مراقبة السفينة أثناء إبحارها، وخلال رحلتها، وهو يسجل كل التفاصيل، في تقرير ينقله إلى الداي بعد رجوع السفينة إلى الجزائر، وفي حال ارتكاب الريس أي خطأ، فسوف يؤدي لا محالة إلى معاقبته، بالجلد، أو الفصل من العمل، وأحيانا تصل العقوبة حتى الإعدام[4].

---

[1]- هي دفاتر الإنكشارية المحفوظة في مصلحة المخطوطات بالمكتبة الوطنية الجزائرية، وهي عبارة عن دفاتر العلوفات، التي كان ينتقضاها كل منتسب لأوجاق الإنكشارية في أوقات معلومة كل شهريين هجريين، عددها 34 دفترا، كبيرة الحجم نسبيا، تم ترقيمها في بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، عدة مرات يشكل فوضوي، مكتوبة بلغة عثمانية، تتخللها في بعض الأحيان عبارات عربية بالدارجة، وهي تغطي الفترة الممتدة من(1100-1246هـ/1689-1830م). ينظر: أمين محرز، أوجاق...، مرجع سابق، ص-ص 14- 16.

[2]- نفسه، ص 458.

[3]-A.O.M,1MI, B5, Z9.

[4]- شريف الزهار، مصدر سابق، ص، ص 124،125.

- Devoulx, « La marine…, Op.cit, p 405. – de Paradis, Op.cit, p, p 43, 135.

هذا بالنسبة لأطقم السفن البحرية الجزائرية، أما بالنسبة للمؤونة الغذائية فكانت تشمل عادة: البسكويت، والزيت، والتين، واللحوم المجففة حتى لا تتعرض للتلف، والسمن، والمحمصة، والبرغل، وبعض الفواكه، والخضر [1]...الخ، بكميات لا تتجاوز ما يستهلك في مدة معينة، لمدة أربعين يوما تقريبا، أما براميل المياه، فقد كانت تعبأ من طرف العبيد من منبع عذب ، على مقربة من مقر البحرية، على أن العبيد الذين كانوا يملئون تلك البراميل لا يأخذون في الحسبان عامل النظافة، مما يجعل ماء الشرب الذي تتزود به السفن، يفسد بعد بضعة أيام من بداية رحلتها[2].

المبحث الخامس: دور رياس البحر في صد العدوان الأوروبي عن إيالة الجزائر، ودعمهم للدولة العثمانية.

1- دور رياس البحر في صد الحملات الأوروبية عن إيالة الجزائر:

1-1- دورهم في مواجهة العدوان الإسباني (1512- 1541م):

شهد القرن الخامس عشر ميلادي، اختلال في توازن القوى، بين دول جنوب غرب أوروبا، ودول شمال غرب إفريقيا، مما أنهك بلدان المغرب الإسلامي عامة، والمغرب الأوسط خاصة، بحروب خاضتها ضدها دول وممااليك أوروبية، بصفة فردية وجماعية، مدعمة بالكنيسة، التي باركتها، بل ودعمتها بالمال والسلاح، والدعاية.

كان لسقوط غرناطة،آخر معقل للمسلمين بالأندلس سنة898هـ/ 1492م، بيد الإسبانيين، بداية مأساة مسلميها، وقد أنشأت محاكم التفتيش[3]، للضغط عليهم لترك

1- كاثكارت، مصدر سابق، ص 78.

- Venture de paradis, Op.cit, p,p 41,42. – Shaw, Op.cit, 198.

2- علي تابليت، مرجع سابق، ص، ص 314، 315.

3- هي أبرز الجرائم الإرهابية في التاريخ المسيحي، في العصور الوسطى، أنشأت بقرار من الكنيسة، لفرض دينها ورأيها على الآخرين، ومن يخالف ذلك فمصيرهم التعذيب، والتهجير، والقتل، أما المشهد الأكثر دموية في تاريخ محاكم التفتيش، ما قامت به إسبانيا بعد سقوط الأندلس، فقد ارتكبت بحق المسلمين الذين أجبروا على اعتناق المسيحية، جرائم ما زال كثير منها لم يعرف إلى اليوم، وأنّ ما تم كشفه، كفيل بأن تعتبر تلك المحاكم أحد أبشع صور الإرهاب التي عرفها العالم، فقد أجبرت محاكم التفتيش المسلمين في الأندلس، على الاختيار بين التنصر أو الموت،ولم يرغب الأندلسيون بالاندماج في المجتمع المسيحي، وبقوا في معزل عنه يمارسون شعائرهم الإسلامية سراً، وكي لا يتعرضوا لويلات محاكم التفتيش، مارسوا التقية، فاعتنقوا المسيحية ظاهرياً وأخفوا الإسلام،كما قامت محاكم التفتيش أيضا بإصدار أحكاماً ضد المسلمين بإحراقهم بشكل جماعي في ساحات عمومية أمام

ديارهم، فكانت هجراتهم القسرية إلى بلدان شمال إفريقيا، وهي أقرب منطقة إسلامية لهم، ونتيجة التقهقر والفوضى، الذي كانت تعيشه البلدان الإفريقية، مما شجع الإسبانيين، إلى تتبعهم، فنقلوا الحرب إلى بلدان شمال إفريقيا، ومن هنا بدأ الغزو لهذا المجال الجغرافي الاستراتيجي، وانضمت بدورها البرتغال إلى دائرة الصراع حول هذه المنطقة[1]، لتحقيق البلدين أهدافهما الإستراتيجية التي كانا يطمحان إليها،وهو ما أدخل شبه الجزيرة الأيبيرية (الاسبان- البرتغال) في تنافس وصراع، لكن انعقاد مؤتمر " torدسيالس" توردديسيالس[2] (Tordesillas de Conference) في7 جوان 1494م، خفف من حدة التنافس بينهما، حيث قسم فيها

الملأ، حيث بلغ ضحايا هذه المحاكم حتى سنة 1577م، حوالي نصف مليون مسلم، وهو ما يعتبر أكبر حرب إبادة شهدها التاريخ الوسيط.ينظر:

- عبدالله حمادي: **الموريسكيون ومحاكم التفتيش في الأندلس (1492- 1616م)**، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص 40 وما يليها.

- عليم ظهر: **محاكم التفتيش بإسبانيا والبرتقال وفرنسا وغيرها...**، مطبعة أنصار السنة المحمدية، مصر، 1366هـ/1947م، ص 91، وما يليها.

[1]- تمكن البرتغاليون من احتلال المرسى الكبير في 14 أوت من سنة 1415م، وذلك في عهد الملك البرتغالي يوحنا الأول، غير أنه تم تحريره من طرف الزيانيين سنة 1437م، وفي سنة 1471م، احتل البرتغاليين أيضا مدينة وهران، لتحرر سنة 1477م، وكانت محاولة أخرى لاحتلال المرسى الكبير، من طرف البرتغاليين سنة 1501م، إلا أنها باءت بالفشل، لتفسح المجال لمحتل أخرى، وهو الاحتلال الإسباني. لتفاصيل أكثر حول العلاقات الجزائرية البرتغالية خلال الفترة العثمانية. ينظر: عبد القادر فكاير: "العلاقات الجزائرية البرتغالية خلال الفترة العثمانية"، **دراسات**، دورية إلكترونية محكمة، ربع سنوية، السنة5، العدد18، ديسمبر 2012، ص 24 وما يليها.

[2]- نصت هذه المعاهدة على اقتسام المجال المغاربي، بين إسبانيا والبرتغال بمباركة بابوية، واعتبر فيها خط مليلة الحد الفاصل بين المجالين، فمنحت البرتغال حق التوسع على سواحل المغرب الأقصى إلى المحيط الأطلسي،بينما إسبانيا كان لها الحق التوسع،من مليلة إلى طرابلس الغرب، وتم إلحاق هذه المعاهدة، بمعاهدة مكملة سنة 1509م، عرفت= =بمعاهدة "**فيلافرنكا** "، وقد أكدت على توسيع النفوذ الإسباني والبرتغالي في بلاد المغارب. ينظر: دلندة الأرقش، وآخرون: **المغرب العربي الحديث من خلال المصادر**،مركز النشر الجامعي ميدياكوم، تونس، 2003، ص- ص 9-13.

- محمد دراج، مرجع سابق، ص 97.

البابا ألسكندر بورجيا السادس(Alexander VI)[1]، مناطق النفوذ بين إسبانيا والبرتغال، فكان المغرب الأوسط أكبر هدف لمعظم الحملات العسكرية التي قادها أباطرة، وملوك، ورهبان،...الخ.

احتل الإسبانيين، المرسى الكبير سنة 1505م، لأهميته الاقتصادية، وكذا قربه من السواحل الإسبانية، فكان لهم قاعدة عسكرية لشن حملاتهم التوسعية، ليتمكنوا بعدها من احتلال مدينة وهران، وذلك سنة 1509م، وذلك بقيادة الجنرال بيدرو نافارو(Pedro Navarro)[2]، وقبلها قبلت مدينة مسرغين، على توقيع معاهد الاستسلام، وذلك سنة 1507م، نتيجة قلة الإمكانيات العسكرية، أمام قوة الإسبان وتطورها، ولم يكن احتلال المرسى الكبير ومدينة وهران، إلا بداية للاستيلاء على جميع المدن الساحلية، فقد احتل الإسبان بعد ذلك، كلا من بجاية، وعنابة سنة 1510م، وقدمت مدينة الجزائر، الولاء سنة 1511م.

هكذا أصبحت حالة المغرب الإسلامي عامة، والمغرب الأوسط خاصة، تجابه الأحداث الجسام، وبات خطر المد الأيبيري واضحا، لدى سكان المغرب الأوسط، وفهموا أهداف المستعمر القريبة والبعيدة منها، ولم يترددوا في اتخاذ كل الوسائل والسبل، بتنظيم مقاومات شعبية للدفاع عن دينهم ووطنهم، إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة في إبعاد هذا الخطر، ولذلك لجوا إلى الاستنجاد بقوة العثمانيين الناشئة باعتبارهم إخوان في الدين.

في تلك الفترة ذاعت أصداء الإخوة بربروس، في الحوض الغربي للمتوسط، وانتشرت أخبار بطولاتهم في الغزو البحري، فتوجهت إليهم أنظار المجاهدين الجزائريين،

---

[1]- ولد رودريغو دي بورخا سنة 1431، في بلدة بالقرب من بلنسية، أحد مماليك الأرغون(إسبانيا حاليا)، تولى البابوية سنة 1492م، وأطلق عليه اسم ألكسندر السادس، اشتهر بقسوته ضد المسلمين، يستمر في منصب البابوية إلى غاية وفاته سنة 1503م. ينظر: عبد القادر فكاير، الغزو...، مرجع سابق، ص29.

[2]- قائد اسباني، قاد حملة على مدينة وهران سنة 1509م، وتمكن من احتلالها، كما قام بحملة على طرابلس الغرب، وكذلك على بجاية، عزل من منصبه سنة 1511م. ينظر: أحمد توفيق المدني، حرب...، مرجع سابق، ص 145.

وفي مقدمتهم أحمد ابن القاضي[1]، لدعمهم ومشاركتهم في الدفاع عن بلادهم، وتحريها من الاحتلال الاسباني.

لبى كلا من عروج، وخير الدين، طلب الجزائريين، وكانت أولى محاولاتهم، تحرير مدينة بجاية سنة 1512م، تلبية لنداء سكانها[2]، غير أنه بعد حصارها فشلا في استرجاعها، بسب إصابة عروج في ذراعه الأيسر، وفقد الأخوين بربروسا، جزء هام من سفنهما في المعركة، فعادا إلى جربة بتونس، مكان إقامتهما[3].

سنة 1514م، حاول عروج، وخير الدين، تحرير بجاية مرة أخرى، وذلك بعد ما شفي عروج من إصابته، وجدد بناء قوته العسكرية، غير أن هذه الحملة باءت بالفشل مثل سابقتها[4]، وتبين للأخوين أن حصون بجاية، لا تقتحم بسهولة، بل يلزمها قوة أكبر، فتوجهت أنظارهما إلى جيجل أين تمكنا من الاستيلاء على قلعتها وتحريرها من المستعمر الجنوي[5]، في نفس السنة (1514م)، وبفضل هذا الميناء، أصبح للأخوين مرفأ آمنا وقاعدة عسكرية مهمة[1].

---

[1]- هو أبو العباس أحمد ابن القاضي الزواوي، ينتسب إلى قبيلة أولاد غبري بجرجرة، عند احتلال بجاية من طرف الاسبان، استغل ابن القاضي الأوضاع السياسية، وأسس إمارة عرفت باسم أولاد القاضي، أو إمارة كوكو، نسبة لعاصمتها، كانت سنة 1513م، بداية العلاقة بينه وبين الإخوة بربروس، كلفه خير الدين برئاسة الوفد الجزائري إلى السلطان العثماني سليم الثالث سنة 1519م، توفي على الأرجح في طريق العودة إلى الجزائر سنة 1520م. ينظر: - عبد الجليل التميمي،" أول رسالة...، مرجع سابق، ص 116. أيضا: عباد صالح: **الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)**، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2005، ص 34.

[2]- يحي بوعزيز، مرجع سابق،ص 35.

[3]- Haédo, Histoire…, Op.cit, p-p 10-12.

[4]- يرجع البعض سبب الهزيمة، في تضيق الحصار على الأخوين، حيث نفذ ما كان عندهم من البارود، وقد طلب الأخوين من السلطان الحفصي بتونس، محمد بن الحسن، تقديم الدعم لهما، غير أنه خذلهما خوفا على ملكه. ينظر: مجهول: كتاب غزوات...، مصدر سابق، ص51.

[5]- تمتع الجنويون، بمكانة متميزة في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، منذ العصور الوسطى، حيث ربطتها معاهدات واتفاقيات مع بلاد المغرب، مكنتها من ممارسة التجارة البحرية، غير أنه بعد تطلع البرتغاليين إلى السيطرة على الطرق التجارية، وذلك باستيلائهم على مدينة سبتة المغربية سنة 1415م، نجحت في زعزعة استقرار الجنويز في =المنطقة، فلم يجد الجنويون سوى التكاتف والتعاون مع الاسبانيين، لحماية مصالحهم، ومع استمرار إسبانيا في مخططها التوسعي، قام الجنويز، باحتلال جيجل سنة 1513م، وأقاموا بها قلعة لصيد المرجان، وقد بلغ عددهم أنداك نحو 600 فرد. ينظر: إبراهيم سعيود، "القرصنة المتوسطية...، مرجع سابق، ص، ص 154، 155.

أصبحا الإخوة عروج وخير الدين، يمثلان قوة في غرب المتوسط، فما كان أمام سكان مدينة الجزائر، وحاكمهم سالم التومي، سوى اللجوء إليهما لتخليصهم من الحماية الاسبانية، التي كانت تضايقهم، وتشل حركتهم التجارية، وذلك بإنشائهم القلعة المعروفة باسم بنيون دي أرخل(Penon de Argel)[2].

سنة 1516م، استطاع الأخوين تحرير مدينة الجزائر من الاحتلال الإسباني، بعد إعداد خطة محكمة لمواجهة العدو، استطاعوا من خلالها أن يلحقوا بالإسبانيين هزيمة نكراء، قتل فيها بضعة آلاف، وتم أسر حوالي ألفين وسبع مائة منهم، واستشهد حوالي ثلاثمائة من العثمانيين والمغاربة[3]، ثم بسط عروج نفوذه على المدية، ثم واجه أمير تنس أبو عبد الله الزياني، الموالي للإسبان عند واد جر، فهزمه وتعقب أتباعه حتى وادي الشلف، كما ضم مدينة مليانة[4]، وعليه فقد اقتسما الأخوان إدارة البلاد الجزائرية بينهما، فأصبحت الناحية الشرقية، لخير الدين، وعاصمتها دلس، والناحية الغربية لأخيه، عروج[5].

بعد رجوع الأمير الزياني إلى تنس بدعم من الإسبان، شن عروج حملة لاسترجاع المدينة، وأثناء مكوثه هناك، جاءه وفد من تلمسان يشكوه الحالة المزرية في العاصمة الزيانية، نتيجة تجاوزات سلطانها أبو حمو الثالث، الذي استولى على العرش من أبن أخيه أبي زيان الثالث، وسجنه، فطلب عروج من أخيه خير الدين أن يرسل له عبر البحر

---

[1]– خير الدين بربروس، مصدر سابق، ص 107.

[2]– Penon: كلمة إسبانية تعني صخرة عالية، وسبب تسمية الحصن بهذا الاسم ناجم عن كونه بني على قاعدة صخرية، وقد بني هذا الحصن من طرف أحد المهندسين العسكريين وهو مارتينو ودي رنتيرا(Martino de Rentira). ينظر: أمين محرز، أوجاق...، مرجع سابق، ص 50.

[3]– خير الدين بربروس، مصدر سابق، ص 79.

[4]– أحمد توفيق المدني، حرب...، مرجع سابق، ص185.

[5]– مجهول، كتاب غزوات...، مصدر سابق، ص31، سامح التر، مرجع سابق، ص58.

إلى ميناء تنس عسرة مدافع صغيرة بذخيرتها لمواصلة السير برا وذلك احتياطا لأي هجوم إسباني من وهران، وأيضا لاستعمالها في محاصرة تلمسان إن تطلب الأمر ذلك[1].

كان في البداية النصر حليف عروج، الذي دخل تلمسان وأجلس على العرش أبا زيان الثالث، أما أبي حمو الثالث، فقد فر إلى فاس ومن ثمة إلى وهران، أين يوجد حلفائه الإسبان، واجمعوا على طرد الأتراك من الجزائر، في حين كان عروج قد أقام حاميات عسكرية في هنين ووجدة، كما قام بتحصين المدينة تحسبا لأي طارئ من طرف العدو[2]، وفعلا فقد قام أبو حمو بتجهيز جموع من أنصاره، وفرق عسكرية إسبانية، وقام بحصار قلعة بني راشد، أين كانت توجد حامية عسكرية بقيادة إسحاق أخو عروج، وبعد حصار دام ستة أشهر، قبل إسحاق مع جنوده، الانسحاب من تلمسان، إلا انه بمجرد خروجهم، هاجمهم جيش أبي حمو، المدعم من طرف القوات الإسبانية التي أرسلها المركيز دو كومارس(Marquis de Comares)، حيث قتلوا الجميع غدرا[3]، وبعد مواجهات عنيفة بين عروج، وجموع أبي حمو، دامت قرابة ثلاثة أشهر، أسفرت عن استشهاد عروج، ومن معه من الجنود في محاولتهم الفرار ليلا، وذلك سنة 1518م[4].

أدرك خير الدين، بفقدان سنده عروج، ضعف موقفه السياسي في البلاد، وهو محاط من الخارج بالخطر الاسباني الذي كان يسعى إلى الاستحواذ على المغرب الإسلامي، ومن الداخل من المعارضين له[5]، فضلا على انه كانت تنقصه الذخيرة الحربية، ...الخ، وأمام طلب سكان الجزائر من خير الدين البقاء، فاشترط مقابل ذلك الانضمام إلى الدولة العثمانية باعتبارها دولة قوية مهابة، فأرسلوا وفدا باسمهم إلى

---

[1]– نجيب دكاني، مرجع سابق، ص، ص 58، 59. كما أرسل له أيضا، ألف جندي عثماني، وألفي فارس من العناصر المحلية، بقيادة أخيه الأكبر إسحاق، كما انضم إليه حوالي ألف وخمسمائة فارس من الموالين للسلطان أبي زيان الثالث. ينظر: خير الدين بربروس، مصدر سابق، ص، ص 88، 89. أيضا:

– Haedo, Histoire..., Op.cit, p 28.

[2]– سامح ألتر، مرجع سابق، ص، ص 58، 63.

[3]– بن سحنون الراشدي، مصدر سابق، ص 440.

[4]– de Grammont, Op.cit, p 45.

[5]– ينظر مثلا موقف الزعماء المحليين من الوجود العثماني بالجزائر. محمد دراج، مرجع سابق، ص331 وما يليها. أيضا: خير الدين بربروس، مصدر سابق، ص109. حيث يخبرنا خير الدين، عن ثورة ابن أحمد ابن القاضي ضده.

السلطان العثماني سليم الأول، سنة 1519م، وقد تم القبول، ومنح خير الدين، لقب بايلرباي (أي أمير الأمراء)، على أيالة الجزائر، وأمده بجيش قوامه ستة آلاف جندي.

في نفس السنة، أي سنة 1519م، هاجم الجيش الاسباني مدينة الجزائر بقيادة هيقود دومنكا(Hygode de Mancade)، غير أن هذه الحملة فشلت، وقد استطاع خير الدين رد الاسبانيين على أعقابهم، وفي سنة 1529م استطاع الجزائريون أن يحرروا صخرة البنيون، فأمر خير الدين بتدمير معظم أجزائها وإيصالها بالبر، بحيث تشكل رصيف سمي باسمه[1]، وبالتالي تحولت مدينة الجزائر إلى قاعدة قوية مناهضة للأطماع الأوروبية عامة، والاسبانية خاصة.

1-2- حملة شارلكان على مدينة الجزائر سنة 1541م – المنعرج الحاسم-

في أعقاب الانتصارات التي حققها خير الدين، عزم سنة 1533م، التوجه إلى اسطنبول، بأمر من سلطانها سليمان القانوني، لإدارة شؤون البحرية، وقيادة الأسطول العثماني، وقد اختار لإدارة أمور الإيالة الجزائرية نيابة عنه حسن أغا[2]، في هذه الأثناء كان شارل الخامس، عازما على احتلال مدينة الجزائر، والقضاء على النفوذ العثماني بها، ولا سيما بعد نجاحه في غزو تونس، واحتلالها سنة 1535م.

استطاع شارلكان، أن يجمع أكبر قوة عرفها البحر المتوسط، خلال القرن السادس عشر ميلادي، حيث كان تعداد القوات البرية ثلاثة وعشرون ألف وتسعمائة جنديا، أما القوات البحرية، فقدر عدد سفنها بحوالي خمسمائة وستة عشر سفينة[3].

بالرغم من العدة الكبيرة للاسبانيين وحلفائهم، لم يكن حسن أغا(الطوشي) في غفلة من أمره، فهو الأخر قام ببناء أسوار المدينة، وعمل على ترميم ما كان مهدما منها، ونصب على الأبراج المدافع، كما قام بتوزيع الأسلحة والذخيرة على السكان[1].

---

[1]- أحمد توفيق المدني، حرب...، مرجع سابق، ص 218.

[2]- خير الدين بربروس، مصدر سابق، ص-ص 159- 164. حسن أغا، من مواليد سردينيا، وقع في أسر خير الدين، في إحدى حملاته البحرية، وبسرعة كبيرة نال ثقته، فاعتبره مثل ولده، تقلد مناصب عديدة في القيادة العسكرية البحرية، عينه خير دينا خلفا له في إدارة إيالة الجزائر عندما استدعاه السلطان سليمان القانوني لقيادة الأسطول العثماني. ينظر: كورين شوفاليه، مرجع سابق، ص، ص 86، 87.

[3]- خير الدين بربروس، مصدر سابق، ص 198. سامح التر، مرجع سابق، ص157.

لم تكن موازين القوى متكافئة بين الطرفين من حيث العدة والعدد، ولكن أمام بسالة، وصمود حسن أغا، ومن معه من المجاهدين الجزائريين، والعثمانيين، أبوا إلا أن يتحقق النصر، فدار قتال عنيف، حيث كاد شارلكان أن يقع في الأسر،هذا الأخير الذي قاد الحملة بنفسه، فعاد إلى أوروبا مكسور الخاطر، ومعه ما تبقى من جيشه يجرون أذيال الهزيمة[2]، وتيقن ملوك اسبانيا أن وضعا جديدا، قد حل بغرب المتوسط عامة، وإيالة الجزائر خاصة.

كان لانهزام الإسبانيين، في مدينة الجزائر صدى كبيرا، على المستوى المحلي، والدولي على حد سواء، فأكسب هذا النصر إيالة الجزائر، شهرة واسعة في البحر المتوسط، فأصبحت مهابة حتى من أعظم الدول، ومن وقتها وهي تسمى الجزائر المحروسة، كما أكد هذا النصر دوليا، تفوق القوة العسكرية العثمانية، وتقويض القوة العسكرية الاسبانية، هذه الأخيرة التي سعت إلى مد نفوذها في البحر الأبيض المتوسط، وكادوا أن يجعلوا منه، بحيرة إسبانية لا يشاركهم فيها أحد.

لقد شهد القرن السادس عشر ميلادي تكالبا شرسا للقوة الاسبانية، على مدينة الجزائر[3]، أملا في احتلالها غير انه بفضل صمود وحنكة القوة العسكرية، لا سيما القوة البحرية منها، حالت دون تحقيق أهدافهم المسطرة.

---

[1]- أحمد توفيق المدني، حرب...، مرجع سابق، ص، ص 283، 284.

[2]- ياسين حكمت: "الغزو الأسباني للجزائر في القرن السادس عاشر: أسبابه، مراحله، نتائجه"، **مجلة الأصالة**، العدد 14-15، الجزائر، 1973، ص- ص 249- 251. - محمد دراج، مرجع سابق، ص- ص 312- 318.

[3]- رغم النكبة التي عرفتها إسبانيا سنة 1541م، إلا أن هذا لم يحد من عزيمتهم في احتلال مدينة الجزائر، فبعد مرور ربع قرن على هزيمتهم أمام جيش حسن أغا، أقنع أحد المغامرين وهو خوان فاسكون بريغانتين(Juan Gascon Brigantine)، الملك فيليب الثاني(Philipe2) (وهو ابن شارلكان)، سنة975هـ/1567م، بأنه يستطيع احتلال مدينة الجزائر وبسفينتين فقط، وعندما رأى الملك أن هذا لا يكلف كثير فبارك الفكرة غير أن مصير خوان، كان الموت شنقا بمجرد وصوله إلى المدينة، وذلك لفطنة حراس المرسى. ينظر: - عبد الحميد البطريق، عبد العزيز نوار: **التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا**، دار النهضة العربية، لبنان،د.ت، ص 119. - أحمد توفيق المدني، حرب...، مرجع سابق، ص، ص 262، 263. - وليام سبنسر، مرجع سابق، ص، ص 178، 179.

لم ينته الصراع خلال القرن السادس عشر ميلادي، بل امتد بين الطرفين، إلى القرنين السابع والثامن عشر ميلاديين، حيث شنت إسبانيا حملات كان أعنفها حملة الكونت الايرلندي الأصل الكسندر أوريلي(Alexander O’Reilly) سنة1189هـ/ 1775م، والتي تعتبر ثاني أكبر حملة من حيث تعداد السفن، بعد حملة شارلكان سنة 1541م، حيث قرر شارل الثالث[1]، شن حملة عسكرية على مدينة الجزائر، عله أن يحقق ما أخفق فيه أسلافه، في القضاء على الإيالة، فأعد شارل الثالث لهذه الحملة حوالي 344سفينة، نقل على متنها حوالي 22600جندي، منهم المشاة، والفرسان،...الخ، وحوالي 44 سفينة حربية[2].

أما عن إيالة الجزائر، فلما علم الداي محمد عثمان باشا(1766- 1791م) بالأمر، أصدر قرارات استعدادا للحرب، فأرسل أوامره للبايات الثلاثة دعما له لصد الحملة، كما قام بتعزيز دفاعات المدينة، ولا سيما بعد الحملة الدانمركية الفاشلة عام 1770م[3]،فبفضل بسالة وحنكة الجيشين البري والبحري، استطاع الجزائريون التغلب والنصر على ملك إسبانيا شارل الثالث، وقائد الحملة الكونت أوريلي، الذي أوهم ملكه أن النصر سيكون سهلا جدا؟.

1-3- دور الرياس في صد الحملات الأوروبية:

إضافة إلى الحملات الاسبانية على إيالة الجزائر، نتيجة العداء بين البلدين، فقد نتج عن النشاط المتزايد للبحرية الجزائرية، توتر العلاقات مع بعض الدول الأوروبية أيضا، والتي انتهت بتنظيم هجمات على سواحل إيالة الجزائر، فقد عرفت حملات انجليزية منها حملة روبير مانسيل(Robert Mansel) سنة 1620، وفي سنة 1654م،

---

[1]- هو ابن فليب الخامس، ولد بمدريد سنة 1716م،تولى حكم إسبانيا من1759 إلى 1788م، ينظر: - عبد القادر فكاير،الغزو...،مرجع سابق، ص 84.

[2]- Major Dalrymple: "Expedition D’oreilly en 1775", in ,**R.A**, VOL5, 1861, p, p 33, 34.

[3]- خير الدين سعيدي: " حملة أوريلي على مدينة الجزائر من خلال مخطوط "الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة"، أفاق الثقافة والتراث، سبتمبر 2015، ص- ص 185- 187. - شريف الزهار، مصدر سابق، ص 25.

شنت انجلترا حملة أخرى على مدينة الجزائر بقيادة بليك روبر[1]، وقد عرفت مدينة الجزائر حملات متكررة من طرف إنجلترا، أشرسها حملة اللورد إيكسموث سنة 1816م، فبعد مؤتمر فيينا[2]، كلف هذا الأخير، بالذهاب إلى الدول المغاربية، ليطلب منها تحرير العبيد، إلا أنّ الإيالة رفضت طلبه هذا، فهدد بحرق المدينة، وفي يوم 26 من نفس السنة، عاد الأميرال إلى الجزائر، وبجانبه العمارة[3] الهولندية[4]، ورغم تهيأ الإيالة لصد هذا الهجوم، إلا أنها فشلت في صده، فألحق الأسطول الإنجليزي في قصفه للمدينة خسائر فادحة[5]، وأجبرت الداي عمر باشا(1815-1817م)،على توقيع معاهدة مذلة، إذ نصت على تحرير الأرقاء، وإلغاء نظام الرق، ودفع تعويضات الحرب التي قدرت بخمسمائة آلف، وتقديم الاعتذار[6].

أما عن علاقة الولايات المتحدة الأمريكية، بإيالة الجزائر، فهي تعود إلى معاهدة 5 سبتمبر 1795م[7]، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية، كانت تماطل في تنفيذ هذه

1- جون وولف، مرجع سابق، ص 307.

2- انعقد هذا المؤتمر سنة 1814م، أثير فيه موضوع القرصنة في شمال إفريقيا، وذلك انطلاقا من فكرة سيدني سميث، الذي اقترح على المؤتمرين ضرورة قيام أوربا بعمل جماعي ضد البحرية المغاربية، ووضع حد للقرصنة التي تمارسها هذه الدول،انتهت أشغال المؤتمر بتحرير محضر في 9 جوان 1815، طرحت من خلاله مشكلة دول المغرب العربي عامة، والجزائر خاصة، التي بات أمرها بالغ الأهمية يتوجب تنفيذه في أقرب وقت، وتحريم استرقاق المسحيين في دول شمال إفريقيا، وبالتالي ادعت الدول الأوروبية لنفسها حق حماية الأرقاء من"القرصنة". ينظر: - زكية زهرة: **التنافس الفرنسي الانجليزي على الجزائر وموقف الباب العالي منه (1792- 1830)**رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، 1986- 1987، ص، ص 95، 96. أيضا:

-Edgard Le Marchand: **L'Europe et la conquête d'Alger d'après des documents originaux tirés des archives de l'État**, Paris, 1913, p22.

3- العمارة: تعني الأسطول الكبير.

4- سنة 1815، كانت هولندا قد بادرت إلى تجديد معاهداتها مع الجزائر، إلا أن الداي عمر باشا رفض طلبها، قبل أن تدفع هذه الأخيرة الإتاوات. ينظر: وليام شالر، مصدر سابق، ص 150.

5- ينظر: عبد الجليل التميمي، بحوث...، مرجع سابق، ص 55، وما يليها.

6- وليام شالر، مصدر سابق، ص 307.

7- احتوت هذه المعاهدة على 22 مادة، من بين موادها أن تدفع الولايا ت المتحدة الأمريكية، إتاوة سنوية تقدر بحوالي مليون دولار. أنظر: صالح عباد، مرجع سابق، ص 217.

المعاهدة، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين، وبعد مؤتمر فيينا، استغلت أمريكا الوضع، ورفضت دفع الإتاوة، فأرسلت أسطولا إلى حوض البحر المتوسط سنة 1815م، لخيار الإيالة بين أمرين: إما الصلح، أو ضمان تجارة بلدها من جميع أنواع القرصنة[1].

وفيما يخص الهجمات الفرنسية، التي تعرضت لها إيالة الجزائر، فقد شنت فرنسا سنة 1664م، حملة بقيادة الدوق دي بوفور[2](Duc de Beaufort)،وحملتين على التوالي سنة 1682- 1683م، بقيادة دوكين[3]، ولكن كل هذه الهجمات باءت بالفشل ليقظة البحرية الجزائرية، واستعدادات السكان لها، إلا أن الإيالة فشلت في صد الحملة الفرنسية الأخيرة سنة 1830م[4]، والتي أدت إلى إنهاء عهد، وبداية عهد جديد، مؤسس لاستعمار فرنسي مدمر، دام أكثر من 132 سنة.

---

[1]- يقول وليام شالر، أن الجزائر قبلت بشروط الولايات المتحدة، ووافقوا عليها، بدون نقاش تقريبا.ينظر: مصدر سابق، ص 146.أيضا: شريف الزهار، مصدر سابق، ص 118.

[2]- قرر لويس14(Louis14)، شن حملة بحرية على إيالة الجزائر، وتحديدا مدينة جيجل لاعتبارات اقتصادية، كتوفر المدينة على الخشاب، والشمع،...الخ، وأخرى عسكرية، لبعد مدينة جيجل عن مركز السلطة مدينة الجزائر، وكذلك لقلة عدد الحامية العسكرية هناك، فجهز لويس14، أسطول مكون من 83 سفينة، على متنها حوالي 5000محارب، بقيادة الدوق دي بوفور، ونظرا لعدم تكافؤ القوى بين الطرفين، تم احتلال مدينة جيل بعد مقاومة شرسة دامت حوالي أسبوعا كاملا، ولكن وبمجرد وصول الخبر إلى حاكم الإيالة أغا شعبان(1661-1665م)، أرسل سريعا قوات عسكرية، تمكنت من إلحاق خسائر جسيمة بالقوات الفرنسية، وتحرير المدينة. ينظر: - جمال قنان: **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500- 1830)**، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 1987، ص: 89،92،93.- توفيق المدني، مرجع سابق، ص، ص 396، 397.

[3]- حول الحملتين ينظر: الصفحات اللاحقة.

[4]- لتفاصيل أكثر حول الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830م، ينظر: - بن يوسف تلمساني: **الاحتلال والتوسع الفرنسي**، ج1، قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2021، ص 15 وما يليها.- الغالي غربي، وآخرون: **العدوان الفرنسي على الجزائر – الخلفيات والأبعاد-**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص63 وما يليها. - فتيحة صحراوي، مرجع سابق، ص 186 وما يليها.

1-4- دور الرياس في مواجهة الحصار (1827- 1830م):

ساهم الرياس - أثناء فترة الحصار الفرنسي- في مواجهة الحصار الذي فرضه كولي(collet) على الجزائر بدء من 16جوان 1827م[1]، بهدف قطع التموين عن الجزائر، إلا أن المحاولة باءت بالفشل، لأن الحصار لم يستطع القضاء على النشاط البحري، بحيث استطاع الرياس الجزائريون خرقه وتحقيق بعض الأهداف ، حيث نجا من قبضتهم الريس علي الفلوجي، أثناء رحلته من الجزائر إلى عنابة[2]، وفي 15 ربيع الأول 1243هـ الموافق لـ 7 أكتوبر 1828م، قامت السفن الفرنسية بمطاردة الريس علي، الذي خرج إلى عرض البحر، وحاصرته في وهران[3].

إلا أن هذا لم يحد من عزيمة البحارة الجزائريين، فقد استطاع الريس علي المنور، أن يستولي على سفينة فرنسية، قادها إلى حلق الوادي بتونس، وهذا ما أكده الحاج عمار المركانتي[4] ، في رسالته إلى أغا العرب إبراهيم بتاريخ 23 محرم 1243هـ الموافق لـ 17 أوت 1827م[5]، وفي رسالة من محمود بن أمين السكة وكيل الجزائر في بتونس، إلى الداي حسين، أكد له يستشيره في بيع الغنيمة الفرنسية، التي استولى عليها بحارة جزائريون، وقادوها إلى تونس، وهي سفينة محملة بالزيت يقول صاحب الرسالة: "... أسعدكم الرحمن وأدام لكم الجود والفضل والإحسان هو أنه أذنتونا فيه ببيوع الغنيمة الفرنسية الموسوقة زيتا، ندللوا على المركب والزيت جميعا، والحال يا سيدي، ترانا دللنا على الزيت ثلاثة أيام، واليوم الثالث اجتمعوا تجار المسلمين والنصارى عندنا في المخزن، ووقف السوم على تاجر رومي جنويز اسمه " جومين"...[6].

---

[1]- سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**، ط خ، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 25.

[2]- ينظر: و، م، و، ج، ح، ر، ع، **المجموعة 1642، وثيقة رقم 10.**

[3]- ينظر: و، م، و، ج، ح، ر، ع، **المجموعة 1903، وثيقة رقم 58.**

[4]- تعني المسؤول عن الأمور التجارية.

[5]- ينظر: و، م، و، ج، ح، ر، ع، **المجموعة 1642، وثيقة رقم 10.**

[6]- و، م، و، ج، ح، ر، ع، **المجموعة 3205، الملف الثالث، وثيقة رقم 8.**

كما استولى الرايس علي البوزريعي بتاريخ 20صفر 1244هـ الموافق لـ 2 سبتمبر 1828م، على سفينتين فرنسيتين محملتين بالبضائع، وأرسلها إلى الجزائر[1]، واستولى أيضا محمد رايس على سفينتين فرنسيتين محملتين بالملح، والشعير، والقمح، وبنادق، وسيوف، ومدفع صغير، وبارود، وقادها إلى سكيكدة، وهذا ما أكده في رسالته إلى الداي حسين بتاريخ 3 ربيع الأول 1244هـ الموافق لـ 14 سبتمبر 1828م[2].

اصطدمت السفن الفرنسية المحاصرة للسواحل الجزائرية، بسفن هذه الأخيرة، في معركة تضاربت الآراء في تحديد نتيجة هذا الاصطدام، يقول أحمد الجزائري: "...وكان أهل الجزائر حاضرين تلك الوقعة يستغيثون بالله...، فقاتلوا قتالا شديدا، فكانت الهزيمة على العدو، وركن إلى الفرار..."[3]، ويذكر أبو القاسم سعد الله، أن المعركة بين الأسطولين دامت حوالي أربع ساعات، ولم تسفر عن نتيجة لكل من الطرفين[4]، وأكد الداي حسين انتصاره على الفرنسيين، في رسالته إلى سليم ثابت أفندي وكيل الجزائر لدى الباب العالي[5]، ووصل خبر الانتصار إلى مصر حيث يوجد مصطفى قبطان قائد السفينة مفتاح الجهاد المحاصرة في الإسكندرية، وهذا ما نقله هذا القبطان إلى الداي، يخبره فيها بفرحهم، بتحقيق هذا الانتصار[6].

أما بفايفر فيشيد بجهود الفرنسيين، وشجاعتهم وصمودهم أمام السفن الجزائرية التي باغتتهم، يقول ورغم فرار السفن الفرنسية أولا، إلا أنه لم يعتبر هذا انهزاما، وإنما يقول بأن السفن الجزائرية لم تستطع إغراق، ولو سفينة واحدة فرنسية، وهذا ما أغضب الداي حسين[7]، يقول بفايفر: "...أمر جواسيسه بأن يشيعوا بين الناس أن الفرنسيين قد

---

[1]- ينظر: و، م، و، ج، ح، ر، ع، **المجموعة 3190، الملف الأول، وثيقة رقم 277.**

[2]- **نفسه، وثيقة رقم 174.**

[3]- أحمد أفندي: **كيف دخل الفرنسيون الجزائر**، تقديم: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1962، ص 23.

[4]- سعد الله، محاضرات...، مرجع سابق، ص 27.

[5]- **و، م، و، ج، ح، ر، ع، المجموعة 3190، الملف الأول، وثيقة رقم 259.**

[6]- **و، م، و، ج، ح، ر، ع، المجموعة 3190، الملف الأول، وثيقة رقم 253.**

[7]- سيمون بفايفر: **مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر**، تقديم وتعريب: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص- ص 39- 42.

هزموا تماما، وأن الفضل في نجاتهم يعود إلى شهامة الجزائريين وتسامحهم..."[1]، إذن فرار السفن الفرنسية أولا، يعني عجزها من التصدي للسفن الجزائرية التي صمدت ببسالة، وما نقله لنا بفايفر لا دليل على حقده للداي، وإنصافه ووقوفه إلى جانب بني جلدته النصارى؟.

2- مساهمة رياس البحر الجزائريين في دعم الأسطول العثماني:

تولت الدولة العثمانية لواء الجهاد الإسلامي، باعتبارها حاملة لراية الخلافة الإسلامية، فما لبث أن ينتصف القرن السادس عشر ميلادي حتى كانت أوروبا الشرقية لهذه الدولة (الدولة العثمانية)، وأصبح البحر الأبيض المتوسط بحرية إسلامية، وحقق العثمانيون أمال الفتح التي كانت حلم المسلمين الأوائل، فوصلوا إلى ذروة التفوق، ثم ما لبثت أن ضعفت، فتكالبت عليها الدول الأوروبية، وشغل أذهان ساسة هذه الدول التفكير في مصير هذه الدولة، ووراثة أملاكها، وسواء تعلق الأمر بتفوق الدولة العثمانية، أو ضعفها، فقد كانت تلجأ إلى طلب المساعدة من إيالاتها، ومن هنا نشيد بالدور الريادي لرياس البحر الجزائريين، في دعم الأسطول العثماني في عصره الذهبي، وحين تراجع عن ذلك.

كان البحر الأبيض المتوسط، الشرقي والغربي منه، في مطلع القرن السادس عشر ميلادي، حلبة صراع بين الدول الأوروبية، والدولة العثمانية، وقد استطاعت هذه الأخيرة أن تقوي نفوذها في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، خاصة بعد التحاق الجزائر بالباب العالي سنة 1519م، على يد خير الدين بربروس، كما سبق وأن أشرت إلى ذلك، وتمكن هذا الأخير، بفضل جهوده وحنكته، من أن يحظى بثقة السلطان سليمان القانوني، الذي اختاره سنة 1533م لقيادة الأسطول الهمايوني، فقام ببناء دار لصناعة السفن الحربية[2]، وبعد مساعي المؤسسة البحرية، والدور الريادي لرياسها، في توحيد دائرة سلطة البلاد من الناحيتين الشرقية والغربية، والعمل على وحدة صفوف أهاليها، وذلك بالعمل على تقويض، والحد من مد النفوذ الاسباني، بدأ تطلع المؤسسة البحرية إلى خوض غمار

---

[1]- نفسه، ص 42.

[2]- Haédo, Histoire…, Op.cit, p 278.

المجال الدولي، فكان عملها مزدوجا: في الدفاع عن الإيالة، وحماية حدودها، ومن جهة أخرى دعم الدولة العثمانية في فتوحاتها وحروبها ضد الدول الأوروبية، ومن هنا فقد حققت البحرية الجزائرية ما يلي:

2-1- تحرير تونس من الاحتلال الاسباني:

نتيجة الانتصارات التي حققتها البحرية الجزائرية، تحت قيادة خير الدين، ولا سيما بعد تحريره قلعة البنيون سنة 1529م، مما أثار اهتمام السلطان العثماني سليمان القانوني، بشجاعته وحنكته، الأمر الذي أدى إلى استدعائه لقيادة الأسطول، وقد لبى خير الدين النداء تاركا حسن أغا نائبا له كما سبق وأشرت إلى ذلك، شرع خير الدين عند وصوله إلى اسطنبول، في بناء سفن جديدة لدعم الأسطول العثماني.

إن أول ما فكر به خير الدين، هو بسط نفوذه على تونس، لما تكتسبه هذه الأخيرة في تأمين للمواصلات بين الضفتين الشرقية والغربية للبحر المتوسط، ولما لها من أهمية في توطيد الحكم العثماني في الجزائر، بل وفي كل شمال إفريقيا، ونتيجة الاضطرابات التي كانت تعيشها تونس، بسبب تطاحن أمرائها على السلطة[1]، وخوفا من الاحتلال الاسباني لها، بعدما كانت إسبانيا تطمح لبسط نفوذها على كامل البحر الأبيض المتوسط، توجه خير الدين باشا سنة 1534م إلى تونس، يقود أسطولا من 84 سفينة[2]تحمل نحو8000 من الجنود والبحارة، ولقد عرج على عنابة حيث قام بضم قسم من القوات العسكرية لإيالة الجزائر[3]، توجه خير الدين إلى بنزرت، ومنها إلى حلق الوادي، ودون مقاومة تذكر، أخضع خير الدين العاصمة تونس ونواحيها للحكم العثماني،

---

[1]- ينظر: ابن أبي دينار: **المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس**، تحقيق وتعليق: محمد شمام، المكتبة العريقة، تونس، 1967، ص- ص 160- 163. أيضا: - أحمد ابن أبي الضياف: **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ج1، تحقيق لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1963، ص، ص 242، 243.

[2]- مجهول، كتاب غزوات...، مصدر سابق، ص 90.

[3]- أمين محرز، أوجاق...، مرجع سابق، ص68.

أين اضطر سلطانها مولاي الحسن على الفرار منها، والاستنجاد بالإمبراطور شارلكان، لإعادة ملكه الضائع[1].

إن هذا النصر، الذي حققه خير الدين، ومن ورائه الدولة العثمانية، اعتبره شارلكان تهديدا لطموح إمبراطوريته، ولم يجد أمامه سوى أن يلبي طلب السلطان الحفصي المخلوع في إعادة تونس تحت حكمه من جديد، وإعلان الولاء لإسبانيا، فشرع عندئذ في إعداد حملة صليبية سنة 1535م، حيث خرج بنفسه على رأس هذه الحملة، وأسند قيادة الأسطول المكون من 500 سفينة إلى الأميرال الجنوي أندريا دريا[2]، وبالرغم من الترتيبات الدفاعية التي قام بها خير الدين لمواجهة أخطار الحملة، إلا أن المعركة حسمت لصالح الإسبانيين، أين اضطر خير الدين وجيشه الانسحاب إلى مدينة عنابة[3]، ومن ثم واصل طريقة إلى مدينة الجزائر[4].

2-2- معركة بريفيزا (1538م):

نتيجة للانتصارات التي حققها خير الدين باشا،ضد ايطاليا، التي كانت تابعة لشارل الخامس، حيث بلغ خير الدين سنة 1536م، بأسطوله سواحل إيطاليا، فتمكن من اقتحام أسوار مدينة كاستيو(Kastello)، في منطقة كالاباريا(Calabre)، لقد أثارت تحركات الأسطول العثماني الإسلامي، مخاوف المسحيين من فقدان مواقعهم في شرق البحر المتوسط، ونتيجة ذلك فقد شكلوا سنة 1538م، حلف مسيحي في روما، لصد الخطر العثماني[5].

---

[1]- خير الدين بربروس، مصدر سابق، ص، ص 171، 172.

[2]- محمد دراج، مرجع سابق، ص 288.

[3]- ما إن غادر خير الدين مدينة عنابة، حتى احتلها جند شارلكان، بعد مقاومة ضعيفة من طرف الحامية العثمانية المرابطة هناك، والبالغ عددها 230 جنديا، ووضعوا حامية إسبانية من 800جندي، غير أنه نتيجة فرض حصار على الحامية الاسبانية، ومنع وصول المؤن إليها، اضطرها إلى الانسحاب من المدينة خريف عام 1540م. ينظر:
- de Grammont, Histoire…, Op.cit, p54.

[4]-محمد دراج، مرجع سابق، ص 291. بعدها عاد خير الدين باشا مرة ثانية إلى اسطنبول سنة 1535م، وترك حسن أغا ليستخلفه مجددا على إيالة الجزائر.

[5]- نعيمة بوحمشوش، مرجع سابق، ص 143.

كان الصدام بين الطرفين، سنة 1538م، في مدينة بريفيزا (Preveza)، أين حسمت المعركة لصالح الطرف العثماني الإسلامي، فشرع البنادقة في مفاوضات مع الدولة العثمانية لعقد الصلح، وقد طالت فترة المفاوضات نتيجة تشدد العثمانيين، وأمام جهود فرنسا لصالح البنادقة، توجت العلاقات بين الدولة العثمانية والبندقية، بعقد صلح سنة 1840م[1].

2-3- دعم البحرية الجزائرية لفرنسا:

نتيجة الصراع بين الملك الاسباني شارل الخامس، وملك فرنسا فرنسوا الأول، اضطر هذا الأخير، إلى عقد علاقات صداقة، مع السلطان العثماني سليمان القانوني، باعتبار أن الدولة العثمانية أصبحت تشكل قوة في البحر المتوسط، وقد نتج عن هذا التقارب توقيع معاهدة سنة 1535م، والتي تحصلت من خلالها فرنسا على امتيازات اقتصادية، ودينية،...الخ، في الإيالات التابعة للدولة العثمانية، وأيضا التعاون العسكري بين البلدين.

في سنة 1543م، استنجدت فرنسا، بالدولة العثمانية، لدعمها في حربها ضد إسبانيا، وذلك لحماية سواحلها من خطرهم، ولم يجد السلطان العثماني سوى بيلرباي الجزائر خير الدين، لتكليفه بهاته المهمة، وذلك لمعرفته للسواحل الأوروبية، نتيجة تردده عليها مرارا، وفي 12 محرم 950هـ/17أفريل 1543م، خرج القبودان خير الدين، بحوالي 110 سفينة من نوع شيني[2]، وعدد من السفن الأخرى، وصل إلى مرسيليا في 20 جويلية 1543م، أين استقبل بحفاوة كبيرة، بناء على تعليمات الملك الفرنسي[3].

بعد التنسيق بين قوات أسطول خير الدين، وأسطول القوات الفرنسية، التي كانت تحت قيادة الكونت دونجين(Comte d’Enghien)، تقرر مهاجمة مدينة نيس التي كانت

---

[1]- فقدت البندقية بموجب هده الاتفاقية بعض المناطق والجزر التي كانت تابعة لها لصالح العثمانيين، كما أجبرت على دفع 300000 دوقة كتعويضات للحرب، وفي المقابل منحهم العثمانيون بعض الامتيازات التجارية، وهكذا حظي البنادقة بثلاثين سنة من السلم بشروط. ينظر: المنور مروش، القرصنة...، مرجع سابق، ص 98.

[2]- نوع من السفن، سبق شرحه.

[3]- لتفاصيل أكثر حول الموضوع. ينظر: نعيمة بوحمشوش، ص 155 وما يليها.

تابعة لأملاك الدوق دي سافوا(Duc de Savoie)[1]، وبعد فرض حصار عليها لمدة خمسة أيام، ونظرا للمقاومة التي أبداها سكانها، اضطر خير الدين إلى قصفها، فوافق سكانها على تسليم المدينة، وذلك في 22 أوت 1543م[2].

يبدو أن خير الدين لم يكن مطمئنا من بقائه في ميناء مدينة نيس، فقد أمر صالح ريس الذي كان مشاركا معه، بسحب المدافع التي بقيت حول نيس، وجمع الأسطول وتوجه به إلى طولون، بعد موافقة الملك الفرنسي،وأمر سكانه بإخلاء المكان له ولرجاله[3].

2-4- المساهمة في تحرير طرابلس الغرب سنة 1551م:

إن تسليم شارلكان، طرابلس، لفرسان القديس يوحنا، جعل السلطان العثماني يصمم على تحريرها وضمها إلى الخلافة العثمانية، وقد كان الانتصار الذي حققته إيالة الجزائر على إسبانيا سنة 1541م، دافعا واطمئنان من الدولة العثمانية، على أن الجزائر أصبحت القاعدة الحصينة، واليد الضاربة لها في البحر الأبيض المتوسط.

كان لدرغوت باشا[4]، دورا رياديا في بلورة الأحداث المغاربية، فبفضل حنكته وقوة شخصيته، وخبرته البحرية، استطاع أن يكون مسؤولا على مجموعة من السفن، أصبح

---

[1]- هو أمير مقاطعة بييمونت (Piemonte) بإيطاليا، والذي كان حليفا لشارلكان، في حين كان ملك فرنسا يدعي أن مدينة نيس ملك أجداده، وينبغي أن تعود إلى ملكه.

[2]- نعيمة بوحمشوش، مرجع سابق، ص، ص 160، 163. - محمد فريد بك المحامي: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، ترجمة: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1981، ص237.

[3]- وافق خير الدين البقاء في طولون، على أن يضمن له الملك الفرنسي التموين الكافي لجيشه، غير أن الاتفاق لم يدم طويلا، ففي ربيع سنة 1544م، غادر خير الدين طولون عائدا إلى اسطنبول، فمنهم من يرى أن الملك الفرنسي، رفض تزويد خير الدين، بفرق عسكرية من أجل دحر الاسبان بتونس، ومن جهة أخرى رأي البعض، أن قرار فرنسوا الأول في إبقاء أسطول خير الدين على أراضيه، يشكل عبئا ثقيلا على خزينة دولته، ولذلك رأى من الأفضل عقد السلم مع إسبانيا. ينظر: نعيمة بوحمشوش، مرجع سابق، ص 155، وما يليها.

-**Ursu (J): La politique orientale de François 1er 1515-1547**, Honore, Paris , 1908, p-p 148-152.

- Haédo, Histoire…, Op.cit, p224.

[4]- ولد درغوت، بجزيرة رودس، لازم خير الدين بربروس منذ صغره، حتى أصبح من المقربين إليه، ما سمح له ذلك بتقلد مناصب عسكرية، وسياسية مهمة، تولى حكم إيالة طرابلس الغرب، سنة 1553م، بعد عزل من سبقه وهو مراد أغا، وبقي واليا لطرابلس إلى غاية وفاته سنة 1565م. ينظر: جون وولف، مرجع سابق، ص65. حوله ينظر أيضا: - راسم رشدي: **طرابلس الغرب في الماضي والحاضر**، ط2، دار النيل للطباعة، القاهرة، 1953، ص، ص92، 93.

يغزوا بها السواحل الاسبانية والبرتغالية، متخذا من ميناء جزيرة جربة قاعدة له، غير أن هذا الميناء أصبح لا يلبي احتياجاته، فوجه أنظاره إلى مدينة المهدية بطرابلس، التي كانت محتلة من طرف إسبانيا منذ سنة 1510م، والتي استطاع درغوث أن يحررها في فيفري من سنة 1550م، غير أن شارل الخامس، طلب من أندريا دوريا أن يستعيدها، ففرض هذا الأخير حصارا عليها، واستطاع احتلالها مرة أخرى في سبتمبر من نفس السنة، وأجبر درغوث باشا غلى اللجوء من جديد إلى جربة، أين تبعه أندريا وجنوده إلى هناك وفرضوا عليه حصارا شديدا، بالتواطؤ مع حليفهم أمير تونس، غير أنه بفضل حنكته وشجاعته استطاع أن يفلت من الحصار المفروض عليه[1].

لقد أقنع درغوث باشا، السلطان العثماني أن استيلاء إسبانيا على وهران، وبجاية بإيالة الجزائر، وعلى تونس، وسيطرة الفرسان القديس يوحنا على طرابلس ومالطة، سيحولان بلدان شمال إفريقيا إلى دول مسيحية[2]، فجهز سليمان القانوني أسطولا بحريا متكون من 192 سفينة حربية مختلفة الأحجام، بقيادة سنان باشا، وبمساعدة درغوث باشا، وانضم إليهم صالح ريس أميرال الجزائر[3]، وقد حاول الأسطول العثماني فتح مالطا، أثناء سيره نحو طرابلس، إلا أن التحصينات الجيدة للمدينة، حالت دون ذلك.

واصل الجيش العثماني سيره إلى مدينة طرابلس، حيث تمكن عند وصوله من ضرب أسوارها،وبعد حصار دام عدة أيام، وتأكد سقوط المدينة، تدخل السفير الفرنسي لدى سنان باشا، وطلب منه السماح لفرسان القديس يوحنا إجلاء مدينة طرابلس، فقبل

كذلك: - الطاهر أحمد الزاوي: **ولاية طرابلس من بداية الفتح العربي إلى نهاية العهد العثماني**، ط1، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت، السيد محمد الرماح بشينة، ليبيا، 1390هـ/1970م، ص- ص 156- 158. - بن أشنهو، مرجع سابق، ص 153.

[1]- كوستانزيو برنيا: **طرابلس من 1510 إلى 1850**، تعريب: خليفة محمد التليسي، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 1394هـ/1985م، ص35.

[2]- نفسه، ص 40. غير أنه هناك مزاعم تنظر إلى هذا الإقناع من طرف درغوث باشا للسلطان العثماني ويزعمون على أن الوجود العثماني بشمال إفريقيا هو احتلال، ويبررون ذلك بعدم تولية حكام من العنصر المحلي؟ غير أنه ما يمكن أن نقف عنده أنه جمعتنا ديانة واحدة وهو الدين الإسلامي، ولا مجال بين المقارنة إذا كان الوجود العثماني احتلالا، وبين الاحتلال الأجنبي؟.

[3]- نجيب دكاني، مرجع سابق، ص 112.

سنان باشا العرض حفاظا على العلاقات الحسنة مع فرنسا، كذلك لتفادي خسائر أخرى في صفوف جنده[1]، لتصبح منذ سنة 1551م، طرابلس الغرب إيالة عثمانية، ونصب مراد أغا[2] حاكما عليها.

2-5- معركة ليبانت سنة 1571م.

استطاعت الدولة العثمانية، فرض سيطرتها على الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، بفضل الله تعالى، وجهود بحارتها الأكفاء أمثال: خير الدين بربروس، ودرغوث باشا، وصالح ريس، وعلج علي[3]،...الخ، كما أن فتح العثمانيين لقبرص، يعد من أهم انتصارات الدولة العثمانية، أين تمت سيادة هذه الأخيرة على البحر المتوسط في جزئه الشرقي، بعدما تمت سيادتها على الجزء الغربي منه.

نتيجة بروز قوة الدولة العثمانية في الشمال الإفريقي، لجأت الدول المسيحية لعقد حلف صليبي، لتقويض قوة العثمانيين التي أصبحت تهددها في عقر بيتها، وما معركة

---

[1]- أبوعبدالله محمد بن خليل ابن غلبون الطرابلسي: **التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخيار**، عني بتصحيحه والتعليق عليه: الطاهر أحمد الزاوي، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2004، ص 157 مايليها.

[2]- بقي حاكما عليها إلى غاية ربيع الثاني 960هـ/مارس 1553م، حيث عزل وعين درغوث واليا على طرابلس بدلا منه. ينظر: الطاهر أحمد الزاوي، مرجع سابق، ص-ص 153- 155.

[3]- كانت مسيرة هذا الرجل طويلة في مجال البحرية، نحو وصوله إلى القمة، وقد تنوعت هذه المسيرة في مجالها الجزائري، والمغاربي، والعثماني، هناك تضارب في تاريخ ميلاده فمنهم من يذكر سنة 1500، ومنهم من يرى أن علج علي ولد حوالي 1520م، في منطقة كالابريا(جنوب إيطاليا)، وقد أسر في طريق ذهابه إلى نابولي للدراسة، وأتي به إلى الجزائر حوالي سنة 1536م، حيث كان يجدف في أحد قوادسها(نوع من السفن)، أعلن إسلامه، وبسرعة كبيرة تدرج في سلّم المسؤوليات، حتى أصبح من أشهر رياس البحر، ارتبط اسم علج علي، باسم درغوث باشا، خلال القرن السادس عشر ميلادي، حيث شاركا معا في أعمال عسكرية مهمة، كفتح طرابلس الغرب سنة 1551م، كما أن علج علي بقي إلى جانب درغوث ريس باسطنبول من 1551- 1553م، حيث سمح له ذلك بتقديمه إلى السلطان سليمان القانوني كأحد أكبر رياس البحر، كما بقي علج علي في خدمة درغوث باشا، حين تولي هذا الأخير ولاية طرابلس الغرب سنة 1553م، وحين وفاة درغوث باشا في حصار مالطا سنة 1565م، خلفة على ولايتها صديقه العلج علي، وفي جويلية سنة 1568م، عينه السلطان العثماني بيلرباي لإيالة الجزائر، خلفا لمحمد ريس بن صالح ريس، أعطى العلج علي خلال فترة حكمه للجزائر دفعا جديد للجهاد البحري، وقد كان يسعى تحقيق الوحدة الإفريقية، غادر الجزائر سنة 1571م، للقيام ببعض العمليات البحرية في شرق البحر المتوسط، ليلتحق بعدها بأسطول الدولة العثمانية، تلبية لنداء سلطانها، للمشاركة في معركة ليبانت. ينظر: المنور مروش، القرصنة...، مرجع سابق، ص- ص 137- 140.
- F. Braudel, T II, Op.cit, p397.

ليبانت(Lépante)[1]، إلا نتيجة تحالف أوروبي ضاق ذرعا من تنامي النفوذ العثماني، ووجب عليه الوحدة من أجل التصدي ومواجهة العثمانيين[2].

تشكل الحلف المقدس في 21 ماي 1571م، وقد سبق تشكيل هذا الحلف، اتصالات كثيرة، وجهود متواصلة قام بها بابا روما مع حلفائه[3]، وكله عزما على تدمير القوة العثمانية، لذلك فقد استجاب لهذا النداء إسبانيا، وبعض الجمهوريات الايطالية مثل: (جنوا، ونابولي، وتوسكاني،...الخ)، في حين لم ترض كل من إنجلترا، وفرنسا خوض غمار هاته الحرب، أما بالنسبة للبندقية فقد بقيت مترددة وحذرة إلى أن طلب منها السلطان العثماني أن تسلمها قبرص لتضمها إلى ممتلكاتها[4].

بعد إتمام الاستعدادات اللازمة من الطرفين ، وكلاهما عزما على تحقيق النصر، التقى الجمعان في خليج ليبانت يوم7 أكتوبر 1571م، وبعد المعركة، أبدى فيها الطرفين

---

[1]- أو ما تعرف أيضا بليبانتو، وهي معركة وقعت بين البحرية العثمانية بقيادة علي مؤذن باشا، وبحرية الحلف المقدس بقيادة الدون خوان دوتريش، في خليج ليبانت(باليونان حاليا، ويعرف عند الأتراك باسم اينه بختي، وقعت بيد البنادقة خلال القرن 13م، فتحها بايزيد الثاني وأنشأ بها قلعتين لحماية مدخل الخليج)، كانت القوة العثمانية تتشكل من حوالي 221 غليوطة، مدعمة ب56 سفينة حربية متنوعة، و750 قطعة مدفعية، و34000 مقاتل، أما قوة الحلف المقدس فكانت مكونة من حوالي 207 غليوطة، مدعمة ب66 سفينة حربية متنوعة، و1200 قطعة مدفعية، و34500 مقاتل، و43500 مجدف، وقد استمرت المعركة يوما كاملا. ينظر: - نعيمة بوحمشوش، مرجع سابق، ص 187، وما يليها.
- سعدية سعيد علي البيشي: **الجهاد البحري العثماني من خلال معركة ليبانتو**، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1418هـ/1977م، ص 97، وما يليها.
- محمد عبد الكريم أوزغلة: **شهادات الأسر ومشاهد الكتابة ميغل دي سيرفانتس في الجزائر (1575- 1580)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص، ، ص 21، 22.

[2]- استجاب لنداء البابا كل من اسبانيا (العدو التقليدي للدولة العثمانية)، وبعض الجمهوريات الايطالية مثل: جنوا، ونابولي، وتوسكاني،...الخ، في حين امتنعت كل من فرنسا وانجلترا، أما بالنسبة للبندقية فقد بقيت مترددة إلى أن طلب منها السلطان العثماني تسليم قبرص وضمها لأملاك الدولة العثمانية. ينظر: روبير شوسّوا: **المعارك البحرية الكبرى**، ترجمة: عبد الرحمن حميدة، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، سوريا، 1984، ص 52.

[3]- من بين ما قام به البابا، هو الرسالة التي بعثها إلى فيليب الثاني ابن شارل الخامس(1556- 1598م)، والتي جاء فيها: "... لا توجد في العالم المسيحي أي دولة مسيحية يمكن أن تقف لوحدها تجاه الدولة العثمانية، وبناء على ذلك يجب على كافة الدول أن تتحد لكسر الغرور التركي...". ينظر: عبد الحميد غنيم: **الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية**، ط1، مكتبة الفلاح، الكويت، 1407هـ/1987م، ص، ص 203، 204.

[4]- لتفاصيل أكثر. ينظر: سعدية سعيد علي البيشي، مرجع سابق، ص 97، وما يليها.

الكثير من الصلابة والقوة، إلا أن النصر كان للأوروبيين، بعد أن كانت الخسارة جسيمة للطرفين[1]، خاصة للعثمانيين، فقد فقدت أمهر البحارة المتمرسين، واستولى المسيحيون على راية مؤذن زاده علي باشا الحريرية المطرزة بالذهب، غير أن بيلرباي الجزائر علج علي، استطاع أن ينقذ جميع السفن التي كانت تحت قيادته، مؤكدا حنكته، فعينه السلطان العثماني سليم الثاني بعدها قبطانا، وأولى له مهمة إعادة بناء الأسطول، فتمكن من إنشاء أسطول جديد بتقنيات وتجهيزات أحسن في ظرف قياسي، قضي على أطماع أعداء الدولة العثمانية، حيث عقدت البندقية صلحا مع العثمانيين سنة 1573م، واستطاع القوبدان علج علي، تحرير تونس نهائيا من الاحتلال الاسباني سنة 1574م، فعقد الإسبان هدنة مع الدولة العثمانية سنة 1580، لتجدد سنوات: 1548، 1584، 1587[2].

2-6- دور البحرية الجزائرية في الحرب العثمانية - اليونانية:

في إطار العلاقات الودية والولاء، يندرج موقف الجزائر من الحرب العثمانية- اليونانية، حيث استنجد السلطان محمود الثاني بمحمد علي واليّ مصر، وكل من إيالاتها، طرابلس الغرب، وتونس، والجزائر، ونظرا للعلاقات التي كانت بين الدولة العثمانية والجزائر، وإدراكا من الداي حسين لخطورة اليونانيين على الدولة العثمانية، استجاب لأوامر السلطان العثماني.

قام الداي بإرسال عشرة سفن إلى بحر إيجه، في شهر أوت من سنة 1821م، لدعم الأسطول العثماني، لم يصل منها سوى ثمانية سفن، بسبب فقدان سفينتان في طريقهما إلى هناك، وهذا ما يؤكده تقرير قبطان باشا إلى السلطان العثماني يخبره بتطور الأحداث نستشف ذلك من مضمون التقرير: "... ومن ناحية أخرى فقد أثبتت العارضة التي قدمت إلي من طرف حسين باشا أمير أمراء أوجاق جزائر الغرب العالي... قد أرسل

---

[1]- يذكر سيرفانتس أن الخسائر في الجانب العثماني تمثلت في إغراق 260 سفينة بحرية، وقتل وجرح أكثر من 30000جندي بحار، وأسر 8000. أما في الجانب المسيحي، يذكر سيرفانتس أيضا، أنهم خسروا 8000جندي بحار، ووفاة 2500 جريح بالسهام العثمانية المسمومة، وتفيد دراسات أخرى عن خسائر العثمانيين في: فقدان 142 سفينة مختلفة الأنواع، واحتجزت 60 سفينة من سفنهم، وفقدوا 117 مدفع كبير، 256 مدفع صغير، وسقط حوالي 20000 منهم بين قتيل وأسير. ينظر: محمد عبد الكريم، مرجع سابق، ص22.

[2]- نعيمة بوحمشوش، مرجع سابق، ص- ص 217- 219.

بقيادة – الحاج علي قبطان– عشرة سفينة من سفن الأوجاق المنصورة إلى وجهتنا إلا أن قطعتين صغيرتين من نوع فرقتينمن السفن العشرة قد أخذتهما المياه... أما ما تبقى من السفن وهي ثمانية 3 قطعة صغيرة من نوع فرقتين و4 قطعة من نوع بريق، وقطعة واحدة من نوع أوسقونة فقد دخلت ميناء حطرى– اسم مكان للميناء..."[1].

وصلت السفن الجزائرية إلى اليونان، ووضعت تحت تصرف قائد الأسطول العثماني قبودان باشا، واشتركت في بعض المهمات الموكلة لها، وقد تمكنت من الاستيلاء على ستة عشر مركبا يونانيا، أرسل واحدا منها بقيادة الحاج أحمد الحداد إلى الجزائر، كعينة وبرهان على الدور والأداء الحسن الذي أداه البحارة الجزائريين لفائدة الدولة العثمانية، مكثت السفن الجزائرية حوالي ستة وعشرين شهرا، وهي تدافع إلى جانب الدولة العثمانية، فقدت خلالها سفينتين تم إحراقهما من طرف اليونانيين مع هلاك من فيها من بحارة وجنود[2].

بعد هذه المدة وبحلول فصل الشتاء غادرت السفن الجزائرية بحر ايجه متجهة إلى الجزائر، للتزود بالمؤونة والذخيرة، وقضاء وقت من الراحة بطلب من الداي حسين، بعدما كان قد أرسل هذا الأخير سفينة تحمل عتادا للجنود، وبعض الهدايا لقبودان باشا وفي هذا يقول الزهار: "... وكان الأمير حسين باشا، قد بعث إليهم بمركب فيه كسوة للعسكر، والطائفة وبعث قاطات بالذهب لرؤساء المراكب وصاري عسكر، وهدية أيضا لقبودان باشا..."[3]، وبعودة السفن الجزائرية إلى أرض الوطن، استبشر أهلها خيرا بقدومها، والتقى الداي حسين علي غرناؤوط، ورؤساء السفن[4]، كانت تعليمات القبودان دريا، للريس الحاج علي، أن تعود سفنه إلى بحر إيجه في بداية فصل الربيع لعام 1239هـ الموافق لـ

---

[1]– أ.و.ج، د. خ. هـ، **عدد 40543 E، تاريخ 1234هـ.** لقد سبق التطرق إلى هذه الأحداث.

[2]– سعيدوني، ورقات...، مرجع سابق، ص 359.

[3]– مصدر سابق، ص، ص 148، 149.

[4]– شريف الزهار، مصدر سابق، ص 149.

1824م، غير أن النزاع الذي نشب بين الجزائر وانجلترا[1]، أرغم الداي حسين على الاحتفاظ بالسفن خوفا من أي هجوم مباغت من طرف الإنجليز[2].

في نفس السنة أي سنة 1824م، عقدت معاهدة صلح بين الجزائر ، وإنجلترا، وكان قد وصل استدعاء ثاني من الدولة العلية إلى الإيالات العثمانية، فاستجاب مرة أخرى الداي حسين لأوامرها، وأرسل ثمانية سفن هي: "ثلاثة سفن من نوع فرقاطة تحمل واحدة منها اثنين وستين مدفعا وتعرف باسم مفتاح الجهاد، وتحمل الثانية خمسين مدفعا وتعرف باسم أبو الهوس، وتحمل الثالثة أربعين مدفعا وتعرف باسم ريح اسكندر، وسفينتان من نوع كرفت تحمل واحدة منها ستة وثلاثين مدفعا تعرف باسم مزار، وتحمل الثانية ستة وأربعين مدفعا وتعرف باسم فازية...وسفينة واحدة من نوع بريق تحمل ثمانية عشر مدفعا وتعرف باسم الهدى المحمدي، وسفينة واحدة أخرى مكن نوع بولاقر تحمل عشرين مدفعا وتعرف باسم صاقورة، وسفينة واحدة أيضا من نوع سكونة تحمل اثني عشر مدفعا وتعرف باسم صورية..."[3] بقيادة القبطان مصطفى رايس، وصاري عسكر الحاج عبد الله شاوش، وقد غادرت السفن في 15 شعبان 1239هـ الموافق لـ 4 أفريل 1825م، وقد منعتها عاصفة هوجاء من العودة إلى الميناء لتغادره ثانية في 5 رمضان الموافق لـ 23 أفريل من نفس السنة، لتصل بعد اثني عشر يوما، انضمت إلى الأسطولين العثماني

---

[1]– إن التنافس بين فرنسا، وانجلترا من أجل الامتيازات الممنوحة لهما في إيالة الجزائر، عكر الجو بين هذه الأخيرة، وإنجلترا، إذ طلب الإنجليز من الداي حسين قطع علاقاته مع فرنسا، وعدم تموين مراسيها، إلا أن الداي رفض الاستجابة لمطلبه، فتوترت العلاقات بين الطرفين، ووصلت إلى حد، شن حملة على الجزائر، وذلك سنة 1824م، إلا أنها لم تنفذ بسبب عقد الصلح بين البلدين. لتفاصيل أكثر حول الحادثة ينظر:– أرزقي شويتام: "التنافس الدولي في البحر المتوسط خلال القرنيين 18 و 19 م"، **مجلة الدراسات التاريخية**، العدد 6، الجزائر، 1992، ص 173.

– فتيحة صحراوي، مرجع سابق، ص 160، وما يليها.

[2]– لقد أمرت إنجلترا قادة سفنها بمهاجمة السفن الجزائرية في البحر المتوسط الشيء الذي أغضب الدولة العثمانية من هذا التصرف. ينظر: خليفة حماش، "الجزائر والحرب...، مرجع سابق، ص 178.

[3]– نفسه، ص،ص 179، 180. غير أن سعيدوني يذكر ستة سفن، ورقات...، مرجع سابق، ص 360.

والمصري، وشاركت في حصار المدينة، وبعد معركة عنيفة انهزم فيها اليونانيين، فقدت الجزائر على إثرها سفينتين حربيتين، بادر محمد علي والي مصر بتعويضهما[1].

بقيت السفن الجزائرية تعمل ضمن الأسطول العثماني، إلى شهر شوال 1241هـ الموافق لـ ماي 1826م، قبل أن تعود أدراجها إلى الجزائر، دون أن يأذن لها قبودان باشا قائد الأسطول العثماني، الذي أغضبه هذا التصرف واعتبره سلوكا غير لائق، وطلب من السلطان العثماني أن يرسل إنذارا للداي حسين، ويعاقب الإيالة بمنعها من التجنيد من أراضيها[2]، غير أن السلطان العثماني، نوه بجهود الجزائر إلى جانبها في محنها، وفضلهم السابق في ميدان الجهاد والدفاع عن عصمة الأمة الإسلامية، وتفانيهم في خدمة السلطان بمناصرتهم المستمرة له، وأرسل فرمانا يلوم فيه الداي ويحذره من أن يتصرف بحارته، مثل هذا التصرف مرة أخرى[3].

–ما حقيقة مشاركة بحرية الجزائر في معركة نافرين؟

– هل أرسل الداي حسين سفن حربية للمشاركة في هذه المعركة، بعد الانفصال الأخير عن الأسطول العثماني، الشيء الذي أزعج السلطات في الباب العالي منه سنة 1241هـ/1826م؟

– هل غامر الداي حسين بإرسال سفنه الحربية إلى هناك، غير مبالي بالخطر الفرنسي؟ وهو الذي تريث في إرسال سفنه في المرة الثانية عندما نشب بينه وبين إنجلترا خلاف سنة 1824م؟

هذا ما نحاول معالجته انطلاقا من المادة المتوفرة.

تعد معركة نافرين آخر حلقة من حلقات الصراع بين الدولة العثمانية التي كانت تتحكم في البلقان، وتسيطر على شرق المتوسط، متعاونة مع إيالات الشمال الإفريقي من جهة، وبين الدول الأوروبية وفي مقدمتها آنذاك بريطانيا، وفرنسا وروسيا والنمسا من جهة

---

[1]– نفسه.

[2]– **أ. و. ج، د. خ. هـ، عدد 28565، تاريخ 1241.** أيضا: و. م. و. ج.ح، ر. ع، **المجموعة 3204، الملف الأول، وثيقة رقم: 20.**

[3]– **أ. و. ج، د. خ. هـ، عدد 28565، تاريخ 1241.**

أخرى، حيث زادت حدة الصراع بين الطرفين، وبازدياد الضغط الروسي والنمساوي بالبلقان على الممتلكات العثمانية، وتحول الامتيازات الفرنسية والانجليزية إلى حقوق مكتسبة، مع ضعف الدولة العثمانية أصبح مصير هذه الأخيرة يندرج بما يعرف سياسيا بالمسألة الشرقية[1].

لقد كانت المسألة اليونانية، محور الأحداث بالبلقان حيث دفعت روسيا وانجلترا والنمسا، اليونانيين إلى الثورة والانفصال، فأدى ذلك إلى تأليف العديد من التنظيمات السرية، والثورات التي ألحقت خسائر جسيمة بالبحرية العثمانية[2]، وبناء على اتفاق لندن الموقع في 06 جويلية 1827م، تشكل الحلف الثلاثي (روسيا وفرنسا وانجلترا)، الذي أصبح معنيا بالقضية اليونانية، ومن ثم العمل على إرغام السلطان العثماني على وقف الحرب، وتحقيق الاستقلال الذاتي لبلاد اليونان، على أن تقدم هذه الأخيرة جزية يقدر مبلغها فيما بعد[3]، عندما رفضت الدولة العلية الاقتراح، قررت الدول الثلاث إعلان الحرب، فتوجهوا إلى ميناء نافرين أين التقى الجمعين يوم 20 أكتوبر 1827م، وحمي الوطيس، غير أن المعركة أسفرت عن نتائج غير محمودة للدولة العثمانية، أين خسرت القسم الأكبر من سفنها.

وما يهم هنا هو مشاركة الجزائر في هذه المعركة، من عدمه؟

يؤكد أبو القاسم سعد الله، أن جزءا من الأسطول كان في اليونان لمساعدة الدولة العثمانية (ويقدرها بحوالي ثماني سفن)، تحطم جزء منه[4]، وهو ما ذهب إليه ناصر الدين سعيدوني في بحثه عن معركة نافرين 1827م، أن الجزائر شاركت بستة سفن يقول:

---

[1]– منذ أن بدأت الدولة العثمانية تضعف وتتدهور، أي من أواخر القرن 18، شعل أذهان الساسة في أوروبا التفكير في مصير هذه الدولة، ووراثة أملاكها، وكانت الدول الأكثر اهتماما بمصيرها: بريطانيا، وروسيا، وفرنسا، ودول أخرى مثل: النمسا، وبروسيا، وترتب على محاولة التوصل إلى حل لمشكلة مصير الدولة العثمانية وأملاكها في القرن 19، وحتى أوائل القرن 20 أن برز إلى عالم الوجود ما صار يعرف باسم "المسألة الشرقية". ينظر: إسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص 141 وما يليها.

[2]– ينظر الصفحات السابقة.

[3]– فريد بك المحامي، مرجع سابق، ص– ص 426– 428.

[4]– سعد الله، محاضرات.....، مرجع سابق، ص، ص 27 الهامش (1)، 48، ولم يذكر تفصيلا عن السفن المتبقية، فقد تعرض للموضوع عرضا.

"...منها غليوطتان مسلحتان ب28 مدفعا وكرفاطة مجهزة ب32 مدفعا وقطعتان من نوع البريك مزودتين ب38 مدفعا، وقد كان لهذه السفن شرف المشاركة في الجهاد الإسلامي تحت راية الدولة العثمانية..."[1]، يكمل حديثة فيقول: "... انتهى أمرها إلى التدمير في معركة نافرين، فلم تنج منها سوى سفينتان توجهتا إلى الإسكندرية بعد أن تعذر رجوعهما إلى الجزائر بسبب الحصار البحري الفرنسي... وبقيا هناك إلى سنة 1245/ 1830. ولم يعد يعرف عنها أي شيء بعد هذا التاريخ..."[2].

غير أن خليفة حماش، نفى مشاركة الجزائر في معركة نافرين[3]، أما عن المصادر المعاصرة للحدث، فإذا عدنا إلى مذكرات شريف الزهار، فعلى الرغم من تطرقه إلى معركة نافرين، وإشارته إلى تغلب أساطيل الدول الأوربية على الأسطول العثماني والمصري، فلا نجد فيه أية إشارة، لمشاركة السفن الجزائرية في هذه المعركة[4].

وبالعودة إلى وثائق الرصيد العثماني بالحامة، يتأكد ذلك من خلال رسالة وكيل الجزائر في تونس تنقل أخبار الأسطول العثماني وإلى جانبه الأسطول المصري والسفن التونسية، ولا توجد أية إشارة للسفن الجزائرية[5]، فهل يعقل أن ينقل أخبار الأسطول المصري والسفن التونسية، ولا ينقل أخبار سفننا هناك، إذا كانت موجودة؟

وإذا ذهبنا إلى رواية ناصر الدين سعيدوني، فإن السفينتين اللتين حوصرتا في ميناء الإسكندرية، وهما السفينة "مفتاح الجهاد" والتي كانت بقيادة مصطفى ريس، والسفينة "رهبة" أو "قربيط اسكندر" بقيادة عبد الرحمن ريس، فهاتان السفينتان كانتا محاصرتين في الإسكندرية قبل معركة نافرين، فقد وردت رسالة إلى الداي حسين من مصطفى ريس قائد السفينة مفتاح الجهاد من الإسكندرية بتاريخ 17 ربيع الأول 1243هـ الموافق لـ 9 أكتوبر 1827، أي قبل معركة نافرين (20 أكتوبر 1827م)[6].

---

[1]- سعيدوني، ورقات...، مرجع سابق، ص 360.

[2]- نفسه، لم يذكر الأستاذ سعيدوني، لا اسم السفينتين، ولا قادتهما.

[3]- خليفة حماش، "الجزائر والحرب...، مرجع سابق، ص- ص 183- 185.

[4]- مصدر سابق، ص165.

[5]- **و. م. و. ج.ح، ر. ع، المجموعة 3190، الملف الأول، وثيقة رقم237.**

[6]- **و. م. و. ج.ح، ر. ع، المجموعة 3204، الملف الأول، وثيقة رقم28.**

وإن صح ما ذهب إليه خليفة حماش، بأن السفينة رهبة بقيادة عبد الرحمان كانت تقل حجيج إلى مكة المكرمة، ورافقتها السفينة مفتاح الجهاد لتأمينها، خوفا من مهاجمة السفن الفرنسية لها، وعند وصولها إلى القاهرة أعلن الحصار على الجزائر وبالتالي حوصرت السفينتان، ولم يسمح لهما بالخروج من ميناء الإسكندرية، خوفا من الفرنسيين، أن يحرقوا أو يغرقوا السفينتين، وبقيت هناك في الإسكندرية إلى غاية الاحتلال، ولم يعرف لهما مصير بعد ذلك[1]، فلماذا طلب السلطان العثماني انضمام السفينتين المحاصرتين في الإسكندرية إلى الأسطول العثماني في الحرب ضد روسيا، لا سيما وأن إحداهما كانت تقل حجيج؟

إذن يمكن القول أن الداي حسين ربما فضل الاحتفاظ بسفنه، خوفا من هجوم مباغت للفرنسيين، ولا سيما وأن فرنسا كانت تفرض حصارا على السواحل الجزائرية، وإما أنه فعلا استجاب لأوامر السلطان العثماني، فأرسل قطعتين فقط وهما السفينتين مفتاح الجهاد ورهبة (قربيط اسكندر)، للظروف الحرجة التي كانت تمر بها الإيالة، وهما السفينتين اللتين حوصرتا في الإسكندرية، في ظل غياب نص صريح ينفي رفض الداي إرساله لسفنه، وهو ما أكده في الحرب العثمانية- الروسية، لأن الإيالة كانت تمر بظروف عصيبة.

2-7- البحرية الجزائرية والحرب العثمانية- الروسية (1829):

في إطار سياسة التوسع الروسي من أجل الوصول إلى سواحل البحر الأسود، نشبت الحرب بين الدولة العلية، وروسيا القيصرية، واستعدادا للحرب وصلت فرمانات من الباب العالي للداي حسين تطلب منه المساعدة، إلا أن الداي اعتذر عن عدم تلبية الطلب لأن الإيالة كانت تمر بظروف عصيبة إثر الحصار المفروض عليها من طرف فرنسا[2]، كما طلب السلطان العثماني، من محمد علي أن يسمح للسفينتين الجزائريتين مفتاح الجهاد، ورهبة المحاصرتين بميناء مصر، بالتوجه إلى بحر إيجه لمساعدة الأسطول

---

[1]- لتفاصيل أكثر حول السفينتين اللتين كانتا محاصرتين في الإسكندرية أنظر: خليفة حماش: "حول السفينتين...، مرجع سابق، ص 423 وما يليها.

[2]- ينظر: **و. م. و.ج. ح، ر. ع، المجموعة 3190، الملف الأول، وثيقة رقم 381.**

العثماني، إلا أن والي مصر أكد استحالة خروجهما من الميناء لأن فرنسا عازمة على إغراقهما أو حرقهما، والحقيقة أن فرنسا كانت تخشى من عودة السفينتين إلى الجزائر لتساعد في فك الحصار المضروب عليها من طرفها[1].

[1]– حماش، " حول السفينتين...، مرجع سابق، ص 430 وما يليها.

الفصل الثاني:

أسرة الرياس

المبحث الأول: الزواج.

المبحث الثاني: مصاهرات الرياس.

المبحث الثالث: أبناء الرياس.

المبحث الرابع: التعريف ببعض عائلات الرياس.

تعتبر الأسرة النواة الأولى للمجتمع، وهي أساس استقراره، وتطوره، وتشكل الأسرة، وسطا للإنسان من أجل تحقيق غرائزه، ودوافعه الطبيعية، والاجتماعية، ويعتبر الزواج القاعدة الأساسية للأسرة، ومنه للمجتمع ككل.

المبحث الأول: الزواج

الزواج هو ظاهرة اجتماعية، ونفسية، وأخلاقية، أقرتها جميع الديانات السماوية، ومنها الدين الإسلامي، الذي حث على الزواج، لتحقيق الاستقرار، وتعمير الأرض، والابتعاد عن الشهوات،...الخ، فيقول عز وجل:

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[1].

أولى المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني، مكانة للزواج، ومنحه أهمية خاصة، فوثائق المحكمة الشرعية المحفوظة بالأرشيف الوطني الجزائري، ببئر الخادم، تضم وثائق معتبرة لعقود الزواج[2]، وكذلك سجلات المحكمة المالكية بقسنطينة[3]، والتي تسلط لنا الضوء على بعض عادات وتقاليد المجتمع، ومن أجل اكتمال الزواج وصحته في الدين الإسلامي،

---

[1]- **سورة الروم الآية رقم 21.**

[2]- ينظر على سبيل المثال لا الحصر الوثائق التالية:

-أ.و.ج، و. م. ش،ع 17، و52.

- A.O.M.1Mi, B29, Z 58.

- A.O.M.1M, B29, Z 59.

[3]- ظهرت إلى النور مجموعة سجلات عدلية، بها عقود متنوعة من بينها عقود الزواج، الطلاق،...الخ، سجلت أمام قاضي المحكمة المالكية بقسنطينة، وهي تغطي فترة الحكم العثماني، والاحتلال الفرنسي (1273-1202هـ) (1857-1787م)، لقد كان هذا السجل عربي اللغة، وأصبح مزدوجا مع اللغة الفرنسية، قبل أن يفرنّس تماما سنة 1856م. عثر عليها في دهاليز قصر العدالة، بجوار أقدم الدفاتر الفرنسية لهذه المؤسسة فنقلت إلى مصلحة الأرشيف سنة 1983م. للمزيد ينظر: فاطمة الزهراء قشي: **الزواج والأسرة في قسنطينة في القرن 18م**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص، ص 7، 8. أيضا: فاطمة الزهراء، قشي، "الأرشيف المحلي في قسنطينة في العهد العثماني"، في: "**العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية**"، تنسيق: عبد الرحمن المؤذن، عبد الرحيم بحادة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، رقم 123، الرباط، بدون تاريخ، ص- ص، 138- 142.

توفر بعض الشروط منها الصداق، فما هي مكونات صداق عامة في مدينة الجزائر عامة، وهل كان للرياس مميزات، وعادات لتقديم الصداق، عن ما كان متداولا في تلك الفترة؟

1- الصداق ومكوناته عند أسر الرياس:

الصداق[1]، مأخوذ من الصدق، لإشعاره بصدق رغبة الزوج في زوجته، وهو مشروع قي الكتاب والسنة وإجماع العلماء، وله مسميات عديدة فهو النحلة[2]، لقوله تعالى: ﴿وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾[3]، وهو فريضة لقوله عز وجل: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[4] وقال أيضا: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[5]، وهو أيضا المهر[6].

---

[1]- الصداق، بكسر الصاد، هو مهر المرأة، وجمعها في أدنى العدد أصدقة، والكثير صدق، وقد أصدق المرأة حين تزوجها أي جعل لها صداقا. ينظر: ابن منظور، مرجع سابق، ص، ص 2420، 4286.

[2]- تعني العطاء تبرعا، ولذلك فالصداق لم يقصد به العوض فقط، وإنما قصد على انه نحلة وهدية، يكرم بها الرجل زوجته عند الدخول عليها، جبرا لخاطرها، وإشعارا لها بالرغبة والقدرة، ولذلك سماه الله تعالى نحلة.

[3]- **سورة النساء، الآية 4.**

[4]- **سورة البقرة، الآية 232.**

[5]- **سورة النساء، الآية 24.**

[6]- شهد مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني استعمال واسع للفظة صداق بدل من لفظة مهر، وذلك لتداول لفظة صداق في وثائق المحاكم الشرعية بشكل كبير، غير أن الأمر لم يكن مقتصرا على مدينة الجزائر فقط، بل نفس الظاهرة وجدت في مجتمع طرابلس الغرب، ومصر، ويقول خليفة حماش، أن لفظة مهر في تونس، لم تكن مرادفة للفظة صداق، وإنما كانت للدلالة على القسط المؤجل من الصداق. ينظر: الأسرة...، مرجع سابق، ص 350. لتفاصيل أكثر حول الصداق في بعض إيالات الدولة العثمانية. ينظر:

- محمد عمر مروان: **سجلات محكمة طرابلس الشرعية 1174- 1271هـ/ 1760- 1854م- دراسة في مصدر تاريخي-**، جامعة الفاتح، كلية الآداب، قسم التاريخ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 2003، ص 127 وما يليها.

- عبد الرحمن عبد الرحيم: "المغاربة في مصر في العصر العثماني 1517- 1798"، **المجلة التاريخية المغربية**، تونس، 1982، ص: 134، 135، 143، 146.

الصداق ليس ركنا من أركان الزواج، غير أنه يشكل أحد البنود الأساسية لحلية الزواج الإسلامي وقيامه، فالرسول عليه الصلاة والسلام دفع صداقا لزوجاته، وقبل بصداق لبناته، وحكم الصداق وجوبه على المرأة دون الرجل، ولم تحدد الشريعة الإسلامية، قيمة الصداق، قليل أو كثير، وهذا يسرا للأشخاص، غير أنه هناك أحاديث كثيرة من السنة النبوية، حثت على التقليل من قيمة الصداق، فعليه الصلاة والسلام قال: أعظم النساء بركة أيسرهن مؤونة[1]، وقال أيضا: خير النكاح أيسره[2].

الصداق يكون مالا له قيمة، ويصح أن يكون ذهبا أو فضة، ويصح أن يكون استيفاء دين في الذمة؛ ويجوز أن يكون المهر مكيلا أو موزونا أو حيوانا أو عروضا كالثياب،...الخ[3]، والذي يتحكم في مقدار المهر، هو تفاوت المستوى الاقتصادي، والمكانة الاجتماعية، والعادات والتقاليد...الخ، فهو يختلف من مجتمع إسلامي إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى داخل المجتمع ذاته، ومن أسرة إلى أسرة أخرى أيضا.

فماذا إذن عن أنواع الصداق، وقيمته، ومكوناته في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني عامة، وعند أسر الرياس خاصة؟ ولا سيما أن فئة الرياس، يقال عنها أنها كانت من الفئات الميسورة الحال؟

لقد سبق وأن أشرت، أن مجتمع مدينة الجزائر أعطى اهتماما بالغا لعقود الزواج، ولم يكن ليكتفوا بنطق العقد شفويا، بل كانوا يلجئون إلى توثيقه في المحكمة الشرعية، وقد وجد بإيالة الجزائر محكمتين المالكية[4]، والحنفية[5] وذلك حتى تضمن المرأة حقوقها، مثل: تراجع

---

[1]- أخرجه أحمد في مسنده(24529)، والنسائي في السنن الكبرى(9229).

[2]- عن عقبة بن عامر، أخرجه أبو داود وصححه الحاكم.

[3]- فاطمة الزهراء قشي، الزواج...، مرجع سابق، ص 33- 35.

[4]- من مهامها تسجيل المعاملات الخاصة بالبيع، والشراء، الخاصة بالسكان المحليين عموما، وكذلك معالجة القضايا المتعلقة بتقسيم التركات، وكانت تقع بالقرب من سوق الشماعين. ينظر:

- Fatiha Loualich : **La famille à Alger XVII^e et XVIII^e siècles Parenté, alliances et patrimoine préface de Bernard Vincent**, Media plus, Constantine, 2007, p, p 275, 276.

[5]- هي الأخرى، من مهامها تسجيل المعاملات الخاصة بالبيع، والشراء، الخاصة بالعثمانيين عموما، وكذلك معالجة القضايا المتعلقة بتقسيم التركات، والأوقاف، ...الخ، تقع المحكمة الحنفية بالرحبة القديمة، بدار كانت على ملك عائشة بنت أوسطى موسى الأندلسي، والتي تم وقفها من طرف هذه الأخيرة سنة 1079هـ/1668م، وفي نفس السنة تم كرائها

الزوج عن عقد القران، وكذلك المطالبة بالنفقة في حال الطلاق، وأهم شيء هو مطالبة الزوجة بمؤخر صداقها، وهذا ما سأشير إليه في حينه.

عرف مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، أنواع عديدة للصداق، مازال بعضها موجود إلى يمنا هذا منه:

1-1- صداق العرف:

هو الصداق، الذي اعتادت فئة من المجتمع، أو أسر معينة، تقديمه أثناء الزواج، ويلتزمون به في جميع الأحوال، حتى العائلات الميسورة الحال والغنية، ملزمة بدفعه، ومثال ذلك مثلا، صداق سيدي معمر[1]، الذي مازال العمل به إلى يومنا هذا، ملتزمة به بعض العائلات، ومن يخالف الطريقة فسيكون عرضة للمصائب والأمراض...الخ، حسب العرف المعمول به من طرف العائلات السالفة الذكر.

1-2- صداق المثل:

هو الذي لا يسمى مقداره، أو مكوناته، في عقد الزواج، ويلجأ القاضي إلى تسمية الصداق، بصداق مثيلاتها، والمماثلة تكون في السن، والجمال، والبكارة...الخ، وقد كان

=فأصبحت مقرا للقضاة الأحناف، وفي سنة 1168هـ/ 1755م، تم تأسيس المحكمة الحنفية من طرف الداي علي باشا نقسيس (1754-1766م)، بعد استبدال هذا الأخير لمقر القضاة، بداره الواقعة أسفل حمام القايد موسى، وقام الداي المذكور بتجديد بناء مقر القضاة السالف الذكر، وجعله وقفا ومقرا للقضاة الأحناف. ينظر:

- Zakia Zahra : **D'Istanbul à Alger :La fondation de Waqf des Subul al-Khayràt et ses mosquées Hanéfites à L'époque ottomane (du début du XVII^{e} et XVIII^{e} siècle à la Colonisation française)**, thèse pour obtenir le grade de Docteur, D'Aix-Marseille Université, Juillet 2012, p-p 109-111.

[1]- إضافة إلى مبلغ الصداق الرمزي، والذي يقدر بأربعة دورو، هناك بعض الطقوس، التي تلزم بها العروس وهو عدم وضع أي شيء على شعرها، كالإكسسوارات، وتخرج حافية الأرجل من بيت والدها إلى بيت زوجها...الخ، وتذكر، نجوى طوبال، في دراستها أن بعض العائلات في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، من عائلات سيدي معمر، كانت تلزم الرجل بدفع صداقا مقداره أربعمائة دينار جزائرية خمسينية العدد(400)، ينظر: **الزواج وواقع المصاهرات بمجتمع مدينة الجزائر- الفترة العثمانية- 1122- 1246هـ/ 1710- 1830م**، ج1، رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2013- 2014، ص 142.

هذا النوع من الصداق، في مجتمع مدينة الجزائر نادر التعامل به[1]، أما في مدينة قسنطينة، فقد أشارت، الباحثة: فاطمة الزهراء، أن صيغة الصداق بالمثل لم تكن إطلاقا[2]، وربما كان هذا على مستوى عقود الزواج بالمحكمة العدلية، لأن نوازل بن الفكون[3] تشير إلى الصداق بالمثل، وهذا ما جاء في الصياغة التالية: "...أن رجل عقد النكاح على ابنة من ذوي الأقدار بصداق مسمى، زائد على صداق أمثالها..."[4].

1-3- الصداق المسمى:

هو ما يسمي عند العقد تسمية صحيحة، وتراضا عليه الزوجان، وقد يدفع الصداق كله، ولكن غالبا ما يدفع شطره ويؤجل شطره الأخر، أي الباقي، لفترة تحدد أجالها في العقد[5]، وعليه فالصداق يتكون من النقد والباقي، أو المؤخر[6]، وهذا ما نلاحظه على عقود الزواج المقيدة بمدينة الجزائر، وكذلك الأمر بالنسبة لعقود زواج مدينة قسنطينة، وهي تذكر

[1]- رصدت كذلك نجوى طوبال، حالتين للتعامل بمثل هذا النوع من الصداق، تعود أحد هاته الحالات إلى سنة 119هـ/ 1708م، أين زوج أمير ركب الحج، أحد بناته بصداق مثل صداق أختها. ينظر: مرجع سابق، ص، ص 149، 149.

[2]- فاطمة الزهراء، قشي، الزواج...، مرجع سابق، ص 32.

[3]- هي نوازل جمعت من طرف محمد بن عبد الكريم الفكون التميمي، وهو من أقدم العائلات في قسنطينة، وقد اشتهرت هذه العائلة بالعلم والصلاح، قبل المناصب الحكومية، أما عن والده عبد الكريم (1580-988هـ)/(1662-1073م)، فقد كان من أبرز أفراد العائلة علما وعملا وسمعة، وقد بلغت العائلة في عهده أوج قوتها المادية والمعنوية، وهو صاحب كتاب "منشور الهداية"، ولتفاصيل أكثر حول أفراد عائلة الفكون، والمناصب التي تقلدوها ينظر: عبد الكريم الفكون: **منشور الهداية في حال من ادعى العلم والولاية**، تقديم وتحقيق وتعليق: أبو القاسم، سعد الله، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1408هـ/1987م، ص: 41، 42، 43، 47، 52. أيضا: أبو القاسم، سعد الله، **شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية سلفية**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1406هـ/ 1986م، ص70.

[4]- محمد بن عبد الكريم الفكون: **مخطوط النوازل**، ورقة 47. وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على أن صداق المثل، كان متعامل به في مجتمع مدينة قسنطينة.

[5]- ولكن غالبا، لم يكن الأزواج يلتزمون بدفع الباقي، لكثرة المسؤوليات الأسرية، وكانت عادت تطالب الزوجة بالمؤجل في حالة الطلاق، وإذا توفي الزوج قبل أن يسدد الباقي، فينزع المبلغ من تركته قبل توزيعها على الورثة، وأحيانا كانت بعض الزوجات، تلجأ إلى المحكمة للتنازل عن مؤخر الصداق. ينظر:

[6]- ويسمى في عقود الزواج، بالكالي.

بالشكل التالي: "...تزوج على بركة الله... على صداق مبارك ميمون قدره بين نقد محضر وحال منظر وكالي مؤخر..."[1]، وكانت ولا زالت كل العمليات الخاصة بالمهر، تأخذ شكلا رسميا وعلنيا، فكان يسجل مبلغ الصداق في عقود الزواج بالتفصيل: معجله، ومؤخره، وملحقاته[2]، وهذا ما لا نلاحظه في عقود الزواج، في مجتمعنا اليوم، وبقي الصداق يسمى فقط في العقد الشرعي، ولا يذكر في عقود الزواج، المسجلة في الحالة المدنية[3].

هذا عن الصداق، وأنواعه في مدينة الجزائر، فأي نوع من الصداق اعتاد الرياس دفعه أثناء زواجهم؟

على غرار ما رصدناه من وثائق حول الرياس، والمتمثلة في عقود الشراء، الوقف، الفرائض والتركات،...الخ، إلا أننا لم نرصد سوى عقد واحدة لزواج ريس، وعقدين اثنين، لزواج ابنتي ريسين[4]، وفي وثائق الفرائض، والتي عادت يظهر مؤخر الصداق للزوجة المتوفى زوجها في حال عدم سداده (الكالي) في الآجال المحددة، وعادة ما تتراوح بين الأربع والستة أعوام[5]، فقد عثرنا على حالة واحدة.

---

[1]- **أ.و.ج، و. م. ش،ع 17، الوثائق: 52، 75، 89، 90، 97.**

[2]- لقد اطلعت، على بعض عقود الزواج، التي تخص مدينة الجزائر، من خلال سجلات المحاكم الشرعية، بمركز الأرشيف الوطني الجزائري، ببئر خادم، وهي شبيهة بعقود زواج مدينة قسنطينة من حيث الشكل، والتي اطلعت على هذه الأخيرة في ملحق الوثائق، في كتاب فاطمة الزهراء، قشي، الزواج...، مرجع سابق، ص 61، وهما يحتويان على معجل، ومؤخر، وملحقات، إلا أنهما يختلفان من حيث مضمون الملحقات، وقد أشار الباحث خليفة حماش، أن المبلغ المالي المحدد في العقد، هو صداق الزوجة، وما يذكر بعد ذلك فهي ملحقات الصداق. ينظر: الأسرة.....مرجع، سابق، ص 352، وما يليها.

[3]- وهذا من باب اليسر، وحتى لا تقاس المسألة بالأفضلية، وربما أيضا أن هذه الأشياء أصبحت لا تفيد المؤسسات في تسيير أمور مواطنيها، وتوجد حالات نادرة من النسوة، من تسجل في عقد الزواج، ربما كأن تستمر في مزاولة دراستها، أو مزاولة عملها إذا كانت موظفة، وغيرها.

[4]- لقد سبق وان أشرت، أنه كان في العهد العثماني، بمجرد تسجيل عقد الزواج، وإنشاء أسرة، لا تلجأ العائلات إلى استخراج نسخ من عقود الزواج، وذلك ربما لعدم الحاجة لها، وبالتالي عدم أهميتها، مقارنة بعقود العقارات ذات المنفعة المادية، وهذا ما يعرض العقد للتلف أو الضياع، مع مر الزمن.

[5]- غير أنه لم يكن يلتزم بذلك دائما، فبعد الزواج ينشغل الزوج بمصاريف الحياة اليومية، كالمأكل والملبس، وغيرها، وقد تتأجل هذه الأمور إلى غاية وفاته، وأحيانا الزوجة تتنازل عنه بعد الزواج، والمعاشرة الأسرية.

كما أن المؤخر (الكالي)، يظهر أيضا قي فريضة الزوجة في حال وفاتها قبل الزوج، فيضيف الزوج باقي صداقها إلى تركتها، قبل توزيعها على الورثة، وهو أيضا له نصيب منه، باعتباره وريثا لها، وقد عثرنا على وثيقة واحدة أيضا، كما عثرنا كذلك على عقد فريضة واحد، لابن الريس، تخلف عنه باقي صداق زوجته، وسيأتي بعد هذا الإشارة لكل ما ذكرت وشرحه.

بالنسبة لعقد الزواج، فهو للريس محمد ابن محمد، وهو يعود إلى أواخر العهد العثماني، وتحديدا إلى أوائل ربيع الثاني 1243هـ/ أواخر سبتمبر 1827م، وقد دفع هذا الأخير الصداق التالي: "...تزوج على بركة الله تعالى وتوفيقه المكرم السيد الحاج محمد ابن محمد مخطوبته وكريمته الولية زهيرة بنت محمود البكر في حجر جدتها للأم... على صداق مبارك ميمون ما بين نقد محضر وحال منظر وكالي مؤخر أربعمائة دينار كله جزائرية خمسينية العدد من سكة التاريخ وقفطان واحد جعل قيمته ثمانية دنانير صرف تسع ريالات دراهم صغار وقنطاران اثنان صوف وفردان اثنان لا غير نقدها الشطر من الدنانير المرقومة والحال لها عليه قيمة القفطان المذكور مع مضربة ومطرح في مقابلة الصوف والشطر الباقي من الدنانير المرقومة يحل لها عليه لمضي ستة أعوام آتية من تاريخ الإبراء..."[1].

من خلال العقد، يتضح لنا أن الصداق، مكون من نقد محضر[2]، وحال منظر[3]، وكالي مؤخر[4]، وأن قيمته مقدرة بالدينار الخمسيني الجزائري[1]، وهي العملة المتداولة في أغلب

---

[1] – A.O.M.1Mi, B29, Z 59.

[2]– يمثل الجزء الأول من الصداق، الذي يقدم للزوجة قبل البناء، أي قبل إتمام الزواج، وهو يمثل نصف قيمة الصداق، وهو إلزامي وفوري. ينظر: عائشة غطاس: "الصداق في مدينة الجزائر (1672 – 1854م)"، **إنسانيات**، عدد 4، الجزائر، جانفي– أفريل 1998، ص35.

[3]– الزوج غير ملزم بتقديم باقي مكونات الصداق دفعة واحدة، ولذلك سمي منظر، غير أنه ملزم بتقديم القسطين: نقد محضر وحال منظر، قبل إتمام الزواج، وقد شملت بعض عقود الزواج المحضر والكالي فقط. ينظر: نفسه.

[4]– هو بقية الصداق الذي يحدد في عقد الزواج، وتتراوح مدته بين السنتين والستة سنوات، غير أن الغالب كان أربع سنوات، ولا يحدد الكالي بستة سنوات، إلا إذا كان الصداق ذا قيمة كبيرة، وغالبا كان الرجل بعد الزواج لا يلتزم بالمؤخر(الكالي)، لالتزامات الحياة الأخرى، ويتأخر ذلك إلى وقوع الطلاق، أو وفاة الزوج، وفي حالات أخرى كانت الزوجة تتنازل عنه.

عقود الزواج بمدينة الجزائر أثناء العهد العثماني، أما عن مقدار الصداق والمقدر بأربعمائة دينار خمسيني، فهو المبلغ الذي كان أكثر شيوعا في تلك الفترة[2]،وقد اشترك في مقدار هذا المهر، كل من المرأة البكر، والثيب على حد سواء[3]، وقد أشارت، نجوى طوبال، في دراستها أن قيمة صداق البكر في حجر أبيها، يختلف عن البكر اليتيمة، فهذه الأخيرة، لم يتجاوز، مبلغ صداقها 400 دينار جزائري خمسيني، إلا في الحالات النادرة، غير أننا عثرنا على عقد زواج، بتاريخ 7 محرم 1255هـ/25 مارس 1839م،للسيد، محمد بن العباس الصبيحي، مخطوبته، فاطمة بنت عمر ريس، البكر البالغ في حجر والدتها، دومة بنت إبراهيم، على صداق قدره ثمانمائة (800) دينار جزائري خمسيني[4]، ولا نعلم، لماذا حضت الزوجة البكر في حجر والدتها بهذا الصداق؟، هل لأنها ابنة للريس؟، مع العلم أنه نفس مقدار الصداق(800 دينار)، قدم مهرا، لفاطمة، بنت علي ريس، البكر في حجر والدها المذكور، لزواجها من السيد عثمان يولداش النابتجي، بدار الإمارة العلية، ابن مصطفى، سنة 1233هـ/ 1817م[5].

هذا بالنسبة لمقدار الصداق المرصودة في عقود الزواج، هذه الأخيرة التي تسجل فيها كل المعطيات المتعلقة بالمهر، ومكوناته، وطريقة دفعه، كما سبق وأن أشرنا، أما على مستوى عقود الفرائض، المرصودة فإن باقي صداقهما، كانا ذا مبالغ مهمة، ما نستخلصه أن قيمة الصداق كانت معتبرة، مثل فريضة الريس الداي محمد التريكي، الذي خلف باقي صداق لزوجته قدر ب743 ريالا بين حال وكالي[6]، ووعليه فإن مبلغ الصداق كاملا قدر

---

[1]– هو المعبر عنه بصايمة التعامل التجاري وقيمتها 50 درهم، وبعدها حل محلها دراهم صغار وقيمتها 232 درهما. ينظر: المنور مروش، العملة...، مرجع سابق، ص 55.

[2]– وهذا ما توصل إليه خليفة حماش، فمن بين 62 عقد زواج، رصد 25 عقدا قيمة صداقها قدر ب400 دينار جزائري خمسيني، ما يعادل 40%، وهي أكبر نسبة في العينة المرصودة. ينظر: الأسرة، ص، ص 355، 356.

[3]– قدر المهر، الذي اشتركت فيه كل من البكر والثيب، ما بين 300- 600 دينار خمسيني. ينظر: نفسه، ص 357.

[4] – **A.O.M.1Mi, B 38, Z 81.**

قدر صداق المرأة البكر، بمقدار، من (600 إلى 1200 دينار)، وأكثر، ولا تشترك معها المرأة الثيب في ذلك. ينظر: خليفة حماش، الأسرة...، مرجع سابق، ص 433.

[5] –**A.O.M.1Mi, B42, Z 91.**

[6] – **A.O.M.1Mi, B53, Z 124.**

بحوالي، 990 ريالا، وهو ما يعادل 4600 دينار خمسيني[1]، وهو مبلغ مهم، غير أنه ليس من النوادر، لأن صاحبه هو حاكم للإيالة، وكان من الأشخاص الأغنياء، وليس استثناءا أيضا إذا علم أنه في عقد فريضة، المؤرخة بتاريخ أواسط صفر 1088هـ/ أواسط ...1677م، لفاطمة بنت القبطان سليمان ريس (البقون)، التي كانت زوجا لحسن رئيس، بلغ باقي صداقها 2833 دينار خمسيني[2]، وإذا افترضنا أن الكالي كان يمثل شطر الصداق(أي النصف)، فإن صداق فاطمة المذكورة كاملا كان 5666 دينار جزائري خمسيني.

أما عقد فريضة الحاج رمضان ابن الريس الربيع ابن سليمان ابن عبد الله، فقد خلف هذا الأخير، باقي صداق لزوجه، خدوجة بنت محمد بن جعفر باي، ما قدره 5036 دينار خمسيني، وذلك سنة 1035هـ/ 1626م[3]، وعليه فإننا تستنتج أن العائلات الميسورة الحال، كانت تدفع، أصدقة، تتناسب ومستواها المالي، وأيضا مع مكانة ومستوى أسرة الزوجة، غير أن هذه ليس قاعدة صحيحة دائما، بل هناك استثناءات تتحكم في تسيير الأمور كالعرف، و...الخ.

أما فيما يخص ملحقات، صداق الرياس، فهو نفس النتيجة التي توصل لها خليفة حماش، فكلما كان مقدار الصداق كثير، كلما كانت مكونات ملحقاته متنوعة، وقيمة، وكلما كان مقدار الصداق صغير، كانت ملحقاته قليلة المكونات والقيمة، وفيما يلي بعض مكونات ملحقات الصداق، التي رصدناها في العينة قيد الدراسة.

1– حماش، الأسرة...، مرجع سابق، ص، ص 358، 359.

2 – **A.O.M.1Mi, B 52, Z 120.**

– وقد دفع، محمد خوجة الملح ابن عبد الله، لزوجته خدوجة بنت علي خوجة، صداق مقداره 5766 دينار خمسيني، وقد كان هذا الأخير، من العائلات الثرية، لأنه خلف ثروة فاقت، 26 ألف دينار خمسيني، ينظر: نجوى طوبال، مرجع سابق، ص، ص 154، 155.

3 – **A.O.M.1Mi, B 35, Z 72.**

– وبالتالي فإن الصداق كاملا يقدر ب 10036 دينار جزائري خمسيني، ويعتبر مقداره من النوادر؟

أ- **القفطان**[1]: ويسمى أيضا (القفتان)، وهو ما كان يلبسه الرجال على شكل عباءة، كما كان يلبسه السلطان وموظفيه، أما في مجتمع مدينة الجزائر، خلال العهد العثماني، فالقفطان كان يشكل أحد الشروط الأساسية لمكونات الصداق، فكان أكثر الأزياء رواجا وشيوعا، فالنساء وقتذاك على اختلاف مستوياتهم كن يلبسنه[2]، وهو يعتبر من الألبسة الأنيقة، والثمينة للنساء، لارتدائه في مناسبات الخطوبة، والزواج، والختان،...الخ[3]، وقد وجدت أنواع عديدة للقفطان، من حيث نوعية القماش، وكيفية التطريز، مثل: القفطان الموبر، وقفطان السرسر، والقفطان الأطلسي[4]، وكان قفطان الكمخة[5]، من القفاطين الأكثر رواجا خاصة، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وكان متداولا لدى فئات مختلفة[6].

أما بنات العائلات الثرية فقد ارتدين القفطان المطرز بخيوط الذهب، وهذا ما نلاحظه في عقد زواج فاطمة بنت الريس علي، فقد اشترطت قفطانين أحدهما ذهبا، والأخر كمخة[7]، غير أن فاطمة بيت عمر ريس، وعلى الرغم من أن مقدر صداقها قدر ب800 دينار، إلا أن شرطها، لم يتضمن سوى قفطان واحد، لم يذكر نوع قماشه، سوى أن قيمته

---

[1]- لفظ معرب، وهو ثوب فضفاض سابغ، مشغوف المقدم، يضم طرفيه حزام، يصنع من الحرير أو القطن، تلبس من فوقه جبة. ينظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1417هـ/1996م، ص، 352

[2]- عائشة غطاس، "الصداق...، مرجع سابق، ص 27.

[3]- شريفة طيان، مرجع سابق، ص 236. أيضا:

-Venture De Paradis, Op.cit, 37.

- Dozy, Op.cit, p 136.

[4] - **A.O.M.1Mi, B 52, Z 120.**

[5]- نوع من القماش الغليظ تصنع منه عادة الستائر والأرائك، ص 38.

[6]- لتفاصيل أكثر حول نوعية قماش صنع القفطان، وأسعاره ينظر: حماش، الأسرة...، مرجع سابق، ص، 370 وما يليها.

[7] - **A.O.M.1Mi, B 42, Z 91.**

قدرت ب100 ريالا دراهم صغار[1]، أيضا لم يتضمن شرط صداق، زهيرة بنت محمود، البكر، من زوجها، من محمد الريس، سوى قفطان واحد قيمته ثمانية دنانير صرف تسع ريالات دراهم صغار[2].

ب-الغليلة: هي عباءة تلبسها المرأة فوق لباسها العادي عندما يميل الجو إلى البرودة، وهي طويلة تغطي جميع الجسم، مفتوحة من الأمام، تبدأ الفتحة من الأعلى، وتنتهي عند الصدر، تغلق بأزرار حريرية، أو مذهبة[3].

كانت الغليلة، لا تقدم إلا في صداق البكر، وتقديمها اقتصر على بنات العائلات الثرية، ولم نعثر على الغليلة، سوى في صداق فاطمة بنت علي ريس، وهما غليلتان، إحداهما ذهبا، والأخرى كمخة، وقد جاءتا مرتبطتين بنفس نوع القفطانين[4].

ت- الحزام: وهو ما تشد به المرأة خصرها، وقد اشترطته المرأة في صداقها، وهو عادة يتبع القفطان والغليلة، وقد ذكر الحزام مرة واحدة في عقودنا، وعددهما اثنان، أحدهما ذهبا، والأخر حرير[5].

ج- الصوف: كانت الأصواف، من أهم صادرات الإيالة إلى الخارج، باتجاه كل من مرسيليا، وليفورن، وجنوة، إذ كانت تصدر حوالي، 20 ألف قنطار، بسعر ثمانية دولار للقنطار[6]، هذا على المستوى الخارجي، أما على المستوى المحلي، فقد استعملت الصوف، لصناعة الأفرشة، والأغطية المنزلية مثل، المطارح، والمضربات، والوسائد(المخايد)، انس، وكذلك السجاد، والبرانس...الخ، ولذلك وجدت بشكل ملحوظ، ضمن شروط الصداق، للحاجة الماسة لها في جميع المنازل، وذلك بكميات مختلفة،

---

[1] - **A.O.M.1Mi, B 38, Z 81.**

[2] - **A.O.M.1Mi, B 29, Z 59.**

[3]- شريفة طيان، مرجع سابق، ص 234. أيضا: - خليفة حماش، الأسرة...، مرجع سابق، ص، ص 389، 390.

[4] - **A.O.M.1Mi, B 42, Z 91.**

[5] - **A.O.M.1Mi, B 42, Z 91.**

[6]- أبو العيد دودو: **الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان(1830- 1850)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989م، ص 75.

وصلت حتى ستة قناطير[1]، أما على مستوى العقود الخاصة بالرياس، فقد رصدنا قنطارين، وقد اشترطتها زهيرة بنت محمود، البكر، من زوجها الحاج محمد رئيس، واستبدلت بمضربة، ومطرح واحد[2]، وثلاثة قناطير كحد أقصى، وقد اشترطتها فاطمة بنت علي ريس[3]، أما فاطمة بنت عمر الريس، فلم تشترط الصوف، بل اشترطت مضربة ومطرحين[4].

د- الأفراد: لازال الجدل قائما، حول تحديد معنى هذا المصطلح إلى اليوم، وقد أعطى المؤرخ أبو القاسم سعد الله، احتمالين للمصطلح، أولهما معنى الثور[5]، والمعنى الثاني، هو السوار الذي تتزين به المرأة في يدها وهو (المسيسة)، وقد رجح المؤرخ، سعد الله الاحتمال الثاني، وهو السوار[6].

أما الباحثة عائشة غطاس، فقد استبعدت، أن يكون مصطلح الفرد هو السوار، لأن الوثائق التي تعرضت للمصاغ تميزت بالدقة في تمييز نوع المصاغ مثلا: ذهبا أو فضة،...الخ، ورجحت أن يكون المصطلح هي هدايا إلزامية تقدم إلى أقارب العروس مثل: الأم، والجدة، والعمة،...الخ، غير أنها نبهت إلى شيء مهم وهو أن عدد الأفراد، في غالب الأحيان اقترن بعدد قناطير الصوف، مثل قنطاران الصوف، وفردان اثنان، ثلاثة قناطير صوف، ثلاثة أفراد،...الخ[7].

---

[1]- خليفة حماش، الأسرة...، مرجع سابق، ص347.

[2] -**A.O.M.1Mi, B 29, Z 59.**

[3] -**A.O.M.1Mi, B 42, Z 91.**

[5] - **A.O.M.1Mi, B 38, Z81.**

[5]- مازال إلى يومنا هذا، يسمى الثور (ذكر البقرة)، في بعض المناطق، (بالفرد).

[6]- عبد الرزاق بن حمادوش الجزائري: **رحلة ابن حمادوش الجزائري المسماة: لسان المقال في النبأ والنسب والحال،** تحقيق وتقديم وتعليق: أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 240،

[7]- عائشة غطاس، "الصداق...، مرجع سابق، ص 27.

غير أنه عثرنا على عقد زواج اشترطت الزوجة أربعة أفراد، مع مضربة، ومطرحين، دون الصوف. ينظر:

- **A.O.M.1Mi, B 38, Z 81.**

وأورد خليفة حماش، تفسيرات أخرى، لها علاقة بالقماش، وذلك بناء على ما توصل إليه من عبارات ارتبطت بالمصطلح مثل فرد ستيني[1]، وعريض[2]، وإشارات أخرى فمثلا، في عقد الفريضة الخاص، بفاطمة بنت القبطان سليمان رئيس، من بين ما تضمنه باقي صداقها على زوجها، حسن ريس: "... مائة وأربعة وأربعون دينار قيمة ثلاثة أفراد ستيني صنع محروسة تونس..."[3].

إذن، بناء على ما تقدم ذكره، توصل الأستاذ، حماش، إلى أن الأفراد لها علاقة بالقماش، لاستعماله في صنع الأفرشة، مثل المضربة، والمطرح، وبما أنه وجدت بعض شروط الصداق، تضمنت الأفراد، مع المطارح والمضربات، دون الصوف، فقد يحتمل أن تكون فراد أقمشة، تقدم هدايا إلى الأشخاص المقربين للعروس[4].

هـ- الجوهر: يعتبر الجوهر من الأحجار الكريمة، وقد استعمله أهل أيالة الجزائر، في صناعة الحلي، وكان على أنواع مختلفة من حيث الحجم، ولذلك اختلفت أسعاره، واشترطت نساء مدينة الجزائر الجوهر، في صداقهن، غير أنه اقتصر على المرأة البكر دون الثيب، كما أنه لم يمس جميع الأسر، بل اقتصر على الأسر الميسورة الحال، وكانت الكمية المشترطة منه تقدر بالأوقية[5]، وقد عثرنا على أوقيتان اثنتان من الجوهر، في عقد زواج فاطمة بنت علي ريس المذكورة[6].

و- الآمة: من مكونات الصداق أيضا كانت الإماء، وهم من الرقيق الصالح للخدمة، ولقد منحت بعض النساء الآمة في صداقهن، وكانت الآمة تساعد في أشغال المنزل، وكذلك تربية الأطفال،...الخ، وقد اشترطن النساء عادة أمة واحدة، وهو ما تضمنه عقد

---

[1]- هو نوع من القماش، وهذا ما ذكر في: عبد الله بن محمد الشويهد: **قانون أسواق مدينة الجزائر1107- 1117هـ/1695- 1705م**، تحقيق وتقديم وتعليق: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2006، ص 12.

[2]- هو خلاف طول القماش.

[3] - **A.O.M.1Mi, B 52, Z 120.**

[4]- مازال إلى يومنا هذا، وفي بعض مناطق الوطن، تحضين بعض النسوة المقربين من العروس، مثل: أمها، وجدتها، وعمتها،...الخ، بقطعة من القماش كهدية.

[5]- يقدر وزن الأوقيةب33.03 غرام. ينظر: خليفة حماش، الأسرة...، مرجع سابق، ص-ص، 380- 383.

[6] - **A.O.M.1Mi, B 42, Z 91.**

زواج فاطمة بين الريس علي المذكورة أنفا، وعلى الرغم من تصنيف فئة الرياس من الطبقة الثرية، إلا أن الحاج محمد الريس لم يمنح زوجته البكر، آمة[1] ، وكذلك بالنسبة لفاطمة البكر بنت عمر، فهي الأخرى لم تحض بشرط الآمة[2]ومنهم من ضاعف العدد إلى آمتين، غير أن الاستثناء، من بين ما تضمنه باقي صداق فاطمة بنت سليمان قبطان، على بعلها، أربعمائة دينار وأربعة وستون دينارا قيمة نصرانية واحدة، وخمسمائة دينار قيمة أمتين اثنتين من رقيق السودان[3].

2- تعدد الزوجات:

الزواج هو شراكة بين الرجل والمرأة، تربطهم علاقات التكامل والتعاون، في جميع المجالات، وحتى المالية منها، فكيف كانت هذه العلاقات في أسرة الرياس؟ كما أن الزواج، كان يفتح الباب أمام علاقات المصاهرة، فهل كانت مصاهرات الرياس مغلقة داخل فئتهم؟ وبالتالي بروز أسر من فئة الرياس؟ أم أنها تنوعت بين مختلف طبقات وأطياف المجتمع؟ وبالتالي واقع التعاون والتعايش والتكامل فرض نفسه؟.

إن أصل الزواج، أن يتزوج الرجل بإمرة واحدة، غير أن الدين الإسلامي أباح للرجل أن يتزوج بأكثر من واحدة، على أن لا يتجاوز أربعة نساء تحت عصمته في نفس الفترة، وقد أوصى الإسلام، في مقدرة الرجل على العدل بينهم، وفي ذلك يقول الله عز وجل: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴾[4].

بما أن التعدد مباح شرعا فهو ظاهرة موجودة في جميع المجتمعات الإسلامية، وعبر الأزمنة التاريخية إلى يومنا هذا، ولم يستثنى منها مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، والسؤال الذي يطرح هنا، هل انتشرت هذه الظاهرة لدى فئة الرياس؟ وما هي دوافعها؟.

---

[1] – A.O.M.1Mi, B 42, Z 91.

[2] – A.O.M.1Mi, B 42, Z 91.

[3] – A.O.M.1Mi, B 52, Z 120.

[4]– سورة النساء،الآية 3.

للإجابة على هذه التساؤلات، لا بد من توفر معطيات تجيبنا عن ذلك، ونظرا لعدم توفر وثائق كافية لعقود الزواج في تلك الفترة[1]، والتي تعتبر المصدر الأساسي للإجابة على الإشكاليات المطروحة، فقد ارتأينا العودة إلى وثائق أخرى، مثل وثائق الفرائض، والتركات[2]، غير أنه صادفتنا مشاكل أخرى، وهو أنه في مثل هذه الوثائق لا يذكر اسم الزوجة في حالة طلاقها من الزوج، أو وفاتها قبله، ولذلك فقد تكون هذه الحالات غير الكاملة، لها تأثير على النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، غير أنه في حالة بقاء الزوجة في عصمة الرجل قبل وفاته، فإنه لا محال تذكر في الفريضة، بصفتها وارثة شرعية، ولذلك فمن خلال وثائق الفرائض يمكننا معرفة عدد الزوجات، ومثال ذلك فريضة الريس يوسف بن علي، بتاريخ أوائل ذي الحجة 1177هـ/ أوائل جوان 1764م[3]، كذلك فريضة الريس حسين بن عمر، بتاريخ أواخر صفر 1087هـ/ أواخر أفريل 1676م[4]، وأيضا فريضة الريس إبراهيم، بتاريخ أوائل محرم 1221هـ/ أواخر مارس 1806م[5]

أما النوع الآخر من الوثائق، فهي عقود الوقف[6]، وهي الأخرى غير كاملة، لأنه قد يحرم الموقف زوجته، أو زوجاته، أو إحداهن، من أوقافه التي يعقدها، لكن في حالات كثيرة لا يحرمها، أو يحرمهن من الوقف، لأن له الحرية المطلقة في تأخيرها، حتى بعد وفاته، أو

---

[1]– بالرغم من توفر وثائق للزواج، ضمن سلسلة وثائق المحاكم الشرعية، خلال الفترة العثمانية، غير أنه لم يكن الجميع يوثق الزواج، باعتبار أن الزواج الشرعي لا يحتاج إلى ذلك، أيضا كانت الأسر لا تلجأ إلى استخراج نسخ عن عقود الزواج إن وجدت، لأنهم ليسوا بحاجة دائمة إليها، وهذا ما يعرض الوثيقة الأصلية إلى الضياع أو التلف، على غرار= =وثائق الملكية العقارية، التي كانت تستخرج نسخ عن العقد الأصلي، وهذا ما لوحظ في الوثائق الخاصة بالعقارات لقيمتها المادية. ينظر مثلا عقود الزواج التالية:

- **A.O.M.1Mi, B 29, Z 59.**
- **A.O.M.1Mi, B 38, Z 81.**
- **A.O.M.1Mi, B 42, Z 91.**

[2]– تقسيم تركات الأشخاص المتوفون.

[3] – **A.O.M.1Mi, B 2, Z 5.**

[4] – Ibid.

[5] – **A.O.M.1Mi, B 3, Z 7.**

[6]– ينظر فصل أوقاف الرياس(الفصل الرابع).

حتى بعد أولاده ...الخ، أو التراجع، وحرمانها إذا اشترط التراجع في الوقف في بداية عقده[1].

لقد أحصينا حوالي 140 حالة من الوثائق المرصودة، تثبت زواج الرياس، منها عقود للفرائض والتركات، وعقود للزواج، وكذا عقود الوقف، ففيما يخص الرياس الذين كانوا متزوجين بزوجة واحدة، فقد بلغ عددهم 134 حالة أي ما يمثل 95.71%، وهي تمثل نسبة عالية بالنسبة للزواج الأحادي[2]، وهذا دليل على أن الرياس كانوا يفضلون هذا النوع من الزواج، وذلك حفاظا على التماسك الأسري، وتقوية روح المحبة لدى أفراد الأسرة.

لقد توصل الأستاذ خليفة حماش، في دراسته حول الأسرة في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، إلى نفس النتيجة، حيث أكد أنه من بين 1660 وثيقة خاصة بالفرائض، لم يسجل سوى أربع وخمسين حالة من الرجال أعادوا الزواج، ومن بين 1403 وثيقة خاصة بالأوقاف، لم يتم تسجيل سوى سبع حالات عدّد فيها الرجال الزواج[3]، وكذلك في دراسة الأستاذة طوبال نجوى، هي الأخرى أكدت أنه في الفترة ما بين (1710-1830م)، ومن بين اثنان وتسعون ومائتين (292) عقد تركة وفريضة خصت الرجال، فالذين توفوا عن زوجة واحدة وأولاد منها فقط، حوالي مائة وثلاثة وعشرون(123)حالة، أما الذين توفوا عن زوجة ثانية وأولاد منها، أومن غيرها فكانوا حوالي واحد وستون(61) حالة، وعدد الذين توفوا وكان لهم زوجتين أو أكثر كان عددهم حوالي اثنتي عشر(12)حالة[4]، وهو ما أكده أيضا كل من، الأب دان الذي زار إيالة الجزائر سنة 1623م، وكذلك الضابط روزي الذي رافق الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830م، فكلاهما أكدا أنه وبالرغم من إباحة الدين الإسلامي للرجال بأن يتزوجوا بأكثر من امرأة واحدة، إلا أنه ليس لهم عموما إلا زوجة واحدة[5].

---

[1]- سأتحدث بإسهاب عن الموضوع، ينظر فصل أوقاف الرياس.

[2]- وهو زواج الرجل بزوجة واحدة فقط.

[3]- خليفة حماش، الأسرة ...، مرجع سابق، ص 435، وما يليها.

[4]- نجوى طوبال، مرجع سابق، ص 51.

[5]- ينظر:

- Dan (Pierre), Op.cit, p 274.

أما بالنسبة للرياس، الذي تزوجوا بزوجتين فقد بلغ عددهم ستة حالات فقط، وهو ما يمثل 4.14 %، ولم نرصد أية حالة، لريس كانت له أكثر من زوجتين، وفيما يخص الرياس الذي أعادوا الزواج، أو جمعوا بين زوجتين، أذكر على سبيل المثال، الريس مصطفى ابن مراد، الذي كان متزوج من خديجة بنت مصطفى، وآمنة بنت المبارك وهذا ما يثبته عقد بيع جنة كانت ملكا للريس المذكور، وأصبحت إرثا للزوجتين المذكورتين، والابن محمد من آمنة، وهي مقيدة بتاريخ أواسط شوال 1149هـ الموافق لأواسط فيفري 1737م[1]، وكذلك الريس محمد التركي ابن أحمد، وهو الآخر تزوج امرأتين، إحداهن، أوسة بنت أحمد، أما الزوجة الثانية فلم يذكر اسمها[2].

3- زواج التسري:

التسري في اللغة من السرور، أو أن يتخذ السرية، وهي الأمة المملوكة، واصطلاحا هو أن يتخذ السيد أمته للجماع، ولا يجامعها غيره، والتسري جائز لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾[3].

لقد أباح الإسلام التسري، ولذلك فقد كان التعامل به بشكل طبيعي في المجتمعات الإسلامية عامة، وكان التعامل به كذلك في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، فالسيد كان يتسرى بجاريته، وإذا أنجبت هذه الأخيرة، فالأولاد لهم حقوق مثل أولاد الزوجة الحرة، وتصبح الآمة حرة لقوله صلى الله عليه وسلم: "أيما آمة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه"، ، كما يجب أن تكون الآمة التي تسرى بها سيدها ملكا له، ولا يجوز أن تكون ملكا لغيره حتى ولو كان من أفراد عائلته، والسؤال الذي يطرح هنا هل انتشر زواج التسري بين فئة الرياس؟ وما هو الدافع إلى ذلك؟.

لم تكن الآمة تستعمل للتسري فحسب، بل استعملوا في مختلف الأعمال المنزلية، وقد اشترطتهن النساء في صداقهن، لتقدمن لهن يد المساعدة في تربية الأولاد، والتنظيف،

- Rozet, Op.cit, p 71.

1- ينظر:

- A.O.M.1Mi, B 29, Z58.

2 - A.O.M.1Mi, B 40, Z84.

3- سورة المؤمنون، الآيتان 5، 6.

والخروج للتسوق،...الخ، وقد وجد نوعين من الرقيق، الرقيق الإفريقي ذو البشرة السوداء، والرقيق الأوروبي ذوي البشرة البيضاء، غير أن سعر الجاريات الأفارقة السود، كان في أغلب الأحيان منخفضا عن سعر الجاريات الأوروبيات، ولذلك فقد اقتصر وجود الجاريات الأوروبيات، على منازل الموظفين السامين، والعائلات الثرية. فهل وجدن في منازل الرياس؟.

من خلال ما توصلنا إليه، فقد أحصينا حالات قليلة، لرياس تزوجوا زواج التسري، فالحالة الأولى تعود للريس الداي حسين موزومورطو، والذي كان متسريا بجارية أوروبية، وأنجب منها بنتا سميت فاطمة[1]، والظاهر أن الداي المذكور، كان متسريا بآمة دون زواجه من حرة، أما الحالة الثانية فكانت للريس أحمد التلمساني، الذي كان متزوجا، من عائشة بنت علي الشريف، ومتسري بأمته آمنة بنت عبد الله، وهذا ما أثبته عقد الفريضة المسجل بتاريخ أواخر شوال 1150هـ/ فيفري 1738م[2].

أما الحالة الأخرى فقد كانت للريس إبراهيم التركي ورديان باشي، والذي كان متزوجا من مونى بنت السيد عمر أفندي، وقد أنجب معها، ولد، وبنت، هما حمود، وزهيرة[3]، وكان متسريا بجارية زنجية من السودان، حيث قام الريس إبراهيم المذكور بعتق آمته المتسري بها، المسماة سعاد، وهي زنجية اللون، متوسطة القامة، رفيعة الأطراف، عربية اللسان، وقد أنجب منها ولد، لم يذكر اسمه، وهذا حسبا لعقد المقيد في أوائل جمادى الثانية 1229هـ/ أواخر ماي 1814م[4]، غير أن اللافت للانتباه، أنه في عقد شراء جنة من طرف مونى، زوجة الريس إبراهيم، السالف الذكر، ذكر في العقد أنها اشترتها لأولادها حمود، وزهيرة، أولاد الريس إبراهيم التركي ورديان باشي، بتعريف زوجها محمد يولداش[5]،

---

[1]– أ. و. ج، و. م. ش، ع 119– 120، و 2.

[2] – A.O.M. 1Mi, B 15, Z32.

[3] – A.O.M. 1Mi, B 58, Z146.

[4] – A.O.M. 1Mi, B 42, Z91.

[5]– هي لفظة عثمانية مركبة من كلمتين: "يول" وتعني الطريق، و"داش" وتعني الرفيق، وعليه فالمعنى هو رفيق الطريق، واليولداش هو أدنى رتبة يتقلدها المجند، وكانوا يشكلون أكبر عدد ضمن أوجاق الانكشارية، حيث قدرت نسيبتهم بحوالي 80% من إجمالي الأوجاق، من بين مهامهم تقديم الطعام والشراب للضباط، كما كان يختار منهم

بن محمود وذلك بتاريخ أواسط ربيع الأول 1224هـ/ أواخر أفريل1809هـ[1]، وهذا يدل على أنها كانت مطلقة من زوجها الريس، ولا نعلم إذا كان سبب طلاقها هو تسري زوجها إبراهيم الريس بآمته الزنجية؟.

المبحث الثاني: مصاهرات الرياس:

لقد رصدنا حوالي مائة وسبعة وأربعين(174) حالة، عرفنا من خلالها، علاقات الزواج التي تمت للرياس[2]، والتي من خلالها سلطنا الضوء على المصاهرات التي ربطت الرياس بالفئات الاجتماعية الأخرى من المجتمع[3].

1- مصاهراتهم مع فئات لم يحدد انتماؤها:

1-1- عدم ذكر اسم الزوجة:

تم رصد حوالي 52 حالة، لم يذكر فيها اسم الزوجة، وهو ما يمثل35.37%، فمثلا في تصفية تركة القبطان محمد ريس الفلمينك ابن عبد الله، ذكر اسم أولاده، وهم البنات فقط: خديجة، وقامير، وفاطمة، ونفوسة، وحليمة، دون ذكر اسم الزوجة، وذلك بتاريخ أوائل صفر 1102هـ/ أوائل نوفمبر 1690م[4]، ولا نعلم هل كانت الزوجة متوفاة، أو مطلقة؟.

أربعة للعمل في الديوان. لتفاصيل اكثر ينظر: أمين محرز، أوجاق...، مرجع سابق، ص- ص 417- 419. أيضا:
- فهيمة عمريوي، مرجع سابق، ص 102.=

- Tal Shuval : **La ville d'Alger vers la fins du XVIIIe siècle. Population et cadre urbain**, CNRS. Éditions, Paris, 1998, p 68. .

[1] - **A.O.M. 1Mi, B 58, Z146.**

[2]- وذلك من خلال عقود الزواج، والتركات، والأوقاف،...الخ.

[3]- قسم مجتمع أيالة الجزائر، خلال العهد العثماني إلى فئات اجتماعية، كفئة الأتراك، وفئة الكراغلة (وهو نتاج زواج العثمانيين من النساء المحليات)، وفئة الأعلاج، والبرانية او الوافدين على المدينة لغرض الشغل،...الخ حول الموضوع ينظر: - عائشة غطاس، الحرف...، مرجع سابق، ص 21 وما يليها. أيضا: - أرزقي شويتام: **المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني (926- 1246هـ / 1519-1830م)**، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009، ص 53 وما يليها.

[4] - **A.O.M. 1Mi, B 61.**

ونفس الشيء بالنسبة لتركة الريس إبراهيم، الذي انحصرت تركته في ابنته فاطمة لا غير، وذلك بتاريخ أوائل جمادى الأولى 1216هـ/ أوائل سبتمبر 1801م[1].

أما في وقفية الدار، المسجلة بتاريخ أواخر ربيع الثاني 1146هـ/ أواخر جويلية 1768م، والتي كانت على ملك الريس أحمد بن بكير القبطان، فقد تم وقفها على نفسه، ثم على ولده بكير، وابنته مريم، من بعد وفاته، ثم على أعقابهم، ثم على شقيقاته[2]، ولم يذكر اسم الزوجة، ولا نعرف السبب هل هو إقصاء لها من الوقف؟، أو أنها كانت متوفاة؟.

وهناك حالات أخرى، لم نستطع من خلالها معرفة اسم الزوجة ونسبها، فمثلا في عقد تصفية تركة الريس أحمد الخراط ابن التفاحي به عرف، فقد توفي عن زوجته الزهراء بنت محمد، وابنه من غيرها محمد، وذلك بتاريخ أواسط ذي القعدة 1231هـ/ أواسط أكتوبر 1815م[3].

1-2- ذكر اسم الزوجة واسم والدها:

أما عن الحالات التي ذكر فيها اسم الزوجة، مقرونا باسم والدها فقط، دون معرفة نسبه، فقد رصدنا حوالي 58 حالة، أي ما يمثل39.45%، غير أن أغلب الحالات المرصودة لم نستطع من خلالها تمييز نسب الزوجة، أو الفئة الاجتماعية التي تنتمي إليها، فمثلا في وثيقة مسجلة بتاريخ أواسط ذي القعدة 1220هـ/ أوائل فيفري 1806م، تم فيها تسلم عائشة بنت إبراهيم، نفقة ولديها وهما عثمان، وخدوجة، ولدا أحمد ريس، وعلى أن تسلم كل شهر ما قدره أربعة ريالات بوجو[4] لكل واحد منهما[5].

كذلك في عقد بيع جنة بتاريخ أواخر شهر ربيع الأول1224هـ/ أواخر أفريل 1809م، ملكا لحسني بنت محمد، فقبض نيابة عنها، زوجها الريس حسن الانكشاري، ثمن بيع

---

1 – **A.O.M. 1Mi, B 1, Z1.**

2 – **A.O.M. 1Mi, B 35 ,Z72.**

3 – **A.O.M. 1Mi, B 40, Z85.**

4– وهو عملة كانت متداولة خلال الفترة العثمانية بالجزائر. ينظر: المنور مروش، العملة...، مرجع سابق، ص، ص 41، 42.

5 – **A.O.M. 1Mi, B 6, Z14.**

الجنة المذكورة[1]، ونفس الشيء في وثيقة إثبات ملكية علوي ومحزن[2]، بتاريخ أواسط محرم 1149هـ/ أواخر ماي 1736م، للريس باكير ابن عبد الله، الموجودين قرب باب البحر، وقد توفي هذا الأخير، وترك هاذين العقارين لورثته، وهم زوجته عائشة بنت مصطفى، وأولاده منها وهم: أحمد، وخديجة وآمنة وفاطمة[3]. أيضا ذكرت زوجة حسن رئيس بن عمر، في انتقال ملكية الحانوتين إليها وبنتيها رازية، وللونة، بمريم بنت محمد، وذلك بتاريخ صفر 1087هـ/ أواخر أفريل 1676م[4].

3- ذكر اسم الزوجة:

تم رصد ست حالات فقط، أي ما يمثل 4.08%، وهي حالات قليلة، ذكر فيها اسم الزوجة فقط، فمثلا في وقفية دار، قرب الجامع الأعظم، بتاريخ أواسط ربيع الأول 1125هـ/ 1713م، للريس علي بن رطاز التركي، ذكرت زوجته بفاطمة[5]، وكذلك في عقد بيع، جزء من دار، كانت على ملك السيد أحمد رئيس، وزوجته قموزة، بتاريخ أواسط صفر 1154هـ/ 1741م[6]، أيضا في وقفية الريس الحاج قاسم، ذكرت زوجته، دون ذكر اسم أبيها أو نسبها وهي الولية كزهرة، وذلك بتاريخ 1059هـ/ 1684م[7]، ولقد وجدنا في وثيقة، بتاريخ أواسط شوال 1228هـ/ أواسط أفريل 1819م، وصل إلى بيت المال، مبلغ 90 ريالا دراهم صغار من خدوجة، زوجة الريس علي بن اليوب[8].

---

1 –A.O.M. 1Mi, B 25, Z47.

2– بالنسبة للعقارين المذكورين ينظر: فصل الأوقاف.

3 – A.O.M. 1Mi, B 7, Z16.

4 – A.O.M. 1Mi, B 2, Z5.

ينظر أيضا الوثائق التالية:

– A.O.M. 1Mi, B 52, Z120.

– A.O.M. 1Mi, B 2, Z3.

5 –A.O.M. 1Mi, B 53, Z123.

6 – A.O.M. 1Mi, B 14, Z28.

7 – A.O.M. 1Mi, B 60, Z161.

8 – A.O.M. 1Mi, B 2, Z3.

أما عن الحالات التي استطعنا من خلالها معرفة الفئات الاجتماعية التي تصاهرت مع الرياس، وكذلك المكانة الاجتماعية للأسر، التي تصاهرت مع الرياس أيضا، فقد رصدنا حوالي واحد وثلاثون(31) حالة، تنوعت بين فئة الرياس نفسها، وفئة الأعلاج، وعائلات من المؤسسة الدينية،...الخ.

2- مصاهرات الرياس مع فئتهم:

نتيجة المعاملات اليومية، والاحتكاك الدائم بين الرياس، لا بد وأن تنشأ بينهم ألفة ومودة، توجت بمصاهرات، وفي هذا الصدد، تم رصد حوالي عشر(10) حالات، تصاهر فيها الرياس مع نفس الفئة، وهو ما يمثل 6.80%، من المجموع العام، وبنسبة 32.25%، من مجموع 31 حالة التي استطعنا تمييزها، وهي أكبر نسبة من بين الحالات التي سيأتي ذكرها، وعلى سبيل الذكر، فقد تزوج الريس حسن عرف (البشكيسن؟)، من فاطمة بنت القبطان سليمان رئيس شهر (البقون؟)، وذلك حسب تاريخ الوثيقة، المسجلة بتاريخ أواسط صفر 1088هـ/ أفريل1677م[1]، كما تزوج الحاج محمد عروج الريس، بنفيسة بنت يوسف ريس، وهذا ما أثبته عقد بيع نصيب نفيسة المذكورة، لدار، من قرب سوق الخراطين، الموثق بتاريخ: أوائل ربيع الثاني 1096هـ/مارس 1685م[2].

كما كان أيضا رجب رئيس، متزوج من فاطمة، بنت محمد رئيس[3]، وصاهر حسن رئيس، سليمان رئيس ابن عبد الله، بتزويجه ابنته نفيسة لهذا الأخير، وهذا ما أثبتته الوثيقة المسجلة بتاريخ 14 صفر 1021هـ/ 16 أفريل 1612م[4]، كما تزوجت خديجة بنت أحمد أخت الريس عبد الرحمن، من مصطفى رئيس ابن عبد الله، وهو مقيد في عقد حبس بتاريخ 1126هـ/ 1714م[5].

---

1 – A.O.M. 1Mi, B 52, Z120.

2 – A.O.M. 1Mi, B 52, Z121.

3– وهذا أما أثبتته الوثيقة المقيدة بتاريخ، أوائل شعبان 1093هـ/ أوائل أوت 1682م ينظر:

– A.O.M. 1Mi, B 52, Z121.

4 – A.O.M. 1Mi, B 61.

5 – A.O.M. 1Mi, B 29, Z58.

صاهر علي رئيس، مصطفى رئيس، بتزويج ابنته حسني، حسب الوثيقة المسجلة بتاريخ 1147هـ/ 1734م[1]، كما تزوجت الأختان خديجة، وفاطمة بنتا باكير قبطان، وشقيقتا أحمد رئيس، من فئة الرياس، حيث تزوجت خديجة من الحاج عمر ريس، وتزوجت فاطمة، من أحمد رئيس التركي بن قارة[2]

كما تزوج حسن رئيس ابن عبد الله، من خديجة بنت عثمان ريس، وهو ما أثبته عقد حبس هذه الأخيرة، بتاريخ أوائل جمادى الأولى1174هـ/ أواسط ديسمبر 1759م[3]، وربطت عثمان ريس كذلك، علاقة مصاهرة مع الرياس، بتزويج ابنته ميمي، من الريس علي التركي قائد المرسى، ابن إبراهيم[4].

3- مصاهراتهم مع الأعلاج:

بحكم نشاط الرياس بمجال البحر، والظفر بالأسرى، ومن بينهم الأسيرات الأوروبيات، اللواتي كان العديد من الرياس يتزوجوا منهن، وبالنسبة لهاته الحالات المذكورة، فقد رصدنا حوالي ثماني(8) حالات، أي ما يمثل 5.44.16%، من المجموع العام، وبنسبة25.80%، من مجموع الحالات التي تم تمييزها، فقد كان أحمد رئيس ابن مصطفى التركي، متزوج من صفية العلجية، وذلك حسب الوثيقة المقيدة بتاريخ: 1193هـ/ 1780م[5]، كما تزوج حسن رئيس ورديان باشي ابن حسن، من الزهرة العلجية بنت عبد الله[6]، أيضا تزوج أحمد رئيس ابن إبراهيم، من عائشة بين عبد الله، وذلك بناء على العقد الموثق بتاريخ أوائل رمضان 1154هـ/ أواخر نوفمبر 1740م[7]، وفي عقد فريضة الريس أحمد التلمساني، المقيدة بتاريخ شوال 1150هـ/ فيفري 1738م، فقد كان

---

1 – A.O.M. 1Mi, B 12, Z25.

2 – A.O.M. 1Mi, B 52, Z121.

3 – A.O.M. 1Mi, B 8, Z18.

4 – A.O.M. 1Mi, B 20, Z41.

5 – A.O.M. 1Mi, B 34, Z68.

6 – A.O.M. 1Mi, B 3, Z7.

7 – A.O.M. 1Mi, B 40, Z87.

هذا الخير متزوج من عائشة بنت علي الشريف، وآمته أمينة بنت عبد الله[1]، كما تزوج بعض دايات الجزائر من العلجيات، ومثال ذلك زواج محمد الدولاتي، من خديجة بنت عبد الله[2]، كما كان للداي حسين موزومورطو، آمة علجية[3].

4- مصاهرات الرياس مع الانكشارية:

نتيجة السماح للجيش الانكشاري، بالعمل على ظهر السفن، وممارسة النشاط البحري، إلى جانب الرياس، مما نتج عنه ألفة ومودة، أدت إلى مصاهرات بين الطرفين عكس ما كان يروج له من تصادم وتطاحن بينهما، وقد رصدنا أربع(4) حالات، تصاهر فيها الرياس مع الانكشارية، أي ما يمثل 2.72%، من المجموع العام، و12.90 %، من مجموع الحالات التي استطعنا تمييزها، بحيث صاهر ذي الفقار رئيس، إبراهيم أغا، بتزوجه من ابنة هذا الأخير، خديجة، وأنجب منها ولد، وبعد وفاة الريس ذي الفقار المذكور، تزوجت مرة أخرى خديجة ابنة إبراهيم أغا، من الريس علي ابن مصطفى، وهذا ما وجد مسجلا في عقد الفريضة، بتاريخ أواسط ذي القعدة 1086هـ/ أواخر فيفري 1676م[4].

أما الحاج حسين رئيس ابن مصطفى التركي، فهو الآخر صاهر فئة الانكشارية، حيث تزوج من نفسية بنت موسى أغا[5]، كما تزوج الحاج مصطفى رئيس ابن عبد الله من للونة بنت علي بولكباشي، وذلك حسب تاريخ الوثيقة المسجلة بتاريخ: 1178هـ/ 1764م[6].

ما يمكن استنتاجه، هو أنه على غرار أن حالات المصاهرة، مع فئة الانكشارية قليلة، إلا أنها انحصرت في أعلى المراتب، وهي الأغا، والبولكباشية.

---

[1] – A.O.M. 1Mi, B 15, Z32.

[2] – A.O.M. 1Mi, B 48, Z107.

[3]– أ. و. ج، و، م، ش، ع 119-120، و20.

[4] – A.O.M. 1Mi, B 46, Z99.

[5] – A.O.M. 1Mi, B 41, Z89.

[6] – A.O.M. 1Mi, B 52, Z121.

5- مصاهرات الرياس مع الموظفين:

رصدنا حالات مختلفة تصاهر فيها الرياس مع موظفين في الإيالة[1]، وتمثلت في ثماني(8) حالات، ما يقدر بنسبة 5.44%، من المجموع العام، ونسبة 25.80%، من مجموع الحالات المميزة، ونذكر على سبيل المثال، فقد كان محمد رئيس بن عبد الله، متزوج من خديجة بنت السيد علي الكاتب، وذلك حسب عقد حبس بتاريخ أواسط ربيع الأول 1111هـ/ أوائل ديسمبر 1699م[2]، وكان أحمد رئيس متزوج من نفيسة بنت مصطفى خوجة المقطاعجي[3]، حسب عقد الوثيقة المسجلة بتاريخ 1735/1147م[4].

كما تزوج يوسف ريس بن علي، مع فاطمة بنت السيد عبد الرحمن، المحتسب[5]، حسب عقد الوثيقة المسجل بتاريخ: أوائل ذي الحجة 1177هـ/ أوائل جوان 1764م[6]، وتصاهر الرياس أيضا مع الخوجات[7]، فتزوج مصطفى رئيس القزاز، من قارض بنت حسين خوجة[8]، كذلك ربطت الرياس مصاهرات مع القياد[9]، فتزوج المعظم أبي الحسن علي

---

[1]- كان الجهاز الإداري بإيالة الجزائر، أوائل القرن التاسع عشر ميلادي، مصنف إلى طبقتين: الطبقة الأولى تضم الداي، والموظفين السامين(وهم الخزناجي، وبيت المالجي، ووكيل الحرج،...الخ)، والطبقة الثانية وتضم الموظفين المساعدين مثل: موظفي الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، وكتاب الدولة...الخ). ينظر: ناصر الدين سعيدوني، ورقات...، مرجع سابق، ص214 وما يليها.

[2] – **A.O.M. 1Mi, B 1, Z 1.**

[3]- هو الكاتب الأول، مسؤول عن كتبة الآخرين يساعدونه، وهو مكلف بالضرائب، والمحافظة عل سجلات محاسبة الإيالة. ينظر: ناصر الدين سعيدوني، ورقات...، مرجع سابق، ص 230.

[4] – **A.O.M. 1Mi, B 52, Z121.**

[5]- يخول له القانون، مراقبة كل ما يباع في الأسواق، مما ينتج محليا، وله أيضا صلاحية تحديد الأسعار، والإشراف على سير أسواق المواد الغذائية. ينظر: نور الدين عبد القادر، مرجع سابق، ص176

[6] – **A.O.M. 1Mi, B 2, Z 5.**

[7]- هم المكلفون بأعمال ذات طابع سياسي، واجتماعي، واقتصادي، مثل: خوجات القصر، وخوجة الرحبة، وخوجة العيون، وخوجة الجلود، وخوجة الزرع،...الخ. ينظر: ناصر الدين سعيدوني، ورقات...، مرجع سابق، ص 231 وما يليها.

[8]- **أ. و. ج، س. ب، ع17، س82.**

[9] – هناك قياد للمدن، وقياد للأوطان، وبخصوص تعيين قياد المدن، فإن كل باي كان مكلفا بتزكية القياد الذين يعملون في حدوده ماعدا في بعض الاستثناءات فكان يعين من قبل الداي، ولعب قياد المدن دورا مهما في مجالات عدة، حيث كانوا يتكفلون بتموين البايلك بالمستلزمات التي يحتاجها، وكذلك جمع الضرائب من الأعراش الموضوعة تحت =تصرفهم، وغيرها، أما قيادة

رئيس بن حمزة التركي بوريدة بنت القايد، حسب عقد الوثيقة المؤرخة في 1055هـ/ 1645م[1]،وتزوج أيضا محمد رئيس ابن سليمان، بخديجة بنت القايد محمد بن عرباجي[2]، أما الريس مصطفى نقزلي، ابن إبراهيم التركي، فقد تزوج من الجليلة الأصيلة فاطمة بنت مراد باي خوجة، وذلك حسب ما هو مقيد في عقد الحبس، بتاريخ: 1032هـ/ 1623م[3].

كما تصاهر الرياس، مع موظفو المؤسسة الدينية، وقد رصدنا حالة واحدة، تزوج فيها الريس علي بن يوسف، من مريومة بنت السيد محمود، قاضي الحنفية، وهذا ما أثبته عقد الطلاق المسجل بتاريخ: شوال 1219هـ/ جانفي 1805م[4]، وقد تنازلت الزوجة مريومة المذكورة، عن جميع حقوقها من أجل الطلاق، غير أننا لا نعلم الأسباب التي أدت إلى خلعها له؟.

6- مصاهرات الرياس مع فئة الحرفيين:

صاهر الرياس أيضا الحرفيين، وهي حالة واحدة فقط، ما يمثل 0.68%، من المجموع العام، بنسبة 3.22%، من مجموع الحالات المميزة، وهي نسبة قليلة جدا، حيث تزوج الريس علي، من دومة بنت السيد مصطفى الحوكي[5]، حسب وثيقة وفاة هذه الأخيرة، المقيدة بتاريخ: 2ربيع الثاني 1277هـ/ 22 أكتوبر 1860م، وأثبتت الوثيقة أيضا، أن السيدة دومة المذكورة، تزوجت كذلك من السيد علي بعزيز[6].

الأوطان فمن المهام الأساسية التي أكيلت لهم، هي توفير الأمن والحفاظ على سلطة الدولة في الريف، ومن مسؤوليات قياد الأوطان أيضا، جمع المطالب المخزنية، كما كان من مهامهم الاعتناء بإبل البايلك التي يستغلها أغا العرب في أداء مهامه عند خروجه للأوطان،...الخ. لتفاصيل أكثر ينظر: محمد ميلودي، مرجع سابق، ص 68 وما يليها.

[1] – **A.O.M. 1Mi, B 35, Z 71.**

[2]– تاريخ الوثيقة: أوائل جمادى الثانية

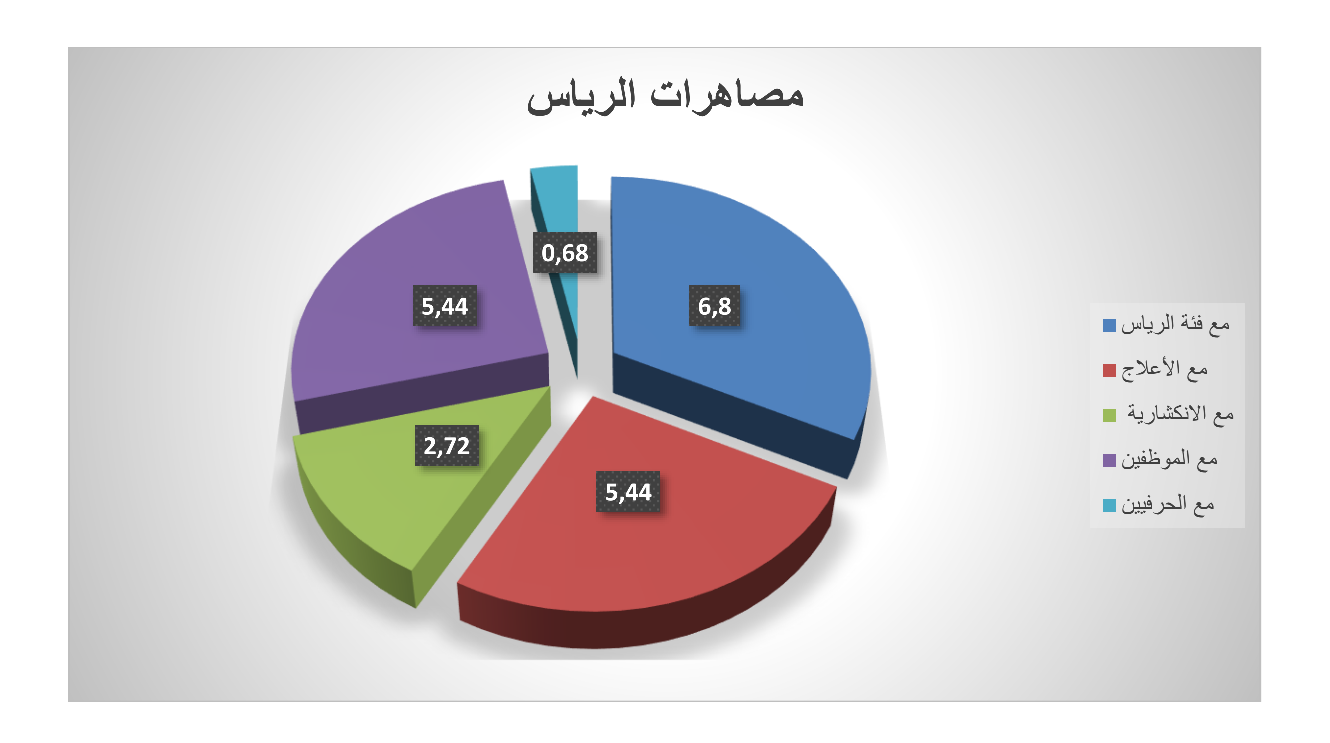
[3]– **أ. و. ج، و. م. ش، ع 140، و1.**

[4] – **A.O.M. 1Mi, B 38, Z 81.**

[5]– هو ناسج الصوف وبائعها. ينظر: عائشة غطاس، الحرف...، مرجع سابق، ص 391.

[6] – **A.O.M. 1Mi, B 45, Z 95.**

وفيما يلي الرسم البياني، الذي يبين المصاهرات، التي تمت للرياس.



المبحث الثالث: أبناء الرياس:

1- أسماء الأبناء:

إن اختيار أسماء الأولاد، داخل الأسرة، عادة ما يشغل بال العائلة الكبيرة عامة، والأب، والأم، خاصة، منذ الوهلة الأولى لظهور الحمل، وذلك لأن الاسم ليس مجرد لفظ، وإنما هو المرأة العاكسة للشخص، ومرتبط بدلالات، وأبعاد، وقد حرصت المجتمعات الإسلامية عامة، ومجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، على اختيار أسماء لأولادهم، لها دلالات دينية، مثل أسماء الأنبياء والرسل، وكذا زوجاتهم، وأيضا الصحابة الكرام، وأبنائهم، رضوان الله عليهم جميعا، أو أسماء لها أبعاد دينية، كالشهور الإسلامية، وكل ما له صلة بالدين الحنيف.

من خلال المدونة المرصودة لأبناء الرياس، والتي بلغت حوالي 135 ولدا وبنتا، حيث بلغ عدد الذكور 58، أي ما يمثل نسبة42.96%، وبلغ عدد الإناث 77 بنتا، أي ما يمثل نسبة 57.03%، وهي نسب متقاربة، بالرغم من كثرة الإناث، وأما بالنسبة لأسماء الذكور، فقد أتى في الصدارة اسم محمد، وهو اسم لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ب18

حالة، يليها اسم مصطفى، وعلي بستة حالات، ثم اسم حسن بخمس حالات، أما اسم أحمد فقد ذكر أربع مرات، كما ذكر اسم محمود وعبد الرحمن بثلاث مرات، وإبراهيم وحسين بمرتين، وذكر كل من اسم: قدور، سليمان، عمر، باكير، علال، عثمان، العربي، مرة واحدة.

لقد وردت حالات، حمل أبناء الرياس، أسماء أجدادهم، من الأب والأم على حد سواء، ولا زالت هاته الحالات متوارثة إلى يومنا هذا، فعادة يسمى الولد البكر، على اسم جده من الأب، فقد كان للريس الحاج حسين ابن مصطفى التركي، ولدا سمي بمصطفى الصغير[1]، وهذا نسبة إلى جده مصطفى، كما اختار الزوجين، علي رئيس ابن مصطفى، وزوجته خديجة بنت إبراهيم أغا، اسمي مصطفى، وإبراهيم لولديهما[2]، وهذا نسبة لجديهما من الأب ومن الأم.

أما الريس الحاج سليمان ورديان باشي، ابن عبد الله، فقد رزق بأربعة ذكور هم: أحمد، ومحمد، وعبد الرحمن، وعمر، ومن خلال أسماء زوجات الريس سليمان المذكور، فأحمد هو اسم أب زوجته مريم بنت الحاج أحمد، وعبد الرحمن، هو اسم أب الزوجة الأخرى، وهي يمونة بنت الحاج عبد الرحمن، وذلك بناء على العقد المسجل سنة 1140هـ/ 1728م[3]، أما الزوجان أحمد رئيس ابن القبطان باكير، ونفيسة بنت مصطفى خوجة المقطعجي، فقد اختار اسمي باكير، ومصطفى لولديهما[4].

كما اختار الريس عبد الرحمن بن أحمد بن رمضان، اسم أحمد لولده[5]، أما الريس يوسف بن علي فقد رزق بولدين، اختار اسم علي لأحدهما، ولقب بعلي الصغير[6]، أما الريس

---

1 – A.O.M. 1Mi, B 2, Z 3.

2 – A.O.M. 1Mi, B 46, Z 99.

3–أ.ج. و، م. ش، ع 146–147، و 90.

– A.O.M. 1Mi, B 59, Z 151.

4 –A.O.M. 1Mi, B 40, Z 86

– A.O.M. 1Mi, B 52, Z 121.

5 – A.O.M. 1Mi, B 29, Z 58.

6 – A.O.M. 1Mi, B 2, Z 5.

حسين، فقد رزق بولد سمي محمد، والظاهر أنه نسبة إلى اسم أب زوجته، فاطمة بنت محمد[1].

أما بالنسبة لأسماء بنات الرياس، فقد تصدر اسم فاطمة، قائمة الأسماء ب15 حالة، يليه اسم نفوسة ب11 حالة، أما اسم خديجة، فقد أتى في المرتبة الثالثة بتسع حالات، يليها اسم أمينة بخمس حالات، ثم اسم حنيفة، وزهرة بأربع حالات، أما الأسماء التي وردت مرتين فهي: عائشة، ومريم، ويمونة، وآسية، ووردت أسماء مرة واحدة فقط مثل: لالاهم، وكريمة، وحليمة، وقادن، هذا الاسم الأخير من الأسماء الدخيلة، ويعني المرأة، وهو اسم، عند الأتراك، يطلق على الجواري اللائي يعتقن من طرف أسيادهن، قصد الزواج منهن، وقد بقي هذا الاسم منحصرا في الأسر التركية، ولم يتجاوزها إلى الأسر المحلية[2]، والحالة الوحيدة، التي ذكر فيها هذا الاسم هو حالة قادن بنت الريس حسين[3].

2- عدد الأبناء داخل أُسرة الرياس:

بناء على عقود الوقف، وكذلك عقود الفرائض، تمكنا من الولوج إلى داخل بيوت الرياس، وبالتالي معرفة عدد الأولاد[4]، وعليه تسليط الضوء على أسرة الرياس، هل كانت من الأسر الصغيرة العدد؟، أم المتوسطة؟، أم الكثيرة العدد؟

في هذا الصدد أحصينا عينة امتدت من (1246-1031هـ/1621-1830م)، وقد تمثلت في حوالي اثنان وثمانون(82)أسرة، وفيما يلي جدول بياني، لعدد الأطفال داخل هذه الأسر:

[1] - A.O.M. 1Mi, B 55, Z 135.

[2]- خليفة حماش ،الأسرة...، مرجع سابق، ص 265.

[3] - A.O.M. 1Mi, B 52, Z 120.

[4]- قد تكون النتائج المتوصل إليها ليست دقيقة، ولا سيما بالنسبة لعقود الوقف، لأن الرجل الواقف، قد يكون أعزب ثم يتزوج، وقد يكون بدون أطفال ثم ينجب، غير أن هذا الأمر، وفي غياب بدائل أخرى، لا يمنعنا من تسليط الضوء على بعض النتائج.

عدد الأولاد	عدد الأسر	النسبة المئوية
0 طفل	20	%24.39
طفل واحد(1)	25	%30.48
طفلان اثنان(2)	15	%18.29
3 أطفال	11	%13.41
4 أطفال	07	%08.53
5 أطفال	02	%02.43
6 أطفال	01	%01.21
7 أطفال	00	%0
8 أطفال	00	%0
9 أطفال	01	%01.21

اعتمدنا تصنيف أسرة الرياس حسب حجمها، حسب الترتيب التالي:

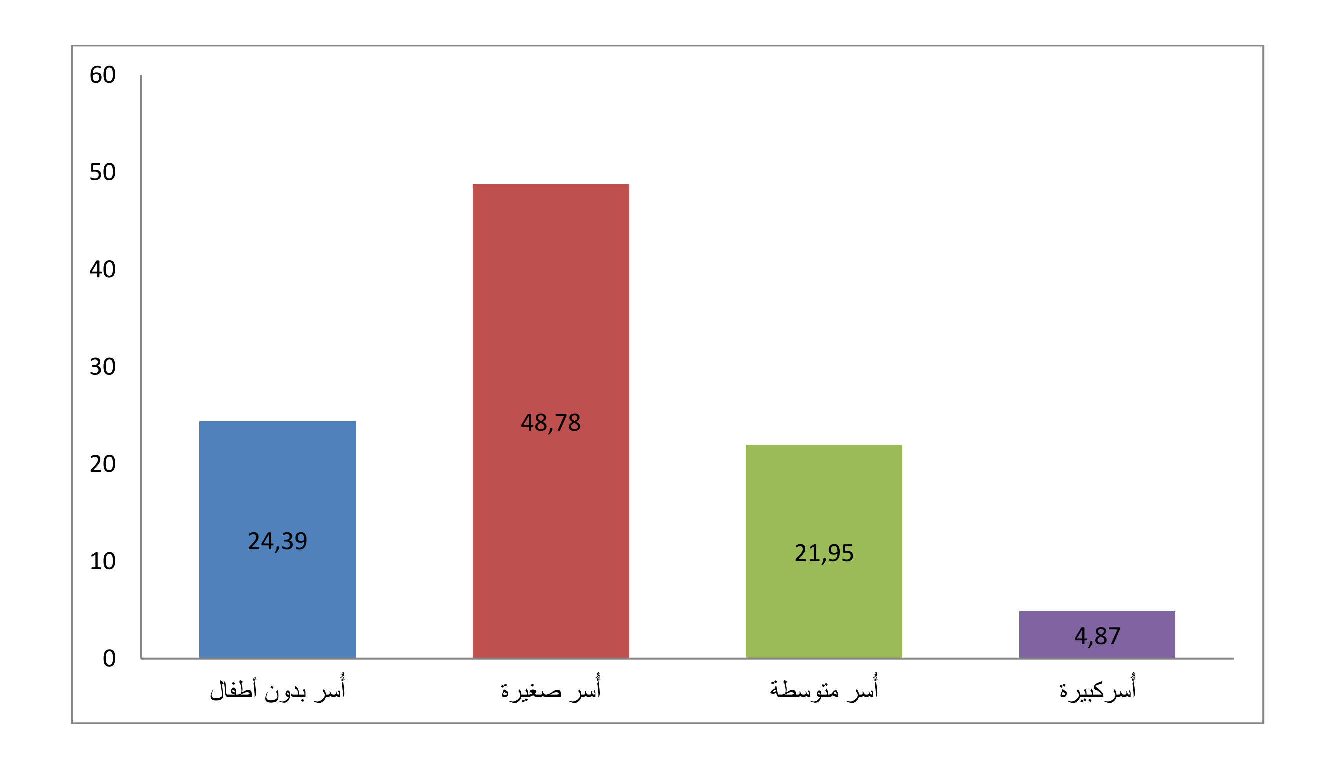
- أُسر بدون أولاد (0 ولد).
- أُسر صغيرة العدد (تتكون من ولد واحد، أو ولدين اثنين).
- أُسر متوسطة العدد (تتكون من 3 أو 4 أولاد).
- أُسر كبيرة العدد (تتكون من 5 أولاد فأكثر[1]).

[1]– بالنسبة للعينة المدروسة، فإن أكبر عدد مرصود للأولاد هو تسعة أولاد.

فكانت النتيجة المتوصل إليها هي كالتالي:

تصنيف الأسر	عدد الأسر	النسبة المئوية
أُسر بدون أطفال	20	%24.39
أُسر صغيرة العدد	40	%48.78
أُسر متوسطة العدد	18	%21.95
أُسر كبيرة العدد	04	04.87

وفي ما يلي الرسم البياني، يوضح النتائج المتوصل إليها.



من خلال النتائج المتوصل إليها، نلاحظ أن أُسرة الرياس، كانت من الأُسر الصغير العدد (1-2 ولد)، حيث بلغت نسبتها 48.78%، تليها الأسر بدون أطفال بنسبة24.39%، ثم الأُسر متوسطة العدد (3-4 أولاد) بنسبة 21.95%، أما الأُسر الكبيرة العدد (5- 9 أولاد)، فقد بلغت نسبتها 4.87%، وهي نسبة قليلة، بالنسبة للعينة المدروسة.

أما بالنسبة للعلاقة بين عدد الأطفال داخل الأُسْرة الواحدة، وعدد الزوجات، فقد رصدنا ثلاث حالات لأصغر عائلة، كان فيها للريس زوجتين، وعدد الأولاد، طفل واحد، فالحالة الأولى تعود، للريس أحمد الخراط، الذي كان متزوج من زهرا بنت محمد، وزوجته الأخرى، خديجة بنت السيد عيسى، هاته الأخيرة أنجبت ولدا ذكر اسمه محمد[1]، والحالة الثانية للريس محمد التركي، وكان متزوج من أوستة بنت أحمد، أما الزوجة الأخرى لم يذكر اسمها، غير أنها خلفت له بنتا اسمها نفوسة[2]، أما الحالة الثالثة والأخيرة فهي للريس مصطفى الجاقماقجي، ابن مراد، فكانت له زوجتين، إحداهما أمنة بنت المبارك، التي أنجب منها ولدا اسمه محمد، والأخرى خديجة بنت مصطفى، التي لم بكن له معها أولاد، وهذا ما أثبته عقد الفريضة المقيد بتاريخ: أواسط شوال 1149هـ/ أواسط فيفري 1737م[3].

ورصدنا حالة واحدة لأسرة من ثلاثة أولاد، وهي لإبراهيم ريس ابن عبد الله، وكانت له زوجتين، وقد توفي عن زوجته مونى بنت علي، وأولاده من غيرها وهم: عزيزة، ونفوسة، ومحمود[4]، ولم نستطع معرفة اسم أم الأولاد، وحالتها، هل هي مطلقة؟ أم متوفاة؟.

كما رصدنا حالة واحدة لعائلة من أربعة أطفال، كان للريس زوجتين، وهو الحاج محمد الدولاتلي، فقد كان له ولد وبنت، من زوجته خديجة بنت عبد الله، وولد وبنت أيضا من زوجة أخرى لم نتوصل إلى معرفة اسمها، وحالتها أيضا، هل كانت متوفاة، أم طلقت[5]، أيضا رصدنا حالة واحدة فقط، لعائلة من خمسة أطفال، من زوجتين، وتعود للريس إسماعيل الانكشاري، الذي أنجب مع حنيفة بنت أملجي، الأولاد: علال، وسليمان،

---

1 – **A.O.M. 1Mi, B 40, Z 85.**

– لم نستطع معرفة من منهما الزوجة الأولى، زهرا بنت محمد ، أم خديجة بنت السيد عيسى؟

2 – **A.O.M. 1Mi, B 40, Z 84.**

3 – **A.O.M. 1Mi, B 29, Z 58.**

4 – **A.O.M. 1Mi, B 42, Z 91.**

5– **أ. و. ج، و.م. ش، ع 1/45، و12.**

وحسن، وفاطمة، أما أبنه نفوسة، فقد أنجبها مع إمرة أخرى، لم يذكر عقد الفريضة اسمها لأنها قد تكون مطلقة، أو متوفاة[1].

أيضا رصدنا عائلة متكونة من تسعة أطفال، وهو أكبر عدد أطفال تم التوصل إليه ضمن العينة المدروسة في عائلة الرياس، حيث كان الحاج، سليمان ريس، ورديان باشي، ابن عبد الله، له زوجتين، هما: مريم بنت الحاج أحمد، ويمونة بنت الحاج عبد الرحمن، وأنجب منهما، أربع ذكور، وهم: محمد، وأحمد، وعبد الرحمن، وعمر، وخمسة بنات هن: فاطمة، وخديجة، ورقية، وحنيفة، وزهرة[2].

إذن النتيجة المتوصل إليها، هي أن أُسر الرياس، هي أُسر صغيرة العدد، وهي نفس النتيجة التي توصل إليها الأستاذ خليفة حماش، في دراسته لأسرة مدينة الجزائر خلال العهد العثماني[3]، غير أنه توصل إلى أن الأُسر الكبيرة العدد والأسر بدون الأولاد، كانت أسر صغيرة، مقارنة مع ما توصلنا إليه من نتائج في دراستنا لأُسر الرياس، فقد توصلنا إلى أن الأسر بدون الأولاد، أتت في المرتبة الثانية بنسبة 24.39%، على عكس الأُسر الكبيرة العدد(9-5 أفراد)، فقد كانت نسبتها 4.87%، و يعود السبب في تفاقم عدد الأُسر بدون الأولاد في أُسر الرياس، إلى وظيفة الرياس، المرتبط بالسفر غالبا في البحار، وعدم مكوثهم الدائم مع أسرهم، وأحيانا عدم عودتهم إلى ديارهم، بسبب الموت نتيجة الأخطار، أو نهايتهم المأسوية بالأَسْر في ديار الغربة[4].

---

[1] – A.O.M. 1Mi, B 43, Z 94.

[2]– تم رصد عدد الأولاد، وأسمائهم، من عدة عقود للوقف، غير أننا لم نستطع تمييز أبناء كل إمرة. ينظر الوثائق التالية:

- أ.و.ج، و.م.ش، ع 2/76-77، و30.
- أ.و.ج، و.م.ش، ع146-147، و90. أيضا:

–A.O.M. 1Mi, B 2, Z 3.

– A.O.M. 1Mi, B 37, Z 76.

– A.O.M. 1Mi, B 59, Z 151.

[3]– خليفة حماش، الأسرة...، مرجع سابق، ص 293.

[4] – قد تكون هنالك أسباب أخرى، تحتاج إلى تدقيق وتعمق في دراسات أخرى.

وفيما يلي وللاستفادة، والإثراء أكثر قمنا بإدراج جداول تضم أسماء أسر الرياس، وعدد أفرادها، خلال القرن السابع عشر، والثامن عشر، والربع الأول من القرن التاسع عشر ميلادي.

أُسر الرياس خلال القرن 17م
(1031- 1112هـ/1621- 1700 م)

المصدر	اسم الريس	الزوجة 1	الزوجة 2	عدد الأولاد	الذكور	الإناث	التاريخ
A.O.M. 1Mi, B 5 , Z9.	حسن رئيس بولكباشي بن علي	عائشة بنت إبراهيم	/	0	0	0	1061هـ/ 1649م
A.O.M. 1Mi, B16 ,Z26.	أحمد ريس ابن مصطفى رئيس	غير مذكورة	/	01	علي	0	1031هـ/ 1621م
A.O.M. 1Mi, B 52, Z120.	مصطفى رئيس بن علي	غير مذكورة	/	02	0	خديجة وقامير	1074هـ/ 1663م
A.O.M. 1Mi, B 41, Z89.	الحاج الحسين ريس ابن مصطفى	نفيسة بنت موسى	/	01	محمد	0	1091هـ/ 1680م
A.O.M. 1Mi, B 60, Z161.	الريس قاسم رجب	زهرة	/	0	0	0	1095هـ/ 1684م
A.O.M. 1Mi, B 2, Z5.	حسين ريس بن عمر	مريم محمد لوفارته	/	02	0	رازية وللونة	1087هـ/ 1676م

أ.و.ج، و.م.ش، ع 119–120، و20.	حسين موزومورطو	علجية	/	1	0	فاطمة	1098هـ/ 1678م
A.O.M. 1Mi, B 2, Z3.	الحاج حسين ريس	نفيسة بنت موسى	/	01	مصطفى الصغير	0	1112هـ/ 1700م
A.O.M. 1Mi,52, Z120.	القبطان سليمان ريس شهر البقون	غير مذكورة	/	02	0	قامير وفاطمة	1088هـ/ 1677م
A.O.M. 1Mi, B 52, Z120.	حسين ريس	فاطمة بنت القبطان سليمان شهر اليقون	/	01	0	قادن الصغيرة	1088هـ/ 1677م
A.O.M. 1Mi, B 52, Z120.	أسط يوسف الريس	زهرا بنت محمد	/	03	علي	نفيسة وفاطمة	1096هـ/ 1685م
A.O.M. 1Mi B,52, Z121.	محمد رئيس	عزيزة بنت محمد	/	01	0	فاطمة	1093هـ/ 1682م
A.O.M. 1Mi, B 61.	إبراهيم ريس عرف ابن الرقي	غير مذكورة	/	02	عبد الرحمن	للونة	1102هـ/ 1690م
A.O.M. 1Mi, B 61.	محمد رئيس الفلمنك بن عبد الله	غير مذكورة	/	05	0	خديجة وقامير وفاطمة ونفوسة وحليمة	1068هـ/ 1657م
A.O.M. 1Mi, B 46, Z99.	ذي الغفار رئيس	خديجة بنت إبراهيم أغا[1]	/	01	محمد	0	1086هـ/ 1676م

[1]– توفي زوجها، وتزوجت مرة أخرى.

A.O.M. 1Mi, B 46, Z99.	علي رئيس ابن مصطفى	خديجة بنتإبراهيم أغا	/	03	مصطفى وإبراهيم	أمينة	1086هـ/ 1676م
A.O.M. 1Mi, B 55, Z130.	حسن رئيس قائد المرسى	غير مذكورة (توفيت)[1]	/	01	0	ابنة واحدة غير مذكورة	1103هـ/ 1691م
A.O.M. 1Mi, B 35, Z71.	حسين ريس	عزيزة بنت الحاج مامي[2]	/	02	0	عائشة وفطومة	1060هـ/ 1649م
أ.و.ج، و.م.ش، ع1/45، و12.	محمد الدولاتلي	خديجة بنت عبد الله	غير مذكورة	04	حسين ومحمد رئيس[3]	فاطمة ونفيسة	1088هـ/ 1677م
أ.و.ج، و.م.ش، ع1/45، و12.	محمد رئيس ابن محمد الدولانلي	قامير بنت السيد علي بن اللايمة[4]	/	0	0	0	1088هـ/ 1677م
A.O.M. 1Mi, B 5, Z143.	علي بن حسين ابن عبد الله	نفيسة بنت الحاج منصور	/	01			1031هـ/ 1622م
A.O.M. 1Mi, B 55, Z135.	محمد رئيس ابن مصطفى التركي	غير مذكورة	/	02			1063هـ/ 1653م

[1]– هناك إشارة بأن زوجته توفيت عنه، دون ذكر اسمها.

[2]– أعيدت الزواج، بعد وفاة زوجها الريس حسين.

[3]– بالنسبة لحسين، وخديجة هما أبناء الزوجة خديجة، أما محمد ريس، وفاطمة فأمهما غير معروفة.

[4]– كانت الزوجة حامل، فقد ذكر في الوثيقة(الحمل الظاهر على بطنها).

أُسر الرياس خلال القرن 18م
(1118- 1210ه/ 1706- 1795م)

المصدر	اسم الريس	الزوجة 1	الزوجة 2	عدد الأولاد	الذكور	الإناث	التاريخ
A.O.M. 1Mi, B 55, Z135.	أحمد ريس ابن القبطان باكير	نفيسة بنت مصطفى خوجة المقطاجي		03	باكير ومصطفى	مريم	1146ه/ 1733م
A.O.M. 1Mi, B 53, Z123.	علي ريس قبطان	فاطمة	/	0	0	0	1125ه/ 1713م
A.O.M. 1Mi, B 6, Z16.	أحمد ريس بن حسين التركي	قامير بنت نابي	/	0	0	0	1130ه/ 1718م
A.O.M. 1Mi, B 8, Z18.	بكير ريس القبطان ابن عبد الله التركي	غير مذكورة		04	أحمد	خديجة وأمينة وفاطمة	1127ه/ 1715م
A.O.M. 1Mi, B 12, Z26.	محمد رئيس بن عبد الله	غير مذكورة	/	01	0	يمونة	1150ه/ 1738م
A.O.M. 1Mi, B 16, Z33.	علي رئيس الإنكشاري ابن محمد	عائشة بنت محمد	/	0	0	0	1201ه/ 1786
A.O.M. 1Mi, B 19, Z39.	الحاج حسين رئيس ابن حسن	أمنة بنت أحمد	/	0	محمد	0	1196ه/ 1781م
A.O.M.	مصطفى	غير مذكورة	/	06	حسن	حسنى	1131ه/

1Mi, B 23, Z45.	رئيس				ومحمد	وقامير ونفوسة وخديجة	1719م
A.O.M. 1Mi, B 27, Z54.	عثمان ريس ابن سليمان التركي	زليخة بنت سليمان	/	0	0	0	1140هـ/ 1728م
A.O.M. 1Mi, B 30, Z62.	محمد رئيس ابن عبد الله	خديجة بنت السيد علي بن الكاتب	/	0	0	0	1130هـ/ 1718م
أ.و.ج، س.ب،ع17 س82.	مصطفى رئيس بن علي التركي	غير مذكورة	/	0	0	0	1132هـ/ 1719م
A.O.M. 1Mi, B 29, Z58.	الريس محمد بن الحاج موسى	خديجة بنت السيد بوضربة	/	0	0	0	1186هـ/ 1772م
A.O.M. 1Mi, B 29, Z58.	عبد الرحمن رئيس بن أحمد	غير مذكورة	/	02	أحمد	أمنة	1126هـ/ 1714م
A.O.M. 1Mi, B 30, Z62.	عبد الرحمنريس الطرابلسي	غير مذكورة	/	04	علي ومحمد والعربي	فاطمة	1143هـ/ 1729م
A.O.M. 1Mi, B 2, Z5.	مامي ريس القبطان	آمنة بنت السيد العابد	/	02	0	آمنة ونفوسة	1118هـ/ 1706م
A.O.M. 1Mi, B 52, Z121.	مصطفى	للونة بنت	/	0	0	0	1178هـ/

	رئيس ابن عبد الله	علي					1764م
A.O.M. 1Mi,59, Z151. A.O.M. 1Mi, B 3, Z7	الحاج سليمان رئيس ابن عبد الله	مريم بنت الحاج أحمد	يمونة بنت الحاج عبد الرحمن	09	أحمد ومحمد وعبد الرحمن وعمر[1]	رقية وحنيفة وزهرة وفاطمة وخديجة	1140ه/ 1728م
A.O.M. 1Mi, B 52, Z121.	الحاج عمر ريس	خديجة بنت باكير قبطان	/	03	حسن ومحمد	حنيفة	1147ه/ 1735م
A.O.M. 1Mi, B 52, Z121.	أحمد رئيس التركي	فاطمة بنت باكير قبطان	/	02	مصطفى ومحمد	0	1147ه/ 1735م
A.O.M. 1Mi, B 37, Z76.	مصطفى رئيس ابن مراد	غير مذكورة	/	03	محمد	كريمة ويمونة	1153ه/ 1741م
A.O.M. 1Mi, B 59, Z150.	محمد رئيس ابن علي	غير مذكورة	/	02	0	فاطمة وخديجة	1198ه/ 1784م
A.O.M. 1Mi53– Z123.	مصطفى رئيس ابن عبد الله	خديجة بنت أحمد	/	02	0	أمنة ونفوسة	1132ه/ 1720م
A.O.M. 1Mi, B 52, Z121	أحمد ريس بن مصطفى	صفية العلجية	/	01	حسن	0	1193ه/ 1780م
A.O.M. 1Mi, B 55, Z135.	حسن رئيس	فاطمة بنت محمد جلالي	/	02	محمد رئيس	خديجة وأمهديان	1152ه/ 1739م
A.O.M. 1Mi, B 2, Z5.	يوسف ريس بن علي	فاطمة بنت السيد عبد الرحمن	/	03	محمد وعلي الصغير	0	1177ه/ 1764م
A.O.M.	عثمان ريس	مومنة أو	/	01	0	خديجة	1180ه/

[1]– لا نعلم أي الأولاد للزوجة الأولى، وأي الأولاد للزوجة الثانية؟

1Mi, B 6, Z13.		يمونة؟					1766م
A.O.M. 1Mi, B 52, Z120.	علي رئيس عرفابن حمزة الزكي	وريدة بنت علي	/	01	حسن	0	1129هـ/ 1716م
A.O.M. 1Mi, B 35, Z72.	سليمان رئيس	الزهرا بنت الحاج محمد بن رجب	/	02	محمود وعلي	0	1182هـ/ 1768م
A.O.M. 1Mi, B 3, Z83.	محمد ريس ابن خليل	دومة بنت العرفي	/	0	0	0	1141هـ/ 1729م
A.O.M. 1Mi, B 40, Z87.	أحمد رئيس ابن إبراهيم	عائشة بنت عبد الله	/	0	0	0	1154هـ/ 1740م
A.O.M. 1Mi, B 40, Z84.	محمد رئيس التركي ابن أحمد	أوسة بنت أحمد العلجة به شهر	غير مذكورة	01	0	نفوسة ابنته من غيرها	1789م/ 1204هـ
A.O.M. 1Mi, B 41, Z88.	أحمد رئيس ابن إبراهيم خوجة	نفيسة بنت حمزة	/	04	عبد الرحمن	حوى وأسية وomomنة	1160هـ/ 1747م
A.O.M. 1Mi, B 4, Z94.	إسماعيل رئيس الانكشاري	حنيفة بنت أملجي	غير مذكورة	05	علال وسليمان وحسن[1]	فاطمة ونفوسة	1210هـ/ 1795
A.O.M. 1Mi, B46, Z100.	مصطفى رئيس عرف لاز	غير مذكورة	/	03	محمد رئيس	حسني وفاطمة	1125هـ/ 1713م
A.O.M.	الحاج محمد	فاطمة بنت	/	01	إبراهيم	0	1207هـ/

[1]– أبناء حنيفة هم: (علال، وسليمان، وحسن، وفاطمة)، أما نفوسة فوالدتها غير مذكور اسمها.

1Mi, B5, Z114.	رئيس بن يونس	الحاج الطاهر بوزار					1792م
A.O.M. 1Mi, B 2, Z7.	يوسف رئيس بن علي	فاطمة بنت عبد الرحمن المحتسب	/	04	محمد وعلي	خديجة ومريم	1186هـ/ 1772م 1764م
A.O.M. 1Mi, B 56– Z138.	حسين رئيس بن رمضان التركي	نفيسة بنت مصطفى	/	0	0	0	1132هـ/ 1719م
A.O.M. 1Mi, B 2, Z3.	حسين رئيس بن مصطفى الزكي	نفيسة بنت موسى	/	01	مصطفى	0	1116هـ/ 1740م
A.O.M. 1Mi, B 1, Z25.	مصطفى رئيس	غير مذكورة	/	04	محمد وأحمد	قامير وأسية	1151هـ/ 1738م
A.O.M. 1Mi29– Z58.	الريس مصطفى الجاقماقجي	خديجة بنت مصطفى	أمنة بنت المبارك	01	محمد ابن أمنة	0	1149هـ/ 1732م
A.O.M. 1Mi, B 2, Z4.	عبد الرحمن رئيس ابن محمد	غير مذكورة	/	0	0	0	1165هـ/ 1751م
أ.و.ج، س.ب، س82.	محمود ريس ابن مصطفى التركي	غير مذكورة	/	01	حسن	0	1133هـ/ 1720م

أُسر الرياس خلال القرن 19م
(1216هـ- 1246هـ/ 1801- 1830م)

المصدر	إسم الريس	الزوجة 1	الزوجة 2	عدد الأولاد	الذكور	الإناث	التاريخ
A.O.M. 1Mi, B 20, Z41.	علي ريس التركي ابن إبراهيم	ميمي بنت عثمان ريس	/	04	0	الزهراء وللاهم وحنيفة ونفيسة	1233هـ/ 1818م
A.O.M. 1Mi, B 28, Z57.	الريس أحمد بن عبد الرحمن	فاطمة بنت محمد	/	01	0	نفيسة	1217هـ/ 1802م
A.O.M. 1Mi, B 46, Z98.	الريس عمر الإنكشاري	غير منشورة	/	02	مصطفى	عائشة	1230هـ/ 1815م
A.O.M. 1Mi, B 40, Z87.	الريس محمد الحمزاوي ابن محمد	غير مذكورة	/	03	محمد	زهية وفاطمة	1238هـ/ 1823م
A.O.M. 1Mi, B 6, Z14.	أحمد رئيس	عائشة بن إبراهيم	/	02	عثمان	خدوجة	1220هـ/ 1806م
A.O.M. 1Mi, B 1, Z1.	إبراهيم ريس	غير مذكورة	/	01	فاطمة	0	1216هـ/ 1801م
A.O.M. 1Mi, B 42, Z90.	علي رئيس	حفيظة التركية	/	01	0	فاطمة	1246هـ/ 1830م

A.O.M. 1Mi, B 40, Z85.	الريس أحمد الخراط	زهراء بنت محمد	خديجة بنت السيد عيسى الشريف العطار	01	محمد ابن خدوجة	0	1231هـ/ 1815م
A.O.M. 1Mi, B 42, Z91.	إبراهيم رئيس ابن عبد الله	مونى بنت علي	غير مذكورة	03	حمود[1]	عزيزة ونفوسة	1221هـ/ 1806م
A.O.M. 1Mi, B 45, Z95.	الريس علي	دومة بنت السيد مصطفى الحوكي	/	01	قدور	0	2 ربيع الثاني 1277هـ/ 1860م
A.O.M. 1Mi, B 58, Z146.	إبراهيم رئيس التركي	مونى بنت عمر أفندي[2]	/	02	حمود	زهيرة	1224هـ/ 1809م
أ.و.ج، د.م، ع4، س12.	الريس مصطفى	غير مذكورة	/	0	0	0	1831م
أ.و.ج، د.م، ع1، س4.	الريس علي الأحرش	غير مذكورة	/	0	0	0	1801م/ 1215هـ
أ.و.ج، د.م، ع3، س8.	إبراهيم ريس ورديان	غير مذكورة	/	1	0	له ابنة	1233هـ/ 1817م

[1]– جميع الأولاد، هم أبناء الزوجة غير المذكورة.

[2]– أعيد الزواج بعد وفاة زوجها الريس إبراهيم.

أ.و.ج، د.م، ع3، س8.	الريس عباس	غير مذكورة	/	01	له ابن	0	1818م/ 1234هـ
أ.و.ج، د.ب، ع3، س8.	أحمد رئيس	غير مذكورة	0	0	0	0	1221هـ/ 1806م
أ.و.ج، د.م، ع4، س11.	أحمد ريس قهواجي	غير مذكورة	0	0	0	0	1241هـ/ 1825م

3- وراثية الوظيفة:

لقد أتاحت لنا عملية الفرز، لرصيد الوثائق المحاكم الشرعية، وبعض سجلات البايلك، والمـال، علـى انتقال وظيفـة الـريس إلـى الأبنـاء، وفـي حـالات تـزامن الأب والابـن، فـي الوظيفة نفسها وهي قيادة السفينة (الريس)، وهذا الأمر كان منتشرا منذ العهود الأولى لالتحاق الجزائر بالدولة العثمانية سنة 1519م، حيث كان حسن باشا، إلى جانب أبيه خير الدين باشا بربروسة، وكذلك محمد ريس، وأبيه صالح ريس، وكلهم كانوا في الأصل رياس، ولكنهم برزوا كقادة سياسيين وعسكريين يقودون العمليات في البر والبحر[1].

أيضا تزامن الابن محمد مع والده محمد بن محمود التريكي، في نفس وظيفة "الريس"، غير أن هذا الأخير برز وكانت له سياسة حصيفة، عكس نجله الذي كان دون المتوسط كريس، كما كان رجل لهو[2]، وقد أحصينا رياس أبناء وآبائهم، غير أنه لم نعرف لهم من الشهرة أو البطولات شيء، سواء الأبناء أم الآباء، ، وقدر عددهم بحوالي ثماني(8) حالات، نذكر منها على سبيل المثال: الريس أحمد ابن المرحوم باكير قبطان، وذلك سنة 1146هـ/1733م[3]، وأحمد ريس ابن المرحوم مصطفى ريس ابن جعفر، وذلك سنة 1031هـ/ 1621م[4]، كذلك محمد ريس ابن سليمان ريس، سنة 1140هـ/ 1728م[5].

1- سبق وتطرقت إلى ذلك في الفصل الأول.

2- حول أسرة محمد التريكي. ينظر: الصفحات اللاحقة.

3 – **A.O.M. 1Mi, B 52, Z121.**

4 – **A.O.M. 1Mi, B 16, Z35.**

5 – **A.O.M. 1Mi, B 30, Z62.**

كما كان أيضا السيد حسن ريس مثل والده مصطفى ريس ابن عبد الله، وذلك سنة 1132هـ/ 1720م[1]، وكان السيد محمد ريس والده ريسا وهو السيد حمزة وذلك سنة 1172هـ/ 1758م[2]، أما السيد مصطفى ريس الفزاز بن محمد بن زيان، فهو الآخر كان له ابن ريس وهو السيد الحاج محمد، وذلك سنة 1129هـ/ 1717م[3]، أما يوسف ريس، فهو ابن السيد قارة علي ريس، وهذا ما رصدناه في عقد شراء علوي وحانوتين، بتاريخ: أواخر ذي القعدة 1154هـ/ 1742م، للريس يوسف المذكور[4].

المبحث الرابع: التعريف ببعض عائلات الرياس:

1- عائلة الرايس القبطان محمد التريكي:

1-1 – محمد التريكي – المولد والنشأة-:

ذكر الباحث، المنور مروش، أن الريس القبطان محمد، ولد بالجزائر، قبل نهاية القرن السادس عشر، من علج هولندي، نقلا عن المبعوث الفرنسي دنوكور (Dencour)[5]، غير أن القبطان محمد، ذكر في وثائق المحاكم الشرعية[6]، بمحمد ابن السيد محمود[7]، ومن خلال الاسم يظهر لنا أن والده لم يكن علجا، لأنه عادة الأعلاج، عند تخليهم عن ديانتهم

---

1 – A.O.M. 1Mi, B 53, Z123.

2 – A.O.M. 1Mi, B 44, Z95.

3 – A.O.M. 1Mi, B 54, Z128.

4 – A.O.M. 1Mi, B 54, Z129.

5– كان مسئولا في البحرية الفرنسية، وقد أرسل في مهمة دبلوماسية، إلى إيالة الجزائر، بين سنتي 1680- 1681م. ينظر: المنور مروش، القرصنة...، مرجع سابق، ص 293.

6– هي مصدر أساسي، ومادة خام للدراسات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والفكرية، وحتى العمرانية. ينظر: عائشة غطاس، "سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر – العهد العثماني – "، **إنسانيات**، عدد3، الجزائر، 1997، ص- ص 69- 86.

7 – A.O.M. 1Mi, B 53, Z 124.

– A.O.M. 1Mi, B 46, Z 100.

– A.O.M. 1Mi, B 56, Z 140.=

=أيضا: – أ.و.ج، و.م.ش، ع **1/45**، و**12**.

–أ.و.ج، و.م.ش، ع**124**، و**90**.

الأصـلية، ودخـولهم الإسـلام، تتبـع أسـماؤهم بعـد الاسـم الـذي يختـاره مثـل محمـد، أو أحمد،...الخ، بعبد الله.

ذكر ابن المفتي، القبطان محمد، في تقييداته، عند ذكر ولاية حكمه، بحسن قبطان[1]، وقد اقترن اسم القبطان الحاج محمد بالتريكي[2]، فمثلا ذكر في بعض الوثائق كالتالي: "... بعد أن خلص للولية ... نفيسة بنت المرحوم السيد الحاج محمد الدولاتلي[3] كان ببلد الإسلام حرسها الله تعالى شهر التريكي ..."[4]، وأيضا: "...بعد أن استقر على ملك... نفيسة بنت الحاج محمد التريكي به عرف ..."[5]، ولا نعلم ماذا تعني الكلمة؟، غير أن الأرجح أنها تعني التركي، أي انه من أصول تركية، لا سيما وأن ختنه حسن كان من أصول تركية.

أما سامح التر فيذكر: "...هو حجي[6] محمد، كان رجلا مسنا، قدم إلى الجزائر بشكل اعتيادي[7]، وكان أثناء ذلك لا يزال شابا، ثم تطوع في الانكشارية، وتدرج إلى أن وصل إلى رتبة داي..."[8]، وقد ذكر أمين محرز، أن محمد التريكي كان ينتمي ينتمي لأوجاق

---

[1]– ابن المفتي، مصدر سابق، ص 28. والظاهر أن هناك خلط بينه، وبين صهره حسن باشا شاوش، والذي كان المسير الفعلي لأمور الإيالة، لأن الداي محمد، عند اعتلائه سدة الحكم سنة 1671م، كان رجلا مسنا، ولذلك وكّلّ صهره حسن، أمور الإدارة والتسيير. لتفاصيل أكثر. ينظر الفصل الموالي.

[2]– هو لقب شهرة، اشتهر به الداي محمد، وقد ارتبط أسماء بعض الرياس بألقاب شهرة، ألغت حتى أسماؤهم الحقيقة، وهذا ما أشرت له في الفصل الأول.

[3]– من ألقاب التشريف في العصر العثماني، وتعني صاحب الدولة، وخوطب بها من كان وزيرا، أو نال رتبة الباشوية. ينظر: محمد فريد بك محامي: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، ترجمة: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1981، ص 573. أيضا: – الشويهد، مصدر سابق، ص 76 (هامش3).

[4] – **A.O.M. 1Mi, B 53, Z 124.**

[5] – Ibid.

[6]– تعني الحاج، وهي كلمة مازالت متداولة إلى يومنا هذا في بلدان المشرق العربي. قد ذكر القبطان محمد في بعض وثائق المحاكم الشرعية بالحاج محمد. ينظر:

– **A.O.M. 1Mi, B 53, Z 124.**

[7]– لا نعلم ما ذا يقصد بالمجيء الاعتيادي؟.

[8]–عزيز سامح التّر، مرجع سابق، ص 415.

الإنكشارية، لأنه ذكر بأنه لم يكن له مورد مالي، سوى معاشه كضابط قديم، قدر مبلغه بمائة وستة(106) قروش في السنة[1]،

ثم التحق بالجيش البحري، وفي هذه الفترة (القرن السابع عشر ميلادي)، كانت بحرية الإيالة في أوج نشاطها، وفي عصرها الذهبي، الأمر الذي حفزه ربما على الانضمام إليها، حيث عمل في البحرية مدة خمسين عاما، وفعلا فقد فتحت له باب الجاه والثراء[2].

1-2- عائلته:

تزوج الريس القبطان محمد التريكي، من زوجتين، ولم نعثر على عقد زواج له، بالرغم من ثراء وثائق المحاكم الشرعية بعقود الزواج[3]، إحدى الزوجات ينحدر نسبها من الأعلاج، وذلك نسبة إلى اسمها، وهي السيدة: خديجة بنت عبد الله، أما الزوجة الأخرى فلا نملك أية معلومات عنها، ماعدا فيما ذكر بأنه كان له أبناء، من غير الزوجة خديجة المذكورة، ولا نعلم أيضا هل كانت متوفاة، أو مطلقة؟

أنجب الداي محمد التريكي، أربعة أولاد، نفيسة، وحسين جلابي[4]، من الزوجة خديجة بنت عبد الله، وفاطمة، ومحمد، من غيرها[1]، أما نفيسة فقد كانت زوجة حسن باشا شاوش[2]،

---

[1]- بعد عودة محمد التريكي مريضا، من منفاه بطرابلس الغرب، سنة 1689م، أعيد تسجيله في أوجاقه الأصلي رقم 253. ينظر: أمين محرز، أوجاق...، مرجع سابق، ص 124.

- لقد سبق وأشرنا أنه عند تولي البايلرباي محمد بن صالح ريس الحكم، حاول تسوية الخلاف بين الانكشارية، والطوائف البحرية، حيث سمح للإنكشارية بالانضمام إلى السفن البحرية كجنود، مما سمح لبعضهم ترقى حتى الوصول إلى رتبة ريس وقبطان.

[2]- المنور مروش، القرصنة...، مرجع سابق ص، ص 295، 296.

[3]- ينظر مثلا على سبيل المثال لا الحصر عقود الزواج، أ. و. ج، و.م. ش،ع17، **الوثائق: 52، 57، 79، 89، 90، 120**، وهي تعرفنا باسم الزوج، والزوجة، وقيمة المهر(مقدمه، ومؤخره) ...الخ. ولا نعلم هل كان حكام الجزائر في العهد العثماني، لهم سجل خاص بعقود الزواج، وضاع مع غوغاء الحملة الفرنسية على مدينة الجزائر؟ أم أن من ولوا على إدارة أرشيف الجزائر المحتلة، أحلوا لأنفسهم ملكية الوثائق، ومن ثم التصرف كما يحلوا لهم بها، متناسين الضمير المهني!، فهاته هي فرنسا الحضارة؟

[4]- اسم جلبي أو جلابي، هو في أصله التركي، بثلاث نقاط تحت حرف الجيم التي تنطق (تش)، أ ي تشلبي، وهو قديم عند الأتراك، له معان متعددة كالشهامة، والنبل ، والعلم، وحسن الخلق، ويطلق بين أفراد المجتمع على الأشخاص الذين ينتمون إلى أُسر، ذات مكانة اجتماعية عالية ومحترمة، ولهم علاوة على ذلك، حظ من العلم، وفي هذه الحالة= =تقابل في اللغة التركية لقب (أفند)، وفي اللغة العربية لقب (الشيخ). ينظر: خليفة حماش، الأسرة...، مرجع سابق، ص- ص 276- 279.

بن السيد والي التركي، وقد أنجبت له نفيسة المذكورة ولدين وهما: والي، ومحمد، وهو ما أثبته عقد وقفية الدار، للسيد حسن بابا شاوش المذكور بتاريخ: أوائل شوال 1085هـ/أواسط جانفي 1675م، هذا بعض ما ورد فيه: "هذه نسخة رسم هما الحاجة إليه والتوثيق... بعد أن استقر على ملك المعظم الوجيه المفخرة...السيد حسن ابن المرحوم السيد والي صانه الملك العالي...وهو الواقف الآن ببلد الجزائر...في مصالح البلاد من قبل صهره الدولاتلي أبي عبد الله السيد الحاج محمد التريكي جميع الدار اللصيقة بدار السيد عبد المؤمن وبدار الدولاتلي المذكور...أنه حبس على نفسه...ثم بعد وفاته على ولديه الصغيرين الطيبين المباركين وهما والي ومحمد ...وعلى من يولد له وعلى أولادهم وإن انقرضوا يرجع الحبس المذكور لزوجته أم ولديه المذكورين وهي الحرة الزكية الصيلة نفيسة بنت المعظم الحاج محمد الدولاتلي المذكور..."[3].

كان للداي محمد التريكي ولدين، إحداهما حمل اسمه، وهو محمد، وكان أيضا ريسا مثل والده، غير أنه لم ينل شهرة واسعة مثله، وقد أسر محمد رئيس الابن من طرف سفن مالطية، وجرت مفاوضات افتدائه في تونس، حيث تم فكه أسره سنة 1674، بمبلغ 12000 قرش إسباني[4].

كان محمد الابن، متزوجا من قامير بنت السيد علي بن اللايمة، والتي أنجبت له ابنة اسمها عزيزة، ولا نعلم ماذا أنجبت بعد ذلك، وهذا ما أشارت له إحدى وقفيات الدولاتلي محمد التريكي، بتاريخ: أوائل رجب 1090هـ/ أوائل أوت 1679م، حيث وقف على نفسه أولا، ثم بعد وفاته على زوجته خديجة بنت عبد الله، ، وعلى ابنته من غيرها فاطمة، ثم

---

[1]– **A.O.M. 1Mi 53, Z 124.**

[2]– كانت فترة حكمه من (1682– 1683م)، غير أن بعض المؤرخين يرون أن حسن باشا شاوش، وهو من كان يدير تسيير أمور الإيالة في عهد صهره محمد التريكي، لن هذا الخير كان رجل مسن. ينظر: سامح ألتر، مرجع سابق، ص، ص 420، 421.، أيضا: – أمين محرز، أوجاق...، مرجع سابق، ص، ص 126، 127.

– Eugène Plantet: **Correspondance des Deys d'Alger avec la cour de France (1579– 1833)**, T1 Ed. Bouslama, Tunis, 1981, p 84.

[3]– **أ. و. ج، و.م. ش، ع 124– 125، و60.**

[4]– المنور مروش، القرصنة...، مرجع سابق، ص 294. نقلا عن رسوم القنصلية الفرنسية بتونس. وذكر دارفيوا أنه تم افتدائه بمبلغ 20000 قرش اسباني.

بعد وفاة هذه الأخيرة، يرجع الوقف على أولادها، مع أولاد محمد الرئيس، وهي عزيزة، والحمل الظاهر على زوجته قامير[1]، وبالنسبة لفاطمة فقد كانت متزوجة من الحاج حسين ابن محمد ابن الكاتب[2]، ولا نعلم إن كان لها أولاد أم لا؟، وبالنسبة لحسين جلابي، الابن الثاني للداي التريكي، فلا نملك معلومات حوله.

من خلال عقد الفريضة الخاص، بالدولاتلي محمد التريكي، فبعد وفاته لم يبقى من عائلته، سوى زوجته خديجة بنت عبد الله، وابنته نفيسة منها، ومن غيرها، فاطمة وبعلها، حسين المذكور، وعصبه أولاد أخيه أحمد وهما: محمد الطبال، ومصطفى[3].

كان للداي محمد التريكي ثروة مهمة، فكان من كبار المالكين في مدينة الجزائر، نتيجة نشاطه في البحرية التي كانت في عصرها الذهبي في وقته، كما سبق وأن أشرت، وقد وقف عقارات متنوعة، بلغت حوالي عشرون عقار بين أوقاف ذرية، وأخرى خيرية، حيث أن أغلب هذه الوقفيات الخيرية، استفاد من ريعها مصلى، كان الداي محمد التريكي هو من استحدث بناءه [4].

2- عائلة الرايس مصطفى القبطان:

2-1- المولد والنشأة:

لا نملك معلومات كافية حوله، غير أنه ينتسب إلى الأعلاج، وهذا ما يظهر من الاسم الكامل له، في بعض الوقفيات التي أسها، فيذكر بمصطفى رئيس ابن عبد الله[5]، ترقى إلى أن وصل إلى رتبة ريس، ثم قبطان، فقد كان قبل أن يصل إلى هذه الرتبة الأخيرة، ورديان باشي، وهذا ما يثبته أيضا عقد الوقف، المقيد بتاريخ: أواسط جمادى الثانية 1161هـ/ أوائل جوان 1748م[6]، أما في عقد حبس آخر، مدون بتاريخ: أوائل رجب

[1]- أ. و. ج، و.م. ش، 1/45، و12.

[2] – A.O.M. 1Mi, B 53, Z 124.

[3] – A.O.M. 1Mi, B 53, Z 124.

[4]- لتفاصيل أكثر حول أوقاف الداي محمد التريكي، ينظر: فصل أوقاف الرياس.

[5] – A.O.M. 1Mi, B 3, Z 7.

[6] – A.O.M. 1Mi, B 52, Z 121.

1175هـ/ أوائل جانفي 1762م، فذكر بمصطفى رئيس القبطان في التاريخ[1]، ورديان باشي كان[2]، والظاهر أنه تخلى عن منصبه كريس قبطان، أو عزل، لأنه في وقفيتين اثنتين، الأولى مقيدة بتاريخ: أواخر رجب 1180هـ/ أواخر ديسمبر 1766م،خاصة بوقف، بناء دار[3]، والعقد الثاني بتاريخ أواخر رمضان 1182هـ/ بداية فيفري 1769م، خاص بوقفية حوش، ذكر فيهما، بمصطفى قبطان كان ابن عبد الله[4].

2-2- أسرة الرايس مصطفى:

تزوج مصطفى ريس القبطان، من السيدة للونة بنت علي بولكباش، ولم يكن للريس مصطفى أولاد، لأنه في جميع الوقفيات التي أسسها، تم وقف ما يملك من العقارات، على نفسه أولا، ثم بعد وفاته على أولاده إن أنجب، وأحيانا يذكر في عقد الوقف عبارة، على من سيولد له إن قدر الله[5]، وقد أعتق الريس مصطفى عبدين اثنين، وهما حسين العلج ابن عبد الله[6]، وبلخير الذي ذكر في وقفية الدار، المقيدة بتاريخ أواسط جمادى الثانية 1161هـ/ أوائل جوان 1748م، والتي وقفها مصطفى ريس المذكور، على زوجته للونه ببنت علي، ومعتقه بلخير، الذي ذكر في العقد، أنه صغير يقصر وصفه[7].

كان للريس مصطفى العديد من العقارات، وهذا ما لمسناه من عدد الوقفيات، والتي شملت عقارات مختلفة بلغ عددها حوالي سبع عقارات بين الدور، والعلويات، وجنة وحوش،...الخ[8].

---

[1]- أي في تاريخ تقييد العقد وهو: 1175هـ/ 1762م، كان مصطفى المذكور برتبة، ريس القبطان.

[2] – **A.O.M. 1Mi, B 27, Z 54.**

[3] – **A.O.M. 1Mi, B 3, Z 7.**

[4] – **A.O.M. 1Mi, B 53, Z124.**

– أيضا: أ. و. ج، س. ب، ع17، س **82.**

[5] – **A.O.M. 1Mi, B 53, Z124.**

[6] – Ibid.

[7] – **A.O.M. 1Mi, B 52, Z121.**

[8]- ينظر: فصل الأوقاف.

3- عائلة الرايس حميدو:

3-1- تعريف الرايس حميدو:

ولد حميدو بمدينة الجزائر سنة 1184هـ/1770م، من أصول جزائرية، كان اسم والده علي، وهو الاسم الذي ذكر به في عقد بيع لجلسة حانوت، كانت ملكا للرايس حميدو، وقد باعها هذا الأخير لباي الشرق مصطفى الوزناجي (1798-1795م)[1]، وليست لدينا أية معلومات عن والده علي، أما والدته فهي الأخرى لا نعلم عنها أي شيء، غير أنها توفيت قبل ولدها الريس حميدو، وذلك بتاريخ أوائل شوال1232هـ الموافق لأواخر أوت1817م، وقدرت تركتها بسبعمائة وواحد وعشرون(721ريالا)[2]، وتعتبر ثروتها من ثروات الفئات المتوسطة الحال، حسب التصنيف الذي سنعتمد في تصنيف ثروات الرياس[3]، وثروتها أيضا لا تعكس الثراء الذي وصل إليه ابنها الريس حميدو المذكور، حسب ما كان متداولا وقت ذاك.

عندما بلغ حميدو سن العاشرة أو اثنتا عشر من العمر، أخذه والده لتعلم الخياطة، ولكنه غالبا ما كان يهجر ورشة الخياطة، ليقصد بعض الرياس العائدين من الرحلات الخطيرة للإصغاء إليهم، وهم يقصون مغامراتهم مع العدو، ونظرا لكره حميدو للكفار، وتعطشه الشديد للجهاد[4]، قرر حميدو ترك مهنة الخياطة، ليشتغل بحار (Mousse)، على متن سفينة أحد الرياس[5].

---

[1]- بعد شراء مصطفى باي الشرق، لجلسة الحانوت، الموجودة بسويقة عمور، قام بوقفها على أهل أوجاقه القاطنين ببيت دالي عمر بدار الإنكشارية القريبة من باب عزون، ينتفعون بغلتها إنصافا بينهم. ينظر:

- **A.O.M. 1Mi, B 6, Z13.**

[2]- **أ.و.ج، د.م، ع3، س8، ص51.** احتوت تركة والدة الريس حميدو، التي عرفت باسمه، ولم يذكر اسمها، وهذا ربما لشهرته؟، على مواد غذائية مثل: السمن، الجلبانة،...الخ، وعلى مفروشات مثل: الحايك، والمخايد، والزربية،...الخ، ولم نلاحظ بتركتها مثلا الذهب، والفضة، ونحن نعلم أن معظم نساء مدينة الجزائر كانت تقتني الذهب، والفضة، والمجوهرات، سواء للزينة، أو للحاجة، كما كان يقال (الحدايد للشدايد).

[3]- لتفاصيل أكثر حول ثروات الرياس ينظر: الفصل الثالث.

[4]- وربما كانت وظيفة "الريس"، من المهن التي تستقطب الشباب لما تحققه من مكاسب مالية وشهرة؟

[5]- علي تابليت: **الرايس حميدو أميرال البحرية الجزائرية 1770- 1815م**، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائر، 2006، ص 3.

وكما سبق وذكرت فإن الوصول إلى رتبة ريس، كانت لا تتم بين عشية وضحاها، مهما كان هذا الشخص، إنها رتبة يفترض من يصلها أن تكون له خبرة طويلة، وكفاءة، وشجاعة، تثبت مقدرته على تحمل هذه المسؤولية، بواسطة ما حققه من مآثر وبطولات في نشاطاته البحرية، فقبل أن يصبح الشخص ريسا، يجب أن ينجح في امتحان يجريه له ديوان الرياس بحضور الداي، وكذلك المر بالنسبة للريس حميدو فقد تدرج إلى أن وصل إليه من شهرة وبطولات، وهذا ما ذكره وليم سبنسر مثلا: "... فالريس حميده[1]... عرف بأنه كان يبحر على متن سفينة قرصنة كخادم في غرفة الضباط ثم تقدم عبر مراحل الاستحقاق والخدمة فوصل إلى مرتبة بحار ثم زميل[2] ثم ضابط وأخيرا ريس وهذا قبل تسلمه لقيادة الأسطول...، لكن قبل تعيينه كقبطان كان عليه أن يجتاز بنجاح امتحانا يجريه عليه ديوان الرياس..."[3].

ويذكر أن الرايس حميدو، عمل ضمن بحرية بايلك الغرب، حيث تنبأ باي الغرب بالمستقبل المجيد الذي ينتظر الريس حميدو، ولذلك منحه أحد السفن للعمل عليها، وبعد ذلك أسند له قيادة مجموعة من السفن تتكون من حوالي ثلاثة سنابك، وعدد مماثل من القارب، وذات يوم وفي مواجهة بين سفن الريس حميدو، وسفن البحرية الجنوية، في مياه جزر الباليار، استطاعت السفن الجزائرية، أن تجعل السفن الجنوية تبتعد خوفا من المواجهة، دون أن تحقق هذه الأخيرة نصرا، كان بإمكانهم تحقيقه لعدم تكافؤ القوى بين الطرفين، وقد كان للحادثة صدى حتى في مدينة الجزائر[4].

بعد شهرة التي نالها الرايس حميدو، قام الداي حسن باشا(1798-1791م)، الذي تقلد منصب وكيل الحرج، قبل أن يصبح دايا، باستقدام الريس حميدو، إدراكا منه لما سيقدمه هذا الأخير للبحرية الجزائرية، وأسند له قيادة سفينة من نوع سنبك، وقد حقق من خلالها الريس حميدو غنائم معتبرة[5].

---

[1]- يقصد به الريس حميدو ابن علي.

[2]- لا أعلم ماذا يقصد بزميل؟ هل هي رتبة في البحرية أم أنه يعني بها شيء آخر؟

[3]- وليام سبنسر، مرجع سابق، ص61.

[4]- تابليت، الرايس حميدو...، مرجع سابق، ص، ص 4، 5.

[5]- لتفاصيل أكثر حول الموضوع ينظر:

وفـي ولايـة الـداي علـي(1809-1808م)، ونتيجـة عـدم درايتـه بشـؤون الحكـم، ونتيجـة شخصيته الضعيفة، ولآفاقه المحدودة، قام بنفي الريس حميدو إلى الشام، ويذكر الزهار بـأن الـداي علـي، كـان يكـره الـرايس حميـدو[1]، غيـر أن الـداي الـذي خلفـه وهـو الحـاج علي(1809- 1815م)، فقد قام باستدعاء الريس حميدو، كما اجتهد في صنع بعض المراكب الجهادية، وقد حققت الخزينة أرباحا نتيجة الغنائم المتحصل عليها بسبب زيادة عدد قطع الأسطول[2]، كما قدم الريس حميدو، دعما قويا لبحرية الجزائر، عندما نشب خلاف يبين إيالتي الجزائر وتونس، حيث استطاع الرايس حميدو أن يحقق في كل مرة نصرا على بحرية إيالة تونس، وفي 28 من ربيع الثاني 1226هـ/22 ماي 1811م، غنم الريس حميدو فرقاطة تونسية، بعد أن هزم قائدها في معركة دامت حوالي ست ساعات، قتل من الجانب الجزائري 41 قتلا، ومن الجانب التونسي 230 قتيلا[3]، وبعد عودة الأسطول إلى مدينة الجزائر من تونس منتصرا، نظمت الحفلات والولائم، وكانت هذه المرة الثانية التي يعود فيها الرايس حميدو من تونس بفرقاطة مهزومة[4].

أما في سنوات الداي عمر باشا(1815- 1817م)، وبعد تطور العلاقات بين إيالة الجزائر، والولايات المتحدة الأمريكية إلى حرب، فقد تم سنة 1815متجهيز أسطول من حوالي عشرة سفن بقيادة القبطان ستيفن ديكاتور (Stephen Decatur)، والذي خرج من ميناء نيويورك، متوجها إلى حوض البحر المتوسط، بغرض مهاجمة السفن الجزائرية، أسرها، وقد علم الرايس حميدو، بتحرك السفن الأمريكية وهو في مضيق جبل طارق، مما

– Albert Devoulx : **Le Rais Hamidou**, présentation de : Abderrahmane Rebahi, Editions Grand. Alger. Livres (G.A.L), Alger, 2005, p, p 49, 50.

[1]– لم يذكر شريف الزهار، سبب كره الداي للريس حميدو، غير أن ولاية الداي علي لم تدم سوى أربعة أشهر، وقد سادتها الفوضى، وعدم الاستقرار. ينظر: الزهار، مصدر سابق، ص 103. وذكر دوفو أنه نفاه إلى بيروت ينظر:

– Devoulx, Le Rais…, Op.cit, p 113.

[2]– الزهار، مصدر سابق، ص 105.

– Devoulx, « Le Marine… », Op.cit, p, p 115, 116.

[3]– رحم الله جميع الموتى، لأنهم كانوا كلهم إخوة في الدين.

[4]– ينظر: – تابليت، الرايس حميدو...، مرجع سابق، ص، ص 23، 24.

اضطره العودة إلى مدينة الجزائر، لخبر حكومته وزملائه بالأمر، غير أنه وبّخ من قبل وكيل الحرج، والداي بسبب عودته المفاجئة[1].

اضطر الرايس حميدو، للخروج مجددا بفرقاطته، وفي 16 من شهر جوان اصطدم بالأمريكيين، غير أن هذه المرة كان للرايس حميدو، حظوظ قليلة للنجاة، لعدم تكافؤ القوى بين الطرفين، وبعد قتال بطولي، ومشرف، قتل القبطان حميدو، ومعه بعض الجنود والبحارة، ثم استولت البحرية الأمريكية على سفينة أخرى من السفن الجزائرية، في اتجاهاه نحو السواحل الجزائرية، ولقد تخوف الداي عمر من القوات البحرية الأمريكية، اضطر لقبول شروط الحكومة الأمريكية[2].

كانت السفينة المفضلة للريس حميدو، هي سفينة الفرقاطة[3]، وبالرغم من أنها قليلة السرعة إلا أنه كان يميل إليها، ولم يستطع استبدالها بأية سفينة أخرى، فبهذه السفينة اكتسب شهرته، وحقق أحلامه.

3-2- عائلة الرايس حميدو:

لم نعلم الكثير عن والد، ووالدة الرايس حميدو، سوى ما ذكرته سالفا، أما عن إخوته، فمعلوماتنا قليلة جدا أيضا، غير ما عثرنا عليه في وقفية للريس المذكور، حيث أوقف جلسة حانوت قرب قاع الصور، على نفسه، ثم بعد وفاته على بنات شقيقه[4]، وهن:

---

[1] – Devoulx, Le Rais…, Op.cit, p 138.

[2]– أسفرت مفاوضات الصلح عن إلغاء الإتاوات، التي كانت تدفعها الولايات المتحدة الأمريكية، للجزائر مقابل مرورها بالمتوسط، كذلك إطلاق سراح الأسرى، ودفع تعويضات مالية، عن السفينة الأمريكية وحمولتها، التي اغتنمها البحارة الجزائريين، قبل سنتين. ينظر: – شريف الزهار، مصدر سابق، ص، ص 117، 118. – وليام شالر، مصدر سابق، ص 147.

[3]– تم إنشاء هذه السفينة من طرف النجار الإسباني المايسترو آنطونيو(Maestro Antinio)، وكانت الفرقاطة مسلحة ب44 مدفع، وهي جميلة، وجيدة، وكانت لها أشرعة خفيفة، وكانت رائعة في الإبحار، ولكنها قليلة السرعة، كما قام النجار الاسباني ببناء فرقاطة كبيرة أخرى، كان قائدها الريس علي طاطار. ينظر: – تابليت، الرايس حميدو…، مرجع سابق، ص 13.

[4]– لم يذكر اسمها.

خدوجـة، وعايشـة، ونفيسـة، أولاد السـيد محمـد بـن سـفينجة[1]، ولا نعلـم إذا كـان لـه إخـوة غيرها؟.

تزوج الرايس حميدو، من مريومة بنت أحمد، وهذا ما ذكر في وثيقة تصفية تركته، بتاريخ أواخر رجب 1230هـ/ أواخر جوان 1815م[2]، ولا يوجد بالوثيقة معلومات تجعلنا نحدد نسبها، ومن خلال الوثيقة أيضا، لم يكن للريس حميدو أولاد[3]؟، إلا أنه رصدنا وثيقة، يعود تاريخها إلى سنة 1265هـ/1848م- وهي وكالة من السيد الهادي وشقيقته خداوج، المقيمين بالإسكندرية، للسيد علي بن المرحوم أحمد التركي الجزائري[4]- ذكر فيها أنه حفيد الرايس حميدو، ينوب عنهما في قبض كراء حظهما من أملاكهما الموجودة بالجزائر[5]، ولا نعلم ماذا يقصد بالحفيد، هل هو ابن ابنته، وتوفيت قبل والدها الريس حميدو، أم هو ابن شقيقته؟

توفي الرايس حميدو، ولا توجد صورة تذكارية له، غير أنه توجد شوارع قرب مدينة الجزائر تحمل اسمه، وهناك أيضا سفن إلى اليوم تحمل اسم الرايس حميدو، فأصبح هذا الأخير رمزية تحتفظ بها الذاكرة الوطنية الرسمية، ولم يأتي هذا المجد والشهرة صدفة، فالرايس حميدو كان شخصية قوية شجاعة، تعلو عن مستوى زمانها، فخلافا لرفاقه من الرياس، حقق الرايس حميدو بطولات ، سجلتها الوثائق المؤسساتية الرسمية، وفي الحوليات، والشهادات المعاصرة مما كتبها المعاصرون له من الجزائريين والأجانب، فذكره شريف الزهار بالشهيد المرضى عنه[6] .

---

[1] – A.O.M. 1Mi, B 26, Z50.

– A.O.M. 1Mi, B 61.

[2] – A.O.M. 1Mi, B 68.

[3]– لأنه لو كان له أولاد ذكور، تركته لا تصفى أمام بيت المالجي، وأما الإناث فيذكرن في حال عدم وجود رجل عاصب.

[4]– يعني أن أصوله تركية، وكان يقيم في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي.

[5] – A.O.M. 1Mi, B 59, Z152.

[6]– شريف الزهار، مصدر سابق، ص: 74، 117، 118.

ويذكر فيلبو باننتي (Filippo Pananti)، الذي كان على متن الفرقاطة البرتغالية التي اغتنمها الرايس حميدو، بأن هذا الأخير، كان موهوبا شجاعا، ولذلك اعتبره من أفضل رياس الجزائر[1]. أما دوفو فيذكره أيضا أنه كان شجاعا، ويقول كذلك، كان كريما مهذبا، وأنيقا، وغيرها من الصفات الحميدة، كما أورد في كتابه قصيدة حوله ترجمها من العربية إلى الفرنسية[2]، وهذا بعض ما ورد فيها:

"...هل ترى هناك؟ إنها فرقاطة الرايس حميدو

فخامته المهيبة...

جناحها ولهبها يطوفان في الهواء

إنها تخترق الأمواج بنعمة..."[3].

---

[1] – Filippo Pananti : **Relation d'un séjour à Alger, contenant des observations sur l'état actuel de cette Régence, les rapports des Etats barbaresques avec les puissances chrétiennes, et l'importance pour celles-ci de les subjuguer**, Traduit de l'Anglais I.M, Chez le Normant, Imprimeur-Libraire, Paris, 1880, p, p 65, 66.

[2]– لم يذكر صاحب القصيدة.

[3] – Devoulx, Le Rais..., Op.cit, p- p 19- 21.

الفصل الثالث

الحياة السياسية والمادية لرياس البحر.

المبحث الأول: الحياة السياسية.

المبحث الثاني: الحياة المادية لرياس البخر.

المبحث الثالث: مظاهر من الحياة المادية.

المبحث الأول: الحياة السياسة لرياس البحر

1- الرياس والسلطة - تقلد الرياس منصب الحاكم في إيالة الجزائر-:

1-1- أنظمة الحكم في إيالة الجزائر:

منذ تأسيس الإيالة، احتكر العثمانيون السلطة وأبقوا على الأهالي بعيدين عن دوائر الحكم، حتى ذهبت بعض الدراسات إلى تشبيه هذا النظام بالأوليغارشية[1]، واعتبره أبو القاسم سعد الله نظاما جمهوريا، عسكريا مغلقا، فيقول: " ... فهو جمهوري لأن منصب الحاكم انتخابي[2]، وليس وراثيا، وهو عسكري لأن الحكم كان من العسكريين، وهو مغلق لأنه نظام لا يسمح فيه إلا للوجق[3] بممارسة السلطة حيث أن حكام الجزائر العثمانيين كانوا من خارج البلاد..."[4].

عرفتّ إيالة الجزائر، أنظمة حكم، قسمت إلى أربعة مراحل هي: مرحلة البيلربايات(1519-1578م)، ومرحلة البشاوات(1578-1659م)، تليها مرحلة الأغوات(1659-1671م)، وأخيرا مرحلة الدايات(1671-1830م)، غير أن هناك من المؤرخين، من اعتبر هذا التقسيم لا أساس له من الصحة[5]، لأن هذا التغيير لم يصاحبه

---

[1]- يستعمل هذا المصطلح، تعبيرا للحكومات التي ليس لها رصيد جماهيري، (حكم الأقلية)، أي تعتمد على دوائر التأثير في السلطة، كرجال المال مثلا، والتي تعتمد أيضا على القوة المسلحة. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، وآخرون: **موسوعة السياسة**، ج1، ط3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، ص 415.

[2] – لم يكن دائما انتحابيا ، ففي كثير من المرات، وعند حودث القلاقل، كان الجند يحسم في الأمر، بوضع من يشؤون حاكما على البلاد.

[3] – الوجق: بضم الواو ويرسم أيضا أوجاق بضم الهمزة، وأصل معناهما: الموقد بفتح الميم، وسكون الواو، وكسر الكاف، وهو موضع وقود النار واشتعالها، ويعبر عن نظام الجند بالوجاق. ينظر: عبد القادر نور الدين، مرجع سابق، ص، ص 77، 78.

[4] – أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي (1500- 1830)**، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 144.

[5] – يذكر خليفة حماش، أن مصطلحي البايلرباي، والباشا، اللذين أطلقا على المرحلتين الأولى والثانية من الحكم العثماني بالجزائر، لم يكونا في الواقع سوى لقبين إداريين لا غير، وليسا نظاما حكم، فقد ظل اللقبين يحملونه ولاة الجزائر حتى نهاية الحكم العثماني، أما مرحلة الأغوات، فقد أطلقت على أغا الانكشارية، الذي عينه الجيش الانكشاري، إلى جانب الباشا، الذي كان يرسل من دار الإمارة باسطنبول، أما مرحلة الدايات، فهي مرحلة حل فيها الجندي محل الأغا، (غير أن محمد التركي من طائفة الرياس، هو أول حاكم هذه الفترة)، إلى جانب الباشا، هذا =الأخير الذي

تغييرا لصالح الجزائريين، وأن كل ما حدث من تغيير كان تغييرا في طبيعة العلاقة بين إيالة الجزائر، والباب العالي باسطنبول، غير أنه ما يهمنا في دراستنا هذه، هو تسليط الضوء على:

- فترات الحكم التي مارس فيها الرياس الحكم؟
- ما مدى نفوذهم في الحكم؟
- هل توجد معطيات، حدت من وصول الرياس إلى السلطة؟
- كيف كانت علاقاتهم مع الرعية؟، ومع الدولة العثمانية؟، وحتى مع الدول الأوروبية؟.

أ- مرحلة البيلربايات: (1519- 1578م):

تمثل هذه المرحلة بداية ارتباط الجزائر سياسيا وإداريا، بالدولة العثمانية، وقد كان ذلك رسميا سنة 1519م، وأغلب البيلربايات الذين تولوا الحكم كانوا من فئة رياس البحر، وقد كانوا من جنسيات مختلفة، حتى الذين اعتنقوا الإسلام (عرفوا بالأعلاج)، وصلوا إلى مناصب سياسية مهمة، وهذا ما يصبغ على هذه الفترة طابعا إسلاميا، بعيدا عن الانتماء الطائفي، والتمييز العرقي، فهناك الأتراك، والعرب، والأعلاج، تولوا حكم الجزائر، لأن الكفاءة والإخلاص، هو المقياس في تولي المناصب، وهذا ما سمح بتولي بعضهم الحكم لعدة مرات مثل حسن بن خير الدين[1].

استطاع =الداي علي باشا شاوش(1710- 1718م)، التخلص منه نهائيا سنة 1711م، وانفرد بالحكم، وحمل بدل داي، لقب باشا، واستمر هذا الوضع الأخير، حتى نهاية العهد العثماني، ولذلك ففترات الحكم إذن هي:

- المرحلة الأولى: (1520- 1659م): وهي مرحلة ولاة يعنون من طرف السلطان العثماني.
- المرحلة الثانية: (1659- 1711م): أزدواجية الحكم، حيث أصبح الحاكم يعن من الجزائر، ويرسل السلطان حاكما يمثله، إلا أن هذا الأخير، أصبح وجوده صوريا، لأنه جرد من جميع الصلاحيات.
- المرحلة الثالثة: (1711- 1830م): أصبح الحاكم يعين من الجزائر، وذلك بعد نجاح الداي علي شاوش، في رفض مبعوث السلطان العثماني نهائيا، وذلك سنة 1711م، واقتصر دور الباب العالي على ترسيم الحكام، دون أن يكون لهم أي دخل، أو نفوذ في تعيينهم. ينظر: خليفة حماش: **العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية مصر، 1988م، ص، ص 31،32.

[1]- هو ابن خير الدين بربروس، يقال أنه كرغلي الأصل (غير انه لا توجد دلائل قاطعة تؤكد، أو تفند المعلومة)، تولى حكم الإيالة، ثلاث فترات متباينة، الأولى كانت من (1545- 1552م)، وذلك بعد وفاة حسن أغا الطوشي، أما فترة حكمه الثانية فكانت من (1557- 1561م)، ليعزل ويعن مكانه أحمد بسطانجي باشي، هذا الأخير حكم إلى غاية

كما قام الرياس في هذه الفترة بتوطيد ركائز الحكم، وتوحيد رقعة البلاد ، حيث استطاع الرياس البيلربايات، أن يحققوا الوحدة الإقليمية، والسياسية للجزائر، والقضاء على كل الإمارات المحلية، ويعود الفضل في ذلك إلى صالح ريس (1552- 1556م)[1]، وهو من الشخصيات التي سجل لها التاريخ صفحات خالدة في إيالة الجزائر (المحروسة)، وأحد الأمجاد، الذي امتاز بقيادته الحكيمة في البحر، وبمواقفه البطولية في البر، وبدقة نظره، وصواب رأيه فيما يتعلق بإدارة شؤون حكمه للإيالة؛ الأمر الذي جعله يرقى لأهم المناصب، وتولي أهم البعثات، فالسنوات التي قضاها في سدة الحكم، سنوات جهاد، وفتح، ونظام، ووحدة.

سنة 1562م، ليعود مرة أخرى، حسن ابن خير الدين، لفترة حكم أخيرة دامت إلى غاية سنة 1567م، ليستدعى من طرف السلطان العثماني لقيادة الأسطول، وتولي منصب قبودان باشا، وبقي في هذا المنصب إلى غاية وفاته سنة 1570م. ينظر:

- يلماز أوزتونا: **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة: عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح: محمود الأنصاري، المجلد الأول، منشورات مؤسسة فيصل، اسطنبول، 1988م، ص320 .

- أحمد توفيق المدني: "من وثائق الجزائر العثمانية(العثمانيون الجزائريون يستعدون لإنقاذ وهران وحصار مالطا)" **مجلة التاريخ** ، العدد 2، الجزائر، 1975م، ص 39.

[1]- هو صالح بن جعفر، تباينت المعلومات حول نسبه، فحسب البعض فإن صالح ريس، من مواليد الإسكندرية، وحسب آخرين فإنه من الأناضول، غير أنه كان منذ 1529م، في طليعة الرياس المشهورين، كخير الدين، ودرغوت،...الخ، اشتهر بدوره البطولي في معركة بريفيزا(945هـ/1538م)، عندما نجح في محاصرة الأسطول الاسباني، بقيادة أندري دوريا، وإلحاق الهزيمة به، تولى قيادة الأسطول العثماني برتبة أميرال باشا، تزوج من عائلة جزائرية، يقال أنها ابنة أمير كوكو، وأنجب منها ولد، اسمه محمد، وهذا الأخير كان ريسا مثل والده، وحكم أيضا، إيالة الجزائر من(1567- 1568م)، قام صالح ريس، في فترة حكمه بإصلاحات عمرانية على الرصيف الذي بناه خير الدين بربروس، بالذي حمل اسم هذا الأخير. ينظر:

- L.Ch. Féraud : **Histoire des villes de la province de Constantine** : **Sétif- Bordj-Bou-Areridj- Msila- Bousaada**, Typographie et Lithographie L. Arnolet, Constantine, Alger, 1872, p-p 218-220.

- Haédo Diego, Histoire…Op.cit, p-p 88-92.

- خليل ساحلي أوغلي: "تقلد صالح باشا ولاية جزائر الغرب سنة 1552" **مجلة الدراسات التاريخية**، العدد2، تونس، 1974، ص- ص 126.

- مارمول كربخال، مصدر سابق، ص 380، وما يليها.

استهل صالح رايس ولايته، بتحقيق الوحدة الداخلية، حيث كان يرى إلى ضم كل الإمارات المحلية المستقلة، إلى السلطة العثمانية الحاكمة بالجزائر[1]، ففي الجنوب الجزائري كانت هناك إمارتين مستقلتين وهما: إمارة توقرت التي كان يتولى حكمها شيوخ بنو جلاب يتوارثونها أبا عن جد، وإمارة بني وارجلان (ورقلة)، يتولى أمرها الشيوخ الاباضيون[2]، ودخلتا ضمن الوحدة الترابية لسلطة العثمانيين في الجزائر، في عهد خير الدين باشا، وتعهدتا بدفع بقدر معين للخزينة، غير أنهما امتنعتا عن ذلك في عهد صالح ريس، فقاد هذا الأخير في شهر أكتوبر سنة 1552م، حملة متكونة من3000 جندي، و1000 فارس، ومدفعين فقط، وانضمت إليه في الطريق قوات القبائل المحالفة له[3]، على رأسهم عبد العزيز أمير قلعة بني عباس[4]، كما التحق به شيخ العرب بوعكاز[1]، اقتحم صالح

---

[1]- يحيى بوعزيز: **ثورة 1871ودور عائلتي المقراني والحداد**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص46.

[2]- كانت مدينتا توقرت، وورقلة، تشكلان وحدة واحدة، كونهما مشتركتان جغرافيا، وتاريخيا، وبشريا، فلا يمكن الفصل بينهما، ونتجت هاته الوحدة كون المدينتين ظلتا طيلة الفترة العثمانية تشلان محورا واحدا، ومركزا تجاريا واحدا بين، وتونس، والجزائر في الشمال، وبين هذه الأخيرة والسودان في الجنوب، إضافة لكون المدينتين(توقرت، وورقلة)، محطة لقوافل الحج، إلى مكة المكرمة، وكذلك كونهما منطلقا سهلا للتوغل في أعماق الصحراء. ينظر:

- ناصر الدين سعيدوني: "ورقلة ومنطقتها في العهد العثماني"، **مجلة الأصالة**، عدد41، الجزائر، 1977، ص72.

- عمار بن خروف: **العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر هجري/السادس عشر ميلادي**، ج1، دار الأمل للطباعة والنشر، الجزائر، 2006، ص 110.

- Féraud (Ch), “Les beni Djellab Sultans de Touggourt”, **R.A**, N23, Alger, 1879, p 167.

[3] - ساحلي أوغلي، مرجع سابق، ص، ص 126، 127. سعيدوني، "ورقلة...، مرجع سابق، ص 76.

[4]- غير أنه وقع خلاف بين أمير قلعة بني عباس عبد العزيز، وصالح ريس بسبب تقسيم الغنائم، لذلك قاد بايلرباي الجزائر، حملة ضد عبد العزيز، ورغم انتصاره لم يتمكن من الاستيلاء على قلعة بني عباس لحصانتها، وبالرغم من توجيه صالح ريس حملتين متتاليتين على القلعة، فإن الصراع لم يحسم بين الطرفين رغم الخسائر المسجلة. لتفاصيل أكثر ينظر: - يوسف بنوجيت، **قلعة بني عباس إبّان القرن السادس عشر للميلاد**، ترجمة: سامية سعيد عمار، تقديم: محفوظ قداش، دار النشر دحلب، الجزائر، 2007، ص 141، وما يليها.

- ناصر الدين سعيدوني: "رسالة من أعيان قسنطينة إلى السلطان سليمان القانوني في شأن صالح رايس(936هـ/1555م)"، **المجلة التاريخية المغاربية**، عدد 83-84، تونس، 1996، ص 164.=

- Féraud, Histoire…, Op.cit, p-p 218-220.

ريس مدينة توقرت، بعد حصارها لمدة ثلاثة أيام واستباحها، أما مدينة ورجلان فإن شيوخها كانوا أرسخ عقلا، وأمعن إدراكا، من أن يقعوا في الورطة التي وقع فيها أهل توقرت[2]، ففر ملكها مع جنوده، ودخلها صالح ريس دون مقاومة، وبعد أن فرض على كلتا المدينتين أداء إتاوات سنوية، عاد إلى مدينة مدينة الجزائر محملا بالغنائم الوفيرة[3].

أما سياسته الخارجية، فكانت تهدف إلى نجدت مسلمي الأندلس، وذلك بنقل المضطهدين منهم إلى السواحل الجزائرية[4]، وجهاد إسبانيا، وتحرير الإيالة من استعمارها واستبدادها، وهذا ما حققه بضم تلمسان عاصمة الدولة الزيانية[5] التي عرفت بين سنتي(1553- 1554م)، أقصا مراحل الضعف والانحطاط، فأصبح الخطر يحيط بعاصمة الزيانيين تلمسان من كل جهة، وليس لها نصير، ولا تملك العدة التي تمكنها على مواجهة هاته الأخطار[6]، وفي مثل هذه الظروف وجب توحيد القوى الداخلية للدولة الزيانية متناسين النزاعات الشخصية من أجل المصلحة العامة، غير أنه عكس ذلك، وقعت صراعات على العرش، ومنهم من تحالف حتى مع عدو الدين الإسبانيين، وهكذا

---

[1]- صالح العنتري: **فريدة مؤنسة في حال دون الأتراك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها، أو تاريخ_قسنطينة**، مراجعة وتقديم: يحي بوعزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص، ص 28، 29.

[2]- أحمد توفيق المدني، حرب...، مرجع سابق، 339.

[3] – Haedo, Histoire..., Op.cit, p-p 92-94.

[4]- مجهول، كتاب غزوات...، مصدر سابق، ص 48.

[5]- امتد التاريخ الزمني للدولة الزيانية من (962-633هـ/1235-1554م)، وتنسب الدولة الزيانية لبني عبد الوادي، ومؤسسها هو يغمراسن بن زيان بن ثابت(1235- 1283م)، الذي اتخذ من إقليم تلمسان عاصمة لدولته، وقد تمكن يغمراسن من وضع حجر أساس قوي للدولة، وذلك بالدفاع عنها، والوقوف في وجه أعدائها، واتسعت حدود الدولة الزيانية، من نهر ملوية غربا، إلى إفريقية شرقا، ومن مصب ملوية إلى جيجل شمالا، إلى الصحراء جنوبا. والجدير بالذكر أن هذه الحدود لم تكن ثابتة، بل اتساع وتقلص دولة المغرب الأوسط (دولة بني عبد الوادي) كان مرتبطا بقوة الدولة، فبحكم موقعها الوسطي، كانت تصطدهم تارة بدولة الحفصيين بتونس، وتارة أخرى بدولة المرنيين بالمغرب الأقصى، مما جعلها تكون بين مد وجزر. ينظر: - أبو زكريا يحي ابن خلدون: **بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد**، تقديم وتحقيق: عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1980.

- محمد بن عمرو الطمار: **تلمسان عبر العصور: دورها في سياسة وحضارة الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 82 وما يليها.

[6]- أحمد توفيق المدني: "تلمسان بين الزيانيين والعثمانيين(1530- 1554م)"، **مجلة الأصالة**، عدد26، الجزائر، 1975، ص، ص 24، 25.

ظلت أوضاع الدولة الزيانية في حالة فوضى واضطرابات، وانهمك حكامها في الدسائس، ونصب الكمائن، وأهملوا سياسة الدولة[1]، وبالتالي فإن جهود صالح ريس أسفرت عن ضم تلمسان نهائيا إلى الحكم المركزي بالجزائر سنة 1554م، فتحولت بذلك إلى سنجق يعود الحكم فيه إلى الحامية العسكرية التي تتلقى أوامرها من الجزائر مباشرة، قبل أن تصبح تابعة إلى بايلك الغرب في وفترة لاحقة[2].

كما خشي صالح ريس من بقاء بجاية بيد المسيحيين الإسبان، التي بقيت محتلة من طرفهم منذ 1510م، ورغم نقص الإمكانيات العسكرية، التي كانت تحت تصرفه، إلا انه استطاع سنة 1555م، تحرير مدينة بجاية، ولم تجد الحامية العسكرية الاسبانية بدا من الاستسلام بعد أن فقدت عدد مهم من عناصرها، كما وضع حدا لتهديدات، ومناوشات الدولة السعدية المغربية، فقد استطاعت حامية صالح ريس دخول مدينة فاس، وخرج منها أبو عبد الله محمد الشيخ هاربا، بعد معارك شديدة[3].

أما عن البايلرباي حسن باشا ابن خير الدين، فقد قام في ولايته الثانية (1557-1561م)، بتنظيم إدارة الإيالة، وهو تنظيما شموليا، بقي ساري المفعول حتى احتلال مدينة الجزائر عام 1830م، حيث قام هذا الأخير بتقسيم الإيالة، إلى ثلاث مقاطعات أو ما يطلق عليها "البأيليك"[4]، إضافة إلى مركز الحكم الذي سمي بدار السلطان[1]،

---

[1]- مولاي بلحميسي: "نهاية دولة بني مرين"، **مجلة الأصالة**، عدد26، الجزائر، 1975، ص31.

[2]- ناصر الدين يعيدوني، وأخرون: **معجم مشاهير المغاربة**، المؤسسة الوطنية للطباعة، جامعة الجزائر، 1995، 320، عبد الرحمن الجيلالي، مرجع سابق، ص88.

[3]- محمد الصغير بن الحاج بن عبد الله الوفراني النجار المراكشي الوجار: **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، تصحيح، هوداس، طبع على يد بردين بمدينة انجيه، 1888، ص30. حول العلاقات بين إيالة الجزائر والمغرب الأقصى ينظر أيضا: زهراء النظام: **العلاقات المغربية الجزائرية مقاربة سياسية – ثقافية خلال القرن 10هـ/16م**، دار الأمان، الرباط، المغرب، 2015، ص 61 وما يليها.

[4]- لفظ البايلك كان يلقب به قدماء ضباط الانكشارية المتقاعدين، ثم توسع استعماله حتى أصبح يستعمل في الجزائر ليدل على الاقتطاعات المأخوذ منها الضرائب، ثم انتهى الأمر ليصبح المصطلح بمثابة نوع من الحكم الإداري= =للسلطة العثمانية بالبلاد الجزائرية. لتفاصيل أكثر أنظر: ناصر الدين سعيدوني، ورقات...، مرجع سابق، ص 241، وما يليها.

وهم: بايلك الشرق[2]، و وبايلك الغرب[3]، وبايلك التيطري[4]، وعلى رأس كل بايلك حاكما يسير شؤونه يسمى الباي[5].

تعتبر هذه الفترة فترة صراع بين القوة الإسلامية والقوة المسيحية، وقد كانت إيالة الجرائر منطقة احتكاك وجبهة صراع، فاشتدت في هذه الفترة الحملات الاسبانية الشرسة على

[1]– منذ التحاق الجزائر بالدولة العثمانية سنة 1519، وضع خير الدين باشا (1519– 1533م)، أولى الخطوات للتنظيم الإداري، حيث اتخذ مدينة الجزائر عاصمة للدولة، وعين نائبان له، وأكمل من بعده ابنه حسن باشا، فقام بتقسيم البلاد إلى ثلاث بياليك، إضافة إلى دار السلطان ومقره مدينة الجزائر.

[2]– عاصمته قسنطينة، وهو أكبر البياليك وأهمها، ويعتبر المقاطعة الثانية بعد دار السلطان، فهو يمتد على رقعة شاسعة من شواطئ البحر شمالا إلى صحراء الزيبان جنوبا، ومن الحدود التونسية شرقا إلى بلاد القبائل غربا، كان أول باي يحكمها رمضان تشولاق (1567– 1574م). للمزيد حول عاصمة بايلك الشرق قسنطينة ينظر:– عبد العزيز، فيلالي: **مدينة قسنطينة دراسة التطور التاريخي والبيئة الطبيعية**، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1984، ص79 وما يليها. عن تاريخ مدينة قسنطينة ينظر أيضا: شغيب محمد المهدي بن علي: **أم الحواضر في الماضي والحاضر تاريخ مدينة قسنطينة**، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1980.

[3]– كان أبو خديجة أول باي للمقاطعة، حيث اتخذ مدينة مازونة عاصمة له، وفي بداية القرن الثامن عشر اتخذ الباي مصطفى بوشلاغم بن يوسف بن إسحاق المسراتي، مدينة معسكر عاصمة للبايلك، وقد كان لهذا الأخير الفضل في فتح مدينة وهران سنة 1708م، بعد محاولات عديدة، فانتقل مركز السلطة إلى مدينة وهران، غير أن الإسبانيين نجحوا في احتلالها مرة أخرى سنة 1730م ، عادت عاصمة بايلك الغرب إلى معسكر ثانية، لتنقل وبصفة نهائية إلى وهران بعد تحريرها النهائي سنة 1792م، على يد محمد الكبير المعروف بمحمد الفاتح. لتفاصيل أكثر ينظر: عائشة غطاس، وآخرون، مرجع سابق، ص 220 ومايليها.

[4]– هو أصغر، وأفقر البياليك، ولكنه أكثرها ارتباطا بالسلطة المركزية، لقربها منه مسافة؛ خضعت حدوده لتغيرات خلال فترة الحكم العثماني، حيث كان بايات التيطري يقيمون بالتداول بين المدية، وبرج سباو، ومنذ 1775م أصبحت قبائل سباو تتبع مباشرة أغا الجزائر، وأصبحت المدية مقرا لباي التيطري. لمعلومات أكثر ينظر:

– Aucapitaine B et Federman, « notice sur Histoire et l'administration du beylik du Titter », in **R.A**, 1865, p,p 282, 283.

[5]– كان يختار الباي من المقربين لحكام الجزائر والذين لهم صلات قرابة بالعشائر، ويمتاز الباي عن بقية موظفي الدولة بأنه كان يباشر سلطات مطلقة، ضمن حدود البايلك الترابية بتفويض من الداي، كان ملزما بالحضور إلى دار السلطان مرة كل ثلاث سنوات لتقديم فروض الطاعة، وأصناف الهدايا والضرائب، تعرف بالدنوش الكبير،(لأنه كانت هناك أصناف هدايا، وضرائب تقدم كل ستة أشهر تعرف بالدنوش الصغير، غير أنها لم تكن إلزامية مثل الدنوش الكبير، فالباي الذي لا يلتزم به يعزل من منصبه)، ومن مهامه الإدارية المحافظة على الأمن، دفع أجور الحاميات العسكرية...الخ. أنظر: سعيدوني، ورقات...، مرجع سابق، ص 242.

الموانئ الجزائرية منها: حملة أندري دوري[1](Andria De Doria) على مدينة شرشال(938هـ/1531م)، وبذلك تمكنت القوات الإسبانية من دخول المدينة من دون مقاومة، حيث تم نهبها، وتحرير النصارى الموجودين هناك، ولما بلغ هجوم دوريا على شرشال، أسماع خير الدين باشا، جاء إليه على رأس قوة بحرية مكونة من 40 سفينة، إلا أن دوريا، لما علم بخبر قدوم خير الدين، غادر شرشال، ولم يدرك بايلرباي الجزائر، سوى بعض السفن، تمكن من الاستيلاء عليها، بعد معركة عنيفة.

بعدها اتجه خير الدين عائدا منتصرا إلى مدينة الجزائر[2]، وحملة أخرى والهجوم المباغت، للماركيز دو مندخار(De Mandikhar)، على مدينة عنابة واحتلالها سنة(941هـ/1535م) ، حيث ما كاد خير الدين باشا، أن يغادر مدينة عنابة بعد انسحابه الاضطراري من تونس، بعد احتلال هذه الخيرة من طرف الإسبانيين، في نفس السنة، والعودة إلى الجزائر، حتى كلف الإمبراطور شارلكان الماركيز دو مندخار، في 16 أوت سنة 1535م/ باحتلال مدينة عنابة وهو في طريقه إلى إسبانيا بأسطوله المكون من 25 سفينة، وقد بلغ المدينة بعد خمسة أيام، ليتمكنوا من احتلالها، وبعد حصارها لمدة أربعة أعوام، تمكن الجزائريون من تحريرها سنة 1540م[3]، وحملات أخرى، باءت كلها بالفشل كما سبق وأشرت.

أما حملة شارلكان سنة 1541م، فكانت المنعطف الحاسم في تاريخ البحرية الجزائرية التي قوضت قوة الإسبانيين، بل العالم الأوروبي أجمع الذي أصبح يحسب ألف حساب لبحرية الجزائر، ورياسها، كما سبق وأشرت إلى ذلك.

أصبح للجزائر في عهد البايلربايات، علاقات دبلوماسية مع العالم الأوروبي، وقد بدأت مع فرنسا، غير أن هذه الأخيرة كانت لها علاقات تجارية سابقة للفترة العثمانية، فقد عقد

---

[1]– ولد في 1468/11/30م، من أصول إيطالية، كان من أشهر بحارة في البحر الأبيض المتوسط، كما كان أكبر منافس للإخوة بربروس، وأصدقائهم، توفي عن عمر يناهز 92 سنة. ينظر: عبد الحميد بن أشنهو، مرجع سابق، ص 156.

[2]– خير الدين بربروس، مصدر سابق، ص– ص 149– 151.

[3]– عبد القادر فكاير، "الغزو...، مرجع سابق 69.– أحمد توفيق المدني، حرب...، مرجع سابق، ص220 .

حكام فرنسا، معاهدات تجارة وملاحة، مع ملك بجاية خالد بن زكريا[1]، وكان أول قنصل فرنسي في مدينة بجاية هو بيار جوردان(Pierre Jordon)[2]، واعتمادا على الامتيازات التي حضي بها فرانسوا الأول، لدى السلطان سليمان القانوني، سنة 1535م، تحصلت فرنسا على امتيازات واسعة في أملاك الدولة العثمانية، وبالتالي أصبح لفرنسا سنة 1560م، مركزا تجاريا بالسواحل الشرقية قرب القالة، المعروف بحصن فرنسا(Bastion)، الذي أسس من طرف التاجرين: المرسيلي ديدي(Didie)، والكرسيكي توماس لانش(Thomas Linch)[3].

ب- مرحلة الباشوات(1587- 1659م):

أما عن الحكام الرياس في هذه المرحلة، فبعد أن كان ولاة عهد البيلربايات (الرياس)، أصحاب نفوذ واسع، امتدت سلطتهم حدود إيالة الجزائر، إلى إيالتي تونس وطرابلس الغرب كما سبق وأشرت، بحكم أنهم أصحاب الفضل في فتح هذين البلدين، كما كانت فترة حكم البيلربايات غير محدودة زمنا، فكثيرا ما تمتد فترة حكم الواحد منهم عدة سنوات، فيصبح صاحب نفوذ واسع، لدرجة أن الدولة العثمانية أصبحت تشتم رائحة التمرد، ومحاولة الانفصال عنها، فتقرر تقصير مدة الحكم إلى ثلاث سنوات فقط في عهد

---

[1] – Eugène Plantet, Op.cit, p,p 42,44.

– والجدير بالذكر، هو أن ملك بجاية خالد بن زكريا عقد معاهدات تجارية أيضا مع المدن الإيطالية(صقلية، وبيزا،...). ينظر: رحمونة بليل: **القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564 إلى 1830م**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2010-2011، ص 19.

[2]– مولود قاسم نايت بلقاسم: **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها قبل سنة 1830**،ج1، ط1، دار البعث، الجزائر، 1985، ص 8. والجدير بالذكر أن الدول التي ربطتها علاقات تجارية مع الجزائر، قبل الانضمام إلى الدولة العثمانية، كانت ترسل أشخاص يمثلونها، يرافقون سفنها التجارية. ينظر:

– Watbled Ernest : « Aperçus Sur Les Premiers Consulats Français dans le Levant et le états Barbaresques »,in **R.A**, N… ,1954, p 20.

[3] – Grammont H.De : « Relation entre France et la Régence d'Alger au 17é Siècle », in **R.A**, N…, 1879, p 20.

– رحمونة بليل، مرجع سابق، ص 22.

الباشوات، وفصل الولايات الثلاث(الجزائر، وتونس، وطرابلس الغرب) عن بعضها البعض، وإسناد كل ولاية إلى باشا يحكمها، وذلك لإحكام السيطرة على البلاد، ومنع حدوث أي تمرد ضد مركز السلطة اسطنبول.

أهم ما ميز هذه الفترة أن البحرية الجزائرية، عرفت نشاطا واسعا، ساعدها ذلك تشجيع الباشوات، للنشاط البحري، وهذا ما أقدم عليه مثلا خضر باشا[1]، مما جعل للبحرية الجزائرية في هذه الفترة، أن تحقق انتصارات وغنائم معتبرة، ما أعطى أيضا لإيالة الجزائر مكانة دولية، غير أنه نتيجة النشاط المتزايد للبحرية الجزائرية أيضا، توترت علاقاتها بالدول الأوروبية، التي انتهت بتنظيم هجماتها على السواحل الجزائرية.

فقد شنت حملة صليبية إسبانية، وبمباركة بابا الكنيسة، على مدينة الجزائر في أوت 1601م، بقيادة خوان أندري دوريا(Jaun Andria de Doria)، فبعد جلوس فيليب الثالث(Philipe3)[2]، على عرش إسبانيا، قرر مواصلة مشروع أسلافه القاضي باحتلال مدينة الجزائر، وقد كانت هذه الحملة صليبية بحق حيث انضمت كل من سردينيا، وصقلية،...الخ، تحرك الأسطول باتجاه مدينة الجزائر، مكوناً من سبعون(70) سفينة، وحين اقتراب الأسطول من السواحل الجزائرية، هبت ريحاً شديدة فأجبرت الأسطول الإسباني على الانسحاب، دون أي صدام بين الطرفين[3].

كما وضع في عهد الباشوات حد لامتيازات التجار الفرنسيين بالشرق الجزائري، بسبب تأييد فرنسا لإسبانيا في عدوانها على الجزائر، حيث تم تحطيم المركز الفرنسي بالقالة، وبالمقابل أخذ الفرنسيون يعتدون على السفن الجزائرية، وكان رد الجزائر بالمثل، وعلى إثر ذلك تعقدت العلاقات الدبلوماسية الفرنسية مع الجزائر من جهة، ومع الخلافة العثمانية من جهة أخرى، فاضطرت فرنسا إلى التفاوض وإبرام معاهدة بتاريخ

---

[1]– تولى الحكم ثلاث مرات، فكانت المرة الأولى من (1589– 1592م)، وكانت فترة حكمه الثانية من (1594– 1596م)، وأخر فترة حكم له لم تدم طويلا فكانت من (1603– 1604م)

[2]– هو حفيد الملك فيليب الثاني كانت فترة حكمه من 1598 إلى غاية 1621م. ينظر: عبد الحميد البطريق، عبد العزيز نوار: **التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى أواخر القرن الثامن عشر**، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، مصر، 1417هـ/1997م، ص 498.

[3] – يحيى بوعزيز، مرجع سابق، ص 260. – فكاير عبد القادر، الغزو...، مرجع سابق، ص، ص 73، 74.

1628/09/19م، والتي نصت على إعادة فتح حصن فرنسا[1]، والجدير بالذكر أن فرنسا لم تحافظ على نصوص هذه المعاهدة أيضا.

كما شهدت هاته الفترة، نزاعا على الحدود مع حكام إيالة تونس، بسبب تدخل حكام البلدين في شؤون بعضهما، حيث كانوا يشجعون على قيام الاضطرابات، كل واحد في بلد الآخر، فبعدما كانت الفترة الممتدة من 1574م، تاريخ فتح تونس النهائي، وضمها إلى الدولة العثمانية، وإلى غاية سنة 1591م، وجد بين البلدين السلام، وحسن الجوار، حيث لم يسجل بينهما خلاف أو نزاع[2]، غير أنه في الفترة الممتدة من 1591م إلى 1671م، أين تزايد في إيالة الجزائر، نفوذ ديوان الجند ورياس البحر، وفي إيالة تونس تقوى نفوذ الدايات على حساب الباشوات، وبدأت بوادر الضعف تعرف طريقها إلى مركز السلطة اسطنبول، أين أصبحت الدولة العثمانية تفقد سيطرتها على حكام الإيالتين(الجزائر، وتونس)، فانقلبت حالة السلام، وحسن الجوار السائد من قبل، إلى حالة التوتر والعداء، وصولا إلى المواجهة المسلحة بينهما وهذا ما حدث سنة 1826م[3].

واجه الباشوات عدة انتفاضات ضد الحكم المركزي، في الجهات الوسطى والنواحي الشرقية، مثل ثورة فليسة بمنطقة جرجرة، وانتفاضة جرجرة(1591- 1599م)...الخ، كما عرفت الفترة انتشار الأوبئة، فمرض الطاعون أصبح من مظاهر البيئة الصحية الجزائرية، وقد كان مرتبطا بحركية الأسطول الجزائري واحتكاكه الدائم بموانئ المشرق التي كانت

---

[1]- الجدير بالذكر أنه كانت هناك معاهدة بين الجزائر وفرنيا بتاريخ 21 مارس 1619م، نصت على بوقف كل الأعمال العدائية بين الطرفين، بطريقة مباشرة او غير مباشرة، كما أنه لا يسمح لبحارة أي بلد بإنزال الأسرى الفرنسيين في الموانئ الجزائرية وبيعهم بها، وإذا ما حدث ذلك، فيتم إطلاق سراحهم، وغيرها من البنود الأخرى. ينظر: - جمال جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619- 1830**، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص- ص 55- 57.

- جمال قنان، نصوص ووثائق...، مرجع سابق، ص 77.

[2] - عمار بن خروف: " العلاقات السياسية بين الجزائر وتونس من 1574 إلى 1671"، **دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، عدد2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2- أبو القاسم سعد الله-، الجزائر، 2001، ص 117.

[3] - لتفاصيل أكثر حول أسباب التوتر والعداء بين البلدين ينظر: نفسه، ص 117، وما يليها

مصدر لمختلف أوبئة الطاعون[1]، وقد عرفت إيالة الجزائر سنة 1620م، وباء الطاعون المعروف (بالحبوبة الكبيرة)، تميز بالحدة والانتشار، وعم الحواضر والأرياف، وقد استمر عشر سنوات متتالية، تلتها مجاعة بدأت آثارها عام 1629م، كما عرفت قسنطينة وباء الطاعون دام من 1634- 1636م، وتعاقبت سلسلة من أوبئة الطاعون دامت من 1639 إلى 1649، عمت كل من مدينة الجزائر، ومدينة قسنطينة، ومدينة بسكرة[2].

كما عرف النظام الإداري في هذه الفترة تطورا ملموسا، فتحولت السلطة الفعلية إلى الديوان، الذي أصبح يفرض سلطته على الباشا، المعين من طرف السلطان العثماني، ولا يأخذ بالتوجيهات السلطانية، وهذا ما سمح بازدواج في الحكم، وبالتالي أدى إلى اضطرابات في الحكم دامت من (1630 إلى حوالي 1650م)، تمثلت أساسا في عزل، وسجن العديد من الباشوات، وفي تحويل الباشوات إلى موظفين همهم جمع الثروات،

---

[1]- فلة موساوي القشاعي: "وباء الطاعون في الجزائر العثمانية دوراته وسلم حدته وطرق انتقاله، **دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، عدد1، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2- أبو القاسم سعد الله-، الجزائر، 2001، ص 138.

[2]- نفسه، ص 140. أيضا:

- Moussaoui - el Kachai (F) : « Situation sanitaire et démographique du Beylik de Constantine(I77I-1837) », in les actes du 7è symposium international d'études ottomanes sur société et l'état, dans le monde ottoman publ. Fondation. Temimi, Zaghouan, Tunisie, sept 1998, p 64.

والجدير بالذكر أن مشهد الأوبئة، لم يكن مقتصرا على إيالة الجزائر فقط، بل عرفته معظم بلدان المغرب الإسلامي، في تلك الفترة، فمثلا عرف المغرب الأقصى وباء الطاعون عام (1007هـ /1598- 1599م)، ودام نحو خمسة عشر عاما، فتفاقم أمره بين الفترة والأخرى، واشتدت أزمته عام (1072هـ/1661-1662م)، وعام (1089هـ /1678-1679م)، فذهب عدد كبير من الأفراد، وقد أحس المغاربة بخطر هذا الوباء فتوسلوا إلى الله تعالى أن يرفع عنهم شره، وترك ذلك صدى قويا في توسلات عدد كبير من الشعراء، يقول أبو سالم العياشي مثلا:

ليس يقوى على بلائك منا * أحد ولو أننا أقوياء

غارة الله أدركين ولما * يعضل الداء ويعز الدواء

سكن الرعب يا إلهي فقد عم * وأفئدة العباد هواء.

للمزيد ينظر: عبد الله بنصر العلوي: **من أعلام الفكر والأدب في فجر الدولة العلوية: أبو سالم العياشي_المتصوف الأديب**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، (1419هـ / 1998م)، ص 31 وما يليها.

ومطالب مالية ثقيلة تسببت في العديد من الانتفاضات، كل هذا ساعد على التمهيد لحكم الأغوات.

ج- فترة حكم الأغوات (1671-1659م):

تعتبر هذه الفترة، من أقصر فترات الحكم العثماني في الجزائر، وهي فترة تعاقب على حكمها، أربعة حكام، كلهم من الانكشارية، وهم: خليل بولكباشي(1659- 1660م)، ففي فترة حكمه تم قطع العلاقات مع الدولة العثمانية، التي رأت في تنصيبه حاكما على الإيالة سنة 1659م، وهو خروج عن طاعة السلطان، غير أن فترة حكمه لم تدم طويلا، لتكون نهايته الموت، ليخلفه رمضان بولكباشي (1660- 1661م)، وهو الآخر مات مقتولا[1]، بعدها أتت فترة حكم شعبان أغا (1661- 1664م)[2]، حيث في عهده عادت العلاقات بين إيالة الجزائر، والدولة العثمانية، وذلك بقبول استقبال مبعوث السلطان بوشناق إسماعيل باشا بن خليل، سنة 1661م، بعد قطيعة بين البلدين دامت ثلاثة سنوات، أي منذ سنة 1659م، غير أن قبول مبعوث السلطان كان مشروطا بعدم تدخله في شؤون الإيالة، ولا يخرج إلى بترخيص من الديوان[3]، وقد أرسل السلطان العثماني أمرا لدعم الجهاد الحربي العثماني في كريت، وبالرغم من تحرشات الدول الأوروبية ضد إيالة الجزائر، إلا أنها وتعبيرا عن حسن نيتها اتجاه الباب العالي فقد توجهت بعض السفن سنة 1662م، وفي سنة 1664م، أرسل شعبان أغا مجموعة من السفن إلى بحر اليونان[4].

أما حاج علي أغا(1664- 1671م)، فقد كان أكثر حزما في اتخاذ القرارات من أسلافه، وذلك بإجراء إصلاحات إدارية، كتنحية هيئة الأغوات المعزولين، كما شاركت البحرية

---

[1]- حول فترة حكم خليل بولكباشي، ورمضان بولكباشي، وعلاقاتهما على المستوى الداخلي والخارجي. ينظر: أمين محرز: الجزائر...، مرجع سابق، ص 77 وما يليها.

[2]- كان علجا من أصول برتغالية، وكان برتبة معزول آغا عندما انتخبه الديوان حاكما للإيالة، وقد تم اختياره كونه كان رجلا طيبا، وغنيا نتيجة اكتسابه أمولا طائلة، من قياداتها لحملات الجباية، وكذلك مشاركته في حملات النشاط البحري، تعرض لمحاولة اغتيال، بعد فترة قصيرة من توليه الحكم، عرفت فترة حكمه بعض التوترات في الناحيتين الشرقية والغربية معا، مات مقتولا سنة 1664م. ينظر: أمين محرز: أوجاق...، مرجع سابق، ص- ص 107- 113.

[3]- ابن المفتي، مصدر سابق، ص 65.

[4]- أمين محرز، أوجاق...، مرجع سابق، ص 110.

الجزائرية في إتمام فتح جزيرة كريت سنة 1667م، والتي استعصى على العثمانيين فتحها، أما عن العلاقات مع فرنسا فقد كانت عدائية، ونتيجة إلحاق الرياس الجزائريين خسائر فادحة بالسفن والتجارة الفرنسية، أبدى ملك فرنسا عقد معاهدة سنة 1666م، نصت على إطلاق سراح الأسرى بالتبادل، أو الفدية، وإعادة فتح نشاط البستيون[1].

غير أنه عاد التوتر من جديد بين البلدين، بسبب تعرض بعض السفن التجارية الفرنسية للأسر، التي كانت تحمل مؤنا، من طرف رياس البحر الجزائريين، الأمر الذي أدى إلى احتجاج فرنسا بقوة سنة 1669م، لدى إيالة الجزائر، وطالبت بمعاقبة الرياس المذنبين، فكانت عقوبتهم قاسية، وهي الشنق ورميهم في البحر ما أثار غضب زملائهم الرياس، وحملوا الحاج علي أغا مسؤولية ضعف الموقف الجزائري[2]، كما عرفت فترته أيضا بعض الهجمات الأوربية، كالهجمات الإنجليزية سنة 1668، 1671م[3].

نتيجة الأوضاع الداخلية المشحونة بالصراع على السلطة داخليا، وبعض القلاقل التي تبنتها القبائل الرافضة لدفع الضرائب، والتي كانت ترى أنها تجاوز من السلطة الحاكمة، ونتيجة أيضا للسنوات الحالكة التي عرفتها إيالة الجزائر نتيجة الوباء، وكذلك تحرشات، وتكتلات أوروبية صليبية، فقد واجه الحاج علي أغا، مرحلة جد عصيبة، وخاصة خلال السنتين الأخيرتين من حكمه، الأمر الذي أدى إلى محاولة اغتياله، غير أنه نجا من قبضة المتمردين، إلا أن المحاولة الثانية تمت بقتله يوم 18 أكتوبر من سنة 1671م[4].

بعد اغتيال علي أغا المذكور سالفا، عام 1671م، اجتمع الديوان لانتحاب أغا جديد، خلفا للأغا المقتول، وقد تم ترشيح خمسة، أو ستة أغوات، إلا أنهم قتلوا جميعا في خضم الفوضى، والتكالب على السلطة من طرف الأوجاق[5]، من جهة أخرى قام الرياس بترشيح القبطان الحاج محمد التريكي، لتولي الحكم، وقد لقي هذا الاقتراح، القبول والترحاب من

---

[1]– جمال قنان، معاهدات...، مرجع سابق، ص– ص 95– 102.

[2] – Henrit Garrot: **Histoire général d'Alger**, Impr. P. Crescenzo, Alger, p499.

[3]– سامح التر، مرجع سابق، ص، ص397، 398.

[4] – Delphin, G. « Histoire des Pachas d'Alger de 1515 à 1745 », in **J.A.**, avril-juin1922, p 205.

[5] – Grammont, Op.cit, p 220.

طرف أوجاق الانكشارية، واتفق الطرفان على انتحاب القبطان محمد التريكي حاكما للأيالة، بعد أن وضع هذا الأخير شروطا لتولي المنصب، وذلك بمنحه مفاتيح القصبة، وأن تكون له السلطة الكاملة في التسيير[1]، وعليه فقد ألغي نظام الأغوات بقرار من ديوان الأوجاق، وبدأت مرحلة أخرى عرفت بمرحلة الدايات[2].

د- مرحلة الدايات (1671- 1830م):

تمثل هذه الفترة المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني بالجزائر، وهي من أهم الفترات باعتبارها الأطول زمنا، حيث دامت حوالي 159 سنة، وهي تمثل أيضا الاستقلال الحقيقي لأيالة الجزائر عن الدولة العثمانية[3]، في تسيير شؤونها الداخلية والخارجية، حيث احتفظت الدولة العثمانية لنفسها بسلطات شكلية في الإيالة، تمثلت أساسا بالدعاء للسلطان العثماني في صلاة الجمعة، والاعتراف بمراسيم التعيين، والتعاون في مجال الحروب، وكذا في تقديم الهدايا أثناء المناسبات الدينية والسياسية، وبالتالي القاسم المشترك بين الدولتين، دفع بإيالة الجزائر إلى الإعلان عن ولائها الروحي للدولة العثمانية[4].

---

[1] – Delphin, Op.cit, p,p. 204, 205.

[2]– حمل محمد التريكي لقب الداي (و تعني الخال، والبطل، والسيد، وهو لفظ دلالة على الاحترام والتقدير). ينظر:
– Venture de paradis, Op.cit, P257.

[3]– بعد إلحاق الجزائر رسميا بالدولة العثمانية سنة 1519م، كان يتم تعيين حاكمها من طرف السلطان العثماني، وبعد ثورة الأغوات سنة 1659م، أصبح الحكم مزدوجا، بين الأغا المعين من طرف الديوان، والباشا مبعوث السلطان، وقد جرت محاولات عديدة تعارض استقبال الباشا مبعوث السلطان، وإلغاء هذا المنصب، إلا أنها باءت بالفشل، وفي سنة 1711م فترة حكم الداي علي شاوش (1710- 1718م)، عارض هذا الأخير استقبال إبراهيم شركان مبعوث السلطان، وأقنع السلطان العثماني بمساوئ ازدواجية السلطة، فاستطاع هذا الداي أن يجمع بين منصب الباشا، والداي، لأول مرة في تاريخ الإيالة. ينظر: عائشة غطاس، " النظم...، مرجع سابق، ص 57.

[4]– حققت إيالة الجزائر، في هذه المرحلة، وحدتها الترابية، بعد القضاء على المطامع الصليبية الاسبانية، وذلك بتحرير وهران النهائي سنة 1792م، على يد الباي محمد الكبير(1779- 1792م)، غير أن عوامل أخرى كانت تفعل فعلها، فالواقع السياسي المشحون بالصراع على السلطة داخليا، والتحرشات، والتكتلات الأوروبية الصليبية، ضد إيالة الجزائر، =خارجيا، والواقع الاجتماعي، المتّسم بكثير من العنف، في جميع أشكاله، والضعف والركود الاقتصادي، ولا سيما بعد تراجع موارد النشاط البحري،

أما الأمر اللافت للانتباه، هو أن بعض المؤرّخين، رأوا في اعتلاء القبطان الريس القبطان الحاج محمد التريكي، سدّة الحكم، هو انتصارا لطائفة الرياس، على أوجاق الإنكشاريّة، وأنهم استولوا على السلطة، وتمكنوا من تعيين لمنصب الداي، أربعة من الرياس على التوالي[1]، وعليه بناء نظرية الصراع، والتصادم بين الطائفتين، غير أن الواقع عكس ذلك، ووصول القبطان التريكي إلى سدة الحكم، كان بإجماع الطرفين، الأوجاق، والانكشارية، وأن الداي الذي خلفه لم يكن من الرياس، بل كان من الانكشارية، وهو صهره حسن أغا[2]، وأن من وصل إلى سدة الحكم في مرحلة الدايات، من طائفة الرياس لم يكونا سوى الدايين: محمد التريكي، وحسين موزومورطو، ونحاول التطرق إلى فترة حكم كل منهما.

1-2- فترة حكم الريس محمد التريكي(1671-1682م):

-1-2-1- محمد التريكي من الريس القبطان إلى داي للجزائر:

كان الحاج محمد التريكي[3] ينتمي لأوجاق الإنكشارية، لأنه ذكر بأنه لم يكن له مورد مالي، سوى معاشه كضابط قديم، قدر مبلغه بمائة وستة(106) قروش في السنة[4]، ولا نعرف الكثير عن أعماله على مستوى المؤسسة البحرية، غير أنه كان من طائفة الرياس،

كل هذه العوامل ستضع حدا لحكم عثماني دام أكثر من ثلاثة قرون، ليؤسس لمرحلة استعمارية فرنسية دامت 132سنة، وذلك سنة 1830م. لتفاصيل أكثر حول الموضوع ينظر: فتيحة صحراوي، مرجع سابق، ص 17 ومايليها.

[1] – Grammont, Op.cit, p 187.

[2]– تباينت الآراء في تاريخ تولية بابا حسن شاوش الحكم، والأرجح انه تولى ذلك في شهر سبتمبر 1682م، عرف عهده الحملة الفرنسية على الإيالة بقيادة دوكين، والتي أنهت فترة حكمه سريعا، وذلك سنة 1683م، ليخلفه الريس حسين موزومورطو، هذا الأخير الذي كان سبب في وفاة الداي بابا حسن. ينظر: سامح التر، مرجع سابق، ص، ص 420، 421. – ابن المفتي، مصدر سابق، ص 55.أيضا:

– Grammont, Op.cit, p, p 206, 207.

[3]– حول حياته الأسرية ينظر: الفصل الثالث.

[4]– بعد عودة محمد التريكي مريضا، من منفاه بطرابلس الغرب، سنة 1689م، أعيد تسجيله في أوجاقه الأصلي رقم 253. ينظر: أمين محرز، أوجاق...، مرجع سابق، ص 124. أيضا: سامح التر، مرجع سابق، ص 415.

=– لقد سبق وأشرنا أنه عند تولي البايلرباي محمد بن صالح ريس الحكم، حاول تسوية الخلاف بين الانكشارية، والطوائف البحرية، حيث سمح للإنكشارية بالانضمام إلى السفن البحرية كجنود، ولا محالا بعضهم ترقى حتى الوصول إلى رتبة ريس وقبطان.

وصل إلى رتبة القبطان، ولا نعرف له شهرة مثل الرياس الذين سبقوه مثل خير الدين وزملائه، وقد كانت شهرته، بعد أن أصبح دايا للجزائر، نتيجة الظروف التي كانت تمر بها البلاد، فماذا عن ظروف توليه سدة الحكم؟

خروجا من الأزمة التي حلت بالبلاد، ونتيجة فشل أعضاء الديوان، في تعيين حاكما للإيالة خلفا للحاج علي أغا المغتال، اغتنم إسماعيل باشا مبعوث السلطان العثماني الفرصة، وأقام غير بعيد عن مدينة الجزائر أوطاقه[1]، ودعا الإنكشارية للالتفاف حوله، سعيا منه على أن يقلّد حاكما للإيالة، إلا أنّ محاولته تلك باءت بالفشل، بسبب تحرك طائفة رياس البحر، وترشيح القبطان الحاج محمد التريكي حاكما للإيالة[2].

لقي اقتراح الرياس، ترحاب من طرف أوجاق الإنكشارية، وعرض الأمر على القبطان محمد التريكي، الذي كان قبوله مشروطا، بأن يمنح مفاتيح القصبة، وأن يكون مسؤولا على جميع الأمور، دون تدخل أحد.

اجتمع الديوان في دار الإمارة، وانتخب القبطان محمد التريكي حاكما على عرش السلطة سنة 1082هـ/1671م، ولقب بالداي، وهو لقب أطلق أيضا على حكام إيالة تونس بداية من سنة 1591م[3]، ولقب بالدولاتلي وتعني صاحب الدولة، وقد حضي بإجماع الجميع، حتى الأوجاق، لأنه كان محل احترام، باعتباره رجلا نزيها، كما أنه كان رجلا غنيا[4]، وكان وقتها رجلا مسنا، ولذلك فقد كان صهره بابا حسن، هو المكلف بإدارة جميع أعماله[5]، وقال عنه هاس توماس(Hees Thomas)[6]، بأنه الحاكم الفعلي للإيالة، مبررا

---

[1]- لفظة عثمانية تعني الخيمة الواسعة. ينظر: أمين محرز، أوجاق...، مرجع سابق، ص 123.

[2]- نفسه.

[3]- أحمد ابن أبي الضياف: **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ج3، تحقيق لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1963، ص 124.

[4] – يذكر جون وولف بأنه كان رجلا غنيا لذلك رأت الانكشارية أنه من الممكن أن يوفر لهم أموال يدفع بها أجور الانكشارية. ينظر:جون وولف، مرجع سابق، ص 143. وربما رأوا أيضا، بأنه رجل غني، فلا تكون له أطماع في حزينة الإيالة، لأنه ليس بحاجة لها.

[5] – سامح التر، مرجع سابق، ص 415.

[6] – هو طبيب، من مواليد سنة 1634م، بمدينة أمستردام الهولندية، كلف من طرف حاكم البلاد المنخفضة (هولندا)، بالتفاوض مع إيالة الجزائر، بخصوص عقد معاهدة سلم بين البلدين، فأقام في الجزائر من أكتوبر 1675 إلى ماي

موقفه، أنه أثناء زيارته للجزائر، من أجل التفاوض في قضية العلاقات بين بلده، هولندا، وبين الإيالة، أن الداي محمد التريكي لم يفصل في القضية، بل انتظر قدوم صهره حسن شاوش[1].

1-2-2- علاقاته مع بعض الدول الأوروبية :

أ- العلاقات الجزائرية الانجليزية في عهد الداي محمد التريكي:

كانت معاهدة الامتيازات التي منحها السلطان سليمان القانوني، للملك الفرنسي فرنسوا الأول، سنة 1535م، بداية لامتيازات منحت لدول أجنبية أخرى، منها إنجلترا التي سعت منذ سنة 1580م، للحصول على امتيازات تجارية، وقنصلية في الإيالات العثمانية، وقد نتج عن هذه المساعي عقد معاهدة الامتيازات بين السلطان العثماني، وإنجلترا، سنة 1581م، كما تم فتح قنصلية انجلترا باسطنبول سنة 1582م[2].

لقد سعت الدولة العثمانية من وراء معاهدة الامتيازات الأجنبية مع انجلترا للحد من خطر إسبانيا في غرب البحر المتوسط، وخطر التحالف البرتغالي الصفوي في الشرق، ولذا أمر السلطان العثماني مراد الثالث، باشوات الجزائر بتقديم تسهيلات قنصلية للتجار الإنجليز، ولقد ساعد العداء المشترك بين الجزائر وانجلترا تجاه إسبانيا في القرن السادس عشر

1680م، وفي 20 أفريل سنة 1679م، وقعت معاهدة سلم وصداقة بين البلدين، توفي توماس هاس بمدينته أمستردام سنة 1693م. ينظر:

- T. Hees : "Journal d'un voyage à Alger (1675-1676)", traduit par : G.H. Bousquet et d'autres, in, **R.A.**, N 101, 1957, p 85.

[1]- يذكر توماس هاس، أنه عند مقابلة صهر الداي، حسن شاوش، أخبره هذا الأخير، أن الداي محمد التريكي، كان بإمكانه حل القضية، إلا أنه له خبرة، وإلمام في الأمور البحرية، أما هو (حسن شاوش)، فهو ملم بالأمور البرية. ينظر:

- T. Hees, Op.cit, p 100.

[2]- ميلود بلعالية: "سياسة بريطانيا تجاه الجزائر 1580- 1816"، **مجلة عصور**، المجلد 18، العدد1، الجزائر، جوان 2019، ص، ص 122، 123.

ميلادي، إلى منح امتيازات تجارية للشركة الإنجليزية لاستيراد الحبوب والزيت والشموع والجلود من الجزائر مع إعفاء من الرسوم[1].

تأرجحت العلاقات الجزائرية الإنجليزية بين المد والجزر، وبعدما غابت حملات هذه الأخيرة على الجزائر، طيلة القرن السادس عشر ميلادي، ومع وصول الملك جيمس الأول(James1)[2] إلى سدة الحكم، حيث قام هذا الأخير بتوجيه اهتمامات إلى العالم البحري، خصوصاً بعدما لاحظ تلك النجاحات التي حققتها بعض الدول الأوروبية من خلال الغزوات البحرية.

نتيجة لذلك بدأت الهجمات الإنجليزية المتوالية على إيالة الجزائر، باعتبار أن البحرية الجزائرية، كانت تشكل خطرا على السفن الإنجليزية، كما أن عرائض كثيرة من الأرقاء الإنجليز الموجودين بالجزائر طالبت حكومتها بالتدخل لتسوية وضعيتهم[3]، وعليه فقد شنت حملات إنجليزية على الجزائر منها: حملة روبير مانسيل(Robert Mansel)، سنة(1030هـ/1620م)، إلا أن هذه الحملة باءت بالفشل نتيجة حنكة وفطنة البحرية الجزائرية، ولتفادي الإنجليز مشاكل حوض البحر الأبيض المتوسط، توصلوا إلى عقد معاهدة صلح مع الجزائر، في شهر مارس من سنة 1622م، وقد نصت المعاهدة على تبادل القناصل، وإمكانية دخول التجار الانجليز إلى الجزائر[4].

بعد مرور مدة من الزمن، سعت إنجلترا إلى عقد السلام مع فرنسا، وإسبانيا، وتوجيه حملات ضد الإيالات العثمانية في شمال إفريقيا لتحرير الأسرى، ففي شهر أكتوبر من

---

[1]– نفسه، ص 124.

[2]– تولى عرش إنجلترا بعد وفاة الملكة إليزابيث سنة 1603م ، كان ملكاً على سكوتلندة باسم جيمس السادس، وبتوليه العرش الإنجليزي أصبح يطلق عليه اسم جيمس الأول، عجز عن اكتساب محبة الشعب لأنه كان يكثر من الحديث عن حقوق الملك الإلهية في الحكم، توفي سنة 1625م. حوله ينظر:عبد الحميد البطريق،عبد العزيز نوار، مرجع سابق، ص– ص ،223– 225

[3]– جون وولف، مرجع سابق، ص 253.

[4]– توفيق المدني، حرب...، مرجع سابق، ص 394. – جون وولف، مرجع سابق، ص، ص 254، 255. – صالح عباد، مرجع سابق، ص 117.

سنة 1654م، أبحر أسطول مكون من أربعة وعشرين سفينة، بقيادة روبير بليك (Robert Blaek)[1]وفي سنة 1655م، وصل إلى تونس، وطرابلس الغرب، أين حقق عمليات ناجحة، وحصوله على تعهدات منهما، بعدها توجه إلى الجزائر، وتمكن من دخول ميناءها دون مقاومة، أين طلب من الباشا إطلاق سراح كل الأسرى المسحيين، وقدم له هذا الأخير هدية ثمينة، وتعهد بإطلاق سراح الأسرى الإنجليز مقابل فدية مخفضة، كما تعهد بعدم الاعتداء على السفن الإنجليزية[2].

غير أن هذا السلام لم يدم، وذلك بتوتر العلاقات بين البلدين، وعليه أرسلت إنجلترا سنة 1661م، عمارة مكونة من 23 قطعة حربية، بقيادة الكونت ساندويش[3] Compt) (Sandouich.، وبمجرد وصول العمارة إلى المياه الإقليمية لمدينة الجزائر، أرسل مبعوث الكونت ساندويش، إلى الديوان لتقديم مطالب إنجلترا، المتمثلة في إبرام الصلح بين البلدين، وفق شروط منها، عدم قيام الرياس الجزائريين بتفتيش السفن التي تحمل الراية الإنجليزية، غير أن ذلك قوبل بالرفض من قبل الحكومة الجزائرية.

[1]- من مواليد 27 سبتمبر 1598م، وهو من أهم القادة العسكريين الإنجليزيين، وخلال القرن السابع عشر ميلادي، كان ضابطا في بحريتها(الإنجليز)، أين قادة حملة سنة 1655م، لإيالات: تونس، وطرابلس الغرب، والجزائر، أين نجح في طلب السلام منهم، أما في حربه مع إسبانيا، فقد استولى سنة 1656م، على أسطولين إسبانيين محملين بالكنز، وقادهما إلى إنجلترا، توفي في 17 أوت سنة 1657م. ينظر: محمد أمين بوحلوفة: **إيالة الجزائر العثمانية ومملكة إنجلترا دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من 1620م إلى 1827م**، مذكرة دكتوراه علوم في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران أحمد بن بلة، الجزائر، 1439- 1440هـ/ 2018-2019م، ص 124.

[2]- نفسه، ص 118، وما يليها. صالح عباد، مرجع سابق، ص، ص 126، 127. وقد كتب بليك عن هذه الحادثة قائلا: "...أن الباشا والديوان قد رحبوا به بتشريف لائق وتقدير...ووافقوا بكل استعداد على التفاوض لتحرير الأرقاء الإنجليز...". ينظر جون وولف، مرجع سابق، ص 307.

[3]- أحد مالكي الأراضي الإنجليزية، كان ضابطا في سلك المشاة، ليصبح فيما بعد ضابطا بحريا وسياسيا، كان عضوا في مجلس العموم الانجليزي بين سنتي 1645- 1660م، تقلد منصب سفير إنجلترا، في كل من البرتغال من(1661- 1662م)، وإسبانيا من(1666- 1668م)، أصبح أدميرالا، شارك في الحروب لأنجلو هولندية، توفي سنة 1672م. ينظر: محمد أمين بوحلوفة، مرجع سابق، ص 122.

بالرغم من ذلك مكثت العمارة الإنجليزية تنتظر الموافقة على مطالبها، وعندما أدركت استحالة الأمر شرعت في قصف المدينة وأبراجها، ورد الجزائريون عليها بالمثل، وعند استحالة انتصار الإنجليز، انسحبوا، ولم يسبب قصفهم سوى أضرار بسيطة للسفن الجزائرية، غير أنه بعد انصراف الأسطول الإنجليزي بقليل هبت عاصفة هوجاء حطمت معظم السفن الجزائرية، وأضرت بمينائها، فكان لهذه العاصفة أن حققت ما عجز الأسطول الإنجليزي عن تحقيقه، ولذلك وجدت إيالة الجزائر نفسها مجبرة على مبادرة السلم، بسبب الضعف الذي حصل لها في سفنها، ولهذا فلما بادرت إنجلترا للسلام سنة 1662م، وافقت الإيالة[1].

كانت عملية السلام، بالنسبة لإنجلترا مع إيالة الجزائر، جد معقدة، فالطرف الإنجليزي كان يسافر في كثير من المرات للإيالة، لافتكاك بعض البنود التي تخدم تجارتهم ورعاياهم، وبعد مرور حوالي سبع سنوات على حملة1661م، وعلى اثر قيام الرياس الجزائريين، بمضايقة حركة السفن الإنجليزية، وتوقيفها، ومن ثم تفتيشها، ولا سيما حادثة استيلاء الرياس الجزائريين على سفينة إنجليزية، تحمل عدد من الأسرى، قدرت قيمتهم ب3000 دولار، وذلك سنة 1668م، وبعدما كان الإنجليز قد نجحوا، سنة 1662م، من إنشاء ميناء حر في مدينة طنجة المغربية، فأصبحت هذه الأخيرة مركزا تجاريا لهم، وأول مستعمرة إنجليزية في إفريقيا، يسهل الوصول منها، إلى إيالة تونس، وطرابلس الغرب، ومن ثم إلى إيالة الجزائر.

---

[1]– لتفاصيل أكثر حول حملة الكونت سندويش، وخلفيات توقيع معاهدة 1662م، ينظر: نفسه. – جون وولف، مرجع سابق، ص 322.

– بينما يذكر ابن رقية التلمساني، أن الإنجليز هم الذين أصروا على عقد معاهدة مع إيالة الجزائر، ويقول عن ذلك: "... وأعطَوا لأهل الجزائر خمسة عشر قنطارًا من البارود و أثنى عشر ألف من الكور(تعني البارود)..."، ينظر: مصدر السابق، ص20 .

في أواخر 1668م قام الإنجليز بإرسال أسطول صغير، بقيادة توماس آلن(T. Allan)[1]، إلى مدينة الجزائر، وبوصول آلن إلى المدينة، طالب السلطة الحاكمة بتقديم ترضيات لإنجلترا، إلا أنه لم يحصل على ذلك، وأمام الرفض الذي تلقاه، قرر إحراق الأسطول الجزائري، إلا أن مشروعه باء بالفشل[2].

بحلول سنة 1669م، أعلنت انجلترا الحرب رسمياً على الجزائر، وأرسلت قيادتها البحرية، أوامر بإحصاء سفن البحرية الجزائرية، التي قدرتها بخمسة وعشرون سفينة، كما قامت بتجهيز أسطول تحت قيادة الأميرال نفسه(توماس ألان)، وكان الأسطول الذي أعده، يتكون من ثلاثة وعشرون سفينة بطاقة نارية كبيرة، مقارنة بطاقة البحرية الجزائرية، وكانت التعليمات الموجهة إلى آلن، هو استعمال القوة على أيه سفينة جزائرية تصادفه في طريقه، والمطالبة بإطلاق سراح الأسرى الإسبانيين والإنجليز، وإعادة جميع البضائع المصادرة، كما أقرت التعليمات معاقبة الرياس المذنبين في هذه العمليات، وفي حالة موافقة سلطات الإيالة على هذه الشروط فيمكن تجديد المعاهدة، وإن لم يتوصل إلى أي اتفاق فستكون الحرب، بمهاجمة السفن الجزائرية وإغراقها، حتى بالنسبة للسفن الراسية بالميناء[3].

في 31 أوت من سنة 1669م، وصل توماس آلن، إلى مدينة الجزائر، غير أنه لم يعلم سلطات الإيالة بذلك، لأنه كان يأمل في إحراق الأسطول الجزائري في تلك الليلة، غير أنه فشل في ذلك، ولذلك أرسل مطالبه إلى الحكومة الجزائرية، كما قام بإيقاف جميع

---

[1]- ولد سنة 1612م، وهو أحد ضباط البحرية الملكية الإنجليزية، سجن مرتين في بداية الحرب الأهلية الإنجليزية سنة 1642م، شارك في معركة (Lowestoft)، في 13 أكتوبر من سنة 1665م، نتيجة إنجازاته حصل على لقب فارس، تم تعيينه كأدميرال سنة 1668م، ليتقاعد نهائيا من الخدمة البحرية سنة 1678م، توفي سنة 1685م. ينظر: محمد الأمين بوحلوفة، مرجع سابق، ص 129.

[2]- محمد بن ميمون الجزائري: **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تقديم وتحقيق: محمد بن عبد الكريم، ط2 ، دار ذخائر المغرب العربي، الجزائر، 1981، ص 17. – جون وولف، مرجع سابق، ص، ص 325، 326.

[3]- محمد الأمين بوحلوفة، مرجع سابق، ص- ص 129- 131.

السفن الداخلة إلى المدينة واحتجاز طاقمها وركابها، وعندما كان الجواب الجزائري غير مرض قام بإحراق إحدى السفن الجزائرية، ثم تفاوض من أجل تبادل الأسرى، إلا أن اقتراحه هذا قد رفض أيضا، وهكذا أصبحت الدولتين في حالة حرب؛ وبالمقابل قام الجزائريون باعتقال القنصل الإنجليزي في بيته، واضطر توماس آلن، إلى مغادرة المدينة، دون عقد أي معاهدة، بعدما تمكنت مدفعية الإيالة من صده[1].

بالرغم من أن السير توماس آلن، لم يحقق النجاح المرجو، ضد البحرية الجزائرية، إلا أنه كان مصمما لوضع حد لنشاط هذه الأخيرة، في البحر الأبيض المتوسط، ولم يكن الأمر يخص إنجلترا فحسب، بل معظم الدول الأوروبية خاصة فرنسا، وهولندا، حيث بدأ التنافس بينهم شديدا، في صناعة سفن بحرية قوية، ذات مدافع كثيرة تفوق المائة[2]، والتي لا يمكن لإيالة الجزائر أن تساير الوضع الجديد؟.

لذلك عقد الإنجليز تحالف مع الهولنديين سنة 1670م[3]، وتعقبوا السفن الجزائرية القادمة من المحيط الأطلسي، والتي كان عددها حوالي ثمانية سفن، وقاموا بمطاردتها، حيث تم حرق ستته سفن منها، والتي تعتبر الأحسن ضمن تشكيلة سفن الإيالة [4]

بقيت العلاقات متأزمة بين البلدين، وكانت الحملات الإنجليزية، بمثابة الشرارة التي أشعلت فتيل اضطرابات معقدة في إيالة الجزائر، حيث أعاد الإنجليز هجومهم على الإيالة، وذلك بتنظيم حملة بحرية في ربيع سنة 1671م، بقيادة إدوارد سبراق

---

[1]- ابن ميمون الجزائري، مصدر سابق، ص18، - جون وولف، مرجع سابق، ص، ص 327، 328. - محمد الأمين بوحلوفة، مرجع سابق، ص 132.

[2]- جون وولف، مرجع سابق، ص 330.

[3]- كانت هولندا عدو للإنجليز، ولذلك ستتجدد الحرب بين البلدين سنة 1672، والتي عرفت بالحرب الإنجليزية الهولندية الثالثة.

[4]- السفن التي أحرقت هي: زهور الأواني، النمر، ليوبارد أو الفهد، شجرة التمر، الراعي، الوردة الذهبية، لتفاصيل أكثر: ينظر: بلقاسم قرباش: "العلاقات الجزائرية الإنجليزية(1661- 1681م) قراءة جديدة بين الطرفين"، **مجلة كان التاريخية**، عدد37، مصر، سبتمبر 2018، ص 35. أيضا: - محمد الأمين بوحلوفة، مرجع سابق، ص- ص 131- 134.

(E.Spragg)، حيث استهدفت مدينة بجاية أولا، أين وصلته معلومات تفيد بأن الأسطول الجزائري متمركز هناك، غير أنه عند وصوله وجد ميناء بجاية مغلق بأكوام من الخشب، وعندما استعصى عليه أمر اقتحام الميناء، قام بحرق أكوام الخشب ليلا، غير أنه تفاجئ بمقاومة الحامية العسكرية الجزائرية، بوضع كابلات مدعومة ببراميل تعيق دخول السفن.

وفي صباح اليوم التالي وتحديدا يوم 8 ماي 1671م، اكتشف إدوارد سبراق أن قافلة كبيرة محملة بالذخيرة قادمة من مدينة الجزائر مقر السلطة الحاكمة، الأمر الذي جعله يسرّع من وتيرة عملياته الحربية، فأحرق سبع سفن من عشرة، كانت راسية بالميناء، كما قتل 350 من السكان، وحرق بعض المنازل[1]، فالحق أضرار جسيمة بمدينة بجاية، أين كان وقع أحداثها وخيمة على الإيالة، وحاكمها علي أغا، وهكذا كانت العمليات الإنجليزية بمثابة الشرارة التي أشعلت فتيل اضطرابات معقدة في إيالة الجزائر، أدت إلى إنهاء نظام الأغوات، وذلك بمقتل الحاج علي أغا، وتنصيب أول داي وهو الريس القبطان الحاج محمد التريكي، فكيف تعامل مع الوضع؟.

نتيجة التطورات، والتغيرات التي عرفتها إيالة الجزائر، لا سيما فترة الأغوات، دعا الداي الجديد الريس القبطان محمد التريكي، إدوارد سبراق إلى التفاوض، واتفقا على معاهدة سلام جديدة عقدت بتاريخ 29 نوفمبر 1671م، والملفت للانتباه هو تغيير موازين القوى لصالح الإنجليز، وهذا ما نلحظه في ما نصت عليه بعض بنود المعاهدة، خاصة ما يتعلق بقضية الأسرى، وهو عدم تقديم أي مطلب بإرجاعهم في حال هروبهم، كما يمنع بيع أو شراء أي أسير إنجليزي مستقبلا[2].

لم يكن من السهل الوصول إلى صلح دائم بين البلدين، وذلك نتيجة الاعتداءات المتبادلة بينهما على سفن كليهما، وفي سنة 1674م، عين صامويل مارتن قنصلا عاما لإنجلترا في الجزائر، حيث قام السير جون ناربوروغ، في نهاية نفس السنة بزيارة إلى الإيالة أين

[1]– ابن ميمون الجزائري، مصدر سابق، ص 18. – سامح التر، مرجع سابق، ص 398. – جون وولف، مرجع سابق، 328.

[2]– محمد الأمين بوحلوفة، مرجع سابق، ص 135.

استقبل استقبلا رسميا، وكانت زيارته هذه إلى فدية الأسرى، والتي تم تسويتها في بداية سنة 1675م[1].

بالرغم من معاهدة السلام الموقعة سنة 1671م، بين إنجلترا، وإيالة الجزائر، إلا أنه بقيت بعض القضايا، تثير التوتر، والتأزم بين البلدين من حين لأخر، منها مسألة جوازات مرور السفن، وذلك لتزويرها من طرف الفرنسيين، وبيعا للجنويين، والاسبانيين،...الخ، لتسهيل حرية تنقلهم في المتوسط، والأمر الآخر هو عدم معرفة الرياس الجزائريين للغات، والمر الذي عقد الوضع أكثر بين البلدين، هو احتجاز بحارة جزائريين سنة 1676م، لسفينتين إنجليزيتين، مما أدى بعودة السير جون ناربوروغ، إلى الجزائر محاولا التدخل لحل المشكل والإفراج عن السفن، وبالرغم من تمسك الجزائريين بالسلام، إلا أنهم رفضوا إعادة السفن، وتعهدوا بعدم مصادرة السفن الإنجليزية مستقبلا[2].

بالمقابل أيضا، استمرت البحرية الإنجليزية في عملها العدواني ضد سفن الإيالة الجزائرية، حيث استولت سنة 1678م، عل سفينة ذات أربعون مدفع، كما استولت سنة 1681م، على سفينة ذات ثمانية وثلاثون مدفعا مع طاقم من 460 رجلا.

نتيجة الوضع المتأزم بين البلدين، وكذلك الوضع الدولي، الذي فرضته معطيات جديدة، وهي توتر العلاقات بين إيالة الجزائر وفرنسا[3]، ونظرا للأهمية التي اكتسبتها إيالة الجزائر في هذه الفترة، اشتد التنافس بشأنها، ولا سيما بين فرنسا وانجلترا[4]، فأرادت إنجلترا أن تحسم هذا التشنج لصالحها، وكذلك توقيع الإيالة، معاهدة سلام مع هولندا، ومن جهتها إنجلترا، كانت ترى في معاهدة السلام هذه، هي كسب الإيالة معدات وذخائر حربية

[1]– نفسه، ص، ص 136، 137.

[2]– جون وولف، مرجع سابق، ص 336.

[3]– عن العلاقات بين إيالة الجزائر، وكل من فرنسا، وهولندا. ينظر: الصفحات اللاحقة.

[4]– عن التنافس بين البلدين حول مصالحهما في إيالة الجزائر ينظر: زهرة زكية: **التنافس الفرنسي الانجليزي على الجزائر وموقف الباب العالي منه (1792– 1830)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، 1986– 1987.

جديدة، ولذلك فقد سعت لتوقيع سلام جديد مع الإيالة، وبعد مفاوضات دامت حوالي 21 يوما تم توقيع معاهدة سلم وتجارة، وذلك في 10 أفريل من سنة 1682م، والتي ضبطت سير العلاقات بين البلدين لأكثر من مائة سنة، وعيّن فليب إيكانت، قنصل عام لإنجلترا في الجزائر، وقد أكد الداي على المحافظة على المعاهدة، وتجنب الأحداث التي تخل بقوانينها[1].

ب- علاقاته مع هولندا:

تم دخول هولندا[2]، مجال حوض البحر الأبيض المتوسط، وذلك بعدما استطاعت التقرب من الدولة العثمانية، والتوقيع على معاهدة امتيازات مع هذه الأخيرة سنة 1618م، فحصلت هولندا بموجب هذه الامتيازات، على تسهيلات المتاجرة مع الأقاليم العثمانية في المشرق، وبلاد المغارب، وعدم تعرض تجارها للأسر من قبل بحارة شمال إفريقيا، طالما أنهم لم يمارسوا أعمال القرصنة[3].

لم تشفع الحصانة التي منحها السلطان العثماني، للهولنديين، وأصرت إيالة الجزائر، على حقها في مصادرة بضائع أعدائها مهما كانوا، لاسيما وأن السفن الهولندية، كانت هدفا مغريا لأنها، كانت في العادة سفنا صغيرة مسلحة تسليحا خفيفا مما يجعلها هدفا سهلا للرياس، وهو ما أدى فيما بعد إلى توسع نشاط بحارة الإيالة، فغنموا بين سنتي 1613-1622م، على 441 سفينة هولندية[4].

انضمت هولندا إلى أعمال القرصنة ضد إيالة الجزائر، مشتركة مع دول أوروبية أخرى، منها حملاتها، التي شاركت فيها إلى جانب السفن الإسبانية، على ميناء مدينة جيجل،

---

[1] - لتفاصيل أكثر ينظر: محمد الأمين بوحلوفة، ص- ص 140- 146.

[2] - عبد القادر فكاير: "علاقات الجزائر مع هولندا خلال الفترة العثمانية"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، منشورات المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي، معسكر، العدد1 ، الجزائر، ديسمبر-جانفي، 207، ص 187.

[3]- جون وولف، مرجع سابق، ص 260.

[4]- نفسه، ص 261.

سنة 1606م، وحملتها كذلك سنة 1616م، على نفس الميناء، بالاشتراك مع سفن إنجليزية واسبانية[1].

سنة 1622م، تجاوز الهولنديون، السلطان العثماني، حيث قررت هولندا عقد معاهدة سلم وصداقة مع إيالة الجزائر، وعليه قامت بإرسال مبعوثها، المستشرق كورنليس بيناكير(Cornelis Pynacker) آملة الوصول إلى اتفاق صلح مع سلطات الإيالة، فقد نجح بيناكير في عقد أول معاهدة سلم بين الجزائر وهولندا، وذلك في أكتوبر 1622م[2]، والجدير بالذكر أنه خلال هذه الفترة (أي بعد توقيع المعاهدة)، انظم عدد من الهولنديين إلى البحرية الجزائرية، وقد قدر عددهم بخمسة وخمسون، منهم من وصل إلى مراتب مهمة في البحرية الجزائرية، مثل مراد ريس(الصغير)، الذّي كان اسمه الحقيقي جان جابز(Jan Janszoon van Haarlem)، وهو من مدينة هارلم الهولندية[3].

بالرغم من توقيع معاهدة السلم بين الطرفين، إلا أنه كان هناك خرق للمعاهدة من الطرفين، ففي سنة 1624م قام القبطان الهولندي فرهور لامبير، بأسر عدد من الجزائريين، وقام بمساومة السلطات الجزائرية، بإطلاق أسراهم، وإرجاع كل الغنائم، إلا أن الإيالة رفضت مطالبهم[4].

لقد كان للبعثات الدبلوماسية الهولندية المتتابعة، إلى إيالة الجزائر بين سنتي (1625-1664م)، دورا مهما في تقريب و جهات النظر بين البلدين، رغم عديد الظروف التي

---

[1]- عبد القادر فكاير، "علاقات الجزائر مع هولندا...، مرجع سابق، ص 188.

- Alexender De Groot, "Ottoman North Africa and the Duth Republic in the seventeenth and eighteenth centuries ",in **R.O.M.M**, N°39, 1985, p 131.

[2] - علي تابليت: **معاهدات الجزائر مع بلدان أوربا والولايات المتحدة الأمريكية (1830-1619)**، ج1 ،الجزائر، دس، ص 290.

[3]- محمد الأمين بوحلوفة، مرجع سابق، ص، ص 43، 44.

[4]- ينظر: - عبد الرحمن الجيلالي، مرجع سابق، ج3، ص 127. - مولود قاسم نايت بلقاسم: **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها قبل سنة 1830**،ج1، ط1، دار البعث، الجزائر، 1985، ص 115. - جون وولف، مرجع سابق، ص 262.

صعبت من ذلك، وقد توجت هذه البعثات، بعقد معاهدة صلح أخرى سنة 1662م، بعد الغارة العسكرية التي قادها دي رويتر، سنة 1655م، تدهورت العلاقات بين الطرفين مجددا، بعد شن حملة مشتركة بين إنجلترا، وهولندا سنة 1670م، مكونة من خمس سفن إنجليزية، بقيادة الضابط ريشارد ألين (Richard Allen) ، وأربع سفن هولندية، بقيادة ويليام فان خانت(Williem Van Gent)، وقد تمكنت القوات البحرية الجزائرية من التصدي لها قبل وصولها إلى المدينة[1].

منذ سنة 1671م، سيطر التجار الهولنديين، ذوي الأصول اليهودية، على تسيير التجار في شمال إفريقيا عامة، وإيالة الجزائر خاصة، ويعد جاكوب ده باز(Jacob de Paz) أشهرهم، الذي كانت تربطه علاقات تجارية مع تجار اليهود في ليفورنو الإيطالية، بالإضافة إلى ذلك، كان جاكوب صديق حسن بابا شاوش، صهر الداي محمد التريكي[2]، فقد كلف من طرفهما، سنة 1674م بحمل رسالة صداقة إلى حاكم هولندا، محاولة لتجديد العلاقات بين البلدين، وهو ما استجابت له هولندا، فأرسلت الدكتور توماس هاس.

أرسل توماس هاس سنة 1675م، إلى الجزائر للتفاوض من أجل السلام، واستمرت المفاوضات ما يقرب الخمس سنوات، وهذا ما يدل على أن المر لم يكن سهلا لتحقيق السلم لصالح الهولنديين، في ظل المنافسة الإنجليزية التي كانت تسعى جاهدة لتعطيل السلم بين الطرفين، حفاظا على مصالحها، ورغم ذلك ففي 30 أفريل 1679م، تم عقد الصلح بين الطرفين، والتزمت هولندا بتزويد إيالة الجزائر بالسلاح والذخيرة[3].

رغم الجهود المبذولة من طرف الهولنديين لتحقيق السلام مع الجزائر، إلا أنه لم يتم إطلاق جميع الأسرى، وعليه فقد تم سنة 1682م، تكليف توماس هاس مرة ثانية بزيارة الجزائر، كان الهدف منها تجديد معاهدة السلام، وكذلك تحرير بعض الأسرى، وقد

---

[1]- عبد القادر فكاير، "علاقات الجزائر مع هولندا...، مرجع سابق، ص- ص 191- 193.

[2]- علي تابليت، علاقات...، مرجع سابق، ص291.

[3]- نفسه، ص 253.

تحصل على وعود من سلطات حكومة الإيالة بأن السلام والصداقة ستظل موضع احترام[1].

ج- علاقاته مع فرنسا ونهاية حكمه:

تأرجحت العلاقات البينية الجزائرية- الفرنسية بين الود والتوتر حينا، والصراع والقطيعة أحيانا، وذلك منذ القرن السادس عشر ميلادي[2]، غير أنه وبمجرد حلول القرن السابع عشر ميلادي، ونظرًا لتراجع مكانة إسبانيا في البحر الأبيض المتوسط، أظهرت فرنسا عدائها على الإيالة بشكل جلي، وبرز ذلك من خلال الحملات التي شنتها على هذه الأخيرة، منها حملة جون لوي دي ماس دي كاستلان (De Castelaine) على مدينة القالة الجزائرية سنة 1030هـ/ 1620م، كان الهدف من ورائها الاستيلاء على الباستيون[3] واستغلاله من دون مقابل، إلا أن هذه الحملة، جوبهت بقوة من قبل الجزائريين، فبمجرد وصول نبئها إلى مدينة الجزائر مقر السلطة، قامت الحكومة الجزائرية بإرسال 8 سفن، و3000 رجل إلى القالة، أين تمكنوا من أسر قائد الحملة كاستيلان وبعض من لم يستطيع الفرار ونقلوا إلى مدينة الجزائر[4]، كذلك حملة حملة الدوق دي بوفور على جيجل سنة 1664م، كما سبق وأشرت إلى ذلك في الفصل السابق.

الجدير بالذكر أن فرنسا في هذه الفترة، شهدت هدوءا نسبيا في القارة الأوروبية بعد انعقاد مؤتمر نيميج(Nimwegen)[5]، فعمدت بذلك إلى سياسة القوة إزاء الجزائر، حيث علقت

---

[1]- محمد الأمين بوحلوفة، مرجع سابق، ص- ص 52- 56.

[2]- ينظر: جمال قنان، العلاقات...، مرجع سابق.

[3]- نتيجة توقيع معاهدة الامتيازات سنة 1535م، بين الدولة العثمانية وفرنسا، تحصل تاجران من مرسيليا، في فترة حكم البايلرباي علج علي(1571-1568م)، على إنشاء شركة لصيد المرجان، بين ثغري القالة وبجاية، الذي أصبح يعرف فيما بعد بحصن فرنسا (Bastion de France) وأصبح قاعدة هامة لنشاط فرنسا الحربي والسياسي في شمال إفريقيا. ينظر: يحي بوعزيز، مرجع سابق، ج2، ص ص99 . 100.

[4]- جمال قنان، معاهدات...، مرجع سابق، ص 68.

[5]- تم توقيع الاتفاق في 17 سبتمبر سنة 1678م، نتيجة الحرب الهولندية، أو كما تسمى(Franco-Dutch War)، التي كانت بين حلفين متنازعين ضم الحلف الأول (الأراضي المتحدة، الدانمرك، النرويج، إسبانيا،...)، أما الحلف

قضية الأسرى كحجر الزاوية في مسار العلاقة بين الطرفين، و بناء على ذلك كلفت فرنسا أحد مبعوثيها بالذهاب إلى الجزائر عام 1679م، لمناقشة المشاكل المستجدة قصد إيجاد حل يمنع أسر الفرنسيين[1].

من جهة أخرى، تعهدت هولندا في 1 ماي 1680م، بتقديم العتاد الحربي للإيالة، كما كانت إنجلترا قد عقدت مع هذه الأخيرة أيضا، معاهدة بتاريخ 22 أفريل 1682م، التزمت فيها بتزويد الإيالة، بالعتاد الحربي، كما سبق وأشرت.

كان بين الجزائر وفرنسا اتفاق يخص إطلاق سراح الأسرى، ففي حين التزم الطرف الجزائري وقان بإطلاق سراح جميع الأسرى الفرنسيين، تماطل الطرف الفرنسي من إعادة نحو خمسين من الأسرى الجزائريين، مما أثار غضب الإيالة، فقام الديوان بإعلان الحرب على فرنسا سنة 1681م، فاستولى الرياس الجزائريين على 22 سفينة، ونحو 300 أسير من الفرنسيين، فشرعت فرنسا في تجهيز أسطول، أوكلت قيادته إلى الأميرال أبراهم دوكين (Abraham du Quesne)، وكان الفرنسيون يومها معتمدين على سلاح جديد وهو مدفع الهاون[2].

في شهر جويلية من سنة 1682م[3]، أبحر دوكين، نحو سواحل الجزائر حيث كانت وجهته الأولى مدينة شرشال، حيث قام بقصفها إلا أنها لم تتضرر كثيرًا، كما تمكن من

الثاني(فرنسا، إنجلترا، السويد،...)، بدأت الحرب بين الحلفين سنة 1672- وانتهت بتوقيع الاتفاق السالف الذكر= =نيميج، وكانت من بين أسباب الحرب، هو رغبة لويس الرابع عشر الاستيلاء مجددا على الأراضي المنخفضة والحد من ازدهار التجارة الهولندية. ينظر: محمد الأمين بوحلوفة، مرجع سابق، ص 24. – جمال قنان، معاهدات...، مرجع سابق، ص 109.

[1]- يحيى بوعزيز: **علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالیك أوروبا 1500- 1830**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980، ص 83.

[2]- هو مدفع ضخم، يطلق قذيفة من المتفجرات تقدر ب 700 تواز، أي حوالي 1350 متر، اخترعه رينو ديليكا قاري (Renau Délica Garay). ينظر: جون وولف، مرجع سابق، ص 343 .

[3]- هناك تباين في تاريخ تولية بابا حسن شاوش، صهر الداي محمد التريكي الحكم، وذلك راجع ربما للمهام الموكلة لبابا حسن، حيث كانت له صلاحيات واسعة في اتخاذ القرارات المهمة، ولا سيما السياسية منها، فيذكر مثلا: سامح ألتر، أن بابا حسن استلم الحكم بشكل مباشر في نهاية سنة 1092هـ/ 1681م، وذلك اثر هروب الداي محمد التريكي العجوز، إلى طرابلس الغرب، عند سماعه بأن الملك الفرنسي، كلف دوكين بالتوجه إلى إيالة الجزائر، لتدميرها وإحراقها، وأن الموقف يحتاج إلى مواجهة قوية، فترك لصهره الحكم، ومواجهة الفرنسيين. مرجع سابق، ص، ص 420،

إحراق سفينتين، أما عن الخسائر في الأرواح فيشير ابن رقية التلمساني، أنه لم يمت من أهل المدينة ولو نفساً واحدة[1]، وفي 29 جويلية من نفس السنة، وصل دوكين أمام مدينة الجزائر، حيث أخذ أسطوله بالتظاهر بالقوة لإرغام الجزائريين واضطرارهم للرضوخ، غير أن الجزائريين لم يكترثوا لذلك، ورفضت سلطات الإيالة مطالبه، عندها بادر في قصف المدينة بالقنابل بشكل متقطع، حيث ألقى عليها 300 قنبلة، تسببت في تهديم ما ينيف عن 200 منزل، وبعض المساجد، وتوفي من الجزائريين خلال هذا القصف، حوالي عشرين(20) شخص، وبالمقابل تمكن الجزائريون من اغتنام سفينة مزودة بالمؤونة، تحمل حوالي خمسين(50) رجل من الشخصيات المهمة، حيث يذكر ابن زرفة، أنه كان من بينهم كاتبهم، والشيء الأهم هو أنه كان على متن السفينة مأكل ومشرب الفرنسيين[2]، الشيء الذي عقد أكثر من مهمتهم.

بقي الأسطول الفرنسي، حوالي شهر ونصف، يقصف مدينة الجزائر، بشكل متقطع، وعاد بعدها إلى ميناء طولون، دون أن يحقق النتائج المرجوة[3]، وقد كلفت هذه الحملة الميزانية الفرنسية مصاريف ضخمة، وهذا ما جعل لويس الرابع عشر يقوم بإرسال حملة أخرى ضد إيالة الجزائر، وبقيادة دوكين، بغية محو عار الفشل، فرجع الأسطول الفرنسي، إلى مدينة الجزائر في السنة الموالية، أي سنة 1683م، وعاد دوكين هذه المرة أكثر قسوة من السابق، حيث توصلت أضرار مدفعية الأسطول الفرنسي، إلى دار الإمارة.

نتيجة ذلك، اضطر الداي بابا حسن شاوش، إلى عقد الصلح مع الفرنسيين مقابل جملة من الشروط أملوها عليه منها: تعويض الإيالة الجزائرية كل مصاريف الحملة الفرنسية أثناء غزوها للجزائر، وإطلاق سراح جميع الأسرى، دون مشورة أهل البلد، وقد أدت هذه

---

421. أما ابن المفتي، فيذكر، أنه تم نفي الداي محمد التريكي، إلى طرابلس الغرب سنة 1094هـ/1683م، بعد مقتل =صهره حسن بابا شاوش، ومكث بها عدة سنين، وعندما أصابه مرض الشلل، عاد إلى الجزائر، ومكث بدار كان يملكها حتى وفاته، ودفن بجوار صهره. مصدر سابق، ص، ص 55، 56.

[1]- ابن رقية التلمساني، مصدر سابق، ص20.

[2]- الجامعي ابن زرفة: **تاريخ تحرير مدينة وهران من الإسبان خلال القرن الثامن عشر من خلال مخطوطين**، ج1: **فتح مدينة وهران للجامعي**، ج2: **الرحلة القمرية لابن زرفة**، تحقيق: مختار حساني، مخبر المخطوطات، الجزائر، 2003، ص 226.

[3]- سامح التر، مرجع سابق، ص- ص 420- 422.

الأوضاع، إلى نهاية مأسوية للداي حسن بابا شاوش، وذلك بمقتله، لينتقل الحكم من بعده إلى الريس حسين موزمورطو. فماذا عن حيثيات تولي هذا الأخير السلطة في الجزائر؟

يعتبر حسين موزومورطو[1]، شخصية قوية، استطاع الوصول إلى الحكم، وضم إليه أنصار أيدوه بكل ثقة، اهتم بشؤون البحرية، فأسس ديوان رياس البحر، كما ناضل من أجل القضاء على الازدواجية في الحكم، ورفض مبعوث السلطان العثماني، في أواخر فترة حكمه للإيالة، ثارت ضده أوجاق الانكشارية، التي أرغمته على الفرار إلى اسطنبول، أين عين قبطان باشا، لأساطيل الدولة العثمانية.

فمن هو حسين موزومورطو؟ وكيف استطاع تأسيس ديوان الرياس؟ وكيف كانت علاقته مع طائفته الرياس؟، ومع الجيش الانكشاري؟ وكيف تعامل مع التحرشات الأوروبية على الإيالة؟

1-3- فترة حكم الريس حسين موزومورطو(1683- 1689م):

1-3-1- تعريف حسين موزومورطو:

ذكر دارفيو(d'Arvieux)، أنه من مواليد اسطنبول[2]، في حين اعتبرت بعض الدراسات، أن حسين موزومورطو إيطالي الأصل، حج إلى البيت الله الحرام، لذلك عرف بحجي، وكان مشهورا بالكرم والحلم وحب العلم وأهله، شجاعا في تسيير شؤون الحرب وإدارتها، وذلك ما أهله لتبوء عرش الجزائر[3]، كما أن الحاج حسين موزومورطو مثله مثل الحاج محمد التريكي، انتمى إلى أوجاق الانكشارية، حيث انتسب إلى الأوجاق رقم 120[4].

1- الكلمة تعني "نصف ميت"، في اللغة الفرنكية(وهي خليط من اللغات: الاسبانية، والفرنسية، والعربية، ...الخ، وهي لغة اتصال بين السكان الأصليين في شمال إفريقيا، والشعوب الجانب. ينظر: وليام شالر، مصدر سابق، ص39. وقد لقب حسين بذلك، لأنه أصيب أثناء شبابه بثمانية عشر جرحا، حتى ظنوه ميتا، فهمّوا برميه في البحر، إلا أنه استفاق في آخر لحظة، وبعد ذلك تعافى تماما. ينظر: عزيز سامح التر، مرجع سابق، ص424، (هامش1). وذكر عبد الرحمن الجيلالي، في كتابه، تاريخ الجزائر العام، أن كلمة موزومورطو، معناها نصف ميت، في اللغة الإيطالية، وسمي حسين كذلك، لبتر يده اليسرى في الحرب. ينظر: ج 3، ص 193.

2- المنور مروش، القرصنة...، مرجع سابق، ص295.

3- عبد الرحمان الجيلالي، ج3، مرجع سابق، ص193.

4- أمين محرز، أوجاق...، مرجع سابق، ص 128.

كان موزمورطو، ريسا من حوالي سنة 1660م، وقد أحرز غنائم هامة في السنوات: 1669م، و1670، و1671م، وكذلك بين سنتي 1974- 1676م، وهي سنوات استعادت فيها البحرية الجزائرية نوعا من الازدهار، كما شارك في معركة جمعت سفن الإيالة، مع الأسطولين الانجليزي والهولندي، نتيجة حصار هذين الأخيرين، للسفن الجزائرية بمضيق جبل طارق، سنة 1670م ورغم تفوق الأسطولين الانجليزي–الهولندي، إلا أن الرياس الجزائريين استطاعوا أن يجتنبوا سفن العدو، واللجوء إلى شواطئ المغرب الأقصى، ولم تتمكن سفن العدو، سوى أسر بعض البحارة الجزائريين الجرحى، وتحرير بعض الأسرى المسيحيين، ومع ذلك أقيمت احتفالات، احتفاء بالانتصار الذي أحرزته الأساطيل المسيحية، ضد السفن الجزائرية، وفي سنة 1682م، عين الريس حسين موزومورطو، قبطانا لأسطول الإيالة[1].

1-3-2- ظروف توليه منصب الداي:

كما سبق وأشرت، ففي سنة 1682م، انتهت الحرب الأوروبية ضد فرنسا، فقرر لويس الرابع عشر، شن حملة عسكرية، وعين الأميرال دوكين قائدا للأسطول الفرنسي، قام الفرنسيون يقصف المدينة، بقنابل تسببت في تهديم بعض المنازل، والمساجد[2]، غير أن الجزائريين صمدوا أمام هذا القصف العنيف.

لم يحقق الأسطول الفرنسي النتائج المرجوة من هذه الحملة، ولذلك عاد إلى ميناء طولون مكلفا الميزانية الفرنسية مصاريف معتبرة، ولذلك قرر لويس الرابع عشر إرسال الأميرال دوكين، في حملة عسكرية ثانية عله يحقق ما أخفق فيه أولا، وكذلك ليمحو عار الفشل، فكانت السنة الموالية أي 1683م، عودة الأسطول الفرنسي ثانية، وهذه المرة كانت الحملة أكثر شراسة من ذي قبل، وكان الفرنسيون، يطالبون بإطلاق سراح جميع الأسرى، وتقديم مبالغ مالية كتعويض للحرب، فاغتنم الريس حسين مووزمورطو، الذي كان رهينة لدى الفرنسيين بإقناع، القائد دوكين، بأن يسمح له بالعودة إلى المدينة، وسيحسم الأمر في

[1] – المنور مروش، القرصنة...، مرجع سابق، ص، ص 295، 296.

[2]– ابن رقية التلمساني، مصدر سابق، ص 20.

حينه[1]، غير أن دوكين لم يكن يتوقع معالجة موزومورطو للأزمة بذلك الشكل، فبمجرد عودة هذا الأخير إلى المدينة قام بالتحريض على قتل الداي حسن بابا شاوش[2]، ومن ثم تصويب مدافعه، نحو القوات الفرنسية[3].

بعد اغتيال بابا حسن شاوش، اتجه موزومورطو، إلى قصر الجنينة، ورفع الراية الحمراء، وقام بقصف سفن الأسطول الفرنسي، التي قامت بدورها بالرد على قوات الإيالة، دون أن تحدث خسائر كبيرة عليها[4]، بعدها عاد دوكين إلى فرنسا يجر أذيال الهزيمة.

هناك لبس وتضارب في تاريخ تولية حسين موزومورطو، مقاليد الحكم في الجزائر، وذلك ربما نتيجة الاضطرابات، بسبب الحرب مع فرنسا؟ فيذكر ابن المفتي، أن موزومورطو، تقلد منصبين مجتمعين، منصب الداي ومنصب الباشا سنة 1096هـ/1684م[5]، أما سامح التر، فيذكر، بأنه لم يجد تاريخ محدد، لتولي حسين موزومورطو، منصب أمير أمراء الجزائر[6].

1-3-3- محاولتة الانفصال عن الدولة العثمانية:

كانت الجزائر قبل عهد الدايات، تابعة للدولة العثمانية، فكان السلطان العثماني، هو المسؤول عن تعيين حاكم الإيالة، وكانت سياسة الجزائر الخارجية تتحكم فيها الدولة العثمانية، بحيث كانت الواسطة بينها، وبين الدول الأخرى ذات المصالح بها، وفي عهد الباشوات، ظهرت سلطة الديوان، رافضة السيطرة والنفوذ العثماني، وسعى الديوان، لاحتفاظ الجزائر بشخصيتها في الميدانين الداخلي والخارجي، لكن الدايات الذين أصبح

1- سامح التر، مرجع سابق، ص، ص 424، 425.

2- يذكر البعض أن مقام به حسين موزومورطو، ضد الداي حسن باشا شاوش، إنما هو انتقاما من هذا الأخير حيث قام بمعاقبة موزومورطو عندما كان ريسا بتهمة التهاون في تأدية مهامه. ينظر:

- Thomas Shaw, Op.cit, p 198.

3 - De Grammont, Op.cit, P 209.

4 - أما بالنسبة للقنصل الفرنسي لوفاشي،(اعتمد قنصلا في الجزائر سنة 1673م)، فبعد تأكد موزومورطو، من خبثه، قبض عليه، وعلى أربعة وعشرين ممن كان معه من الفرنسيين، وأخذهم إلى الميناء وقام بوضعهم في فم المدفعية وقصف بهم في البحر. ينظر: مولود قاسم نايت، مرجع سابق، ص 113.

5 - ابن المفتي، مصدر سابق، ص 56.

6- سامح التر، مرجع سابق، ص 428.

يعيينهم الديوان في الغالب، هم الذين قاموا بخطوة جريئة، حيث أعلنوا رفضهم للباشا، المبعوث من طرف السلطان العثماني، وتعد محاولة الداي حسين موزومورطو، من المحاولات التي تهدف إلى تأسيس حكم محلي بمنأى عن نفوذ السلطة العثمانية.

سنة 1685م، تلقى حسين موزومورطو من الباب العالي فرمان التولية بناء على طلب منه[1]، أما الباشا إسماعيل، فقد تم تعيينه بولاية طرابلس الغرب[2]، غير أنه عند عودة سر عسكر، إبراهيم خوجة، إلى الجزائر، من حملة قادها إلى تونس لفض النزاع بين أفراد الأسرة المرادية المتصارعة على الحكم، ولما لم يكن الديوان يسمح لأي شخص بأن يجمع المنصبين، الداي والباشا معا، اضطر حسين موزومورطو للتخلي عن منصب الداي، واحتفاظه بمنصب الباشا فقط[3].

عاد مجددا، إسماعيل باشا إلى الجزائر، آملا أن يعين باشا عليها، مستغلا تدخل السفير الفرنسي لدى الباب العالي لدعمه[4]، غير أن موزومورطو منعه من النزول من السفينة، وهدّده بقصفها بنيران المدفعية، إن لم يعد أدراجه، فتوجه إسماعيل باشا إلى تيطوان المغربية، حيث راسل الملك الفرنسي من أجل نصرته، واعدا إياه بأنه سيعمل كل ما بوسعه من أجل إقرار السلم بين إيالة الجزائر وفرنسا[5]، غير أن رياس البحر، أصروا على بقاء موزومورطو حاكما للإيالة، وعليه فقد راسلوا السلطان العثماني، يبلغونه بطلبهم، فقبل طلبهم، وأصدر فرمان همايوني، بقبول موزومورطو حاكما لإيالة الجزائر[6].

---

[1] – M. Emerit : "Un mémoire sur Alger par Pétis de la Croix (1695)", in **A.I.E.O,** N11, 1958, p12.

[2]– سامح التر، مرجع سابق، ص 428.

[3]– أمين محرز، أوجاق...، مرجع سابق، ص 129.

[4] – جمال قنان، معاهدات...، مرجع سابق، ص 145. حول علاقات إيالة الجزائر بفرنسا في عهد حسين موزومورطو. ينظر الصفحات اللاحقة.

[5]– H.D.de Grammont : « Lattre d'Ismaël Pacha à Louis XIV (1688), in **R.A**, N28, 1884, p-p 68- 73.

أيضا: –ابن المفتي، مصدر سابق، ص 63.

[6] – وهذا بعض ما جاء فيه: "...إلى أمير أمراء جزائر الغرب موزومورتو حسين باشا دام إقباله حكم. أنت الآن مكلف بخدمتنا العلية، فقد أجلنا استبدالك، وسوف نقدم لك خدمة أخرى لأنك من أولاد الكرام الذين حموا البلاد وخاصة الآن، =وأنك رجل مفيد وماهر وشجاع بالبحر، وبعون الله تقدم كامل الخدمات وتحصل على مرتبة جديدة كتقدير لك من الديوان الهمايوني، ومن أجل التماس الأهالي ورعايتهم وحمايتهم من الأعداء نترك لك ولايتنا المكرمة، وبموجب الفتاوى

استاء، سر عسكر إبراهيم خوجة، من موقف حسين موزومورطو من معاملته للباشا إسماعيل، وتخوف من أن يلاقي نفس مصير الباشا السابق، لذلك فمع نهاية سنة 1688م، حاول الإطاحة بحكم موزومورطو، لكنه فشل، فاضطر إلى الفرار إلى تونس، أين أواه الباي محمد المرادي، قبل أن يطرده إلى طرابلس الغرب[1]، ولذلك استطاع موزومورطو أن يجمع بين صلاحيات الداي ولقب الباشا[2]، غير أن الأمر لم يدم طويلا، لتعود الأمور لما كانت عليه من ذي قبل.

1-3-4- تنظيماته الإدارية:

عمل حسين موزومورطو، على إرساء قواعد إدارية قوية ومتينة، وذلك بخلق ديوان جديد وهو ديوان الرياس، وتفعيل دوره في الحياة السياسية والاقتصادية، فالنشاط البحري، لم يكن عملية عشوائية، وإنما كان منضما له هياكله، ومؤسساته التي أضفت عليه طابع النشاط الحكومي، البعيدة عن الأعمال الفردية، ومن بين أهم هذه الهيئات لتنظيم النشاط البحري، وشؤون البحرية نجد ديوان الرياس، الذي يعتبر من الهيئات الجديدة المنبثقة عن الديوان العام، ويضم ديوان الرياس قيادات من الرياس، ولهذا الديوان صلاحيات مناقشة مشاكل الحرب، وكانت المبادرة الأولى للداي حسين موزومورطو لإنشائه، ففي رسالة مؤرخة ب23 أفريل 1687م، مرسلة إلى القنصل الفرنسي، جمع موزومورطو، ثلاث مرات مجلسا متكون من الرياس، لمناقشة العلاقات مع فرنسا[3]، وهذا دليل على انه أصبح لديوان الرياس، نفوذا في السلطة.

يهتم ديوان الرياس بالشؤون العامة المتعلقة بالنشاط البحري، ومن اختصاصه أيضا تطبيق العدالة على جميع أفراد البحرية، الذين تصدر منهم بعض الأعمال المخلة بنظام وقوانين البحرية المتفق عليها، فكان بمثابة محكمة الغنائم، وتركز نشاطه الأساسي حول الصفة الشرعية للغنائم والقرار فيها، وكانت قراراته خاضعة لمصادقة الداي، الذي كان له

الشريفة نبارك لك هذا العمل..." صدر بتاريخ أواخر ربيع الأخر 1100هـ. ينظر: عزيز سامح التر، مرجع سابق، ص، ص 428، 429.(هامش 2).

[1]– Emerit, « Un mémoire..., Op.cit, p12.

[2] – عائشة غطاس، وآخرون، مرجع سابق، ص 57.

[3]– المنور مروش، القرصنة...، مرجع سابق، ص، ص 409، 410.

الحق في نقضها ليبين كيفية سير هذه المنشآت، ومدى قانونيتها في تطبيق أحكام البحرية[1]، ولم تقتصر مهام ديوان الرياس على أمر الرياس فقط، وإنما تعددت مهامه إلى البث في المسائل المتعلقة بنشاط طائفة الرياس، وبالخصوص، توزيع الغنائم، وتقرير مصير الأسرى، الذين كان يجلبهم الرياس، كما كان يكلف بعض الموظفين بفحص السفن، وحمولتها وهوية ركابها، إن لم تكن تابعة لدول تربطها بالجزائر معاهدات سلم ، ما جعل الأوروبيين يطلق عليه مجلس الغنائم[2].

1-3-5- محاولة الداي حسين موزومورطو تحرير مدينة وهران:

أ- محاولة الباي شعبان سنة 1686م:

تولى الباي شعبان حكم بايلك الغرب سنة 1678م، كان مستقرا بعاصمة البايلك وقت ذاك، وهي مدينة مازونة، كانت له عدة محاولات لتحرير مدينة وهران، والمرسى الكبير، من الاحتلال الإسباني، وذلك بالتضييق، وفرض الحصار عليهم[3]، ونتيجة الهجمات الإسبانية المتكررة على القبائل العربية الرافضة الخضوع لأوامر الاحتلال الإسباني، والاعتراف بسلطتهم، قرر الباي شعبان، سنة 1686م، وضع حد للتحرشات الإسبانية، وتحرير مدينة وهران والمرسى الكبير.

كان الباي شعبان، يدرك قوة الإسبان، وأن لهم القدرة على مواجهة أي هجمة محتملة ضدهم، إضافة إلى احتمائهم بالحصون المنيعة التي كانت تحمي وهران والمرسى الكبير، لذلك عمل الباي على تجهيز أكبر قدر ممكن من القوات، محاولة منه لتحرير المدينتين، واستطاع جمع حوالي أربعة ألاف مقاتل، منهم ثلاثة آلاف فارس[4]، ووفر ما يلزمهم من

---

[3]- نفسه، ص 401.

[4]- أمين محرز، الجزائر...، مرجع سابق، ص 207 ومايليها.

[3]- مزاري الأغا بن عودة مزاري: **طلوع سعد السعود "في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا "إلى أواخر القرن التاسع عشر"**، ج1، تحقيق ودراسة: يحيى بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1990، ص 228.

[4]- محمد بن يوسف الزياني، الزياني: **دليل الحيران و أنيس السهران في أخبار مدينة وهران**، تقديم و تعليق: المهدي البوعبدلي، الشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 196.

عدة وعتاد كالأسلحة والذخيرة الحربية، وخرج على رأسهم قاصدا مدينة وهران وكله عزم على فتحها، وكان ذلك سنة 1686م[1].

لما سمع الإسبان بخبر الحملة، سارعوا في تجهيز جيشهم، وطلبوا المساعدة من القبائل المتعاونة معهم كبني عامر[2]، وعندما وصل الباي إلى مشارف وهران خرج إليه الإسبان مستعينين بالخونة، واصطدم الطرفان في كدية الأخيار، حيث كان التفوق للقوات الجزائرية، التي استطاعت قتل حوالي ألف ومائة رجل من قوات العدو، وأسر عدد منهم، كما غنموا غنائم ثمينة[3].

لاحق الباي شعبان، ما تبقى من القوات الإسبانية، والمتعاونين معها من القبائل الموالية، إلى غاية وصله إلى أسوار المدينة، أين جرت معاركة عنيفة بين الطرفين، أسفرت مرة ثانية عن هزيمة الإسبان وتكبدهم لخسائر فادحة.

واصلت قوات الباي شعبان تقدمها باتجاه مدينة وهران، وضيقت الخناق على القوات الإسبانية المحتلة، وكاد يحرر المدينة لأول مرة منذ احتلالها سنة 1509م، إلا أن السهم الذي أصاب الباي من أحد المباغتين من عرب بني عامر، والذي أدى إلى استشهاده[4]،

---

[1]- أحمد توفيق المدني، حرب...، مرجع سابق، ص405

[2]- تحالف أيضا مع الإسبان، القبائل التالية: غمرة، وقيرة، وأولاد علي،...الخ، وكلهم من بطون بنو عامر، وكذلك قبيلة كريشتل، وتعددت دوافع هذه القبائل لمساندتها للإسبان، وذلك نتيجة الظروف السياسية والاجتماعية التي عرفتها هذه القبائل، للمزيد ينظر: مختار حساني: **تاريخ تحرير مدينة وهران من الاحتلال الإسباني خلال القرن الثامن عشر الميلادي من خلال مخطوطتين: فتح مدينة وهران للجامعي، والرحلة القمرية لابن زرفة**، مخبر المخطوطات، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص، ص 21، 22.

[3]- الأغا بن عودة مزاري، مصدر سابق، ص 229.

[4]- قتل الباي شعبان رحمه الله، سنة (1098هـ/ 1686م)، من طرف رجل من العرب الموالين للإسبان، والذين أطلق عليهم تسمية المغاطيس(وتعني الأشخاص الذين غيروا دينهم خدمة للإسبان) ، وفصل رأسه عن جسده، وعلق بالباب، فيما بعد دفن خارج مدينة وهران، وقبره الآن يعرف بقبر سيدي شعبان. ينظر: الزياني محمد بن يوسف، مصدر سابق، ص197. وقد نظم أبو راس الناصري قصيدة، نذكر بعض أبياتها:

=آخره شعبان الزناقي حاصرها * فامتنعت وشمست أيما شمس

أوطئ الفليلق الجرار لأراضيهم * به هامت دمعهم من زكا وخس

دارت حروب عظام بينهم قد أتى * أخر أمرها باستشهاده النفس...الخ.

غيرت من مجرى الأحداث، فاضطربت القوات الجزائرية، واضطر جنودها إلى الانسحاب، في حين تحصن الإسبان وراء أسوار المدينة، وفوتوا الفرصة على الجزائريين لتحرير مدينة وهران من احتلالهم.

ب- محاولة الباي إبراهيم خوجة سنة 1687م:

بعد استشهاد الباي شعبان، قويت شوكت الإسبانيين، وبدأوا يهاجمون القبائل المعادية لهم[1]، ولما سمع الباي إبراهيم خوجة، خلف الباي شعبان، بالأمر، وجه حملة للتصدي لهم، وتحرير مدينة وهران، فضيق عليهم الحصار، ونصب المدافع المختلفة لقصفها ، وذلك سنة 1687م، وفي الأثناء التي كان فيها الباي إبراهيم خوجة يهم بالهجوم على وهران واقتحام حصونها، وصلت أخبار، إلى داي الجزائر حسين باشا موزومورطو عن عزم الفرنسيين، بتوجيه حملة على مدينة الجزائر، بقيادة الماريشال ديستري (D'estreis)[2]، الذي بدأ في التضييق على المدينة، ومحاولة حصارها، لذلك اتخذ الداي بموافقة الديوان، قرارا يقضي بسحب جميع الآليات الحربية، التي كانت تحت تصرف الباي إبراهيم خوجة، في حصاره لوهران.

1-3-6- العلاقة الخارجية لإيالة الجزائر في عهد الداي حسين موزومورطو:

أ- مع إيالة تونس:

انتقل نظام الحكم في تونس، من نظام الدايات، إلى البايات، وتحديدا إلى الأسرة المرادية، وتزامن هذا التغيير مع التغيير الحاصل في إيالة الجزائر، وانتقاله من نظام الأغوات إلى الدايات، وتأسست الأسرة المرادية على يد مراد باي، ولكن النزاع بين أفراد الأسرة ذاتها على الحكم، جعل من إيالة الجزائر، إرسال فرقة عسكرية تحت قيادة إبراهيم خوجة سنة 1684م، وذلك للفصل بين أفراد الأسرة المتنازعين[3].

ينظر: أبو راس الناصري الجزائري: **عجائب الأسفار ولطائف الأخبار**، ترجمة: محمد بوركبة، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية، الجزائر، 2011، ص، ص 297، 298.

[1]- هاجم الإسبان، منطقة تسالة، وأسروا الشيخ بلاحة المهاجي مع ثلاثة من بناته. ينظر: محمد بن يوسف الزياني، مصدر سابق، ص 150.

[2] – حول هذه الحملة ينظر: الصفحات اللاحقة.

[3]- محمد بن ميمون، مصدر سابق، ص21.

بعد ما كانت السلطة التونسية مقسمة بين محمد باي، وعلي باي، تمردت مجموعة من الجند، وقاموا باغتيال علي باي، فبقي محمد باي منفردا، على رأس السلطة التونسية، وعادت القوات الجزائرية إلى أرض الوطن بعد حصولها على غنائم معتبرة، بالإضافة إلى الهدايا التي قدمها الباي محمد إلى باي قسنطينة، كما تعهد هذا الأخير بتقديم ضرائب سنوية، وهدايا لرجال إيالة الجزائر [1].

هذا البند من الاتفاق، سيصبح محل خلاف بين البلدين، لأن باي تونس سينكث العهد، ولن يوفي بوعوده، وبالتالي عودة التوتر بين البلدين، بسبب شن القوات الجزائرية حملة على تونس سنة 1693م[2].

يقول حمدان خوجة "... وللدلالة على ما يحدثه العدل والاعتدال من مفعول حسن، أشير إلى أنه تم غزو تونس إحدى عشر مرة، منذ أن استقر الأتراك في الجزائر، وفي جميع هذه الغزوات لم تنتهك ولو مرة واحدة مبادئ الحرب ومبادئ حقوق الإنسان، ومعنى ذلك أن هذه الحروب لم تكن من أجل التنافس على السلطة. ولقد كان الغالب يدخل تونس منتصرا فيخلع الباي الحاكم وينصب الباي الجديد ثم يقيم معه معاهدات فيها منافع للجزائر وإخلال للمغلوبين. ولم يحاول الغالبون، ولو مرة واحدة، الاستيلاء على تونس، أو الاستحواذ على ممتلكات الأهالي التي ورثوها عن آبائهم أو التي حصلوا عليها بمجهوداتهم الخاصة. لقد كانوا دائما يحترمون الأملاك بما فيها من عقارات ومنقولات ولم يتسببوا، أبدا، في قلب النظام الاجتماعي وإنما كانوا يغادرون البلاد بعد إبرام المعاهدات مباشرة... "[3].

---

[1] – صالح عباد، مرجع سابق ، ص، ص 146،147.

[2] – Henrit Garrot, Op.cit, p37.

[3] – حمدان خوجة، مصدر سابق ، ص، ص 113، 114.

ب- علاقته مع فرنسا:

كما سبق وأشرت، فقد بدأ الداي حسين موزومورطو، وهو في حالة عداء مع فرنسا، نتيجة الحملة الفرنسية على مدينة الجزائر سنة 1682م، والتي انتصر فيها هذا الأخير على كل من قائد الحملة دوكين، وعلى سابقه الداي حسن شاوش، الذي دبر مؤامرة لقتله.

لم يكن في صالح فرنسا، أن تبقى في عداء مع إيالة الجزائر، ولذلك فقد كلفت أحد مسؤوليها باستطلاع الوضع في إيالة الجزائر، وما إذا كان دايها على استعداد لإبرام الصلح معها، وبالفعل فقد كانت النتائج إيجابية، لأن الداي حسين موزومورطو، كان على استعداد لإقامة الصلح.

لذلك ففي سنة 1683م، طلبت فرنسا، من السلطان العثماني، أن يسعى لها لدى إيالة الجزائر، من أجل إبرام الصلح بينهما[1]، ولذلك ففي الثاني أفريل من سنة 1684م أرسل الفرنسيون دي تورفيل، رفقة ممثل الباب العالي، واتسم دي تورفيل بالمرونة مع الجزائر عكس الأميرال " دوكين"[2].

بعث دي تورفيل، رسالة إلى الداي موزومورطو، أوضح فيها أنه قبل البدء في آية مفاوضات لعقد اتفاق جديد يجب إطلاق سراح كل الأسرى الفرنسيين الموجودين في الإيالة، واعتبر ذلك شرطا لعقد السلم بين الطرفين، غير أن الداي حسين موزومورطو، اعتبر أنه ليس من اللائق للطرفين العودة إلى الوراء، بل يجب معالجة الأمور على أساس أنه لا معاهدات بين الطرفين من قبل، ما دام الطرفان يرغبان في عقد السلم، وإقامة صداقة بينهما.

لقد حدد الداي في رسالته، الصيغة التي بواسطتها يتم الطرفان إبرام اتفاق لإقرار السلم، وعلى هذا الأساس بدأت المفاوضات، وبعد 20 يوم من المباحثات تم توقيع معاهدتين الأولى في 23 أفريل 1684م، حول امتياز استغلال الباستيون، والثانية في 25 أفريل من نفس السنة، حول إقرار السلم بين البلدين، وضبط العلاقات مستقبلا[3]، وقد تضمنت

---

[1]- محمد بن ميمون، مصدر سابق، ص 20.

[2] - عزيز سامح الترر ، مرجع سابق ، ص 426.

[3]- جمال قنان، معاهدات...، مرجع سابق ، ص 98 .

المعاهدة، تسعة وعشرون بندا، أهم ما جاء فيها، تبادل جميع الأسرى، وكذلك حرية التجارة بين البلدين، وعدم تعرض سفن الطرفين لبعضهما البعض[1].

توترت من جديد، العلاقات بين البلدين، ففي أواخر شتاء 1687م، استولت البحرية الجزائرية، على سفينة قرب ساحل مدينة الجزائر، بعدما تحققت بأنها كانت موجهة للتجسس على الأسطول الجزائري، وقد كانت هذه السفينة تابعة للبندقية، غير أنها تحمل جوازًا موقعاً من طرف أميرال فرنسا.

بدأت الشكوك تزداد نحو فرنسا حيث أصبح الرياس الجزائريون، يعثرون على جوازات فرنسية، وشهادات إبحار مستخرجة من قناصلها، بين أيدي ربابنة السفن المعادية لإيالة الجزائر، وهذا ما شكل خرقاً لمعاهدة السلم الموقعة بين البلدين.

بالرغم من ذلك إلاَّ أن الجزائر لم تبادر باتخاذ أي قرار معاد بل اكتفت بإخبار الفرنسيين، بهذه المخالفات على أمل معالجة للوضع، لكنها قوبلت بعكس ما كانت تتوقعه حيث قام الفرنسيون بإرسال عمارة ضخمة أرست بميناء الجزائر في أواخر سنة 1687م، وقدم قائدها قائمة من المطالب إلى الحكومة الجزائرية مفادها توسيع امتيازات الفرنسيين في البلاد وترسيخها، غير أن السلطات الجزائرية رفضتها قبل الإطلاع عليها، بسبب غضبها من وجود العمارة أمام المرسى، خاصة وأنها راسلت السلطات الفرنسية بهذا الأمر عدة مرات طالبة منها عدم استخدام هذا الأسلوب في التعامل، وما زاد الطين بلة هو إرسال قائد القوات البحرية الفرنسية، رسالة تهديد إلى الديوان يخبره فيها عن استيلاءه على سفينة جزائرية تحمل جوازات قديمة، محاولاً استغلال الوضع لتنفيذ مطالبه.

استاء حسين موزوموطو، ورد على التهديد ردًا صارماً مما جاء فيه: "... إنه ليس بعمل كبير أن يتم الاستيلاء في زمن السلم على سفينة تابعة لدولة كدولتنا... وهذا العمل

---

[1]- محمد بن سعيدان: **علاقات الجزائر مع فرنسا (1756-1659م)** ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث جامعة غرداية 2011-2012، ص 79. أيضا: - يحي بوعزيز، مرجع سابق ، ص- ص 144- 174. كذلك:
- جمال قنان، معاهدات...، مرجع سابق ، ص- ص 294- 301.

وبالرغم من ذلك لا يليق بسيادتكم لأنه جدير باللص...وافعلوا إذن كل ما بدا لكم وتجنبوا فقط ما سوف تندمون عليه فيما بعد..."[1].

في أواخر جوان من سنة 1688م، فوجئت إيالة الجزائر، بأسطول فرنسي بقيادة الأميرال ديستري، الذي أطلق أ قنابل على المدينة، ردت عليها القوات الجزائرية، بوضع حوالي أربعون شخصاً فرنسياً، في أفواه مدافعها، ورمت بهم إلى الأسطول الفرنسي،وكان من ضمن هؤلاء الأربعين القنصل بيول(Piolle) ،فقام الأميرال الفرنسي بذبح سبعة عشر أسير جزائري، وأرسل جثثهم إلى الميناء[2].

في أواخر شهر أوت سنة 1688م، غادر"ديتسري"، المدينة بعد ما كانت فرنسا تخطط لغزو أراضي الراين، وقد خلفت هذه الحملة، أضرارًا على المدينة لم تكن كبيرة[3]، فالحملة إذن لم تحقق أي هدف من أهدافها، بل على العكس، فبعد رحيل الأسطول الفرنسي، أمر الداي حسين موزومترطو، رياس البحر الجزائريين، باعتراض السفن الفرنسية، وتشديد الحصار على السواحل الفرنسية، مما دفع بسكان هذه المناطق إلى رفع شكاوى للسلطات في باريس، من أجل السعي لإعادة إقرار السلم مع إيالة الجزائر[4].

استقبل الحاج حسين موزومورطو، هذه المبادرة بارتياح، لأنه كان يواجه مشاكل على حدوده الغربية، وبسبب الاتفاق الذي كان بين سلطان المغرب، وباي تونس ضد إيالة الجزائر، لكنه تخوف من موقف الديوان، هذا الأخير، الذي كان مصمما على الحرب، وأنه على فرنسا تقديم تنازلات معتبرة لكي يستطيع إقناع الديوان بالسلم[5].

دخل الداي في مفاوضات سرية طويلة الأمد تمكن من خلالها إبرام معاهدة الصلح في 24 سبتمبر 1689م، واحتوت على واحد وثلاثين بندا، تناولت مختلف النزاعات القائمة بين البلدين، واتفق فيها أيضا، على افتداء الأسرى، لكن الانكشارية ثاروا ضد الحاج

---

[1]– جمال قنان، معاهدات...، مرجع سابق، ص 136.

[2] – ابن ميمون الجزائري، مصدر سابق، ص 22.

[3] – جمال قنان، معاهدات...، مرجع سابق، ص 136.

[4]– جون وولف ، مرجع سابق ، ص 359.

[5]– نفسه.

حسين، بسبب قبوله الصلح مع فرنسا، فاضطر للهرب إلى طرابلس، ومنها انتقل إلى إسطنبول[1].

ج- مع إنجلترا:

كانت علاقة الجزائر بإنجلترا علاقة تبادل مصالح ونفوذ، خاصة وأن بريطانيا كانت تهدف دائما إلى تعكير العلاقات الجزائرية الفرنسية[2]، ففي الخامس من أفريل سنة 1686م، حل بإيالة الجزائر، وليام سوامي[3]، في بعثة لتجديد معاهدة السلام بين الجزائر وإنجلترا، الموقعة سنة 1682م، والتأكيد على بنودها، غير أن حسين موزومورطو، الذي كان على رأس السلطة في الجزائر وقت ذاك، أراد تعديلا في بنود المعاهدة، فعلى سبيل المثال مثلا، يعتبر المسافرين الإنجليز، مع سفن أعداء الجزائر، غنيمة بالنسبة لهذه الأخيرة، بالإضافة إلى ذلك، طالب الداي بالهدية التي وعد بها الأدميرال هاربرت، عند توقيع معاهدة 1682م، وقد يم تزويد الداي بكمية من البارود كان الداي بحاجة لها[4].

أما تشدّد كل طرف بموقفه، جعل المفاوضات بينهما تصل إلى الانسداد، غير أنه في الأخير استطاع وليام سوامي، وبعد مفاوضات دامت إحدى عشر يوما من وصوله إلى مدينة الجزائر في 5 أفريل 1686م ، أن يقنع الطرف الجزائري، بالتوقيع على معاهدة جديدة، بنودها هي نفس بنود المعاهدة المتفق عليها سنة 1682م[5].

في شهر أكتوبر سنة 1687م، أرسلت إنجلترا، الدوق جرافتون، في مهمة إلى دول شمال إفريقيا، من بينها إيالة الجزائر، والذي أكد لسلطاته أن معاهدة السلام أمنة مع الجزائر، وفي سنة 1688م، وبعد خلع ملك إنجلترا، جيمس الثاني من قبل ابنته، وزوجها، بادرت

---

[1] –Emerit, Op.cit, p 12.

أيضا: المنور مروش، القرصنة...، مرجع سابق، ص- ص 195- 297.

[2]- وليام شالر، مصدر سابق ، ص 140.

[3]- السير وليام سوامي البارونت الأول(1645- 1686م)، مترجم ودبلوماسي إنجليزي، عين في برلمان أكسفورد سنة 1681م، ثم سفيرا لدى الدولة العثمانية، دعا الجزائر وتونس لاستئناف معاهدات السلام بينهما وبين إنجلترا، توفي في مالطا في يونيو سنة 1686م. ينظر: محمد أمين بوحلوفة، مرجع سابق، ص 148، هامش 6.

[4]- محمد أمين بوحلوفة، مرجع سابق، ص 149.

[5]- لتفاصيل أكثر حول هذه البنود ينظر: علي تابليت، معاهدات...، مرجع سابق، ص- ص 156- 160.

إنجلترا إلى إرسال خطاب إلى سلطات الإيالة الجزائرية، تؤكد فيه عن الصداقة والوفاء معها، مثلما كان من قبل[1]، وقد بقيت العلاقات حسنة مع الداي موزومورطو، على غاية فرار هذا الأخير، وتخليه عن الحكم.

1-3-7- نهاية حكم الداي حسين موزومورطو:

في 24 سبتمبر 1689م، تم التوقيع على معاهدة السلم، بين السيد مارسيل ممثل الملك الفرنسي، والداي موزومورطو، فالمعاهدة لا تختلف عن سابقتها، من حيث أنها نصت على إيقاف القرصنة وتحرير التجارة والتبادل الأسرى، غير أن المفاوضات السرية التي جرت بين الداي، وممثل الملك الفرنسي، أثارت غضب الإنكشارية[2].

بعدها بأيام قليلة، عادت قوات الجنود، التي أرسلها الداي موزومورطو، إلى تونس، لمعاقبة حاكمها الباي محمد، على إيوائه غريمه إبراهيم خوجة، وفي طريق عودتهم إلى الجزائر، ثاروا ضد الداي حسين، وقد تجمعوا مطالبين الديوان برأس الحاج حسين موزومورطو، وقد حاول هذا الأخير أن يجمع أنصاره لمقاومة معارضيه، إلا أنه سريعا أدرك استحالة الأمر، فتخلى عن منصبه، هاربا على متن فرقاطة كان يملكها، من الجزائر، ومنها إلى شرشال، ثم إلى طرابلس الغرب، حيث توجه إلى إسطنبول، أين حصل على إجازة والترقية، قبل السلطان العثماني محمد الرابع، الذي منحه أعلى رتبة عسكرية وهي رتبة بايلرباي[3].

---

[1]- لتفاصيل أكثر حول طبيعة العلاقات بين إيالة الجزائر وإنجلترا، بعد فترة حكم الداي موزومورطو، ينظر: محمد أمين بوحلوفة، مرجع سابق، ص 146، وما يليها.

[2] - جمال قنان، معاهدات.....، مرجع سابق، ص، ص 143، 144. - سامح التر، مرجع سابق، ص431. - جون وولف، مرجع سابق، ص 359.

[3] - ينظر: عبد الرزّاق ابن حمادوش الجزائريّ: **رحلة ابن حمادوش الجزائري المسماة " لسان المقال في النّباء عن النّسب والحسب والحال،** تحقيق وتعليق: أبو القاسم سعد الله، المكتبة الوطنيّة - المؤسسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، 1983، ص 226. - ابن المفتي، مصدر سابق، ص56.

- Grammont, Histoires…, Op.cit, p 214.

1-4- الوظائف الحكومية التي تقلدها الرياس:

1-4-1- الخزناجي :

هو المسؤول الأول عن الشؤون المالية للإيالة، ونتيجة للتغيرات في الجهاز الإداري، برزت وظيفة الخزناجي التي لم تكن في الفترة الأولى سوى وظيفة بسيطة يُكلف صاحبها بمهمة الإشراف على الصندوق المالي، ولكن مع التغيرات الحاصلة، أصبح الخزناجي، المشرف العام على مداخيل ومصاريف الدولة، والمسؤول الأول عن الخزينة العامة، ويحل محل الباشا عند غيابه، وأصبح الشخصية الأولى المؤهلة لتولي منصب الداي[1].

يشترط في تولى منصب الخزناجي، الإخلاص والكفاءة، والأصل العثماني، والثقافة المزدوجة، العثمانية، والعربية، المكتسبة منذ تدرجه في الوظائف البسيطة من الكتاب والوكلاء والباش كاتب إلى الكتاب الكبار والكاهية في الديوان، إلى اكتساب ثقة الدايات في الإدارة المالية، وبما أن الخزناجي هو المسؤول عن الخزينة العامة، فإن الباي كان يتصل به مباشرة إذا حدث في بايلكه اختلاس للأموال، ومن مهام الخزناجي أيضا الذهاب، أو إرسال نائب عنه، في المسائل التي لها علاقة بمداخيل الخزينة، كعمليات افتداء الأسرى[2].

يساعد الخزناجي في أداء مهامه، بعض الكتاب كالمكتابجي أو المقطاعجي، ولخدمة وحماية الخزناجي، يضع الداي سفرة، كان أفرادها يدعون بنوبتجية الخزنة[3]، لحراسة الخزينة خلال أيام الأسبوع، ما عدا يوم الثلاثاء والجمعة التي تغلق فيها الخزينة، لضبط

---

[1]- فمثلا: بعد وفاة الداي علي شاوش(1710- 1718م)، خلفه محمد بن حسين الذي كان خزناجيا، أيضا الداي علي باشا نقسيس، كان خزناجيا لمدة سبع(1748- 1754م)، وكذلك محمد بن عثمان باشا، وحسن الخزناجي...الخ. ينظر: عائشة غطاس، وآخرون، مرجع سابق، ص، ص 114، 115. أيضا، شريف الزهار، مصدر سابق، ص 21.

[2]- محمد ميلودي: **الموظفون في الجزائر خلال العهد العثماني**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في تاريخ المغارب الحديث والمعاصر: تاريخ وحضارة، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة2- عبد الحميد مهري، الجزائر، 2019- 2020، ص 48

[3]- يتم اختيار أفرادا من طرف الداي، ضمن قائمة الجنود المعنيين بالنوبة، وقد اعتبروا الأفضل من بين جميع نوبات الإيالة، لما كانوا يجنونه من العوائد. لتفاصيل أكثر ينظر: أمين محرز، أوجاق...، مرجع سابق، ص- ص 499-501.

حساباتها، والجدير بالذكر، فإن مفاتيح الخزينة يتحفظ بها الداي بعد غلقها، ويسترجعها الخزناجي بعد صلاة الصبح بحضور جند النوبتجية[1].

أما عن الرياس الذين تولوا هذا المنصب[2]، فقد أشارت المصادر إلى ريس واحد خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، ويتعلق الأمر بالريس أحمد الزمرلي، حيث يذكر وليام شالر، الحادثة دون ذكره لاسم الريس، ويقول عن هذا الأخير، أنه كان رجل مسن، وأنه التقى به في السفارة الأمريكية بالجزائر، وأخبره هذا الريس، بأنه بدون عمل، وهو رجل فقير، وقد طلب منه أن يقرضه واحد دولار[3]، يقول وليام شالر: "...وبعد ذلك ببضع سنوات عين هذا الشيخ في منصب الخزنجي، أو رئيس الوزارة- وهو المنصب الذي يشغله حتى الآن، وقد بلغ سن التسعين، وأما مرتبه السنوي في هذا المنصب، فيبلغ 50000 دولار..."[4].

أما شريف الزهار فيذكر، أن الحادثة وقعت بعد اعتلاء الداي حسين سدة الحكم ، أي سنة 1818م، فيقول: "...بعد الغد عزل الخزناجي، وكان رجلا مسنا[5]، وولى مكانه أحمد رايس الزمرلي. وكان قبطانا بباب الجهاد[6]..."[7].

---

[1] – Venture de Paradis, « Alger..., Op.cit, p, p 50, 266.

[2]– من خلال تتبعنا للوظائف التي مارسها الرياس، فإننا لم نعثر إلا عدد قليل مقارنة بالجيش الإنكشاري، الذي تقلد عدة وظائف منها مثلا: أمناء الحرمين الشريفين، وكذلك بيت المالجي.

غطاس عائشة، الحرف...، مرجع سابق، ص- ص 79- 82. والأرجح أن الرياس، كان يتطلب عملهم سفرهم الدائم، وعدم استقرارهم في الإيالة لمدة طويلة، كما أنه كانت مهنة الرياس من المهن المرموقة، لما كان يحظى به الرياس من احترام ومكانة خاصة، لا سيما في القرنين السادس، والسابع عشر ميلاديين، وكذلك ربما نتيجة الأرباح التي كانوا يجنونها من النشاط البحري، ربما الشيء الذي جعلهم لا يفكرون في وظائف موازية لوظيفتهم، غير أنه هناك استثناءات، سأشير إليها في وقتها.

[3]– ذكر له هذا الريس أيضا، أنه سافر مع وفد إلى القسطنطينية، على متن بارجة أمريكية، أين تعرف فيها على ريسها، الكومودور بينبريدج. ينظر: وليام شالر، مصدر سابق، ص، ص 57، 58.

[4]– نفسه، ص 58.

[5]– يذكر شريف الزهار، أن الخزناجي الذي كان من قبل، هو من كان مسنا؟

[6]– إذن الريس أحمد زميرلي، كان قبطانا بباب الجهاد، ولا يعقل أنه يصل به الأمر حتى في زمن تراجع النشاط البحري، إلى اقتراض دولار من القنصل الأمريكي؟

[7] – شريف الزهار، مصدر سابق، ص 142.

1-4-2- بيت المالجي:

هو الموظف الذي يتصدر مؤسسة بيت المال، والدور الأساسي لصاحب هذه الوظيفة هو تصفية التركات التي لا وارث لها، والإشراف على مراسيم الدفن وصيانة المقابر، فلا يمكن أن يدفن أي متوفى، إلا بترخيص منه، وذلك بعد تحديد حقوق الورثة، وتصف إحدى وثائق المحاكم الشرعية مهام بيت المالجي بمايلي: "...الناظر وقت تاريخه على شغل المواريث المخزنية والبائع لما هو ملك لبيت المال من الدور والأراضي والأجنة داخل محروسة الجزائر وخارجها..."[1].

يرجع لبيت المالجي، أمور المواريث المخزنية، سواء النقدية أو العينة منها، مثل ممتلكات بيت المال من القمح أو الشعير وغيرها، ويسهر على بيعها، لذا تنعته الوثائق بالبائع لما هو ملك لبيت المال، وتشير بعض وثائق سجلات بيت المال لبعض، مسؤولياته فيما يلي: "...تسلم بدار الإمارة العلية من بلد الجزائر المحمية من المتحصل ببيت المال من مخلفات الهالكين وأموال الأسرى والغيب على يد ناظر المواريث المخزنية وقت تاريخه..."[2].

كان يساعد بيت المالجي عادة قاضي، وموثقان، وناظر، وكاتبا ضبط، ومسجلون[3]، غير أن مهمته كانت تصعب عند حدوث الكوارث الطبيعية، كالفيضانات، وحدوث الأمراض والأوبئة، والزلازل،...الخ، وقد ذكر حمدان خوجة ذلك بقوله: "...في زمن الطاعون كان لإدارة بيت المال نشاط يفوق نشاط جميع الإدارات الأخرى، فهي تقوم بإحصاء الموتى وتعمل على تجنب الفوضى التي قد تتسبب فيها كثرة الوفيات كما أنها هي التي تتولى التركات المهملة و تقوم بعمليات الميراث..."[4].

أحدث الحكام العثمانيون، مؤسسة بيت المال منذ عهودهم الأولى بإيالة الجزائر، فمنصب بيت المالجي سابق لفترة 1563م، فخلال القرن 10هـ/16م، كان متقلد منصب هذا

1- عائشة غطاس، الحرف...، مرجع سابق، 79.

2- محمد ميلودي، مرجع سابق، ص 56.

3- عائشة غطاس، الحرف...، مرجع سابق، ص79.

4- مصدر سابق

المنصب، يُختار من القياد، ويمكن ذكر: القايد عادل بن خضر التركي، والقايد سعدي خوجة، والقايد صفا بن عبد الله[1]، وابتداء من القرن 11هـ/17م، أصبح يختار بيت المالجي، من أغوات العسكر، ومن الأسماء التي شغلت المنصب المذكور من الأغوات، نذكر: مصطفى أغا بن محمد التركي سنة 1672م، والحاج مرتضى أغا بن علي التركي سنة 1675م...الخ، ومع نهاية النصف الأول من القرن الثامن عشر ميلادي، صار يختار بيت المالجي، من صنف البلوكباشية[2].

وعلى الرغم من أن وظيفة بيت المالجي، كادت أن تكون مقصورة على أفراد من الجيش الإنكشاري، إلا أنه عثرنا على وثيقة تثبت إسناد هذا المنصب إلى ريس، وقد عرف في الوثيقة بالصيغة التالية، "...باع على بركة الله تعالى الأمين المعظم... القايد حرشاف(كذا) ابن عبد الله الناظر وقت تاريخه على شغل المواريث المخزنية..."[3].

الوثيقة بتاريخ أواخر ربيع الثاني 996هـ/ أواسط مارس 1589م، ومن خلال ما ذكر في الوثيقة فالريس كان من صنف القياد، وعليه فقد شغل في أن واحد منصب بيت المالجي، وهي الحالة الوحيدة التي رصدناها لرياس مارسوا هذه الوظيفة.

1-4-3- قناصلة ومترجمون:

لقد ربطت الجزائر، علاقات مع دول أوروبية مختلفة، تعود إلى مراحل سابقة إلى الفترة العثمانية[4]، وقد وجد قناصل[5]، ونوابهم تعاقبوا على إيالة الجزائر، كان لهم مقرات

---

[1] - غطاس عائشة، الحرف...، مرجع سابق، ص 79.

[2] - نفسه، ص 81.

[3] - **A.O.M,1MI, B57, Z141**.

[4]- لقد عقد حكام فرنسا مثلا، معاهدات تجارية، مع ملك بجاية خالد بن زكرياء، إضافة إلى عقد معاهدات مع مدن إيطاليا، وغيرها. ينظر: - مولود قاسم، مرجع سابق، ص 8.

- Pechot (L) : **Histoire de l'Afrique du Nord avant 1830**, précédée de la géographie physique et politique de la Tunisie, de l'**Algérie** et du Maroc,Vol II, Gojosso imprimeur éditeur Alger, 1914, p 228.

[5]- يرجع أصل كلمة القنصل إلى اللغة اللاتينية، ومعناها المستشار، استخدمت لأول مرة في العهد الروماني، ثم أصبحت الكلمة تطلق على عدد من القضاة الذين يفصلون في المنازعات التي لها علاقة بالتجارة أو الملاحة، وفي العصور الوسطى، أصبحت الكلمة الأكثر شيوعا، هي القناصل القضاة، أو القناصل التجار، وتتمثل مهمتهم في مراقبة السفن التجارية، والإشراف على البحارة والتجار، والفصل في منازعاتهم، فأطلق عليهم قناصل البحر=

لإقامتهم، كما حظي هؤلاء القناصل ببعض الحصانة، فكانت حريتهم مصانة، كما كان لهم الحق في التنقل على متن السفن الراسية بالميناء، وكذلك لهم الحق في طلب الحرس من الإيالة، لحماية مقرات إقامتهم بها،...الخ، كل هذه الحقوق كانت موثقة ضمن المعاهدات المبرمة بين دول القناصل والإيالة[1].

مقابل ذلك وجد وكلاء وممثلين لإيالة الجزائر في مناطق العالم الإسلامي، مثل أزمير، ومصر، وتونس[2]،..الخ، وذلك لتسيير شؤون الإيالة، السياسية والاقتصادية، وكذلك للسهر على شؤون رعاياها بهذه البلدان، غير أنه لم يوجد تمثيل قنصلي جزائري دائم في الدول الأوروبية، وذلك راجع لعدة أسباب تاريخية، وسياسية، واقتصادية،...الخ، جعلت من إيالة الجزائر، عدم تطبيقها لبنود المعاهدات الخاصة بتبادل التمثيل الدبلوماسي، ومن بين هذه الأسباب نذكر:

نتيجة التطرف المسيحي، وجدت مضايقات على المسلمين في تأدية شعائرهم الدينية، في البلدان الأوروبية، عكس ما كان يتمتع به المسيحيون من حريات دينية في الإيالة، إضافة إلى ذلك، عدم وجود مرافق خاصة بالمسلمين، كالمسجد، والمقبرة[3]،...الخ.

=(Consuls de mer)، وكلمة القنصل مرادفة لكلمة السفير، وجمعها سفراء، وتعني الرسول. لتفاصيل أكثر ينظر: رحمونة بليل، مرجع سابق، ص 256 وما يليها.

[1]- ينظر: رحمونة بليل، مرجع سابق، ص 79 وما يليها. أيضا: - جون وولف، مرجع سابق، ص246. كذلك:
- وليام شالر، مصدر سابق، ص 31.

[2]- ينظر: مثلا: **و. م. و. ج. ح، ر. ع، المجموعة 3205، الملف الثالث، وثيقة رقم** 2. وهي رسالة من الداي حسين، إلى وكيله الحاج عمار بتونس، بتاريخ 29 ذو الحجة 1245هـ الموافق لـ 18 جوان 1830م، يخبره عن ورود رسائل من وكلائه في أزمير، ويعطيه أخبار عن أحداث الدولة العثمانية، وما يجري فيها من إصلاحات. أيضا:

- و. م. و. ج. ح، ر. ع، المجموعة 3190، الملف الأول، الوثائق رقم: 35، 90، 219، 336.

[3]- وهذا ما تؤكده مراسلة داي الجزائر، الداي الحاج شعبان(1689- 1695م)، إلى الملك الفرنسي، لويس الرابع عشر، حيث جاء فيها: "...إن للمسحيين مقبرة في الجزائر لدفن موتاهم بينما لا نجد مقبرة للمسلمين الذين يدفنون موتاهم على شاطئ البحر...عند وفاة أحد أعضاء السفارة الجزائرية بطولون، إن محاسب البحرية حدد لهم مكان لدفنه لكن جماعة من الغلاة أخرجت الجثة من القبر وأحرقتها، وهنا في الجزائر يموت حوالي عشرين أسيرا ويدفنون في مقبرتهم وفقا للشعائر المسيحية...". ينظر:

- Eugène Plantet, T2, Op.cit, p314.

عدم وجود مترجمين للجزائريين في الدول الأوروبية، والاكتفاء باستعمال اللغة الفرنكية(وهي مزيج بين اللغات: الفرنسية، والاسبانية، والبرتغالية)، في حين وجد مترجمين بالقنصليات في الإيالة، كان القناصل هم المسؤولين عن تعيينهم[1].

لقد تم العثور على وثيقة أرشيفية تؤكد أن الريس إبراهيم كان قنصلا بسردينيا، وقد ذكر كما يلي: "...اعترف المكرم إبراهيم ريس ورديان قونصلو سردني[2] كان ابن محمد أنه قبض من محمود المسترداش كان جميع ما بقي له من نجوم الجنة... وخلصت جميع الجنة للحاج حمود المذكور...بتاريخ أواخر محرم 1245هـ[3]..."[4]، ولا نعلم سبب ترك هذا القنصل لمنصبه، والتحاقه برياس البحرية الجزائرية، ولا سيما وأن هذا الأمر تزامن من بدايات القرن التاسع عشر ميلادي، أين عرف النشاط البحري تراجعا كبيرا، إن لم نقل محتشما، ولذلك فلم نجد تفسيرا آخر، غير إن الله هداه، فأعلن إسلامه؟.

كذلك مارس بعض الرياس، وظيفة الترجمة، في القنصليات الأوروبية، ولا سيما الفرنسية منها، وهو ما يثبته عقد بيع جنة، بتاريخ أواسط شعبان 1236هـ/ ماي 1820م، من طرف الريس إسماعيل، وقد عرّف الريس المذكور، في العقد كما يلي: "...بعد أن استقر على ملك السيد الحاج إسماعيل ريس الجريتلي نسبا ترجمان قونصلو طايفة الإفرنصيص[5] كان ابن حسن جميع الجنة..."[6].

أما الريس إبراهيم فقد كان مترجما أيضا، وذلك بتاريخ 1214هـ/ 1799م[7]، غير أن الوثيقة لم تمدنا بمعلومات كافية، فلا نعلم هل كان مترجما في القنصلية[8]؟ وإذا كان

---

[1]– لتفاصيل أكثر حول الموضوع ينظر: رحمونة بليل، مرجع سابق، ص 272 وما يليها.

[2] – وتعني سردينيا، وهي تقع غربي شبه الجزيرة الإيطالية.

[3] – الموافق لسنة 1830م.

[4] – **أ. و. ج، س. ب. م، ع3، س19، ص2.**

[5] – تعني الفرنسيين.

[6] – **A.O.M,1MI, B11, Z24.**

[7] – **A.O.M,1MI, B34, Z68.**

[8]– لأنه وجد في بعض الوثائق، تشير إلى أنه كان هناك مترجمين في الحوانيت، وهذا ما يثبته عتق، للمكرم السيد الحاج محمد ترجمان بحانوت كيخية(كذا)، ابن الحاج عمر، وهذا بتاريخ أوائل رمضان 1240هـ/ أواسط أفريل 1825م. ينظر:=

كذلك، فلا نعلم قنصلية أي بلد كان مترجما؟، كذلك الأمر بالنسبة للريس علي التركي، هو الآخر كان مترجما، وهذا ما تؤكده الوثيقة الخاصة بمخلفاته بتاريخ 1233هـ/ 1817م، وقد ذكر كالتالي: " مخلفات علي ريس التركي هو الآن ترجمان أوجاقه 44..."[1] إضافة إلى الراتب الذي كان يعطى للرياس، وحصصهم من الغنائم، التي يحصلون عليها من الغنائم عند تحقيق انتصارات بحرية، كان الرياس يحصلون كذلك على عوائد، من طرف القناصل التي بلدانهم في حالة سلم مع الإيالة[2].

1-5- انتساب الرياس للحرف:

لقد أكدت الباحثة عائشة غطاس، انضمام الحرفيين والتجار إلى الجيش الإنكشاري، والعكس، أي انضمام أفراد من الإنكشارية إلى التنظيمات الحرفية، وقد كان انتساب أصحاب الحرف والصنائع إلى الجيش الإنكشاري، لكسب حمايتهم أو الدخول في نظام الحماية[3]، غير أنه لا يوجد تاريخ محدد لانضمام الحرفيين إلى أوجاق الجيش الانكشاري، غير ان حركة انضمام أفراد الجيش الانكشاري إلى التنظيمات الحرفية، فقد شهدتها إيالة الجزائر قبل الثمانينيات من القرن السادس عشر ميلادي[4]، أما بالنسبة لفئة الرياس، فقد كان الوضع مختلفا، حيث لاحظنا انتساب الرياس إلى أهل الحرف ورد متأخرا سواء في وثائق المحاكم الشرعية، أو سجلات بيت المال، حيث تعود معظم الحالات المسجلة إلى أوائل القرن التاسع عشر ميلادي[5]، والحالة الأولى المسجلة تعود إلى بداية القرن الثامن عشر ميلادي، وفيما يلي جدول يوضح الحرف التي مارسها الرياس:

=- A.O.M,1MI, B2, Z3.

[1]- أ. و. ج، د. م، ع3، س8، ص23.

[2] – Panzac, Op.cit, p-p 52- 58.

– Paradis, Op.cit, p-p 147- 152.

[3]- وهي ظاهرة عرفتها معظم إيالات الدولة العثمانية. لمزيد من التفاصيل ينظر: عائشة غطاس، الحرف...، مرجع سابق، ص 233 وما يليها. أيضا: أندرية ريمون: **المدن العربية الكبرى في العصر العثماني**، ترجمة: لطيف فرج، ط1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1991، ص- ص 75- 77.

[4] – عائشة غطاس، الحرف...، مرجع سابق، ص 236. أيضا:

– Haédo, Topographie..., Op.cit, p 107.

[5] – ينظر على سبيل المثال:

الحرف التي مارسها الرياس

المصدر	اسم الريس	اسم الحرفة	التاريخ
- A.O.M,1MI, B29, Z58.	إبراهيم ريس ابن خليل	السكاكري	أواخر ذي القعدة 1246هـ/ أواخر أفريل 1831م.
- A.O.M,1MI, B29, Z58.	مصطفى ريس ابن مراد	الجقماقجي	أواسط شوال 1149هـ/ أواخر فيفري 1834م.
- A.O.M,1MI, B29, Z59.	الريس أحمد ابن هماط	الحرار	أوائل ربيع الثاني 1217هـ/ أوائل جويلية 1820م.
- A.O.M,1MI, B29, Z59.	الريس أحمد ابن خليل	السكاكري	أواخر رمضان1239هـ/ أواسط ماي 1824م.
- A.O.M,1MI, B28, Z56.	الريس محمد	الغليوقجي	أوائل جمادى الأولى 1219هـ/ أواسط أوت 1804م.
- A.O.M,1MI, B38, Z79.	الريس إبراهيم	الحفاف	أواخر محرم 1125هـ/ 1713م.
- A.O.M,1MI, B40, Z85.	الريس احمد ابن التفاحي	الخراط	أواسط ذي القعدة1231هـ/ أواسط أكتوبر 1815م.
- A.O.M,1MI, B42, Z90.	الريس محمد ابن محمد القبي	الصباغ	15 شعبان 1233هـ/ 21 جوان 1818م.
- A.O.M,1MI, B54, Z128.	محمد ريس	القزاز	أواسط رجب 1129هـ/

- A.O.M,1MI, B38, Z79.

=- A.O.M,1MI, B28, Z56.

- A.O.M,1MI, B29, Z59.

أواخر جوان 1717م.		ابن مصطفى ريس	
جمادى الأولى 1208هـ/ ديسمبر 1793م	الدباغ	الريس محمد	- A.O.M,1MI, B60, Z153.
أوائل جمادى الأولى 1248هـ/ أواخر ديسمبر 1824م.	الحفاف	الريس علي القسنطيني	أ. و.ج، د.م، ع4، س 12.
17 ذي الحجة 1252هـ/ 26 مارس 1837م.	الحفاف	الريس أحمد	أ. و.ج، د.م، ع4، س 12.
1234هـ/ 1828م.	الحداد	الريس أحمد	أ. و.ج، د.م، ع4، س 12، ص 105.
؟	الحرار	الريس أحمد	أ. و.ج، د.م ، ع5، س28، ص 20.
أواخر شوال 1241هـ/ أواخر ماي 1825م.	قهواجي بالحراش	أحمد ريس	أ. و.ج، د.م، ع4، س 11، ص2.

يذكر المنور مروش، أنه قبل القرن التاسع عشر ميلادي، لم يكن الرياس يمارسون خارج عملياتهم البحرية مهنا متواضعة منها: الحوات، والحداد،...الخ، وإن كان بعضها في مستوى أعلى كالقهواجي، وصانع الحرير، وغيرها[1].

من خلال الجدول نلاحظ، أنه قبل القرن الثامن عشر ميلادي، لم يمارس الرياس حرف، وقد رصدنا ثلاثة حالات فقط، لرياس مارسوا مهن مختلفة خلال القرن الثامن عشر ميلادي، الحالة الأولى كانت للريس إبراهيم، بتاريخ أواخر محرم 1125هـ/ 1713م، وقد مارس مهنة "الحفافة"(الحلاقة)[2]، أما الحالة الثانية، فهي للريس محمد ابن مصطفى ريس

[1] – المنور مروش، مرجع سابق، العملة...، مرجع سابق، ص 308.

[2] – A.O.M,1MI, B38, Z79.

بتاريخ أواسط رجب 1129هـ/ أواخر جوان 1717م،[1]، وقد مارس حرفة القزازة[2]، والثالثة للريس محمد الدباغ[3]، بتاريخ جمادى الأول 1208هـ/ 1993م[4].

أما باقي الحالات فقد رصدت خلال القرن التاسع عشر ميلادي، وقد اختلفت مهن الرياس، بين صناعة الجاقماقجية[5]، والخراطة[6]، وصناعة السكر، مثل إبراهيم بن خليل السكاكري[7]، وغيرها.

المبحث الثاني: الحياة المادية لرياس البحر

1- ثروة الرياس:

1-1 الثروة من خلال المخلفات (التركات):

لقد توصلت، الباحثة عائشة غطاس، في دراستها عن مستويات الثروة بمدينة الجزائر، إلى ما يثير الدهشة، وهو ما يجسّده التباين الشاسع بين أدنى، وأقصى ثروة[8]. أما بالنسبة لثروات الرياس، فإن العديد من الدراسات، تشير إلى أن فئة الرياس، كانوا من أصحاب الثروة، وأنهم كانوا يعيشون حياة مادية جيدة، بل وأكثر من ذلك، فمنهم من يرى أنهم كانوا يعيشون حياة الترف، وذلك مما كان يعاد عليهم من النشاط البحري، خاصة خلال القرن السابع عشر ميلادي، والذي عرف بالعصر الذهبي للبحرية الجزائرية[9].

---

1 – A.O.M,1MI, B54, Z128.

2– وهو صانع القيطان من الخيوط الحريرية وبائعها. ينظر: عائشة غطاس، الحرف...، مرجع سابق، ص392.

3– دابغ الجلود وبائهعا.

4 – A.O.M,1MI, B60, Z153.

5– صانع الأسلحة وبائعها.

6– من يخرط العود أو الخشب.

7 – A.O.M,1MI, B29, Z59.

8 – تذكر عائشة غطاس، أن هذا الأمر، لا يخص المداخيل، وإنما يخص ثروات الأشخاص ، وقد سجلت ما بين 1787– 1792م، أدنى ثروة وقيمتها ريالا واحد خلفها يلداش توفي بالحمامات عام 1787م، بينما قفزت أضخم ثروة إلى أربعة وعشرون ألف ومائة وخمسة ريالات (24105)، خلفها تاجر في الحرير يدعى ولد كلاجي، وتقول أن هذا التباين، ميز مختلف مراحل العهد العثماني. ينظر:– الحرف...، مرجع سابق، ص269.

9 – حول ثراء الرياس ينظر مثلا:– جون ولف، مرجع سابق، ص 82.

ولتأكيد أو تفنيد، ما هو متداول، اعتمدنا معطيات أخرى، حاولنا من خلالها تسليط الضوء على غنى، أو فقر الرياس، ألا وهي مخلفات أي تركات الرياس[1] التي صفيت أما بيت المالجي، وقد أحصينا خمسة وثمانون(85) تركة، اعتمدنا على سبعة وسبعون(77) تركة، لأن أربع تركات، كانت لرياس، صفيت تركاتهم فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، مثل تركة الريس علي الذي توفي أوائل شوال 1250هـ/ 1834م[2]، والذي توفي عن زوجة، وأخت له من أمه، وعاصب غائب، والريس مصطفى الذي توفي سنة 1247هـ/ 1832م[3]، وتركة الريس عثمان[4]، وقد كتب في الوثيقة أنه توفي في (السبيطار)[5].

ولم ندرج أيضا في العينة، تركة لريس توفي بمكة المكرمة بتاريخ: ربيع الثاني 1234هـ/ جانفي 1819م[6]، وهو الريس صالح، لعدم وجود قيمة التركة الإجمالي نقدا مما استعصى علينا تصنيفها مع باقي التركات، وقد احتوت تركة الريس صالح المذكور على بعض الأشياء القيمة مثل: ساعة مشلة[7]، وكيلة فضة ، فرملة محرجة بالحرير[8]، وقطع نقدية ذكرت بدنانير ذهب الجزائر[9]، قدت ب 499 قطعة، وغيرها..

رصدنا كذلك تركة، لم ندرجها في العينة أيضا، لأنها لمجموعة من الرياس، ولم تذكر تركة كل ريس على حدا، وقد ذكرت الوثيقة أنهم رياس توفوا في بر الترك، وقد أودعت

[1] – قد لا تكون النتائج المتوصل إليها دقيقة، لأن التركات المصفاة أمام بيت المالجي، كانت تخص فقط الأشخاص الذين ليس لهم عاصب، ولكنه في غياب مصادر أخرى دقيقة، فيمكن أن تجيبنا وثائق المخلفات، عن بعض التساؤلات، من خلال مقارنتها.

[2] – **أ. و. ج، د. م، ع4، س 11، ص، ص 125، 127.**

[3] – **أ. و. ج، د. م، ع4، س 12، ص34.**

[4] – **A.O.M,1MI, B63.**

[5] – وهي تحريف لكلمة(Le Pétale)، وتعني المستشفى، وبقيت الكلمة متداولة إلى يومنا هذا.

[6] – ينظر: الملحق رقم 01، ص 395.

[7] – عادة ما يضاف إلى مادة النحاس أو الحديد، مادة قيمة كالذهب أو الفضة، ويستعمل مصطلح (مشلل، ونقول أنها مشلة بالذهب، أو مشلة بالفضة).

[8] – لتفاصيل أكثر حول اللباس ينظر: الصفحات القادمة.

[9] – ذكرت بدنانير ذهب الجزائر، ربما تميزا عن باقي البلدان الأخرى، لأن الريس صالح توفي بمكة المكرمة.

التركة في دكان بيت المال، وقدر مبلغها ب3006 ريالا، وقد أتي به من مركب خوجة علي رئيس، ومبلغ آخر قدر ب30 ريالا، كان من مركب بكير ريس[1].

كانت أكبر تركة، هي من خلّفها الريس سليمان قايد المرسى، المتوفى أواسط جمادى الثانية 1208هـ/ أواخر جانفي1794م، وقدرت تركته بواحد وخمسون ألف ومائة وسبعة وعشرون ريالا(51127)[2]، أما أدنى تركة فقد قدرت بريالين اثنين، خلّفهما كل من، الريس حمود بربار الحوات، المتوفى سنة 1220هـ/ 1805م[3]، أما التركة الثانية، فهي لريس لم يذكر اسمه، توفي عام 1118هـ/1706م[4]، كما عثرنا على تركة للريس أحمد قرصلي، توفي في البحر سنة 1201هـ/ 1787م، اشتملت تركته على برنوس واحد بقيمة ريالين اثنين، غير أنه وجدت ملاحظة، تشير إلى أنه هناك تكملة لتركته في صفحة أخرى[5]، ولذلك لم نستطع إدراجه، ضمن فئة الرياس المصنفين في فئة الفقر المدقع، ولا ضمن الفئات الأخرى، لأن المعلومات المتوفرة حوله، لم تكتمل لدينا.

بعد تصنيف المعطيات[6]، حصلنا على الجدول التالي:

---

[1]– أ. و. ج، س. ب. م، ع3، س9، ص16.

[2] – أ. و. ج، س. ب. م. ب، ع3، س 19.

– A.O.M,1MI, B60, Z153.

[3] – قدرت تركة الريس المذكور، بستة وأربعون ريالا، وبعدما نزعت المستحقات التي عليه منها، أصبحت ريالين اثنين، وهو المبلغ الذي كان من نصيب أخيه، وهو الوريث الشرعي الوحيد له. ينظر: أ. و. ج، س. ب. م ، ع3، س11، ص21.

[4]– ذكر في الوثيقة كالتالي: "متروك رئيس فر إلى قسمطينة أتى به من سيد هلال". أ. و. ج، د. م، ع1، س3، ص105 .

[5] – كتب أمام تركة الريس المذكور العبارة التالية: " مخلفات أحمد رايس قرصلي توفي في البحر ... 3_02 برنوس في الصفحة السادسة التي قبل هاذه". ينظر: أ. و.ج، د. م، ع1، س2، ص59. لم نتمكن من العثور على الصفحة المذكورة، لأن رصيد بيت المال، لم يحافظ على الترتيب الذي كان عليه في الفترة العثمانية.

[6] – اعتمدت طريقة المؤرخة عائشة غطاس، في تصنيف الرياس إلى فئات: ثرية، ومتوسط الحال ، وفقيرة،...الخ، الحرف...، مرجع سابق، ص 273. والطريقة التي اعتمدها ياسين بودريعة: **الثروة والفقر بمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني(1786– 1800م) دراسة اقتصادية ومقاربة اجتماعية من خلال دفاتر التركات**، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2016– 2017، ص 49 ومايليها. وقد تم تصنيفهم كالتالي:

– من تفوق تركتهم عشرة ألاف (10000) ريالا، فهم مصنفون صمن فئة كبار الأثرياء.=

مقدار الثروة	التصنيف	عدد التركات
ما يفوق 10000 ريالا	كبار الأثرياء	01
1000- 9999 ريالا	الأثرياء	19
100- 999 ريالا	متوسطو الثراء	38
10- 99 ريالا	الفقراء	17
1 – 9 ريالا	الفقر المدقع	2

من خلال الجدول، نلاحظ مايلي:

أ- كبار الأثرياء:

إن عدد الرياس كبار الأثرياء، والتي فاقت تركتهم 10000 ريالا، لم يتجاوز الشخص الواحد، وهو الريس سليمان قايد المرسى، المذكور سابقا، وقد مثلت فئة كبار الأثرياء نسبة 1.29%، من عينة التركات، وهي نسبة ضئيلة، مقارنة بالفئات الأخرى.

ب- الرياس الأثرياء:

أما فئة الأثرياء، فقد بلغ عددهم 19 شخص، وهو ما يقارب 24.67%، من العينة وهي فئة تفوق ثروة الشخص 1000 ريالا، وتقل عن 9999 ريالا، وفيما يلي قائمة اسمية للرياس الأثرياء، وقيمة ثروة كل واحد منهم.

=- الأثرياء مابين (1000- 9999) ريالا.

- متوسطو الثروة مابين (100- 999) ريالا.

- الفئة الفقيرة مابين (10- 99) ريالا.

الفقر المدقع مابين (9-1) ريالا.

جدول خاص بالرياس الأثرياء

الرقم	اسم الريس	تاريخ الوفاة	مكان الإقامة	قيمة الثروة (بالريال دراهم صغار)	ملاحظات	المصدر
01	محمد رئيس قايد المرسى	أواخر ربيع الثاني 1210هـ/ أكتوبر 1795م		9404	توفي عن زوجة[1]	أ.و.ج، س.ب.م، ع3، س19.
02	الريس حميدو	أواخر رجب 1230هـ/ فيفري 1815م	/	7921	توفي عن زوجة	A.O.M.1Mi, B 68.
03	محمد رئيس	أوائل ربيع الأول 1220هـ/ جويلية 1805م	فندق الروز	6602	توفي بمدينة الجزائر[2]	أ.و.ج، د.م، ع1، س3، ص119.
04	الريس أحمد ببقطار	أواسط جمادى الثاني 1210هـ/ سبتمبر 1795م	قرب جامع بن صالح	5264	توفي عن زوجة	أ.و.ج، س.ب.م، ع3، س،19، ص114 A.O.M.1Mi 29-Z 59
05	الريس علي بطحوش	1240هـ/ 1824م	/	4253	توفي عن زوجة	أ.و.ج، د.م، ع4، س12، ص 110.
06	أج محمد رئيس	أواسط شعبان 1209هـ/ مارس 1795م	حوانيت زيان	4147	توفي عن زوجة	أ.و.ج، د.م، ع3، س 19، ص88.

[1] – كانت له زوجة أخرى مطلقة.

[2] – ذكر في الوثيقة أنه يسكن بمدينة قسنطينة، وتوفي بمدينة الجزائر.

07	علي رئيس الانجليزي	1222هـ/ 1807م	دار الانكشارية القديمة	3777	توفي عن زوجة	أ.و.ج، س.ب.م.ب، س5.
08	الريس عباس	أواسط شوال 1234هـ/ أوت 1818م	قرب مسجد بن نقرب	2398	توفي عن زوجة وابنتين اثنتين	أ.و.ج، س.ب.م، ع10،س52، ص81.
09	جينو الريس	أواسط رمضان 1211هـ/ فيفري 1797م	قرب دار ابن السماية	2322	غائب ببر الترك	A.O.M.1Mi, B 29, Z 59
10	الريس علي ابن العلج	أوائل ربيع الأول 1210هـ/ سبتمبر 1795م	بير الجباح	2136	توفي عن أم	أ.و.ج، س.ب.م، ع3 س 19، ص 104.
11	يوسف رئيس	جمادى الأولى 1201هـ/ فيفري 1787م	الجردين	1993	/	أ.و.ج، د.م، ع1، س2، ص62.
12	الريس محمد المغربي	أوائل شوال 1209هـ/	قرب حمام الصغير	1971	توفي عن زوجة	A.O.M.1Mi, B60,Z153.
13	الريس الشرشالي	1222هـ/ 1807م	/	1880	لم تذكر معلومات عن زوجته[1]	أ.و.,ج، د.م، ع3، س8، ص83.
14	الريس ولد الشيخ	1135هـ/ 1723م	/	1465	توفي عن زوجة وابنة	أ.و.ج، س.ب.م، ع10،س51، ص85.

[1]– توفي عن أخت وبنت غائبة بشرشال.

15	الريس قارة	جمادى الأولى 1118هـ/ أوت 1706م	كوشة علي	1410	توفي عن زوجة	أ.و.ج، د.م، ع1، س3، ص 85.
16	مصطفى رئيس التركي	أواسط محرم 1233هـ/	سيدي محمد الشريف	1327	توفي عن زوجة	أ.و.ج، س.ب.م، ع10،س52، ص61.
17	حسن رئيس (رئيس العسة)	1210هـ/ 1795م	الدواميس	1243	أسير مع دنكزلي	أ.و.ج، س.ب.م، ع3، س19. A.O.M.1Mi 29-Z 59
18	مصطفى رئيس المالطي	1237هـ/ 1821م	/	1174	توفي ببر الترك	أ.و.ج، س.ب.م، ع10،س52،ص12.
19	الرئيس الحاج الهاشمي (رئيس الفرقاطة)	أواخر شوال 1211هـ/ مارس 1797م	كوشة بولعبة	1122	/	A.O.M.1Mi, B 29,Z 59

من خلال ملاحظاتنا للجدول، نلاحظ أن أعلى ثروة لفئة الرياس الأثرياء، كانت لقايد المرسى أيضا وهو الريس محمد، والتي قدرت ثروته بتسعة ألاف وأربعمائة وأربعة ريالا (9404)، صفيت تركته، أواخر ربيع الثاني 1210هـ/أوائل نوفمبر 1795م[1]،

أما ثاني ثروة فقد كانت للريس حميدو، وقد تم تصفية تركته، أواخر ربيع الثاني 1230هـ/أواخر مارس1815م[1]، هذا الأخير، اعتبرته بعض الدراسات من كبار الأثرياء،

[1]- ينظر: الملحق رقم 02، ص 396.

- هذا دليل على المكانة التي أصبح يتبوؤها قائد المرسى، أواخر القرن الثامن عشر

غير أن ثروته لا تعتبر ثروة كبيرة، مقارنه بما توصلت إليه المؤرخة، عائشة غطاس، في مقارنة لمستويات الثروة، وحدة التفاوت بينها، فمن أصحاب الثروات الكبرى مثلا، رصدت بين سنتي 1787-1792م، أضخم ثروة لتاجر في الحرير يدعى ولد كلاجي، وقدرت ثروته بستة وستون ألف وتسعمائة ريالا(66900)[2].

ثالث ثروة رصدناها، بالنسبة للرياس الأثرياء، كانت للريس محمد، وقدرت تركته بستة ألاف وستمائة وريالين اثنين(6602)، وصفيت تركته، أوائل ربيع الأول 1220هـ/أواسط جوان 1805م[3]، ولم يكن الريس محمد المذكور، مقيما بمدينة بالجزائر، بل كان يسكن بقسنطينة، وقد ذكرت الوثيقة مايلي: " متروك محمد رئيس ساكن قسنطينة وتوفي هنا بتاريخ أوائل ربيع الأول سنة 1220 أتى بمتروكه من فندق الروز "[4].

ج- الرياس متوسطو الثراء :

بلغ عدد تركات، فئة الرياس متوسطي الثروة، ثمانية وثلاثون تركة(38)، وهو ما يقارب 49.35%، وهي نسبة تمثل حوالي نصف فئة الرياس عموما، والنصف الباقي وزع بين الأصناف الأخرى، وهذا يدل على أن نصف فئة الرياس، عاشوا حياة متوسطة الحال، وفيما يلي قائمة اسمية للرياس متوسطي الثروة، وقيمة ثروة كل واحد منهم.

---

1 - **A.O.M,1MI, B68.**

2 - كما سجلت في الفترة ما بين 1807- 1817م، أضخم ثروة قدرت بخمسة وأربعون ألف وثمانمائة وواحد ريالا(45801)، خلفها التاجر الحاج عبد الغني الفاسي. ينظر: عائشة غطاس، الحرف...، مرجع سابق، ص 269.

3 - **أ.و.ج، و.ب.م أ.و.ج، س.ب.م.ب، س 19، ص119.**

4 - نفسه. تركته هي تقييد لما وجد عنده في مدينة الجزائر، ولا نعلم باقي ممتلكاته، في إقامته بقسنطينة؟

جدول خاص بالرياس متوسطو الثروة:

الرقم	اسم الريس	تاريخ الوفاة	مكان الاقامة	قيمة الثروة (بالريال دراهم صغار)	ملاحظات	المصدر
01	مصطفى ريس	1116هـ/ 1704م.	سيد علي الفاسي	147	توفي عن زوجة	أ.و.ج، د.م، ع1،س3.
02	عثمان رئيس	1116هـ/ 1704م.	جاء به من علوية	182	مات مقتولا	أ.و.ج، د.م، ع1،س3، ص36.
03	حسن رئيس	جمادى الأولى 1214هـ/ أكتوبر 1799م	البساط الأحمر	588	/	أ.و.ج، د.م، ع1،س3، ص11.
04	مخلفات رئيس	أواسط رجب 1116هـ/ أكتوبر 1704م	سباط الريح	471	لم يذكر اسمه.	أ.و.ج، د.م، ع1،س3، ص 52.
05	رئيس حاج علي غرناؤوط	1118هـ/ 1706م.	القهوة الكبيرة	158	/	أ.و.ج، د.م، ع1،س3، ص97.
06	مصطفى رئيس البركنت	ذي الحجة 1118م/	/	194	/	أ.و.ج، د.م، ع1،س3، ص98.
07	إسماعيل رئيس	رجب 1220هـ/ سبتمبر 1805م.	سوق الجمعة	150	/	أ.و.ج، د.م، ع1،س3،ص144.
08	محمد وعلي رئيس	صفر1221هـ/ أفريل 1806م.	الخروب	886	له ابن أخت غائب.	أ.و.ج، د.م، ع1،س3، ص175.
09	مصطفى رئيس	1214هـ/ 1799م.	علي الفاسي	147	توفي عن زوجة	أ.و.ج،د.م، ع1،س4.

10	مخلفات رئيس	رجب 1216هـ/ نوفمبر 1801م.	الجردين	635	لم يذكر اسمه	أ.و.ج،د.م، ع1، س4، ص60.
11	مخلفات رئيس	ربيع الأول 1216هـ/ جويلية 1801م.	والي دادة	168	لم يذكر اسمه.	أ.و.ج،د.م، ع1،س4.
12	الريس علي الأحرش	ذي الحجة 1215هـ/ أفريل 1800م.	/	414	توفي عن زوجة، وأخ غائب.	أ.و.ج،د.م، ع1،س4، ص42.
13	مصطفى رئيس الغرناؤوط	أواسط شوال 1222هـ/ نوفمبر 1808م.	الرحبة القديمة	837	/	أ.و.ج، س.ب.م، ع2، س5، ص16.
14	أحمد رئيس	أواسط شوال 1241هـ/ ماي 1826م.	/	344	توفي عن زوجة.	أ.و.ج، د.م، ع3، س8، ص188.
15	الرئيس يوسف ابن عبدو	1233هـ/ 1817م.	حوانيت زيان	650	توفي عن زوجة.	أ.و.ج، د.م، ع3، س8، ص18.
16	مخلفات علي رئيس التركي ترجمان أوجاقه 44.	1233هـ/ 1817م.	دار أوسط موسى عسكر	182	توفي عن زوجة.	أ.و.ج، د.م، ع3، س8، ص23.
17	إبراهيم ريس ورديان	رجب 1233هـ/ ماي 1818م.	/	851	توفي عن زوجة وبنت[1]	أ.و.ج،د.م، ع3، س8، ص34.

[1]– ثم توفيت الزوجة عن البنت، ثم توفيت البنت، عن بيت المال(أي لم يكن لهم ورثة بعد البنت، ولذلك فالتركة، تودع في بيت المال).

18	عبد الرحمن رئيس	1233هـ/ 1817م.	دار سركاجي	367	توفي عن زوجة	أ.و.ج، د.م، ع3، س8، ص36.
19	عثمان رئيس عرف جلقج ابن إبراهيم	1233هـ/ 1817م.	الخضارين	241	/	أ.و.ج، د.م، ع3، س8، ص47.
20	الريس عمر بن حملات	1220هـ/ 1805م.	دار النحاس	134	/	أ.و.ج، د.م، ع4، س11، ص81.
21	أحمد رئيس	1220هـ/ 1805م.	فندق الروز	145	توفي بالإسكندرية	أ.و.ج، د.م، ع3،س8، ص63.
22	حسين رئيس التركي الكريتلي	ربيع الأول 1246هـ/ 1830م.	قرب سيدي علي الفاسي	127	هجر بنفسه؟	أ.و.ج، د.م، ع4، -س11، ص80. -س12، ص13.
23	أحمد رئيس قهواجي بالحراش	أواخر شوال 1241هـ/ ماي 1826م.	/	314	توفي عن زوجة	أ.و.ج، د.م، ع4، س11، ص2.
24	الريس رمضان ابن علي	1220هـ/ 1805م.	/	370	توفي عن زوجة وبنت	أ.و.ج، د.م ع4، س11، ص204.
25	الريس علي	أواسط محرم 1207هـ/ أوت 1792م.	حوانيت زيان	161	توفي عن زوجة وبنت[1].	أ.و.ج، س.ب.م، ع3، س19.
26	الريس مصطفى	أواخر شعبان 1211هـ/ جانفي 1797م.	/	772	توفي عن وزوجة، وبنت	أ.و.ج، س.ب.م، ع3، س19..

[1]– كان له أيضا أخ، وهو الريس جينو.

27	الريس محمد الدباغ	جمادى الأولى 1208هـ/ ديسمبر 1793م.	قرب حمام حمزة خوجة	401	توفي عن زوجة	**أ.و.ج، س.ب.م، ع3، س19.**
28	الريس محمد	أواخر شعبان 1208هـ/ مارس 1794م.	/	936	/	**أ.و.ج، س.ب.م، ع3، س19.**
29	مصطفى رئيس الصغير	1210هـ/ 1795م	الفندق الجديد	550	أسير مع دنكزلي	**أ.و.ج، س.ب.م، ع3، س19، ص100.**
30	محمد رئيس أزمت (كذا)	1210هـ/ 1795م	(كذا)	460	أسير مع دنكزلي	**أ.و.ج، س.ب.م، ع3، س19.**
31	صالح ريس	1211هـ/ 1795م	الفندق الجديد	816	أسير مع دنكزلي	**أ أ.و.ج، س.ب.م، ع3، س19، ص102.**
32	سبق(كذا) رئيس	أوائل صفر 1209هـ/ أوت 1794م.	سبع تبارن	609	/	**أ.و.ج، س.ب.م، ع3، س19.**
33	محمد الرئيس	أوائل محرم 1233هـ/ نوفمبر 1817م	/	842	مات مخنوق	**أ.و.ج، س.ب.م، ع10،س52،ص16**
34	يوسف الريس	1233هـ/ 1817م.	حوانيت سيدي عبد الله	321	توفي عن زوجة	**أ.و.ج، س.ب.م، ع10،س52.**
35	علي رئيس أوجاقه 44	أواخر شعبان 1233هـ/ جوان 1818م.	أسط موسى	230	/	**أ.و.ج، س.ب.م، ، ع10،س52،ص46**

36	الريس محمد بن علوات (كذا)	أواخر محرم 1207هـ	جامع سفر	419	توفي عن ورثة غائبين	A.O.M.1Mi, B60,Z153
37	الحاج المختار رئيس الفرقاطة	أوائل ذي الحجة 1201هـ	حومة مراد قورصو	236	/	أ.و.ج، د.م، ع1، س2، ص73.
38	أحمد رئيس	أواسط رمضان 1232هـ	مسيد الغولة	452	توفي عن زوجة، وأم غائبة	A.O.M.1Mi, B 68

من خلال الجدول، نلاحظ أن أكبر تركة لفئة الرياس متوسطي الحال، كانت للريس حسين التركي الكريتلي، وقدرت تركته بتسعمائة وأربعة وسبعين ريالا (974)[1]، بينما بلغت أدنى تركة للفئة المذكورة، أربعة وثلاثون ومائة ريالا (134)، وهي ثروة الريس عمر بن حملات، سنة 1220هـ/ 1805م[2]، إذن نلاحظ أنه حتى داخل فئة الواحد هناك فوارق كبيرة بين أضخم تركة وأدناها، حيث سجلنا، فارق بين التركتين، قدر بأربعين وثمانمائة ريالا (840)، وهو مبلغ معتبر.

د- الرياس الفقراء:

فيما يخص الرياس الفقراء، فإن عدد تركاتهم بلغت سبعة عشر تركة، وهو ما يقارب 22.07%، حيث بلغت أدنى تركة للريس باربه بتاريخ 1220هـ/ 1805م، قدرت بأحد عشر ريالا(11)[3]، بينما بلغت أكبر تركة بالنسبة لفئة الرياس الفقراء، أربعة وتسعون

---

[1] – أ. و. ج، د. م، ع4، س 11، ص80.أيضا– ع4، س 12، ص13.
[2] – أ. و. ج، د. م، ع4، س11، ص81.
[3] – نفسه، ص88.

ريالا(94)، وهي ثروة مصطفى رئيس، بتاريخ 1211هـ/ 1797م[1]، وكان هذا الأخير يشغل منصب باش دباغ[2]، وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي:

جدول خاص بالرياس الفقراء

الرقم	اسم الريس	تاريخ الوفاة	مكان الإقامة	قيمة الثروة (بالريال دراهم صغار)	ملاحظات	المصدر
01	مخلفات ريس[3]	أوائل ربيع الثاني 1116هـ/ أوت 1704م.	قهوة مجانة	41	مات مقتول	أ.و.ج، د.م، ع1، س3، ص36.
02	حسان رئيس	رجب1220هـ/ سبتمبر 1805م.	الدوامس	73	مات مقتول	أ.و.ج، د.م، ع1، س3، ص144.
03	رئيس فرقاطة	أواسط شعبان 1217هـ/ نوفمبر 1802م.	زاوية القشاش	49	/	أ.و.ج، د.م، ع1، س4، ص83.
04	علي رئيس	أواخر رجب 1223هـ/ أوت 1808م.	القهوة الكبيرة	35	غائب ببلد الترك[4].	أ.و.ج، س.ب.م، ع2، س5، ص21.
05	متروك الريس	أوائل ربيع الأول	من قرب	55	توفي عن	أ.و.ج، س.ب.م، ع3،

[1] – – أ.و.ج، س.ب.م، ع3، س 19.

– A.O.M.1Mi 60–Z 153.

[2] – الدباغ هو بائع الجلود وبائها، غير أننا لا نعلم وظيفة الباش دباغ بالضبط؟.

[3]– لم يذكر اسمه.

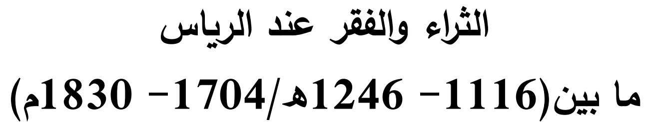
[4]– طال غيابه طويلا باسطنبول، ولذلك فقد تقرر تصفية تركته، ولذلك فقد أتي بتركته من بيته الموجود بالقرب من القهوة الكبيرة.

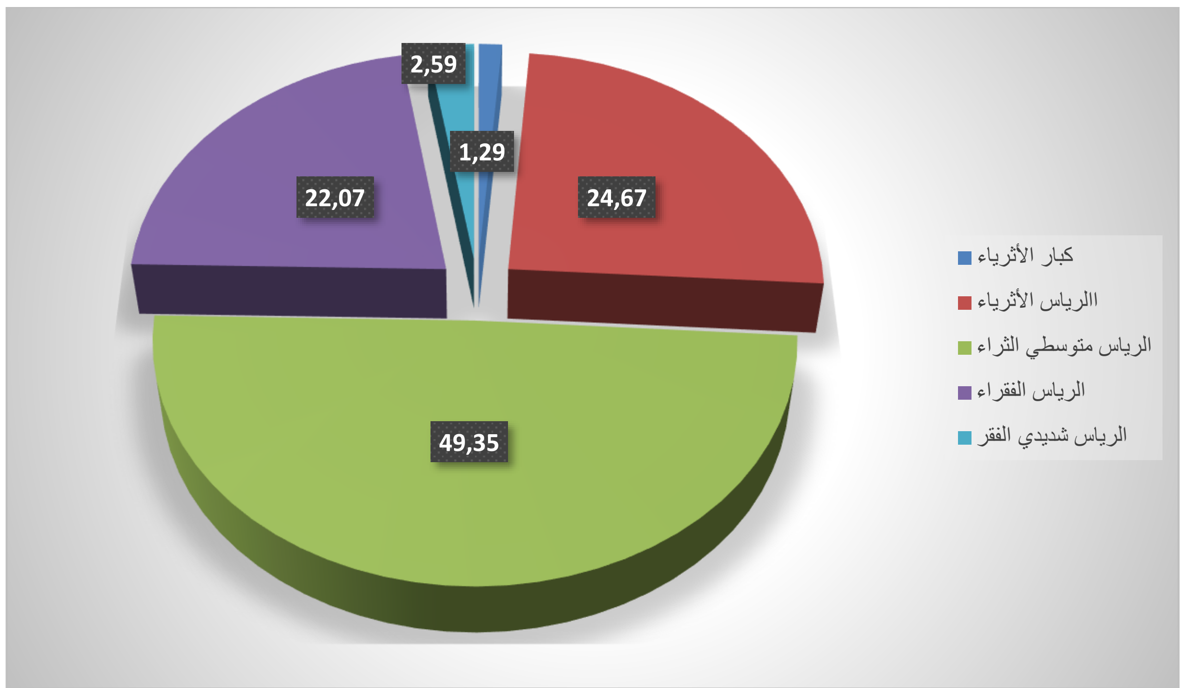
	الورديان	1229هـ/ فيفري 1814م.	السوق		زوجة	**س5، ص60.**
06	الريس قاسم العناب	1233هـ/ 1818م.	قاع الصور	65	/	**أ.و.ج، د.م، ع1، س3، ص50.**
07	أحمد رئيس غرناؤوط	1233هـ/ 1817م.	أسط موسى	43	/	**أ.و.ج، د.م، ع3، س8.**
08	إبراهيم رئيس	أوائل ذي الحجة 1234هـ/ سبتمبر 1819م.	/	41	توفي عن زوجة، وترك كفن	**أ.و.ج، د.م، ع3، س8، ص157.**
09	عثمان رئيس	أوائل ذي الحجة 1220هـ/ فيفري 1806م.	/	67	/	**أ.و.ج، د.م، ع4، س11، ص128.**
10	محمد رئيس	1220هـ/ 1805م.	قهوة الصبايحية	13	/	**أ.و.ج، د.م، ع4، س11، ص35.**
11	الريس بن خيرة	1220هـ/ 1805م.	/	58	/	**أ.و.ج، د.م، ع4، س11، ص115.**
12	الريس باربه	1220هـ/ 1805م.	/	11	/	**أ.و.ج، د.م، ع4، س11 ص88**
13	امحمد رئيس القرارطي	1240هـ/ 1809م.	/	75	توفي عن زوجة	**أ.و.ج، د.م، ع4، س12، ص115.**
14	الريس مصطفى	أوائل رجب 1247هـ/ 1831.	/	21	توفي عن زوجة	**أ.و.ج، د.م، ع4، س12، ص34.**
15	مصطفى	1211هـ/	الفندق	94	أسير مع	**أ.و.ج، د.م، ع3،**

	رئيس باش دباغ	1796م.	الجديد		دنكزلي(كذا)	س19. A.O.M.1Mi, B60, Z153.
16	أحمد رئيس	أوائل صفر 1201هـ/ نوفمبر 1786م.	فندق باب الواد	45	وجدت القيمة نّاضّ[1]	أ.و.ج، د.م، ع1، س2.
17	أحمد رئيس الجريتلي أوجاقه 93	1220هـ/ 1805م.	علوي بسبع تبارن	35	/	أ.و.ج، د.م، ع4، – س11، ص27. – س12، ص96.

أما بالنسبة للرياس شديدي الفقر، فلم نسجل سوى تركتين اثنتين، المذكورتين سابقا، وهو ما يقارب 2.59%، وفيما يلي، منحنى بياني، يوضح الثراء والفقر بالنسبة لفئة الرياس.

[1]– تعني الدراهم والدنانير، وقد وجدنا بعض تركات الرياس، تضمنت النقود، أذكر على سبيل المثال الريس سليمان قليد المرسى المذكور سابقا، وقد بلغت قيمة النقود في تركته 9005ريالا، وهي في حد ذاتها تمثل ثروة.





1-2 الثروة والعقار:

تعتبر العقارات (الدور، والجنائن، والحوانيت،...الخ)، مؤشر للثروة، ومن المعروف أن العقارات، هي ثروة لأصحابها، ومازال هذا المؤشر موجود إلى يومنا هذا، فمن امتلك عقارا، فهو من ميسوري الحال على أكثر تقدير[1].

من خلال ما أحصيناه، من مخلفات الرياس السابقة الذكر، فقد عثرنا على تركة واحدة فقط، وهي للريس سليمان قائد المرسى السابق الذكر، تضمنت تركته دار واحدة، وخربة[2] واحدة أيضا، بلغ ثمن الدار ثمانية عشر ألف ريالا(18000)، وهو ما يمثل 34.24% من قيمة تركته، وهو مبلغ معتبر، أما الخربة فقد قدر ثمنها بخمسمائة وثمانية وخمسون ريالا(558)، وهو ما يمثل 1.06% من قيمة تركته، أما باقي تركات الرياس الأخرى، فلم

[1]- طبعا تختلف طبيعة العقارات، في عددها، وجودتها، ومساحاتها، وأماكن تواجدها في المدن الكبرى، وخارجها...الخ، وكل هذه المقاييس تحدد قيمة العقارات.

[2]- هو عقار غير مكتمل البناء، ومزال هذا المصطلح متداول إلى يومنا هذا. لتفاصيل أكثر حول الموضوع ينظر: فصل الأوقاف.

تتضمن العقارات، بل حتى في التركات، التي صنفوا أصحابها بالرياس الأثرياء، والذين فاقت تركاتهم 1000ريالا، من بينهم محمد رايس قايد المرسى السابق الذكر، والريس حميدو،...الخ.

غير أن وثائق المحاكم الشرعية، كعقود الوقف، وعقود الشراء والبيع، وفرت لنا معلومات دقيقة، فيما يتعلق بامتلاك الرياس للعقارات، هذه الأخيرة التي تعتبر مؤشر من مؤشرات الثراء، وفي حالات كثيرة، تمدنا هذه الوثائق، بمعلومات عن ثمن العقار، ومكان وجوده،...الخ.

فمثلا: في أواسط صفر 1055هـ/أفريل 1645م، اشترى علي رئيس بن حمزة، دارا بعلوها، وإسطبلها، بثمن قدره إحدى عشر ألف دينار خمسينية جزائرية(11000)، التي كانت على ملك أحمد الإنكشاري[1].

أما الحاج مصطفى رئيس القبطان ابن عبد الله، فقد امتلك خلال القرن الثامن عشر ميلادي، داريين اثنتين، بسباط الحوت[2]، وجنات بفحص بوزريعة، وحوش في وطن بني خليل[3]، وقد امتلكه عن طرق الشراء، كما اشترى الريس مصطفى أيضا، في أواخر شعبان 1145هـ/1733م، جنة بفحص الريح، خارج باب الجديد، بثمن قدره ألف وثلاثمائة ريالا فضية مثمنة دراهم صغار(1300)[4].

كذلك الريس سليمان ابن عبد الله ، فهو الآخر امتلك عقارات، داخل الفحص، وخارجه، منها على سبيل المثال: حانوتين قرب باب البحر[5]، وجنة، تم وقفها بتاريخ جمادى الثانية

---

[1]- أ. و. ج، و. م. ش، ع 71-72.

[2]- حول أسماء الحومات وأماكن تواجدها بمدينة الجزائر وفحوصها. ينظر: فصل الأوقاف.

[3] - حول هذه العقارات ينظر الوثائق التالية:

- أ.و.ج، س.ب، ع17، س82.

- A.O.M.1Mi, B 53,Z 124.

- A.O.M.1Mi, B 27,Z 54.

- A.O.M.1Mi, B 52,Z 121.

[4] - A.O.M.1Mi, B 21,Z 42.

[5]- أ.و.ج، س.ب، ع17، س81.

1149هـ/أكتوبر 1736م[1]، ودار بحومة الجامع الأعظم[2]، وامتلك كذلك الريس أحمد ابن باكير قبطان[3]، داريين، إحداهما بعلويين ومخزنين[4]، وحوشين، بوطن بني موسى[5].

أيضا امتلك الريس عثمان ابن سليمان ريس التركي، جنة، عرفت بالجنة الكبرى، عن طريق الشراء، من طرف صاحبتها فاطمة بنت الحاج محمد العباسي، بثمن قدره 1050 ريالا كلها فضية مثمنة دراهم صغار، بتاريخ جمادى الأولى 1140هـ/ديسمبر 1727م[6]، كما امتلك المعظم مصطفى رئيس ابن محمد، أواخر شوال 1158هـ/أوائل نوفمبر 1745م، جنة أيضا بفحص زغارة خارج باب الواد[7].

كذلك كان على ملك الريس عبد الرحمن ابن محمد جنة بفحص تقصريين، امتلكها عن طريق الشراء، وذلك بتاريخ أواخر رجب 1165هـ/أواسط جوان 1751م[8].

أما الريس مصطفى ريس القبطان، فقد امتلك بتاريخ ذي القعدة 1153هـ/جانفي 1741م، داريين، بحومة الجامع الأعظم، كانتا متجاورتين، إحداهما عرفت بدار الذهب[9]، وهذا ربما لفخامتها وجمالها.

---

[1]– **أ. و. ج، س.ب، ع17، س82.** أيضا:

– **A.O.M.1Mi, B 70.**

– لتفاصيل أكثر حول العقارات التي امتلكها الريس سليمان المذكور ينظر: فصل الأوقاف.

[2] – **A.O.M.1Mi, B 53, Z 123.**

[3]– حول شخصية القبطان باكير، ينظر: الفصل الثالث.

[4] – **A.O.M.1Mi, B 52 ,Z 121.**

– **A.O.M.1Mi, B 40, Z 86.**

[5] – **A.O.M.1Mi, B 12, Z 26.**

[6] – **A.O.M.1Mi, B 27, Z 54.**

– **A.O.M.1Mi, B 47, Z 103.**

[7] – **A.O.M.1Mi B 25, Z 47.**

[8] – **A.O.M.1Mi, B 2, Z 4.**

– **A.O.M.1Mi, B 70.**

[9] – **A.O.M.1Mi, B 53, Z 123.**

– **أ. و. ج، س. ب، ع17، س82.**

كما اشترى الأخوين، مصطفى رئيس، وأخوه علي رئيس جنة أيضا، وذلك بتاريخ أوائل جمادى الثانية 1147هـ/ أكتوبر 1734م[1]، وفي أواسط شوال 1220هـ/ ديسمبر 1805م، اشترى الحاج إسماعيل رئيس الجرتيلي ابن حسن، ترجمان بالقنصلية الفرنسية، جنة، من صاحبها إبراهيم خوجة شريف[2]، بثمن قدره مائتان وخمسة وتسعون ذهبا سلطانية(295)[3].

2- أماكن إقامة الرياس:

عادة ما تكون هناك اعتبارات معينة، لاختيار الشخص مكان إقامته، كالمناطق الراقية، أو المناطق الاقتصادية،...الخ، والسؤال الذي يطرح، ما هي الاعتبارات التي على أساسها اختار الرياس أماكن إقامتهم؟

للإجابة على هذا السؤال، قمنا بإعداد مدونة انطلاقا من عقود الوقف[4]، وقد أحصينا، حوالي واحد وخمسون(51) دار، منها أربعون دار كاملة، وإحدى عشرة الأخرى كانت عبارة عن أجزاء من الدور[5]، واعتمدنا أيضا، وثائق بيت المال وقد استفدنا بوجه خاص من دفاتر التركات(المخلفات)[6]، فمن بين واحد وثمانون(81) تركة، اعتمدنا خمسون تركة تخص الرياس، لأن باقي التركات لم تحدد المكان الذي جيئت منه تركة المتوفي، مثل تركة مصطفى ريس البركنت بتاريخ: أوائل ذي الحجة 1118هـ/ أواسط مارس 1707م[7]، وعلي ريس الأحرش بتاريخ: أواخر ذي الحجة 1215هـ/أواخر أفريل 1800م[8]،...الخ،

---

[1] – **A.O.M.1Mi, B 12, Z 25.**

[2]– كان إبراهيم خوجة، خطيبا بجامع صفر، لتفاصيل أكثر حول الجوامع. ينظر: فصل الأوقاف.

[3] – **A.O.M.1Mi, B 25, Z 48.**

[4]– غير أنه بالنسبة للدور الموقفة سواء للرياس أو الفئات الأخرى لم تكن بالضرورة للإقامة، بل كانت للاستثمار في العقارات،...الخ، لأنه وجد مثلا لرياس وقفيات شملت أكثر من دار واحدة وهذا ما أشرت له سابقا. غير أنه تبقى عقود الوقف أنجع وأسلم طريقة، التي تعرفنا بأماكن إقامة الرياس، في غياب مصادر أخرى دقيقة.

[5]– لتفاصيل أكثر ينظر الفصل الرابع (فصل الأوقاف)

[6]– غير أنه بالنسبة لهذه الوثائق، لا تؤكد بالضرورة، من أن الشخص المتوفى هو المالك للمكان الذي أتي منه بالتركة، فنجد في الوثائق " جيء بها من سيدي الفاسي، جيء بالتركة من القهوة الكبيرة،...الخ.

[7]– **أ. و. ج، د. م، ع1، س3، ص89.**

[8]– **أ. و. ج، د. م، ع1، س4، ص42.**

أما عقود البيع والشراء الخاصة بدور الرياس، فهي قليلة جدا، فقد أحصينا خمسة منازل فقط.

توزعت دور إقامة الرياس داخل أسوار المدينة، معظمها بالحومات[1]، وبعضها قرب المساجد، وأخرى قرب أبواب المدينة...الخ، والجدول التالي يوضح ذلك:

مكان الدور	عددها
حومة الجامع الأعظم[2]	11
قرب ضريح سيدي الفاسي	4
حومة البطحاء	4
حومة حوانيت زيان سند الجبل	4
حومة زاوية القشاش	4
اسط موسى عسكر	3
فندق الجديد	3
فندق الروز ملاصق فندق الزيت قرب القهوة الكبيرة	3
أعلى عين عبد الله العلج	3
الحاكورة	2
سباط الحوت	2
حومة بير الزنق	2

[1]- لقد كان مصطلح الحومة، أكثر شيوعا في الوثائق المرصودة الخاصة بالرياس، غير أنه استعملت في بعض الوثائق مصطلح الحارة. ينظر مثلا: **أ. و.ج، س. ب، ع17، س82.**

- **A.O.B, 1MI B 55, Z 132.**

ولقد استمدت الحومات تسميتها من المنشئات الدينية كالمساجد، والزوايا..الخ، أو المنشئات العمومية كالعيون، والحمامات...الخ، أو من أسماء شخصيات...الخ. لتفاصيل أكثر ينظر: عائشة غطاس، الحرف...، مرجع سابق، ص- ص 315-319.

[2]- لتفاصيل أكثر حول بعض المساجد والزوايا والأضرحة، ينظر: فصل الأوقاف.

قاع الصور مسامية لدار والي ريس	2
القهوة الكبيرة	2
سبع تبارن	2
الجردين	2
الدوامس	2
قرب حمام المالح	2
سوق السمن	1
حومة العطش	1
حومة باب السوق	1
قرب باب الواد	1
حومة سيدي المرايشي	1
سوق الدخان	1
قرب دار الإمارة	1
حومة سيدي رمضان	1
حومة مسيد الدالية	1
أسفل جامع المعلق	1
حارة القلعة	1
حومة الجامع القديم	1
قهوة مجانة	1
قرب السوق	1
كوشة علي	1
سباط الريح	1
البساط الأحمر	1
سيد هلال	1

سوق الجمعة	1
سوق الحلفة	1
الخروب	1
والي دادة	1
دار الانكشارية القديمة	1
الرحبة القديمة	1
دار سركاجي	1
جامع بن نيقرو	1
الخضارين	1
دار النحاس	1
قهوة الصبايحية	1
عين الحمراء	1
حومة بن جاور علي	1
حومة العزارة	1
من قرب حمزة خوجة	1
بير الجباح	1
قرب ابن تيكور	1
قرب جامع بن صالح	1
سيدي محمد الشريف	1
حوانيت سيدي عبد الله	1
قرب حمام الصغير	1
قرب دار ابن السماية	1
كوشة بولعبة	1
جامع صفر	1

حومة عين مراد قورصو	1
فندق باب الواد	1
زنقة حمام القروز	1
حومة الدار الحمراء ناحية باب الواد	1
مسيد الغولة	1

أهم ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أعلاه، هو تنوع أماكن إقامة الرياس، غير أنها كانت بنسب متفاوتة من حيث الموقع، حيث كان أكبر عدد منها والمقدرة بإحدى عشر دار(11) بحومة الجامع الأعظم، وهو ما يمثل 10.37%، من مجموع الدور، حيث ملك بها على سبيل المثال لا الحصر: الريس علي وزوجته فاطمة سنة 1125هـ/ 1713م[1]، كما ملك بها أيضا كل من الريس الحاج عبد الرحمن ابن أحمد سنة 1126هـ/ 1714م[2]، والريس عمر الانكشاري الحفاف سنة 1230هـ/ 1815م[3]، وأيضا الريس مصطفى قبطان ابن مراد سنة 1153هـ/ 1741م[4]،...الخ، وتعتبر حومة الجامع الأعظم من الحومات المهمة في المدينة، لموقعها بالقسم السفلي المعروف بالوطا[5]، والقريبة من البحر، أين

[1]– **أ. و. ج، و. م. ش، ع 123، و13.** أيضا:

– **A.O.B, 1MI B 53, Z 123.**

[2] – **A.O.B, 1MI B 29, Z 58.**

[3]– **أ. و. ج، و. م. ش، ع 96– 97، و13.** أيضا:

– **A.O.B, 1MI B 46, Z 98.**

[4] – **A.O.B, 1MI B53, Z 123.**

– **أ. و. ج، س. ب، ع17، س82.**

[5]– سمي بالوطا لسهولة طبوغرافيته، وإضافة إلى القسم السفلي بالمدينة، هناك قسم ثاني عرف بالجبل أو المنطقة العليا، وهو خاص بالإقامة. أنظر: عائشة غطاس، مرجع سابق، ص 203. مصطفى بن حموش، مرجع سابق، ص-ص:239–242. أيضا:

–Raymond. A. « Le centre d'Alger en 1830 », **Revue de L'Occident Musulman et de la méditerranée**, N 31, 1981, p 73.

كان يوجد مقر السلطة (الجنينة)[1]، وأين تمركزت المؤسسات الهامة التابعة لها، كثكنات الجيش الانكشاري[2]، ودار السكة، وأين أيضا كان مقر بيت المال[3]، والدور الفخمة، كدار عزيزة[4].

1- سماه الفرنسيون (الجنينة)، وكان يعرف لدى عامة سكان المدينة (دار السلطان)، ويعرف في وثائق المحاكم الشرعية (دار الإمارة)، ويرى دوفو، أن تشييد هذا القصر كان بدائيا، ومخالفا لما كان عليه الفن الإسلامي في عهوده الذهبية، لقد كانت الجنينة مقر حكم سالم التومي، قبل مجيء الأتراك العثمانيين، ثم مقر حكم أيضا، لبيلرباي الجزائر خير الدين بربروس، ومن حكم بعده، غير انه عند اعتلاء الداي علي خوجة الحكم (1817-1818م)، قام بتغير مقر الحكم إلى القصبة، خوفا من تمرد الانكشارية، وحتى تكون الخزينة في مأمن، وبالتالي فأصبح مقر الحكم بالقصبة التي كانت أكثر تحصينا، وأصبح يعرف مقر الحكم فيما بعد بقصر الداي، تم تهديم القصر من طرف السلطات الفرنسية بعد احتلالها مدينة الجزائر. لتفاصيل أكثر حول نقل مقر الحكم من الجنينة إلى القصبة ينظر: - الشريف الزهار، مصدر سابق، ص- ص: 132- 136. - حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 153.

- وليام شالر، مصدر سابق، ص 175. أيضا: - بدر الدين بلقاضي، مصطفى بن حموش: **تاريخ وعمران قصبة الجزائر من خلال مخطوط ألبير ديفولكس**، موفم للنشر، 2007، ص- ص 234- 242.

2- الثكنة هي بنايات، كان يقيم فيها الجند، أين كانوا يخضعون لقوانين ونظم، يمليها عليهم نظام الخدمة في الجيش، أما بالنسبة لثكنات الجيش الإنكشاري بمدينة الجزائر، فقد كانت ثكنات واسعة ذات طابقين (طابق سفلي، وطابق علوي)، كانت تسمى أوده، كما كانت الثكنات مقسمة إلى عدة غرف، كل ثلاثة جنود يقيمون داخل غرفة، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض الثكنات التي كانت موجودة بمدينة الجزائر: كثكنة باب عزون، وثكنة أوسطى موسى، وثكنة المقررين...الخ. لتفاصيل أكثر حول الثكنات بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني ينظر، فهيمة عمريوي، مرجع سابق، ص 204 وما يليها.

3- هي من المؤسسات الهامة بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني، ولو أن أصولها يعود إلى العهود الإسلامية، كانت هاته المؤسسة تسير من طرف موظف يختار من العنصر التركي ويدعى(بيت المالجي)، انحصر نشاط المؤسسة المذكورة في تسيير وحفظ أملاك الغائبين واليتامى، على أن تضمن خزينة الإيالة نسبة من هذه العوائد، وبالتالي فقد أصبحت موردا من موارد الدخل بالنسبة لخزينة الدولة، إضافة إلى الأعمال الخيرية التي تقدمها، كإخراج الصدقات للفقراء والمساكين، والتكفل بنفقات الفقراء، وتخصيص جزء من أموال صندوق بيت المال لعتق المسلمين المأسورين بالبلاد المسيحية. ينظر: عائشة غطاس، الحرف...، مرجع سابق، ص- ص: 79- 82. أيضا: - ناصر الدين سعيدوني: **دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، الفترة الحديثة**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،2001، ص، ص 132، 133.

4- هو اليوم من أجمل القصور الجزائرية القديمة، يقع بالقصبة السفلى، مقابل مسجد كتشاوة، تم بناءه خلال القرن 16م، تحول إلى مقر أسقف الجزائر فترة الاحتلال الفرنسي، لقربه من مسجد كتشاوة الذي حولته السلطات الفرنسية إلى كنيسة، بعد استرجاع الجزائر سيادتها، أصبح سنة 1981م، مقرا لوزارة السياحة والمتاحف والآثار، ليتحول بعدها إلى مقر لمجلة الثقافة سنة 1983م، ومن 2007 ٬اى اليوم أصبح الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية، صنف معلما تاريخيا وطنيا عام 1881م، ثم موقع تراثي عالمي لليونسكو مع القصبة سنة 1992م. ينظر:=

كان القسم السفلي كذلك، من المناطق ذات الحركة الدائمة، والنشاط الحيوي لارتباطها بأبواب المدينة، التي كانت مصدر تموين لها كباب الواد، وباب عزون، هذا الأخير الذي كان يربط المدينة بالمناطق الداخلية، وكذلك باب الجزيرة أو الدزيرة، الذي كان يربط المدينة بما يجلب من المواد المستوردة، ويعتبر الجامع الأعظم، ومن ثم حومته، المركز أو القطب الذي تتجمع بالقرب منه النشاطات الأساسية، من ذلك سوق الصاغة، الذي كان ملاصقا للجامع الأعظم[1]، ويمكن ترجيح امتلاك الرياس لأكبر عدد من الديار بالحومة السالفة الذكر، لموقعها القريب من البحر، حيث عرفت الحركة التجارية عن طريق البحر انتعاشا ملحوظا، خاصة نهاية القرن السادس عشر، والقرن السابع عشر ميلاديين.

كما رصدنا أربعة ديار للرياس بحومة البطحاء، أي ما يمثل حوالي 3.77%، حيث ملك بها كل من الريس مصطفى بن علي سنة 1074هـ/ 1663م[2]، والريس محمد ابن مصطفى سنة 1102هـ/ 1691م[3]، والريس أحمد ابن باكير ريس سنة 1146هـ/ 1733م[4]، وكذلك علي ريس ابن عبد الله[5]، وتعتبر حومة البطحاء من أقدم الحومات بمدينة الجزائر[6]، كما أنها كانت حومة لإقامة بعض العلماء أمثال محمد بن علي الخروبي[7]، وبعض الموظفين السامين، أمثال علي خوجة بن محمد التركي، والذي أقام

=- Lucien Golvin: **Palais et Demeures d'Alger à la période Ottomane**, Alger, 2003, p 67.

- Henri Klein: **Feuillets d'El-Djazair, Comite du vieil Alger**, Alger, 1914, p 148.

[1]- عائشة غطاس، الحرف...، مرجع سابق، ص، ص 203، 204.

[2] - **A.O.B, 1MI B52, Z 121.**

[3] - **A.O.B, 1MI B52, Z 121.**

[4] - **A.O.B, 1MI B52, Z 121.**

[5]- وجدت الوقفية في الملخصات لذلك لم نعثر على تاريخ الوقفية. ينظر: **أ. و. ج، س. ب. م، س98.**

[6]- يعود ذكر حومة البطحاء في وثائق المحاكم الشرعية إلى سنة 955هـ/1548م. ينظر: **أ. و. ج، و. م. ش، ع1/27، و45.**

[7]- هو أبو عبد الله محمد بن علي الخروبي الطرابلسي، من أشهر تلامذة الشيخ أبو العباس أحمد البرنسي الشهير بزروق(ت 899هـ)، قدم الخروبي إلى مدينة الجزائر سنة 1510م، فأخذ عن أبي عبد الله محمد بن عبد الله الزيتوني، وأبي زيد عبد الرحمن الثعالبي،...الخ، كان محمد الخروبي من أهل العلم والتصوف، جامعا للكتب، فتولى الخطابة= =والتدريس بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر، حيث حظي باحترام وتقدير الحكام العثمانيين بأيالة الجزائر، فعين سفيرا لهم

بها سنة 1106هـ/ 1694م، كما أقام بها كل من محمد خوجة كاتب الزرع[1]، سنة 1108هـ/1696م، ومحمد خوجة المقطاعجي[2]، سنة 1124هـ/1712م[3].

وامتلك الرياس أربعة منازل بحومة زاوية القشاش[4]، أمثال الريس أحمد ابن الريس مصطفى، وذلك سنة 1031هـ/ 1621م[5]، وكذلك الريس محمد رئيس ووالدته مريم بنت الحاج أحمد، سنة 1162هـ/ 1749م[6]، وكانت حومة زاوية القشاش، وجهة بعض الحرفيين، حيث امتلك بها أمثال محمد المقفولجي[7]، والحاج قاسم البناء. كما ملك الحاج أحمد باي[8]، سنة 1766م[1] بعض العقارات بالمنطقة المذكورة.

=إلى المغرب الأقصى لعقد الهدنة والصلح بين البلدين، كانت إحداها في عهد أبي عبد الله محمد المهدي المعروف بالشيخ(ت1557م)، توفي محمد الخروبي بمدينة الجزائر سنة 963هـ/ 1556م، ودفن خارجها. حوله ينظر: أبو العباس أحمد بن خالد الناصري: **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، ج5، تحقيق وتعليق: جعفر الناصري، محمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1955، ص27. أبي القاسم محمد الحفناوي بن الشيخ بن أبي القاسم: **تعريف الخلف برجال السلف**، مطابع بيير فونتانة الشرقية، الجزائر، 1324/1906م، ص، ص 483، 484. أيضا:

– El Mahdi Bouabdelli, « Le cheikh Mohamed Ibn Ali El Kharroubi »,in **R.A**, N^{e} 96, 1952, p–p 330– 342.

[1]– هو من الموظفين الإداريين، حيث كان يقوم بتوزيع الحبوب، ويراقب نوعية وكمية الخبز الذي يوزع على الفرق العسكرية بدار السلطان، كما كان يتسلم ضريبة عينية على بعض الأراضي بعد جمع محصولها. ينظر: ناصر الدين سعيدوني، ورقات...، مرجع سابق، ص233.

[2]– وكان يعرف أيضا بالمكتابجي، وهو رئيس الكتبة، المكلف بفرض الضرائب، والمحافظة على السجل الذي كان يحتوي سجلات كتاب آخرين، ويحتوي السجل المكلف به المقطاعجي، على القوانين العسكرية المعمول بها، وأسماء ورتب، وأجور فرق الانكشارية...الخ، ويشترط في المقطاعجي أن يكون ملما بالحسابات، ومسائل الفقه. ينظر: ناصر الدين سعيدوني، ورقات...، مرجع سابق، ص،ص 203، 231. حمدان خوجة، مصدر سابق، 129,

[3]– فهيمة عمريوي، مرجع سابق، ص301.

[4] – كان موقعها قريب من باب الجزيرة، وبمحاذاة سور البلد، حول الزاوية، ينظر: فصل الأوقاف.

[5] – **A.O.B, 1MI B16, Z 35.**

[6] – **A.O.B, 1MI B30, Z 62.**

[7]– وهو صانع الحذاء المعروف بالمقفول، وهو الاسكافي أيضا. عائشة غطاس، الحرف...، مرجع سابق، ص 393.

[8]– هو الحاج أحمد بن محمد الشريف بن أحمد القلي، من مواليد(1201هـ/ 1786م)، أمه الحاجة غنية ابنة بن قانة، تلقى منذ صغره تربية دينية، أهله وضعه كونه كرغلي من أن يتولى وظيفة بديوان قسنطينة في سن الثامنة عشرة من عمره، سمحت له معرفته للداي حسين أن يصبح نائبا للباي أحمد الميلي(1819–1818)، عزل من هذا المنصب على عهد الباي إبراهيم الغربي(1819– 1820)، أصبح حاكما للشرق الجزائري (بايلك قسنطينة) سنة 1826م، فأظهر حزما وكفاءة، عندما تعرضت مدينة الجزائر للحملة الفرنسية سنة 1830م، شارك بقوة عسكرية في مواجهة= =الاستعمار، وبعد سقوط المدينة وإبرام معاهدة

أقام الرياس أيضا بحومة سيدي علي الفاسي[2]، القريبة من حومة البطحا السابقة الذكر، وقد رصدنا بها أربعة ديار، حيث أقام بها الريس مصطفى سنة 116هـ/ 1704م[3]، وكذلك حسين رئيس التركي، وذلك سنة 1246هـ/ 1831م[4] .

بالرغم من امتلاك الرياس للديار في المنطقة السفلى، والتي كانت تعتبر مكان إقامة للحكام، والقناصل، وأصحاب الثروة كما كان معروفا، إلا أن هذا لم يكن قاعدة مطلقة، فديار الرياس توزعت عل مختلف أنحاء المدينة بما في ذلك الجزء العلوي، حيث كانت

التسليم في 5 جويلية من نفس السنة ، عاد مسرعا إلى قسنطينة ليحفظ الأمن بها وحمايتها من التوسع الفرنسي نحوها، حيث نجح في التصدي للحملة الفرنسية الأولى سنة 1836م، ولكنه لم يقوى على الصمود في الحملة الثانية التي استولت فيها القوات الفرنسية على المدينة يوم 13 أكتوبر 1837م، لكن هذا لم يضع حدا لمقاومته، فقد فرضت الأوضاع الجديد على أحمد باي أن يتوجه نحو الجنوب، وبالضبط عند أخواله لبعث مقاومته من جديد، وقد استطاع أن يلحق هزائم بالعدو الفرنسي غير أن محاصرة هذا الأخير وتضييق الخناق عليه، وخيانة أخواله له، فلم يجد سوى طلب الأمان من الفرنسيين، وكان له ذلك سنة 1848م، بقي بالإقامة الجبرية في مدينة الجزائر حتى وفاته سنة 1852، ودفن بمقبرة سيدي عبد الرحمن الثعالبي. حوله ينظر:

- ناصر الدين، سعيدوني: **الجزائر منطلقات وآفاق**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000، ص 46 وما يليها. - محمد المهدي بن علي شغيب: **أم الحواضر في الماضي والحاضر تاريخ مدينة قسنطينة**، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1980، ص 410 و ما يليها.

- صالح فركوس: **الحاج أحمد باي قسنطينة (1826- 1850)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 43 وما يليها.

- Eugène Vayssettes: **histoire de Constantine Sous La domination turque de 1517- 1837**, présentation de Ouarda Siar- Tengour, Ed Bouslama, Tunis, 1980, p 228 et suit.

[1]- عائشة غطاس، الحرف...، مرجع سابق، ص 332.

[2]- المعلومات قليلة عن ولي هذا الضريح، إلا انه يظهر من اسمه أنه فاسي الأصل(أي من المغرب الأقصى)، بعد احتلال مدينة الجزائر سنة 1830م، تم نقل جثمان الولي علي الفاسي إلى زاوية العباسي الواقعة في شارع التمور، وذلك سنة 1814م، وسلم مكان الضريح لأحد الفرنسيين. ينظر: - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر...، ج5، مرجع سابق، ص 130.

- Albert Devoulx: « Note Historiques sur les mosquées et autres édifices religieux à Alger »,in **R.A**, 1859-1860, p 450.

[3]- **أ. و. ج، د. م، ع1، س3.**

[4]- **أ. و. ج، د. م، ع4، س11، ص80.=**

حومة حوانيت زيان أماكن إقامة للرياس، وهي الأخرى رصدنا بها أربعة ديار، أمثال الريس علي بتاريخ 1207هـ/ 1792م[1]، والريس أج محمد سنة 1209هـ/ 1795م[2].

أقام الرياس أيضا بحومة أسط موسى[3]، ولكن بعدد أقل حيث رصدنا ثلاثة حالات من مجموع الدور ما يقارب 2.83%، حيث أقام بالحومة السابقة الذكر كل من الريس أحمد غرناؤوط، وذلك سنة 1233هـ/ 1817م[4]، والريس علي التركي ترجمان كان، سنة 1233هـ/ 1817م[5]، ورصدنا ثلاثة دور أيضا، بحومة فندق الروز، فقد أقام بهذه الأخيرة كل من محمد رئيس سنة 1220هـ/ 1805م[6]، والريس أحمد سنة 1220هـ/ 1805م، وقد توفي الريس أحمد المذكور بالإسكندرية[7].

كما امتلك الرياس أيضا ثلاثة دور، بحومة عين عبد الله العلج أعلى الجبل، حيث ملك بها كل من علي رئيس ابن صالح خوجة سنة 1107هـ/ 1696م[8]، والحاج مصطفى

1=- **A.O.B, 1MI, B60, Z153.**

2- **أ. و. ج، س. ب. م ، ع3، س19، ص88.**

3- سميت بثكنة أسط موسى نسبة إلى المهندس المعماري الأندلسي الذي قام ببنائها، وتعرف بثكنة باب الجزيرة لقربها من باب مدخل الميناء، يعود تاريخ وجودها إلى بداية القرن 17م، تأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد الجنود المقيمين فبها، حيث يبلغ عددهم 1833جنديا، بعد احتلال الجيش الفرنسي لمدينة الجزائر، حملت الثكنة اسم باب فرنسا، وحملت أيضا اسم ثكنة لوميرسي (Le Merecier)، نسبة إلى العقيد لومرسي، الذي توفي في عرض البحر، أثناء عودته من حصار قسنطينة عام 1836م، تم تهديم ثكنة أسط موسى عام 1835م، من طرف السلطات الفرنسية، بحجة بناء عمارات مكانها. لتفاصيل أكثر ينظر:- داود ميمن: **الثكنات الإنكشارية بمدينة الجزائر دراسة تاريخية ومعمارية وفنية الثكنتان العليا والسفلى نموذجا**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007- 2008، ص- ص 48- 50. – فهيمة عمريوي، مرجع سابق، ص215. أيضا:

- Adrian Berbergger : «Les casernes de Janissaire à Alger », **R.A**, n3, 1858- 1859, p, p 136, 137.

- A. Devoulx : «Les casernes de Janissaire à Alger », **R.A**, n3, 1858- 1859, p 145.

4- **أ. و. ج، د. م، ع3، س8.**

5- نفسه، **ص23.**

6- نفسه، **ص119.** غير أنه وجد في تركة الريس المذكور، أنه يسكن بقسنطينة، وتوفي بالجزائر.

7- **أ. و. ج، د. م، ع4، س11، ص63.**

8 – **A.O.B, 1MI B3, Z7.**

رئيس، وتحديدا بعقبة الشرشالي، وذلك سنة 1180هـ/ 1766م[1]، وأيضا السيد حسن رئيس ابن حسين سنة 1185هـ/ 1771م[2].

أيضا امتلك الرياس دارين بحومة سباط الحوت[3]، وهما للريس مصطفى ريس ابن عبد الله[4]، ونقس العدد أي دارين بحومة عبد الله العلج أعلى الجبل، حيث ملك بها علي رئيس ابن صالح خوجة سنة 1107هـ/ 1696م[5]، كما ملك بها أيضا الحاج مصطفى رئيس، وتحديدا بعقبة الشرشالي، وذلك سنة 1180هـ/ 1766م[6]، وأيضا السيد حسن رئيس ابن حسين سنة 1185هـ/ 1771م[7]، ودارين آخرين بحومة الحاكورة[8]، وهما للريس محمد الذي كان وكيل الحرج بدار الإمارة، والدار الأخرى لمحمد ريس العلج بن عبد الله[9].

توزعت منازل الرياس في حومات و"زنقات"[10]، مختلفة من المدينة في كل حومة منها بدار واحدة[11]، كحومة العطش، وحومة سيدي رمضان[1]، وحومة مسيد الدالية أين تتواجد

1– A.O.B, 1MI B3, Z7.

2 – A.O.B, 1MI B52, Z 121.

3– من خلال المعلومات الواردة في الوثيقة فالمكان كان قريب من البطحاء، وسمي بسباط الحوت لقربه ربما من سوق الحواتين.

4– A.O.B, 1MI, B52, Z121.

5 – A.O.B, 1MI B3, Z7.

6– A.O.B, 1MI B3, Z7.

7 – A.O.B, 1MI B52, Z 121.

8– لم نستطع تحديد الموقع بدقة، ولا نعرف هل هو داخل أسوار المدينة أم خارجها، لأن الوقفيتان وجدتنا في الملخص، الذي وضعته الإدارة الفرنسية. ينظر: **أ. و. ج، س. ب، س82.**

9– نفسه، لم يذكر أيضا تاريخ الوقفيتين.

10– بالإضافة إلى مصطلح الزنقة، تذكر الوثائق أحيانا مصطلح الشارع، أو مصطلح السكة. ينظر مثلا:

– A.O.B, 1MI, B55, Z132.

11– بلغ عدد الحومات التي رصدنا بها دار واحدة، حوالي سبعة وأربعون حومة. ينظر على سبيل المثال الوثائق التالية:

– A.O.B, 1MI, B6, Z13.

– A.O.B, 1MI, B40, Z86.

– A.O.B, 1MI, B59, Z151.=

=– A.O.B, 1MI, B60, Z161.

زاوية الأندلس[2]، وزنقة حمام القروز، وحارة القلعة، وحومة الدار الحمراء[3]، وحومة سيدي المرايشي،...الخ.

المبحث الثالث: مظاهر من الحياة المادية:

1- أثاث ومفروشات وأواني منازل الرياس:

1-1- الأثاث:

إن معرفة دواخل بيوت الرياس، وتسليط الضوء على خصائصها ومميزاتها، لا يتأتى إلا بقراءة دقيقة لمخلفاتهم(التركات الصادرة عن بيت المال)[4]، فهي عبارة عن جرد شامل لكل ما احتوت عليه التركة، سواء كان ذا قيمة عالية، أو لا قيمة له.

وقع الاختيار على فئة الرياس، وهي عينة شملت حوالي سبعة وسبعون(77) تركة السابقة الذكر، في الفترة الزمنية من(1116- 1246هـ/ 1704- 1830م)، وبالرغم من ذكر بعض الدراسات أنه لا وجود للأثاث في بيوت الجزائريين عامة، حتى عند الأغنياء منهم، فهم لا يعرفون لا الكراسي، ولا الخزائن،...الخ[5]، غير أنه رصدنا في بعض تركات الرياس

[1]- سميت الحومة، نسبة لمسجد سيدي رمضان، وقد كان المسجد موجود قبل مجيء العثمانيين، يقع المسجد المذكور بالقصبة العليا، وسيدي رمضان هو أحد الأولياء المشهورين، ضريحه كان موجود بإحدى غرف المسجد. كان سقفه مغطى بالقرميد الأحمر على الطريقة البربرية، ويعتبر المسجد من المساجد المالكية، حيث تولى فيه منصب الخطابة مثلا: سعيد بن إبراهيم قدورة. للمزيد ينظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر...، ج5، مرجع سابق، ص، ص 53، 54. ياسين بودريعة، مرجع سابق، ص، ص 48، 49. كورين شوفاليه، مرجع سابق، ص: 12، 14، 15.

[2]- حول تأسيس الزاوية، واستفادتها من الأوقاف. ينظر الصفحات اللاحقة.

[3]- سميت بالدار الحمراء، لطلائها باللون الأحمر عوض الجير الأبيض، كما حملت اسم الريس مامي غرناؤوط، ولا يوجد تاريخ محدد لإنشاء هذه الدار، غير أنها كانت ملكا للداي حسين(1830-1818م)، فقد كانت مقر إقامته عندما كان خوجة الخيل في عهد الداي علي خوجة(1818-1817م)، بعد الاحتلال الفرنسي لمدينة الجزائر سنة 1830م، تعرضت إلى تعديلات وهدم بحجة توسيع الطريق؟، بالرغم مما طال الدار من تشويه ومحاولة لطمس معالمها إلا أنها لا تزال شامخة إلى يومنا هذا بين شارع باب ونهج أول نوفمبر، وأصبحت منذ 2005 مركزا وطنيا للبحث والدراسات في علم الآثار. ينظر:

- Lucie Golvin, OP.cit, p 67.

- Henri Klein, Op.cit, p,p 85, 86.

[4]- بالرغم من أنها لا تشمل جميع الأشخاص، بل تقوم بجرد تركات الأشخاص الذين لا عاصب لهم، إلا أنها وفي ضل غياب مصادر بديلة، في تستطيع وصف الحياة اليومية ولو بصورة تقريبية.

[5]- Laugier de Tassy, Op.cit, p 118.

ما يفند ذلك، حيث شملت تركة يوسف ريس، بتاريخ أوائل جمادى الأولى 1201هـ/أواسط فيفري1787م، والمقدرة ب(1993)، على مايدة[1]، وكرسي[2].

كما شملت تركة الريس سليمان قايد المرسى، والذي خلف تركة قدرها (51127ريالا)، وذلك سنة 1208هـ/1794م، على خزانة، وكرسيين، بلغ قيمة أحدهما(57)[3]، كما اشتمل أثاث الريس إسماعيل سنة 1220هـ/ 1805م، على خزانة، قدرت قيمة هذه الأخيرة ب(111)[4].

أما تركة الريس حسين التركي الكريتلي، والتي قدرت ب(127)، سنة 1246هـ/ 1830م، وعلى الرغم من أن تركته لم تذكر أنواع الأثاث الذي كان موجودا في بيته، بل ذكرت عبارة "ما بيع به جميع أثاثه"، والذي بلغ قيمته(108 ريالا)[5]، أي ما يقدر بنسبة 85.04%، من قيمة تركته الإجمالي.

بينما كانت مكونات الريس عباس بتاريخ أواسط شوال 1234هـ/ أواسط أوت1819م، والذي خلف تركة قدرها (2011) هامة، فقد شملت أثاث متنوع، تمثل في خزانتين اثنتين، ومجموعة من الكراسي، وشملت تركته أيضا بنك[6]، وستة صناديق، بعض هذه الصناديق كان مصنوعا من الغرانيت[7].

---

[1]– هي عادة مائدة مخصصة لشرب القهوة والأكل.

[2]– **أ. و. ج، د. م، ع1، س2، ص 62.**

[3]– **أ. و. ج، س. ب. م ، ع3، س19.** أيضا:

– **A.O.B, 1MI, B60, Z153.**

[4]– **أ. و. ج، د. م، ع1، س3، ص 144.**

[5]– نفسه، **ص 80.**

[6]– هو نوع من الأثاث، توضع فوقه المضربة، أو المطرح، ويستعمل عادة للجلوس أو النوم، ومازلت بعض المناطق تستعمل هذا المصطلح إلى يومنا هذا، لا سيما سكان العاصمة الجزائر، ولا نعلم أصل المصطلح. كما وجد بنك أيضا في تركة الريس علي بطحوش. ينظر: **أ. و. ج، د. م، ع4، س12، ص 110.**

[7]– **أ. و. ج، د. م، ع3، س8، ص 83.**

– بالرغم من أن تركته تعود إلى بداية القرن التاسع عشر ميلادي، أين عرف النشاط البحري تراجعا.

أما الريس حميدو، فقد شملت تركته والمقدرة ب(7921)، بتاريخ أواخر رجب 1230هـ/ أواخر ماي 1815م، على بنك، وخزانة، ومجموعة من الصناديق قدرت بحوالي سبعة صناديق[1].

1-2- المفروشات:

اشتمل بيت الرياس على المفروشات التالية: المضربة والمطرح والزربية والحايك والحنبل[2] والمخدة وإزار والزاورة[3]، وتبدوا الزربية أكثر شيوعا، حيث وردت بستة وعشرون(26)حالة، وقد كان بعضها مستورد، لأنه وجد أمام بعض عبارة الزربية مثلا، بر الترك، وهذا يعني أنها كانت مستوردة من اسطنبول عاصمة الدولة العثمانية، وتلى الزربية، الحايك بثلاثة وعشرون(23)حالة، كما ورد المطرح، باثني وعشرون(22)حالة، أما المخدة فقد وردت بستة عشر(16)حالة، وتلتها المضربة باثني عشر(12)حالة، ثم الحنبل بثمانية(8) حالات.

غير أنه هناك فروقا بين مفروشات الرياس الأغنياء، والرياس الفقراء، وذلك من خلال استقراء تركة كل منهما، حيث شملت تركة بعض الرياس الأغنياء على أكثر من نوعية واحدة للفراش والغطاء، هذا ما لاحظناه في تركة الريس سليمان قايد المرسى، السابق الذكر، وشملت تركته على ثلاثة عشر(13) زربية، وعدد غير محدود من المخايد حيث ذكرت بعبارة الجمع (مخايد أو بعبارة وسايد، وهذا ربما لكثرتها)، ومطرحين اثنين، وحايك، وإزار،...الح[4]، أما الريس محمد قايد المرسى أيضا، والذي خلف تركة قدها (9404)، سنة1210هـ/1795م، فشملت تركته: ستة زرابي، ومطرحين اثنين، ومضربة، وحايك[5]،

---

[1]- **A.O.B, 1Mi, B68**.

[2] - غطاء أو حصير، يوضع على المقعد، ينسج من خيوط الصوف المتعددة الألوان. ينظر:

- R. Dozy , **Supplément Aux Dictionnaires Arabes**, Deuxième édition, tome1, Paris, 1927, 331.

وعادة يستعمل الحنبل للغطاء، في أيام الشتاء الباردة.

[3]- هو نوع من المفروشات، يستعمل عادة للغطاء في الأيام البادرة، ولازالت بعض المناطق في الجزائر تستعمله إلى يومنا هذا.

[4]- **أ. و. ج، س. ب. م، ع3، س19.**

[5]- **أ. و. ج، س. ب. م، ع3، س19.**

وشملت تركة الريس الحاج علي غرناؤوط سنة 1118هـ/1706م، على: مضربة، ومطرح، وزربيتين اثنتين، وحايكين، وغيرها[1].

أما الرياس الفقراء، فيبدوا أن بيوتهم كانت بسيطة للغاية، فعلى سبيل المثال اشتمل أثاث الريس بن خيرة، والذي خلف تركة قدرت ب(58)، على زربية واحدة وحايك وحنبل فقط[2]، ولم تشمل تركة الريس ولد الشيخ، على أي شيء يذكر من الأثاث[3]، وكذلك بالنسبة للريس علي فهو الآخر لم تشمل تركته على أي أثاث يذكر[4]، ولم يخلف الريس عثمان عرف جلقج ابن إبراهيم سنة 1233هـ/1818م، سوى حايك واحد فقط[5]، وبالرغم من أن الريس حميدو، لم يكن من الرياس الفقراء، بل كان من أغنيائهم، إلا أن تركته السابقة الذكر لم تشمل من المفروشات، سوى مطرح واحد لا غير، ولم نجد تفسيرا لذلك؟ فهل ضاعت وثائق تركته، ولم يبقى إلا جزء منها؟، ونحن نعلم فوضى الاحتلال الفرنسي للمدينة، وكذلك تعامل أمين الأرشيف بداية الاحتلال (دوفو)، وكأنه ملكية خاصة، فضاعت بين أوراقه، ونحن نعلم أنه له دراسة عن الريس حميدو، ولا يعقل أنه لا يعود إلى الوثائق المتعلقة به؟، والاحتمال الآخر، هو إخفاء عائلته لبعض المكونات الثمينة من التركة، قبل مجيء العدول(الكتاب الدين يقومن بجرد التركة)، ونحن نعلم أنه توفي عن زوجة، فلم تترك في البيت الذي توفي فيه، سوى الأشياء البسيطة؟

1-3- الأواني:

اشتملت بيوت الرياس، عدد من الأواني، كباقي بيوت الفئات الأخرى من المجتمع الجزائري في العهد العثماني، حيث وردت أسماء مختلفة في تركاتهم والتي من بينها:

1- أ. و. ج، د. م، ع1، س3، ص 97.

2- أ. و. ج، د. م، ع1، س11، ص 115.

3- أ. و. ج، س. ب. م، ع10، س51، ص 85.

4- أ. و. ج، س. ب. م، ع10، س52، ص 46.

5- أ. و. ج، د. م، ع3، س8، ص 47.

طاوة، وطبسي، والبقراج، والفناجل، والطنجرة، والكسكاس، والطاجين، وضمت أيضا أواني نحاسية مثل: الإبريق، والسني[1]،...الخ، وأيضا المرآة، والفانوس، والمصابيح، وغيرها.

ولا نستغرب من عدم وجود أنواع من الأواني، في بعض المخلفات[2]، لأن الأمر يتعلق بالرجال[3]، مما لا يتيح لنا بإعطاء صورة دقيقة عن بيوت الرياس، ولا شك أن دراسة دقيقة لمخالفات زوجاتهم ستظهر جوانب خفية أخرى مستقبلا.

غير أنه بالنسبة للأواني التي ضمتها تركات الرياس، فقد كانت متباينة ومتفاوتة بين عددها وقيمتها، من شخص لآخر، فكما كانت تركة الريس سليمان ثرية من حيث مكوناتها بالنسبة للمفروشات، فهي كذلك ضمت أواني عديدة ومتنوعة منها: الطنجرة[4] وبلغ عددها ثمانية، وسبع قطع لكل من السني، والطاسة، وقطع من الفخار، أما البقراج[5]، فبلغت عدد قطعه في تركة الريس سليمان السالف الذكر ستة، وأربعة قطع لكل من السنيوة[6]، وليان ، والطاوة، وغيرها.

أما تركة الريس علي الإنجليزي، والذي خلف تركة قدرها(3777)، سنة 1222هـ/1807م، فقد ضمت تركته من الأواني مايلي: أقداح[7]، وسني، ودباسي[8]،

---

[1]- قطعة دائرية كبيرة مصنوعة من النحاس، تحتوي نقوشا مختلفة، وهي توضع فوق أرجل مصنوعة من الحديد أو النحاس، أو توضع فوق مائدة مصنوعة من الخشب. ينظر:

Eudel Paul: **Dictionnaire des Bijoux de l'Afrique du Nord, Maroc, Algérie, Tunisie, Tripolitaine**, Paris, 1906, p 202.

- ينظر بعض الأواني المنزلية المستعملة خلال العهد العثماني، الملحق رقم03، ص 397.

[2]- يذكر على سبيل المثال لا الحصر المخلفات التالية:

- **أ. و. ج، د. م، ع1، س3، ص83.**
- **أ. و. ج، س. ب. م، ع2، س5، ص، ص 21، 27.**
- **أ. و. ج، س. ب. م، ع10، س52، 16.**

[3]- توجد بعض التركات لرياس كانوا في حالة سفر، وعليه فلا يمكن قياس ذلك بفقرهم أو غناهم، كما لا يمكن أن تضم تركاتهم الأواني، فهم ليسوا بحاجة لها أثناء سفرهم.

[4]- هو قدر يستعمل للطبخ، ومزال المصطلح مستعملا إلى يومنا هذا في بعض المناطق.

[5]- يشبه الإناء، وعادة يكون له غطاء، توضع عادة بداخله القهوة، ويقال بقراج القهوة.

[6]- هي أصغر حجما من السني، وتستعمل عادة لحمل طاقم القهوة، كالبقراج والفناجين، خاصة للضيوف.

[7]- مفردها قدح، وهي كؤوس أو أكواب، مصنوعة من الزجاج أو الخزف وغيره، تستعمل للشرب.

[8]- أو طبسي، وهو صحن يستعمل لأكل الطعام الجاهز، ومازلنا إلى يومنا هذا نستعمل هذا المصطلح.

والبقال[1]، وكأس، وليان، وطاس، وطنجرتين[2]، وخلف الريس أحمد ببقطار، تركة قدرها (5264)، أواسط جمادى الثانية 12010هـ/1795م، وشملت على سبيل المثال لا الحصر الأواني التالية: فخار، صحفة، ، ليان، إبريق، طاوة، طجين، سني، وغيرها[3].
وضمت تركة الريس علي ابن العلج، الذي كان مقدارها(2136)، بتاريخ أوائل ربيع الأول 1210هـ/أواخر سبتمبر 1795م، ما يلي: طبسي قدر عددها بقطعتين اثنتين، وقدور، وطاس، وكسكاس، وإبريق، طاجين، وطاوة، وطنجرة عدد قطعها قدر بأربعة، وسنيين اثنين، وغيرها[4].
ولم تتعدى بعض المخلفات سوى أنواع قليلة من الأواني، مثل تركة الحاج المختار الريس، والذي قدرت قيمتها(236)، بتاريخ أوائل ذي الحجة 1201هـ/ أواسط سبتمبر 1787م، سوى طنجرتين، وطاوة، وطبسي[5]، ولم تتضمن تركة الريس قارة ريس، سوى طباسا(صحون)[6]، وكذلك بالنسبة لتركة الريس قاسم العناب، سنة 1233هـ/ 1817م، لم تشمل من الأواني سوى سني واحد[7].

2- الملابس والحلي:

2-1- الملابس:

لقد تحدثت بعض المصادر[8]، عن اللباس الجزائري في العهد العثماني، وقد قدم أصحابها وصفا عن نوع الألبسة، ألوانها، وغيرها، إلا أنه وبالإضافة إلى ما وجد في المصادر

1- جمعها بواقل، وهو إناء مصنوع من الفخار، يستعمل لشرب الماء، ومازال هذا المصطلح يستعمل إلى يومنا هذا في بعض المناطق. ينظر:

- Mohamed Ben Cheneb: **Mots Turks Et Persans Conservés Dans Le Parler Algérien**, Doctorat es Lettre, Faculté Des Lettre, Université D'Alger, Alger, 1922, p 25.

2- أ. و. ج، س. ب. م، ع2، س5.

3- أ. و. ج، س. ب. م، ع3، س19، ص114.

4- نفسه، ص104.

5- أ. و. ج، د. م، ع1، س2، ص73.

6- أ. و. ج، د. م، ع1، س3، ص85.

7- أ. و. ج، د. م، ع3، س8، ص50.

8- ينظر مثلا:=

الأجنبية والمحلية على حد السواء، وجدت في وثائق المحاكم الشرعية[1]، وكذلك بعض الوثائق الموجودة بالمكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة[2]، وأيضا دفاتر المخلفات، وكلها تحتوي على معلومات مهمة، عن بعض أنواع الألبسة، ونوع أقمشتها، وحتى أسعارها.

ومن أجل معرفة أنواع الألبسة، التي كان يلبسها الرياس، قمنا بتسليط الضوء على عينة التركات السابقة الذكر، ومن خلالها تم معرفة الأزياء التي خص بها الرياس وقتذاك[3]، وقد أتى السروال في الصدارة بحوالي مائة(100) قطعة، حيث شملت تركات بعض الرياس أكثر من عدد، وهذا ما وجدناه في تركة الريس محمد قايد المرسى المذكور سابقا حيث خلف سبعة سراويل، وقد خلف كل من الريسين، أحمد ببقطار، سنة 1210هـ/ 1795م[4]، ومصطفى المالطي، سنة 1237هـ/ 1821م[5]، ستة سراويل، أما الريس سليمان قايد المرسى المذكور سابقا، فقد خلف أربعة سراويل، وغيرها، أما عن المادة التي صنع منها السراويل، فقد وجدنا فقط الملف[6]، غير انه وجدت بمدينة الجزائر، مواد نسيجية أخرى كالحرير والقطيفة، وغيرها.

=– Laugier De Tassy, Op.cit ,p295.

– Co auteur : **Bijoux et parures d'Algérie, Histoire, Technique, Symboles**, Dirigé par Tatiana Benfoughal édition. Somay, Paris, 2003.

1– المحفوظة بالأرشيف الجزائري ببئر الخادم، وهي نفسها الموجودة بأرشيف ما وراء البحار، بآكس أون بروفنس (Aix en Provence)، المجموعةZ.

2– **و. م. و. ج. ح، المجموعة 2316.**

3– طبعا هي ملابس لم تختلف عما كان يلبسه بقية السكان، بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني. ينظر: عائشة غطاس، الحرف...، مرجع سابق، ص، ص 295، 296. أيضا: ياسين بودريعة، مرجع سابق، ص 178، وما يليها.

4– **أ. و. ج، س. ب. م، ع3، س19، ص114**.أيضا:

– **A.O.B, 1MI, B60, Z153.**

5– **أ. و. ج، س. ب. م، ع10، س52، ص125.**

6– هو قماش مادته الأولية مادة الصوف، يمتاز بجودة في النسيج، وهو ناعم الملمس. ينظر: عبد الله بن محمد الشويهد، **قانون أسواق مدينة الجزائر (1107– 1117هـ/1695– 1705م)**، تحقيق وتعليق وتقديم: سعيدوني ناصر الدين، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 2006، ص 47.

من بين أنواع اللباس الأخرى، وجدنا البرنوس، وقد أحصينا تسعة وأربعون(49) قطعة منه، .ولذلك فقد أتى في المرتبة الثانية من حيث العدد، وقد ذكر بألوان مختلفة كالبرنوس الأبيض، وفي بعض الحالات ذكر بالبرنوس الأسود، ولم تتعدى عدد قطعه في التركة الواحدة، ثلاثة قطع، وقد رصدنا حالتين فقط لرياس ضمت تركتهم ثلاثة قطع من لباس البرنوس وهما الريسان، محمد قايد المرسى، المذكور أنفا، وأحمد الحداد، بتاريخ 1254هـ/1838م[1].

كما ضمت تركة الرياس من اللباس أيضا، الغليلة[2]، وقد وردت الغليلة بحوالي ستة وثلاثون(36) قطعة، وتفاوت عددها من ريس لآخر، حيث رصدنا أكبر عدد، والذي قدر بخمسة قطع في تركة كل من الريس أحمد ببقطار، بتاريخ أواسط جمادى الثانية 1210هـ/ أواخر سبتمبر 1795م[3]، والريس عباس، سنة 1234هـ/ 1819م[4]، والريس محمد قايد المرسى[5]، وثلاثتهم كانوا من بين الرياس الأثرياء، وهذا ما توصلنا إليه في دراسة ثروات الرياس، من خلال مخلفاتهم، في الصفحات السابقة؛ وقد أشارت إلى ذلك الأستاذة: شريفة طيان، حيث ذكرت أن الغليلة كان لباسها مقتصرا على الحكام والأغنياء فقط[6].

غير أنه من خلال دراستنا لثروات الرياس من خلال مخلفاتهم، رصدنا حالات لرياس متوسطي الثروة، ضمت مخلفاتهم الغليلة، وأذكر على سبيل المثال لا الحصر: حسن ريس الذي خلف تركة قدرت ب(588)، بتاريخ أواسط جمادى الأول 1214هـ/ أواسط

---

[1]– **أ. و. ج، س. ب. م، ع3، س19.**

[2]– كان يلبسها الرجل والمرأة على حد سواء، وهي عبارة عن سترة طويلة تصل إلى منتصف الساقين، وقد لبس الرجل الجزائري الغليلة التي تصنع من الساتان والقطيفة، وغيرها، والغليلة مفتوحة من الأمام، ولا تغلق إلا في مستوى البطن، أما أكمامها فلا تتجاوز المرفقين، وهي مزودة بأزرار كبيرة من الذهب والفصة. ينظر: شريفة طيان، **الفنون التطبيقية الجزائرية في العهد العثماني – دراسة أثرية فنية–**، ج1، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007– 2008، ص– ص 234– 236.

[3]– **أ. و. ج، س. ب. م، ع3، س19، ص114.**

[4]– **أ. و. ج، د. م، ع3، س8، ص83.**

[5]– **أ. و. ج، س. ب. م، ع3، س19.**

[6]– مرجع سابق، ص 236.

أكتوبر 1799م، وضمت تركته غليلة واحدة[1]، والريس يوسف ابن عبدو، قدرت تركته ب(650)، وذلك سنة 1233هـ/ 1817م، وشملت تركته غليلة واحدة أيضا[2]، وكذلك الريس مصطفى الأرنؤوط، والمقدرة تركته ب(837)، بتاريخ أواسط شوال 1222هـ/ أواسط سبتمبر 1808م، وضمت تركته غليلة واحدة[3]، ومصطفى ريس القصير المقدرة تركته ب(550)، سنة 1210هـ/ 1795م، وهو الآخر شملت تركته غليلة واحدة[4].

كما رصدنا أيضا غليلة واحدة، لريس فقير بلغت تركته(41)، بتاريخ أوائل ذي الحجة 1234هـ/ أواسط أكتوبر 1819م، وهي للريس إبراهيم[5]، وهذا ما يفند المتداول، غير أنه قد تكون مواد نسيجها تختلف بين فئة الأغنياء والفقراء؟.

من بين أنواع الألبسة الأخرى التي كان يرتديها الرياس وجدنا أيضا: العمامة أو الشملة[6]، والقمجة، والحزام[7]، وقد أحصينا ستة وثلاثون قطعة من الأحزمة، منها من كان مصنوعا من الحرير[8]، والكبوط[9]، وقد ورد بأربعة وثلاثون قطعة، والفريملة[10]، وقد وردت بثمانية عشر قطعة، وغيرها من الألبسة الأخرى.

من خلال دفاتر المخلفات أيضا، رصدنا تركات لرياس ضمت قطعة واحدة فقط من الألبسة مثل تركة الريس محمد وعلي، وقدرت تركته ب(886)، بتاريخ صفر 1221هـ/ أفريل 1806م[11]، وشملت تركته كبوط واحد، لونه أحمر، وكذلك الريس عثمان، الذي

---

[1]- **أ. و. ج، د. م، ع1، س3، ص11.**

[2]- **أ. و. ج، د. م، ع3، س8، ص18.**

[3]- **أ. و. ج، س. ب. م، ع2، س5، ص16.**

[4]- **أ. و. ج، س. ب. م، ع3، س19، ص100.**

[5]- **أ. و. ج، س. ب. م، س8، ص157.**

[6]- قطعة من القماش توضع فوق الرأس، ومزال بعض الرجال يلبسونها إلى يومنا هذا.

[7]- كان يلبسه كل من الرجل والمرأة، وهو عبارة عن شريط طويل، منها من كان كانت خيوطه ممزوجة من الذهب والفضة، ومنها من كان يصنع من الصوف ويسمى التكة. لتفاصيل أكثر ينظر: شريفة طيان، مرجع سابق، ص 238.

[8]- ينظر مثلا تركة الريس علي بطحوش. **أ. و. ج، س. ب. م، س12، ص110.**

[9]- مزال هذا المصطلح يستعمل في بعض المناطق إلى يومنا هذا، وهو عبارة عن معطف، يرتدى في الأيام الباردة.

[10]- ينظر، شريفة طيان، مرجع سابق، ص، ص 236، 237. – ياسين بودريعة، مرجع سابق، ص 178.

[11]- **أ. و. ج، د. م، ع1، س3، ص 175.**

خلف تركة قدرت ب(67)، بتاريخ أوائل ذي الحجة 1220هـ/ أوائل مارس 1806م[1]، فقد ضمت تركته سروالين فقط، كما رصدنا تركات لرياس لم تشمل ولا قطعة من أنواع الألبسة، مثل الريس مصطفى قدرت تركته ب(21)، سنة 1247هـ/ 1832م[2]، والريس محمد الدباغ، بالرغم من أنه خلف تركته قدرت ب(401)، جمادى الأول 1208هـ/ أواسط ديسمبر 1793م[3]، وقد صنف من الرياس ميسوري الحال، إلا أنه لم يخلف أي نوع من اللباس، قد ذكرت الباحثة عائشة غطاس، أنه لم تكن الفروق في اللباس دائما تبعا للفروق في الثروات[4]، وهذا ما لاحظناه فعلا في أكبر تركة، وهي للريس سليمان قايد المرسى المذكور سابقا، حيث ضمت تركته أعداد وأنواع محتشمة من اللباس، مقارنة مع بعض التركات الأخرى.

2-2- الحلي:

من خلال استقراء مكونات تركات الرياس، فبالإضافة إلى وجود، الأواني والمفروشات والملابس، وغيرها، شملت بعض التركات وهي قليلة مواد ثمينة وهي المصاغ[5]، قدر عددها بتسعة حالات، وهو ما يمثل حوالي 10.71%، وهو عدد قليل بالنسبة للعينة المدروسة، وفي ما يلي الجدول التالي يوضح الرياس الذين امتلكوا المصاغ:

1- **أ. و. ج، د. م ، ع4، س11، ص128.**

2- **أ. و. ج، د. م، ع4، س12، ص 34.**

3- **أ. و. ج، س. ب. م، ع3، س19.** أيضا:

- **A.O.B, 1MI, B60, Z153.**

4- الحرف...، مرجع سابق، ص 296.

5- عادة كان المصاغ ولا يزال إلى اليوم، من اهتمامات النساء، فيستعمل للزينة، أو للادخار وقت الشدائد(الحدايد للشدايد)، ومن الحلي أكثر رواجا استعملته نساء مدينة الجزائر، هو ارتداء القلائد من اللؤلؤ، كما وضعن أقراطا صغيرة، وأخرى كبيرة الحجم، وكان النسوة يتظاهرن بالتبجح حيث وصلت النسوة الأكثر يسرا إلى حمل خمسة أو ستة أقراط في الأذن مرة واحدة، وحتى الأقدام عنيت بالزينة فكانت المرأة ترتدي الخلخال من الذهب الخالص أو الفضة (فوق الكعبين). ينظر:

- Haédo, « Topographies … Op.cit, p, p 109, 110.

الرقم	اسم الريس	أنواع المصاغ وأثمنها بالريالات	النسبة المئوية من قيمة الثروة	المصدر
1	الحاج المختار ريس قيمة تركته(236)	– ونايس(45) – مقفول(107)	64.40%	أ. و. ج، س. ب. م، س2، ص73.
المجموع		**152**		
2	قارة ريس قيمة تركته(1876)	– صارمة(538) – سلسلة(222) – مقفول(546) – ونايس(30) – مسايس(149)	79.15%	أ. و. ج، س. ب. م، س3، ص85.
المجموع		**1485**		
3	الريس علي بحطوش قيمة تركته(4253)	– قلادة(172) – رديف(205)	8.86%	أ. و. ج، س. ب. م، س12، ص110.
المجموع		**377**		
4	الريس علي المزوار قيمة تركته(4184)	–صارمة ذهب(180)	4.30%	أ. و. ج، س. ب. م، س12، ص50.
المجموع		**180**		
5	الريس علي الإنجليزي قيمة تركته(3777)	– صارمة(1372) – سلسلة(222)	42.20%	أ.و.ج، س.ب.م.ب، س5.
المجموع		**1594**		
6	محمد ريس قايد المرسى قيمة تركته(9404)	– سلسلة(218) – جوهر(391) – مسايس(193) –(برايم...كذا[1])(200) – ساعات(40)	11.08%	أ. و.ج، س.ب.م.ب، س19.
المجموع		**1042**		

1– الكلمة غير واضحة؟

7	الريس علي بن العلج قيمة تركته(2126)	– سوار(188) – ...(كذا)(162) – صارمة(559) – مسايس(213)	%52.77	أ. و.ج، س.ب.م.ب، س19، ص104.
المجموع		**1122**		
8	الريس أحمد ببقطار قيمة تركته(5264)	– ثمن صارمة(576) – ثمن مقفول(218) – قلادة(169) – مناقش(432)	%26.50	أ. و.ج، س.ب.م.ب، س19، ص114.
المجموع		**1395**		
9	سليمان ريس قايد المرسى قيمة تركته(51127)	– قلادة فضة(26) – مقفول(156) – مقفول(56) – سلسلة(110) – سوار(124) – مقفول(34) – خمسة(77) – صنيدقة[1] ذهب(270) – خواتم(67) – خواتم(25) – خمسة(175) – بزايم(21) – خواتم(34) – خواتم(33)	%2.36	أ. و.ج، س.ب.م.ب، س19.
المجموع		**1208**		

[1]– هو عبارة عن صندوق صغير الحجم، كانت تستعمله العائلات لحفظ الأشياء الثمينة والمهمة، كان يصنع من الخشب، والحديد، والفضة، ووجد من مادة الذهب، وهذا يقتصر طبعا على العائلات الغنية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ، اختلاف أهمية قيمة المصاغ، من حالة إلى أخرى، إذ تراوحت بين 2.36%، وهي أقل نسبة سجلنها للحلي في التركات، والتركة هي للريس سليمان قايد المرسى، وقد صنف هذا الأخير، من الرياس فاحشي الثراء، لأنه خلف تركة قدرت ب(51127)، هذا بالرغم من رصد أنواع مختلفة من المصاغ في تركته تمثلت في: الخواتم، والبزايم[1]، وخمسة[2]، والمقفول، والسوار[3]، والقلادة، وغيرها.

أما أعلى نسبة من المصاغ المخلفة في التركات، فقد سجلت في تركة الريس قارة، بنسبة 79.15%، وهي نسبة عالية، وقد امتلك الريس المذكور حلي ثمينة، وهذا ما تظهره أسعارها العالية، حيث بلغت قيمة الصارمة وحدها فقط ما قيمته(538)، ومقفول[4] قيمته(546)، وغيرها.

كما لا حظنا أيضا، أن الرياس الذين خلفوا حلي في تركاتهم، كانوا من بين الرياس المصنفين ضمن فئة الرياس الأغنياء، ما عدا حالة واحدة كانت لريس من فئة الرياس متوسطي الثروة، وهو الريس الحاج المختار قيمة تركته(236)، وقد خلف حلي بقيمة(152ريالا)، بنسبة 64.40%، ولا نعلم هل كان امتلاك الرياس للحلي هو ممارسة اقتصادية، تهدف إلى تنمية ثرواتهم؟ أم أن هناك تفسيرات أخرى تستنتج من خلال دراسات دقيقة مستقبلا.

---

[1]– عبارة عن دبوز، يصنع من الذهب أو الفضة، يستعمل في تثبيت الملابس عند الصدر. ينظر: – عائشة حنيفي: **الحلي الجزائرية بمدينة الجزائر في العهد العثماني في القرنيين 12– 13هـ/ 18– 19م، "دراسة أثرية تاريخية، أثرية وفنية"**، ج1، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008–2009، ص 213.

[2]– تشبه كفة اليد، وعادة تعلق في السلاسل.

[3]– يوضع بالقرب من المعصم، وهو يصنع من الذهب، أو العاج. ينظر:

– Venture de Paradis, Op.cit, p 140.

[4]– حول بعض أنواع الحلي واستعمالاتها، ينظر: الفصل الثالث من الرسالة.

3- المواد الغذائية:

لقد ذكرت الباحثة عائشة غطاس، أن المواد الغذائية شكلت نسبا عالية لدى فئة الفقراء، مما يظهر حرصهم على توفير المواد الغذائية للاستهلاك العائلي اليومي[1]، غير أنه بناء على دراسة العينة المختارة الخاصة بالرياس، من خلال دفاتر مخلفاتهم السابقة الذكر، فبالرغم من أن الدراسة كشفت عن وجود بعض المواد الغذائية في مخلفاتهم، إلا أن أغلبها لم تشمل هذه الأخيرة، حيث سجلنا ثمانية وخمسون(58)حالة، من بين السبعة وسبعون(77)حالة، أي بنسبة 76.62%، من الرياس لم تشمل تركاتهم المواد الغذائية، مقارنة مثلا باللباس، والمفروشات، والأواني، وغيرها.

كانت أكبر نسبة رصدنها لحالات الرياس الذين شملت تركاتهم المواد الغذائية، هم الرياس متوسطي الثروة، أي الذين لا تتعدى تركاتهم 1000ريالا، ولا تقل عن 100 ريالا، كما سبق أشرت، وقد بلغ عددهم عشرة(10) حالات، اذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر، الريس المختار، وقد شملت تركته، خليع[2]، ودقيق، ومحمصة[3]، أما الريس إبراهيم الذي خلف تركة قدرت ب(851)، فقد شملت تركته، خليع، وسمن، ودقيق[4]، وشملت تركة الريس مصطفى القصير على السمن فقط[5]

أما بالنسبة لفئة الرياس الأغنياء، الذين شملت تركاتهم المواد الغذائية، فقد رصدنا ثماني حالات، منهم الريس يوسف، شملت تركته (طزينة كسكس[6]) فقط[7]، أما محمد ريس، فقد شملت تركته مزود كسكس، وقهوة[8]، أما الريس علي بطحوش فقد شملت تركته، كسكس،

---

[1]- عائشة غطاس، الحرف...، مرجع سابق، ص297. غير أن ياسين بودريعة، في دراسته الثروة والفقر بمدينة الجزائر، نفى ذلك لاعتبارات أخرى، وهو أن قيمة المواد الغذائية التي كان يقتنيها الأغنياء، على قلة موادها، فقد كانت أثمانها غالية؟ مرجع سابق، ص 196.

[2]- عبارة عن لحم يملح، ويجفف، حتى يستطيع الاحتفاظ به لمدة طويلة، ويستعمل للطبخ.

[3]- **أ. و.ج، د.م، ع1، س2، ص73.**

[4]- **أ. و.ج، د.م، ع1، س8، ص34.**

[5]- **أ. و.ج، س.ب.م، ع3، س19، ص 100.**

[6]- أي كيس من الكسكس.

[7]- **أ. و.ج، د.م، ع1، س2، ص62.**

[8]- **أ. و.ج، د.م، ع1، س3، ص119.** ذكر في الوثيقة أن القهوة عند صاحب الدكان؟

ومحمصة، وملح[1]، وشملت الريس علي الإنجليزي، تركته من المواد الغذائية، كل من الكسكس، والخليع، والبرغل[2]، ورصدنا حالة واحدة فقط لفئة الرياس الفقراء، وهو الريس محمد، بلغت قيمة تركته(13)، وقد شملت تركته كسكس فقط[3].

هذا عن ممارسات الرياس السياسية، وحياتهم المادية، والمعيشية بمدينة الجزائر، فماذا عن مساهماتهم في الأوقاف.

هذا ما سنتطرق له في الفصل الموالي.

---

[1]– أ. و.ج، د.م، ع4، س12، ص110.

[2]– أ. و.ج، س.ب.م، ع2، س5.

[3]– أ. و.ج، د.م، ع4، س11، ص35.

الفصل الرابع

أوقاف الرياس

المبحث الأول: تعريف الوقف: مشروعيته، وشروطه، وأنواعه.

المبحث الثاني: مصدر أملاك الرياس الموقوفة: أنواعها وأماكنها.

المبحث الثالث: المستفيدون من أوقاف الرياس.

المبحث الرابع: مرجع أوقاف الرياس الذرية.

كان للأوقاف، دور فاعل في المجتمعات الإسلامية[1]، حيث كانت عماد للحياة الاجتماعية والثقافية والدينية، وموردا من أهم الموارد الاقتصادية لهاته المجتمعات[2]، وعند البحث في تاريخ الأوقاف بالجزائر خلال العهد العثماني، نلاحظ أهمية هاته الظاهرة[3]، وذلك لدورها التنموي، حيث عرفت تطورا وانتشار واسعا تعددت فيه الجهات المستفيدة من الوقف، حتى خارج حدود الإيالة، كأوقاف الحرمين الشريفين[4]؛ فأصبحت الأوقاف في هذه الفترة من الدعائم الأساسية للمجتمع الجزائري في مجالاته المختلفة، فأدت بذلك إلى تكافله كالإنفاق على الفقراء والمساكين، وبناء المساجد، وإيواء عابر السبيل، وغيرها[5]، كما ساهمت في توفير مناصب عمل، إضافة إلى توفير الخدمات العمومية، كبناء

---

[1]– الوقف هو ظاهرة قديمة عرفتها المجتمعات الإنسانية منذ أقدم العصور، غير أن المجتمعات السابقة للمجتمعات الإسلامية عرفت أشكالا من الأوقاف، كأوقاف الفقراء والمساكين من طرف الكهان، ورجال المعابد، وأوقاف أماكن العبادة، وغيرها؛ وبما أن الوقف في مضمونه هو فعل الخير، فهو عمل إنساني، فإنه لم يقتصر على المجتمعات الإسلامية فقط، بل تعداه إلى الدول الغربية، فالأوقاف في هذه البلدان تحتل اليوم حيزا مهما من الثروة، وتقدم خدمات اجتماعية كثيرة، غير أن مفهومه القانوني في هذه البلدان يختلف عما هو مألوف في البلدان الإسلامية. لتفاصيل أكثر حول الموضوع أنظر: منذر قحف: **الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته**، ط2، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2006، ص، ص: 17 وما يليها، 43 وما يليها.

[2]– ينظر على سبيل المثال لا الحصر بعض الدراسات حول الوقف، وأهميته، في المجتمعات الإسلامية:

– محمد عفيفي: **الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني**، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1991.

– السيباتي بن بلغيث: **فصول في تاريخ الأوقاف في تونس من منتصف القرن التاسع عشر إلى 1914**، مكتبة علاء الدين، صفاقس، تونس، 2003.

– محمد م، الأرناؤوط: **الوقف في العالم الإسلامي مابين الماضي والحاضر**، ط1، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011.

[3]– ينظر مثلا: ناصر الدين سعيدوني، دراسات...، مرجع سابق.

– Mercier, E, **le code de hobous ou ouakf, selon la législation musulmane**, Constantine, Alger, 1899.

[4]– سنتحدث عن ذلك لا حقا.

[5]– أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي 1500- 1830**، ج1، ط1، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص: 227 وما يليها.

العيون، والإنفاق على الحصون، وكذلك السهر على إصلاح هذه المرافق وصيانتها[1]، كل هذا استوجب إنشاء مؤسسات إدارية لتسيير هذه الأوقاف[2].

ومن بين المساهمين في الوقف، نذكر طائفة الرياس، فإلى أي مدى ساهم الرياس في تفعيل الحياة الاجتماعية، والثقافية، والدينية، والاقتصادية، من خلال أوقافهم؟

المبحث الأول: تعريف الوقف، مشروعيته، وشروطه، وأنواعه:

1- تعريفه:

الوقف لغة هو خلاف الجلوس، فيقال، وقف بالمكان وقفا ووقوفا فهو واقف، وجمعه وُقْف، ووقوف[3]، وهو المنع والحبس، فيقال وقف فلان الدار أي حبسها فالوقف والحبس سواء[4].

أما اصطلاحا فهو حبس العين على ملك الواقف، وهو صدقة جارية[5]، المراد منها الأجر والثواب من الله العلي القدير، والمقصود بحبس العين، هو منع تملك الشيء الموقوف، فلا يجوز بيعه أو هبته، أو رهنه، بل تصرف منفعتها على مقتضى شروط الواقف، أي منعها عن كل أخذ، أو غرض غير ما أوقفت عليه[6].

1- أبو القاسم سعد الله، ج5، مرجع سابق، ص152. مغلي محمد البشير الهاشمي: " التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره المقاوم للاحتلال الفرنسي"، **المصادر**، العدد6، الجزائر، 27 مارس 2002، ص157

2- ينظر الصفحات اللاحقة.

3- ابن منظور (711-630هـ): **لسان العرب**، مج15، ط1، نسقه وعلق عليه ووضع فهارسه: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1988، ص 373.

4- نفسه، مج15، ص، ص 19، 20؛ وبالرغم من تأكيد بعض العلماء على فصاحة كلمة حبس، وتداولها في بلاد المغرب الإسلامي قبل كلمة وقف، إلا أن هذه الأخيرة أصبحت أكثر تداولا واستعمالا. أنظر: محمد بن عبد العزيز بن عبد الله: **الوقف في الفكر الإسلامي**، ج1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1996م، ص، ص 49، 50. وحتى أزيل اللبس على القارئ، فسأستعمل المصطلحين (الحبس، والوقف).

5- هناك فرق بين الصدقة الجارية، والتي تعتبر وقفا أو حبسا، وبين الصدقة غير الجارية، وهي التي لا يحبس فيها الأصل، بل تعطى من غير قصد في شخص معين، وهي ملك يعطى له، مثل: طعام، أو كسوة، أو دواء، أو فراش، أو مبلغ من المال، ويقول الفقهاء بأن الصدقة لا تكون لآل الرسول، فعليه الصلاة والسلام كان يقبل الهدية، ولا يقبل الصدقة، لتفاصيل أكثر حول الوقف، والصدقة ينظر: ، نفسه، ص: 48 وما يليها.

6- منذر قحف، مرجع سابق، ص 55.

أما شرعا فهناك إجماع بين الفقهاء، بأن الوقف يجوز شرعا، لأن القصد منه هو الخير، والمنفعة العامة، واختلفوا في قضية إزالة الرقبة[1]، فالمالكية يرون تحبيس الريع لجهة الخير تبرعا لازما، مع بقاء العين على ملك الواقف مدة من الزمن، فلا يشترط فيه التأبيد[2]، وعن الحنفية هو حبس العين على ملك الواقف ، والتصدق بالمنفعة إلى جهة الخير، فلا يمنع الواقف من التصرف في الشيء الموقوف، ويصح له الرجوع عنه أو بيعه[3].

2- الأدلة على مشروعية الوقف في القرآن والسنة:

ورد في القرآن الكريم، والسنة النبوية، آيات قرآنية، وأحاديث نبوية، وهي وإن كانت لا تدل مباشرة على موضوع الحبوس، فهي تحث وتشجع على أعمال البر والخير، كالصدقة والإنفاق، وغيرها، والحبس في مضمونه لا يخرج عن هذه الأعمال الخيرية، التي تقرب العبد من خالقه، يقول العلي القدير: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ ۚ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾[4]، ويقول أيضا: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾[5]، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[6].

---

[1]- حول قضية الوقف، وموضع الخلاف بين المذاهب ينظر: الإمام محمد أبو زهرة: **محاضرات في الوقف**، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، 4105هـ/1972م، ص: 44 ومايليها.

[2]- القاضي عبد الوهاب البغدادي: **المعونة على مذهب إمام المدينة**، تح: الخميس عبد القادر، ج3، دار الفكر، بيروت، 1999، ص، 1591. أيضا: وهبة الزحيلى: **الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي**، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1998، ص، 135.

[3]- نفسه، ص، 133.

[4]- **سورة البقرة، الآية267.**

[5]- **سورة آل عمران الآية، 92.**

[6]- **سورة المائدة، الآية 35.**

أما عن السنة النبوية فقد وردت أحاديث تشير إلى الوقف، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إذا مات ابنُ آدم انقطع عملُه إلا من ثلاثٍ: صدقة جارية، أو علم يُنتفع به، أو ولد صالح يدعو له "[1].

كما أن عمر بن الخطاب أصاب أرضا بخيبر[2]، فأتى النبي صلوات الله عليه وسلم، يستشيره فيها فقال: يا رسول الله إني أصبت أرضا بخيبر، لم أصب مالا قط هو أنفس عندي منه، فما تأمرني به؟ فقال له: إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها"، فتصدق بها عمر في الفقراء، وفي القربى، والضيف...الخ، على أن أصلها لا يباع، ولا يورث، ولا يوهب[3]، واستمر الصحابة والتابعين في هذا الميدان الخصيب بالعطاء، فأقاموا المؤسسات العلمية، والخيرية من المساجد، والمدارس، ومساعد الفقراء والمساكين، وغيرها[4].

3- أركان الوقف وشروطه في الإسلام:

اتفق جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة، على أن للوقف أربعة أركان وهي: الواقف، والموقوف، والموقوف عليه، والصيغة، ولكل ركن من هذه الأركان شروط وجب توفرها[5].

3-1- الواقف:

هو الشخص المالك للشيء الموقوف، ويشترط أن يكون عاقلا غير مجنون، بالغا فلا يصح وقف الصبي، وأن لا يكون محجورا عليه لسفه أو غفلة[1]، وأن يكون حرا،

---

[1]- مسلم بن الحجاج: **صحيح مسلم، بشرح النووي، كتاب الوصية**، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، ج11، رقم الحديث 1231، تحقيق: حسن عباس قطب، وآخرون، دار علم الكتب، المملكة العربية السعودية، 2003، ص 88.

[2]- هي الآن منطقة تقع شمال غرب المملكة العربية السعودية.

[3]- البخاري محمد بن إسماعيل: **صحيح البخاري، كتاب الشروط**، باب الشروط في الوقف، ج2، رقم الحديث 2586، تح: مصطفى ديب البغا، دار موفم ودار الهدى، الجزائر، 1992، ص982.

[4]- محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص: 118 وما يليها.

[5]- صالح بن حسن المبعوث: " من قضايا الأوقاف المعاصرة الآثار المترتبة على الوقف على الذرية"، **جامعة أم القرى**، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، (1421- 1422هـ)، ص 85.=

لأن العبد هو ملك لسيده[2]، وأن لا يكون مكرها[3]، وأن يكون الواقف مسلما، وإن ارتد بعد ذلك فوقفه باطل[4]

3-2- الموقوف (الممتلكات الموقوفة):

يشترط في الشيء الموقوف[5]، أن يكون ملكا للواقف، غير شايع، لأنه لا يمكن أن يوقف شيوعا، وأن يكون معلوما علما تاما يزيل الجهالة، كما يجب أن يكون معينا، ومحددا، وذلك بذكر جميع المعالم والأوصاف، مع تحديد الجهات تحديدا دقيقا، ولا يجب أن يكون قد وقف من قبل[6].

3-3- الموقوف عليه:

هي الجهة التي تستحق الانتفاع بالعين الموقوفة، ويشترط في الجهة الموقوف عليها، أن تكون جهة بر وخير، حتى يعتبر الإنفاق عليها تقربا لله تعالى، وطمعا في رضوانه، فلا يجوز أن يكون الموقوف عليه معصية، فلا يمكن أن يكون الوقف إعانة

=[1]- محمد قدري باشا: **قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف**، ط5، مكتبة الأهرام، مصر، 1347هـ/1968م، ص 4.

[2]- أبو زهرة، مصدر سابق، ص127. غير أنه إذا أذن له سيده بذلك، ولم يكن له دين فيجوز أن يحبس. ينظر: قدري باشا، مرجع سابق، ص 11.

[3]- لتفاصيل أكثر حول الشروط التي يجب أن تتوفر في المحبس ينظر: عيسى زكي: **موجز أحكام الوقف**، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، 1995، ص16. سليم هاني منصور: **الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر**، ط1، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، 2004، ص24.

[4]- أبو زهرة، مصدر سابق، ص 132.

[5]- قد تكون هذه الممتلكات ثابتة، كالأراضي، والبيوت، والدكاكين، وغيرها، وقد تكون منقولة، كالمصاحف، والكتب، والأواني؛ وقد عرفت بعض المجتمعات في عهد الخلافة العثمانية، كمصر، وحلب، وغيرها، ظاهرة وقف النقود، غير أن إيالة الجزائر لم تعرف هذا النوع من الوقف، وقد أثار وقف النقود الكثير من الجدل بين العلماء، بين معارض ومؤيد له. حول وقف النقود راجع: جون ماندفل، وآخرون: **دراسات في وقف النقود مفهوم مغاير للرّبا في المجتمع العثماني**، تقديم: محمد م. الأرناؤوط، ط1، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011.

[6]- قدري باشا، مرجع سابق، ص10. سليم هاني، مرجع سابق، ص، ص 30، 31.

على الشرك، أو الكفر، أو البدع والضلالات[1]، كما يجب أن لا يكون منقطعا، أي لا يلحقها الانقراض كالفقراء والمساكين مثلا، وأن يكون الموقوف عليه أهلا للتملك[2].

3-4- الصيغة:

هو اللفظ، أو النطق الذي بموجبه يثبت الحبس، كقول أحدهم: وقفت، وحبست، وسبلت، على أن لا يباع، ولا يشترى، ولا يوهب، وأن يشترط فـي صيغة الحبس الإلزام[3]، وعدم ربط الوقف بمدة زمنية معينة، فأغلب الفقهاء اتفقوا على تأبيد الوقف وديمومته[4].

4- أنواع الوقف:

4-1- الوقف الخيري (العام):

هو حبس الأملاك، وإنفاق ريعها على جهة من جهات البر والخير، التي اختارها الواقف، سواء أكان على أشخاص معينين كالفقراء والمساكين...الخ، أو على جهات البر العامة كالمساجد، والمدارس، والثكنات، وغيرها، ونحو ذلك مما يكون نفعه عائدا على المجتمع[5].

4-2- الوقف الأهلي (الخاص):

يقصد به الوقف على الأولاد والأهل والأقارب، وغيرها، وعادة ما يبدأ الواقف بنفسه، حيث أن له الحرية فيمن أراد برهم، من أولاده، أو أقاربه، أو من الأجانب، ليؤول بعدها إلى جهة الخير[6].

---

[1]- بالنسبة للواقف المسلم، لا يجوز له أن يحبس على الكنائس مثلا.

[2]- لتفاصيل أكثر حول شروط الموقوف عليه أنظر: عبد الودود محمد السريتي: **الوصايا والأوقاف والمواريث في الشريعة الإسلامية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1997، ص: 198 وما يليها.

[3]- وهو اشتراط الواقف إبقاء الموقوف على ملكه، على أن يتصرف فيه، كبيعه، وفي هذا اختلاف بين الفقهاء، فالمالكية مثلا يرون صحة الوقف، وإبطال الشرط. راجع: محمد عيسى: "فقه الوقف وإدارته في الإسلام"، **دورة إدارة الأوقاف الإسلامية بالجزائر**، 3-7 شعبان 1420هـ/ 21-25 نوفمبر 1999م، ص 18.

[4]- أبو زهرة، مصدر سابق، ص 72.

[5]- صالح بن حسن، مرجع سابق، ص103. أيضا: - وهبة الزحيلي، مرجع سابق، ص، ص 160، 161.

[6]- صالح بن حسن، مرجع سابق، ص103.

4-3- الوقف المشترك:(الخيري- الأهلي)

وهو الوقف الذي بعضه يكون على جهة من جهات الخير، والبعض الأخر يكون على الأولاد مثلا، وعقبهم حتى ينقرضوا، فيعود الوقف إلى المرجع الذي يختاره الواقف.

أما عن عقود التحبيس، الخاصة بالرياس، والتي قدرت بحوالي مائة وواحد(101)، فقد قيدت جميعها في المحكمة الحنفية، ماعدا عقدين اثنين سجلا بالمحكمة المالكية، يعود العقد الأول إلى سنة 1132هـ/1719م، وهو مؤسس من طرف الريس مصطفى بن علي التركي[1]، أما الوقفية الثانية، فهي للريس حميدو، وهي شهادة أدلى بها من عرف هذا الأخير، لإثبات صحة وقفيته وذلك سنة 1274هـ/1831م[2]، ومعظم هاته الحبوس هي حبوس أهلية(ذرية)، حيث بلغ عدد هذه الأخيرة 68 وقف، من مجموع 101 وقفية، أي بنسبة 67.32%.

تسجيل أغلب العقود في المحكمة الحنفية، هو تساهل المذهب الحنفي في ظاهرة الوقف، ولا سيما الوقف الأهلي فهو يجيز لصاحب الوقف، أن ينتفع هو وعقبه بريع الحبس، فلا يصل إلى المرجع إلا بعد وفاة الواقف وانقراض عقبه، وهذا ما يؤكده مثلا عقد تحبيس الريس الحاج عبد الرحمن ابن أحمد، بتاريخ جمادى الأولى 1126هـ الموافق لشهر ماي سنة 1720م يقول النص: "...حضر الآن بمحضر شهديه السيد الحاج عبد الرحمن المذكور وأشهدهما على نفسه أنه حبس ووقف لله تعالى جميع النصف الخاص به من جميع الدار المذكورة ابتداء على نفسه ينتفع بغلتها مدة حياته ثم بعد وفاته على ولديه الموجودين الآن وهم الناشئة الطاهرة...أحمد وأخته آمنة وعلى من يتزايد له بقية عمره إن قدر الله تعالى بذلك من ذكر وأنثى...ثم على أولادهم وأولاد أولادهم ما تناسلوا... فان انقرضوا عن أخرهم وأتى الحمام على جميعهم فيرجع نصيب الدار المذكورة حبسا ووقفا على فقراء الحرمين..."[3].

---

[1]- **أ.و.ج، س.ب، س82.** من خلال اسمه يظهر، أنه تركي الأصل، ورغم ذلك فقد فضل تسجيل العقد في المحكمة المالكية، وهذا دليل على التعايش والتسامح بين المذهبين.

[2] – **A.O.M,1MI, B 26, Z50.**

[3] – **A.O.M,1MI, B 29, Z41.**

وهو أيضا ما نقله لنا حمدان خوجة، حول الاختلاف في شروط وطريقة الوقف فيقول: "...أجمع الفقهاء على أن يطبق المذهب الحنفي على كل الهبات المشروطة، وذلك لرفع الموارد الخاصة بالطبقة المعوزة. وعلى العكس، فلو تطبق مبادئ القضاء المالكي، فإن الأوقاف تقل بكثير عما هي عليه..."[1].

5- إدارة الوقف:

نظرا لتطور الأوقاف واتساعها في إيالة الجزائر خاصة في القرنين السابع والثامن عشر ميلاديين، وللدور الهام لها في المجتمع، تطلب من الإدارة وضع قوانين خاصة، حرصا على استمرارية منفعتها وحسن التصرف فيها، ولذلك استحدثت هيئة تتكون من عدة موظفين[2]، في مقدمتهم ناظر الوقف أو الشيخ الناظر، وتكمن مهمة هذا الأخير في مراقبة الحبوس، والمحافظة على أصولها، وصيانة أملاكها، وجمع فوائدها، وتوزيعها، وغيرها من الأعمال التي تعود بالنفع على جميع الأطراف(الواقف، والموقوف، والموقوف عليه) [3].

6- حيازة الأملاك الموقوفة:

لقد فضل أغلب الرياس المحبسين، وضع يد الحيازة والملك لهم[4]، وبعدهم لذويهم، حتى ينقرض نسلهم فتعود إلى الساهرين على تسيير المرجع الذي اختاره طبعا الواقف، كالمساجد مثلا أو العيون...الخ، فمثلا وضع الريس مامي القبطان يد الحيازة له، ولأولاده من بعده، ثم إلى المرجع[5].

---

[1]- حمدان خوجة، مصدر سابق، ص270.

[2]- سعيدوني، دراسات في الوقف...، مرجع سابق، ص، ص 35، 36.

[3]- لتفاصيل أكثر حول مهام ناظر الأوقاف ينظر، الصفحات اللاحقة.

[4]- ينظر مثلا الوثائق التالية:

- A.O.M, 1MI, B 2, Z 3.
- A.O.M, 1MI, B 3, Z 7.
- A.O.M, 1MI, B 40, Z 87.
- A.O.M, 1MI, B 59, Z 150.

[5]- وهي وقفية أسسها مامي ريس المذكور أواخر شعبان 1118هـ/ بداية ديسمبر1706م، على نفسه، ثم على ابنته خديجة، وبعد انقراض نسله تعود إلى فقراء الحرمين ينظر:=

غير أننا وجدنا وثائق أخرى استثنى الرياس وضع يد الحيازة لهم، بل كانت مباشرة لأشخاص مختلفين من ذويهم وأقاربهم، فمثلا أذن الحاج محمد التريكي في حوز الحبس لزوجته عنه فحازته لنفسها[1]، كما فضل هذا الأخير أن يضع يد الحيازة والملك لأولاده، وأولادهم ما تناسلوا، وإن انقرض نسله ترجع الحيازة، إلى أئمة المساجد المستفيدين من وقفية الدار القريبة من باب الواد[2]، وفي سنتي (1086- 1087هـ/ 1675- 1677م)، وقف أيضا محمد التريكي المذكور حوانيت، جعل فيها يد الحيازة لصهره حسن باشا[3]، وفي سنة 1161هـ/ 1748م، وقف الريس مصطفى ابن عبد الله، دارا، حاز حبسها، معتقه بلخير[4].

المبحث الثاني: مصدر أملاك الرياس الموقوفة: أنواعها، وأماكنها:

1- مصدر الأملاك الموقوفة:

قبل الحديث عن أنواع الأملاك الموقوفة، وأماكن تواجدها، يجب أن نقف عند مصدرها، أو طريقة الحصول عليها، فعقود التحبيس، والبيع، والشراء،...الخ، لا تصح إلا بإثبات شرعية الملكية، وهو شرط أساسي لتوثيق العقود من طرف القاضي، وبناء عليه فعقود الوقف الخاصة بالرياس، والمقدرة بمائة وواحد(101) وقفية، كما سبق وأن أشرت، يمكن تصنيف طرق الحصول عليها كالتالي:

1-1- أملاك مجهولة المصدر:

بلغ عددها 41 حالة، أي ما يقارب 40,59%، وهي أكبر نسبة مقارنة بالحالات التي ستذكر لاحقا، وهي لا تحمل أية إشارة عن كيفية حصول الواقف على العقار فمثلا

=– **A.O.M, 1MI, B 2, Z 5.**

1– وهي دار وقفها محمد التريكي المذكور، على زوجته تنتفع بغلتها مدة حياتها، ثم بعدها تعود إلى أولادها منه. ينظر:

– **A.O.M, 1MI,B 53, Z 124.**

– **A.O.M, 1MI, B 60, Z 161.**

2– ينظر: أ. و. ج، و. م. ش، ع **171**، و**64**. أيضا:

– **A.O.M, 1MI, B 46, Z 100.**

3 – **A.O.M, 1MI, B 54, Z 129.**

4 – **A.O.M, 1MI, B 52, Z 121.**

نجد عقد تحبيس جاء فيه مايلي: " الحمد لله تعالى هذه نسخة[1] رسم تحبيس ينقلان هنا الحاجة إليهما والتوثيق بهما نص أحدهما الحمد لله بعد أن حبس المعظم مصطفى رايس قبطان ...المذكور في الرسم المحوق بالرسم أعلا هذا يليه وفي ما أحيل عليه جميع الجنات الصايرات الآن جنة واحدة..."[2].

ونجد في بعض العقود مثلا، تذكر مباشرة تحبيس الواقف للعقار، دون تحديد مصدر العقار[3] مثل: " الحمد لله بعد أن تقرر الاشتراك بين الزوجين وهما المعظم...السيد محمد ابن عبد الله وزوجته الحرة الزكية خديجة بنت السيد علي بن الكاتب في جميع الدار الكاينة بسوق الحلفة الشهيرة بمالكها السيد علي بن الكاتب[4] المذكور على نسبة أن للزوج المذكور شطرها وللزوجة الشطر الباقي... وأشهدهما على أنفسهما أنهما حبسا كل واحد منهما شطره من الدار المذكورة..."[5]، ووجدنا بعض الوقفيات، بدون عقود، وهي الملخصات التي وضعتها الإدارة الفرنسية بعد احتلالها أيالة الجزائر، وهي تفتقر إلى الدقة في المعلومات، عكس الوثائق الأصلية[6].

[1]– إذن هي نسخة للعقد، وليست العقد الأصلي وذلك خوفا من ضياع الأصل، أو تلفه...الخ، وهو دليل على حسن تنظيم الإدارة العثمانية في الجزائر، وعلى مرونتها.

[2] – **A.O.M, 1MI, B 27, Z 54.**

– A.O.M, 1MI, B 28, Z 57.

[3]– لقد سبق وأشرت، أنه لا يجوز الوقف إلا بصحة الملكية، وعليه قيد يكون عقد الملكية كان موجودا، وضاع مع الاحتلال الفرنسي للجزائر، ونقل الوثائق من مكان لأخر، وحتى نقلها خارج الوطن بعد الاستقلال، وإعادتها مرة أخرى.

[4]– رغم أن العقد توجد به إشارة بأن العقار ملك لأب الزوجة خديجة، بنت علي الكاتب، إلا أننا نجهل طريقة وصول العقار إلى زوجها الريس محمد.

[5] – **A.O.M, 1MI, B 30, Z 62.**

[6]– لقد رصدنا في ملخصات الوثائق الذي وضع من طرف الإدارة الفرنسية بعد الاحتلال، وقفية للريس محمد حمزاوي، غير أنه بالعودة إلى أصل الوثيقة والتي لحسن الحظ وجدت في الرصيد، تأكد أنه محمد عرف الحمزاوي، وليس محمد حمزاوي، ولم يتوقف الأمر عند الاسم فقط، فملخص الوثيقة لم يحدد أيضا المستفيدون من الوقف، بل ذكر بأنها مخصصة للمرجع مباشرة، غير أنها هي وقفية أهلية، تعود للمرجع بعد انقراض نسل المحبس، ولذلك فملخصات الوثائق قد تحيدنا عن الصواب، وبالتالي فالتعامل معها كان بحذر. ينظر: **أ. و. ج، س.ب، ع17، س81.**

– A.O.M, 1MI, B 40, Z 87.

1-2- الملكية:

رغم أن هذه الحالات والمتمثلة في 29 حالة، أي بنسبة 28.71%، تذكر أن العقار المحبس ملك لصاحبة وذلك باستعمال عبارات، بعد أن استقر على ملكه، أو بعد أن خلص له، أو عبارة بعد أن ملك، وأذكر على سبيل المثال الحالات التالية: " ...الحمد لله هذا رسم تحبيس... بعد أن استقر على ملك المعظم السيد مصطفى ريس ورديان باشي ابن عبد الله المذكور في الرسم المحوق هذا به جميع الدار..."[1]، أو مثلا: " الحمد لله بعد أن ملك المعظم الوجيه المحترم السيد علي رئيس...جميع الدار الكاينة أعلى عين عبد الله العلج..."[2]؛ إلا أن طريقة الملكية هي الأخرى تبقى غامضة، وذلك بسبب عدم معرفة طريقة المعاملة، هل هي إرث، أو شراء، أو تنازل...الخ.

1-3- طريقة الشراء:

بلغ عددها 25 حالة ما يقارب 24.75%، وهي حالات معلومة المعاملة في انتقال العقار إلى الرياس، وهي الشراء، مثل وقفية الحاج عثمان رايس ابن سليمان، والمتمثلة في الجنة الكبرى، وقد امتلكها عن طريق الشراء، من فاطمة بنت الحاج محمد، سنة 1140هـ/1727م، وقام بحبسها بأوائل جمادى الثانية 1140هـ/ أواسط جانفي 1728م[3].

غير أنه توجد حالات لم نصل فيها إلى عقود الشراء، بل وردت عبارات تدل على ذلك حيث نجد مثلا: "... الحمد لله بعد أن ملك السيد أحمد رئيس ابن المرحوم باكير رئيس جميع الدار... المذكور ذلك معه في الرسم المحوق المسطر أعلى هذا يليه بالابتياع الصحيح والثمن المقبوض..."[4]، والأمر نفسه بالنسبة لمصطفى رئيس حيث ورد

[1] – A.O.M, 1MI, B 52, Z121.

[2] –A.O.M, 1MI, B 3, Z7.

[3] – A.O.B, 1MI, B 27, Z54.

– A.O.M, 1MI, B 47, Z 103.

[4]– A.O.M, 1MI, B 52, Z121.

في النص مايلي: " الحمد لله هذه نسخة رسم[1] ينقل هنا للحاجة إليه والتوثيق بعد أن استقر على ملك المعظم مصطفى رئيس ورديان باشي المذكور فيما حوق هذا به تملك جميع الدار وما استخرج منها وذلك بالابتياع الصحيح والثمن المقبوض..."[2]، ونجد أيضا: "... بعد أن تقرر الاشتراك بين الزوجين وهم المعظم أحمد رئيس بن حسين التركي المذكور مبتاعا فيما حوق هذا به وزوجته الولية قامير بنت نابي المذكورة..."[3].

رصدنا حالة واحدة، بتاريخ: شوال 1053هـ/ ديسمبر 1643م، وبالرغم من أنها وقفية عن طريق الشراء، كان المبتاع الشيخ الفقيه العلامة المفتي سيدي سعيد بن سيدي إبراهيم، غير أن ثمن المشترى الموقوف، وهو حانوتين اثنين، كانا من مال المرحوم سليمان قبطان بن دالي مامي[4]، وذلك عن طريق وصية[5]، أوصى بها هذا الأخير الشيخ الفقيه المذكور سابقا، ليكون وقفا خيريا.

1-4- طرق أخرى:

وردت 6 حالات، أي ما يقارب 5.94%، وهي حالات مختلفة، حيث حصل بعض المحبسين من الرياس على أملاكم عن طريق الإرث[6]، وهي حالة واحدة للريس

---

[1]- وهذا يدل أنه هناك عقد سبق عقد الوقف، يثبت حق ملكية العقار إلى صاحبه، وهو شرط أساسي في الوقف، ولكننا لم نتوصل إليه، وذلك بسب الضياع أو التلف كما سبق وان أشرت إلى ذلك. ينظر: **أ.و.ج، و. م. ش، ع 140، و1.**
- **A.O.M, 1MI, B 23, Z45.**
- **A.O.M, 1MI, B 37, Z 76.**

[2] - **A.O.M, 1MI, B 23, Z45.**

[3]- **A.O.M, 1MI, B 6, Z 13.**
- **A.O.M, 1MI, B 52, Z 121.**

[4]- **A.O.M, 1MI, B 69.**

[5]- لغة هي العهد إلى الغير في القيام بشيء ما، سواء في حياة الشخص الطالب أو بعد وفاته، أما اصطلاحا فهي عقد يفيد تمليك الغير، ويوجب في ثلث من مال الوصي بعد وفاته، ويشترط في الوصي، العقل، والرضا، والبلوغ...الخ، والوصية تختلف عن الهبة، كون هذه الأخيرة يمكن الاستفادة منها في الحال. لتفاصيل أكثر انظر:
- زكي الدين شعبان: **أحكام الوصية والميراث والوقف في الشريعة الإسلامية**، ط1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 1404هـ/1984م، ص 114. محمد بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص 64 ما يليها.

[6]- معناه في اللغة، مصدر وفعل، يقال ورث فلان أباه، أو يقال هذا المال ميراث لفلان، فكل من الميراث والإرث معناهما واحد؛ أما شرعا فهو ما يستحقه الوارث من موروثه، وقد جعل الله تعالى للميراث نظاما قويما وقانونا حكيما في

محمد ابن محمود الذي انتقلت له جميع الكوشة القريبة من فندق الغزارة من زوجته نفيسة بنت السيد محمد بن بوطالب، بعد تصفية الإرث مع ابنه محمد، الذي كان لا يزال في حجره (أي صغير السن)[1].

كما حصل بعض الواقفين على أملاكهم عن طريق المعاوضة[2]، وهي ثلاثة حالات، حيث وقف الريس علي ابن السيد صالح، النصف الواحد من الحانوتين المستخرجين من الدار، هذه الأخيرة (الدار) تم الحصول عليها عن طريق المعاوضة مع المكرم محمد الحفاف ابن مراد[3]، وبعد أن وقف علي ريس الوقف المذكور، استبدله بحانوت كان مالكا له، بسوق الشماعين القريب من دار الإمارة[4]، ورأى أن الحانوتين الأخيرين أكثر نفعا، وفائدة للحبس.

وفي أواخر شعبان من سنة 1147هـ الموافق لأواخر جانفي 1735م، وقف الريس أحمد بن باكير قبطان نصف خربة، خلصت له عن طريق المعاوضة وهذا ما يؤكده نص الوثيقة: " الحمد لله بعد أن خلص للمعظم الأجل السيد أحمد ابن المرحوم باكير قبطان كان جميع نصف الخربة الكاينة بقاع الصور داخل محروسة الجزائر بالمعاوضة مع من عد له المذكور معه حيث أشير في المحوق بالرسم..."[5]؛ كما حبس

=رحمة وعدل، وهذا ما أكده القرآن الكريم في سور كثير على سبيل المثال لا الحصر: **سورة النساء، الآية 10، 11.** ينظر أيضا: السريتي، مرجع سابق، ص، 215، 2016.

[1] – **A.O.M, 1MI, B 55, Z 132.**

[2]– هي الاستبدال، وهي نوع من أنواع المعاملات الاستثنائية التي يلجأ إليها المحبسون عند تعرض العقار الموقوف إلى التخريب، أو تقل منفعته فيستبدل، أو يعوض بعقار أكثر نفعا، ويشترط في ذلك إحالة هذه القضايا إلى المجلس العلمي للفصل فيها، حيث لا تتم المعاوضة إلا بإذن القاضي، الذي يجب عليه التأكد من ثبوت الضرر في الملك الموقوف. لتفاصيل أكثر أنظر: أبو زهرة، مصدر سابق، 171 ومايليها. أيضا:

– جمال الخولي: **الاستبدال واغتصاب الأوقاف دراسة وثائقية**، دار الثقافة العلمية، دمشق، 2000، ص 67 ومايليها.

[3]– **A.O.M, 1MI, B 3, Z 7.**

[4]– استفتى في معاوضة الحانوتين، السيد حسين ابن رجب مفتي الحنفية، ورفعوا أمرهم إلى الفقيه أبو عبد الله محمد بن محمد الترقي، ويفترض أنه مفتي الجامع الأعظم، أين كانت ترفع القضايا للمجلس العلمي للفصل فيها، فوافق المفتي على صحتها، لأنه رأى أنها أنفع وأفضل للوقف. أنظر: نفسه.

[5]– **A.O.M, 1MI, B 52, Z 121.**

الريس محمد الدولاتلي رقعة أرض[1]، الواقعة خارج باب الجديد، بعد معاوضتها بحانوتين، خلصا له عن طريق الشراء، من المعظم أحمد بن عمر أوائل شعبان 1088هـ/ نهاية سبتمبر 1677م[2].

أما عن الحالتين المتبقيتين فقد تنوعت فيها مصادر انتقال الملكية، فإحداها كانت عن طريق الملك والشراء، مثل امتلاك الريس الحاج حسين ابن حسن، لجزء من الدار بحومة بير الزنق، والجزء الأخر عن طريق الشراء من شقيقته مريم[3]، والحالة الأخرى عن طريق الملك والتنازل[4]، إذ ملك محمد الدولاتلي ثلاث أرباع من الحوش، وتنازل له صهره حسن باشا عن الربع المتبقي منه[5].

---

[1]– كانت قطعة الأرض وقفا لصالح المسجد المسامي لباب القصبة، ولذالك عاوضها الريس محمد الدولاتلي بالحانوتين، حيث أصبح الحانوتين المذكورين وقفا لصالح المسجد المسامي لباب القصبة المذكور.

[2] – **A.O.M, 1MI, B 55, Z 132.**

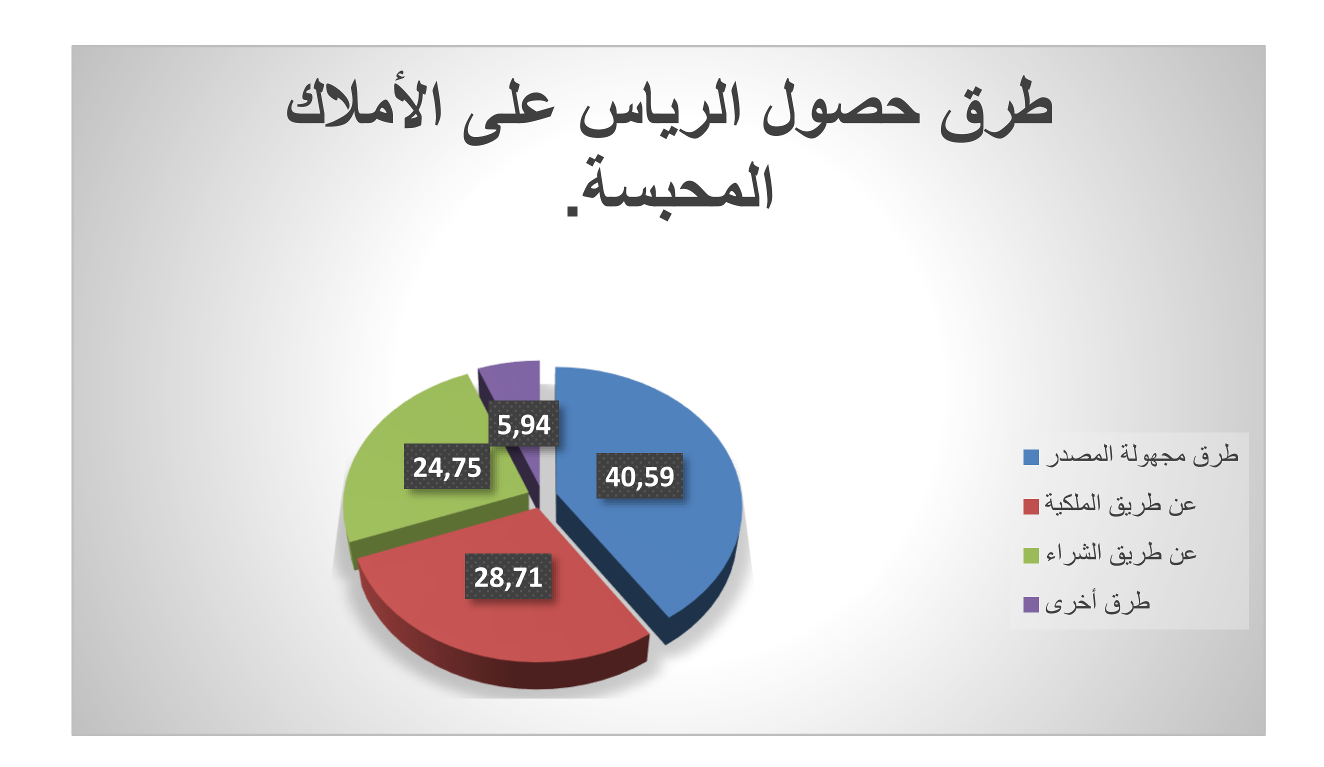
[3] – **A.O.M, 1MI, B 20, Z 41.**

[4]– من خلال الوثيقة، يفهم أن التنازل حدث بالتراضي بين الطرفين. ينظر: **أ. و.ج، و. م. ش، ع 124، و 15.**

– A.O.M, 1MI, B 53, Z 124.

[5] –Ibid.

وفيما يلي رسم بياني يوضح طرق حصول الرياس على الأملاك المحبسة.



2- أنواع الأملاك المحبسة:

تنوعت الأملاك المحبسة من طرف الرياس، من حيث طبيعتها، وأماكن تواجدها، وتباينت في ما بينهم من حيث عددها، حيث رصدنا كما سبق وأن أشرت إلى ذلك، 101 وقفية، غير أن عدد الأملاك المحبسة فاق عدد الوقفيات، حيث بلغ عدد هذه الأخيرة مائة وأربعة وثمانون عقار، وذلك راجع إلى تحبيس بعض الرياس إلى أكثر من عقار في الوقفية الواحدة، فمثلا وقف السيد أحمد رئيس ابن مصطفى رئيس، في ربيع الثاني سنة 1146هـ الموافق لشهر سبتمبر سنة 1733م دار، وعلويين، ومخزنين المستخرجين من الدار[1]. كما حبس أيضا، الدار والعلوي والمخزن المستخرجين من الدار، مع العلوي والمخزن في الأسفل اللصيقين بالدار[2].

---

[1] – A.O.M, 1MI, B 53, Z 124.

[2] –A.O.M, 1MI, B 52, Z 121.

ووقف الريس مصطفى بن علي في أواسط ربيع الثاني 1074هـ / أواسط نوفمبر 1663م علي، علوي وثلاث حوانيت[1]، أما وقفية الريس علي بتشين فقد كانت ثرية من حيث العقارات والعدد فقد شملت عدد من الحوانيت، والدكاكين، والدور...الخ[2].

أما بالنسبة للعقارات الموقوفة والمتمثلة في الدور، والعلويات، والمخازن، والأحواش، والجنائن...الخ، فقد تم تصنيفها، إلى عقارات داخل المدينة، حيث بلغ عددها 148 عقار أي بنسبة 80.43%، أما خارج أسوار المدينة[3] فقد رصدنا تسعة عشر(19) عقار، أي بنسبة 10.32%، وبالنسبة للوطن[4] فبلغ عددها أربعة(4) عقارات، ما يقارب نسبة 2.17%.

كما رصدنا أيضا 13 حالة لم تذكر مكان العقار، ما يقارب 7.06%، فوجد بالوقفية ذكر العقار مباشرة دون ذكر مكانه، وأذكر على سبيل المثال: "...حضر الآن بمحضر شهديه المالك مامي رئيس المذكور وأشهدهما على نفسه أنه حبس ووقف لله على جميع الدار المذكورة ابتداء على نفسه ينتفع بغلتها مدة حياته..."[5]، كما وقف الريس أحمد ابن مصطفى جميع الدار دون ذكر مكان العقار كذلك[6]، وتوجد حوالي خمس وقفيات ضمن الحالات التي لم تذكر مكان العقار، وقد وجدت في ملخص الوقفيات الذي

---

1 – **A.O.M, 1MI, B 52, Z 121.**

2– ينظر الصفحات اللاحقة.

3– وهو ما كان يعرف بفحص المدينة، لتفاصيل أكثر ينظر: الصفحات اللاحقة.

4– الوطن هو امتدادا لدار السلطان، وقد كلن يسير من طرف القواد تحت إشراف أغا العرب (قائد الجيش)، وكان الوطن يتكون من دواوير آهلة بالسكان، كما وجدت به أحواش، كانت ملكا للموظفين الإداريين، والانكشارية، والمرابطون، وبعض الأثرياء الجزائريين، وقد وجد على سبيل المثال لا الحصر: وطن بن خليل، وطن بني موسى، وطن الخشنة...الخ. أنظر: ناصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792–1830، ويليه قانون أسواق مدينة الجزائر 1107–1117هـ/ 1695– 1705م، لمتولي السوق عبد الله بن محمد الشويهد**، ط3، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 29.

5– **A.O.M, 1MI, B 2, Z 5.**

6– **A.O.M, 1MI, B 34, Z 68.**

وضع من طرف الإدارة الفرنسية[1]، وتعذر علينا الوصول إلى أصولها، ربما لضياعها، ولا سيما بعد الاحتلال، وما تعرضت له الوثائق الإدارية من تخريب وحرق، وعبث...الخ؟.

2-1- داخل أسوار المدينـة:

2-1-1- الدور[2] وأجزاؤها:

عرفت مدينة الجزائر خلال العهد العثماني نموا ديموغرافيا ملحوظا، انعكس على الجانب العمراني للمدينة[3]، ما أدى إلى توسع وانتشار المساكن بالمدينة وفحوصها، غير أنه هناك تباين في عدد المساكن التي كانت موجودة وقت ذاك، فقد قدرها الرحالة هايدو (Haédo) بحوالي اثنا عشر ألف ومائتان (12200) مسكن، منها الكبيرة والصغيرة[4]، وحسب شوفالي (Chevalier) فقد بلغت خمسة عشر ألف (15000) مسكن[5]، أما فونتير دو برادي (Paradis Venture de)، والذي يعتبر من المصادر التي أرخت للقرن 17م، فقد قدرها بحوالي خمسة ألاف(5000) منزل[6]، وحسب الإحصاء الذي قامت به الإدارة الفرنسية سنة 1830م، فإن عدد الدور بلغ ما يقارب ثمانية ألاف دار أو بناية[7].

---

[1] – **A.O.M, 1MI, B 60, Z 161.**

أيضا: **أ. و. ج، س. ب، ع17، س82.**

[2] – هي جمع لكلمة الدار، وهي محل البناء، وسميت كذلك لكثرة حركة الناس فيها، أي الدوران داخلها، ومن مرادفات كلمة الدار المحلة. ينظر: ابن منظور، المجلد4، مرجع سابق، ص 440.

[3]– كان ذلك نتيجة تفاعل عوامل جغرافية وتاريخية، وسياسية وعسكرية، حيث شهدت مدينة الجزائر توسعا ونموا سريعا، من بين هاته العوامل نذكر على سبيل المثال لا الحصر: الموقع الاستراتيجي للمدينة، انضمام المدينة للدولة العثمانية ودور الإخوة بربروس في ذلك، إضافة إلى توافد الجالية الأندلسية إلى المدينة بعد سقوط غرناطة فكانت ملجأهم لنقل خبرتهم في البناء...الخ. ينظر: مصطفى أحمد بن حموش: **المدينة والسلطة في الإسلام ((نموذج الجزائر في العهد العثماني))**، ط1، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1999م، ص، ص 231، 232.

[4] – Haédo, Op.ci, p142.

[5] – Avrieux Chevalier : **Envoyé Extraordinaire du Roi à la porte consul d'Alger de Tripoli 1et autre échelle du levant**, T5, 1735, p 225.

[6] – Venture de Paradis, Op.cit, p, p 109, 110.

[7] – M. Aumerat, « La Propriété urbaine à Alger », **R.A**, N41,1897, p, p. 321- 325.

كانت الدور تتشكل في الغالب من قسمين طابق سفلي[1]، وطابق فوقه وهو ما كان يسمى العلوي[2]، وهذا ما وجدناه في أغلب الوثائق المرصودة، فمثلا، وقف السيد أحمد ريس ابن مصطفى ريس، في أوائل محرم 1093هـ، الموافق لأوائل جانفي 1682م، الدار والعلوي[3]، كما وقف مصطفى ريس قبطان ابن عبد الله، سنة 1180هـ/ 1766م، دار وعلوي أيضا[4]، وقد تصل الدور إلى طابق سفلي، وطابقين فوقه، وهذا ما ذكره الرحالة شاو(Shaw)[5]، وما أكدته لنا أيضا، وقفية السيد أحمد الريس ابن باكير ريس، وذلك في ربيع الثاني 1146هـ/ سبتمبر 1733م، حيث شملت وقفيته جميع الدار وعلويين، ومخزن[6].

عرفت المساكن شكلا موحدا من حيث التخطيط سواء كانت كبيرة أو صغيرة، ويذكر القنصل الأمريكي بالجزائر، وليام شالر، أن الجزائريين تفننوا في تزيين المنازل، والفيلات، وأعطوها طابعا معماريا مغاربيا، حيث كانت مبنية على نفس الشكل، حيطانها الخارجية مطلية بالجبس[7]، لذلك سميت الجزائر البيضاء.

أما عن مجموع الدور المحبسة من طرف الرياس فقد بلغت حوالي اثنين وخمسين(52) دار، منها أربعون دارا كاملة المساحة، واثني عشرة الأخرى كانت مساحة الدور غير كاملة، بل هي أجزاء من الدور، فمثلا في أوائل محرم 1140هـ الموافق للأواسط أوت 1727م، وقف الحاج سليمان رئيس، جميع حظه من الدار، دون ذكر مكان تواجدها[8]، كما وقف أيضا أوائل شعبان 1142هـ/ أواسط فيفري 1730م، أربعة

[1]- هو البناء الذي يكون بمحاذاة الطريق أو الرصيف.

[2]- ينظر الصفحات اللاحقة.

[3] - A.O.M, 1MI, B 16, Z35.

[4] - A.O.M, 1MI, B 3, Z7.

[5] - Thomas Shaw : **Voyage dans la Régence d'Alger ou description géographique, physique, philologique, etc de cet état**, tra: de l'anglais par J.Mac Carty, 2éme édition, éditions Bouslama, Tunis, 1980, p289.

[6] - A.O.M, 1MI, B 52, Z121.

[7]- وليام شالر، مصدر سابق، ص 94.

[8] - A.O.M, 1MI, B 55, Z 135.

أثمان من الدار، أسفل سوق السمن[1]، وفي صفر 1095هـ/ جانفي 1684م، وقف إبراهيم رئيس ابن الحاج، جميع الربع الواحد الخاص به من الدار[2].

بلغ عدد الدور المحبسة من طرف الرياس أربعة عشر دار، خلال القرن السابع عشر ميلادي، ليرتفع عددها خلال القرن الثامن عشر إلى اثنين وثلاثين دار، لتعرف تراجعا ملحوظا أوائل القرن التاسع عشر ميلادي، حيث تم تحبيس دار واحدة فقط، وهي للريس قاسم البجائي ابن يوسف، حيث وقف في أواسط رمضان 1226هـ/ سبتمبر 1881م، جميع داره دون ذكر مكان وجودها[3]، ورصدنا خمسة وقفيات تخص الد ور لم يذكر فيها تاريخ الوقف[4].

توزعت دور الرياس المحبسة داخل أسوار المدينة، معظمها بالحومات، وبعضها قرب المساجد، وأخرى قرب أبواب المدينة، والسويقات...الخ، وقد سبق ذكر ذلك بإسهاب في الفصل الثالث. وفيما يلي أدرج الجدول التالي، والذي يوضح أماكن تواجد الدور المحبسة من قبل الرياس:

---

1 – **A.O.M, 1MI, B 59, Z 151.**

– أ. و. ج، و. م. ش، ع 146–147، و90.

2 – **A.O.M, 1MI, B 69.**

3 – **A.O.M, 1MI, B 56, Z 136.**

شهد بداية القرن التاسع عشر ميلادي، تراجعا ملحوظا في أوقاف الرياس، مقارنة بالقرنيين السابع، والثامن عشر ميلاديين. ينظر: الصفحات اللاحقة.

4– ينظر مثلا: **أ. و. ج، س. ب، س82.** وهي وقفيات رصدت من ملخص الوقفيات، غير أن هذا لا يعني أن كل الوقفيات الموجودة في الملخصات بدون تاريخ، بل توجد وقفيات يذكر فيها تاريخ تأسيس عقد الحبس، ونؤكد مرة أخرى عدم دقة الملخصات التي وضعت من طرف الإدارة الفرنسية.

مكان الدور	عددها
حومة الجامع الأعظم[1]	11
حومة البطحاء	4
حومة زاوية القشاش[2]	3
أعلى عين عبد الله العلج	2
الحاكورة	2
سباط الحوت	2
سوق الدخان	2
حومة الدار الحمراء	1
حومة العطش	1
قرب ضريح سيدي علي الفاسي	1
حومة باب السوق	1
قرب باب الواد	1
قرب دار الإمارة	1
حومة سيدي رمضان	1

[1]– سأتحدث عن الجامع المذكور في الصفحات القادمة، لأنه حظي بوقفيات خيرية من طرف الرياس.

[2]– يعتبر جامع القشاش من أقدم الجوامع بمدينة الجزائر، ويذكر أنه من أقدم الوثائق التي تؤرخ للجامع المذكور، تعود إلى سنة 1570م، و في سنة 1069هـ/ 1659م، وبجوار الجامع المذكور تأسست زاوية حملت اسمه (زاوية القشاش)، على يد السيد على محمد الشريف المعروف بابن الجامع، هذا الأخير الذي لم يكن وليا صالحا، وإنما أراد أن يخلد اسمه بتأسيسه لهذه الزاوية، ومع ذلك حملت الزاوية اسم الجامع المجاور لها(جامع القشاش)، ولم تحمل اسمه، وقد كان للزاوية دور مهم في نشر العلم، كما كانت مأوى للطلبة، والفقراء، والغرباء، وقد كان مصيرها الهدم، سنة 1250هـ/ 1834م، من طرف السلطات الفرنسية المحتلة. حول الموضوع ينظر:

– ياسين بودريعة: **أوقاف الأضرحة والزوايا بمدينة الجزائر وضواحيها خلال العهد العثماني من خلال المحاكم الشرعية وسجلات بيت والمال والبايلك**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ حديث، قسم التاريخ، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006–2007، ص، ص 59، 60.

– أبو القاسم سعد الله، ج5، مرجع سابق، ص 150.

حومة بير الزنق	1
سوق الكتان	1
سوق الحلفة	1
قاع الصور مسامية لدار والي ريس	1
حومة مسيد الدالية	1
زنقة حمام القروز	1
أسفل جامع المعلق	1
حارة القلعة	1
سوق السمن	1
حومة الجامع القديم	1
حومة حوانيت زيان سند الجبل	1
حومة سيدي المرايشي	1
قرب حمام المالح	1
فندق الروز ملاصق فندق الزيت قرب القهوة الكبيرة	1
مكان غير معلوم	6

2-1-2- الحوانيت[1] وجلساتها[2]:

أ- الحوانيت:

الحانوت هو مكان لإنتاج بعض المواد الاستهلاكية، أو مواد الاستعمال اليومي، وهو مكان أيضا لبيع بعض المنتجات، وهو يضم نشاطات متنوعة كان الهدف منها تلبية حاجيات السكان، دون عناء، وقد كانت أسواق مدينة الجزائر في غاية الجمال والتنسيق،

1- هي جمع لكلمة حانوت، وهي مرادفة لكلمة دكان، غير أننا لم نصادف أثر لهذه الكلمة الأخيرة في الوثائق التي عدنا إليها.

2- حول جلسات الحوانيت ينظر: الصفحات اللاحقة.

وهذا ما أشاد به مثلا، الرحالة والسفير المغربي التمكروتي، أثناء زيارته للمدينة يقول: "...وهي عامرة كثيرة الأسواق... فبلادهم لذلك أفضل من جميع بلاد إفريقيا وأعمر وأكثر تجارا وفضلا وأنفذ أسواقا وأوجد سلعة ومتاعا، حتى أنهم يسمونها اسطنبول الصغرى..."[1]

وجدت الحوانيت في الأسواق الكبيرة أو أسواق حومات المدينة، حيث بلغ عدد الأسواق بالمدينة حوالي واحد وخمسين سوقا، ذات اختصاصات متعددة[2]، وقد أشرفت السلطات الحاكمة على تنظيم، وتسيير الأسواق، من حيث حراستها، وتحديد الأسعار، ومراقبة المواد والسلع المعروضة للبيع.

كما وجدت حوانيت على مستوى السويقات(وهي تصغيرا للسوق الكبير)، وهي ثلاثة: سويقة عمور القريبة من باب عزون، وسويقة باب الوادي، وسويقة سيدي محمد الشريف أعلى القصبة[3]، أما عن الأماكن البعيدة عن مركز المدينة فقد عرفت تجميع عدد من الحوانيت التي عرفت باسم حوماتها، أو أسماء بعض الأشخاص، والأولياء مثل: حوانيت بن رابحة، وحوانيت زيان[4]...الخ.

أغلب الحوانيت التي وقّفها الرياس، كانت حوانيت كاملة المساحة، ماعدا وقفية واحدة، وهي للريس محمد عرف الحمزاوي ابن محمد، حيث وقف في أوائل رجب 1238هـ/ أواسط مارس 1823م، ثلث شطر الحانوت، الموجودة بالسوق الكبير[5]، كما أن الوثائق المرصودة، لم تذكر نوعية نشاط الحوانيت، هل كانت حوانيت لممارسة أنشطة حرفية؟، أم أنها حوانيت معدة لبيع بضائع معينة؟، كما أن الوثائق لم تذكر أيضا مساحات الحوانيت، ماعدا وقفية واحدة ذكر فيها الحانوت بالحوينته[6] الصغرى، وهو ما

1- التمكروتي، مصدر سابق، ص، ص 129، 130.

2- عائشة غطاس، الحرف...، مرجع سابق، ص 208.

3- مصطفى بن حموش، المدينة والسلطة...، مرجع سابق، ص 179.

4 – **A.O.M, 1MI, B 59, Z150.**

5 – **A.O.M, 1MI, B 23, Z45.**

6- وهي تصغير للحانوت، أي هو حانوت ذا مساحة صغيرة، وبالرغم من عدم وجود معلومات كثيرة تخص مساحات الحوانيت، إلا أن روزي (Rozet) مثلا، وصف حوانيت بعض التجار، بأنها ثقوب في الجدران، يصل عمقها إلى حوالي مترين، وعرضها لا يتعدى مترا واحدا، أما حوانيت الحلاقة، فكان عمقها أكبر حيث يصل إلى أربعة أو خمسة أمتار، وعرضها مترين، وهي كثيرة مقارنة بالحوانيت الأخرى. ينظر:

ذكر في عقد وقفية، لخليل بن والي التركي، سنة 1110هـ/ 1699م، والمتمثلة في دار بسقفيها بسوق الدخان، وجميع المخزنين الصغيرين، وجميع الحوينتة الصغيرة، المنفتح بابها لسوق الشبارية[1].

وجدت الحوانيت عادة في الأسفل، وذلك لسهولة الوصول إليها دون عناء، وقد كانت الحوانيت المرصودة التي وقفها الرياس، بعضها مستخرجة من الديار مثل وقفية الريس حسن ورديان باشي ابن حسين، حيث أسس سنة 1185هـ/ 1771م وقفية شملت دار، والحانوت والمخزن المستخرجين منها، بأعلى عين عبد الله العلج[2]، كما وقف أيضا السيد علي رئيس، دار مع علوي، وشطر الحانوتين المستخرجين منها[3]، وبعضها مستخرجة من الفنادق، وهذا ما وجد في وقفية الريس علي بتشين، حيث وقف حانوتين مستخرجين من الفندق[4]، ووجدت حوانيت، لا تتبع لا دورا، ولا فنادق، فمثلا حبس الريس محمد الدولاتلي سنة 1084هـ/ 1673م، حانوتا بسوق الخياطين[5]، وحبس أيضا حانوتين متلاصقين بالصباغة على مقربة من الجامع الأعظم، وذلك سنة 1088هـ/ 1677م[6]، كما وقف الريس سليمان حانوتين قرب البحر[7]، وفي سنة 1032هـ/ 1720م، وقف مصطفى نقزلي ابن إبراهيم حانوتين أيضا[8].

أما فيما يخص عدد حبوس الرياس، الخاصة بالحوانيت فقد بلغ عددها حوالي ثمانية وأربعون(48) حانوتا، أي بنسبة 26.08%، من مجموع العقارات الموقوفة، منها

–Rozet, Op.cit, p 62.

[1]– أ. و. ج، س. ب. م، ع17، س81.

[2] – A.O.M, 1MI, B 3, Z7.

[3] – A.O.M, 1MI, B 3, Z7.

[4] – A.O.M, 1MI, B 57, Z143.

– أ. و. ج، و. م. ش، ع 142– 142، و22.

[5] – A.O.M, 1MI, B 68.

[6]– أ. و. ج، و. م. ش، ع 87، و26.

[7]– أ. و. ج، س.ب، ع17، س81.

[8]– أ. و. ج، و. م. ش، ع 140، و1.–

سبعة وثلاثون حانوتا داخل أسوار المدينة، وتسعة حوانيت خارجها[1]، وحانوتين اثنين لم تذكر العقود مكان تواجدهما.

بلغ عدد الحوانيت المحبسة، خلال القرن السابع عشر ميلادي، أربعة وثلاثون حانوتا، لتعرف تراجعا ملحوظا خلال القرن الثامن عشر ميلادي، فلم نرصد سوى ثلاثة حوانيت، أما خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر ميلادي، فلم نرصد أوقاف للرياس خاصة بالحوانيت.

توزعت الحوانيت المحبسة من طرف الرياس، في مواقع مختلفة داخل أسوار المدينة[2]، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

مكان الحوانيت على مستوى الحومات		
اسم المكان	**عددها**	
	حوانيت كاملة	**حوانيت غير كاملة**
قرب باب البحر	4	/
أعلى عين عبد الله العلج	2	/
قرب دار الإمارة	2	/
سبع لويات	2	/
أعلى دار الانكشارية القديمة	2	/
مكان الحوانيت على مستوى الأسواق والسويقات		
سوق العطارين أسفل سوق القبايل	4	/
البادستان	4	/
الصباغة قرب الجامع الجديد	2	/
سوق القبايل بجوار حانوت لأهل الذمة	1	/

1– سأتحدث عن ذلك في الصفحات اللاحقة.

2– معظم حوانيت الرياس المرصودة، تمركزت بالمنطقة القريبة من البحر، لسهولة النشاط التجاري. ينظر: الملحق رقم 04، ص 399.

سوق الخياطين	1	/
الحدادين قرب السوق الجديد	1	/
سوق الجامع	1	/
سويقة عمور	1	/
سوق الشبارلية	1	/
السوق الكبير	/	ثلث شطر حانوت
مكان غير معلوم	2	/

يبين الجدول أعلاه، أن حوانيت الرياس تمركزت بأماكن مختلفة داخل أسوار المدينة، غير أن أغلبها كان بالمنطقة السفلى، وذلك لتموين أغلب الأنشطة الاقتصادية للمدينة وكذلك لسهولة موقعها، وقربها من الميناء، باعتباره همزة وصل في التجارة سواء تعلق الأمر بالتصدير أو الاستيراد، وقد ملك الرياس أربعة حوانيت قرب باب البحر، اثنان للريس مصطفى تعود ملكيتهما إلى سنة 1022هـ/ 1613م[1]، والآخرين لسليمان ريس بن عبد الله ملكهما سنة 1140هـ/ 1727م[2]، وحانوتين اثنين في كل من سبع لويات، وقرب دار الإمارة، وهم ملك للريس علي بتشين[3]، و كذلك حانوتين وقفهما القبطان بن دالي مامي، أعلى دار الانكشارية القديمة سنة 1053هـ/ 1643م[4]؛ ولم يكن الحانوتين ملكا للريس بن دالي مامي المذكور، بل ترك هذا الأخير وصية للشيخ الفقيه العلامة المفتي سيدي سعيد[5]، فقام بشراء الحانوتين ووقفهما.

1– أ. و. ج، س. ب، ع17، س81.

2– نفسه.

3– أ. و. ج، و. م. ش، ع142– 143، و22.

– A.O.M, 1MI, B 57, Z143.

4 –A.O.M, 1MI, B 69.

5– هو سعيد بن إبراهيم بن عبد الرحمان، الشهير بقدورة، وقد اشتهر أيضا بنسبه الجزائري، ولد بمدينة الجزائر، ونشأ بها، تلقى قدورة تعليمه الأول على يد شيخه محمد بن أبي القاسم المطماطي، وبعد وفاة والديه تنقل إلى مناطق عديدة= =داخل وخارج الوطن(الجزائر) لتقي العلوم والتفقه، تدرج سعيد قدورة في وظائف عديدة حيث اشتغل خطيب جامع سيدي رمضان، وعين خليفة

امتلاك الرياس لحوانيت بالمنطقة السفلى، لم يمنعهم من امتلاك حانوتين أعلى عين عبد الله العلج[1] بالمنطقة العليا، هاته الأخير التي لم تستقطب اهتمام المالكين، وذلك راجع ربما لقلة رواج التجارة بها، وبالتالي قلة أرباحها.

أما على مستوى الأسواق، والسويقات فقد بلغ عدد الحوانيت الموقفة من طرف الرياس حوالي ثمانية عشر حانوتا، كان منها أربعة بالبادستان[2]، ويعرف أيضا بدكان الحرمين، وهو من أهم الأسواق بالمدينة، والذي أعد في بادئ الأمر لبيع ما كان يحصل عليه من غنائم النشاط البحري المتمثلة في الأسرى، وأنواع السلع المختلفة، وبعد تراجع النشاط البحري، تحول نشاط هذا السوق لبيع مختلف أنواع الأقمشة، وكذا أدوات التطريز، وغيرها.

كما امتلك الرياس أربعة حوانيت بسوق العطارين[3]، وحوالي حانوتين اثنين بالصباغة[4]، وهي من الأماكن المهمة بالمنطقة الوسطى بالمدينة، أما باقي الأسواق والسويقات التي امتلك بها الرياس أوقافهم، والتي كانت بمعدل حانوت واحد في كل منها

لشيخه المطماطي، إماما وخطيبا ومدرسا في الجامع الأعظم، ووكيلا لأوقافه، وبعد ذلك عين مفتيا للمذهب المالكي بإيالة الجزائر، وبقي يشغل منصب الإفتاء إلى غاية وفاته سنة 1066هـ/ 1656م. ومن بين أثاره العلمية: – حاشية على شرح اللقاني لخطبة خليل – نوازل تلمسانية .– شرح السلم المرونق في علم المنطق، =وغيرها. ينظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر...، ج1، مرجع سابق، ص 368. أيضا: ناصر الدين سعيدوني، وآخرون، مرجع سابق، ص436. كذلك: – نور الدين عبد القادر، مرجع سابق، ص 281.

[1] – **A.O.M, 1MI, B 3, Z7.**

[2]– تعني القيصرية، وهي مبنى مغطى وسط السوق، يعود إنشاء البادستان، إلى بايلرباي الجزائر حسن فينيزيانو في عهدته الثانية(1582– 1588م)، وذلك سنة 1583م، وبعد إتمام بناءه، قام هذا الأخير ببيعه للقائد أبي الحسن علي قائد بونة، لم يبق هذا السوق ملكا لشخص واحد ، بل توزعت حوانيته على عدة أشخاص، وقد بلغ عددها 36 حانوتا، حيث كان أحد حوانيتها مقرا لمؤسسة الحرمين. ينظر:

– Sakina Missoum: **Alger à l'époque Ottomane la médina et la maison traditionnelle**, Edisud. INAS, France, p–p 45– 48.

– خليفة حماش: " دكان الحرمين الشريفين بمدينة الجزائر في العهد العثماني"، **مجلة الدارة**، العدد1، المملكة العربية السعودية، محرم 1431هـ/ 2010م، ص– ص 94– 96.

[3]– **أ. و. ج، و. م. ش، ع 142– 143، و22.**

[4]– **أ. و. ج، و. م. ش، ع78، و26.**

فقد تنوعت بين السوق الكبير[1]، وسوق الشبارلية، وسوق الجامع، وبالحدادين قرب السوق الجديد[2]، وسوق الخياطين[3]، وأعلى المدينة بسويقة عمور[4].

ب- جلسات الحوانيت:

من أوقاف الرياس ، وجدنا أيضا جلسات الحوانيت، والتي يعرفها البعض أنه عندما يكون عقار محبس، وهو بحاجة إلى إصلاح، ويعجز المستفيد من وقفه بصيانته، فيقوم بكراء هذا الوقف لمن يستطيع إصلاحه، ويقوم هذا الأخير بعد أن يقوم بإصلاح العقار بكرائه مرة أخرى، وثمن الكراء الثاني، طبعا يفوق ثمن الكراء الأول، وعليه فالفارق بين الكرائين يسمى بالجلسة.

أما في كتاب النوازل الكبرى الجديدة، فقد عرفت الجلسة كما يلي: "...وعلى كل حال فالجلسة كراء لأمد معلوم، فإذا انقضى الأمد، إن أرضى المكتري المكري فيما يطلبه منه من الكراء في الأمد المستقبل، وإلا رفع يده فيكري لمن يشاء..."[5].

وذكر في كتاب النوازل السالف الذكر، كجواب على سؤال يخص خلاف وقع بين المكتري والكراي حول جلسة حانوت، فكان الجواب كالتالي: "...إن أمر الجلس[6] مما ابتلى الناس بها، ولا أصل لها في الشريعة، ولا جرى لها ذكر للأقدمين، أراح الله الناس والأحباس من بدعتها..."[7].

إذا كان معنى الجلسة، هو الفارق بين الكرائين؟، فقد عثرنا على وثائق تثبت معاملات، بيع وشراء تخص جلسات الحوانيت، فمثلا باع السيد علي ريس ابن بيرم،

---

[1] – **A.O.M, 1MI, B 40, Z 87.**

[2] – **A.O.M, 1MI, B 57, Z143.**

[3] – **A.O.M, 1MI, B 68.**

[4]– **أ. و. ج، و. م. ش، ع 142- 143، و22.**

[5]– أبي عيسى سيدي المهدي الوزاني(المتوفي عام 1342م): **النوازل الجديدة الكبرى فيما لأهل فاس وغيرهم من البدو والقرى. المسماة ب: المعيار الجديد الجامع المعرب عن فتاوي المتأخرين من علماء المغرب**، ج8، قابله وصححه على النسخة الأصلية. الأستاذ: عمر بن عباد، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1419هـ/ 1998م، ص 137.

[6]– يعني بها جلسات العقارات.

[7]– أبي عيسى سيد المهدي الوزاني، مرجع سابق، ص 36.

جلسة حانوت المعدة لصنع القنداجية[1]، بالشماعين، إلى الإمام مصطفى خزناجي، وذلك بتاريخ: أواخر رجب 1213هـ/ أوت 1798م[2]، فهل يعقل أن الفارق بين الكرائين، والذي هو من المفروض مبلغ من المال أن يباع ويشترى؟.

كان الكراء إذن، يتم بالتراضي بين المالك والمؤجر، والجلسة لم تقتصر فقط الحوانيت، بل شملت معظم أنواع الأوقاف، كالطواحين، والحمامات، والبيوت والبحاير...الخ[3]، غير أننا لم نعثر في العقارات الموقوفة الخاصة بالرياس، سوى على جلسات الحوانيت.

أما بالنسبة لجلسات الحوانيت فقد بلغت حوالي أربعة عشر جلسة، أي ما يمثل 7.65%، من مجموع العقارات الموقوفة، رصدنا جلسة واحدة فقط خلال القرن السابع عشر ميلادي، وهي للريس علي بتشين، وكان مكان وجودها بالقيصرية[4]، مقارنة بالحوانيت التي بلغت حوالي ثلاثة وثلاثون حانوتا خلال نفس القرن، ولم نسجل أية وقفية لجلسات الحوانيت خلال القرن الموالي(القرن الثامن عشر ميلادي).

شهدت جلسات الحوانيت، ارتفاعا ملحوظا خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر ميلادي، حيث بلغت أوقافها عند الرياس بحوالي أربعة عشر جلسة حانوت، فمثلا وقف الريس علي قائد المرسى ابن إبراهيم التركي، سنة 1233هـ/ 1818م، جلستي حانوت، بزنقة حنيون السادسة[5].

كما وقف الريس عمر الانكشاري الحفاف، جلسة حانوت قرب الجامع الأعظم، وذلك بتاريخ أوائل شعبان 1230هـ/ أوائل جويلية 1815م[6]، ووقف أيضا الريس محمد

---

[1]- صانع الخشب الموجه لصناعة الأسلحة (القنداق). عائشة غطاس، الحرف...، مرجع سابق، ص 393.

[2] – **A.O.M, 1MI, B 11, Z24.**

[3]- نعيمة بوحمشوش: **الجامع الأعظم بمدينة الجزائر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي من خلال وثائق الأوقاف**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2013- 2014، ص181.

[4]- **أ. و. ج، س.ب، ع17، س81.**

[5] – **A.O.M, 1MI, B 20, Z41.**

[6] –**A.O.M, 1MI, B 46, Z98.**

حمزاوي عدة جلسات للحوانيت، منها جلسة حانوت، قرب القيسارية، وقفها بتاريخ 1238هـ/1822م، كذلك وقف في نفس السنة، ثلث شطر من جلسة الحانوت بالسوق الكبير، وغيرها[1]. ولم نسجل أي وقفية للرياس تخص الحوانيت، خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر ميلادي، كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك.

في حين سجلنا وقفية واحدة للرياس، تخص جلسات الحوانيت، بدون تاريخ، وهي للريس أحمد بن الحاج عبد الرحمن، تمثلت في ثلث جلسة، بسوق السمن[2]، ولا نعرف سبب ارتفاع الوقفيات الخاصة بجلسات الحوانيت دون الحوانيت نفسها خلال بداية القرن التاسع عشر؟.

أما عن أماكن وجود الجلسات المذكورة، فهي الأخرى تنوعت بين الحومات، والأسواق حيث سجلنا جلستي حانوت في كل من القيصرية، والسوق الكبير، وجلسة واحدة في كل من زنقة الحاشية، وقرب الجامع الأعظم، وقاع الصور، وقرب باب البحر، وسوق السمن، والمقايسية...الخ.

2- 1- 3- العلويات والسقيفات والمصريات:

أ- العلويات[3]:

حبس الرياس حوالي عشرون علويا، أي ما يقارب 10.86%، من مجموع الأملاك الموقوفة، وأغلب العلويات كانت كاملة، باستثناء وقفية. واحدة وهي للريس محمد ابن سليمان ريس، الذي وقف ثلاثة أرباع العلوي، وذلك بتاريخ أوائل رجب 1162هـ/ أواسط جوان 1749م[4]، ومن خلال ما رصدناه من وقفيات للعلويات التي امتلكها الرياس، فإن أول وقفية لهذا النوع من العقارات يعود إلى أواخر صفر 1031هـ/ أواخر ديسمبر 1621م، وهي وقفية للريس أحمد ابن مصطفى ريس ابن جعفر، حيث وقف هذا

1- أ. و. ج، س.ب، ع17، س81.

2 – A.O.M, 1MI, B 28, Z57.

– لا نعلم تاريخ وقف الريس أحمد لجلسة الحانوت، غير أن الريس تراجع عن وقف الجلسة وباع جميع ثلث الجلية إلى الحاج علي أغا الصبايحية، وذلك بتاريخ: جمادى الأولى 1216هـ/ سبتمبر 1801م

3- هو المكان المرتفع الذي يصعد له بالدرج

4 – A.O.M, 1MI, B 30, Z62.

الأخير دار، علوي، ومخزن المستخرجين من الدار، وعلوي، ومخزن أسفله اللصيقين بالدار، قرب زاوية القشاش ناحية باب الجزيرة[1].

العلويات المحبسة من طرف الرياس، معظمها كانت تابعة للدور، حيث رصدنا حوالي اثني عشر تابعة للدور، ولذلك فيمكن أن تستعمل هذه العلويات للسكن، غير أن الوثائق التي رصدناها، والتي تخص العلويات، لم تأت بوصف لهاته الأخيرة، وعن الأغراض المخصصة لها، وباقي العلويات الأخرى، كانت منفردة، ولذلك فلم نستطع معرفة هل هي تابعة للمنازل، أو الحوانيت، أو المقاهي، أم الأفران...الخ؟،

أما بالنسبة لمكان وجود العلويات، فقد كانت معظمها داخل أسوار المدينة[2]، وقد توزعت بين عدة مواقع في المنطقة العليا والسفلى بين حوماتها، وأسواقها، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

المكان	العدد	السنة
قرب جامع القشاش ناحية باب الجزيرة	1	1621م
القريب من البرادعية	1	1653م
البطحا	1	1663م
غير معلوم	1	1670
حومة باب الواد	1	1675
حومة باب السوق	1	1677
قريب من باب الواد من ضريح علي الفاسي	1	1679
حومة العطش	1	1680م
حومة مسيد الدالية	1	1684م
قريب من الجامع الأعظم	1	1710م
غير معلوم	1	1728م

[1] – A.O.M, 1MI, B 16, Z35.

[2]– تم رصد علويين اثنين، لم نستطع تحديد مكان وجودهما.

أعلى عين عبد الله العلج	1	1728
البطحا مجاورة مسجد سيدي فليح	2	1733
مسامية مسجد بن صالح	1	1736
مسامية جامع بن فليح	1	1741
زاوية القشاش	1(4/3)	1749
قاع الصور مسامية دار والي رايس	2	1772

ب- السقيفات والمصريات:

بالنسبة للسقيفات[1]، فقد كان عددها قليل مقارنة بالوقفيات التي عثرنا عليها حيث بلغ عددها خمسة سقيفات، فمنها من كانت تابعة لأرضيات الدور مثل وقفية الريس خليل بن والي التركي، هذا الأخير وقف وقف دار بسقفيها سنة 1110هـ/1699م[2]، والأخرى تابعة للعلويات فمثلا وقف الريس مصطفى ابن عبد الله، أواخر رجب 1180هـ/ أواخر ديسمبر 1766م، بناء دار وعلوي بسقيفته[3].

أما المصريات[4]، فهي الأخرى كانت قليلة، حيث رصدنا ثلاث مصريات فقط، وهي تابعة للمنازل، فالمصرية الأولى وقفها الريس محمد ابن سليمان ريس، وقد كانت

[1]- جمعها سقيفات وسقائف، وهي العريش يستظل به، ومنه سقيفة بني ساعدة(وهي ظلة كانت لهم بايع تحتها أبا بكر الصديق رضي الله عنه بالخلافة)، أما عن موقعها في منازل العهد العثماني، فكانت توجد عند فتح باب الدور على مساحة غير واسعة، يجلس بها لتبادل أطراف الحديث بين الجيران، كما تعد مكان مؤقت للاستقبال، حيث يحجب الغرباء عن أهل المنزل.ينظر:

- Shaw, Op.cit, p 352.

- Venture de Paradis, Op.cit, p 272.

[2]- أ. و. ج، س.ب، ع17، س81. أيضا:

- **A.O.M, 1MI, B 41, Z88.**

[3] - **A.O.M, 1MI, B 3, Z7.**

[4]- هي غرف صغيرة تبنى فوق الحوانيت، ومداخل الدور الكبيرة، وقد وجد هذا النوع من البيانات فوق الحوانيت بالأحياء التجارية بالأندلس، كان يصعد إلى هذه الغرف عن طريق فتحة في جدار الحوانيت، ينزل منها سلم يصل بين

تابعة لمنزل، بحومة مسيد الدالية، وذلك سنة 1140هـ/ 1728م[1]، أما المصرية الثانية فقد كانت من أوقاف الريس محمد التريكي، حيث وقف هذا الأخير دار، ومصرية بسقفيها، الموجودة بحومة الشوق، وذلك بتاريخ: رمضان 1088هـ/ أكتوبر 1677م[2]، أما المصرية الثالثة فمكانها كان غير معلوم، وقفها الريس سليمان ابن عبد الله، بتاريخ أوائل شعبان1140هـ/أواسط مارس 1728م، وقد وقف هذا الأخير، علوية ومصرية وإسطبل[3].

وقد ذكر في دراسة، الدار بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني، بأن المصرية، لم تكن موجودة بجميع المنازل، بل وجدت بالمنازل الكبيرة، التي يمتلكها الأشخاص الميسورين[4]، وهذا ربما ما لاحظناها، فالريس محمد كان والده ميسور الحال، وهذا من خلال الوقفيات المتنوعة التي وقفها كما سبق وأشرت إلى ذلك، كذلك بالنسبة للريس محمد التريكي فقد كان من أثرياء المدينة، نتيجة ما امتلكه من عقارات، ونفس الشيء بالنسية للريس سليمان فقد امتلك هو الأخر عقارات متنوعة داخل وخارج المدينة، كما ذكرت سابقا.

2- 1- 4- المخازن والإسطبلات:

بلغت عدد المخازن[5] التي وقفها الرياس حوالي إحدى عشر مخزنا، أي ما يمثل نسبة 5.97%، وكل المخازن المرصودة وجدت داخل أسوار المدينة، تسعة منها كانت

=الحانوت والغرفة فوق الحانوت، كما وجدت المصرية بالدور الكبيرة، وهي تنتهي إلى باب مفتوحة في السقيفة، ولا يتخطى مكان المصرية سوى الأقارب والمحارم. ينظر:

- سامي حسن: العمارة المدنية بالأندلس (الدار الأندلسية)، **مجلة الدراسات التاريخية**، العدد1، الجزائر، 1986، ص 89.

- بن عزوز بوخاري: **الدار بمدينة الجزائر في العهد العثماني من خلال الوثائق – دراسة أثرية فنية–**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الآثار العثمانية، معهد الآثار، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2013– 2014، ص– ص 59– 61.

[1] – **A.O.M, 1MI, B 30, Z62.**

[2] – **A.O.M, 1MI, B 53, Z124.**

[3] – **A.O.M, 1MI, B 37, Z76.**

[4]– بن عزوز، مرجع سابق، ص، ص 66، 61.

[5]– هو المكان الذي تحفظ فيه المواد والسلع التي يحتاج إليها، سواء في الحوانيت، أو الأفران...الخ، وعادة نجدها في الطابق السفلي للعقارات، كما أننا نجدها منفصلة عنها، أي توجد في مكان لوحدها.

تابعة للديار مثل وقفية الريس حسن ابن حسين، حيث وقف الدار والحانوت والمخزن المستخرج منها، وذلك بتاريخ: أوائل محرم 1185هـ/ أواسط أفريل 1771م[1]

كما وقف الريس أحمد ابن باكير قبطان، جميع الدار، وعلويين، ومخزنين المستخرجين من الدار، الموجودين بالبطحاء، بتاريخ: ربيع الثاني 1146هـ/ سبتمبر 1733م[2]، أما الريس علي الانكشاري ابن محمد المدعو علي شريف، فقد وقف دار مع مخزنها، ومخزنين اثنين آخرين منفصلين عن الدار المذكورة، غير أنهما قريبين منها، الموجودين بحومة سيدي رمضان، وذلك بتاريخ: أوائل محرم 1201هـ/ أواخر أكتوبر 1786م[3].

أما بخصوص الإسطبلات، والتي كانت بدورها مخصصة لوضع الحيوانات المختلفة، كالأغنام، والأبقار، والأحصنة، والدواجن...الخ، مع العلم أن الوثائق المرصودة، لم تذكر وظيفة استعمال الإسطبلات، وما هو السبب من امتلاكها، غير أنه ذكرت أربعة من الوثائق أن الإسطبلات كانت تابعة للديار مثل وقفية الريس الحسين ابن مصطفى التركي، حيث وقف هذا الأخير، دار وعلوي والاسطبل المستخرج من الدار[4].

ولم تشر بقية الوثائق الخاصة بهذا النوع من العقارات هل كانت منفصلة أم هي تابعة لأحد العقارات فمثلا وقف الريس حسن ابن حسين، أواسط رمضان 1188هـ/ أواخر نوفمبر 1774م، علوي، وإسطبل[5]، كما وقف الريس حسن بولكباشي ابن علي علوي مع اسطبل أسفله سنة 1061هـ/ 1651م[6].

بلغ عدد الإسطبلات الموقوفة حوالي ثمانية إسطبلات، أي ما يقارب 4.34%، وهو عدد قليل مقارنة بعدد الوقفيات الأخرى، حيث رصدنا خمسة إسطبلات خلال القرن

---

1 – A.O.M, 1MI, B 3, Z7.

2 – A.O.M, 1MI, B 52, Z121.

3 – A.O.M, 1MI, B 16, Z33.

4 – A.O.M, 1MI, B 41, Z89.

5– أ. و.ج، س. ب.م، ع22، س 130. أيضا:

– A.O.M, 1MI, B 3, Z7.

6 – A.O.M, 1MI, B 5, Z9.

السابع عشر ميلادي، ثلاثة إسطبلات، خلال القرن الثامن عشر، ولم نعثر على أية وقفية خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر ميلادي.

أما بخصوص مكان وجود الإسطبلات الموقوفة، فقد وجدت في كل من حومة مسيد الدالية، والبرادعية، وحومتي العطش، وباب الجزيرة، وقرب ضريح علي الفاسي، وأعلى عين عبد الله العلج.

2-1- 5- الكوشات والفنادق والخرب:

أ- الكوشات:

كانت الكوشات معدة لطبخ الخبز، وقد كانت منتشرة في أرجاء مدينة الجزائر، فمنها من كانت تابعة للخواص، ومنها من كانت تابعة للبايلك، وقد خص بعضها لطبخ الخبز للإنكشارية، حملت الكوشات أسماء نذكر على سبيل المثال لا الحصر بعضها: كوشة عبد الله العلج، وكوشة زيان، وكوشة بولعبة، وكوشة بن مريم، وغيرها، وقد خضعت الكوشات، مثل باقي المحلات ذات الطابع التجاري لضريبة، عرفت بالغرامة[1].

من خلال الوثائق المرصودة، الخاصة بأوقاف الرياس، رصدنا كوشة واحدة، وقفها الريس محمد بن محمود التركي، وذلك سنة 1099هـ/ 1688م، وقد كانت معدة لطبخ الخبز للإنكشارية[2].

ب- الفنادق:

هي نوع من أنواع الأسواق، وهي ما يسمى أحيانا بالبازار، وهي متخصصة في التجارة الكبيرة، والبيع بالجملة، كما أنها كانت أيضا وفي آن واحد مكانا للإقامة، واختلفت الفنادق من حيث حجمها ونوع تجارتها ، وقد عرفت الفنادق تنظيما محكما من حيث التسيير، حيث كان هناك قائد وأمين للفنادق، ووجدت الفنادق داخل أسوار المدينة وخارجها[3]، غير أن الأسير هايدو(Haedo)، نفى وجود الفنادق في المدينة، بل يقول أنها وجدت خارج باب عزون، وقد شملت هذه الفنادق عدد من الغرف غير المجهزة، حيث

---

[1]- عائشة غطاس، الحرف...، مرجع سابق، ص 191.

[2] - A.O.M, 1Ml, B 55, Z132.

[3]- بن حموش، المدينة والسلطة...، مرجع سابق، ص، ص 180، 181.

يذكر بأن الغرف كانت لا تتوفر على الأسرة والأغذية، مما يجعل النزلاء بها ينامون على الأرض[1].

أما خلال القرن الثامن عشر ميلادي، فقد تحدث لوجي دو تاسي(Laugier de Tassy)، عن أربعة فنادق، وقال بأنها كانت ملك للخواص[2]، وبأنها تحتوي عل مخازن للبضائع، وغرف للكراء يسكنها التجار، أين يجدون الظروف الملائمة لممارسة نشاطهم التجاري[3]، وفي بداية القرن التاسع عشر ميلادي، تحدث روزي(Rozet)، عن الفنادق، فقال هي عبارة عن مباني كبيرة، ذات طابقين، وحتى ثلاثة طوابق، وذكر أنه كانت هناك فنادق بالمدينة، يقصدها البدو بحيواناتهم المحملة بالبضائع، وقد ميز بين هذه الفنادق، وبين التي كان يقصدها الأجانب، حيث أن الفنادق التي كان يقصدها البدو كانت أقل نظافة من التي يقصدها الأجانب[4].

حملت الفنادق أسماء مثل فندق ياني مسلمان، أي المسلمين الجدد، وقد جدد بناء هذا الفندق، الداي عبدي باشا(1724- 1732م)[5]، وشمل فندق ياني مسلمان ستة بيوت، وسبعة غرف إضافة إلى بيتين وغرفتين بالطابق العلوي، كما شمل أيضا حانوتا للحلاقة[6]، وفندق الدروج...الخ، وبعضها حمل أسماء نسبة للنشاط التجاري الذي يمارس في هذه الفنادق كفندق الزيت، وفندق الروز...الخ، والبعض الأخر حمل أسماء أصحابها مثل: فندق بن الزرقي، وفندق بن تركية[7]، وفندق علي بتشين وهو الفندق الوحيد الذي وجدناه ضمن وقفيات الرياس[8]، وقد كان هذا الفندق من بين الفنادق ذات الشهرة، من حيث

---

1 – Haédo, Op.cit, p, p 216, 217.

2– كانت بعض الفنادق ملكا للخواص، وأغلبهم كانوا حكاما للإيالة، أو من أثرياء المدينة، أذكر على سبيل المثال، فندق علي بتشين، وسأتحدث عن ذلك لاحقا، كما قام الداي محمد بن عثمان باشا ببناء فندق مخصص لوضع الدواب، ثم حبسه على ساقية للماء سنة 1767م. ينظر: فهيمة عمريوي، مرجع سابق، ص 443.

3 – Laugier de Tassy, Op.cit, p 105.

4 – Rozet, Op.cit, p, p 63, 64.

5– سبق شرحه في الفصل الأول.

6 – لتفاصيل أكثر حول الفنادق. ينظر: فهيمة عمريوي، مرجع سابق، ص 440 وما يليها.

7– عائشة غطاس، الحرف...، مرجع سابق، ص 217.

8 – **A.O.M, 1MI, B 57, Z143.**

الموقع، حيث كان قريب من القيصرية بالمنطقة السفلى، التي تعتبر المركز الاقتصادي للمدينة، والواقعة بباب عزون، وباب الواد، وباب الجزيرة(أو الدزيرة).

لم تكن الفنادق إقامة يتردد عليها التجار، والأجانب القادمين من الخارج فحسب، بل سكنها أشخاص كانوا مقيمين بمدينة الجزائر، وأهم فئة سكنت بالفنادق هي فئة الجيش الإنكشاري، خاصة بعد انتهاء خدمتهم من الثكنات[1]، غير أن الأمر لم يكن حكرا على الجيش الإنكشاري فقط ، فمن خلال دراستنا لسجلات مخلفات الرياس السابقة الذكر، والتي تمتد من سنة (1116هـ/ 1704م) إلى (1246هـ/ 1830م)، لاحظنا وجود بعض الرياس كانت إقامتهم بالفنادق، فمثلا جيء بمحمد ريس، المتوفى أوائل ربيع الأول 1220هـ/ أواسط جوان 1805م، من فندق الروز، وذكر في الوثيقة أنه يسكن بقسنطينة، وتوفي بمدينة الجزائر[2]، ولا نعلم سبب زيارته لمدينة الجزائر هل لممارسة التجارة؟ أم أنه أتى إلى المدينة لأغراض أخرى؟.

خلف الريس المذكور تركة قدرت(6602 ريالا)، ولذلك فقد صنف ضمن الرياس الأثرياء، وشملت تركته أربعة دواب، غير أن الوثيقة لم تحدد نوعها، بل ذكر ثمن كل دابة، وقد تراوح بين 345، و212 ريالا للدابة الواحدة، وكان مجموع ثمن الدواب 1232ريالا، وهو في حد ذاته يمثل مبلغ معتبر، وعليه ففندق الروز إذن وجد به مخزن لإيواء الحيوانات.

وكان عدد الحالات المرصودة الأخرى، خمس حالات، من بين واحد وثمانين تركة المرصودة، وهي تمثل نسبة 6.17%، وهي نسبة قليلة، ويظهر أنهم كانوا مقيمين بالفنادق، وما لاحظناه أيضا، أن هؤلاء الأشخاص المتوفون بما أنهم بدون وريث، ألت تركاتهم إلى بيت المال، فالريس أحمد توفي سنة 1220هـ/ 1805م، بالإسكندرية وجيء

[1]- فهيمة عمريوي، مرجع سابق، ص، ص 444، 445.

[2]- أ. و.ج، س. ب.م، ع22، س 130.

بتركته من فندق الروز، التي كان مقيما به[1]، أما أحمد ريس المتوفى أوائل صفر 1201هـ/ أواخر نوفمبر 1786م، فقد جيء بتركته من فندق باب الوادي[2].

أما الحالات الثلاث الأخرى، فثلاثتهم توفوا بنفس السنة 1211هـ/1795م، وقد وجد في الوثيقة جملة أسير مع دنكزلي[3]؟، وقد جيء بتركتهم من الفندق الجديد[4].

ج- الخرب:

هي البناء المهدم والهش[5]، وقد رصدنا وقفية واحدة فقط كانت عبارة نصف خربة، من أملاك الريس أحمد ابن باكير قبطان، حيث وقفها هذا الأخير بتاريخ: أواخر شعبان 1147هـ/ أواخر جانفي 1735م، وقد كانت موجودة بقاع الصور داخل محروسة الجزائر[6].

2-2- الأملاك المحبسة خارج أسوار المدينة:

كانت لمدينة الجزائر أسوار محيطة بها، والمناطق التي كانت خارج هذه الأسوار كانت تسمى الفحص، وكان يحد هذا الأخير أوطان، وكل وطن يديره قائد، والوطن الواحد يضم مجموعة من القبائل، على رأس كل قبية شيخ[7]، وينقسم الفحص إلى ثلاثة أقسام انطلاقا من أبواب المدينة وهي: فحص باب الواد، وفحص باب جديد، وفحص باب عزون[8]، ويسير الفحص من طرف موظف يعرف بقائد الفحص يسهر على أمن المنطقة

1- **أ. و.ج، د.م، ع1، س3، ص63.**

2- **أ. و.ج، د.م، ع1، س2.**

3 - **A.O.M, 1MI, B 60, Z153.**

4- لا نعلم أي الفنادق بني حديثا خلال سنة 1795م، حتى كان يطلق علة هذا الفندق بالفندق الجديد؟

5- ما زال هذا المصطلح مستعمل إلى يومنا هذا، حيث إذا كان عقار ما قديم، ومهدم نقول عنه أنه خربة.

6 - **A.O.M, 1MI, B 52, Z121.**

7- الغالي غربي، وآخرون، مرجع سابق، ص 129.

8- لتفاصيل أكثر ينظر: صخرية بن قويدر: **أسعار جنات فحص مدينة الجزائر في القرن 18م/ 12هـ من خلال سجلات المحاكم الشرعية أربعة فحوص نموذجا بير الخادم وبير مراد ريس وبوزريعة وتلاوملي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر-2-، الجزائر، 2010-2011، ص 18.

وضواحيها[1]، توفرت بالفحص المنازل الفاخرة، والزوايا، والأضرحة، والمساجد، وكذلك حصون للحراسة، ولذلك فقد كانت مؤهلة للاستقرار بها، كما انتشرت بالفحص الجنات، والبحاير والأحواش...الخ.

وقف الرياس عقارات مختلفة بالفحص، بلغت حوالي تسعة عشر عقار من جملة العقارات الموقوفة، أي ما يقارب 10.32%، تنوعت بين حوانيت، وأحواش، وجناين ورقايع...الخ.

2-2-1- الحوانيت خارج أسوار المدينة:

بلغ عدد الحوانيت التي وقفها الرياس بالفحص تسعة حوانيت، ولم تذكر الوثائق نشاط هذه الحوانيت، وجميعها يعود إلى القرن السابع عشر ميلادي، ولم نرصد وقفيات للرياس بالفحص خلال القرن الثامن عشر، والربع الأول من القرن التاسع عشر.

ثمانية حوانيت كانت ملكا للريس الحاج محمد التريكي، حيث امتلك أربعة حوانيت خارج باب الواد، وأربعة حوانيت أخرى، خارج باب عزون، دون تحديد المكان بدقة[2]، في حين امتلك الريس علي بتشين، حانوتا واحدا قرب قنطرة الحيف خارج باب عزون[3].

2-2-2- الجناين[4] والرقايع[5]:

كانت للجناين بلا شك دور مهم في تزويد المدينة بما تحتاجه من خضر وفواكه، وزرع، وذلك لتربتها الخصبة والجيدة، وقد ملك الرياس جناين ورقايع بالفحص بلغ عددها حوالي سبعة جنات ورقايع، وهو ما يمثل نسبة 3.80%، من مجموع الوقفيات، ولم تحدد الوثائق المرصودة مساحة الجناين والرقايع، بل وجدنا في بعض الوثائق تذكر فقط الجنة

---

[1]- لتفاصيل أكثر حول فحص مدينة الجزائر، ونوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية به. ينظر: ناصر الدين سعيدوني، ورقات...، مرجع سابق، ص 394، وما يليها.

[2] – **A.O.M, 1MI, B 54, Z129.**

[3]- **أ. و.ج، س. و.م.ش، ع 142- 143، و22.**

[4]- جمعها جنات، وهي البستان أو الحديقة ذات النخل والأشجار الكثيفة.

[5] غُرست بالخضر والفواكه، ما فإذا المساحة، متوسطة، أو صغيرة مساحة ذات أرض قطعة وهي رقعة، – هي جمع لمفر كلمة

–تونس، وطرابلس الغرب. ينظر إيالتي في كل من وتسمى بالبياض، رقعة، فتصبح شجرها ونزع إذا أهملت أما جنة، إلى تتحول

ص 734. سابق، خليفة حماش، الأسرة...، مرجع

مثل وقفية الريس بكير ابن عبد الله[1]، وفي وثائق أخرى وجدنا الجنة والطرف الذي لاصقه، وهي ملك للريس سليمان ابن عبد الله[2]، كما وجدنا وقفية الريس عثمان ابن سليمان التركي، هذا الأخير الذي وقف الجنة الكبرى، وذلك بتاريخ أوائل جمادى الأولى 1141هـ/ أوائل ديسمبر 1728م[3]، وهذا ربما دليل على شساعة الجنة وكبرها، ووجدنا أيضا جنات أصبحت جنة واحدة، وهي للريس مصطفى ابن عبد الله[4].

بالنسبة للجنات والرقايع، التي وقفها الرياس، فقد بلغ عددها حوالي ستة جنات، خلال القرن الثامن عشر ميلادي، ووجدت في مناطق مختلفة من الفحص منها: فحص مجبر القديم، وفحص الزغارة خارج باب الواد، وفحص الشد، وفحص الأبيار القريبة من عين بن عطية، وفحص بوزريعة[5]، وفحص تقصريين، ورصدنا جنة واحدة فقط خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر ميلادي، وتحديدا سنة 1217هـ/1802م، وهي من أملاك الريس مصطفى ابن محمد، وكان مكان ووجدها فحص زغارة[6].

2-2-3- البحاير والأحواش:

تستخدم البحاير غالبا لإنتاج الخضر، وهي لا تحتوي على الأشجار المرتفعة، وقد وقف الرياس بحيرة واحدة فقط، خلال القرن الثامن عسر ميلادي، كانت من أملاك الريس سليمان ابن عبد الله، وقد وجد بعين السماد[7]، أما بالنسبة للأحواش فقط رصدنا وقفية

---

[1] – **A.O.M, 1MI, B 8, Z18.**

– **A.O.M, 1MI, B 9, Z19.**

[2] – **A.O.M, 1MI, B 70.**

[3] – **A.O.M, 1MI, B 47, Z103.**

– **A.O.M, 1MI, B 70.**

[4] – **A.O.M, 1MI, B 27, Z54.**

– **A.O.M, 1MI, B 70.**

[5] – يقع هذا الفحص فوق جبل يسمى وقد بوزريعة، يبلغ أخذ اسمه منه، ارتفاع هذا الفحص حوالي الجبل 400 م، على مطل ضواحي مدينة الجزائر كل من الشمال يحده من جهة، والشرق البحر، ومن الغرب بين تفصل للمياه مجاري الجنوب ومن الساحل، ينظر: صخرية بن قويدر، مرجع سابق، ص 21. الفحص والجبل.

[6] – **أ. و.ج، س. س.ب.م، ، ع14س81.**

[7] – **A.O.M, 1MI, B 2, Z3.**

واحدة فقط في الفحص، وهو من أملاك الريس محمد الدولاتلي، وصهره حسن شاوش، حيث كان نصيب الأول ثلاثة أرباع من الحوش، والباقي لصهر المذكور، وقد كان الحوش المذكور موجود بالساحل[1].

2-3- عقارات الرياس المحبسة بالوطن:

أوقاف الرياس لعقارات بالمدينة وفحصها، هذا لم يمنعهم من امتلاكهم لعقارات ووقفها في الوطن، حيث رصدنا أربعة أحواش، اثنان كاملة، حيث وقف الريس مصطفى أواخر شهر رمضان 1182هـ/ أوائل فيفري 1769م[2]، بوطن بني خليل[3]، والحوش الثاني كان من أملاك الريس محمد ابن عبد الله، وقد وقف هذا الأخير حوش شهر بحوش راسيل، وذلك سنة 1061هـ/ 1651م، وقد كان موجود بوطن بني موسى[4]، أما الحوشين الآخرين فلم يكونا كاملين، حيث وقف الريس أحمد ابن باكير قبطان، أربعة أثمان من الحوشين، المعروفين إحداهما بالحوش الكبير، والآخر بحوش ابن يوسف، وذلك سنة 1148هـ/ 1735م[5]، وقد كان مكان وجدودهما وطن بني مسوس[6].

رغم وجود أوقاف للرياس شملت المدينة وفحوصها، والوطن فلم نعثر على وقفيات مثلا في البياليك، ولا نعرف سببا لذلك فهل ارتباطهم ببحر المدينة حال دون الابتعاد كثيرا عنها؟.

كما أننا لم نعثر على وثائق تثبت أن الرياس حبسوا لأشياء منقولة كالأواني، رغم أن هذا الأمر كان منتشرا، ووجدت بعض الوقفيات تخص الأواني محفوظة في المتحف الوطني للآثار القديمة، وكما سبق وأن أشرت، لم نسجل أيضا وقف النقود، والظاهرة لا

- A.O.M, 1MI, B 70.

[1] - أ. و.ج، س. و.م.ش، ع124، و15. أيضا:

- A.O.M, 1MI, B 53, Z124.

[2] - A.O.M, 1MI, B 53, Z124.

[3]- يحد فحص مدينة الجزائر من الجنوب الغربي، وطن بني خليل.

[4] - A.O.M, 1MI, B 5, Z9.

- A.O.M, 1MI, B 68.

[5] - A.O.M, 1MI, B 12, Z26.

[6]- يقع وطن بني مسوس، شرق وطن بني خليل، وهو يحد فحص المدينة من جهة الجنوب الشرقي.

تخص فقط الرياس، ولكنها لم تكن منتشرة في إيالة الجزائر، مقارنة بإيالات الدولة العثمانية الأخرى مثل: حلب، وصيدا، ولبنان...الخ.

بالرغم أيضا من امتلاك بعض الرياس للسفن، إلا أننا لم نعثر على وقفيات تخص هذا النوع من الأملاك، سواء وقف خيري، أو أهلي (ذري)، في حين وجدنا بعض الرياس من المشرق تم حبيس سفنهم لنقل الحجاج إلى مكة والمدينة، غير أن هذا لم يمنع بعض الرياس من تخصيص حصص من الغنائم المتحصل عليها جراء النشاط البحري، يستفيد منها فقراء الحرمين الشريفين (مكة والمدينة)[1].

يمكن القول بالنسبة للعقارات التي أوقفها الرياس، والتي بلغت حوالي مائة وأربعة وثمانون عقار، أنها تنوعت، كما تفاوتت من حيث العدد، حيث أتت في المرتبة الأولى الديار بحوالي ثمانية وخمسون دار، منها اثني وأربعون دارا كاملة والباقي كانت عبارة عن أجزاء من الديار، وفي المرتبة الثانية الحوانيت بحوالي سبعة وأربعون حانوتا، دون جلسات الحوانيت والتي بلغت حوالي أربعة عشر جلسة، ثم العلويات بعشون علوي، وتأتي بعدها في المراتب الأخيرة المخازن والإسطبلات والجناين...الخ.

أما بالنسبة لأماكن تواجدها فقد شملت المدينة وفحصها، وحتى الوطن، حيث رصدنا أكبر عدد للعقارات داخل أسوار المدينة بحوالي مائة وثمانية وثلاثون عقارا، شملت جزئي المدينة السفلي والعلوي، موزعة بين أحيائها وعلى مستوى الأسواق، وفيما يخص العقارات الموقوفة خارج أسوار المدينة فقد بلغت حوالي تسعة عشر عقار، في حين رصدنا أربعة أحواش بالوطن، كما أحصينا ثلاثة عشر عقار لم نستطع تحديد أماكن وجودها.

المبحث الثالث: المستفيدون من أوقاف الرياس:

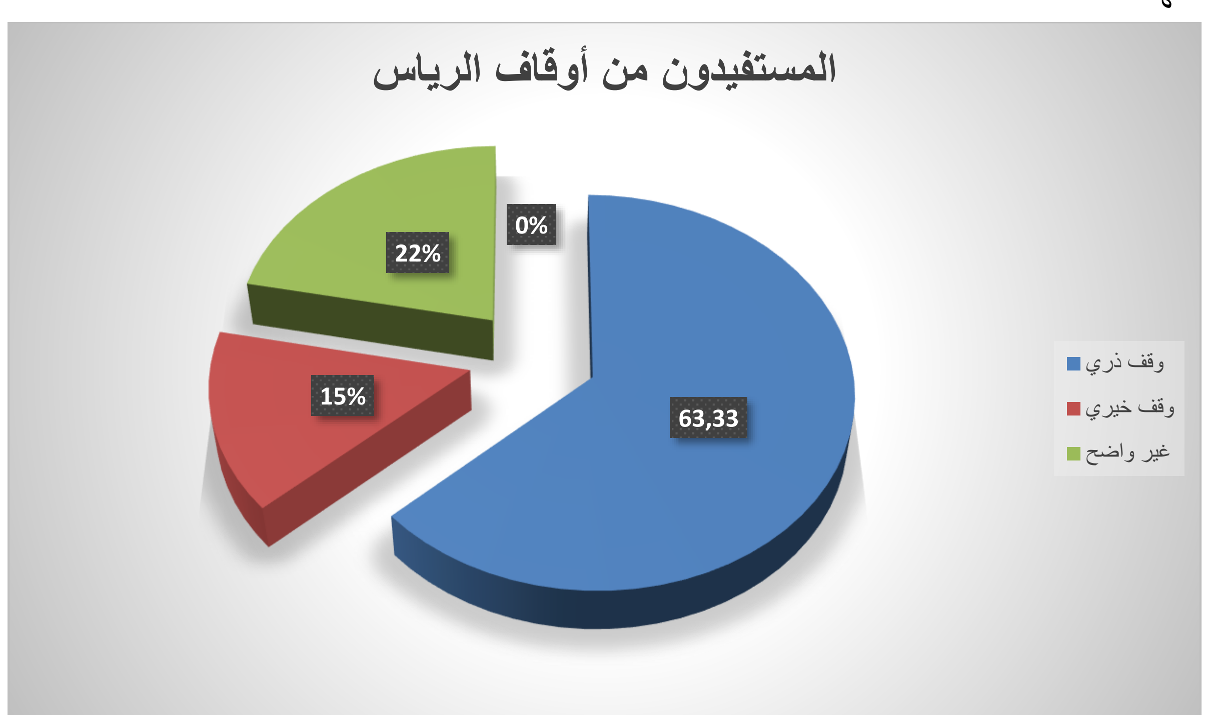
كما سبق وأن اشرنا فقد كان للأوقاف دور مهم في المجتمعات الإسلامية، ومنها إيالة الجزائر، وذلك من خلال بناء المساجد، وتقديم إعانات لطلبة العلم، والمدرسين، ومساعدة الفقراء...الخ، وهذا ما أكده الفرنسيون أنفسهم، حيث أكدوا أنهم لم يكونوا بحاجة

[1]- سأتحدث عن ذلك لاحقا.

للبحث عن مداخيل لتسيير قطاعات عدة، كالتعليم، وشق الطرق وصيانتها...الخ، لأنها كانت على عاتق المؤسسات الوقفية.

فما هي مساهمات الرياس في الأوقاف؟ وما هي الجهات التي استفادت من أوقافهم؟ وهل استفادوا من أوقاف لا تخصهم؟

في ما يلي مخطط بياني يوضح أوقاف الرياس ونسبها على الجهات المستفيدة منها:



1- أوقاف الرياس الخيرية:

بلغ عدد الوقفيات الخيرية للرياس خمسة عشر وقفية، من مجموع مائة وواحد وقفية، وهو ما يقارب نسبة 14.85%، بمجموع اثنان وعشرون عقار، متنوعة بين حوانيت، وديار، وكوشات...الخ، خصصت لجهات خيرية متنوعة نذكرها كالتالي:

1-1- أوقاف الرياس الخيرية على المساجد والقائمين عليها:

المساجد هي أماكن مقدسة، لعبادة الله سبحانه وتعالى، وفي إيالة الجزائر حظيت المساجد باهتمام الحكام، وكافة المسلمين، لدورها الفاعل في المجتمع، فهي المركز

الحيوي للمدينة الذي تتواجد حوله المؤسسات المهمة، وقد وجد بمدينة الجزائر مساجد عديدة، اختلفت من حيث الحجم والأهمية.

لقد ذكر هايدو (Haédo)، أنه كان حوالي مائة مسجد بمدينة الجزائر، خلال القرن السادس عشر ميلادي، وكانت مصممة بطريقة جيدة[1]، وذكر الأسير البرتغالي مسكارناس، خلال القرن السابع عشر ميلادي، أنه وجدت بمدينة الجزائر ثمانية مساجد كبيرة، ومائة واثنين صغيرة، وقد كانت في قمة النظافة[2]، أما الضابط روزي(Rozet)، والذي كان معاصرا للحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830م، فقد أحصى عشرة مساجد كبيرة وخمسون مسجد صغير[3]، وذكر دوفلكس (Devoulx)، والذي كان محافظ للأرشيف بداية الاحتلال، عن ثلاثة عشر مسجد كبير، ومائة وتسعة مسجد صغير[4]، كما ذكرت التقارير التي قدمت للإدارة الاستعمارية الفرنسية عن مائة وثلاثة مسجد، وذلك سنة 1836م[5].

وبالرغم من التخريب والهدم الذي طال بعض المساجد من طرف المستعمر الفرنسي، بحجة توسيع المدينة، وهي من الأشياء المغلوطة، فقد كتب الله لبعضها البقاء إلى يومنا هذا.

وفيما يلي سأتطرق إلى المساجد التي استفادت من الأوقاف الخيرية، حسب أهمية مساهمات الرياس لها.

1-1-1- مسجد المصلى:

كانت خارج المدينة مقبرة لدفن الموتى، في مكان يسمى المصلى، خارج باب الوادي، ولذلك فقد قرر محمد الدولاتلي، أو كما عرف محمد التريكي، بناء مسجد تقام به

---

1 – Haédo, Op.cit, p 207.

2 – Mascarenhas, Op.cit, p.70.

3 – Rozet, Op.cit, p.47.

4 – Albert Devoulx : « Les édifices religieux de l'ancien Alger », **R.A**, N 6, 1862, p 372.

5 – Tal Shuval : **La ville d'Alger vers la fin du XVIIIe siècle population et cadre urbain**, CNRS, Paris, 1998, p 191.

صلاة الجنازة، وكذا الصلوات الخمس، تقربا إلى الله سبحانه وتعالى ورسوله صلوات الله عليه وسلم، وذلك سنة 1086هـ/ 1675م[1].

لم يتوقف العمل الخيري للريس محمد التريكي عند بناء المسجد، بل خص المسجد المذكور بوقفيات لصيانته، ومساعدة القائمين على تسييره، حيث حبس ثمانية حوانيت، أربعة منها كانت موجودة خارج باب الوادي، وقد قام محمد الدولاتلي بشراء الأربعة حوانيت المذكورة، بتاريخ أوائل ذي القعدة 1094هـ/ أوائل جانفي 1677م، والتي كانت موجودة تحديدا، أعلى باب مسجد المصلى، ومن ناحية ضريح الشيخ عبد الرحمن الثعالبي[2]، وقد جعل أحد الحوانيت الأربعة، بيتا للوضوء، وهي كلها بحدودها وحقوقها موقوفة أيضا على مسجده (مسجد المصلى)[3]، أما الأربعة حوانيت الأخرى، فقد كانت

[1] – Albert Devoulx : « Les édifices religieux de l'ancien Alger »,in **R.A**, N 7, 1863, p- p 189- 191.

[2]– هو أبو زيد عبد الرحمن بن مخلوف، يعود نسبه إلى جعفر بن أبي طالب عم الرسول صلى الله عليه وسلم، أما عن الثعالبي، فهي نسبة إلى قبيلة الثعالبة التي استوطنت بمتيجة قبل مجيء العثمانيين مدينة الجزائر، ولد عبد الرحمن الثعالبي سنة 786هـ/ 1385م، تعلم بمدينة الجزائر وبجاية، وارتحل من أجل العلم إلى كل من تونس ومصر، فأخذ عن شيوخ البلدين ما تسير له، تولى وظيفة القضاء والتدريس بمدينة الجزائر، فأقبل عليه طلبة كثيرون، من بين مؤلفاته الجواهر الحسان في تفسير القرآن،، توفي الثعالبي سنة 875هـ/ 1479م، ودفن خارج باب الوادي في مقبرة الطلبة، وبنيت فوق قبره قبة، وقع خلاف في تاريخ بناءها، فمنهم من يذكر أنها بنيت سنة تاريخ وفاة الشيخ الثعالبي، ومنهم من يذكر سنة 1673، وغيرها، إلا أنه بعد ذلك نال الضريح شهرة واسعة في كامل القطر الجزائري، وحتى في تونس، التي كانت ترسل حمولة زيت باسم الضريح، أما زاويته التي تضم الضريح، فتتوفر أيضا على مسجد صغير له منارة مربعة الشكل وقبة وقبر الثعالبي، وعدة بيوت ومرافق وسكنى للوكيل متصلة بالمسجد.

تضم زاوية عبد الرحمن الثعالبي، عدة شخصيات مدفونة هناك منها: الداي مصطفى باشا(1805-1791م)، والداي عمر باشا(1814- 1816)، وغيرها من الشخصيات الحكومية. خضي ضريح الشيخ الثعالبي، ومن ثم زاويته، بعدة أوقاف لمكانته في مجتمع مدينة الجزائر. لتفاصيل أكثر ينظر: ياسين بودريعة: **أوقاف الأضرحة والزوايا بمدينة الجزائر وضواحيها خلال العهد العثماني من خلال المحاكم الشرعية وسجلات بيت المال والبايلك**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006-2007، ص- ص 35- 41، وص- ص 190- 192. أيضا: - نور الين عبد القادر، مرجع سابق، ص 166. كذلك:- مولاي بلحميسي: " مدينة الجزائر من خلال النصوص العربية والأجنبية"، **تاريخ المدن الثلاث الجزائر -المدية** -، ط1، إعداد ودراسة وتمهيد: عبد الرحمن الجيلالي، دار الأمة، للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 2007 ، ص 173.

[3] – **A.O.M, 1MI, B 54, Z129.**

موجودة خارج باب عزون، اثنان منهما بناهما الداي محمد التريكي، على قطعة أرض تم شراؤها من السيد محمود أغا، الذي كان يشغل منصب بيت المالجي بمبلغ101دينار جزائرية خمسينية، وذلك بتاريخ شهر رمضان1086هـ/ نوفمبر 1675م[1]، كما وقف على مسجد المصلى أيضا: علوي، وإسطبل أسفله، بحومة باب الوادي، المجاورين لدار محمد الشويهد[2]، وكل هذه الأوقاف، لما يحتاجه مسجد المصلى من أجرة المؤذنين، وحصير، وزيت...الخ.

بالرغم مما خصصه محمد التريكي، من وقفيات للمسجد المذكور، فإننا لم نرصد وقفيات أخرى للرياس لصالح هذا المسجد، وكذلك الأمر بالنسبة للجيش الانكشاري فهو الأخر لم يخصص وقفيات لمسجد المصلى[3]، ولا نعرف السبب هل وجود المسجد خارج أسوار المدينة؟، أم أن الوقفيات التي خصصها له صاحبه محمد الدولاتلي، كانت كافية لتسييره والمحافظة عليه؟

منذ الأيام الأولى للاحتلال الفرنسي، حول مسجد المصلى وملحقاته إلى مباني عسكرية، وفي سنة 1860م، زار بابليون الثالث الجزائر فاستعمل المسجد المذكور، والملجأ الذي بجواره إقامة للفرسان المرافقين له، وفي سنة 1862م تم تهديم المسجد، لكونه يقع في مخطط بناء أول ثانوية بالجزائر المحتلة[4].

---

[1] – Ibid.

[2] – **A.O.M, 1MI, B 54, Z129.**

[3]– من خلال دراسة الأستاذة: فهيمة عمريوي، لأوقاف الجيش الإنكشاري بمدينة الجزائر، فلم ترصد أية خيرية، لصالح جامع المصلى، مرجع سابق. ص، ص 325، 326.

[4]– ينظر: – سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائري الثقافي...، ج5، مرجع سابق، ص 17. أيضا: – مصطفى بن حموش: **مساجد مدينة الجزائر وزواياها وأضرحتها في العهد العثماني من خلال مخطوط ديفولكس والوثائق العثمانية**، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007، ص 154.

1-1-2- الجامع الأعظم – الكبير-:

يعتبر الجامع[1] الأعظم، من أقدم الجوامع بمدينة الجزائر، يعود تاريخ تأسيسه إلى شهر رجب من سنة 409هـ/1018م[2]، كما وجدت كتابة أخرى على إحدى جدرانه، كتب فيها أن أبو تاشفين، أتم بناء منارة الجامع سنة723هـ/1324م[3]، كما يعد منبره أيضا من أقدم المنابر، فهو مصنوع من خشب الأرز الصلب[4].

تبلغ مساحة الجامع الأعظم(2000متر مربع) ، له شكل مستطيل طوله حوالي 48 متر، مقابل عرض 40 متر، أما واجهته على شارع باب الجزيرة فطولها 18متر[5]، للجامع المذكور تسعة أبواب، خمسة منها في الواجهة الشمالية الغربية، وبابان في الواجهة الجنوبية الشرقية، والبابان الآخران في الواجهة الشمالية الشرقية، تميز الجامع الأعظم بمنارته المرتفعة والتي كانت تضاء في ليالي شهر رمضان كبقية منارات المساجد الأخرى، وما ميزه عن بقية المساجد الأخرى هو انفراده برفع العلم وقت الصلاة أولا، ثم تتبعه بقية المساجد[6].

نظرا لحجم الجامع الأعظم الكبير، وموقعه الممتاز القريب من الميناء، أن جلب أنظار زوار المدينة ، فهذا حسن الوزان يصفه فيقول: "...يشاهدون من جملة بناياتها

---

[1]- اصطلاحا الجامع أكبر حجما من المسجد، لأنه تؤدى فيه الصلاة الجامعة، كصلاة الجمعة، وصلاة العيدين(الفطر والمبارك)، وتسمى بعض الجوامع بالكبير، أو الأعظم، أو الرئيسي، وذلك ربما يقدمها. ينظر: – سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائري الثقافي...، ج1، مرجع سابق، ص، ص 243، 244.

[2]- نور الدين عبد القادر، مرجع سابق، ص 150. يذكر المؤلف أن بعضهم قرأ السنة: 407هـ، بدل من سنة 409هـ.

[3] – نفسه. أيضا:

- Pierre Boyer : **La vie quotidienne à Alger a la veille de l'intervention Française**, librairie hachette, Paris, 1964, p 77.

[4]- عبد الرحمن الجيلالي: "الجامع الكبير بمدينة الجزائر معماريا وتاريخيا"، **مجلة الأصالة**، العدد8، الجزائر، 1972، ص 127.

[5]- بن حموش، مساجد...، مرجع سابق، ص 49.

[6]- كاثكارت، مصدر سابق، ص 98.

جامع ممتاز في غاية الكبر على شاطئ البحر..."[1]، أما التمقروتي يصف: "...الجزائر عامرة كبيرة الأسواق...كثيرة الجند... وفيها المسجد الجامع واسع إمامه مالكي المذهب..."[2].

بحكم قرب الجامع من البحر فقد كان عرضة لمخاطر الحملات الأجنبية، فتعرضت بعض أجزائه للخراب نتيجة الحملة الفرنسية سنة 1683م، بقيادة دوكين، وقد أعيد بنائه[3]، وفي بداية القرن الثامن عشر ميلادي، تحطم حائط الجامع الأعظم من ناحية المرسى، فأعيد بناءه، من طرف أصحاب المال والرياس، وكذلك مساعدة الأهالي، وأصحاب الحرف[4]، كما تعرض للتخريب في بعض أجزائه، نتيجة حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر سنة 1816م، وبعد انتهاء الحملة، استدعى الداي عمر باشا(1814-1816م)، البنائين وأشرف بنفسه على إصلاح ما تهدم من الجامع[5]. وبالرغم من محاولات الهدم التي استهدفته من طرف الاحتلال الفرنسي إلا أن الله كتب له البقاء إلى يومنا هذا.

كان الجامع الأعظم مقرا للمفتي المالكي بمدينة الجزائر، أما عن دوره، فقد أدى الجامع دورا رائدا في الحياة الثقافية والاجتماعية والدينية وحتى السياسية[6]، حيث اتخذ الحكام العثمانيون من الجامع الأعظم، مكان يجتمع فيه المجلس القضائي الشرعي، أو

---

[1]- حسن الوزان: **وصف إفريقيا**، ترجمة، محمد حجي، محمد الأخضر، ط2 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1989 ، ص 37.

[2]- التمقروتي، مصدر سابق، ص 90.

[3] – Klein, Op.cit, p 6.

[4] – Haouari Touati, « Les organisations de métiers à Alger à l'époque ottomane au XVIIe et XVIIIe siècle», in **Revue d'Histoire Maghrébine**, n° 47-48, Tunis, 1987. p.273.

[5]- شريف الزهار، مصدر سابق، ص، ص 122، 127.

[6]- فمثلا، عندما توترت العلاقات بين الجزائر وفرنسا، والتي انتهت باحتلال هذه الأخيرة، لمدينة الجزائر سنة 1830م، كانت أخبار أوضاع الحرب بين الطرفين، تقرأ من على منبر الجامع الأعظم. ينظر: - عبد الرحمن الجيلالي،"مدى مساهمة الجامع الكبير في الأحداث الدينية والثقافية والقضائية في مدينة الجزائر خلال نهاية العهد التركي"، **ح.م.ج**، العدد 18، الجزائر، 1984، ص28.

كما كان يعرف بالمجلس العلمي[1]، وهذا ما جعله يغطي أنشطة الجوامع الأخرى حتى التي بناها العثمانيون أنفسهم[2]، فبالإضافة إلى إشرافه على الصلاة والعبادات، كان يدرس بالجامع الأعظم، علماء أجلاء أمثال: الشيخ علي بن مبارك، ومحمد بن علي محمد بن شريف الزهار، وابن الشاهد، وابن الأمين، وابن جعدون، وسعيد قدورة، هذا الأخير الذي شغل منصب الإفتاء بالجامع المذكور، خلال القرن السابع عشر ميلادي، و شغل هذا المنصب أيضا ابنيه أحمد ومحمد قدورة، وغيرهم[3].

نظرا لكثرة أوقاف الجامع الأعظم، حضي بمؤسسة خاصة، تسيير وتنظيم أوقافه، عرفت بمؤسسة الجامع الأعظم، حيث احتلت المرتبة الثانية بعد مؤسسة فقراء الحرمين الشريفين[4]، وكان أول ظهر لها، في النصف الأول من القرن السادس عشر ميلادي، فأول عقد خاص بالمؤسسة المذكورة، كان سنة 947هـ/(1541-1540م)[5].

---

[1]- هي جلسات دورية أسبوعية، تعقد يوم الخميس، كان يسند إلى المجلس العلمي القضايا التي يستعصى حلها على مستوى المحكمتين(الحنفية والمالكية)، ولذلك كان يضم المجلس، الهيئتين المالكية والحنفية، فهناك المفتي والقاضي لكل مذهب، وكان حضور الهيئة العسكرية ممثلا في الانكشاري برتبة أياباشي، كانت جلسات المجلس العلمي تعقد في العهد الأول في ضريح عبد الرحمن الثعالبي، ثم انتقل مقرها إلى دار الإمارة العلية قبل سنة 1636، وفي أواخر الثمانينات من القرن السابع عشر ميلادي، انتقل مقره إلى الجامع الأعظم، وظل كذلك حتى السنوات الأولى من الاحتلال. لتفاصيل أكثر ينظر: عائشة غطاس، الحرف...، مرجع سابق، ص، ص 78، 79. أيضا:

- Venture de Paradis, Op.cit, p 255.

[2]- عبد الجليل التميمي: "وثيقة عن الأملاك المحبسة باسم الجامع الأعظم"، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد 05، تونس، 1980، ص 157. أيضا: لطيفة حمصي: **المجتمع والسلطة القضائية بمدينة الجزائر المجلس العلمي بالجامع الأعظم نموذجا 1122- 1246هـ/ 1710- 1830م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2011- 2012، ص 81 وما يليها.

[3]- لتفاصيل أكثر حول الجامع الأعظم ينظر: نعيمة بوحمشوش، الجامع الأعظم ...، مرجع سابق، ص- ص 80-103. وعن بعض مراسيم الاحتفالات الدينية، كإحياء ليلة القدر، والاحتفال بالمولد النبوي الشريف. ينظر: ابن حمادوش، مصدر سابق، ص، ص 125، 126.

[4]- حول هذه المؤسسة ينظر الصفحات اللاحقة.

[5]- عائشة غطاس، وآخرون، ص، ص 280، 281.

تميزت مؤسسة الجامع الأعظم بكثرة وتنوع العقارات المحبسة عليها، وبالتالي فمداخيل المسجد السنوية كانت كبيرة، وأن نسبة مهمة منها كانت تصرف على مختلف احتياجات المسجد، ومن هذه المداخيل أيضا، تقرر إنشاء زاوية تابعة للمسجد، وقد تم تأسيسها سنة 1039هـ/(1629- 1630م)، في عهد المفتي المالكي سعيد قدورة، وقد كان مقرها بباب الجزيرة مقابل المسجد الكبير، وقد عرفت الزاوية بزاوية المسجد الكبير، وقد شملت الزاوية مسجد صغير دون مئذنة، ومدرسة، ومبنى من طابقين مخصص للسكن، وميضأة وعيون ماء، وبعض الغرف لإقامة خادمي الزاوية[1].

لقد سهر على تسيير مؤسسة الجامع الأعظم مجموعة من الموظفين، فبالإضافة إلى المفتي المالكي، الذي كان يجمع بين الخطابة والإمامة في صلاة الجمعة والعيدين، كان بالمسجد أيضا إمامان للصلوات الخمس، أما باقي الموظفين فاذكر على سبيل المثال لا الحصر: تسعة عشر فقيها واستاذ، وثمانية عشر مؤذنا، وثمانية حزابين(قراء القرآن)، وثلاثة وكلاء، أحدهما كان يشرف على أوقاف المسجد، وهو يعمل مباشرة تحت أوامر المفتي، والثاني كان يشرف على أوقاف المؤذنين، أما الوكيل الثالث فكان يشرف على أحباس الحزابين، وكلاهما كان مستقلا عن الأخر في ممارسة مهامه، إضافة إلى هؤلاء، وجد عمال مسؤولين عن النظافة، وآخرون يقومون بإيقاد الشموع والقناديل لإنارة المسجد، وغيرهم[2].

بقي الجامع الأعظم يؤدي مهامه بعد الاحتلال الفرنسي، وفي سنة 1843م تم نفي المفتي ابن الكبابطي، والاستيلاء على أوقافه وضمها إلى أملاك الدولة الفرنسية، وقد كانت محاولتين لهدم الجامع المذكور من طرف الفرنسيين، المرة الأولى كانت سنة 1888م، والمرة الثانية كانت سنة 1905م[3]، وما زال معلما قائما إلى اليوم.

---

[1]- بعد الاحتلال الفرنسي لمدينة الجزائر سنة 1830م، تم تحويل الزاوية سنة 1833م، إلى حمام، ثم هدم جزء منها بسبب توسيع الطريق. ينظر: بن حموش، مساجد...، مرجع سابق، ص 53.

[2]- عبد الرحمن الجيلالي،" الجامع الكبير...، مرجع سابق، ص 127. - بن حموش، مساجد...، مرجع سابق، ص 53.

[3]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ...، ج5، مرجع سابق، ص 30.

رغم الأهمية التي حظي بها الجامع الأعظم خلال العهد العثماني، فإنه تم رصد عدد قليل من الوقفيات الخيرية للرياس لهذا الجامع، وقد قدرت بثلاث وقفيات فقط، من مجموع خمسة عشر وقفية خيرية، أي ما يقدر بنسبة20%، غير أنها فاقت عدد وقفيات الجيش الانكشاري، والتي قدرت بوقفية خيرية واحدة فقط[1].

وقف سليمان رئيس ابن عبد الله، أواسط محرم 1140هـ/ أواسط أوت 1727م، جميع ما استقر عليه من الدار، عل أن يعطى من كرائه لقارئ بالجامع الأعظم قبل صلاة المغرب، ما قدره ريالا وربع في كل شهر، وثلاثة أرباع الريالات تعطى لقارئ الحزب وقت الظهر بالمحراب، مع قارئين في كل شهر على أن تكون ختمه للقرآن الكريم في شهرين اثنين، وما بقي من الكراء يضاف إلى سائر أوقاف الجامع، يصرف في مصالحه، من حصير، وزيت للإنارة، ومصابيح...الخ[2].

كما ترك سليمان قبطان ابن دالي مامي، قبل وفاته، وصية أوصى فيها بشراء حانوتين، يكونان وقفا لصالح الجامع الأعظم، وهذا فعلا ما قام به الشيخ العلامة المفتي سيدي سعيد بن سيدي إبراهيم، حيث قام بشراء حانوتين أعلى دار الانكشارية القديمة، من الولية عائشة بنت عبد الرحمن الأندلسي، بثمن قدره 900دينار خمسينية العدد، وجعلهما وقفا لصالح الجامع المذكور[3].

كان اهتمام الحكام العثمانيون بالمساجد، اهتماما خاصا، فعلى غرار الوقفيات التي خصصها الريس محمد التريكي للمسجد الذي بناه خارج المدينة، والمعروف بمسجد المصلى، فهذا لم يمنعه من تخصيص وقفية للجامع الأعظم، وهذا ربما لمكانته لدى عامة سكان الإيالة، حيث وقف دار استجد بناؤها بعد ملكه لها، فخصص من كرائها،

---

[1]– فهيمة عمريوي، مرجع سابق، ص 325.

[2] – **A.O.M, 1MI, B 55, Z135.**

[3] – **A.O.M, 1MI, B 69.**

– يذكر بن حموش، أن ديفو، ذكر بأن مامي ريس، قدم أوقف حانوتين أخرين لصالح زاوية الجامع الأعظم، غير أننا لم نرصد سوى هذه الوقفية، وربما ذلك راجع لما تعرضت له الوثائق الأرشيفية، فترة الاحتلال من الضياع والتخريب كما سبق وأشرت إلى ذلك. ويذكر بلحموش كذلك، أن دوفو، عندما تطرق إلى هذه الوقائع، تحدث باستهزاء. ينظر: مساجد...، مرجع سابق، ص 53.

لأربعة أشخاص يقرؤون حزب من القرآن الكريم، صباحا ومساءا بالجامع المذكور يعطى لكل واحد منهم نصف ريالا كل شهر، ومثل ذلك أيضا يعطى لثلاثة يقرؤون سورة الإخلاص مجتمعين بالجامع نفسه وقت الزوال، كما يعطى أيضا كل شهر ريالا واحد لمن يقرأ القرآن إلى الزوال[1]، وهذا كله حرصا من الرياس على الاهتمام بأمور الدين والتفقه فيه.

3-1-1- مسجد حسين موزومورطو:

تم تشييده من طرف الباشا الحاج حسين موزومورطو، لذلك عرف باسمه، وذلك سنة 1097هـ/ (1686-1685م)، بني فوق مجموعة حوانيت وفرن[2]، وكان يقع بشارع باب عزون، قرب رحبة الزرع، ودار الانكشارية القديمة، وقرب فندق العزارة[3].

كانت له قبة جميلة، عريضة وقليلة العلو، وصومعة محلاة بالزليج، ومئذنة من النحاس ترتفع عن سطح البحر بحوالي 47 متر، كما كان المسجد مزودا بعيون الماء وميضأة، وحمامات باردة، وجد بالجامع أعمدة كبيرة لذلك كان يسمى أيضا بجامع العرصة[4].

كان لجامع حسين موزومورطو، إمام خطيب، وآخر للصلوات الخمس، وشيخ للفقه الحنفي، وآخر أيضا للفقه المالكي، وقد ألحق مسجد موزومورطو بمؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين، ومن مداخيل أوقاف المسجد كانت تدفع مصاريف صيانته، ورواتب المعلمين،...الخ، وعند الاحتلال الفرنسي لإيالة الجزائر سنة 1830م، حول إلى مستشفى عسكري، ليسلم سنة 1836م للإدارة المدنية الفرنسية، ليتم تهديمه في نفس السنة[5].

---

[1] – **A.O.M, 1MI, B 46, Z 100.**

– **A.O.M, 1MI, B 56, Z 140.**

[2]– يذكر نور الدين عبد القادر، مرجع سابق، ص 110، أنه بني فوق مجموعة حوانيت وحمام، أما أبو القاسم سعد الله، في كتاب تاريخ الجزائر...، ج5، مرجع سابق، ص 43، فيذكر انه بني على أنقاض جامع صغير ودكاكين.

[3] – **A.O.M, 1MI, B 55, Z 132.**

[4]– بن حموش، مساجد...، مرجع سابق، ص 88.

[5]– سعد الله، تاريخ...، ج1، مرجع سابق، ص 135.

خصص الداي حسين موزومورطو للمسجد المذكور أوقاف متنوعة، شملت أراضي، ودكاكين،...الخ[1]، إلا أننا رغم جردنا لرصيد (المجموعةZ بأرشيف آكس أون بروفانس (Aix en Provence)، لم نعثر على أية وقفية تخص الريس موزومورطو، غير أن المسجد المذكور، استفاد من الوقفية الخيرية للريس محمد بن محمود التركي، حيث حبس جميع الكوشة، التي ورثها عن زوجته نفيسة بنت السيد محمد بن بوطالب، وذلك بتاريخ: أواسط ربيع الأول 1099هـ/ أواسط فيفري 1688م[2].

أما عن استفادة الجامع المذكور من الوقف، فيعطى من غلة الكوشة المذكورة لمن يقرأ القرآن قرب الزوال. في كل سنة ما قدره 180ريالا كلها فضية مثمنة، وما بقي يصرف في ضروريات المسجد من حصير، وزيت،...الخ[3].

1-1-4- مسجد السيدة:

يذكر شريف الزهار، أن مسجد السيدة، بني من طرف، بنت مولاي الناصري ملك بجاية، وذلك قبل مجيء العثمانيين، وكان مسجدا مالكي المذهب، وعند استقرار العثمانيين بمدينة الجزائر، وبنائهم لدار الإمارة بالقرب من المسجد المذكور، جعلوا له إماما حنفيا، وقد كان يؤدي فيه الداي وحاشيته صلاة الجمعة، وبقي مسجدا للحكام، إلى غاية سنة 1817م، بعد نقل الداي علي خوجة(1818-1817م)، مقر الحكم إلى أعالي القصبة، فأصبح جامع القصبة جامعا لصلاة الحكام[4].

أما محافظ الأرشيف ألبيرت دوفو(Albert Devoulx)، فذكر أن أقدم الوثائق التي تحدثت عن مسجد السيدة تعود إلى سنة 972هـ/1564م، وقد أخذ عنه من كتب بعده هذا التاريخ، غير أن قراءته السطحية جعلته يعتمد على التاريخ الموجود آخر الوثيقة(عقد

---

[1]- نفسه.

[2]- ينظر الملحق رقم 05، ص400.

[3] – Ibid.

[4]- تم بناء مسجد القصبة من طرف الداي حسين(1818- 1830م)، بعد استقراره وعائلته بالقصبة. ينظر: الزهار، مصدر سابق، ص: 31، 32، 141.

حبس) وهو 972هـ، إلا أن الحيثيات التي يحتويها العقد، تثبت أن مسجد السيدة كان موجودا قبل ستة وثلاثون سنة قبل هذا التاريخ، أي قبل سنة 936هـ/ 1528م[1].

كان مسجد السيدة صغير الحجم أنيق المبنى، توجد به قاعة كبيرة مغطاة بالحصير، ولا يحتوي على أية نوع من الزخارف، باستثناء آيات قرآنية منقوشة على الحائط، ولا يتوفر على نافورة، لذلك كان المصلون يأتون إليه متوضئين[2]، وكان للمسجد خمسة أبواب، ثلاثة منها مقابلة لدار الإمارة، وباب رابع يؤدي لسكة الصاغة، أما الباب الخامس فكان ناحية بيت المال، كما وجد به نفق صغير يؤدي مباشرة لدار الإمارة[3].

كان مسجد السيدة يسير من طرف مؤسسة سبل الخيرات[4]، وتعود الإشارات الأولى إلى إلحاق المسجد بهذه المؤسسة على سنة 1088هـ/1677م[5]، وبحكم قرب المسجد من البحر، فقد تعرض إلى أضرار، نتيجة الحملات التي عرفتها مدينة الجزائر، وعليه فقد تم تجديده من قبل الداي حسين موزومورطو سنة 1688م، بعد تعرض المدينة إلى الحملة الفرنسية بقيادة دوكين سنة 1883م، كما قام الداي محمد بن عثمان باشا(1766-1791م) بتجديده، فزيّنه بأعراص الرخام، ونمق حيطانه بالزليج[6].

أما عن مصيره بعد الاحتلال الفرنسي لمدينة الجزائر سنة 1830م، فقد كان مسجد السيدة أول المساجد عرضة للتهديم، بحجة توسيع الطريق، وحتى يسهل على الفرنسيين التحكم أكثر في المدينة، تحسبا للهجمات المضادة، وعليه فقد تم تهديم

---

[1]– فهيمة عمريوي، مرجع سابق، ص، ص 171، 172.

[2] – Haedo, Op.cit, p208.

[3]– – كاتكارت، مصدر سابق، ص، ص 97، 98.

شريف الزهار، مصدر سابق، ص 81. وجود النفق أمر طبيعي، باعتباره مسجد لصلاة الداي وحاشيته، يوم الجمعة، وهذا تحسبا لأي طارئ. [4]–

[5]– لتفاصيل أكثر حول الموضوع. ينظر:

– Zahra Zakia, Op.cit, p85 et suite.

[6]– الزهار، مصدر سابق، ص24 . أيضا:

– Devoulx, Les édifices…, Op.cit, p153.

المسجد، وبقيت المئذنة، فلم يستطيعوا تهديمها إلا سنة 1832م، بسبب الإحكام في بنائها[1].

حظي مسجد السيدة بوقفية خيرية واحدة، خصصها له الريس محمد التريكي، وذلك بتاريخ أوائل رمضان 1088هـ/ أواخر أكتوبر 1677م، حيث يعطى ريالا واحدا كل شهر لمن يقرأ كتاب الله، بعد الزوال بجامع السيدة القريب من دار الإمارة، وذلك من كراء الدار الموقوفة، القريبة من باب الواد، المسيرة من طرف مؤسسة سبل الخيرات بالبادستان[2]، وقد اشترط الداي التريكي، في القارئ أن تكون له معرفة ودراية بأمور الدين.

1-1-5- مساجد أخرى والقائمين عليها:

لقد رصدنا وقفيات خيرية من طرف الرياس، استفاد من غلتها مساجد لم تكن ذات صيت ، ولقد سبق وان أشرت انتشرت مساجد مختلفة في أرجاء المدينة وفحوصها، وعليه فقد وقّف الرياس لبعض هاته المساجد، ولا نعرف سبب وقفهم لها؟

أ- مسجد لصيق بعين عبد الله العلج:

هو مسجد وجد بالنهج المسمى حوانيت سيدي عبد الله العلج، وهو مسجد صغير كان قديما يدعى بجامع سيدي شعيب[3]، ويقول نور الدين عبد القادر أن المسجد حمل اسم عبد الله، فربما كان هذا الأخير وكيلا على المسجد[4]، وقد ذكر في الوثيقة، أنه كان يؤم فيه في تلك الفترة (سنة 1696م) الفقيه السيد المسعود ابن السيد بلقاسم[5].

استفاد المسجد المذكور(مسجد عبد الله العلج)، من وقفية خيرية واحدة، وقفها عليه الريس علي بن السيد صالح خوجة، والمتمثلة في شطر من حانوتين كانا موجودين أعلى عين عبد الله العلج، مكان وجود المسجد المذكور[6]، .

---

[1]- بن حموش، مساجد...، مرجع سابق، ص، ص 66، 67. سعد الله، تاريخ الجزائر...، ج5، مرجع سابق، ص-ص 13- 15.

[2] – **A.O.M, 1MI, B 46, Z 100**.

[3]- نور الدين عبد القادر، مرجع سابق، ص 163.

[4]- نفسه.

[5] – **A.O.M, 1MI, B 3, Z 7**.

[6] – Ibid.

ب- مسجد سوق الجمعة:

لا نعلم مؤسس المسجد، يقال أن موقعه كان أعلى عقبة بن شيكور، قدرت مساحته ب 32.59متر مربع، بعد الاحتلال الفرنسي للمدينة أهمل وعطلت مصالحه، فقامت السلطات الفرنسية بتهديمه سنة 1841م، وبني فوق أرضه منزلا فرنسيا[1]، هو الأخر استفاد من أوقاف الرياس، حيث وقف عليه الريس علي بن صالح السابق الذكر، الشطر الأخر من الحانوتين المذكورين(اللذين استفاد من وقفها مسجد عبد الله العلج السابق الذكر)، وقد ذكر في عقد التحبيس، أنه كان يؤم في مسجد سوق الجمعة في تلك الفترة (سنة 1696م) السيد أحمد بن خليل[2].

ج- مسجد القهوة:

ذكر بعدة أسماء، كجامع ابن السلطان، وجامع عين السلطان، غير أنه اشتهر بتسمية القهوة الكبيرة، وسمي كذلك لوجود مقهى كبير في المنطقة، حمل الحي اسمها، وهو مسجد صغير، وأول وثيقة تشير إلى وجوده تعود إلى سنة 1088هـ/1677م، وفي نفس السنة كان يؤم بالمسجد المذكور، الفقيه السيد محمد بن الهادي[3]، بعد الاحتلال الفرنسي عطلت مصالحه، ثم تم تهديمه سنة 1838م، وبنيت في مكانه بعض الدور[4].

وقف الريس محمد التريكي، على مسجد القهوة الكبيرة، دار قريبة من باب الواد، يعطى من كرائها ريالا واحدا كل شهر، لمن يقرأ كتاب الله بعد الفقيه محمد بن الهادي المذكور، الذي كان يتولى القراءة بعد صلاة الظهر، ولذلك يعطى المبلغ المذكور شهر يحل محله[5].

---

1 - بن حموش، مساجد...، مرجع سابق، ص 100. - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر...، ج5، مرجع سابق، ص 47.

2 - **A.O.M, 1MI, B 3, Z 7.**

3 - **A.O.M, 1MI, B 56, Z 140.**

4- بن حموش، مساجد...، مرجع سابق، ص 58. - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر...، ج5، مرجع سابق، ص، ص 32، 33.

5 - **A.O.M, 1MI, B 46, Z 100.**

1-2- أوقاف فقراء الحرمين الشريفين:

لقد حظيت مكة والمدينة، باهتمام كافة المسلمين، عبر مختلف العصور، ونظرا لقداسة المكانين، فقد خصص لفقرائها أوقاف كثيرة ومتنوعة، من طرف السلطة العلية العثمانية، ومن جميع الإيالات التابعة لها، وقد ساهمت إيالة الجزائر بدورها، وبمختلف شرائح مجتمعها، بالوقف لصالح فقراء الحرمين الشريفين، وبذلك فقد احتلت أوقاف هاته المؤسسة المرتبة الأولى من حيث الأملاك الموقوفة حيث قدرها ألبرت دوفو بثلاثة أرباع الأوقاف في إيالة الجزائر[1]، ونظرا لكثرة وتنوع أوقاف الحرمين، أنشأت مؤسسة خاصة بتسييرها وتنظيمها، عرفت بمؤسسة فقراء الحرمين الشريفين.

تعد هذه المؤسسة من أقدم المؤسسات الوقفية بإيالة الجزائر، غير أنه لا يوجد تاريخ محدد لإنشائها[2]، كان مقرها موجود بحانوت بالبادستان، وعرف بدكان الحرمين الشريفين، أو بدكان الحبس[3]، وقد تطور الجهاز الإداري لمؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين، فأصبح جهاز محكما يتكون من هيئة رقابية وموظفين، وتعتبر سنة 1630م بداية لوضع القواعد المتعلقة بإدارة هاته المؤسسة[4]، أما بالنسبة للموظفين الذين سهروا على تنظيم وتسيير هاته المؤسسة فهم:

---

[1]- بلغ عدد العقارات الموقوفة لصالح فقراء الحرمين الشريفين سنة 1830م، حوالي 1357 عقار، وقد شملت البيوت، والحوانيت، والمخازن والكوشات،...الخ، وقد انخفض عددها سنة 1835م، إلى 952 عقار، بسبب هدمها، أو تحويلها إلى مرافق عامة. ينظر: بن حموش، مساجد...، مرجع سابق، ص 15.

[2]- عائشة غطاس،" أوقاف الحرمين الشريفين بالجزائر **إبان العهد العثماني مظهر من مظاهر التواصل بين الجزائر وبلاد الحجاز"**، أعمال المؤتمر العلمي الخليجي المغاربي الأول حول: العلاقات بين دول الخليج والمغرب العربيين الواقع والمستقبل، **مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات**، تونس، جوان 2003 ، ص 209.

[3]- كان مكان يجتمع فيه الموظفين للنظر في شؤون المؤسسة، كما وجد به صندوق توضع به الصدقات، وكذلك الأموال الناتجة عن استثمار الأوقاف، كالكراء، كما كانت تقدم قروضا للمستحقين من الصندوق، وكان الدكان أيضا مكانا لحفظ أموال المسافرين، وأمانات اليتامى. للمزيد ينظر: خليفة حماش، " دكان الحرمين...، مرجع سابق، ص- ص 94- 96.

[4] – Nacereddine Saidouni : **Le Waqf en Algérie à l'époque Ottomane XIe – XIIIe de Hégire XVIIe – XIXe siècles**, Recueil de recherches sur le Waqf, Fondation publique des Awqaf du Kowït, Kowït, 2007, p.164.

أ- الوكيل أو الشيخ الناظر:

كان يعين وكيل الحرمين من طرف الداي، ويختار عادة من كبار الموظفين الأتراك أو الأندلسيين، ومن أبرزهم الحاج مصطفى بن عمر الأندلسي الذي دامت عهدته من (1749- 1780م)، كما تقلد هذا المنصب بعض الخوجات منهم إبراهيم خوجة، والذي تولى هذا المنصب من(1800- 1804م)، ثم خلفه مصطفى خوجة من(1805-1808م)[1]، ونظرا لاتساع أوقاف مؤسسة الحرمين الشريفين، أصبح الوكيل(الشيخ الناظر)، المشرف الرئيسي على أموال المؤسسة، والأملاك الموقوفة عليها، كما أن وكيل الحرمين بدار السلطان، أصبحت له سلطة على نظار أو وكلاء الحرمين في مختلف مدن الإيالة، كالبليدة، والقليعة، والمدية، ومليانة...الخ[2].

ب- الأمناء:

كانوا يختارون من طرف الديوان، ويتم تعيينهن في منصبهم من طرف الشيخ الناظر أو الوكيل، ويجب أن تتوفر فيهم شروطا للالتحاق بالمنصب، منها الأمانة ولذلك جاءت تسميتهم بالأمناء[3]، وكان عدد الأمناء أربعة، اثنين من العنصر التركي، ويختار عادة من صنف الأغوات، واثنين من العنصر الأندلسي، كعائلة شويهد، وعائلة كلاطو، وعائلة بن فاضل، وغيرهم[4]، وقد ساعد النظار والأمناء، موظفين آخرين كانت لهم مهام محددة مثل العدول(الكتاب)، وتشترط فيهم معرفتهم للقراءة والكتابة، أما الصايجي فيك أمين الصندوق والمشرف على المعاملات المالية[5].

أما عن أوقاف الرياس الخيرية، التي استفاد منها فقراء الحرمين الشريفين، فقد رصدنا وقفيتين اثنتين أي ما يقارب 13.33%من مجمل الأوقاف الخيرية المقدرة ب15

1- فهيمة عمريوي، مرجع سابق، ص 138.

2 - عائشة غطاس، " أوقاف الحرمين...، مرجع سابق، ص 216.

3 - Saidouni, Le wakf…, Op.cit, p 164.

- خليفة حماش، "دكان الحرمين...، مرجع سابق، ص 140 .

4- فهيمة عمريوي، مرجع سابق، ص 140 وما يليها.

- Saidouni, Le wakf…, Op.cit, p, p 166, 167.

5 - Albert Devoulx, « Notes historiques…, Op.cit p 470.

وقفية، حيث وقف إبراهيم رئيس بن الحاج قاسم شهر عبيد الأندلسي، نصف علوي بحومة مسيد الدالية أعلى جامع سيد المهدي[1]، وذلك بتاريخ صفر 1095هـ/ جانفي 1684م، بعد شراء العلوي من الوليتين، فاطمة بنت عاشور، ونفيسة بنت الحاج محمد[2]، ووقف أيضا الريس المذكور، وفي نفس السنة جزء من داره بحومة الدار الحمرة بناحية باب الوادي، لفقراء الحرمين أيضا، غير أنه اشترط إن انقرض فقراء الحرمين، أن يستفيد من الوقف، فقراء أهل الأندلس[3].

من أعمال الرياس الخيرية أيضا، هو مساهمتهم بمبالغ مالية معتبرة مما كانوا يحصلون عليه من نشاطهم البحري، لصالح فقراء الحرمين الشريفين مكة والمدينة، وقد رصدنا حول ذلك وثائق تثبت تقديم مبالغ مالية مخصصة لفقراء الحرمين الشريفين، من طرف الرياس، تقدم إلى مؤسسة أوقاف الحرمين، وقد يخصص جزء منها لإرساله مع ما تم جمعه من أموال كراء الأملاك الموقوفة لصالحهم، والوثائق عبارة عن بيان دقيق، حيث نجد به قيمة المبلغ المدفوع، مع اسم صاحبه، فمثلا نجد:

- 6 من سفينة رجب ريس.
- 87 من سفينة قرقاش.
- 32 من سفينة بربار ريس،...الخ، وذلك سنة 1067هـ/ 1657م[4].

وفي بيان آخر ذكر مايلي:

- 300 من ثمن نصراني من غنيمة التريكي.

---

[1]– يذكر دوفو أن المسجد بني سنة 910هـ/1504م، من طرف مامي ريس(لا نعلم من هو؟)، وفيما بعد حمل المسجد اسم الهادي، وهو عالم كان مشهورا في الأوساط العلمية خلال القرن(12هـ/ 18م)، وقد يكون أحد وكلاء المسجد، أما في اللوح التذكاري المحفوظ في المتحف الوطني للأثار، بأمه بني سنة 910هـ/ 1510م،ة من طرف مامي ريس، وهو شخصية غير معروفة، وقد هدم المسجد في الفترة الاستعمارية الفرنسية سنة 1855م، بعدما حولته في بداية الاحتلال، إلى مدرسة أهلية، والتي كانوا يسمونها مدرسة(عربية – فرنسية).ينظر: – **اللوح التذكاري المحفوظ، بالمتحف الوطني للآثار**، بالجزائر. أيضا: سعد الله، تاريخ...، ج5، مرجع سابق، ص 51.

[2] – **A.O.M, 1MI, B 30, Z 62.**

– **A.O.M, 1MI, B 69.**

[3] – **A.O.M, 1MI, B 2, Z 5.**

[4]– **أ.و.ج، س.ب، ع30، س250.**

- 32 من غنيمة حسن بابار.
- 46 من صدقة فرحان باي...الخ[1].

كانت ترسل الصدقات إلى فقراء الحرمين الشريفين، أثناء فترة أداء فريضة الحج، ويتم جمع الأموال في كيس يسمى بالصرة[2]، وذلك بعد خصم مختلف المصاريف المتعلقة بصيانة العقارات الموقوفة، وتسديد رواتب الموظفين، وغيرها.

لا يتم انطلاق ركب الحج إلا بأمر من الداي، وهذا ما نقله لنا شريف الزهار، وقد كان أحد المعنيين بأداء فريضة الحج لسنة 1233هـ/1818م[3]، وقبل الإعلان عن انطلاق الركب ينعقد اجتماع بالجامع الأعظم، يحضره الداي، وأعضاء الهيئة الدينية من المفتيان والقاضيان الحنفي والمالكي، والنظار الأربعة المشرفين على أوقاف الحرمين، وشيخ البلد وأعضاء من الجيش الإنكشاري الممثلين للهيئة العسكرية، وحرصا من السلطات الجزائرية على تأمين صرة الحرمين الشريفين، فقد كان يتكلف بنقلها أشخاص مشهود لهم بالثقة والأمانة وقربهم وانتمائهم للهيئة الحاكمة، كما كانت لا تسلم لشخص واحد، بل يتم توزيعها على عدة أشخاص، خوفا من تعرضها للاختلاس كلية[4].

كان سفر قافلة الحجاج، يكون تارة عن طريق البر، وتارة أخرى عن طريق البحر، وكان يتم سفرهم عن طريق البحر، في سفن تابعة لرياس جزائريون، فمثلا بتاريخ ربيع الثاني 1104هـ/ 1692-1693م، سافر الحجاج على متن سفينة جزائرية كان يملكها الريس الحاج أحمد بن غانم[5]، وفي فترة حكم الداي حسين، وقبل فرض الحصار الفرنسي على الجزائر سنة 1827م، سافر الحجاج على متن سفينة جزائرية بقيادة

---

[1]- ينظر: الملحق رقم06، ص 403.

[2]- لتفاصيل حول صرة الحرمين في العهد العثماني. ينظر: خليفة حماش: "**صرة الحرمين الشريفين الجزائرية إحدى صور انتقال الأموال بين الجزائر والبلاد العربية في العهد العثماني**"، المجلد 1، بحوث المؤتمر العلمي الخليجي المغاربي الرابع حول حركة الإنسان والأعمال بين دول الخليج والمغرب العربي، إصدارات دار الملك عبد العزيز، الكويت، 2009، ص - ص 519-568.

[3]- شريف الزهار، مصدر سابق، ص 144.

[4]- لتفاصيل أكثر ينظر: فهيمة عمريوي، مرجع سابق، ص 147 وما يليها.

[5] – **A.O.M, 1MI, B 56, Z 139**.

مصطفى ريس، وقد رافقتها ثلاثة سفن حربية خوفا من أن تعترض سبيلها السفن اليونانية، كما أمر الداي، مصطفى ريس بالعودة إلى الجزائر، فور توصيل الحجاج إلى الإسكندرية[1]، غير أنه غالبا كان سفر الحجاج عن طريق استئجار سفن تابعة للدول الأوروبية الصديقة مثل السفن الفرنسية، والإنجليزية، والهولندية[2]، وهذا دليل على احتكار الدول الأوروبية للمجال الاقتصادي؟.

كانت مدينة الإسكندرية بمصر[3] عبر العصور، محطة رئيسية لركب الحج المغاربي بصفة عامة، والركب الجزائري بصفة خاصة، وقد زارها الكثير من العلماء الجزائريين أمثال العالم الجزائري أبو راس الناصر[4]، وقد اهتم هذا الأخير بإنجازات محمد علي، وما وصلت إليه مصر من تقدم في عهد هذا الأخير[5]، وزارها أيضا الحاج أحمد باي حوالي سنة 1818م، يقول سعد الله: ولا ندري هل قابل أحمد باي، محمد علي أم لا، لأن هذا الأخير كان يقيم مآدب وحفلات استقبال على شرف بعض الأعيان من حجاج أهل المغرب[6]، وكانت مصر أيضا محطة سفر الأمير عبد القادر[7]، وأبوه محي

---

[1]- شريف الزهار، مصدر سابق، ص 170.

[2] – **A.O.M, 1MI, B 56, Z 139.**

[3]- كانت دمشق أيضا مركزا رئيسيا لتجمع قوافل الحج، وكان يسمى بركب الحج الشامي، يصل عدد حجاجه سنويا مابين 20.000 إلى 30.000، وكانت تضم القافلة إضافة إلى حجاج دمشق، حجاجا من جنسيات مختلفة، منها عثمانية، وعرب، وهنود، وشركس، وأفغان، وغيرهم. لتفاصيل أكثر حول الموضوع ينظر: أندره يمون: **المدينة العربية حلب في العصر العثماني (من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر)** ، ترجمة ملكة أبيض، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 2007م، ص: 198، 199، 217، 218، 219.

[4]- هو محمد بن أحمد بن عبد القادر بن محمد بن أحمد الناصر الجليلي، ولد سنة 1165هـ وتوفي سنة 1238هـ، كان على رأس المؤرخين إنتاجا وإدراكا لأبعاد الدراسة التاريخية، فقد عاصر أحداثا هامة في بلاده الجزائر، وحياة العالم الإسلامي. لتفاصيل أكثر عنه ينظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر...، ج2، مرجع سابق، ص 376 وما يليها.

[5]- أبو راس الناصر: **فتح الإله ومنته التحدث بفضل ربي ونعمته**، تحقيق: محمد بن عبد الكريم، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص- ص 115- 117.

[6]- سعد الله، **مجادلة الآخر**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2006، ص 224.

[7]- هو عبد القادر بن محي الدين بن مصطفى بن محمد بن مختار، من مواليد 13 رجب 1223هـ/ 6 سبتمبر 1807م، بالقيطنة بالقرب من مدينة معسكر، كان رجل عسكري وسياسي، ورجل فقه وعقيدة، بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م، وعقب مبايعته سنة 1832م، اتخذ الأمير من مدينة معسكر عاصمة له، وكون جيش فحقق انتصارات ضد الجيش الفرنسي، مما أدى بفرنسا إلى عقد معاهدة معه عرفت بمعاهدة التافنة سنة 1837، والتي

الدين سنة 1827م، ويذكر الأمير عبد القادر، والذي كان عمره آنذاك لا يتجاوز سبع عشرة سنة، أنه رأى لأول وآخر مرة محمد علي[1].

كما زار الإسكندرية أيضا، ركب الحج الذي كان من بينهم، محمد أفندي أخ الداي حسين باشا(1818- 1830م)، ومحمود بن العنابي، وابنه محمد[2]، ولقد راسل الداي حسين وكيله بمصر، يخبره بقدوم أخيه إلى مصر، وطلب منه أن يسهلوا له الإقامة هناك[3]، وليست المرة الأولى التي يراسل فيها الداي وكيله بمصر، ليسهر على راحة أخيه ورفاقه، بل كان الداي حسين يراسل وكلائه بمصر ليسهروا على راحة الحجاج ورعاية شؤونهم، وما رسالة وكيله الحاج أحمد، بمدينة رشيد في مصر، إلا تأكيد على ذلك، فقد أكد له في الرسالة وصول الحجيج وسهره على الاعتناء بهم[4]. وراسل الداي حسين محمد علي، طلب منه تقديم مساعدات لبعض الجنود، الذي سمح لهم بأداء مناسك الحج، بقيادة سعيد جاوش الذي عين وكيلا لبيت المال[5].

لقد أولى الحكام الجزائريون حرصهم على إرسال الصدقات إلى مستحقيها من فقراء الحرمين الشريفين، خاصة وأن قائمة المستحقين تعد بناء على ما كان يصل إلى الداي

=اعترفت بموجبها فرنسا، بسيادة الأمير على غرب ووسط الجزائر، فشرع بعدها الأمير في تشكيل حكومة وتنظيم الدولة ومكافحة الفساد، وبعد مقاومة مريرة، استسلم الأمير سنة 1847، وقد تم سجنه بفرنسا، وسنة 1852 أطلق صراحة، فسافر إلى تركيا، ومنها إلى دمشق عام 1855، توفي سنة 1883م، عن عمر ناهز 76عاما، مخلفا بطولات مزال يحفظها التاريخ إلى اليوم. حوله ينظر: - عبد الوهاب بلغراس: " الأمير عبد القادر محطات متميزة في رؤية الآخر"، **إنسانيات**، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، عدد 77- 78، الجزائر، 2017، ص- ص 11- 29. أيضا: حكيم بن الشيخ: " الأمير عبد القادر – زعيم مقاومة ورائد للوطنية في الجزائر 1832- 1847م "، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، مجلد4، عدد1، الجزائر، 2012، ص- ص 55- 68.

[1]- شارل هنري تشرشل: **حياة الأمير عبد القادر**، ترجمة وتحقيق وتعليق: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974، ص 68.

[2]- يقول الأستاذ سعد الله عن محمود العنابي، وابنه محمد، أنهم من رجال العلم، توفي محمود في طريقه أثناء العودة من الحج. نفسه، ص 225 هامش(3). أما عن محمد العنابي. أنظر: أبو القاسم سعد الله: **رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنابي**، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.

[3]- **و. م. و.ج. ح، / ر. ع / المجموعة 3206، الملف الثاني، وثيقة رقم 18.**

[4]- **و. م. و. ج.ح، المجموعة 3190، الملف الأول، وثيقة رقم 221.**

[5]- **و. م. و. ج.ح، المجموعة 3206، الملف الثاني، وثيقة رقم 7.**

من رسائل، وهو ما جعل الصرة تأخذ صبغة سياسية ودبلوماسية طبعت العلاقات بين الجزائر والمجال العثماني، إضافة إلى ترسيخ مكانة الجزائر ضمن العالم الإسلامي[1].

1-3- أوقاف الرياس الخيرية على فقراء الأندلس:

ظهرت أوقاف أهل الأندلس بإيالة الجزائر، مع توافد أعداد من المهاجرين، اثر سقوط حواضر الأندلس، وإصدار قرار الطرد الجماعي، ونتيجة لذلك استقرت أعداد من الأندلسيين بمدينة الجزائر، والبليدة، وشرشال، والقليعة، وغيرها من المدن الجزائرية.

بعد استقرار الأندلسيين بإيالة الجزائر، اكتسبت العائلات العريقة منها نفوذا بفضل تعاملها مع الحكام العثمانيين، وبفضل ممارساتهم للتجارة والصناعة...الخ، مما سمح لهم بالحصول على ثروات، خصصوا منها جزءا أوقفوه للإنفاق على المحتاجين من بني جلدتهم، ويعود أول عقد وقف لصالح الأندلسيين في إيالة الجزائر إلى سنة 1574م[2].

نتيجة الاستغلال الجيد لهاته الأوقاف، نظمت أوقاف الأندلسيين عام (1018هـ/1609م)، وأصبح لها وكيل يقوم بشؤونها عرف بوكيل الأندلس، ومن أهم الأعمال التي قام بها الأندلسيين هو إنشاء مدرسة ومسجد خاص بهم، عرف فيما بعد بزاوية أهل الأندلس سنة (1033هـ/ 1623م)، وكان مكان وجودها بحومة مسيد الدالية، أما وكيل الزاوية فهو السيد محمد الآبلي، وقد كان ذلك حافزا على تخصيص المزيد من الأوقاف عليها، بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر تعطلت أمور الزاوية، وفي سنة 1843م، تم مصادرتها من طرف سلطات الاحتلال واغتصاب أوقافها[3].

---

[1]- سعد الله، تاريخ...، ج1، مرجع سابق، ص 239.

[2]- بن حموش، مساجد...، مرجع سابق، ص 17.

- هذا لم يمنع مشاركة الحكام والأهالي في تقديم مساعدات، وتخصيص بعض الأوقاف لصالح أهل الأندلس، نتيجة الظروف القاسية التي تعرضوا لها.

[3]- سعد الله، تاريخ الجزائر...، ج5، مرجع سابق، ص، ص 116، 117. - بن حموش، مساجد...، مرجع سابق، ص 76.

أما عن الوقفيات الخيرية التي خصها الرياس لأهل الأندلس، فهي الأخرى بلغت وقفيتين اثنتين، وقفهما الريس إبراهيم الأندلسي نسبا، المذكور سابقا، وهي نفس العقارات التي حبست لفقراء الحرمين الشريفين، حيث كانت إنصافا مع فقراء أهل الأندلس[1].

1-4- أوقاف أخرى:

وقف الرياس، بعض الوقفيات الخيرية، التي لا تنتمي إلى أي مؤسسة خيرية، فمثلا اشترى الريس محمد التريكي سنة1089هـ/1678م، حانوت بسوق القيسارية، من السيد محمد بن عيسى، وجعل الحانوت مكتب لتعلم القرآن، وهو وقف لمؤدب الصبيان[2]، وعلى من يتعلم قراءة القرآن من أولاد المسلمين، يكون المكتب لهم جيلا بعد جيل إلى انقراض الدنيا، وقد أحاز محمد الدولاتلي، ملك المكتب، لمؤدب الصبيان، والذي كان وقت ذاك السيد أحمد الملياني، ولمن يقرأ عليه من الصبيان، ولمن يأتي بعدهم جوزا تام[3]، كما قام بشراء حانوتين متلاصقين بالصباغة على مقربة من الجامع الجديد، من السيد أحمد ابن عمر ابن الحاج منصور سنة 1087هـ/1676م، وقام بمعاوضتهما، برقعة ارض موجودة خارج باب الجديد، وكانت هذه الأخيرة موقوفة على أحد المساجد بالقرب من باب القصبة[4]، حيث أراد محمد التريكي أن يوقف قطعة الأرض لدفني موتى المسلمين، لضيق محل الدفن بقربها، وقد رفعت القضية للمجلس العلمي، وتوصلا إلى معاوضة رقعة الأرض بالحانوتين، حيث تنازل الدولاتلي عن الحانوتين فأصبحا وقفا على المسجد إلى انقراض الدنيا، وأصبحت رقعة الأرض وقفا يدفن فيها موتى المسلمين، من غير ترخيص من أحد[5].

---

1 – A.O.M, 1MI, B 2, Z 5.
– A.O.M, 1MI, B 30, Z 62.

2– وهو المعلم الذي يعلم الأطفال قراءة القرآن.

3 – A.O.M, 1MI, B 47, Z 107.

4– لم يذكر اسم المسجد، ولكن ذكر بأنه كان يؤم الناس فيه الفقيه السيد بلقاسم بن حسن.

5– أ.و.ج، و.م.ش، ع78، و26.

كما وقف أيضا محمد التريكي، بتاريخ: جمادى الأول1084هـ/أوت 1673م، حانوت بسوق الخياطين، قرب سوق الصباغين، على طالبين[1] يقرآن القرآن بمقبرته[2] خارج باب الوادي، ويستفيد الطالبين بشطر من الحانوت، والشطر الباقي من الحانوت، يستفيد من وقفه من يطوف بيت الحرام، نيابة عن الدولاتلي، وقد جعل النظر، لناظر الحرمين الشريفين، بعد انقراض ذكور نسله[3]، أما الريس مصطفى ابن إبراهيم التركي، فهو الآخر اشترى حانوتين من موسى بولكباشي، أوائل ربيع الثاني1032هـ/ أوائل فيفري 1623م، يستفيد من وقفها، أربعة أشخاص ممن يقرؤون القرآن، صباحا ومساء على قبرها، وهي فاطمة[4] بنت مراد باي خوجة[5].

2- المستفيدون من أوقاف الرياس الذرية:

2-1- النفس:

بالرغم من اختلاف المذاهب في صحة الواقف في اشتراط غلة الوقف، أو جزء منه، كما سبق وأن أشرت، فإن المذهب الحنفي أجاز ذلك، وجميع الوثائق المرصودة الخاصة بأوقاف الرياس كانت محبسة وفقا لمذهب أبي حنيفة النعمان، وهذا ما سمح للمحبسين بالوقف على أنفسهم، وذريتهم، وأقاربهم...الخ.

بلغ عدد الوقفيات الذرية أربعة وستون(64) وقفية، أي ما يعادل 63.33% من إجمالي الوقفيات، اختار الرياس المحبسون في خمسين(50) حالة، الانتفاع بالوقف أولا، إلى غاية وفاتهم، وهذا ما تؤكده الوقفيات المرصودة، حيث نجد في بداية العقود العبارة

1- وهم من حفظة القرآن، يأتون بهم بعد وفاة الشخص يقرؤون مجتمعين ما تيسر من القرآن، والأرجح أنها عادة كانت منتشرة في المجتمع فترة العهد العثماني، وقد بقيت هاته العادة منتشرة إلى وقت متأخر من وقتنا الحالي، غير انها كانت تقام في المنازل، وهي من البدع.

2- عن مقبرة الحاج التريكي ينظر: الصفحات اللاحقة.

3 – **A.O.M, 1MI, B 68.**

4- وقد ذكرت بالأصيلة، وهو قمة الوفاء من زوجها، حتى بعد وفاتها.

5- **أ.و.ج، و.م.ش، ع 140، و 1.**

التالية: "...شهد على نفسه الكريمة أنه حبس ووقف لله تعالى جميع....ينتفع بغلتها مدة حياته مقلداً في ذلك مذهبه مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه..."[1].

وحتى في الوقفيات المشتركة للرياس مع زوجاتهم، فقد بدأ الزوجين بالانتفاع بغلة الوقف أولا، حتى وفاتهما، مثل وقفية علي رئيس قبطان، وزوجته فاطمة، في جميع الدار قرب الجامع الأعظم، يستفيدون من وقفها معا، ومن مات أولا، يرجع نصيبه للذي بقي على قيد الحياة[2]، وكذلك الريس محمد بن عبد الله، وزوجته خديجة بنت علي الكاتب، فهما أيضا فضلا الاستفادة من وقفية الدار بسوق الحلفة على أنفسهما أولا، ومن مات أولا يرجع الوقف لآخر[3]، أيضا محمد ريس ابن سليمان ريس، وأمه مريم بنت الحاج أحمد، فهما كذلك فضلا الاستفادة أولا ومدى الحياة من الوقفيتين وهما: دار ومصرية وإسطبل بحومة مسيد الدالية، ودار بمخزنها وعلوها بحومة زاوية القشاش[4].

غير أنه رصدنا بعض الوقفيات لم يشترط فيها الرياس، الانتفاع بغلة الوقف، بل كانت مباشرة على الأولاد، مثل وقفية الريس مامي قبطان حيث وقف دار لابنته خديجة وذلك سنة 1129هـ/1716م[5]، أو مباشرة على العتقاء والزوجات[6]، والأرجح في هذه الحالة هو امتلاك الواقف لأكثر من عقار، ولذلك فلا حرج من إقصاء نفسه من إحدى العقارات.

وفي حالات أخرى وقف الرياس مباشرة على ذريتهم وأقاربهم...الخ، غير أنهم استثنوا جزء من الوقف ينتفعون بغلته حتى وفاتهم، وبعدها يلحق الجزء المستثنى إلى الوقف المذكور، وذلك مثل وقفية حسن ريس، حيث استثنى لنفسه جميع الغرفة الكبيرة،

---

[1] – A.O.M, 1MI, B 12, Z 26.

[2] – A.O.M, 1MI, B 53, Z 123.

- أ.و.ج، و.م.ش، ع 123، و 13.

[3] – A.O.M, 1MI, B 30, Z 62.

[4] – A.O.M, 1MI, B 30, Z 62.

[5]– أ.و.ج، س.ب، ع17، س82.

[6] – A.O.M, 1MI, B 52, Z 121.

وبعد وفاته، تعود الغرفة وقفا على زوجته عائشة بنت إبراهيم[1]، وكذلك الحاج محمد ريس بن مصطفى التركي، الذي وقف جميع الدار على أولاده، واستثنى لنفسه الغرفة الأولى والثانية على يمين الصاعد من الدرج(السلالم)[2]، مدة حياته، وبعد حياته تضاف إلى الحبس المذكور[3]، ويرجع استثناء الرياس لهاته الغرف، ربما إلى عدم امتلاكهم لمساكن أخرى، وذلك حتى يضمنون لأنفسهم مأوى يقيهم تغير الزمن.

2-2- على الأولاد:

لقد كان اهتمام الرياس المحبسين في جعل الصدارة لأبنائهم في الانتفاع من غلة أوقفافهم، ففي أغلب الوقفيات الذرية حرص الرياس على ذكر أولادهم مباشرة بعدهم، ولو أننا وجدنا حالات وقف الرياس مباشرة على الأولاد، مثل وقفية دار مامي ريس، الذي وقفها مباشرة على ابنته كما سبق وأشرت، ووقفية دار محمود ريس ابن مصطفى التركي، فهو الأخر وقفها مباشر على ابنه حسن وأعقابه[4]، وحرصا من الرياس على جعل الصدارة لأولادهم، فأثناء توثيق العقود، كانوا يؤكدون على ذكر الأولاد الموجودين، مضيفين عبارة وما سيولد له إن قدر الله، وقد ذكر ذلك في وقفيات متعددة[5].

وفي علاقة الرياس بأولادهم(الذكور والإناث)، فمن خلال الوقفيات المرصودة، نجد أن الرياس لم يفرقوا بين أولادهم حيث جعلوا نصيب الذكر مثل نصيب الأنثى بحيث نجد عبارة الذكر والأنثى سواء، ومن الرياس من فضل تطبيق الشريعة الإسلامية، فجعل للذكر مثل حظي الأنثيين، مثل وقفية الريس سليمان ابن عبد الله[6]، وهو ما يراه علماء الدين الأصح، والأقرب إلى الأجر والثواب.

1- A.O.M, 1MI, B8, Z18.

2 - يفهم من ذلك أن المنازل في العهد العثماني، كانت موجودة أيضا بالطابق العلوي.

3 - A.O.M, 1MI, B55, Z135.

- A.O.M, 1MI, B59, Z149.

4- أ.و.ج، س.ب، ع17،س82.

5- ينظر مثلا الوثائق التالية:

- A.O.M, 1MI, B27, Z 54.

- A.O.M, 1MI, B37, Z 76.

6 - A.O.M, 1MI, B59, Z 151.

هذا لم يمنع رصد حالة واحدة وهي للريس أحمد بن باكير قبطان، والتي تم من خلالها إقصاء البنات، حيث وقف نصف خربة بسباط الحوت، وبعد وفاته على زوجته وعلى أولاده الموجودين الآن وهم: باكير ومصطفى، وعلى ما يتزايد من الذكور فقط[1]، غير أن هذا الإقصاء لم يكن كليا، لأنه رصدنا للنفس الريس وقفيات أخرى لم يحرم فيها البنات من الانتفاع بالوقف[2]، وهو بذلك ربما ضمن لهم موردا ينتفعون به، ولو أن هذا الأمر لا نجد له مبررا من حيث الشريعة الإسلامية؟.

2-3- أوقافهم على الزوجات:

يعتبر الوقف الذري وسيلة من وسائل الانتفاع بغلة الوقف داخل الأسرة، وكذلك وسيلة من وسائل انتقال الملكية داخلها، وتعتبر الزوجة عنصرا هاما داخل الأسرة، فهل استفادت من غلة الوقف؟ وما هي الطريقة التي استفادت بها؟ وهل وجدت زوجات تم إقصائهم؟ وهل لذلك ما يبرره؟.

لقد بلغ عدد الوقفيات التي استفادت منها الزوجة من غلة أوقاف أزواجهم حوالي تسعة وعشرون وقفية أي ما يقارب 45.31% من مجل الوقفيات الذرية والمقدرة بأربعة وستون، حيث ذكرت الزوجة مع أولادها، مباشرة بعد زوجها الواقف، في حوالي أربعة عشر وقفية، سواء كان للزوجين أولاد، فذكر اسمها مع أولادها مثل وقفية الريس حسن ريس ابن حسن[3]، وكذلك الريس علي المدعو علي شريف، فقد ذكر اسم زوجته عائشة بنت محمد، تستفيد من وفقية داره مع المخزن بع وفاته كواحدة من الأولاد[4].

وفي خمس حالات، كانت الزوجة مشتركة في العقار الموقوف مع زوجها، ولذلك فقد استفادت من الغلة مع زوجها، مدة حياتهما، وبعدها يعود الوقف إلى أولادهم، مثل وقفية علي رئيس وزوجته فاطمة، وكذلك الريس محمد بن عبد الله وزوجته خديجة بيت

---

1 – A.O.M, 1MI, B 52, Z 121.

2 – A.O.M, 1MI, B 12, Z 26.

3 – A.O.M, 1MI, B 3, Z 7.

4– A.O.M, 1MI, B 16, Z 33.

علي الكاتب السابقان الذكر، أيضا وقفية الريس أحمد بن حسين، وزوجته قامير بنت نابي، في الدار الموجودة أسفل جامع المعلق، المعروفة بدار السيد المشدالي[1].

وفي أغلب الحالات السابقة الذكر، لم يقيد الواقف زوجته بشروط من أجل الانتفاع بالغلة، غير أن هذا لم يمنع بعض الرياس من وضع شرط على الزوجة، وهي حالات قليلة، تمثلت في اشترط الزوج على الزوجة أن تبقى أيما، أي لا تعيد الزواج بعد وفاة الزوج مثل الريس أحمد بن الحاج عبد الرحمن[2].

مع ذلك رصدنا حالتين، وهي قلية مقارنة بعدد الوقفيات، استفادت منها الزوجة مباشرة بعد زوجها، مدة حياتها، دون الأولاد وبعدها يستفيد منها أولادها، وهما وقفية الريس مصطفى الفزاز، وقفها على نفسه، ثم على زوجته قارض بنت حسين خوجة، ثم على أولادها إن قدر الله[3]، وفي وقفية نصف الخربة التي كانت على ملك الريس أحمد بن القبطان باكير، استفادت زوجته نفيسة بنت مصطفى خوجة المقطاعجي، من الوقف مباشرة بعده، ثم بعد وفاتها على أولادها[4].

وفي شهر رمضان من سنة1088هـ/أكتوبر1677م، وقف الريس محمد التريكي، علوي لصيق بدار سكناه، الموجودة بحومة باب السوق، مع الإسطبل أسفله، على زوجته خديجة بنت عبد الله مدة حياتها، ثم على ولديها، كما أذن المحبس لزوجته في حوز الحبس عنه، فحازته لنفسها، وبالرغم من ثراء محمد التركي، وامتلاكه لعقارات عديدة إلا أنه ندم وأراد نقض الوقف، إلا أن القاضي الحنفي حكم بصحة وجواز الحبس[5].

وفضل الريس مامي القبطان، أن تستفيد ابنته خديجة من جميع وقفية الدار، بعد وفاته، وخصص لأمها آمنة بنت السيد العابد، بيت أو غرفة من الدار، ووصفه بالبيت

---

[1] – A.O.M, 1MI, B 6, Z 13.

[2] – A.O.M, 1MI, B 28, Z 57.

[3]– أ.و.ج، س.ب، س82.

[4] – A.O.M, 1MI, B 52, Z 121.

[5] – A.O.M, 1MI, B 53, Z 124.

– A.O.M, 1MI, B 60, Z 161.

الثاني على يسار الداخل من الدار، تستفيد من غلتها مدة حياتها، وبعد وفاتها تعود الغرفة وقفا على ابنته المذكورة[1].

أما الريس الحاج حسين بن حسن، فقد وضع ولده محمد، وزوجته آمنة بنت أحمد في مرتبة واحدة، يستفيدا من وقفية الدار بعد وفاته، إنصافا بينهما، ومن توفي أولا يعود الوقف للأخر[2]، وفي وقفية الدار بسباط الحوت، التي على ملك الريس مصطفى ابن عبد الله، استفادت الزوجة للونة بنت علي من غلة الوقف بعد وفاة زوجها، مع عتيقه[3]، إنصافا بينها[4] ونفس الريس في وقفية بناء دار وعلوي بسقيفته، بعقبة الشرشالي أعلى عين عبد الله العلج، فضل الريس مصطفى ابن عبد الله، معتقه، على زوجته، فكتب أن يستفيد بعده معتقه، وأولاده إن أنجب، وإذا توفي ولم ينجب أولاد، تدخل زوجته مع معتقه[5].

أما عن حالة الريس محمد ابن الحاج موسى، فبالرغم من أنه ليس له أولاد، فقد حبس دار والعلويين والمخزن، على نفسه أولا ينتفع بغلتها مدة حياته، ثم على أولاده إن وجدوا، حتى ينقرضوا، وبعدهم على زوجته خديجة بنت السيد بوضربة[6]، وهو ما نراه نوع من الإقصاء غير المباشر.

أما عن الحالات التي لم يدرج فيها اسم الزوجة، فقد بلغت اثنان وثلاثون حالة، أي ما يقارب 50%، من مجمل الوقفيات الذرية، غير أننا لم نجد مبررات لذلك فلا نعلم إن كانت الزوجة على قيد الحالات وأقصاها زوجها من غلة الوقف، أم أنها كانت مطلقة، او متوفاة؟، أما في بعض الحالات، والمتمثلة في حوالي أربعة عشر حالة فربما كان لها ما يبررها؟

---

[1] – A.O.M, 1MI, B 2, Z 5.

[2] – A.O.M, 1MI, B 19, Z 39.

[3]– سأتحدث عن العتقاء لاحقا.

[4] – A.O.M, 1MI, B 52, Z 121.

[5] – A.O.M, 1MI, B 3, Z 7.

[6] – A.O.M, 1MI, B 29, Z 58.

– A.O.M, 1MI, B 60, Z 161.

ففي حالة الريس حسن ابن حسين، استفادت زوجته الزهرة العلجية بنت عبد الله، مع ابنتيهما عائشة، من وقفية العلوي والإسطبل، أعلى عين عبد الله العلج، وحرمت من وقفية الدار والحانوت والمخزن، لتستفيد منهم الابنة عائشة وعلى مايولد له من الأولاد[1].

أما الريس سليمان ابن عبد الله، فقد استفادت كل من زوجتيه، مريم بنت الحاج أحمد، ويمونة بنت الحاج عبد الرحمن، في بعض الوقفيات، وحرمت من وقفيات أخرى[2]، وهذا ربما حتى يعدل بينهما.

أما الريس علي التركي قائد المرسى ابن إبراهيم، فبعد ذكره لأولاده فقط، وإقصائه لزوجته، وحرمانها من الانتفاع بغلة الوقف، بعد ذلك ندم ونقض الحبس فأدرج زوجته ميمي بنت عثمان ريس، مدة حياتها كونها أيمة، قبل أولادهما وواقف القاضي على ذلك لأن الموقّف، اشترط في بداية الحبس، إذا أراد الرجوع أو التغيير في المنتفعين من الوقف[3]، أما الحالات في بعض الحالات، فقد كانت المعلومات مأخوذة من ملخص الوقفيات، ولذلك ذكرت عبارة نفسه وأولاده، وهي الأخرى لغموضها لا نستطيع الحكم عليها؟

بناء على كل ما ورد فقد تأكد إقصاء المرأة، وسواء قل العدد أو كثر فالظاهرة لم تقتصر على الرياس فقط بل شملت مختلف الفئات الاجتماعية المساهمة في الوقف، حتى من المرأة نفسها، كما لم تقتصر على إيالة الجزائر فحسب، بل شهدتها بلدان إسلامية أخرى، والغرض من الظاهرة ليس حرمان المرأة من أجل حرمانها، أو منعها من الزواج، وإنما الغرض هو الحفاظ على أصول العقار وديمومته داخل العائلة، وهو ما يضمنه عنصر الذكور، وهو أمر يتعلق بعرف سائد في المجتمع، وليس بممارسة خاصة بعنصر الذكور فقط، مازلت تداعياتها تطرح إلى يومنا هذا، ولذلك فلا أجد ما يبرر مثل هاته التصرفات، وفي مجتمعات إسلامية، فصل في قوانينها ديننا الحنيف؟.

---

[1] – A.O.M, 1MI, B3, Z 7.

[2] – ينظر مثلا الوثائق التالية:

– A.O.M, 1MI, B 37, Z 76.

– A.O.M, 1MI, B 70.

[3] – A.O.M, 1MI, B20, Z 41.

2-4- الإخوة وأولادهم:

لقد أدرج الإخوة ذكورا وإناثا، وأولادهم ضمن قائمة المستفيدين من غلة أوقاف إخوتهم الرياس، غير أنها كانت حالات قليلة قدرت بحوالي تسعة وقفيات، أي ما يقارب 14.06%، وفي أغلب الحالات المرصودة ذكروا الإخوة، وأولادهم بعد أولاد المحبس، مثل أوقاف الريس أحمد بن باكير قبطان، فبعد انقراض نسله، يرجع الوقف بعدهم إلى شقيقات وهن: خديجة ويمونة وفاطمة، بينهما سواء، ثم بعدهن على أولاد خديجة من الحاج عمر ريس وهم(حسن ومحمد وحنيفة)، وأولاد فاطمة من احمد ريس وهما(مصطفى ومحمد) ، وقد استفد من ذلك في وقفية الدار وعلويين ومخزنين بالبطحاء[1]، كما استفادوا من وقفية نصف الخربة، بقاع السور[2].

أما الريس مصطفى القبطان ابن مراد، ففي وقفية دارين، إحداهما معروفة بدار الذهب، والأخرى مجاورة لها، فبعد الانتفاع بها هو مدة حياته، ثم بعده أولاده وأعقابهم، يعود الوقف إلى شقيقة حمزة ريس، وعلى أولاده وأعقابهم[3]، كذلك الريس حميدو، فقد وقف جلسة حانوت بقاع السور، على نفسه، ثم على بنات شقيقته وهن(خدوجة وعائشة ونفيسة)، أولاد السيد محمد بن سفينجة، وعلى ذريتهم[4].

وبينت وقفيات أخرى تفضيل الرياس لإخوتهم، وأولادهم، حيث أدرجت أسماؤهم مباشرة بعدهم، وهو ما يجعل حظوظهم أكبر في وصول المنفعة إليهم إن قدر الله وتوفي الواقف، حيث وقف الريس مصطفى ابن محمد، جنة بفحص زغارة، على نفسه، وبعد وفاته، على أخيه للأم، الحاج عبد القادر الإنكشاري[5]، ويبدوا من الحالة الأخيرة أنه لم يكن للريس أولاد أثناء تأسيس العقد، ففضل إدراج أخيه، وذلك خوفا من حوزتها من بيت المال؟

---

[1] – A.O.M, 1MI, B 52, Z 121.

[2] – A.O.M, 1MI, B 40, Z 86.

[3]– أ.و.ج، س.ب، س82. أيضا:

– A.O.M, 1MI, B 53, Z 123.

[4] – A.O.M, 1MI, B 26, Z 50.

[5] – A.O.M, 1MI, B 25, Z 47.

2-5- أوقافهم على أمهاتهم:

اختار بعض الرياس إدراج أمهاتهم، للاستفادة من غلة أوقافهم، وهي حالتين فقط، ولا نعرف سبب ذلك؟ فربما أثناء تأسيس العقد كانت أمهات الرياس في عداد الموتى؟، أو أنه وجدت، ولكن فرضية كبر السن والعمل للآخرة أولى من الدنيا؟ فهن لسنا بحاجة إلى سند مالي؟، ولذلك ذكرت الأم بعد انقراض نسل المحبس، فقد استفادت مريومة والدة الريس عمر الإنكشاري الحفاف، من وقفية جلسة حانوت، قرب الجامع الأعظم، ويرجع لها الوقف بعد أن يستفيد منه ولدها الريس المذكور، ثم وأولاده من بعده، وذريتهم حتى ينقرضوا[1]، واستفادت أيضا فاطمة والدة الريس عبد الرحمن، من وقفية جنة ورقايع سنة 1165هـ/1751م، بعد أن يستفيد من غلتها، ثم بعده وأولاده وأعقابهم حتى ينقرضوا[2]، وهو ما يقلل حظوظ وصول المنفعة لهما.

غير أن هذا لم يمنع مشاركة الرياس لأمهاتهم في الوقف، حيث وقف الريس محمد، ابن سليمان ريس، مع والدته مريم بنت الحاج احمد، لدار ومصرية وإسطبل، بحومة مسيد الدالية، لمحمد ريس الثلثين، ولوالدته الثلث، كما وقفا دار بمخزنها وعلوها، بحومة زاوية القشاش، ربع واحد للأم، وثلاثة أرباع لولدها محمد ريس، يستفيدون من غلة الأوقاف مدة حياتهما، ومن توفي عن الآخر أولا، يستفيد الأخر من نصيبه[3].

2-6- العتقاء:

لقد كان للرياس دور مهم في العتق[4]، وهي رغبة في مرضاة الله، ونيل الأجر والثواب، والعتق من النار، وهو ما تذكره الوثائق عند تأسيس العقد[1]، ولم تتوقف العلاقة

---

[1] – **A.O.M, 1MI, B 46, Z 98.**

[2] – **A.O.M, 1MI, B 2, Z 4.**

[3] – **A.O.M, 1MI, B 30, Z 62.**

[4]– كان يتم اقتناء العتقاء، من طرابلس الغرب، أو من السودان الغربي حيث كان التجار التوارق يقومون بشرائهم مقابل بعض السلع كالأحذية والأقمشة الحريرية، وغيرها، وكان امتلاك العبيد يعكس المكانة الاجتماعية للمالكين، حيث تأتي في المرتبة الأولى الحكام والإداريين والعسكريين، وشاركهم في ذلك رياس البحر والتجار والحرفيون الأثرياء إضافة إلى عدد قليل من الوافدون مثل الجيجلية والقبائل. ينظر: – وليام شالر، مصدر سابق، ص 92.أيضا: – فتيحة لواليش: "فئة لمعتقين بمدينة الجزائر نهاية لقرن الثامن عشر إلى منصف لقرن التاسع عشر"، أعمال المؤتمر التاسع للدراسات العثمانية حول العائلة والمهمشون في العالم العثماني: النساء والأطفال والفقراء، **منشورات مؤسسة التميمي للبحث**

عن العتق فقط، بل وصلت إلى إدراج بعض الواقفين من الرياس، لعتقائهم ضمن قائمة المستفيدين من غلة أوقافهم، وقد رصدنا في ذلك ثمانية وقفيات، أي ما يقارب 12.50% من مجمل الوقفيات، ورغم قلة الحالات إلا أنها تعكس العلاقة الوطيدة بين السيد ومعتوقه.

من خلال الوثائق المرصودة، يعود أول وقف للرياس على العتقاء، إلى أواخر صفر 1031هـ/أواخر ديسمبر 1621م، وهي وقفية دار وعلوي ومخزن، قرب جامع القشاش، للريس أحمد ابن الريس مصطفى، حيث يستفد هذا الأخير من غلة الوقف مدة حياته، ثم على ابنه علي، ومن يتزايد له من الذكور والإناث، ما عدا البيت الصغير من الدار وهو على يمين الداخل، في وقف على ابنة مملوك مملوك والده، الولية خديجة بنت مامي العلج، فان ماتت ترجع البيت لأولاده[2]. ولا نعلم سبب اهتمامه لمملوكة والده، هل هو إكراما لوالده، أو وصية منه عليها، وذلك خوفا من تغير الزمن؟.

وفي سنة 1061هـ/ 1651م، وقف الرئيس حسن بن علي التركي، علوي وإسطبل أسفله، القريب من سوق البرادعية، على أولاده إن قدر الله[3]، ومعهم في مرتبة واحدة عتقائه وهم: مراد، وسليمان، ومحمد، وبلخير، وحسني بنت عبد الله، ورحمة السمراء، وعلى أولادهم، وأعقابهم ما تناسلوا، بعدما استثنى المحبس المذكور لنفسه جميع الغرفة الكبيرة، وبعد وفاته تعود وقفا على زوجته عائشة بنت إبراهيم، وبعد وفاتهما تضم الغرفة إلى البيت المذكور[4]، لقد جعل الريس حسن المذكور، العتقاء في مرتبة أولاده إن

=**العلمي والمعلومات**، زغوان، تونس، أوت 2002، ص 184 .

[1]– يذكر في بعض الوثائق مثلا: "...عتقا جايزا أطلقه به من حبل الرق والعبودية وألحقه بحراير المسلمين يذهب حيث يشاء... قصد بذلك وجه الله العظيم ورجاء ثوابه الجليل..." ينظر: – أ. و. ج، و. م. ش،ع 59، و: 32، 153، 238. أيضا: – أ. و. ج، و. م. ش،ع 53، و: 53، 59.

[2] – A.O.M, 1MI, B 16, Z 35.

– A.O.M, 1MI, B 69.

[3] – يعني أنه لم يكن له أولاد.

[4] – A.O.M, 1MI, B 5, Z 9.

– A.O.M, 1MI, B 68.

قدر الله وأنجب، ولم يفضلهم عن عتقائه، بل ولم تتوقف الاستفادة من الوقف، عند العتقاء، بل تعداه إلى أولادهم، وأعقاب أعقابهم، وهو ما أراه قمة الكرم.

لم تختلف أيضا معاملة الريس مصطفى لعتقائه حيث فضل إدراجهم ضمن قائمة المستفيدين من غلة أوقافه، والمتمثلة في خمس وقفيات، فقد حبس على معتقه بلخير، مع زوجته للونة، دار بسباط الحوت، أواسط جمادى الثانية 1161هـ/ أوائل جوان 1748م، إنصافا بينهما، وعلى ذريتهما حتى ينقرضوا[1]، كما استفاد أيضا المعتق بلخير من وقفية الجنات بفحص بوزريعة، بعد انقراض نسل الريس مصطفى إن أنجب، بحيث يستفيد منها، مع زوجته للونة بنت علي[2].

من جهة أخرى فقد كان للريس مصطفى المذكور معتق أخر وهو حسن بن عبد الله، وهو كذلك حظي بمعاملة خاصة لا تقل عن معاملة الأولاد، بحيث لم يفضل أولاده عنه، حيث ذكر مع أولاده إن وجدوا، ينتفعوا بعد وفاته، بغلة الجنات بفحص بوزريعة، مع أولادهم، وأولاد أولادهم حتى ينقرضوا[3]، وذكره يستفيد أيضا كواحدة من أولاده إن وجدوا، في وقفية خاصة ببناء دار وعلوي بسقيفته، بعقبة الشرشالي[4]، كما ذكره يستفيد أيضا، من وقفية الحوش، بوطن بني خليل، بعد انقراض نسله، مع زوجة المحبس مصطفى رئيس، للونة بنت علي[5].

بالرغم من إدراج العتقاء بعد انقراض نسل الواقف، والتي تقلل من حظوظ وصول المنفعة إليهم، مثلما فعل الريس محمد بن مصطفى التركي، أواسط ربيع الثاني 1063هـ/ أواسط مارس 1653م، بحيث وقف جميع الدار، القريبة من الجامع الأعظم، على ولديه

---

[1] – A.O.M, 1MI, B 52, Z 121.

[2] – A.O.M, 1MI, B 27, Z 54.

– A.O.M, 1MI, B 70.

[3] – A.O.M, 1MI, B 27, Z 54.

[4] – A.O.M, 1MI, B 2, Z 7.

[5] – A.O.M, 1MI, B 53, Z 124.

حسن وأحمد، وعلى أعقابهم حتى ينقرضوا[1]، ثم يرجع الوقف على عتقاء المحبس وهم: مصطفى بن عبد الله، ويوسف بن عبد الله، ومامي بن عبد الله، وبيرم بن عبد الله[2]، وعائشة، وعلى ذريتهم حتى ينقرضوا، إلا أن هذا لم يمنع من وصول المنفعة ليس للعتقاء فحسب بل لأولادهم، حيث انقرض نسل المحبس المذكور، وانحصر الوقف في خديجة ابنة المعتق مصطفى المذكور[3].

من جهة أخرى فضل علي رئيس التركي، سنة 1125هـ/ 1713م، في وقفية مشتركة مع زوجته فاطمة، وهي جميع الدار، القريبة من الجامع الأعظم، أن يستفيد من غلة وقفها، معتقه سليمان بن عبد الله، وأولاده، بحيث ذكر اسم معتقه سليمان، مباشرة بعدما ينتفع بغلة الدار مدة حياته مع زوجته[4]، وحتى إن لم يكن له أولاد أثناء تأسيس العقد، فلا يوجد ما يمنعه من كتابة ما يتزايد له إن قدر الله، وهو ما يفعله الكثيرون.

وقد عرفتنا بعض الحالات السابقة الذكر، من معرفة عدد عتقاء الرياس، حيث رصدنا ستة عتقاء للريس حسن بن علي التركي سنة 1061هـ/ 1649م، أربعة من جنس ذكر لم تحدد الوثيقة انتماؤهم، وآمة لأنها ذكرت برحمة السمراء، وعلجية وذكرت بحسني بنت عبد الله، وفي سنة 1063هـ/ 1653م، كان لمحمد رئيس بن مصطفى التركي خمس عتقاء، أربعة أعلاج، وعائشة التي لم تحدد صفاتها ونسبها، وبين سنتي (1161-1182هـ/ 1748- 1769م)، بلغ عدد عتقاء الريس مصطفى بن عبد الله معتوقين اثنين من جنس ذكر، ومعتق واحد للريس علي، وهو العلج سليمان بن عبد الله، سنة 1125هـ/ 1713م.

---

[1]- استثنى المحبس المذكور، لنفسه الغرفة الأولى والثانية على يمين الصاعد من المصاعد، مدة حياته، وبعد وفاته تضاف الغرفتين إلى بقية الوقف. ينظر:

- A.O.M, 1MI, B 55, Z 135.

- A.O.M, 1MI, B 59, Z 149.

[2]- جميع الأسماء ذكرت متبوعة باسم عبد الله، وهو دليل على أنهم عتقاء من فئة الأعلاج.

[3] - A.O.M, 1MI, B 55, Z 135.

[4] - A.O.M, 1MI, B 53, Z 123.

من خلال استقراء الوثائق نلاحظ أن عدد العتقاء في عائلات الرياس، وصل إلى ستة، خلال القرن السابع عشر، ولاحظنا تراجعه إلى عدد واحد خلال القرن الثامن عشر، وفي غياب معطيات علمية واضحة، وشاملة تفسر ذلك، فقد نرجح تراجع النشاط البحري الذي بلغ ذروته خلال القرن السابع عشر ميلادي، وبدأ يتراجع نتيجة معطيات دولية جديدة قلبت موازين القوى لصالح الدول الأوروبية.

إن انتقال وضعية العبيد، إلى وضعية المعتوق أو الحر في كنف عائلة، أصبحوا جزءا من أفرادها[1]، مكنت بعضهم من الاندماج في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، مثلما كان لمصطفى، معتق محمد رئيس، الذي ارتقى إلى منصب أوداباشي[2]، وقد صاهره مصطفى الانكشاري، بزواجه من ابنته خديجة[3].

2-7- الأصهار وأولادهم:

فضل بعض الواقفين من الرياس إلى إدراج الأصهار وأولادهم، ضمن قائمة المستفيدين من ريع أوقافهم، وفي ذلك رصدنا سبعة وقفيات استفاد منها الأصهار، وهي تمثل حوالي 10.93% من إجمالي الوقفيات الذرية، فقد حبس مصطفى رئيس القبطان أوائل رجب من سنة 1175هـ/ أوائل جانفي 1762م، جنات بفحص بوزريعة، السابقة الذكر، وجعل غلتها بعده، ثم بعد أولاده، مع معتقه حسين بن عبد الله، وانقراض نسلهم ، وإذا لم ينجب الريس أولاد، يدخل مع حسن المعتق كل من زوجته للونة بنت علي، ومعتقه المحبس بلخير، وصهره محمد بن خليل[4]، وعلى ذريتهم.

أما سنة 1180هـ/1766م، فقد فضل الريس مصطفى المذكور في وقفية الدار والعلوي من إدراج كل من صهريه الشقيقين محمد بن خليل، وإسماعيل، حيث يستفيد محمد، بعد انقراض نسل المحبس مع كل من زوجته المذكور، ومعتقه حسن، أثلاثا بينهم، وبعد انقراض نسلهم تعود غلة الوقف إلى صهره إسماعيل، وإذا توفي إسماعيل

---

[1]- ينظر: فتيحة لواليش، فئة المعتقين...، مرجع سابق، ص 191.

[2]- سبق شرحه في الفصل الأول.

[3] - A.O.M, 1MI, B 59, Z 149.

[4]- لم نستطع تحديد نوعية القرابة بين الزوجة، والأصهار، لأن الزوجة للونة بنت علي، والأصهار أبناء خليل؟

فذريته تقوم مقامه حتى ينقرض عقب من ذكر[1]، وقد فضل مصطفى ريس المذكور أيضا، من إدراج أولاد صهريه المذكورين ضمن قائمة المستفيدين من غلة وقف دار بسباط الحوت قرب البطحا، بعد أن يستفيد منها أولاده، وعقبهم إن قدر الله بعده، ثم تعود لمعتقه حسين، وولد صهره محمد إنصافا بينهم وعقبهم، ثم على ولد صهره إسماعيل[2]، وقد أدرج مصطفى ريس أيضا في وقفية الحوش بوطن خليل، ولد صهره محمد، يستفيد من غلة الوقف بعده، وبعد انقراض نسله، مع كل من زوجته المذكور، ومعتقه حسين بن عبد الله[3].

كما أدرج سليمان رئيس، صهره أحمد وأولاده، في ثلاث وقفيات ينتفعون من غلتها، تعود الأولى إلى سنة 1132هـ/1719م، والمتمثلة في دار بحومة الجامع الأعظم يستفيد من غلتها بعده، زوجته يمونة بنت الحاج عبد الرحمن، وأولاده منها عمر، وفاطمة، وبعد انقراض نسله، ترجع إلى أخ الزوجة، أحمد بن الحاج عبد الرحمن، وما تناسلوا له من الأولاد[4]، أما الوقفية الثانية فكانت جزء من داره أسفل السوق، فبعد أن يستفيد من غلتها، ومن بعده أولاده (عمر وعبد الرحمن ومحمد وفاطمة)، وبعد انقراض نسله، تعود لصهره أحمد المذكور وعلى أولاده حتى ينقرضوا[5]، كما حبس سنة 1142هـ/1730م بحيرة بعين السماد، تعود غلتها بعده إلى أولاده المذكورين، وبعد انقراض نسله تعود إلى صهره أحمد المذكور[6].

---

[1] – A.O.M, 1MI, B 3, Z 7.

[2] – A.O.M, 1MI, B 52, Z 121.

[3] – A.O.M, 1MI, B 53, Z 124.

[4] – A.O.M, 1MI, B 53, Z 123.

[5] – A.O.M, 1MI, B 59, Z 151.

[6] – A.O.M, 1MI, B 2, Z 7.

2-8- الأعمام والأحفاد:

لقد رصدنا حالات قليلة جدا بالنسبة للأعمام والأحفاد[1]، الذين فضل بعض الرياس إدراجهم ضمن قائمة المستفيدين من غلة وقفهم، و قد حضر الأعمام في وقفية واحدة، والمتمثلة في شطر جلسة حانوت، وقفها الريس محمد عرف الحمزاوي، أواخر صفر 1224هـ/أوائل أفريل 1809م، ينتفع بغلتها أولا، ثم أولاده بعده وهم: محمد، وزهيرة، وفاطمة، وما يتزايد له حتى ينقرض نسله من بعده، ثم على عميه وهما: عمر بن موسى، والسعيدي بن عمر[2].

أما بالنسبة للأحفاد فقد سجلنا ثلاثة وقفيات، إحداهما أسس وقفها مصطفى ريس بن علي التركي، والمتمثلة في جميع العلوي ينتفع بغلتها، ثم من بعده أولاده إن قدر الله ذلك، وبعد انقراض عقبهم، ترجع إلى حفيديه علي بن إبراهيم، ومحمد بن حسن ثم أعقابهم[3]، أما الوقفية الثانية فكانت جزء من دار للسيد عبد الرحمن ريس، يستفيد من وقفها، من وجد من عقب حفيده الحاج مصطفى وعقبهم، بعدما يستفيد منها المحبس المذكور، ومن بعده أولاده وهم: احمد، وآمنة، وما يزايد له من الأولاد فقط، دون عقبهم[4]، وهو ما يرجح، فرضية وصول المنفعة من غلة الوقف إليهم؟، وقد أدرج الريس عبد الرحمن بن محمد، سنة 1165هـ/ 1751م، في وقفيته الخاصة بالجنة والرقايع بفحص تقصرين، كل من والدته فاطمة، وشقيقته خديجة، وحفيدته نفوسة، طبعا بعد انتفاعه بغلتها أولا، ثم أولاده إن قدر الله وعقبهم حتى ينقرضوا[5].

3- استفادة الرياس من أوقاف الفئات الأخرى:

لقد استفاد بعض الرياس، من أوقاف رياس آخرين، حيث رصدنا في ذلك سبعة وقفيات، وهي حالات قليلة، وفي أغلب الحالات المرصودة كان الرياس المستفيدون من

1- هم أبناء الأولاد من (الذكور، والإناث)، غير أننا صادفنا بعض الحالات، ذكروا بالأحفاد، غير أنه لا تعني إطلاقا بأنهم أبناء الأولاد، ولذلك فقد ميزنا بين هذه الحالات، بذكر ذلك وتوضيحها.

2 – **A.O.M, 1MI, B 59, Z 151.**

3- **أ.و.ج، س. ب، ع17، س82.**

4 – **A.O.M, 1MI, B 29, Z 58.**

5 – **A.O.M, 1MI, B 2, Z 4.**

غلة الوقف هم أقارب الرياس الموّقفين، حيث استفاد محمد ريس، من أوقاف والده محمد التريكي، وبالرغم من تنوع أوقاف محمد باشا التريكي المذكور، بين الخيرية منها والذرية، إلا أن ابنه محمد الريس، لم يستفد سوى من وقفيتين فقط، وهما وقفية الدار مع المصرية بحومة باب السوق سنة 1088هـ/1677م، ترجع له بعدما يستفيد من غلتها والده، ومن بعده أخويه من الأب حسين ونفيسة، مع أمهما خديجة بنت عبد الله، حتى ينقرض نسلهم[1].

أما في وقفية العلوي والإسطبل، والتي أسسها والده لزوجته خديجة المذكورة، تستفيد من غلتها مدة حياتها، ثم بعدها تعود لولديه منه، وهما حسين ونفوسة المذكورين، ومن سيولد لها منه بقية حياتها، وبعد انقراض نسلها تعود إلى ولدي محمد التريكي من غيرها وهما: الريس محمد، وأخته فاطمة إذا كانوا أحياء[2]، وفي كلتا الحالتين ورد اسم الريس محمد ومعه أخته في الأخير، مما يقلل حظوظهما في وصول غلة الوقف لهما؟

أما في وقفية الدار مع العلوي والإسطبل القريبة من ضريح سيد علي الفاسي، والتي أسسها محمد التريكي أيضا سنة 1090هـ/ 1679م، ينتفع بغلتها مدة حياته، وبعدها على زوجته خديجة، وابنته من غيرها فاطمة، تستفيد زوجته من ثمن واحد، وابنته المذكورة من سبعة أثمان الغلة، وبعد وفاة فاطمة يرجع لأولادها مع أولاد أخيها محمد الريس وهم: عزيزة، والحمل الظاهر على زوجته، وعلى أولادهم حتى ينقرضوا، ثم يعود إنصافا على ولديه حسين وشقيقته نفيسة المذكورين[3].

كما ذكر حمزة رئيس سنة 1153هـ/ 1741م، في قائمة المستفيدين من غلة ثلاث وقفيات لأخيه مصطفى رئيس ابن مراد، متمثلة في دارين إحداهما معروفة بدار الذهب[4]، والأخرى مجاورة لها[5]، وجميع العلوي[6]، وجميع الأملاك موجودة بحومة الجامع

---

1 – A.O.M, 1MI, B 53, Z 124.

2 – Ibid.

3 – أ. و. ج، و. م. ش، ع1/45، و12.

4 – A.O.M, 1MI, B 53, Z 123.

5 – أ. و. ج، س. ب، س 82.

6 – A.O.M, 1MI, B 37, Z 76.

الأعظم، ينتفع بغلة الدار المجاورة للدار المعروفة بدار الذهب والعلوي، الريس مصطفى المذكور مدة حياته، ثم على أولاده يمونة، ومحمد، وعلى من سيولد له، وعلى أعقابهم حتى ينقرضوا، ثم على شقيقة حمزة رئيس، وأولاده الموجودين وهم: محمد، ومحمود، ومحمد، وعقبهم ما تناسلوا[1]، أما في الوقفية الخاصة بالدار الثانية المذكورة، فيستفيد الريس حمزة من وقفية أخيه المذكور، بعدما يستفيد منها هذا الأخير، ومن بعده أولاده وهم: محمد، ويمونة، وكريمة، وما يتزايد له من الأولاد، وعلى بنت أبنته يمونة المسماة فاطمة، وعلى أعقابهم حتى ينقرضوا[2].

أما مصطفى ريس بن عبد الله، فقد وقف سنة 1175هـ/ 1762م، جنات، ينتفع بغلتها مدة حياته، وبعده على أولاده إن قدر الله مع معتقه حسن، وعلى عقبهم، وإذا لم ينجب أولاد، يدخل مع المعتق حسن المذكور كل من: زوجة المحبس للونة بنت علي، ومعتقه بلخير، وصهره محمد بن خليل، والمعظم محمد ريس بن سليمان[3]، غير أننا لم نتمكن من معرفة صلة القرابة بين الريسين؟.

كما وقّف الداي علي باشا نقسيس(1754- 1766م)، أواخر جمادى الثانية 1175هـ/1761م، ثلاثة أرباع من جيمع الحوش الموجود ببودردور(كذا) من وطن بني خليل، على الأخوين للأم، محمد ريس بن حمزة ريس، والحاج أحمد بن محمد التواتي، ثم على ذريتهم ما تناسلوا، فان انقرضوا يرجع الوقف على مسجد على باشا[4]، هذا الأخير الذي شيد في شهر ربيع الثاني1164هـ/1750- 1751م، من طرف علي باشا، مكان المسجد المعروف بسيدي لكحل قديما[5]، وقد استفاد الأخوين من هذا الوقف، نتيجة

---

[1] – Ibid .

[2] – **A.O.M, 1MI, B 53, Z 123.**

[3] – **A.O.M, 1MI, B 27, Z 54.**

[4] – **A.O.M, 1MI, B 70.**

[5]– كان قبل مسجد سيدي لكحل، زاوية تعرف بزاوية أقرون، والتي شيدت سنة 1080هـ/1669م، وفي سنة 1146هـ/1728م، شيد العالم سيدي محمد الأكحل، مكان الزاوية، مسجدا عرف بمسجد سيدي الأكحل، وقام الداي علي باشا بتجديده، وأصبح يحمل اسمه، ووقف عليه عقارات، يصرف منها على مستلزماته. ينظر: – أمير يوسف، مرجع سابق، ص– ص 132- 134. أيضا:

– DEVOULX.A : " Les édifices religieux de l'ancien Alger ", in **R.A**, n° 14, 1870, p 170.

جهودهما في خدمة مسجد علي باشا، المنسوب لجدهما من قبل أمهما، عويشة بنت السيد بوزيان نجل سيدي الأكحل[1].

استفاد الحاج عثمان ريس ابن سليمان التركي، سنة 1149هـ/1736م، من وقفية زوجته زليخة بنت سليمان، لجميع الدار على مقربة من القصبة الجديدة، بعدما تنتفع بغلتها مدة حياتها، وبعد وفاتها على من يولد لها إن قدر الله، وعلى بعلها عثمان السابق الذكر، وعلى من استبنته وهو محمد بن علي، أثلاث بينهم، وعلى أعقابهم حتى ينقرضوا، ثم على الحرمين الشريفين[2].

وفضل بعض الرياس إدراج بعض الأشخاص لا تربطهم بهم صلة القرابة، وأحيانا لم تحدد الوثائق نوع القرابة، مثل وقفية الحاج إبراهيم قبطان الذي وقف جميع العلوي على نفسه ينتفع بغلتها، ثم بعده على حمزة الإنكشاري بن أحمد، وأولاد هذا الأخير وهم: محمد ونفوسة وسلطانة، ثم على أعقابهم[3]، وبالرغم من العثور على الوثيقة في الملخصات، وعدم الوصول إلى العقد الأصلي، إلا أن ما وجدناه، لم يذكر نوع القرابة التي تجعل من الواقف، إدراج حمزة وأولاده المذكورين، مباشرة بعده، ينتفعون بغلة وقفه؟.

وفي أوائل جمادى الثانية من سنة 1140هـ الموافق لأواسط جانفي 1728م، أسس عثمان ريس وقفية الجنة الكبرى بفحص مجبر القديم، يستفيد من غلتها مدة حياته، وبعدها ترجع إلى أولاده إن قدر الله، وزوجته زوليخة، ومن تبناه، وهو محمد بن علي أثلاثا بينهم[4].

المبحث الرابع: مرجع أوقاف الرياس الذرية:

لقد تباين مرجع الأوقاف الذرية للرياس، فمنها من حددت للحرمين الشريفين (مكة، والمدينة)، وأخرى للجامع الأعظم، وجامع علي بتشين[5]، ومنها من كان مشترك بين الاثنين، وأخرى للعيون، والأضرحة...الخ، كما رصدنا وقفيتين لم يحدد فيهما المرجع،

---

1 – – **A.O.M, 1MI, B 70.**

2 – **A.O.M, 1MI, B 41, Z 89.**

3– **أ. و. ج، س. ب، ع17، س82.**

4 – **A.O.M, 1MI, B 27, Z 54.**

5– ينظر حوله: الصفحات اللاحقة.

وكانت إحدى الوقفيات للريس حميدو، و المتمثلة في جلسة حانوت، يستفيد من غلتها، وبعده تعود لبنات شقيقته وهن: (خدوجة، عائشة، نفيسة) بنات السيد محمد بن سفينجة، وعلى ذريتهم، دون ذكر مرجع الوقفية[1]، والأخرى وقف مؤسس سنة 1153هـ/ 1736م، وهو علوي قرب جامع بن صالح، للريس مصطفى[2]، وهو الآخر لم يحدد فيها مرجع الوقف، وسندرج مرجع الوقفيات كالتالي:

1- فقراء الحرمين الشريفين:

بلغت عدد الوقفيات، التي حدد مرجعها للحرمين الشريفين(مكة، والمدينة)، ثلاثة وخمسين(53)وقفية، أي بنسبة 61.62%[3]، حيث توزعت هذه الأخيرة، بإحدى عشرة(11) وقفية، خلال القرن السابع عشر ميلادي، بنسبة 20.75%، ثم تزايد عددها خلال القرن الثامن عشر، أينا رصدنا خمسة وثلاثون(35) وقفية، بنسبة 66.03%، وعرفت تراجعا ملحوظا يكاد يكون معدوما، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ميلادي، حيث رصدنا وقفية واحدة فقط، بنسبة 1.88%، وهي مرحلة عرفت تراجع للأوقاف بصفة عامة[4]، وليس فقط بالنسبة للرياس، كما أن هذه المرحلة عرفت تراجعا في أرباح النشاط البحري، نتيجة التطورات التي عرفتها الساحة الدولية، حيث اختلفت موازين

1- لم نعثر على عقد التأسيس الأصلي، بل هي شهادة أدلى بها في المحكمة المالكية السادة: إبراهيم رئيس بن محمد، وعبد الله المقفولجي، والحاج مصطفى، بتاريخ: 20 صفر 1247هـ الموافق ل1أوت 1831م. ينظر:

- **A.O.M, 1MI, B 26, Z 50.**

- **A.O.M, 1MI, B 61.**

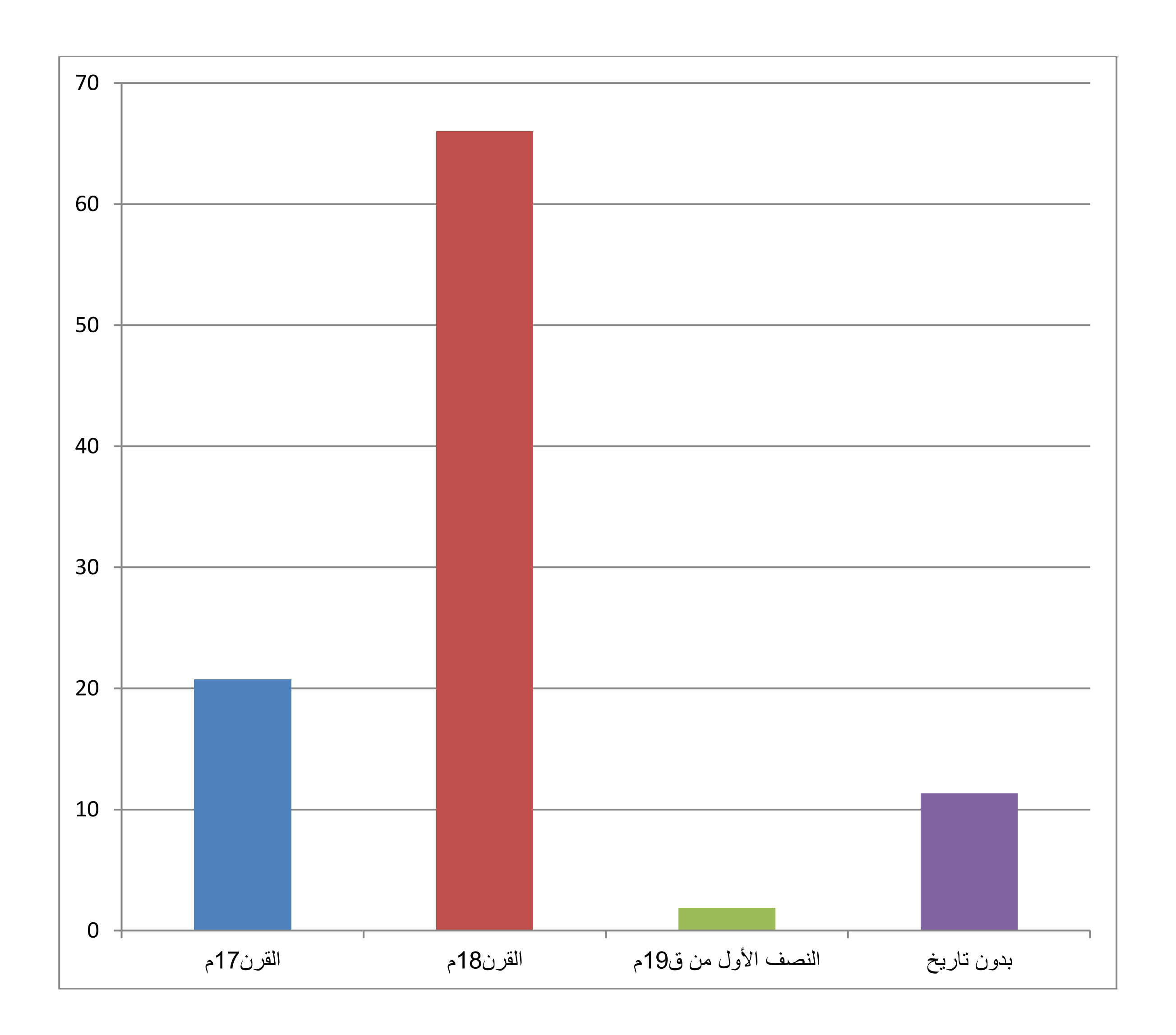
2- وجدت هذه الوقفية في الملخصات التي وضعتها الإدارة الفرنسية، بعد الاحتلال. ينظر:

- **A.O.M, 1MI, B 61.**

3- لقد سبق وان أشرت أن مجموع الوقفيات المرصودة الخاصة بالرياس بلغت 101 وقفية منها، 15 وقفية خيرية، و64 وقفية ذرية، و22 وقفية غير واضحة، لأنها رصدت من الملخصات التي وضعتها الإدارة الفرنسية، غير أنها حددت مرجع الوقفيات ماعدا في حالتين فقط، وعليه فالنسبة المئوية بالنسبة للمرجع ستحسب اعتمادا على 64 وقفية مضافة إليها 22 وبالتالي فالمجموع سيصبح 86. عكس ما تعاملت به بالنسبة لمبحث الأوقاف الذرية حيث ركزت فقط على 64 وقفية ذرية والتي لم يكتنفها الغموض.

4- عرفت المرحلة أيضا تراجع بالنسبة للوقفيات الخاصة بالجيش الانكشاري في إيالة الجزائر حول الموضوع ينظر: عمريوي، مرجع سابق، ص ، ص، 382، 383.

القوى لصالح الدول الأوروبية، كما وردت ست حالات لم نصنفها، لأنها بدون تاريخ، وقد وجدت ضمن ملخص الوقفيات.

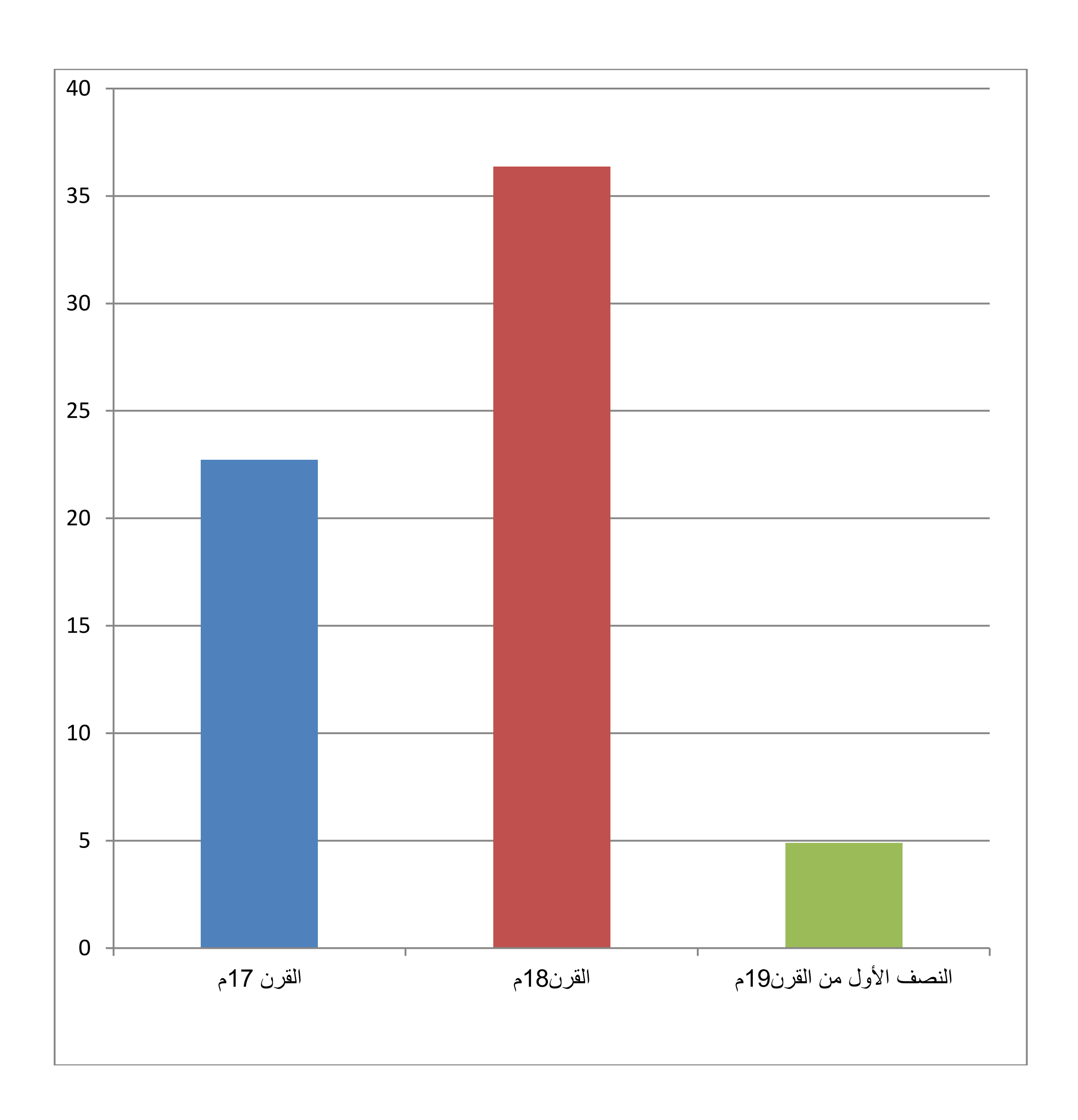


2- الجامع الأعظم ومسجد سيدي رمضان[1]:

ساهم الرياس بأوقاف خيرية، لصالح المساجد ومختلف القائمين على تسييرها، كما اهتموا أيضا بتحديد المرجع النهائي في أوقافهم لصالح هذه الأخيرة، حيث بلغ عدد وقفيات الرياس الذرية، التي حددت مرجعها النهائي للجامع الأعظم، اثنان وعشرون(22) وقفية، أي ما يقارب حوالي 25.58%، وتوزعت هي الأخرى، بخمس وقفيات خلال القرن السابع عشر ميلادي، بنسبة لترتفع بثلاث وقفيات خلال القرن الثامن عشر، حيث رصدنا ثماني وقفيات، كما رصدنا تسع وقفيات من(1800- 1830م).

والمنحى البياني يوضح توزيع عدد الوقفيات خلال القرون:

[1]- يعد مسجد سيدي رمضان من المساجد المالكية، يقع في المنطقة العليا بحومة القصبة القديمة، يعود تشيده إلى ما قبل قدوم العثمانيين، وأقدم إشارة له في الوثائق، تعود إلى سنة 959هـ/ 1551- 1552م، يوجد بداخله ضريح سيدي رمضان، أما عن الموظفين القائمين عليه، فهم وكيل الجامع، والإمام الذي كان يقوم بدور الخطيب أيضا، ومؤذنان في سائر الأيام، ماعدا يوم الجمعة التي يكون فيها ثلاثة مؤذنين آخرين، ومن أقدم من تولى الوظائف الدينية فيه نذكر، أحمد بن المرحوم الفقيه منصور الأندلسي، الذي يعود توليه منصب الإمامة بالجامع، إلى ما قبل 986هـ/1588م، ومن الموظفين البارزين في جامع سيدي رمضان أيضا، سعيد بن إبراهيم قدورة، الذي تولى فيه منصب الخطابة، وقد بلغ عدد أوقاف الجامع، التي أحصيت في عهد محافظ الأرشيف دوفو (Devoulx)، حوالي خمسين عقار، كانت تخرج في ما يحتاجه المسجد من ضرورات مثل الحصائر، والزيت...الخ، وما يحتاجه أيضا من ترميم وإصلاح. لتفاصيل أكثر ينظر: - بن حموش، مساجد...، مرجع سابق، ص، ص 121، 122. - نور الدين عبد القادر، مرجع سابق، ص، ص 162، 163.


40
35
30
25
20
15
10
5
0
القرن 17م
القرن18م
النصف الأول من القرن19م

جدول يبين الواقفين من الرياس، والجهة المستفيدة من غلة وقفهم للجامع الأعظم:

اسم الريس	نوع العقار	مكانه	التاريخ	ريع الوقف	المصدر
الحاج سليمان ريس ابن عبد الله	أربعة أثمان من الدار	أسفل سوق السمن	1142هـ/ 1730م	الجامع الأعظم	A.O.M, 1MI B59, Z151.
الحاج سليمان ريس ابن عبد الله	جميع البحيرة	عين السماد	1142هـ/ 1730م	الجامع الأعظم	A.O.M, 1MI B 2, Z 3.
الحاج سليمان ريس ابن عبد الله	ربع دار	زنقة حمام القروز	1140هـ/ 1727م	الجامع الأعظم	أ.و.ج، س.ب.، ع17، س81.
الحاج سليمان ريس ابن عبد الله	حانوتين	قرب باب البحر	1153هـ/ 1740م	الجامع الأعظم	أ.و.ج، س.ب.، ع17، س81.
الحاج حسين ريس ابن حسن	دار	حومة بير الزنق	1194هـ/ 1780م	الجامع الأعظم	A.O.M, 1MI,B 19, Z39.
الداي محمد التريكي	جلسة حانوت	القيسرية	1089هـ/ 1676م	الجامع الأعظم	أ.و.ج، س.ب، ع17، س81.
علي ريس التركي قائد المرسى ابن إبراهيم	جلستي الحانوتين	زنقة الحاشية	1233هـ/ 1818م	الحزابين بالحلقة بالجامع الأعظم وعلى المؤذنين بمنارته	A.O.M, 1MI,B20 Z 41.
الحاج حسن ريس	دار	قرب الجامع الأعظم	1107هـ/ 1694م	الجامع الأعظم	أ.و.ج، س.ب، ع17، س81.
مصطفى ريس	حانوتين	قرب باب البحر	1022هـ/ 1613م	الجامع الأعظم	أ.و.ج، س.ب، ع17، س81.
الحاج محمد ريس	دار	قرب الجامع الأعظم	1114هـ/ 1702م	الجامع الأعظم	أ.و.ج، س.ب، ع17، س81.
مصطفى ريس ابن محمد	جنة	فحص زغارة	1217هـ/ 1802م	الجامع الأعظم	أ.و.ج، س.ب، ع17، س81.
أحمد ريس ابن	حوش	وطن يسر	1096هـ/	الجامع الأعظم	أ.و.ج، س.ب، ع17،

مصطفى			1781م		س81.
الريس محمد حمزاوي	جلسة حانوت	سوق الخشية	1238هـ/ 1822م	الجامع الأعظم	أ.و.ج، س.ب، ع17، س81.
الريس محمد حمزاوي	ثلث شطر من جلسة حانوت	سوق الكبير	1238هـ/ 1822م	الجامع الأعظم	أ.و.ج، س.ب، ع17، س81.
الريس محمد حمزاوي	جلسة حانوت	قرب القيسرية	1238هـ/ 1822م	الجامع الأعظم	أ.و.ج، س.ب، ع17، س81.
الريس محمد حمزاوي	جلسة حانوت	قرب سوق السباغين	1238هـ/ 1822م	الجامع الأعظم	أ.و.ج، س.ب، ع17، س81.
الريس محمد حمزاوي	شطر جلسة حانوت	قرب باب البحر	1231هـ/ 1815م	الجامع الأعظم	أ.و.ج، س.ب، ع17، س81.
الريس محمد حمزاوي	ثلث شطر الحانوت	بالسوق الكبير	1238هـ/ 1823م	شطر على الحزابين، وشطر على المؤذنين بالجامع الأعظم	A.O.M, 1MI ,B 40, Z 87.
الريس محمد حمزاوي	شطر جلسة الحانوت	بالمقايسية	1224هـ/ 1224م	شطر على الحزابين، وشطر على المؤذنين بالجامع الأعظم	A.O.M, 1MI,B59, Z151.
علي بتجين	نصف البيت	بفندق الروز قرب القهوة الكبيرة	1031هـ/ 1622م	الجامع الأعظم	أ.و.ج، س.ب، ع17، س81.
الحاج محمد ريس بن مصطفى التركي	دار	القريبة من الجامع الأعظم	1063هـ/ 1653م		A.O.M, 1MI,B55, Z135.

نلاحظ من الجدول أعلاه، التباين في عدد الوقفيات التي خصصها الرياس للجامع الأعظم، حيث رصدنا أكبر عدد، وهو سبع وقفيات للريس محمد الحمزاوي ابن محمد[1]، ويظهر من خلال اسمه، أنه من العناصر المحلية، ورصدنا كذلك أربع وقفيات للريس سليمان ريس ابن عبد الله، ومن خلال اسمه يظهر أنه من الأعلاج، وساهم بقية الرياس بوقفية واحدة لكل ريس، وهم من جنسيات مختلفة، وهذا ما يؤكد التسامح والتعايش بين المذهبين(الحنفي والمالكي)، كما أن أغلب الواقفون، جعلوا غلة أوقافهم يستفيد منها الجامع الأعظم بشكل عام، ما عدا ثلاث وقفيات، فقد حددت للموظفين بالجامع، وهم المؤذنين، والحزابين.

أما بالنسبة لمسجد سيدي رمضان، فقد رصدنا وقفية واحدة فقط، حدد مرجعها للمسجد المذكور، وهي وقفية دار مع مخزنها، قرب حومة المسجد المذكور، حبسها الريس علي المدعو علي شريف، سنة 1201هـ/1786م، ينتفع بغلتها مدة حياته، ثم ترجع إلى زوجته، وأولاده، وأولادهم حتى ينقرض نسلهم، فترجع وقفا على مسجد الولي الصالح سيدي رمضان[2]، إن وجود الدار ومخزنها بحومة المسجد المذكور.

3- العيون:

يعتبر الماء من أهم الثروات الطبيعية، ولهذا يشتد الحرص على حسن استغلاله، وقد توزعت مصادر المياه بالجزائر على كل من: الأودية، والينابيع، والآبار[3]، وقد حرص الحكام العثمانيون، أثناء فترة حكمهم بالجزائر، على تنظيم الشبكة المائية، وذلك لتلبية حاجيات السكان بماء الشرب، وكذا لاستغلاله في المجال الزراعي، والصناعي، فحرص

[1]- ينظر: الملحق رقم07، ص404.

[2] - **A.O.M, 1MI, B 16, Z 39.**

[3]- لمعلومات أكثر حول مصادر الماء بمدينة الجزائر ينظر:

- A. Raymond: **grandes villes arabes à l'époque ottomane,** sindbad, paris, 1986, p 155.

- ناصر الدين سعيدوني: " من المظاهر الأثرية المندثرة بفحص مدينة الجزائر الشبكة المائية في العهد العثماني "،

<u>مجلة الدراسات التاريخية</u>، العدد9 ، الجزائر، 1995 ، ص- ص 61- 81.

العديد منهم على القيام بمنشآت عمرانية في هذا المجال: كالعيون، والحنايا، والسواقي، والقنوات...الخ[1].

تعتبر قناة تليملي التي أنشأها حسن باشا سنة 1510م، من أقدم القنوات، كما أنشأ أحمد عرب باشا سنة 1573م، قناة بئر طرارية، البالغ طولها 1700 متر، وقناة الحامة التي أنشأها أوسطى موسى[2]، كما أنشأ الريس مراد، خلال القرن السابع عشر ميلادي، بئر عرف باسمه(بئر مراد ريس)، يقع في موضع على الطريق الرابطة بين مدينة الجزائر ومتيجة، وبالقرب منه عين جميلة، ومقهى يرتاح المسافرون فيها[3]، وقد وجد الكثير من المحسنين، الذين أنشئوا العيون داخل المدينة وخارجها، وحبسوا عليها الأوقاف لصيانتها وحراستها، وحفروا الآبار ليستسقي منها عابروا السبيل.

كما كان للداي حسين(1818- 1830م)، الفضل في إنشاء عين سعبه عيون، بالقرب من واد المغاسل[4]، وذلك سنة (1223هـ/ 1823- 1824م)، قصد الاستفادة من وادي المغاسل، ووادي السد، والتي عرفت فيما بعهد بعيون الجن[5]، وأنشأ أيضا عين الزبوجة التي تطلب بناءها هندسة معقدة، مما استلزم شق أنفاق تحت الأرض لمجرى الساقية، وكانت أطول مقارنة بالسواقي الأخرى، فقدر طولها ب 11540م[6].

انتشرت العيون بمختلف أرجاء المدينة، فأصبحت اسما للمناطق الموجودة بها، مثل عين عبد الله العلج، وعين العطش، وغيرها، وقد بلغ عددها حوالي 150 عينا أنشأ

[1]- لقد كان للعنصر الأندلسي دور مهم في إقامة العيون وجلب المياه إلى المدينة، وذبك راجع لمعرفتهم بتقنيات الري التي كانت تقوم على تنظيم محكم ودقيق. أنظر: سعيدوني، ورقات...، مرجع سابق، ص 407.

[2]- Raymond, grandes villes…, Op.cit, p, p, 163, 164.

[3] – Moulay Belhamissi : **Alger par ses eaux XVIème – XIXème siècles**, Houma, 2004, p 102.

[4]- المكان معروف اليوم ببوفريزي (beau fraisier)

[5]- لاعتقادات ما يروى عن تأثير مائها الحار، كانت تقدم لها القرابين والهدايا...الخ. أنظر:ناصر الدين سعيدوني، ورقات...، مرجع سابق، ص 409.

[6]- للمزيد حول هذه الساقية ينظر: نفسه، ص ص 412- 413. أيضا:

– Raymond, grandes villes…, Op. cit, p, p 164, 165.

أغلبهـا خـلال القـرنين السـابع والثـامن عشـر مـيلادي[1]، وقـد تطلـب إصـلاح العيـون، وصيانتها، وكذا الإشراف على الأوقاف المخصص لها، من توكيل مهام إدارتها وتسييرها إلى هيئة مختصة يشرف عليها موظف يعرف بخوجة العيون، من مهامه حراسة العيون، البالغ عددها مائة وخمسون عينا، وإصلاح السواقي، وصيانة شبكة قنوات المياه، كما تولى الإشراف على الأملاك الموقوفة لصالح العيون[2].

لم يتوقف عمل الحكام الخيري عند هذا بل كان أكثر، وذلك بالتخصيص لهذه المنشآت أوقاف مختلفة من العقارات، لسد نفقات صيانتها وترميمها، وغير ذلك[3]، غير أنه ما لفت انتباهنا له، ومن خلال ما رصدناه من وثائق، هو عدم تخصيص الرياس لوقفيات خيرية لصالح إنشاء العيون، أو صيانتها، أو غير ذلك، إلا أننا رصدنا وقفيتين ذريتين، حدد مرجعهما النهائي لساقية العيون الداخلة للبد، الأولى للريس أحمد ابن مصطفى التركي، حيث وقف دار سنة 1193هـ/ 1780م، يستفيد من غلتها مدة حياته، وبعد وفاته على ولده حسن، وعلى من سيولد له من ذكر وأنثى على حد سواء، وعلى زوجته صفية العلجية كواحدة من الأولاد، وعلى أعقابهم حتى ينقرضوا، فيعود الوقف على ساقية العيون داخلة محروسة الجزائر[4]، والوقفية الثانية للريس أحمد بن الحاج عبد الرحمن، وهي ثلث جلسة حانوت، حدد مرجها النهائي لساقية العيون الداخلة للبلد[5].

4- مرجع أوقاف الرياس الذرية المشتركة المرجع:

رصدنا حوالي سبع وقفيات ذرية، أي ما يقارب 8.13%، حدد مرجعها النهائي لأكثر من مؤسسة خيرية واحدة، نذكر منها:

---

[1]- Lougier de tassy, Op. cit, p 158.

[2]- بن حموش، مساجد...، مرجع سابق، ص 18. كذلك: - نور الدين عبد القادر، مرجع سابق، ص 131.

[3]- فمثلا وقف الدايات عدة أملاك(دور ، حوانيت،...الخ)، بمدينة الجزائر وفحوصها، تستفيد من غلتها، العيون والسواقي، بلغ عددها حوالي ثمانية(28) عقار، لتفاصيل أكثر ينظر: أمير يوسف، مرجع سابق، ص- ص، 146- 150؛ أما عن مساهمة الجيش الانكشاري لصالح العيون، فقد قدرت أوقافهم بإحدى عشرة(11) وقفية خيرية، والتي شملت الفترة من (1200- 1239هـ/ 1786- 1824م). ينظر: فهيمة عمريوي، مرجع سابق، ص 342.

[4] - **A.O.M, 1MI, B34, Z68.**

[5] - **A.O.M, 1MI, B28, Z57.**

- **مسجد علي بتشين:**

فضل الريس علي بتشين في وقفيته الذرية- والتي اشتملت عقارات متنوعة- أن يستفيد منها مسجد الذي أنشأه سنة 1032هـ/1622-1623م، وهو من مساجد الخطبة، تغطي مساحته حوالي 500متر مربع، وله منارة طولها 15 متر، وتوجد أسفل قاعة الصلاة سبعة حوانيت، وهو مسجد من مساجد المذهب الحنفي.

بعد الاحتلال الفرنسي لمدينة الجزائر حول المسجد إلى صيدلية مركزية لجيش المحتل الفرنسي، وفي سنة 1843م، سلم إلى الإدارة المدنية، فأصبح كنيسة كاثوليكية، لم تحدث عليه تغييرات كثيرة، إلا أنه سنة 1860م، قامت السلطات الفرنسية بهدم منارته لأسباب مجهولة[1]، بعد الاستقلال عاد المسجد إلى وظيفته الإسلامية، ومازال معلما دينيا إلى اليوم.

من خلال ما رصدناه من وقفيات، لم يستفد المسجد، من وقفيات خيرية، سواء من منشئه علي بتشين، أو من رياسن آخرين، غير أنه استفادة من وقفية الريس علي بتشين الأهلية، إنصافا مع فقراء الحرمين الشريفين مكة والمدينة وشملت العقارات التالية:

- جميع دار سكناه الشهيرة به، مع إسطبلها، وعليها، المتواجدة بقرب دار الإمارة العلية.
- جميع الفندق بسوق العطارين.
- حانوتين قرب داره.
- حانوت المتواجد بالحدادين قرب السوق الجديد.
- حانوتين بفندقه(فندق علي بيشين).
- حانوتين بسبع لويات.
- حانوت القبايل(كذا) يجاور حانوت أهل الذمة.
- حانوت بالعطارين
- حانوت بسوقة عمور.

---

[1]- لتفاصيل أكثر ينظر: - مصطفى بن حموش، مساجد...، مرجع سابق، ص، ص 27، 28. أيضا: - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر...، ج5، مرجع سابق، ص، ص 18، 19.

- حانوت بسوق العطارين.
- أربعة حوانيت بالبادستان.
- حانوت خارج باب عزون[1].

اختلفت بقية الأوقاف الذرية المشتركة المرجع، وفيما يلي جدول يوضح الجهات المستفيدة منها:

اسم الريس	نوع العقار	السنة	المرجع 1	المرجع 2	المرجع 3	المرجع 4	المصدر
حسن ريس ابن حسين	دار والحانوت والمخزن[2]	1185هـ/ 1771م	شطر للحرمين	شطر لإصلاح العيون	/	/	A.O.M,1MI34,Z68.
الريس أحمد بن مصطفى	دار وعلويين ومخزنين	1032هـ/ 1621م	الربع لمكة	الربع للمدينة	الربع للجامع الأعظم	الباقي لجامع القشاش	A.O.M, 1MI16, Z35.
مصطفى ريس	جنة	1158هـ/ 1745م	شطر للحرمين	شطر للجامع الأعظم[3]	/	/	A.O.M, 1MI25, Z47.
الريس	دار	1186هـ/	شطر	شطر لفقراء	/	/	A.O.M, 1MI29, Z58.

---

[1] – A.O.M, 1MI, B57, Z143.

– بعد أيام من الوقف، أراد علي بتشين الرجوع عن التحبيس، مدعيا أنه حنفي المذهب ومنه فالوقف لا يزول عن ملك الواقف، ولما آلت القضية إلى المجلس العلمي، كان جواب القاضي برفض طلبه كمايلي: "... فنظر في رسم التحبيس فوجده تام الحجة والأركان ساطع الحجة والبرهان صحيح الأساس والبنيان لا خلل يطرقه ولا هن يلحقه فظهر له صحة التحبيس المذكور على المذهبين وشهد على نفسه بإبطال دعوة من أراد إبطاله لضعف حجته التي أدلى بها...". ينظر: نفسه.

[2] – A.O.M, 1MI, B 3, Z 7.

– أراد الريس حسن المذكور، الرجوع في الوقف، غير أن وكيل الحرمين الشريفين، وهو الحاج العربي النجار شاوش، رفض دعوته لأنها باطلة، وذلك بتاريخ محرم 1186هـ/أفريل 1772م، كما ذكر في الوثيقة أيضا أن ريع الوقف وصل للحرمين الشريفين، ولمصلحة العيون، وذلك بتاريخ: أوائل ذي القعدة 1201هـ/ أواخر أوت 1787م، وهذا ما يؤكد وفاة الريس، وانقراض نسله.

[3]– مع من يقرأ حزب الظهر فقط.

محمد بن موسى	وعلويين ومخزن	1772م	للجامع الأعظم	الحرمين			
الريس عمر الانكشاري الحفاف	جلسة الحانوت	1230هـ/ 1815م	ضريح عبد الرحمن الثعالبي	الحزابين بالجامع الأعظم	/	/	**A.O.M, 1MI46, Z98.**
الريس علي بتجين	جميع العقارات السابقة الذكر	1031هـ/ 1622م	شطر للحرمين	شطر لمسجده	/	/	**A.O.M, 1MI57, Z143.**

5- مصير الأوقاف ومؤسساته بعد سنة 1831م:

شكل الوقف أحد أهم العوائق، التي واجهت السلطات الفرنسية، في السيطرة على الممتلكات العقارية، لأن معظمها كان تابعا لها، وهذا ما ذكره بعضهم، أنه عندما احتلت فرنسا الجزائر، وجدوا خمسة أعشار الأرضي مكونة من الحبوس، وهذه الوضعية التي لا علاج لها كانت جد مضرة لتطوير المستعمر الجديدة[1].

أصدر الجنرال الكلوزال(Clauzel)[2]، في 8سبتمبر 1830م، مرسوم يقضي بمصادرة أملاك الإدارة العثمانية في مدينة الجزائ، وبموجب ذلك تمكنت فرنسا، من الاستيلاء على أملاك موظفي الإدارة ، من الدايات، والبايات، وأعيان المدينة، كما امتدت أياديهم إلى الأوقاف التابعة لمؤسسة أوقاف فقراء الحرمين الشريفين، الأمر الذي لقي معارضة من طرف علماء مدينة الجزائر وأعيانها، باعتبار ما قامت به السلطات الفرنسية، يتنافي وبنود المعاهدة التي تعهدت فيها فرنسا، بعدم المساس بممتلكات

---

[1]– فهيمة عمريوي، مرجع سابق، ص 217.

[2]– ارتبط اسمه بأبشع الجرائم المرتكبة في حق الجزائريين، تطوع في الجيش الفرنسي سنة 1791، وأصبح بعد أربع سنوات من ذلك قائد فيلق، ثم جنرال سنة 1801م، شارك في العديد من الحملات العسكرية والحروب، وخلال شهر أوت 1836م عاد كلوريل إلى الحكم، كحاكم عام للمرة الثانية بعد حكمه سنة 1830م، وقد اختير للمرة الثانية، نظرا لخبراته العسكرية، والكفاءات العالية في إدارة الحرب وشؤون العامة، إلا أنه بعد حملته على قسنطينة سنة 1836م، استاءت السلطات العليا بفرنسا من النتائج العسكرية الهزيلة التي حققها، فاستدعته، فعاد متأثرا إلى باريس، وبقي فيها إلى وفاته سنة 1842م. ينظر: – الغالي غربي وآخرون، ص– ص 309– 311.

الأشخاص، واحترام الدين الإسلامي، وكل ما يتعلق بعادات وتقاليد المجتمع الجزائري[1].

رغم معارضة المجتمع الجزائري لقرارات السلطات الفرنسية، واصلت هذه الأخيرة في الاستحواذ على العقارات الموقوفة، وفي أكتوبر 1830م أصدر الجنرال كلوزال، قرار يقضي بإحصاء الأملاك العقارية، وبموجبه تم إحصاء ثمانية ألاف ملكية عقارية، منها خمسة ألاف تابعة لأملاك البايلك، وقد أدرجتها تحت مصلحة أملاك الدولة (الدومين Domaines)[2]، كما أصدر قرار آخر في 7 ديسمبر 1830م، أهم ما جاء فيه، هو أن كل العقارات الموقوفة يتم تسييرها من طرف إدارة الدومين، كما ألزم القضاة والعلماء وغيرهم، من مسيري المؤسسات الوقفية، تسليم السجلات والوثائق الخاصة بالأملاك الموقوفة، وكل ما يتعلق بها من كراء وأثمان هذه العقارات، وحسب إحصاء آخر لسنة 1836م فقد بلغ مجموع الأملاك التابعة لمؤسسة الحرمين داخل مدينة الجزائر وخارجها ب 1419 ملك، منها 188 عقار تم تهديمه من قبل السلطات الاستعمارية.

ساهمت القرارات الفرنسية، في القضاء التدريجي على الأوقاف، وما تبقى من المؤسسات الدينية، وضمها إلى أملاك الدولة(الدومين)[3]، وفي سنة1834م شرعت في وضع الأسس الأولى للقضاء الفرنسي، وبالتالي التضييق على القضاء الإسلامي، حيث أصبحت لا تعقد جلسات المجلس العلمي، إلا بعد الحصول على إذن من السلطات الفرنسية، بعد ما كانت تعقد في العهد العثماني مباشرة، دون الرجوع إلى السلطة الحاكمة[4]، كما قامت بالتضييق، على الموظفين بالجامع الأعظم، باعتباره أهم مؤسسة دينية بمدينة الجزائر وقتذاك، إذ تم إقالة المفتي المالكي، مصطفى بن الكبابطي[5]، ونقله

---

[1]- ينظر نص المعاهدة في:

- Berbrugger et Bresnier : « La Première Proclamation Adressée par les français aux Algériens 1830», in**R.A**, T6, 1862, p 154.

[2] – Aumerat, Op.cit, p 372.

[3]- أبو القاسم سعد الله: **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج2 ، دار البصائر، الجزائر، 2007 ، ص 12 .

[4]- نعيمة بوحمشوش، الجامع الأعظم...، مرجع سابق، ص، ص245، 246.

[5]- هو مصطفى بن محمد بن عبد الرحمن، المشهور بابن الكبابطي، ولد بمدينة الجزائر سنة1775م، من عائلة ذات أصول أندلسية، تتلمذ على يد عدة شيوخ منهم، علي بن عبد القادر المعروف بابن الأمين، وعلي المنجلاتي، ومحمد بن موسى، ومن

إلى فرنسا، ليتم نفيه فيما بعد إلى الإسكندرية، بعد اتهامه بتحريض الأهالي على المقاومة.

واصلت السلطات الفرنسية الحد من مهام الجامع الأعظم، والتقليص من صلاحيات القضاة، حيث أصدرت سنة 1859م، قرار نص على تعطيل المجلس العلمي، وإرغام الأهالي على رفع قضاياهم إلى مجلس الاستئناف المحدث بدار العدالة الفرنسية، المكون من أعضاء كلهم فرنسيون، أو من تشملهم الجنسية الفرنسية من مستوطني اليهود والإسبان والإيطاليين، وغيرهم، كما قامت السلطات الفرنسية، بمصادر أوقاف الجامع الأعظم، وهكذا أنهت فرنسا دور الجامع الأعظم كمعلم تربوي وديني خلال تلك الفترة، لم يقتصر الأمر على الجامع الأعظم فحسب، بل تعداه إلى جميع المعالم الدينية الأخرى، حيث حولوا بعضها إلى كنائس، وبعضها الآخر جعلوها، مربطا لخيولهم، ووصل أذى الفرنسيين حتى إلى الأموات ، حيث قاموا بنبش قبورهم[1]، واعترف الفرنسيون أنفسهم، بما قاموا به من أعمال تخريبية، مست المنشئات الدينية، ففي تقرير رفعه، البارون بيشون (Pichon le Baron)، للسلطات بفرنسا يخبرهم بأنه لا يمكن أن يتردد لحظة واحدة في الاستيلاء على جميع المساجد إذا كان بحاجة إليها[2].

إن تعميم السلطات الفرنسية لهذه الممارسات، اتجاه مختلف المؤسسات الدينية الأخرى، أدى إلى فقدان الجزائريون، لإحدى الوسائل المادية والروحية والثقافية، لمواجهة المخططات الاستعمارية، الهادفة إلى القضاء على المقومات الاجتماعية للجزائريين، غير أن الله تعالى، كتب لبعض المعالم الدينية، البقاء إلى اليوم.

شيوخه في فاس محمد الزواوي الفاسي، وفي الإسكندرية الشيخ محمد الرضوي البجاري، تولى الكبابطي عدة وظائف كالقضاء والفتوى والتدريس في الجزائر والإسكندرية، وفي هذه الأخير اشتهر برواية الحديث. لتفاصيل أكثر **ينظر:** – سعد الله، **أبحاث وآرء ...**، ج2، مرجع سابق، ص– ص 13– 27.

[1]– ينظر: – شريف الزهار، مصدر سابق، ص 181. كذلك: – حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 292.

[2] – Pichon le Baron : **Alger sous la domination française état présent et son avenir**, imprimerie de jerbes dépôt, Paris, 1833, p 422.

الخاتمة

بعد جمع وتصنيف ومقارنة، بين المعلومات المستقاة من وثائق أرشيفية متنوعة، ومن مصادر ومراجع مختلفة، وانطلاقا من إشكالية واضحة المعالم، وبمنهجية علمية ترتكز على جمع المعطيات ومقاربتها بالتحليل والاستنتاج، توصلنا إلى جملة من النتائج تخص فئة الرياس، باعتبارهم أحد الدعائم القوية للجيش البحري للإيالة، وذات المكانة الاجتماعية المتميزة.

شهد القرنين الرابع، والخامس عشر ميلاديين، اختلال في توازن القوى، بين قوى جنوب غرب أوروبا، وشمال غرب إفريقيا، فأنهكت بلدان المغرب الإسلامي عامة، والمغرب الأوسط خاصة، بالحروب الممنهجة، فتكالبت ضد الدول المغاربية، مماليك أوروبا، التي كثفت من شنّ غارات وحروب، مدعمة بباباوات الكنيسة الذين كانوا يباركون هذه الغارات ويدعمونها بالمال والسلاح والدعاية.

بات خطر المد المسيحي الأوروبي، وخاصة الاسباني وبالبرتغالي، على المغرب الأوسط واضحا في أعين وأذهان سكانها، وفهموا جيدا أهدافه ومراميه القريبة والبعيدة، ولذلك لم يترددوا في اتخاذ كل الوسائل والسبل لمواجهته، ومنها الاستنجاد بقوة العثمانيين الناشئة، باعتبارهم إخوانهم في الدّين الإسلامي.

يمكننا أن نلمس ذلك التحول على المغرب الأوسط، الذي أصبح إيالة تابعة للدولة العثمانية، تحت راية الإسلام، وذلك بفضل جهود الإخوة بربروسة، وذلك بوضع الأسس الأولية لباء دولة حديثة قوية، ونلمس تبلور ذلك في الإرهاصات الأولية، وذلك بالوقوف في وجه المد الصليبي، الذي تميز بالتوحش والشراسة في إتلاف الأملاك وتخريب العمران وقتل البشر واسترقاقهم.

تعد سنة 1541م، بداية التحول الحاسم لإيالة الجزائر، وذلك بالانجاز البطولي الذي حققه الريس حسن أغا المعروف (الطوشي)، فاستطاع هذا الأخير، مدعما بجيشه من العثمانيين، والسكان المحليين، أن يحقق نصرا بطوليا، على حساب شارلكان، فأصبحت تعرف إيالة الجزائر، بالمحروسة، ودار الجهاد، وأصبح يحسب لها ألف حساب.

من الشخصيات التي سجل لها التاريخ، صفحات خالدة في إيالة الجزائر (المحروسة)، شخصيات مهمة منها: صالح رايس، حسن باشا ابن خير الدين، والريس فيزنيانو، وغيرهم)، فهم أمجاد امتازوا بقيادتهم الحكيمة في البحر، وبمواقفهم البطولية في البر، وبدقة نظرهم وصواب رأيهم فيما يتعلق بإدارة شؤون حكمهم للإيالة؛ الأمر الذي جعلهم يرقوا لأهم المناصب، وتولي أهم البعثات، فالسنوات التي قضوها في سدة الحكم، أو تسيير الأسطول، على حد سواء، سنوات جهاد، وفتح، ونظام، ووحدة، فكانت سياستهم الخارجية تهدف إلى صد الإسبان، بتحرير بجاية، ووهران. ووضع حد لتهديدات، ومناوشات الدولة السعدية المغربية، على الحدود الغربية، ومد يد العون للمهجرين الأندلسيين وإيوائهم، أما داخليا فقد سعوا إلى تحقيق الوحدة الترابية للإيالة.

كل هذه الأحداث، سمحت للبحرية الجزائرية ورياسها، بكسب الثقة بنفسها، والمضي قدما في إيقاف المخططات الاستعمارية ضدها، وضد المغرب الإسلامي عامة، وحتى المشرق العربي الإسلامي، إيمانا منهم بوحدة المصير، ونلمس ذلك من خلال مساهمة البحرية الجزائرية في دعم الأسطول العثماني، وذلك بمشاركتها في معركة بريفزا سنة 1538م، ومعركة ليبانت سنة 1571م، أين أثبتت البحرية الجزائرية في المعركة الأخيرة الذكر تفوقها، وذلك بفضل الدور البطولي للريس العلج علي، الذي حفظ وجه الماء للبحرية العثمانية، وذلك بإنقاذ أسطولها من الدمار المحقق، وإعادة بنائه، وإدخال تقنيات جديدة على سفنه، الأمر الذي جعله يتفوق على أعدائه الأوروبيين.

غير أنه خلال القرن السابع عشر ميلادي، بدأ البعد الجهادي يتراجع، ليفسح المجال للبعد الاقتصادي، وبالتالي فلم يعد نشاط البحرية الجزائرية مقتصرا على الجهاد البحري فحسب، وذلك نتيجة انتعاش الملاحة التجارية، فاجتازت بذلك البحرية الجزائرية، البحر الأبيض المتوسط، ودخلت المحيط الأطلسي، واستمر هذا الوضع إلى منتصف القرن السابع عشر ميلادي، فكانت إرهاصات التحول في بحرية الإيالة، نحو الغزو البحري الذي كان الهدف من ورائه هدفا اقتصاديا، فأصبحت فكرة الجهاد البحري تتمحور أساسا حول كمية الغنائم وقيمتها.

ما يمكن ملاحظته أن هذا الوضع لم يكن مقتصرا على البحرية الجزائرية فحسب، بل كان نشاطا عالميا معمولا به، وأكثر من ذلك فقد احتكر الأوروبيون التجارة العالمية، وأقصوا كل منافس لهم، خاصة البحرية الجزائرية، فكان لزاما على هذه الأخيرة أن تتطور لتنال نصيبها المشروع من التجارة العالمية وقت ذاك، وفي هذا الصدد يقول المنور مروش عن البحرية الجزائرية مايلي: "...أصبح لها تأثير قوي على اقتصاديات ومجتمع الجزائر. إن تنظيم القرصنة أصبح جاهزا واضح المعالم. وصارت لها قواعد ثابتة وتقنيات متجددة ووسائل ضخمة متزايدة..."

بالرغم من كون إيالة الجزائر، ولاية من ولايات الدولة العثمانيّة، فكانت العلاقة بينهما علاقة ولاء أكثر منها علاقة التبعية، وتجلّى ذلك منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر ميلادي، ونلمس استقلاليّة القرار الجزائريّ، في أنّ إسبانيا نجحت في إبرام معاهدة سلم مع الدولة العثمانيّة، ومع ذلك فقد استمرّت إسبانيا في عدائها لإيالة الجزائر، إلى غاية التحرير النهائي لوهران والمرسى الكبير سنة 1792م.

استطاعت البحرية الجزائرية، أن تحافظ على قوّتها بين مدّ وجزر، حتّى العقود الأخيرة من القرن السابع عشر ميلادي، كما عرفت عموما نفس التطوّر الّذي اتبعته البحريّات الأوروبية من حيث طرق بناء السفن، وازدياد عدد قطع المدفعيّة، و ممّا لا شك فيه، هو ذلك الانضباط الّذي عرف به البحّارة الجزائريّون، وباعتراف أعدائهم، والتجاوزات الّتي كانت تحدث في بعض الأحيان كان يعاقب أصحابها بمنتهى الصرامة والحزم، ولم نلاحظ هذه الصرامة في معاقبة المخالفين للقوانين المعمول بها، لدى الدول البحريّة الأوروبية.

إن نشوب الخلاف بين أوجاق الإنكشارية، وطائفة الرياس، في السنوات الأولى من القرن السادس عشر ميلادي، لم يدم طويلا، لتتحول العلاقة بينهما إلى علاقة بينية، تحكمها المصلحة المشتركة، المتمثلة في الغنائم المتحصل عليها من النشاط البحري، ولذلك فقد كانت الوحدات القتالية على متن السفن، أساسها وحدات من أفراد الإنكشارية، ومنهم من تدرجوا وصولا لرتبة ريس وحتى القبطان، وهذا ما أكدته عودتنا لبعض الوثائق الأرشيفية.

أما بخصوص اعتلاء الرايس القبطان الحاج محمد التريكي، سدة الحكم سنة 1671م، – منهم من رأى أنه انتصار لطائفة الرياس، على أوجاق الإنكشارية، وأن كل الحكام الذين اعتلوا سدة الحكم حتى سنة 1689م، جلهم من طائفة الرياس، وهي مغالطة تاريخية–، فالريس محمد التريكي، اعتلى سدة الحكم بالإجماع، كما أن الداي الذي خلف الداي التريكي، هو صهره حسن شاوش، هذا الأخير لم يكن من الرياس، بل كان من أوجاق الإنكشارية. وأهم حدث ميّز عهد الدايات، هو خلق ديوان جديد سمي بديوان البحرية (ديوان الرّياس)، من طرف الداي حسين موزومورطو، وقد أعتمد على الديوان الجديد، في انتعاش اقتصاد الإيالة، من خلال عملية النشاط البحري.

في المرحلة الأخيرة من الوجود العثماني، بدأت القوة البحرية الجزائرية، تتراجع، متجهة نحو الضعف، ورغم ذلك أبقت هذه الأخيرة، على الولاء والدعم العسكري لأسطول الدولة العلية، إلى غاية فرض الحصار الفرنسي على الجزائر سنة 1827م، وبالرغم من تحول أنظار الدولة العلية العثمانية، إلى إيالة مصر ووليها محمد علي، بعدما كان القرن السادس عشر ميلادي، هو فترة صعود وتميز للرياس الجزائريين، الذين شكلوا عماد الأسطول العثماني، أمثال خير الدين بربروس، وعلج علي، وصالح ريس،...الخ، غير أن هذا لم يمنع مشاركة البحرية الجزائرية في دعمها للأسطول العثماني، في حروبه ضد الدول الأجنبية، بداية من القرن التاسع عشر، أين بدأت الدولة العثمانية، تضعف وتتدهور، فتكالبت عليها الدول الأوروبية، فكان لزاما على البحرية الجزائرية، مد يد العون والمساعدة، ومن هنا نشيد بالدور الريادي، لرياس تألقوا، أمثال: الريس الحاج أحمد الحداد، وعلي غرناؤوط، ومصطفى رئيس قائد السفينة مفتاح الجهاد، وغيرهم، مؤكدين بذلك الوحدة بين الإيالات العربية في إطارها الإسلامي.

كان الفرنسيون، يهدفون من وراء الحصار سنة 1827م، إلى قطع التموين عن الجزائر، إلا أن المحاولة باءت بالفشل، لأن الحصار لم يستطع القضاء على النشاط البحري، حيث استطاع الرياس الجزائريون، خرقه وتحقيق أهداف على فرنسا التي ضيقت الخناق عليهم، وهذا ما تأكده قراءات متأنية لبعض المراسلات الواردة لمقر حكم الإيالة، غير أن الحصار الفرنسي للسواحل الجزائرية، كانت له أثار سلبية على البلدين، فقد كلفت

فرنسا خسائر مادية قدرت ب2 مليون فرنك، أما عن الجزائر فرغم نجاحها في اختراق هذا الحصار من حين لآخر لممارسة النشاط البحري، ولصد بعض المناوشات الفرنسية، إلا أن نتائجه كانت وخيمة أثناء الحملة الفرنسية، فحوالي ثلاث سنوات كانت كافية لاستنزاف القدرات العسكرية الجزائرية.

لقد جمعت فئة الرياس، أشخاص من مختلف الجنسيات والفئات الاجتماعية، فمنهم رجال قادمون من كل أفاق أوروبا، والبحر الأبيض المتوسط، وكذلك عناصر محلية، بالإضافة إلى المشرق العربي، كانت لها مصالح مشتركة، أعطتها نوع من التماسك، والتضامن فيما بينها.

إن هذه المهمات المحورية لرياس البحر، وانشغالهم العسير في تأدية مهامهم، لم يمنعهم من ممارساتهم اليومية الخاصة، كالزواج، والمبادلات الاقتصادية، والبيع، والشراء،...الخ، ومن ثم احتكاكهم بمختلف فئات المجتمع الأخرى، وكذلك الأعمال الخيرية المختلفة.

تعتبر الأسرة النواة الأولى للمجتمعات، وهو ظاهرة اجتماعية، ونفسية، وأخلاقية، أقرتها جميع الديانات السماوية، ومنها الدين الإسلامي الحنيف، الذي حث على الزواج، لتحقيق الاستقرار، وتعمير الأرض، والابتعاد عن الشهوات، وقد أولى المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني، مكانة للزواج، ومنحه أهمية خاصة، والرياس كانوا ضمن الفئات التي أقرت الشريعة الإسلامية، وحافظوا على دينهم، ولم يمانعوا الزواج وتكوين أُسر، رغم انشغالاتهم بالبحر، وغيابهم الطويل في أحيان كثيرة عن الديار.

إن إستراتيجية المصاهرات في فئة الرياس لم يحددها عامل القرابة، فالزواج في العائلة كاد يكون نادرا، إذ لم نسجل سوى حالة واحدة لريس تزوج من ابنة خاله، وقد تمت للرياس مصاهرات مختلفة في مجتمع مدينة الجزائر، ولمعرفة الفئات الاجتماعية التي تصاهرت مع الرياس قمنا بتسليط الضوء على مائة واثنان وتسعون (192) حالة زواج، تمت للرياس، وقد صادفتنا صعوبات في تحديد نسب الزوجة، فقد وجدنا حالات كثيرة لم يذكر فيها اسم الزوجة، بل وجدت إشارات، كتوفي عن زوجته، أو أم أولاده،...الخ، وفي حالات ذكر اسمها فقط، وحالات أخرى أيضا ذكر اسمها مع اسم والدها فقط، ولم يبق

سوى حوالي تسعة وثلاثين (39) حالة، تم من خلالها معرفة الفئات التي تصاهرت مع الرياس، وقد تنوعت بين فئة الرياس نفسها، وفئة الأعلاج، وفئة الإنكشارية، وعائلات من المؤسسة الدينية،...الخ، وقد تم رصد حوالي عشرة (10) حالات، تصاهر فيها الرياس مع نفس الفئة، وهو ما يمثل 5.20%، من المجموع العام، و25.64%، من مجموع 39 حالة التي استطعنا تمييزها، وهي أكبر نسبة من بين الفئات الأخرى، ولا نعلم اختيار الرياس لمصاهرة نفس الفئة، هل هو الانتماء المهني الضيق (داخل الفئة نفسها)، بهدف تحقيق النفوذ والهيمنة؟، غير أننا نستبعد الأمر، فنتيجة المعاملات اليومية، والاحتكاك الدائم بين الرياس، لا بد وأن تنشأ بينهم ألفة ومودة، توجت بمصاهرات بينهم.

كان للرياس توجها دينيا، ولعل أهم صورة تعكس ذلك التوجه الديني، هو أسماءهم وأسماء أبنائهم داخل الأسرة، إذ بيّن البحث، أن أكثر الأسماء تداولا، هي الأسماء الدينية، سواء للرياس أنفسهم، ويبرز ذلك بشكل خاص في استخدام، اسمي الرسول صلى الله عليه وسلم، وهما محمد وأحمد، وأسماء الصحابة رضوان الله عليهم، مثل علي، وباكير نسبة لصحابي الجليل أبي بكر الصديق،...الخ، وكذلك لدى أبنائهم الذكور، أما أسماء بناتهم، فوجدنا فاطمة الزهراء، وهي ابنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وكذلك اسم أم الرسول الحبيب، وهي السيدة آمنة، وزوجته الكريمة خديجة، ...الخ، رضوان الله عليهن.

بالرغم من ممارسة الآباء، وأبنائهم لوظيفة "**ريس**"، إلا أن توريثها لم يكن ثابتا داخل الأسرة، لأن الوصول إلى مرتبة معينة في هرم التنظيم العسكري البحري، يعود إلى اكتساب مهارة ودراية بحرية، وعلى غرار تزامن بعض الرياس مع أبنائهم في ممارسة هاته الوظيفة، إلا أن بعض الأبناء لم يحظوا بشهرة واسعة مثل أبائهم، فمثلا الريس محمد، لم ينل الشهرة والمكانة التي وصل إليها والده محمد التريكي، غير أن هذا الأخير، وعلى غرار المدة الطويلة التي قضاها كريس في البحرية الجزائرية، والتي تقدر بحوالي خمسين سنة، إلا أن مكانته تألقت بعد اعتلائه سدة الحكم سنة 1671م.

بناء على دراسة عينة شملت حوالي اثنان وثمانين (82) أسرة، من أسر الرياس، وتمتد تواريخها من (1031هـ/1621م) إلى (1246هـ/1830م)، فمن النتائج المتوصل إليها، هو أن أُسرة الرياس، كانت من الأسر الصغير العدد، بمعدل ولد واحد إلى ولدين

اثنين، حيث بلغت نسبتها 48.78%، تليها الأُسر بدون الأولاد، بنسبة 24.39%، ثم الأسر متوسطة العدد بمعدل ثلاثة إلى أربعة أولاد، بنسبة 21.95%، وبلغت نسبة الأُسر الكبيرة العدد حوالي4.87%، وهي نسبة قليلة بالنسبة للعينة المدروسة.

أما بالنسبة لثراء الرياس أو فقرهم، ونتيجة الجدل الذي أثار هذا الأمر، فبناء على دراسة عينة شملت حوالي خمسة وثمانين(85)تركة، من تركات الرياس، وتمتد تواريخها من (1116هـ/1704م) إلى (1246هـ/1830م)، فإن عدد الرياس كبار الأثرياء، والتي فاقت تركتهم 10000 ريالا، لم يتجاوز الشخص الواحد، وهو الريس سليمان قايد المرسى، وقد مثلت فئة كبار الأثرياء نسبة 1.29%، من عينة التركات، وهي نسبة ضئيلة، مقارنة بالفئات الأخرى، أما فئة الأثرياء، فقد بلغ عددهم 19 شخص، وهو ما يقارب 24.67% من العينة، وهي فئة تفوق ثروة الشخص 1000 ريالا، وتقل عن 999 ريالا، وبلغ عدد تركات فئة الرياس متوسطي الثروة، ثمانية وثلاثون (38)تركة، وهو ما يقارب 49.35%، وهي نسبة تمثل حوالي نصف فئة الرياس عموما، والنصف الباقي وزع بين الأصناف الأخرى، وهذا يدل على أن نصف فئة الرياس، عاشوا حياة متوسطة، ميسورة الحال، وفيما يخص الرياس الفقراء، فإن عدد تركاتهم بلغت سبعة عشر تركة، وهو ما يقارب 22.07%، أما بالنسبة للرياس شديدي الفقر، فلم نسجل سوى تركتين اثنتين، وهو ما يقارب 2.59%.

من خلال التركات أيضا، استطعنا الولوج إلى دواخل بيوت الرياس، وتسليط الضوء على خصائصها ومميزاتها، وهي عينة شملت حوالي سبعة وسبعين(77) تركة في الفترة الزمنية من(1116- 1246هـ/ 1704- 1830م)، وقد تباينت مستلزمات بيوتهم، فبالرغم من ذكر بعض الدراسات أنه لا وجود للأثاث في بيوت الجزائريين عامة في الفترة العثمانية، حتى عند الأغنياء منهم، فهم لا يعرفون الأثاث، غير أنه رصدنا في بعض تركات الرياس، ما يفند ذلك، حيث شملت تركاتهم على الخزانة، وكرسي،...الخ. كما شملت أيضا بيوتهم الأواني، والمفروشات، وغيرها. أما بالنسبة للملابس فهي الأخرى تباينت من حيث النوع والعدد، وذلك حسب الحالة المادية للرياس.

بالرغم من أن الحلي والمجوهرات كانت حكرا على النساء، ومازال هذا إلى اليوم، سواء للزينة أو الادخار، إلا أننا رصدنا بعض تركات الرياس شملت أنواع مختلفة من الذهب والفضة، وكان ذلك ربما لادخارها وليس للزينة.

كان للأوقاف، دور فاعل في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، حيث كانت عمادا للحياة الاجتماعية والثقافية والدينية، وقد ساهم الرياس بحوالي واحد ومائة (101) وقفية، منها خمسة عشر(15) وقفية كانت خيرية، ألت مباشرة إلى المرجع، وباقي الوقفيات كانت ذرية(أهلية)، ثم ألت إلى المرجع الذي حدده الواقف، وقد شملت أوقاف الرياس، حوالي مائة وأربعة وثمانين(184) عقار، في الفترة قيد الدراسة، غير أن أوقافهم تباينت فيما بينهم من حيث العدد، وقد ارتبط ذلك لا محالة بوضعهم المادي وثرواتهم، وقد كانت موزعة بين ثمانية وأربعون ومائة(148) عقار داخل أسوار المدينة، وثملت في دور، وحوانيت وجلساتها، ومخازن، وعلويات، وغيرها، أما خارج أسوار المدينة فقد وقفوا تسعة عشر(19) عقار، شملت جناين ورقايع، وبحاير، وأحواش.

كان لبعض الرياس دور هام في قضايا الدين والتعليم، فقد أنشئوا عدة مساجد جعلوها للعبادة وللتعليم والتفقه في الدين الإسلامي الحنيف، منها المسجد الذي استحدث بناؤه الحاج محمد تريكي الدولاتلي، سنة 1086هـ/1675م، المعروف بمسجد المصلى، وقد خصص محمد التريكي، عدة وقفيات لما يحتاجه المسجد المذكور من صيانة، وأجرة المؤذنين، وحصير، وغيرها، كما وقف الريس محمد التريكي سنة1089هـ/1678م، حانوت بسوق القيسارية، وجعله مكتب لتعلم القرآن، وهو وقف لمؤدب الصبيان، وعلى من يتعلم قراءة القرآن من أولاد المسلمين، يكون المكتب لهم جيلا بعد جيل إلى انقراض الدنيا، كما شيد الحاج حسين موزومورطو، سنة 1097هـ/ (1686-1685م)، مسجد عرف باسمه (مسجد موزومورطو)، وقد خصصه بأوقاف متنوعة، شملت أراضي، وعقارات مختلفة، إلا أننا رغم جردنا لرصيد (المجموعةZ بأرشيف آكس أون بروفانس Aix en Provence)، لم نعثر على أية وقفية في الوثائق المرصودة، غير أنه عثرنا على وقفية واحدة، للريس محمد بن محمود التركي، حيث وقف سنة1099هـ/ 1688م، كوشة، يستفيد من غلتها مسجد حسين موزومورطو.

كما قام الريس علي بتشين ببناء مسجد أيضا عرف باسمه، غير أننا لم نعثر على وقفيات خيرية خصصت مباشرة للمسجد المذكور، سواء من طرف صاحبه، أو من طرف رياس آخرين، أما في الوقفية الذرية الخاصة بالريس علي بتشين، والتي كانت متنوعة من حيث العقارات، فقد خص في مرجع الوقفية مسجده بشطر منها، والشطر الأخر يستفيد منه فقراء الحرمين الشريفين.

أغلب الوقفيات التي وقفها الرياس كانت أوقاف ذرية(أهلية)، وهي ظاهرة لم تقتصر على الرياس فقط، بل اشتركت فيها جميع فئات المجتمع خلال العهد العثماني، وكان الهدف منها الحفاظ على أملاكهم داخل الأسرة، وقد خص الواقفون الرياس أنفسهم بالاستفادة أولا، حيث لا ينتقل ريع الوقف إلى بقية المستفيدين إلا بعد وفاة الواقف، وبالرغم من استفادة الرياس أولا من أوقافهم، إلا أن هذا لم يمنع من وجود بعض الرياس وقفوا مباشرة على أولادهم، ولكن خصوا أنفسهم بغرف من البيوت مثلا، يستفيدون منها حتى وفاتهم، وفي كلتا الحالتين هو خوفا على مصيرهم من عواقب الزمن.

من النتائج المتوصل إليها أيضا، هو أن الأولاد استفادوا من ريع الوقف، في أغلب الحالات مباشرة بعد أبائهم، ولم نر تمييز الرياس بين أولادهم، ذكورا كانوا أم إناثا، وقد كان للزوجة داخل أسر الرياس، وضعا مميزا، حيث أتت في مرتبة واحدة مع أولادها، إلا في حالات قليلة جدا، غير أن الرياس اشترطوا عدم زواجها وبقائها أيما في حال وفاته.

استفاد أيضا من أوقاف الرياس الأقارب، كالإخوة، والأخوات وأولادهم، وكذلك الأعمام، وغيرها، وهو ما يعكس مدى الترابط والتكافل داخل أسر الرياس، ، أما عن وضع المعتوقين داخل أسر الرياس، فقد رصدنا عدة حالات كان فيها المعتوقون وأولاد الرياس في درجة واحدة منتفعين من ريع الوقف، وفي حالات أخرى وجدنا المعتوقين منتفعين وحدهم مباشرة من الوقف، وهذا ما يؤكد أن المعتوقين، لم يهمشوا في أعمالهم الشاقة والوضيعة، بل اندمجوا في مجتمع مدينة الجزائر، واعتبروا فرد من أفراد العائلة لدرجة أنهم استفادوا من أملاك أسيادهم الموقوفة.

أما بالنسبة لمرجع أو الجهة الخيرية التي آلت إليها أوقاف الرياس الذرية، تنوعت وتباينت، فكان في مقدمة المستفيدين من أوقافهم فقرء الحرمين الشريفين (مكة والمدينة)،

مع وجود وقفيات قليلة جدا استفاد منها فقراء الأندلس، تمثلت في وقفيتين اثنتين صاحبهما كان أندلسي النسب، كما استفادت عدة مساجد حنفية ومالكية من تلك الأوقاف، منها الجامع الأعظم، حيث نال هذا الأخير اهتمام خاص من قبل الرياس، فقد استفاد من المرجع اثنان وعشرون وقفية، وبذلك احتل المرتبة الثانية بعد فقراء الحرمين الشريفين، ولم يخصص الرياس أية وقفية لثكنات الجيش الانكشاري، سواء كانت أوقاف خيرية مباشرة، أو في مرجع أوقافهم الذرية(الأهلية)، بالرغم من انتساب بعض الرياس إلى الأوجاق.

تلكم هي أهم النتائج المتوصل إليها، مستقاة من تحليل يستند على معطيات علمية، نأمل أن تكون إضافة، لما أنجز من أعمال في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للجزائر في الفترة العثمانية.

خلاصة القول، تبقى هذه النتائج قابلة للتأسيس لمواضيع بحثية أخرى، تثري هذه الدراسة بوثائق أرشيفية لم تكن في متناولنا.

الملاحق

الملحق رقم 01: تركة الريس صالح، توفي بالإسكندرية سنة 1234 هـ/ 1819م.

الملحق رقم 02: تركة الريس حميدو بن علي، توفي عن زوجته مريومة بنت أحمد، أواخر رجب 1230هـ/ أواخر جوان 1815م.

الملحق رقم 03: أواني منزلية، مدينة الجزائر، الفترة العثمانية.

الملحق رقم 04: أهم الحومات والأسواق التي توزعت فيها حوانيت الرياس.

الملحق رقم 05: تحبيس محمد ريس بن محمود التركي عرف كرداوغلي كوشة قريبة من فندق العزارة لصالح جامع حسين باشا موزومورطو.

الملحق رقم 06: صدقات الرياس لفقراء الحرمين الشريفين (مكة والمدينة) سنة 1096هـ/1685م(من الغنائم المتحصل عليها من النشاط البحري).

الملحق رقم 07:تحبيس جلسة حانوت بالسوق الكبير من طرف الرايس محمد عرف الحمزاوي ابن محمد ومرجعه للحزابين والمؤذنين بالجامع الأعظم.

ملحق رقم 08:تحبيس ذري مشترك بين الزوجين الحاج حسين رئيس بن مصطفى التركي ونفسة بنت موسى أغا ومرجعهما فقراء الحرمين الشريفين مكة والمدينة.

الملحق رقم09: صور لرياس البحر خلال العهد العثماني.

الملحق رقم 10:عدد العقارات الموقفة من طرف الرياس بمدينة الجزائر وفحوصها (1029- 1246هـ/ 1620- 1830م).

الملحق رقم:01

تركة الريس صالح، توفي بالإسكندرية سنة 1234 هـ/ 1819م[1]

[1]– و. م. و. ج. ح، الرصيد العثماني، المجموعة 3190، الوثيقة 457.

الملحق رقم 02:

تركة الريس حميدو ابن علي، توفي عن زوجته مريومة بنت أحمد، أواخر رجب 1230هـ/ أواخر جوان 1815م[1]



[1]– أ. و. ج،س. ب. م. ب، س **19**.

– A.O.M. 1Mi 68.

الملحق رقم 03:

أواني منزلية، مدينة الجزائر، الفترة العثمانية[1]



ابريق

مدينة الجزائر، الفترة العثمانية

فضة



إبريق قهوة (بقراج/ بكراج)

مدينة الجزائر، الفترة العثمانية

نحاس مموه بالفضة

[1]– **كتالوج الصناعات المعدنية الإسلامية من خلال المتحف الوطني للآثار القديمة**، مطبعة العوساتي، الجزائر، 2009.



صينية (سني)

مدينة الجزائر، 1188هـ/1774م

نحاس أحمر



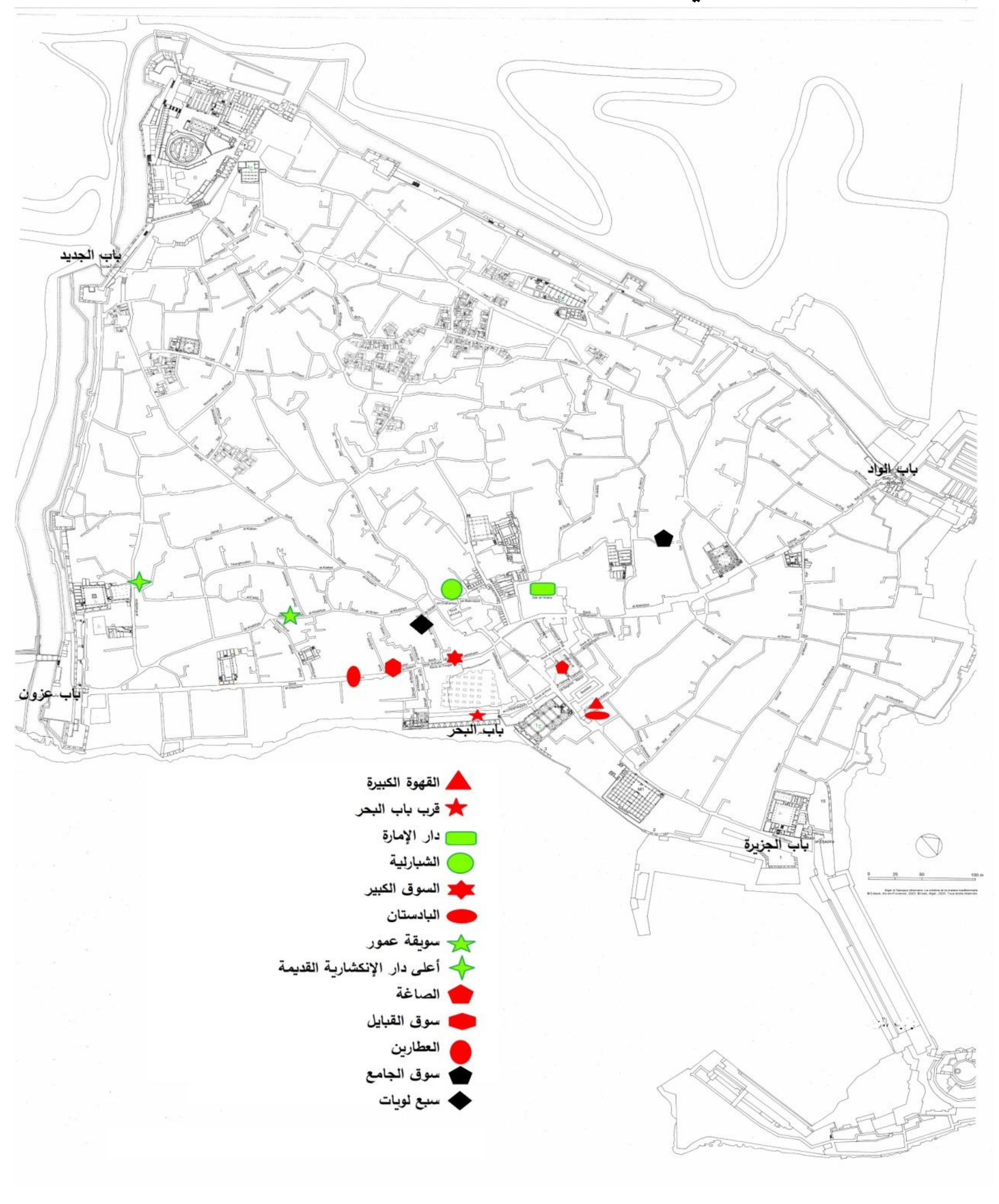
صينية (سني)

مدينة الجزائر، 1188هـ/1774م

نحاس أحمر

الملحق رقم 04:

أهم الحومات والأسواق التي توزعت فيها حوانيت الرياس[1]

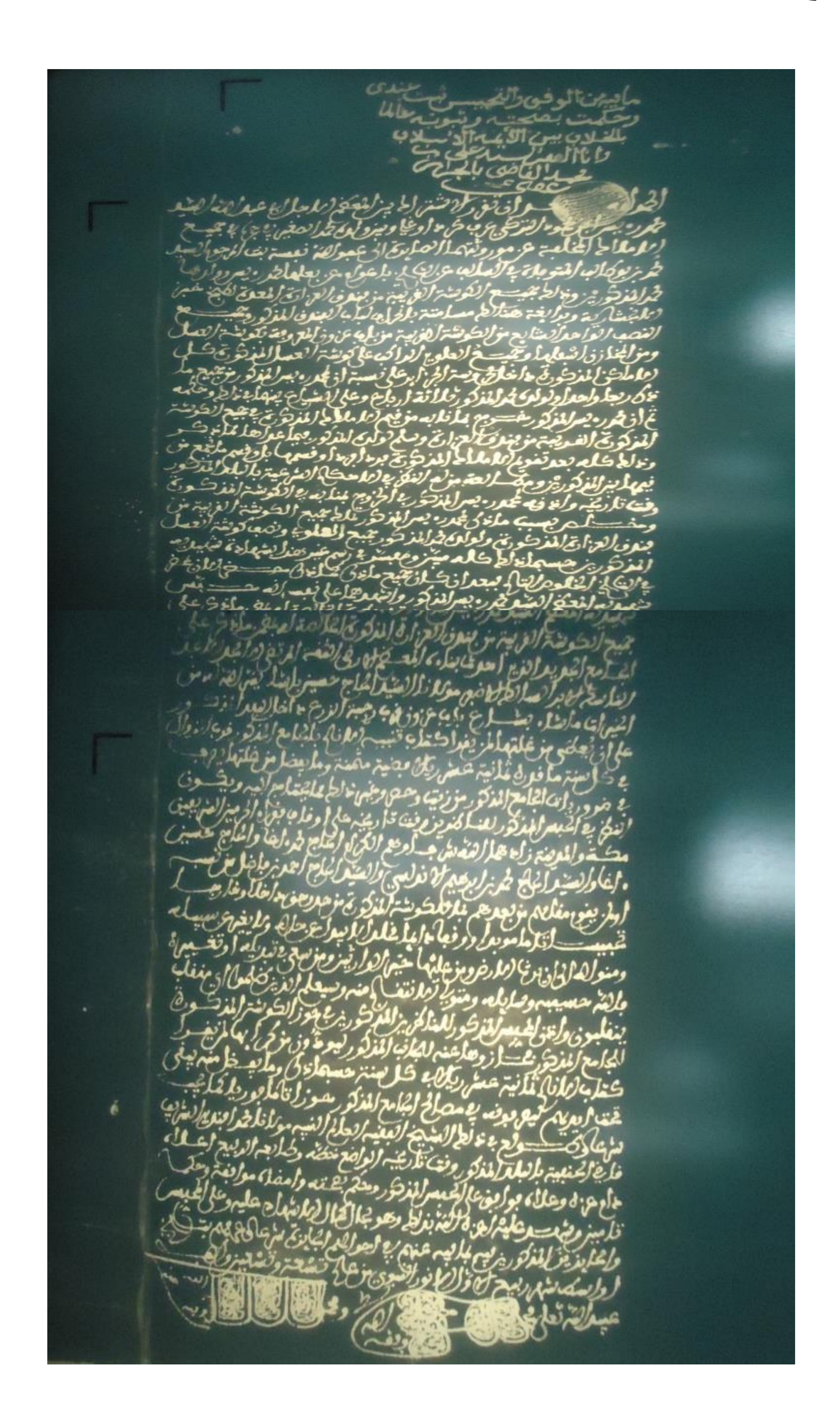


[1] – تم تحديد هذه المناطق، على ما ورد في الوثائق من معلومات، واستنادا إلى خريطة:

– Sakina Missoum, Op.cit.

الملحق رقم 05:

تحبيس محمد ريس بن محمود التركي عرف كرداوغلي كوشة قريبة من فندق العزازة لصالح جامع حسين باشا موزومورطو[1]



[1]– A.O.M,1MI, 55, Z132.

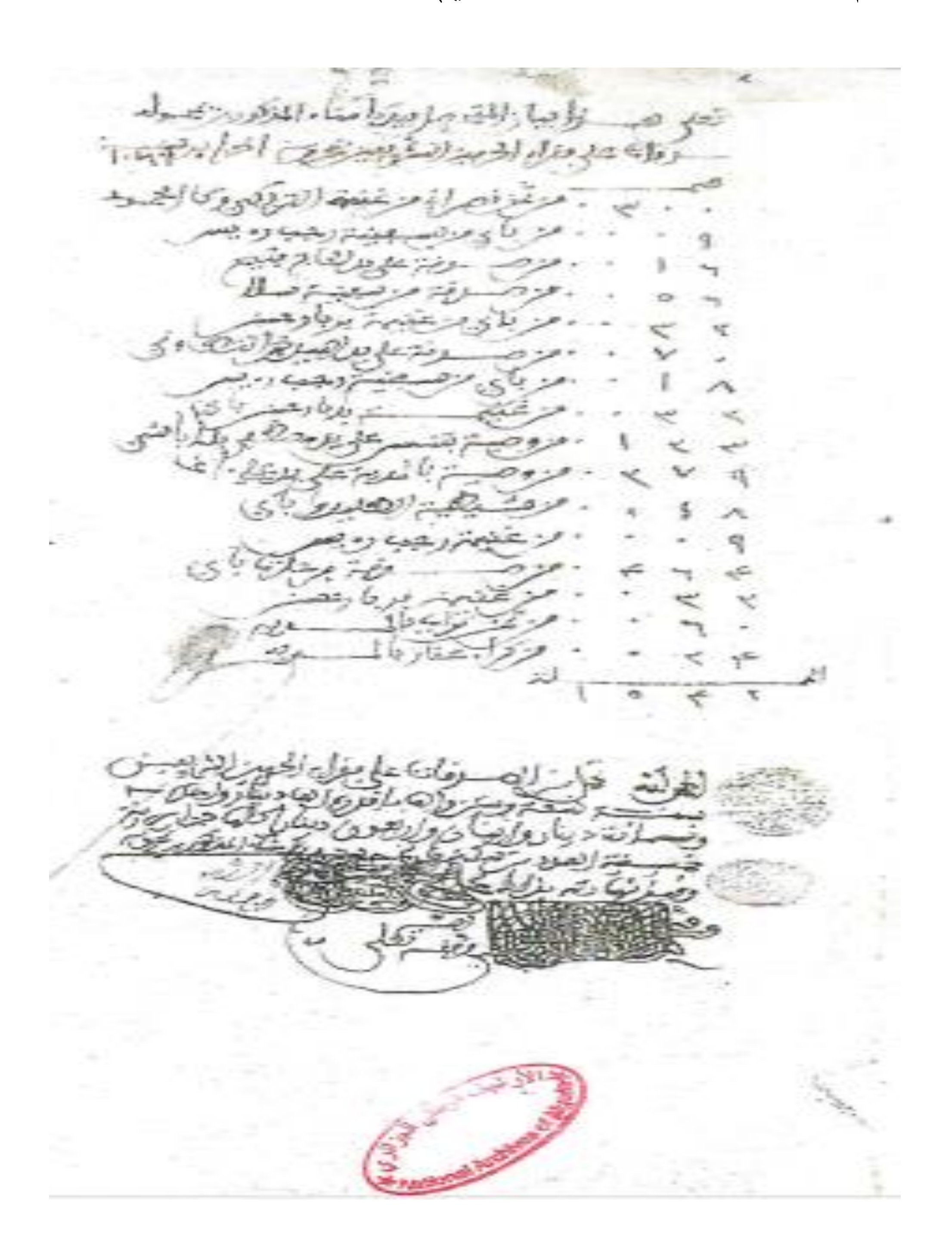
ما فيه من الحكم والتحبيس ثبت عندي وحكمت بصحته
وثبوته عالما بالخلاف بين الأئمة الأسلاف وأنا الفقير السيد علي
بن محمد القاضي بالجزائر

الحمد لله بعد أن تقرر الاشتراك بين المعظم الأجل أبي عبد الله السيد محمد رءيس بن محمود التركي عرف كرداوغلي وبين ولده محمد الصغير في حجره جميع الأملاك المخلفة عن موروثتهما الصايرة إلى عفو الله نفسة بنت المرحوم السيد محمد بن بوطالب المتوفاة في السلف عن التاريخ بأعوام عن بعلها محمد رءئس وولدها محمد المذكورين وذلك جميع الكوشة القريبة من فندق العزارة المعدة لطبخ خبز الانكشارية وبرايغة هنالك مسامته بانحراف لباب الفندق المذكور وجميع النصف الواخد الشايع من الكوشة القريبة من باب عزون المعروفة بكوشة العسل ومن المخازن أسفلها وجميع العلوي الراكب على كوشة العسل المذكورة كل الأماكن المذكورة داخل محروسة الجزائر على نسبة أن لمحمد رءيس المذكور من جميع ما ذكر ربعا واحد ولولده محمد المذكور ثلاثة أرباع على الشياع بينهما في ذالك وحكمه ثم أن محمد رءيس المذكور خرج بما نابه من قيمة الأملاك المذكورة في جميع الكوشة المذكورة القريبة من فندق العزارة وسلم لولده المذكور فيما عداها مما ذكر وذلك كله بعد تقويم الأملاك المذكورة فردا فردا وقسمها بل وقسم ما جميع من فيها بين بين المذكورين ومطالعة من له النظر في الأحكام الشرعية بالبلد المذكور وقت تاريخه وإذنه لمحمود رءيس المذكور من الخروج بمنابه في الكوشة المذكورة وخلص بسبب ما ذكر لمحمود رءيس المذكور تملك جميع الكوشة القريبة من فندق العزارة المذكورة ولولده محمد المذكور جميع العلوي ونصف كوشة العسل المذكورين حسبما ذلك كله مبين ومقيد في رسم غير هذا بشهادة شهديه في التاريخ الخلوص التام فبعد أن كان جميع ما ذكر كما ذكر حضر الأن بمحضر شهديه المعظم السيد محمد رءيس المذكور وأشهدهما على نفسه أنه حبس جميع الكوشة القريبة من فندق العزارة المذكورة الخالصة له بمضمن ما ذكر على الجامع الجديد الذي أحدث بناءه المعظم الأرضى الثقة المرتضى الأمجد الأنجد الناسك الأبر السالك الأظفر مولانا السيد الحاج حسين باشا يسر الله له من الخيرات ما شاء بشارع باب عزون قرب رحبة الزرع داخل البلد المذكور على أن يعطى

من غلتها لمن يقرأ تنبيه الأنام بالجامع المطكور قرب الزوال في كل سنة ما قدره ثمانية عشر ريالا فضية مثمنة وما يفضل من غلتها يصرف في ضروريات الجامع المذكور من زيت وحصر وغير ذلك مما يحتاج إليه ويكون النظر في الحبس المذكور للناظرين وقت تاريخه على أوقاف فقراء الحرمين الشريفين مكة والمدينة زادهما الله شرفا وهم الكرام الحاج محمد أغا والحاج حسين أغا والسيد الحاج محمد بن ابراهيم الأندلسي والسيد الحاج أحمد بن فاضل من نسبه أو لمن يقوم مقامهم من بعدهم بما للكوشة من حد وحق داخلا وخارجا تحبيسا مؤبدا ووقفا دايما مخلدا لا يبدل عن حاله ولا يغير عن سبيله منواله ومن سعى في تبديله أو تغييره فالله حسيبه وسائله ومتولي الانتقام منه وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون وأذن المحبس المذكور للناظرين المذكورين في حوز الكوشة المذكورة للجامع المذكور فحازوها عنه للجانب المذكور ليؤدون من كرائها لمن يقرأ كتاب تنبيه الأنام ثمانية عشر ريالا في كل سنة حسبما ذلك وما يفضل منه يبقى تحت أيديهم ليصرفونه في مصالح الجامع المذكور حوزا تاماً فوريا كما يجب شرعا وطولع في ذلك الشيخ الفقيه العالم النبيه مولانا محمد أفندي الشريف قاضي الحنفية بالبلد المذكور وقت تاريخه الواضع خطه وطابعه الرفيع أعلاه دام عزه وعلاه فوافق على الحبس المذكور وحكم بصحته وأمضاه موافقة وحكما تامين وشهد عليه أعزه الله بذلك وهو بحال كمال الاشهاد عليه وعلى المحبس والحايزين المذكورين فيه بما فيه عنهم في أحوالهم الجايزة شرعا وعرفهم بتاريخ أواسط شهر ربيع الأول الأنور النبوي من عام تسعة وتسعين وألف عبيد الله تعلى.

الملحق رقم 06:

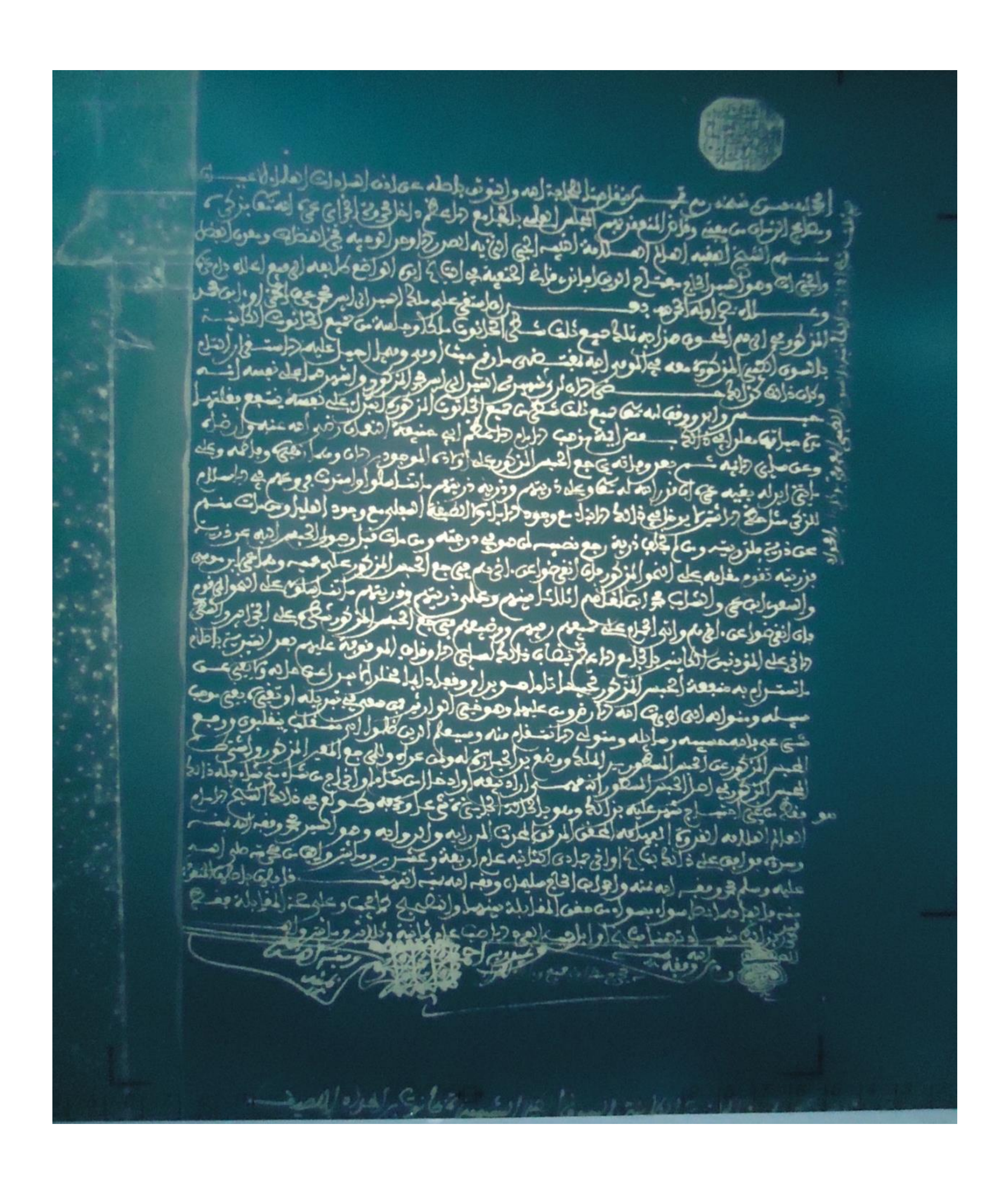
صدقات الرياس لفقراء الحرمين الشريفين (مكة والمدينة) سنة 1096هـ/1685م (من الغنائم المتحصل عليها من النشاط البحري)[1]



[1] أ.و.ج، س.ب، ع30، س 250.

ملحق رقم 07:

تحبيس جلسة حانوت بالسوق الكبير من طرف الرايس محمد عرف الحمزاوي ابن محمد ومرجعه للحزابين والمؤذنين بالجامع الأعظم.[1]



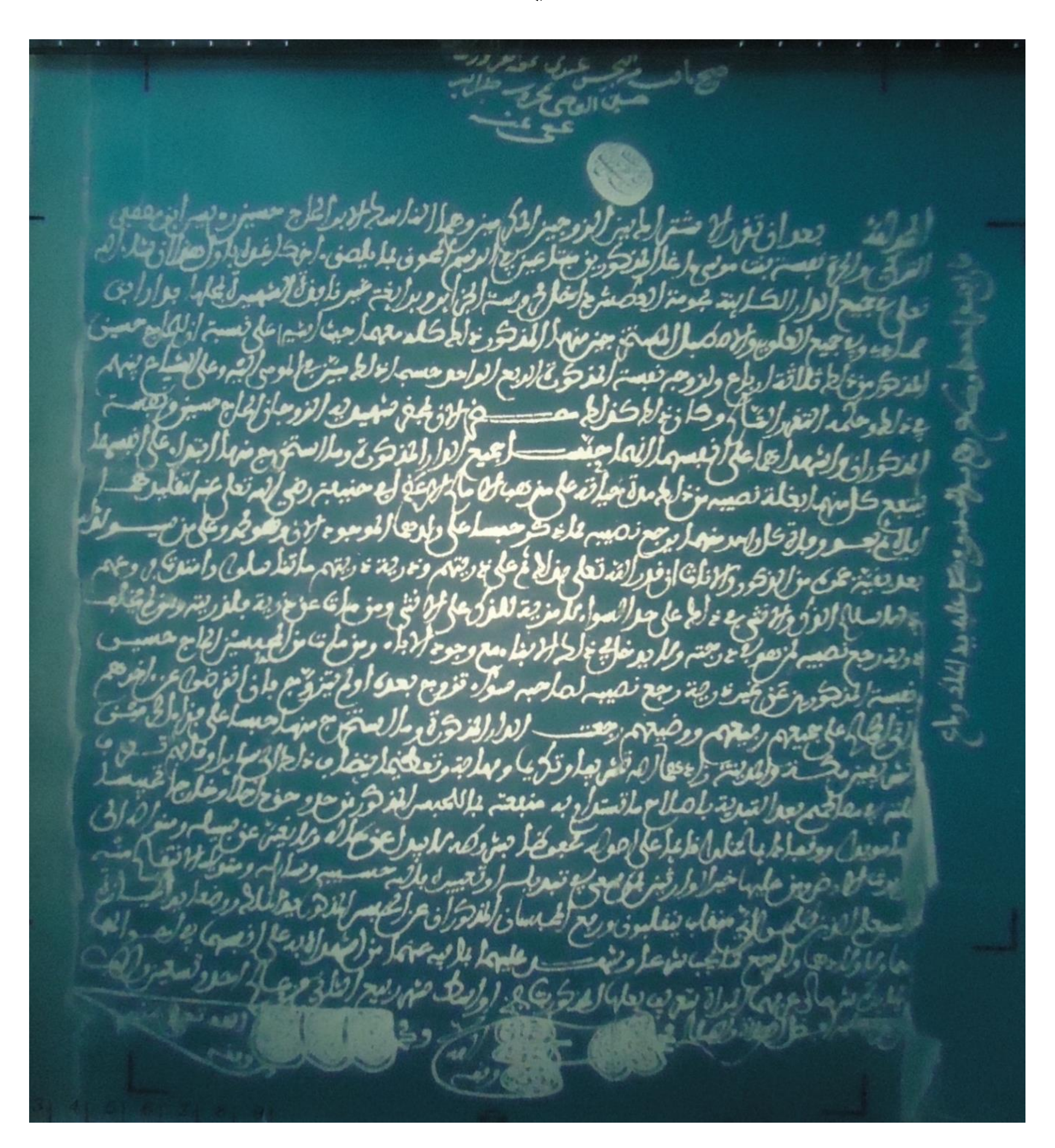
[1]–A.O.M,1MI, B 59, Z151.

الحمد لله هذه نسخة رسم تحبيس ينقل هنا للحاجة إليه والتوثق بأصله عن إذن السادات العلماء الأعيان ومصابيح الزمان من مفتي وقاض المنعقد بهم المجلس العلمي بالجامع الأعظم داخل محروسة الجزائر عمره الله تعلى بذكره منهم الشيخ الفقيه العالم العلامة الخير النزيه الصدر الأوحد الوجيه فخر القضات ومعدن الفضل والخيرات وهو السيد الحاج مفتاح الدين أفاندي قاضي الحنفية في التاريخ الواضع طابعه الرفيع أعلاه دام عزه وعلاه نص أوله الحمد لله بعد أن استقر على ملك السيد الرايس محمد عرف الحمزاوي ابن محمد المذكور في الرسم المحوق من أنه تملك جميع ثلث شطر الحانوت ملكا وجلسة من جميع الحانوت الكاينة بالسوق الكبير المذكور معه في المومى إليه بمقتضى ما رقم حيث أومي وفيما أحيل عليه الاستقرار التام وكان ذلك كذلك حضر الآن لدى شهديه السيد الرايس محمد المذكور وأشهدهما على نفسه أنه حبس وأبد ووقف لله تعالى جميع ثلث شطر من جميع الحانوت المذكورة ابتداء على نفسه ينتفع بغلتها مدة حياته مقلدا في ذلك بعض أئمة مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه وأرضاه وعن ساير الأئمة ثم بعد وفاته يرجع الحبس المذكور على أولاده الموجودين الأن وهما زهيرة وفاطمة وعلى ما يتزايد له بقية عمره إن قدر الله له وعلى ذرتهم وذرية ذريتهم ما تناسلوا وامتدت فروعهم في الإسلام للذكر مثل حظ الانثيين لا يدخل في ذلك الأبناء مع وجود الأباء ولا الطبقة السفلى مع وجود العليا ومن مات منهم عن ذرية فلذريته ومن لم يخلف ذرية رجع نصيبه لمن هو في درجته ومن مات قبل وصول الحبس إليه عن ذرية فذرته تقوم مقامه على النحو المذكور فإن انقرضوا عن أخرهم فيرجع الحبس المذكور على عميه وهما عمر بن موسى والسعدي ابن عمر والشاب محمد ابن(كذا) أثلاثا بينهم وعلى ذرتهم وذرية ذريتهم ما تناسلوا على النحو المرقوم فإن انقرضوا عن أخرهم وأتى الحمام على جميعهم رفيعهم ووضيعهم فيرجع الحبس المذكور شطره على الحزابين والشطر الأخر على المؤذنين الكاينين بالجامع الأعظم ينضاف ذلك لساير الأوقاف الموقوفة عليهم بعد التبدئة بإصلاح ما تستدام به منفعة الحبس المذكور تحبيسا تاما مؤبدا ووقفا دايما مخلدا لا يبدل عن حاله ولا يغير عن سبيله ومنواله إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين فمن سعى في تبديله وتغييره بغير موجب شرعي فالله

حسيبه وسائله ومتولي الانتقام منه وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ورفع المحبس المذكور عن الحبس المسطور يد الملك ووضع يد الحيازة له ولمن عداه وللمرجع المعين المذكور واشترط المحبس المذكور في أصل الحبس المسطور أنه مهمى أراد بيعه أو إدخال من شاء أو إخراج من شاء متى شاء فله ذلك هو فقط من غير احتياج شهد عليه بذالك وهو بالحالة الجايزة شرعا وعرفه وطولع في ذلك الشيخ الامام العالم العلامة القدوة الفهامة المدقق(كذا) وهو السيد محمد وفقه الله بمنه وسدده فوافق على ذالك بتاريخ أواخر جمادى الثانية من عام أربعة وعشرين ومأتين وألف من هجرته صلى الله عليه وسلم محمد وفقه الله بمنه وأحمد بن الحاج سليمان وفقه الله بمنه انتهت قابلها بأصلها المنقول منه فألقاهما نصا سواء بسواء من حقق المقابلة بينهما والتصحيح كما يجب وعلى صحة المقابلة فقط ... تنظاف بتاريخ أواخر رجب الفرد الأصب عام ثمانية وثلاثين ومأتين وألف.

ملحق رقم 08:

تحبيس ذري مشترك بين الزوجين الحاج حسين رئيس بن مصطفى التركي ونفسة بنت موسى أغا ومرجعهما فقراء الحرمين الشريفين مكة والمدينة.[1]



[1]–A.O.M,1MI, B 41, Z89.

الحمد لله بعد أن تقرر الاشتراك بين الزوجين المكرمين وهما الناسك الأبر الحاج حسين رئيس بن مصطفى التركي والحرة نفسة بنت موسى أغا المذكورين مبتاعين في الرسم المحوق بما يلصق أخر كاغده بأول هذا إن شاء الله تعلى في جميع الدار الكاينة بحومة العطش داخل محروسة الجزائر وبرايقة غير نافذة الشهيرة بمحلها الشهيرة بدار حمادي وفي جميع العلوي والاصطبل المستخرجين منها المذكور ذلك كله معهما حيث أشير على نسبة أن للحاج حسين المذكور من ذلك ثلاثة أرباع ولزوجه نفسة المذكورة الربع الواحد حسبما ذلك مبين في المومى إليه وعلى المشاع بينهم في ذلك وحكمة التقرر التام وكان ذلك كذلك حضر الآن بمحضر شهديه الزوجان الحاج حسين ونفسة المذكوران وأشهدهما على أنفسهما أنهما حبسا جميع الدار المذكورة وما استخرج منها ابتداء على أنفسهما ينتفع كل منهما بغلة نصيبه من ذلك مدة حياته على مذهب الإمام الأعظم أبو حنيفة رضي الله تعلى عنه لتقليدهما إياه ثم بعد وفاة كل واحد منهما يرجع نصيبه مما ذكر حبسا على ولدهما الموجود الآن وهو محمد وعلى من سيولد له بعد بقية عمره من الذكور والإناث إن قدر الله تعلى بذلك ثم على ذريتهم وذرية ذريتهم ما تناسلوا وامتدت فروعهم في الإسلام الذكر والأنثى في ذلك على حد السواء لا مزية للذكر على الأنثى ومن كان عن ذرية فلذريته ومن لم يخلف ذرية رجع نصيبه لمن هو في درجته ولا يدخل في ذلك الابناء مع وجود الاباء ومن مات من المحبسين الحاج حسين ونفسة المذكورين عن غير درجة رجع نصيبه لصاحبه سواء تزوج بعده أو لم يتزوج فان انقرضوا عن أخرهم وأتى الحمام على جميعهم رفيعهم ووضيعهم رجعت الدار المذكورة وما استخرج منها حبسا على فقراء الحرمين الشريفين مكة والمدينة زادهما الله تشريفا وتكريما ومهابة وتعظيما ينضاف ذلك إلى ساير أوقافهم تصرف تلبية لمصالحهم مع التبدئةباصلاح ما تسدام به منفعته بما للمحبس المذكورين من حد وحق داخلا وخارجا تحبيسا مؤبدا ووقفا دايما مخلداً قايما على أصوله محفوظا بشروطه لا يبدل عن حاله ولا يغير عن سبيله ومنواله إلى أن يرث الأرض ومن عليها خير الوارثين فمن سعى في تبديله أو تغييره فالله حسيبهوسايله ومتولى الانتقام منه وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ورفع المحبسان المذكوران عن الحبس المذكور يد الملك ووضعا يد الحيازة لهما ولأولادهما وللمرجع كما يجب شرعاً وشهد

عليهما بما فيه عنهما من أشهد الله على أنفسهما في أحوالهما الجايزة شرعاً وعرفها المرأة بتعريف بعلها المذكور بتاريخ أواسط شهر ربيع الثاني من عام إحدى وتسعين وألف وعليه أفضل الصلاة والسلام.

الملحق رقم09: صور لرياس البحر خلال العهد العثماني[1]







1 – Devoulx Albert : Le Rais…, Op.cit, p : 18, 24, 108 ; 128.

الملحق رقم 10:

عدد العقارات الموقفة من طرف الرياس بمدينة الجزائر وفحوصها (1029– 1246هـ/ 1620– 1830م)

القرن	داخل المدينة																خارج المدينة					الوطن		أماكن غير معلومة							المجموع
	فندق	كوشة	الدور		حانوت		جلسة حانوت		علوي		مخزن		اسطبل	سقيفة	مصرية	خربة	حانوت	رقعة أرض	الجنانوالرقايع	البحاير	حوش	حوش		الدور		علوي	اسطبل	مصرية	حانوت	الجنانوالرقايع	
			ك	ج	ك	ج	ك	ج	ك	ج	ك	ج										ك	ج	ك	ج						
القرن 17م	1	1	11	3	33	1	1	0	8	0	4	0	4	4	1	0	9	1	0	0	1	0	0	0	1	1	1	0	0	0	**86**
المجموع	**72**																**11**					**00**		**03**							
القرن 18م	0	0	24	8	3	0	0	0	9	1	6	1	2	1	1	1	0	0	6	1	0	2	2	3	1	1	1	1	2	0	**77**
المجموع	**57**																**07**					**04**		**09**							
القرن 19م	0	0	1	0	0	08	4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	**15**
المجموع	**13**																**01**					**00**		**01**							
بدون تاريخ	0	0	4	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	**06**
المجموع	**06**																**00**					**00**		**00**							
المجموع	1	1	40	12	36	1	9	5	17	1	10	1	6	5	2	1	9	1	7	1	1	2	2	4	2	2	2	1	2	0	**184**
			52		37		14		18		11																				
المجموع الكلي	**148**																**19**					**04**		**13**							**184**

الببليوغرافيا

1- القرآن الكريم.

2- الأرشيف:

2-1- الأرشيف الوطني الجزائري:

2-1-1- وثائق المحاكم الشرعية

- العلبة 1/5، و 26.
- العلبة 17 الوثيقة 52 75، 79، 89، 90، 97، 120.
- العلبة 1/27، الوثيقة 45.
- العلبة 1/45 الوثيقة 12.
- العلبة 53، الوثيقة 53، 59.
- العلبة 59، الوثيقة 32، 153، 238.
- العلبة 2/76-77، 30.
- العلبة 78، الوثيقة 26.
- العلبة 97/96، الوثيقة 13، 23.
- العلبة 120/119، الوثيقة 2.
- العلبة 123، الوثيقة 13.
- العلبة 124، الوثيقة 15، الوثيقة 90.
- العلبة 125/124، الوثيقة 60.
- العلبة 140، الوثيقة 1.
- العلبة 143/142، الوثيقة 22.
- العلبة 146-147، الوثيقة 90.

2-1-2- سجلات البايلك:

- العلبة 12، السجل 68.
- العلبة 17، السجل 81.

- العلبة 17، السجل 82.
-العلبة 30، السجل 250.

2-1-3- دفاتر المخلفات

- العلبة 1، السجل 2، 3، 4.
- العلبة 3، السجل 8، 9.
- العلبة 4، السجل 11، 12.
- العلبة 5، السجل 28.

2-1-4- بيت المال والبايلك:

- العلبة 2، السجل 5.
- العلبة 3، السجل 19.
- العلبة 10، السجل 51.
- العلبة 10، السجل 52.
- العلبة 22، السجل 130.

2-1-5- وثائق خط همايون:

العدد: 8832.

العدد: 10، تاريخ: 979/1/2هـ/ 1571م.

العدد: 29459، تاريخ: 1241هـ/1826م.

العدد: E 40543، تاريخ 1234هـ/ 1819م.

العدد:22557، تاريخ 1238هـ/ 1823م.

العدد: E 19025، تاريخ 1205هـ/ 1791م.

العدد: 28565، تاريخ 1241.

2-1-6- وثائق دفتر مهمي:

- حكم 222، تاريخ 963هـ/1574م.
- العلبة 1، حكم 541/540، تاريخ 963هـ/1574م.

2-2- وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة:

- المجموعة 3190، الملف الأول، وثيقة رقم 20، 28، 35، 90، 165، 219، 221، 231، 237، 253، 259، 271، 277، 327، 336، 348، 350، 381، 389.
- المجموعة 3204، وثيقة رقم 10.
- المجموعة 3205، الملف الثالث، وثيقة رقم 2، 8.
- المجموعة 3206، الملف الأول، وثيقة رقم 24. الملف الثاني الوثيقة 7، 18.
- المجموعة 1903، وثيقة رقم 14، 58
- المجموعة 1642، وثيقة رقم 10.

2-3- أرشيف ما وراء البحار بآكس أون بروفنس (Aix en Provence):

2-3-1- المجموعة(z):

Bobine	Serie	Bobine	Serie
1	1	37	76
2	3, 4, 5, 7	38	79, 81
3	7,	39	81
4	8	40	84, 85, 86, 87
5	9, 10, 11	41	88, 89
6	13, 14, 16	42	90, 91
7	16	43	94
8	18,	45	95, 97
9	19	46	98, 100
10	21	47	103, 105
11	24	48	107
12	24, 25, 26	51	114
13		52	120, 121

14	28	53	123, 124, 125
15	31, 32	54	128, 129
16	33, 34, 35	55	130, 132, 133, 135
18	38	56	136, 139, 140.
19	39	57	143
20	41,	58	146
21	42	59	149, 150, 151
22	44	60	153, 154
23	45		
25	47, 48		
26	50		
27	53, 54, 57		
28	56, 57		
29	58, 59		
30	60, 62		

3- المخطوطات:

- محمد رايس: "قصة انتصار بحار صد إحدى السفن المسيحية"، **م.و.ج.ح، رقم المخطوط 1596.**

4- المصادر:

4-1- المصادر باللغة العربية:

- أبو راس الناصري الجزائري: **عجائب الأسفار ولطائف الأخبار**، ترجمة: محمد بوركبة، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية، الجزائر، 2011.

- ابن أبي الضياف أحمد: **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ج1، ج3، تحقيق لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1963.

- ابن أبي دينار: **المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس**، تحقيق وتعليق: محمد شمام، المكتبة العريقة، تونس، 1967.

- ابن حمادوش الجزائريّ عبد الرزّاق: **رحلة ابن حمادوش الجزائري المسماة " لسان المقال في النّباء عن النّسب والحسب والحال**، تحقيق وتعليق: أبو القاسم سعد الله، المكتبة الوطنيّة – المؤسسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، 1983.

- ابن خلدون أبو زكريا يحي: **بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد**، تقديم وتحقيق: عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1980.

- ابن الخطيب لسان الدين: **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تحقيق: محمد عبد الله عنان، ط2، الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 1973.

- ابن رويلة قدور: **وشاح الكتائب وزينة الجيش المحمدي الغالب**، تقديم وتحقيق: محمد بن عبد الكريم، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1968.

- ابن زرفة الجامعي: **تاريخ تحرير مدينة وهران من الإسبان خلال القرن الثامن عشر من خلال مخطوطين**، ج1: **فتح مدينة وهران للجامعي**، ج2: **الرحلة القمرية لابن زرفة**، تحقيق: مختار حساني، مخبر المخطوطات، الجزائر، 2003.

- ابن عودة مزاري مزاري الأغا: **طلوع سعد السعود "في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا "إلى أواخر القرن التاسع عشر**"، ج1، تحقيق ودراسة: يحيى بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1990، ص 228.

- ابن غلبون الطرابلسي أبو عبد الله محمد بن خليل: **التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخيار**، عني بتصحيحه والتعليق عليه: الطاهر أحمد الزاوي، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2004.

- ابن المفتي حسين بن رجب شاوش، **تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها**، تحقيق وتعليق: فارس كعوان، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، العلمة، الجزائر، 2009.

- بربروس خير الدين: **مذكرات خير الدين بربروس**، ترجمة: محمد دراج، ط1، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

- بفايفر سيمون: **مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر**، تقديم وتعريب: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

- بن رقية التلمساني محمد بن محمد بن عبد الرحمن: **الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغار عليها جنود الكفرة**، ضبط النص وعلق عليه: خير الدين سعيدي الجزائري، أوراق ثقافية للنشر والتوزيع، جيجل، الجزائر، 2017.

- بن ميمون محمد الجزائري: **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تقديم وتحقيق: محمد بن عبد الكريم، ط2 ، دار ذخائر المغرب العربي، الجزائر، 1981.

- التلمساني أحمد بن محمد المقري: **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق: راجان عباس، ج1، ج2، ج 4، دار صادر، بيروت، لبنان، 1988م.

- التمكروتي علي بن محمد: **النفحة المسكية في السفارة التركية**، تقديم وتحقيق: عبد اللطيف الشادلي، المطبعة المالكية، الرباط، المغرب الأقصى، 1423هـ/ 2002م.

- الحفناوي أبي القاسم محمد بن الشيخ بن أبي القاسم: **تعربف الخلف برجال السلف**، مطابع بيير فونتانة الشرقية، الجزائر، 1906/1324م.

- خوجة حمدان بن عثمان: **المرأة**، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1982.

- الراشدي ابن سحنون: **الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني**، تحقيق وتقديم: الشيخ المهدي بوعبدلي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

- الزهار أحمد شريف: **مذكرات نقيب أشراف الجزائر 1754- 1830**، تقديم وتحقيق: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م.

- الزياني محمد بن يوسف: **دليل الحيران و أنيس السهران في أخبار مدينة وهران**، تقديم و تعليق: المهدي البوعبدلي، الشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

- شالر وليام، **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816- 1824**، تعريب وتقديم وتعليق: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1882.

- الشويهد عبد الله بن محمد: **قانون أسواق مدينة الجزائر (1107- 111هـ/1695-1705م)**، تحقيق وتعليق وتقديم: سعيدوني ناصر الدين، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 2006.

- العنتري صالح: **فريدة مؤنسة في حال دون الأتراك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها، أو تاريخ_قسنطينة**، مراجعة وتقديم: يحي بوعزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

- الفكون عبد الكريم: **منشور الهداية في حال من ادعى العلم والولاية**، تقديم وتحقيق وتعليق: أبو القاسم، سعد الله، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1408هـ/1987م.

- كاثكارت ليندر جيمس: **مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب**، ترجمها عن الانجليزية وعلق عليها وقدم لها: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

- مجهول: **الاستبصار في عجائب الأمصار**، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب، 1985م.

- مجهول: **تاريخ الدولة السعدية التكمدارتية**، تقديم وتحقيق: عبد الرحيم بنحادة، عيون المقالات ، مراكش، المغرب، 1994.

- مجهول، **كتاب غزوات عروج و خير الدين،** اعتنى بتصحيحه و تعليق حواشيه: نور الدين عبد القادر، المطبعة الثعالبية والمكتبة الأدبية لصاحبها رودسي قدور بن مراد، الجزائر، 1934.

- محمد الصغير بن الحاج بن عبد الله الوفراني النجار المراكشي الوجار: **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي،** تصحيح، هوداس، طبع على يد بردين بمدينة انجيه، 1888.

- المراكشي ابن عذاري: **البيان المغرب في أخبار المغرب،** ج1، مكتبة صادر بيروت، لبنان، 1950.

- المشرفي عبد القادر: **بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبانيين بوهران من الأعراب كبني عامر،** تحقيق وتقديم: محمد عبد الكريم، دار مكتبة الحياة، بيروت، د. ت.

- الناصر أبو راس: **فتح الإله ومنته التحدث بفضل ربي ونعمته،** تحقيق: محمد بن عبد الكريم، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

- الناصري أبو العباس أحمد بن خالد: **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى،** ج5، تحقيق وتعليق: جعفر الناصري، محمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1955.

- الوزان حسن: **وصف إفريقيا،** ترجمة، محمد حجي، محمد الأخضر، ط2 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1989 .

4-2- المصادر باللغة الأجنبية:

- Auguste Jal, **Archéologie navale**, Tome II, Ed Arthur Bertrand, Paris, 1840.

- Arvieux Chevalier : **Envoyé Extraordinaire du Roy à la porte, consul d'Alep, d'Alger de Tripoli et autres échelles du levant**, T5.

- Dan Pierre, **Histoire de barbarie et de ses corsaires**, Récollet imp, Du Roy, 2ème édition, Paris, 1637.

- Devoulx Albert: **Tachrifat Recueil de Notes Historiques sur L'administration de L'ancienne Régence d'Alger**, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1852.

Devoulx Albert : **Le Rais Hamidou**, présentation de : Abderrahmane Rebahi, Editions Grand. Alger. Livres (G.A.L), Alger, 2005.

- De Tassey Laugier: **Histoire du Royaume d'Alger**, Chez Henri du Sauzet, Amesterdam, 1837.

De Diego Haédo: **Histoire des Rois d'Alger**, Traduite: Grammont, Adolphe Jourdan Libraire -Editeur, Alger, 1881.

- James Wilson Stevens: **An Historical and Geographical Account of Algiers comprehending. A novel and interesting detail of events relative to American captives**, Philadelphia, August ,1197.

- L.Ch. Féraud : **Histoire des villes de la province de Constantine** : **Sétif- Bordj-Bou-Areridj- Mesila- Boussaâda**, Typographie et Lithographie L. Arnolet, Constantine, Alger, 1872.

- Mascarenhas Joâo carvlho, **Esclave à Alger**, **Récit de captivité Joao Mascarenhas (1621 - 1626)**, Traduit du portugais et présenté par Paul Teyssier, Editions Chandeigne, paris, 1993.

- Shaw Thomas : **Voyage dans la Régence d'Alger ou description géographique, physique, philologique, etc de cet état**, tra: de l'anglais par J.Mac Carty, 2éme édition, éditions Bouslama, Tunis, 1980

- Venture de Paradis, Jean Michal :**Tunis et Alger au XVIIIe siècle**, Mémoires et Observations, Rassemblés et présentés par: Joseph Cuoq, édition Sindbad, Paris, 1983.

5-المراجع :

5-1- المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم بك حليم: **تاريخ الدولة العثمانية العليّة المعروف بكتاب التحفة الحليميّة في تاريخ الدولة العلية**، اعتنى بها: نجوى عباس، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1434هـ/2013م.

- أفندي أحمد: **كيف دخل الفرنسيون الجزائر**، تقديم: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1962.

- ابن اشنهو عبد الحميد بن أبي زيان: **دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر**، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 1392هـ/ 1972م.

- الأرقش دلندة ، وآخرون: **المغرب العربي الحديث من خلال المصادر**، مركز النشر الجامعي ميديا كوم، تونس، 2003.

- الأرناؤوط محمد: **الوقف في العالم الإسلامي مابين الماضي والحاضر**، ط1، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011.

- التر عزيز سامح: **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ط1، ترجمة: محمود علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1409/ 1989م.

- إينالجيك خليل، كواترت دونالد: **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية**، ترجمة: عبد اللطيف حارس، مج1، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2007.

- أوزتونا يلماز: **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة: عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح: محمود الأنصاري، المجلد الأول، منشورات مؤسسة فيصل، اسطنبول، 1988م.

- أوزغلة محمد عبد الكريم: **شهادات الأسر ومشاهد الكتابة** ميغل دي سيرفانتس في الجزائر (1575- 1580)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.

- الباروني عمر محمد: **الإسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس**، مطبعة ماجي، طرابلس، 1952.

- باشا محمد قدري: **قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف**، ط5، مكتبة الأهرام، مصر، 1347هـ/1968م.

– البخاري محمد بن إسماعيل: **صحيح البخاري، كتاب الشروط**، باب الشروط في الوقف، ج2، رقم الحديث 2586، تح: مصطفى ديب البغا، دار موفم ودار الهدى، الجزائر، 1992.

– برنيا كوستانزيو: **طرابلس من 1510 إلى 1850**، تعريب: خليفة محمد التليسي، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 1394هـ/1985م.

– بروديل فرنان: **المتوسط والعالم المتوسطي**، تعريب وإيجاز: مروان أبي سمرا، ط1، دار المنتخب العربي للدارسات والنشر والتوزيع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993.

– البطريق عبد الحميد: عبد العزيز نوار: **التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى أواخر القرن الثامن عشر**، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، مصر، 1417هـ/1997م.

– البغدادي القاضي عبد الوهاب: **المعونة على مذهب إمام المدينة**، تح: الخميس عبد القادر، ج3، دار الفكر، بيروت، 1999.

– بلحميسي مولاي: **البحر والعرب في التاريخ والأدب**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2005.

– بلقاضي بدر الدين، بن حموش مصطفى: **تاريخ وعمران قصبة الجزائر من خلال مخطوط ألبير ديفولكس**، موفم للنشر، 2007.

– بن بلغيث السيباتي: **فصول في تاريخ الأوقاف في تونس من منتصف القرن التاسع عشر إلى 1914**، مكتبة علاء الدين، صفاقس، تونس، 2003.

– بن حموش مصطفى أحمد: **المدينة والسلطة في الإسلام ((نموذج الجزائر في العهد العثماني))**، ط1، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1999م.

– بن حموش مصطفى: **مساجد مدينة الجزائر وزواياها وأضرحتها في العهد العثماني من خلال مخطوط ديفولكس والوثائق العثمانية**، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007.

- بن خروف عمار: **العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر هجري/السادس عشر ميلادي**، ج1، دار الأمل للطباعة والنشر، الجزائر، 2006.

- بن علي شغيب محمد المهدي: **أم الحواضر في الماضي والحاضر تاريخ مدينة قسنطينة**، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1980.

- بن علي شغيب محمد المهدي: **أم الحواضر في الماضي والحاضر تاريخ مدينة قسنطينة**، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1980.

- بن علي شغيب محمد المهدي: **أم الحواضر في الماضي والحاضر تاريخ مدينة قسنطينة**، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1980.

- بنوجيت يوسف: **قلعة بني عباس إبّان القرن السادس عشر للميلاد**، ترجمة: سامية سعيد عمار، تقديم: محفوظ قداش، دار النشر دحلب، الجزائر، 2007.

- بوحمشوش نعيمة: **مساهمة البحرية الجزائرية في الحروب العثمانية خلال القرن السادس عشر**، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

- بوعزيز يحيى: **الموجز في تاريخ الجزائر، الجزائر الحديثة**، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

- بوعزيز يحيى: **ثورة 1871ودور عائلتي المقراني والحداد**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.

- تابليت علي: **معاهدات الجزائر مع بلدان أوربا والولايات المتحدة الأمريكية (1619-1830)**، ج1 ،الجزائر، دس.

- تابليت علي: **الرايس حميدو أميرال البحرية الجزائرية 1770-1815**، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائر، 2006.

- تشرشل شارل هنري: **حياة الأمير عبد القادر**، ترجمة وتحقيق وتعليق: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974.

- تلمساني بن يوسف: **الاحتلال والتوسع الفرنسي**، ج1، قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2021.

- التميمي عبد الجليل: **بحوث ووثائق في التاريخ المغاربي، الجزائر وتونس وليبيا: 1816- 1871.** ط2، منشورات ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1985، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، 1985.

-الجيلالي عبد الرحمن بن محمّد: **تاريخ الجزائر العام،** ج3، دار الأمة، الجزائر، 2010.

- الحجاج مسلم: **صحيح مسلم، بشرح النووي، كتاب الوصية،** باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، ج11، رقم الحديث 1231، تحقيق: حسن عباس قطب، وآخرون، دار علم الكتب، المملكة العربية السعودية، 2003.

- حساني مختار: **تاريخ تحرير مدينة وهران من الاحتلال الإسباني خلال القرن الثامن عشر الميلادي من خلال مخطوطتين: فتح مدينة وهران للجامعي، والرحلة القمرية لابن زرفة،** مخبر المخطوطات، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.

- حمادي عبد الله: **الموريسكيون ومحاكم التفتيش في الأندلس (1492- 1616م)،** الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.

-الخطيب مصطفى عبد الكريم: **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية،** ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1416ه/ 1997م.

- الخطيب مصطفى عبد الكريم، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية،** ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1417ه/1996م.

- خلاصي علي: **الجيش الجزائري في العصر الحديث،** ط1، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

- الخولي جمال: **الاستبدال واغتصاب الأوقاف دراسة وثائقية،** دار الثقافة العلمية، دمشق، 2000،

- دراج محمد: **الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروسة (1512- 1543م)،** تصدير: أ.د.ناصر الدين سعيدوني، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

– درياس يمينة، **السكة الجزائرية في العهد العثماني**، ط1 ، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007 م

– دودو أبو العيد: **الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان(1830– 1850)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989م.

– روبير شوسّوا: **المعارك البحرية الكبرى**، ترجمة: عبد الرحمن حميدة، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، سوريا، 1984.

– ريمون أندره: **المدينة العربية حلب في العصر العثماني (من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر)** ، ترجمة ملكة أبيض، منشورت وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 2007م.

– ريمون أندرية: **المدن العربية الكبرى في العصر العثماني**، ترجمة: لطيف فرج، ط1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1991.

– الزاوي الطاهر أحمد: **ولاية طرابلس من بداية الفتح العربي إلى نهاية العهد العثماني**، ط1، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت، السيد محمد الرماح بشينة، ليبيا،1390هـ/ 1970م.

– الزحيلى وهبة: **الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي**، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1998.

– زكي عيسى: **موجز أحكام الوقف**، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، 1995، ص16.

سليم هاني منصور: **الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر**، ط1، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، 2004.

– سبنسر وليام: **الجزائر في عهد رياس البحر**، ترجمة: عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

– السريتي عبد الودود محمد: **الوصايا والأوقاف والمواريث في الشريعة الإسلامية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1997.

– سعد الله أبو القاسم: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1990 .

- سعد الله أبو القاسم: **تاريخ الجزائر الثقافي (1500- 1830)**، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

- سعد الله أبو القاسم: **تاريخ الجزائر الثقافي 1500- 1830**، ج1، ط1، دار البصائر، الجزائر، 2007.

- سعد الله أبو القاسم: **رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنابي**، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.

- سعد الله أبو القاسم: **شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية سلفية**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1406هـ/ 1986م.

- سعد الله أبو القاسم، **مجادلة الآخر**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2006.

- سعد الله أبو القاسم، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**، ط خ، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

- سعيدوني ناصر الدين ، وأخرون: **معجم مشاهير المغاربة**، المؤسسة الوطنية للطباعة، جامعة الجزائر، 1995.

- سعيدوني ناصر الدين: **الجزائر منطلقات وآفاق**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000.

- سعيدوني ناصر الدين: **الجزائر منطلقات وآفاق**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000.

- سعيدوني ناصر الدين: **الجزائر منطلقات وآفاق**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000.

- سعيدوني ناصر الدين: المهدي بوعبدلي: **الجزائر في التاريخ**، ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

- سعيدوني ناصر الدين: **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830، ويليه قانون أسواق مدينة الجزائر 1107-1117هـ/ 1695- 1705م، لمتولي**

السوق عبد الله بن محمد الشويهد، ط3، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

- سعيدوني ناصر الدين: **دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، الفترة الحديثة**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2001.

- سعيدوني ناصر الدين: **ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000م،

- سيد محمد السيد محمود **تاريخ الدولة العثمانية، وفق المصادر العثمانية المعاصرة والدراسات التركية الحديثة**، مكتبة الآداب، القاهرة، 2007.

- شعبان زكي الدين: **أحكام الوصية والميراث والوقف في الشريعة الإسلامية**، ط1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 1404هـ/1984م.

- الشناوي عبد العزيز محمد: **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج1، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1984.

- شوفالييه كورين: **الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر**، ترجمة: جمال حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

- شويتام أرزقي: **المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني (926- 1246هـ / 1519- 1830م)**، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009.

- شويتام أرزقي: **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي الفترة العثمانية 1519- 1830**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010.

- صحراوي فتيحة: **الجزائر في عهد الداي حسين (1818- 1830م)**، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2017م.

- صفر أحمد: **مدينة المغرب العربي في التاريخ** ،ج1، دار النشر بوسلامة، تونس، 1959،

- صبري محمد: **تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم**، ط1، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1926.

- الطمار محمد بن عمرو: **تلمسان عبر العصور: دورها في سياسة وحضارة الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

- الطويل محمد سعيد: **البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرمانلي1795-1832**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2002.

- عباد صالح: **الجزائر خلال الحكم التركي (1514-_1830)**، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2005.

- عبد الحميد غنيم: **الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية**، ط1، مكتبة الفلاح، الكويت، 1407هـ/1987م.

- عبد القادر نور الدين: **صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**، نشر كلية الآداب الجزائرية، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1965م.

- عبد الكريم كريم: **المغرب في عهد الدولة السعدية دراسة تحليلية لأهم التطورات السياسية ومختلف المظاهر الحضارية**، ط3، منشورات جمعية المؤرخين المغاربة، الرباط، المملكة المغربية، 1427هـ/2006م.

- ابن عبد الله محمد بن عبد العزيز: **الوقف في الفكر الإسلامي**، ج1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1996م.

عبد الله بنصر العلوي: **من أعلام الفكر والأدب في فجر الدولة العلوية: أبو سالم العياشي_المتصوف الأديب**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، (1419هـ / 1998م).

- عفيفي محمد: **الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني**، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1991.

- عميراوي حميدة: **دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية (1840-1827)**، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1987.

- غطاس عائشة، وآخرون: **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، رئيسة منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1945، الجزائر، 2007.

-غطاس عائشة: **الحرف والحرفيون بمدينة_الجزائر (1700- 1830) مقاربة اجتماعية- اقتصادية**، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار(ANEP)، الجزائر، 2007.

- غطاس عائشة، "**أوقاف الحرمين الشريفين بالجزائر إبان العهد العثماني مظهر من مظاهر التواصل بين الجزائر وبلاد الحجاز**"، أعمال المؤتمر العلمي الخليجي المغاربي الأول حول: العلاقات بين دول الخليج والمغرب العربيين الواقع والمستقبل، **منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات**، تونس، جوان 2003.

- الغالي غربي، وآخرون: **العدوان الفرنسي على الجزائر - الخلفيات والأبعاد-**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007،

- فاليرين دومينيك: **بجاية ميناء مغاربي (1067هـ/ 1510م)**،ج1 ، ترجمة: علاوة عمارة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2014م.

- الفتح **الإسلامي لبلاد المغرب في كتابات المؤرخين الفرنسيين**، ترجمة وتصنيف: محمد بن عميرة، الدار الوطنية للكتاب، الجزائر، 2014.

- فركوس صالح: **الحاج أحمد باي قسنطينة (1826- 1850)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

- فيلالي عبد العزيز: **مدينة قسنطينة دراسة التطور التاريخي والبيئة الطبيعية**، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1984، ص79 وما يليها. عن تاريخ مدينة قسنطينة

- قحف منذر: **الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته**، ط2، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2006.

- القشي فاطمة الزهراء: "الأرشيف المحلي في قسنطينة في العهد العثماني"، في: "**العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية**"، تنسيق: عبد الرحمن المؤذن، عبد الرحيم بحادة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، رقم 123، الرباط، دت.

- قشي فاطمة الزهراء: **الزواج والأسرة في قسنطينة في القرن 18 م**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

- قنان جمال: **معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619- 1830**، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

- قنان جمال، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500- 1830)**، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 1987

- كتالوج **الصناعات المعدنية الاسلامية من خلال مجموعة المتحف الوطني للاثار**، مطبعة العوساتي، الجزائر، 2009.

- كربخال مارمول: **إفريقيا**، ترجمة: محمد حجي، وآخرون، ج 2، مطابع المعارف الجديدة للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، 1984م.

- الكيالي عبد الوهاب، وآخرون: **موسوعة السياسة**، ج1، ط3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.

- مانتران روبير: **تاريخ الدولة العثمانية**، ج1، ط1، ترجمة: بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1992م.

- ماندفل جون ، وآخرون: **دراسات في وقف النقود مفهوم مغاير للرّبا في المجتمع العثماني**، تقديم: محمد م. الأرناؤوط، ط1، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011.

- ماهر سعاد: **البحرية في مصر الإسلامية و آثارها الباقية**، وزارة الثقافة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، د.ت.

- المبعوث صالح بن حسن: " من قضايا الأوقاف المعاصرة الآثار المترتبة على الوقف على الذرية"، **جامعة أم القرى**، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، (1421- 1422هـ).

- المحامي محمد فريد بك: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، ترجمة: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1981.

- محرز أمين: **الجزائر في عهد الأغوات (1659- 1671م)**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، باب الزوار، الجزائر، 2013.

- المدني أحمد توفيق: **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا (1492.- 1792)**، ط3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

- المدني أحمد توفيق: **محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766- 1791، سيرته، حروبه، وأعماله، ونظام الدولة والحياة العامة في عهده**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

- مروان محمد عمر: **سجلات محكمة طرابلس الشرعية 1174- 1271هـ/ 1760- 1854م دراسة في مصدر تاريخي**، جامعة الفاتح، كلية الآداب، قسم التاريخ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 2003.

- مروش المنور: **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني العملة، الأسعار والمداخيل**، ج1، دار القصبة للنشر الجزائر، 2009م.

- مروش المنور: **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني القرصنة الأساطير والواقع**، ج2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

- مظهر علي: **محاكم التفتيش بإسبانيا والبرتقال وفرنسا وغيرها...**، مطبعة أنصار السنة المحمدية، مصر، 1366هـ/1947م.

- المهدي بن علي شغيب محمد: **أم الحواضر في الماضي والحاضر تاريخ مدينة قسنطينة**، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1980.

- نايت بلقاسم مولود قاسم: **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها قبل سنة 1830**،ج1، ط1، دار البعث، الجزائر، 1985.

- نايت بلقاسم مولود قاسم: **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها قبل سنة 1830**،ج1، ط1، دار البعث، الجزائر، 1985،

- النخيلي درويش: **السفن الإسلامية على حروف المعجم**، مطبعة جامعة الإسكندرية، مصر، 1974.

- النظام زهراء: **العلاقات المغربية الجزائرية مقاربة سياسية – ثقافية خلال القرن 10هـ/16م**، دار الأمان، الرباط، المغرب، 2015.

- هانس كندرمان: **مصطلح السفينة عند العرب**، ترجمة: نجم عبد الله مصطفى، شركة أبو ظبي للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص2.

- هلايلي حنيفي: **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007.

- الواليش فتيحة: "فئة لمعتقين بمدينة الجزائر نهاية لقرن الثامن عشر إلى منصف لقرن التاسع عشر"، أعمال المؤتمر التاسع للدراسات العثمانية حول العائلة والمهمشون في العالم العثماني: النساء والأطفال والفقراء، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس، أوت 2002.

- الوزاني أبي عيسى سيدي المهدي (المتوفي عام 1342م): **النوازل الجديدة الكبرى فيما لأهل فاس وغيرهم من البدو والقرى. المسماة ب: المعيار الجديد الجامع المعرب عن فتاوي المتأخرين من علماء المغرب**، ج8، قابله وصححه على النسخة الأصلية. الأستاذ: عمر بن عباد، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1419هـ/ 1998م.

- عيسى محمد: "فقه الوقف وإدارته في الإسلام"، **دورة إدارة الأوقاف الإسلامية بالجزائر**، 3-7 شعبان 1420هـ/ 21-25 نوفمبر 1999م.

- وولف جون بول **الجزائر وأوربا (1500- 1830)**، ترجمة: أبو القاسم سعد الله، ط خاصة، دار الرائد، الجزائر، 2009.

- ياغي إسماعيل أحمد: **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض، 1996.

- يحيى بوعزيز: **علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا 1500- 1830**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980.

- يلس شهاب الدين ، ديب بلقاسم: **الوثائق الوطنية: الفهرس التحليلي للوثائق الوطنية التاريخية الجزائرية للرصيد العثماني 1648-1862م**، الجزائر، 1980.

5-2- المراجع باللغة الأجنبية:

- Braudel Fernand: **La Méditerranée et le monde Méditerranéen à l'époque de Philippe II**, T2, édition Armand Colin, Paris, 1990 .

- Belhamissi Moulay : **Alger par ses eaux XVIème – XIXème siècles**, Houma, 2004.

- Belhamissi Moulay: **Marine et Marins d'Alger (1518-1830) Les Navires est Les Hommes**, Tome1, Bibliothèque national D'Algérie, Alger, 1996.

- Boutin Abel: **Les Traités De Paix Et De Commerce De La France Avec La Barbarie (1515- 1830)**, Pedone, 1902.

- Boyer Pierre : **La vie quotidienne à Alger a la veille de l'intervention Française**, librairie hachette, Paris, 1963.

- Co auteur : **Bijoux et parures d'Algérie, Histoire, Technique, Symboles**, Dirigé par Tatiana Benfoughal édition. Somay, Paris, 2003.

- De Grammont Henri Delmas: **Histoire d'Alger sous la domination Turque (1515- 1830)**, Paris, 2002.

- Dozy Reinhart: **Supplément Aux Dictionnaires Arabes**, Deuxième édition, tome1, Paris, 1927.

- Eudel Paul: **Dictionnaire des Bijoux de l'Afrique du Nord, Maroc, Algérie, Tunisie, Tripolitaine**, Paris, 1906.

- Garrot Henrit: **Histoire générale de l'Algérie**, Alger, 1919.

- Golvin Lucien: **Palais et Demeures d'Alger à la période Ottomane**, Alger, 2003.

- Haédo Diego: **La vie à Alger les années 1600. Topographie et Historie générale d'Alger**, trad. par: Monnereau et A.Berbrugger, Editions Grand – Alger Livres, Alger, 2004.

- Henri Klein: **Feuillets d'El-Djazair, Comite du vieil Alger**, Alger, 1914.

- Mercier, Ernest : **Le code de habous ou ouakf, selon la législation musulmane**, Constantine, Alger, 1899.

- Missoum Sakina: **Alger à l'époque Ottomane la médina et la maison traditionnelle**, Edisud. INAS, France.

- M, Marchand: **L'Europe et la conquête d'Alger d'Après des documents originaux tires des archives de L'état**, paris, 1913.

- Panzac Daniel, **Les Corsaires Barbaresques La fin d'une épopée 1800-1820**, CNRS Editions, Paris, 1999.

- Pechot (L) : **Histoire de l'Afrique du Nord avant 1830**, précédée de la géographie physique et politique de la Tunisie, de l'**Algérie** et du Maroc, Vol2, Gojosso imprimeur éditeur Alger, 1914

-**Histoire** de **l'Afrique** du **Nord avant 1830**: précédée de la géographie physique et politique de la Tunisie, de l'**Algérie** et du Maroc, **Volume** 2. Front Cover.

- Pichon le Baron : **Alger sous la domination française état présent et son avenir**, imprimerie de jerbes dépôt, Paris, 1833.

- Plantet Eugène: **Correspondance des Deys d'Alger avec la cour de France (1579- 1833)**, T1 Ed Bouslama, Tunis, 1981.

- Raymond André: **grandes villes arabes à l'époque ottomane**, sindbad, paris, 1986.

- Saidouni Nacereddine: **Le Waqf en Algérie à l'époque Ottomane XIe – XIIIe de Hégire XVIIe – XIXe siècles**, Recueil de recherches sur le Waqf, Fondation publique des Awqaf du Kowït, Kowït, 2007.

- Salvatore Bono : **Les Corsaires en Méditerranée**, traduction: Ahmed Somai , édition la Porte, Paris, 2000.

- Sezen Tahir: **Osmanlı Yer Adları**, Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü, Ankara , 2006.

- Shuval Tal: **La ville d'Alger vers la fins du XVIII^{e} siècle. Population et cadre urbain**, CNRS. Éditions, Paris, 1998.

- **Ursu (J): La politique orientale de François 1er 1515-1547**, Honore, Paris , 1908.

- Valensi Lucette : **Le Maghreb avant la prise d'Alger**, Ed Flammarion, Paris, 1969.

- Van Krieken Gérard, **Corsaires et Marchands les relations entre Alger et les Pays- Bas 1604- 1830**, Préface : Moulay Belhamissi, Editions Bouchéne, 2002.

- Vayssettes Eugène : **Histoire de Constantine Sous La domination turque de 1517- 1837**, présentation de Ouarda Siar- Tengour, Ed Bouslama, Tunis, 1980.

6- المقالات:

6-1- المقالات باللغة العربية:

-أوغلي خليل ساحلي: "تقلد صالح باشا ولاية جزائر الغرب سنة 1552" **مجلة الدراسات التاريخية**، العدد2، تونس، 1974.

- بلحميسي مولاي: "موقف المؤرخين الفرنسيين من الجزائر في العهد العثماني"، **مجلة الدراسات التاريخية** ، معهد التاريخ، عدد 5، الجزائر، 1988.

- بن خروف عمار: " العلاقات السياسية بين الجزائر وتونس من 1574 إلى 1671"، **دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، عدد2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2- أبو القاسم سعد الله-، الجزائر، 2001.

- بن شيخ حكيم: " الأمير عبد القادر – زعيم مقاومة ورائد للوطنية في الجزائر 1832- 1847م "، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، مجلد4، عدد1، الجزائر، 2012.

- البشير الهاشمي مغلي محمد: " التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره المقاوم للاحتلال الفرنسي"، **المصادر**، العدد6، الجزائر، 27 مارس 2002.

- بلحميسي مولاي: " مدينة الجزائر من خلال النصوص العربية والأجنبية"، **تاريخ المدن الثلاث الجزائر –المدية –**، ط1، إعداد ودراسة وتمهيد: عبد الرحمن الجيلالي، دار الأمة، للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 2007 .

- بلحميسي مولاي: "نهاية دولة بني مرين"، **مجلة الأصالة**، عدد26، الجزائر، 1975.

- بلعالية ميلود: "سياسة بريطانيا تجاه الجزائر 1580- 1816"، **مجلة عصور**، المجلد 18، العدد1، الجزائر، جوان 2019.

- بلغراس عبد الوهاب: " الأمير عبد القادر محطات متميزة في رؤية الآخر"، **إنسانيات**، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، عدد 77- 78، الجزائر، 2017.

- بن جبور محمد: "البحرية الجزائرية في أواخر العهد العثماني"، **عصور**، الأعداد: 12-13/14-15، الجزائر، 2008-2009.

- بوزياني قدور: "دور "الطائفة البحرية التركية في توجيه العلاقات المغربية العثمانية إبان القرن السادس عشر الميلادي" في **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية** عدد 21، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس، سبتمبر 2000.

- تابليت علي: "الجزائر في القرن السادس عشر"، في **بحوث**، عدد5، جامعة الجزائر، الجزائر، 1998.

- التميمي عبد الجليل: "أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول سنة 1519" **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد السادس، زغوان، تونس السنة 1976.

- التميمي عبد الجليل: "وثيقة عن الأملاك المحبسة باسم الجامع الأعظم"، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد 05، تونس،1980.

- التميمي عبد الجليل: "فهرس الدفاتر العربية التركية بالجزائر"، **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد 2، زغوان، تونس، 1974.

- الثقفي علي رابع: "معاهدة الامتيازات العثمانية- الفرنسية لعام 941هـ/ 1535م"، **مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية**، جامعة مكة المكرمة، السعودية، 1982م.

- الجيلالي عبد الرحمن: "الجامع الكبير بمدينة الجزائر معماريا وتاريخيا"، **مجلة الأصالة**، العدد8، الجزائر، 1972.

- الجيلالي عبد الرحمن:"مدى مساهمة الجامع الكبير في الأحداث الدينية والثقافية والقضائية في مدينة الجزائر خلال نهاية العهد التركي"، **ح.م.ج**، العدد 18، الجزائر، 1984.

- حسن سامي: العمارة المدنية بالأندلس (الدار الأندلسية)، **مجلة الدراسات التاريخية**، العدد1، الجزائر، 1986.

- حكمت ياسين: "الغزو الأسباني للجزائر في القرن السادس عاشر: أسبابه، مراحله، نتائجه"، **مجلة الأصالة**، العدد 14-15، الجزائر، 1973.

- حماش خليفة: " تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري في أقاليم الدولة العثمانية في أواخر العهد العثماني"، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، جامعة الأمير عبد القادر، العدد 2، قسنطينة، الجزائر، 2003.

- حماش خليفة: " دكان الحرمين الشريفين بمدينة الجزائر في العهد العثماني"، **مجلة الدارة**، العدد1، المملكة العربية السعودية، محرم 1431هـ/ 2010م.

- حماش خليفة: "الجزائر والحرب العثمانية اليونانية- العثمانية (1821- 1827)"، **المجلة التاريخية المغاربية**، عدد 56- 66 أوت، زغوان، تونس، 1992.

- حماش خليفة: "حول السفينتين الجزائريتين اللتين كانتا في الإسكندرية قبيل الحملة الفرنسية على الجزائر" **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد 79- 80، زغوان، تونس، ماي 1995.

- حماش خليفة: "**صرة الحرمين الشريفين الجزائرية إحدى صور انتقال الأموال بين الجزائر والبلاد العربية في العهد العثماني**"، المجلد 1، بحوث المؤتمر العلمي الخليجي المغاربي الرابع حول حركة الإنسان والأعمال بين دول الخليج والمغرب العربي، إصدارات دار الملك عبد العزيز، الكويت، 2009.

- سعيدوني ناصر الدين: " من المظاهر الأثرية المندثرة بفحص مدينة الجزائر الشبكة المائية في العهد العثماني "، **مجلة الدراسات التاريخية**، العدد9 ، الجزائر، 1995 .

– سعيدوني ناصر الدين: "حصن المرسى الكبير، من رباط إسلامي إلى حصن اسباني إلى محطة عثمانية" **<u>المجلة التاريخية المغاربية</u>**، ج1، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 1997م.

– سعيدوني ناصر الدين: "رسالة من أعيان قسنطينة إلى السلطان سليمان القانوني في شأن صالح رايس(936هـ/1555م)"، **<u>المجلة التاريخية المغاربية</u>**، عدد 83–84، تونس، 1996.

– سعيدوني ناصر الدين: "صفحات من ماضي الجزائر المجيد، البحرية الجزائرية ظروف نشأتها وعوامل تطورها"،**<u>مجلة الدراسات التاريخية</u>**، العدد 10، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 1997.

– سعيدوني ناصر الدين: "ورقلة ومنطقتها في العهد العثماني"، **<u>مجلة الأصالة</u>**، عدد41، الجزائر، 1977.

– سعيود إبراهيم: "القرصنة المتوسطيّة خلال الفترة الحديثة القرصنة الايطالية نموذجا"، العدد11، في **<u>مجلة الواحات</u>** **<u>للبحوث والدراسات</u>**، قسم التاريخ، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، جوان 2011.

– ناصر الدين سعيدوني: " نظرة حول الوثائق العثمانية بالجرئر ومكانتها في التاريخ الحديث"، **<u>مجلة التاريخ</u>**، العدد4، الجزائر، أفريل1977م.

– شويتام أرزقي: "التنافس الدولي في البحر المتوسط خلال القرنيين 18 و 19 م"، **<u>مجلة الدراسات التاريخية</u>**، العدد 6، الجزائر، 1992.

– عبد الرحيم عبد الرحمن: "المغاربة في مصر في العصر العثماني 1517– 1798"، **<u>المجلة التاريخية المغربية</u>**، تونس، 1982.

– غطاس عائشة: "سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر – العهد العثماني – "، **<u>إنسانيات</u>**، عدد3، الجزائر، 1997.

– فكاير عبد القادر: " العلاقات الجزائرية البرتغالية خلال الفترة العثمانية"، **<u>دراسات</u>**، دورية إلكترونية محكمة، ربع سنوية، السنة5، العدد18، ديسمبر 2012.

- فكاير عبد القادر: "علاقات الجزائر مع هولندا خلال الفترة العثمانية"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، منشورات المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي، معسكر، العدد1 ، الجزائر، ديسمبر-جانفي، 2007.

- قدوري الطاهر: "مسألة القرصنة أو الجهاد البحري في المغرب الإسلامي دراسة مقارنة"، في **مجلة عصور الجديدة**، المجلد10، العدد2، جوان 1441هـ/ 2020م.

- قرباش بلقاسم: "العلاقات الجزائرية الإنجليزية(1661- 1681م) قراءة جديدة بين الطرفين"، **مجلة كان التاريخية**، عدد37، مصر، سبتمبر 2018.

- القشاعي فلة موساوي: "وباء الطاعون في الجزائر العثمانية دوراته وسلم حدته وطرق انتقاله، **دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، عدد1، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2- أبو القاسم سعد الله-، الجزائر، 2001.

- المدني أحمد توفيق: "تلمسان بين الزيانيين والعثمانيين (1530- 1554م)"، **مجلة الأصالة**، عدد26، الجزائر، 1975.

- المدني أحمد توفيق: "من وثائق الجزائر العثمانية(العثمانيون الجزائريون يستعدون لإنقاذ وهران وحصار مالطا)" **مجلة التاريخ** ، العدد 2، الجزائر، 1975م.

6-2- المقالات باللغة الأجنبية:

- A .Jal: " Une Visite au Dey d'Alger "in **R.P**, T30, (4 sep 1831).

- Aucapitaine B et Federman, "Notice sur Histoire et l'administration du beylik du Titter", in **R.A**, 1865.

- Aumerat, « La Propriété urbaine à Alger », in **R.A**, N° 41,1897.

- Boyer Pierre: "Introduction à une histoire intérieure de la Régence d'Alger", in **R.H**, 1966.

- Boyer, Pierre, « Le problème Kouloughli dans la régence d'Alger » in **R.O.M.M**. N° spécial, 1970.

- Berbrugger Adrian: «Les casernes de Janissaire à Alger »,in **R.A**, N° 3, 1858- 1859.

- Berbrugger et Bresnier : « La Première Proclamation Adressée par les français aux Algériens 1830»,in **R.A**, T6, 1862.

- Devoulx Albert: « Les édifices religieux de l'ancien Alger »,in **R.A**, N° 7, 1863.

Devoulx Albert, « La marine de la régence d'Alger » ,in **R.A**, libraire-éditeur, Alger, 1869.

- Devoulx Albert : « Les édifices religieux de l'ancien Alger »,in **R.A**, N° 6, 1862.

- Devoulx Albert: «La première révolte des janissaire à Alger », in **R.A**, N° 15, 1871..

- Devoulx Albert: «Le Registre des Prises Maritimes», in **R.A**, N° 15, 1871.

- Dalrymple Major: "Expedition D'oreilly en 1775", in , **R.A**, VOL5, Alger , 1861.

- De Groot Alexender: **"** Ottoman North Africa and the Duth Republic in the seventeenth and eighteenth centuries **"**, in **R.O.M.M**, N° 39, 1985.

- Delphin, G. "Histoire des Pachas d'Alger de 1515 à 1745", in **J.A.**, avril-juin1922.

- Jean Deny : « A propos du fonds Arabe –Turc des archives du gouvernement général de l'Algérie », **R.A**, n° 62, 1921.

- Denis Jean : « Le registres de solde des janissaires conservés dans la Bibliothèque Nationale d'Alger », in **R. A N°** 61, 1920.

- Devoulx Albert, « La marine de la régence d'Alger », in **R.A**, libraire-éditeur, Alger, 1869.

- Devoulx Albert: " Les édifices religieux de l'ancien Alger ", in **R.A**, N° 14, 1870.

- Devoulx Albert: «Les casernes de Janissaire à Alger »,in **R.A** N° 3, 1858- 1859.

- Devoulx: « Note Historiques sur les mosquées et autres édifices religieux à Alger », **R.A**, 1859- 1860.

- Diego de Haedo, « Topographie et Histoire Générale d'Alger », trad de L'espagnol par Dr : Monnereau et A.Berbrugger, in **R.A**, T15.

- E. Watbeld: «Documents inédits sur l'assassinat du Pacha Tekelerli(1556-1557)», in **R.A**, N° 15, 1871,

- El Mahdi Bouabdelli, « Le cheikh Mohamed Ibn Ali El Khrroubi », R.A, N° 96, 1952.

- Emerit Marce: « Alger en 1800, d'Après les mémoires inédits de la Maye», in **R. H. M.** , N2, juillet 1974.

- Ernest Watbled : « Aperçus Sur Les Premiers Consulats Français dans le Levant et le états Barbaresques », **R.A**, N… ,1954.

- Féraud Charles "Les beni Djellab Sultans de Touggourt", **R.A**, N° 23, Alger, 1879.

- Grammont Henri Delmas : « Lettre d'Ismaël Pacha à Louis XIV (1688), in **R.A**, N° 28, 1884.

- Grammont Henri Delmas: « Relation entre France et la Régence d'Alger au 17[ém] Siècle », in **R.A**, N…, 1879.

- M. Emerit : "Un mémoire sur Alger par Pétis de la Croix (1695)", in **A.I.E.O,** N11, 1958.

- Moussaoui - el Kachai (F) : « Situation sanitaire et démographique du Beylik de Constantine(l77l-1837) », in les aces du 7è symposium international d'études ottomanes sur société et l'état, dans le monde ottoman publ. Fondation. Temimi, Zaghouan, tunisien, sept 1998.

- **Thomas Hees**, : "Journal d'un voyage à Alger (1675-1676)", traduit par G.H. Bousquet et d'autres, in, **R.A,** N°101, 1957.

- Touati Haouari: « Les organisations de métiers à Alger à l'époque ottomane au XVIIe et XVIIIe siècle», **Revue d'Histoire Maghrébine**, N° 47-48, Tunis, 1987.

-Emerit Marcel « La situation économique de la régence d'Alger en 1830 », **R.A**, N2, 1952.

-Raymond. A. « Le centre d'Alger en 1830 », **Revue de L'Occident Musulman et de la méditerranée**, N° 31, 1981.

7- الرسائل الجامعية:

7- باللغة العربية:

- أمير يوسف: **أوقاف الدايات بمدينة الجزائر وفحوصها من خلال سجلات المحاكم الشرعية(1081- 1246هـ/ 1671- 1830م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2009- 2010.

- بعارسية صباح: **موقف الحكام والعلماء المتصوفة في الجزائر في العهد العثماني** ، رسالة دكتورة العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2014.

- بليل رحمونة: **القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564 إلى 1830م**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الأثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2010-2011.

- بن سعيدان محمد: **علاقات الجزائر مع فرنسا (1659-1756م)** ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث جامعة غرداية 2011-2012.

- بن عزوز بوخاري: **الدار بمدينة الجزائر في العهد العثماني من خلال الوثائق – دراسة أثرية فنية-**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الآثار العثمانية، معهد الآثار، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2013- 2014.

- بن قويدر صخرية: **أسعار جنات فحص مدينة الجزائر في القرن 18م/ 12هـ من خلال سجلات المحاكم الشرعية أربعة فحوص نموذجا بير الخادم وبير مراد ريس وبوزريعة وتلاوملي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر -2-، الجزائر، 2010-2011.

- بوحلوفة محمد أمين: **إيالة الجزائر العثمانية ومملكة إنجلترا دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من 1620م إلى 1827م**، مذكرة دكتوراه علوم في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران أحمد بن بلة، الجزائر، 1439- 1440هـ/ 2018-2019م.

- بوحمشوش نعيمة: **الجامع الأعظم بمدينة الجزائر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي من خلال وثائق الأوقاف**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2013- 2014.

- بودريعة ياسين: **الثروة والفقر بمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني(1786-1800م) دراسة اقتصادية ومقاربة اجتماعية من خلال دفاتر التركات**، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2016- 2017.

- بودريعة ياسين: **أوقاف الأضرحة والزوايا بمدينة الجزائر وضواحيها خلال العهد العثماني من خلال المحاكم الشرعية وسجلات بيت المال والبايلك**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006-2007.

- البيشي سعدية سعيد علي: **الجهاد البحري العثماني من خلال معركة ليبانتو**، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1418هـ/1977م.

- بيلامي وداد، **اليهود والشبكة التجارية في أيالة الجرائر والحوض الغربي للمتوسط (1686- 1830)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، كلية

العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة2 - عبد الحميد مهري-، الجزائر، 2017- 2018.

- حماش خليفة: **العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية مصر، 1988م.

- حماش خليفة: **الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، رسالة لنيل دكتوراه دولة في التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1427هـ/ 2006م.

- حمصي لطيفة: **المجتمع والسلطة القضائية بمدينة الجزائر المجلس العلمي بالجامع الأعظم نموذجا 1122- 1246هـ/ 1710- 1830م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2011- 2012.

- حنيفي عائشة: **الحلي الجزائرية بمدينة الجزائر في العهد العثماني في القرنيين 12- 13هـ/ 18- 19م**، "**دراسة أثرية تاريخية، أثرية**

- جبار عبد الناصر: **بنو حفص والقوى الصليبية في غرب البحر المتوسط خلال القرنيين 8-9هـ/ 14-15م**، رسالة ماجستير قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1999م.

- داود ميمن: **الثكنات الإنكشارية بمدينة الجزائر دراسة تاريخية ومعمارية وفنية الثكنتان العليا والسفلى نموذجا**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007- 2008.

- دكاني نجيب: **الاحتلال الاسباني للسواحل الجزائرية وردود الفعل الجزائرية خلال القرن العاشر هجري10هـ السادس عشر ميلادي 16م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2001 -2002.

- زهرة زكية: **التنافس الفرنسي الانجليزي على الجزائر وموقف الباب العالي منه (1792- 1830)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، 1986- 1987.

- سرحان حليم: **تطور صناعة السفن الحربية بالجزائرية على عهد العثمانيين (920-1246هـ/ 1514- 1830م)، من خلال المصادر التاريخية والأثرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008.

- سعيود إبراهيم: **الأسرى المغاربة في" ايطاليا "خلال العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2009- 2010.

- طوبال نجوى: **الزواج وواقع المصاهرات بمجتمع مدينة الجزائر- الفترة العثمانية – 1122- 1246هـ/ 1710- 1830م**، ج1، رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، كاية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2013- 2014.

- طيان شريفة: **الفنون التطبيقية الجزائرية في العهد العثماني – دراسة أثرية فنية-**، ج1، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007- 2008.

- عمريوي فهيمة: **أوقاف الجيش الانكشاري بمدينة الجزائر من 1009 إلى 1246هـ/ 1600 – 1830م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر2، - أبو القاسم سعد الله- قسم التاريخ، الجزائر، 1438- 1439هـ/2017-2018م.

- الغالي الغربي: **الثورات الشعبية في الجزائر أثناء الحكم التركي (1792- 1830)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة دمشق، سوريا، 1984- 1985.

-فكاير عبد القادر: **أثار الغزو الاسباني للسواحل الجزائرية (910- 1206هـ/ 1505- 1792م)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2009.

- محرز أمين : **أوجاق الإنكشارية بإيالة الجزائر في عهد الدايات (1671- 1830م) دوره وتنظيمه من خلال الوثائق العثمانية: دفاتر المواجبات**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث

- ميلودي محمد: **الموظفون في الجزائر خلال العهد العثماني**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث(ل.م.د) في تاريخ المغارب الحديث والمعاصر: تاريخ وحضارة، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة2- عبد الحميد مهري، الجزائر، 2019- 2020.

7-2- باللغة الأجنبية:

- Ben Cheneb Mohamed: **Mots Turks Et Persans Conservés Dans Le Parler Algérien**, Doctorat es Lettre, Faculté Des Lettre, Université D'Alger, Alger, 1922.

- Loualich Fatiha: **La famille à Alger XVII^e^-XVIII^e^ siècles Parente, alliances et patrimoine**, Thèse pour obtenir le grade de docteur L'EHESS Ecole doctorale histoire et civilisation, 2008.

- Zahra Zakia : **D'Istanbul à Alger : La fondation de Waqf des Subul al-Khayràt et ses mosquées Hanéfites à L'époque ottomane (du début du XVII^e^ et XVIII^e^ siècle à la Colonisation française)**, thèse pour obtenir le grade de Docteur, D'Aix-Marseille Université, Juillet 2012.

8- الموسوعات:

- ابن منظور(630-711هـ): **لسان العرب**، مج15، ط1، نسقه وعلق عليه ووضع فهارسه: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1988.

- ابن منظور: **لسان العرب**، مجلد3، ج17، ط جديدة، تحقيق: عبد الله علي الكبير، دار المعارف، القاهرة، 1119.

فهرس الموضوعات